

فَيْضُ الْفَتْحِ

عَلَى نَحْوِ أَشْيَ شَيْخِ نَيْلِ خَيْضِ الْفَتْحِ

هو تقرير قد أحرز قصب السبق في مضمار التحقيق، وحوى من براعة الباحث احسان التحقيق، على مواد الطول
شرح تقيص المفتاح، في علم البلاغة الذي هو التصديق قطب دائرة الفلاح، تكفل بيان المواضع التي لم يتعرض
لها العلامة عبد الحكيم، وتحرير ما في الحواشي عليه من صحيح وسقيم، لحضرة صاحب الفضيلة
عمدة الفقهاء، وعلامة الزمان على البقيين، الأستاذ الأكبر، شيخ مشايخ الطابع الأزهر

عَبْدُ الْوَهَّابِ الشَّيْبِيُّ

البحري حفظه الله



طبع هذا التقرير مع المشرح والحاشية المذكورين ولان من حضرة المؤلف
مطبعة مدرسة النصارى لها والدة الرحوم عباس باشا الاول على ثقة المدرسة



تسبب — قد حصل اليد في الطبع بصر الطول ثم بحاشية العلامة عبد الحكيم مفعولة عنه بخطه اقل
ثم بالتقرير كذلك ولا تفراد التقرير بالتكلام على الخطبة انتهى تأخير وضع الحاشية الى انتهاء التكلام عليها



(الطبعة الاولى — حق اعادة الطبع محفوظة لادارة أوقاف الخيرية)

(التسامحة :)

مُطْبَعَةُ مَدْرَسَةِ الْوَهَّابِ الشَّيْبِيِّ

سنة ١٣٣٣ هجرية — ١٩٠٥ ميلادية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أهدانا لهذا الحق المبين ودقائق البيان :

(بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم)

(قال الشارح) الحمد لله الذي أهدانا : الألهام لغة الإحلام مطلقا وعرة القاء الخبير في قلب الغير بلا استئذان فكرية
 منه ولا يفتي ان الخبير ليس داخل في حقيقة الألهام بل في مفهومه وكذلك النسبة إليه انما هي داخلة فيها يمر به عند الأول
 لكن أمرا نسبيا فالألهام أمر بسيط حقيقة القاء خاص بمنون عنه بقائه الخبير فالخير والنسبة إليه داخلان في هذا المفهوم
 المتوافي خارجان عن حقيقته وقولهم الحمد مقتضع للحدود انما هو فيها اذا كان للحدود مركبا أما اذا كان بسيطا في الخارج
 فالأجزاء الحدية فرضية حصنة قال الشيخ في التعليقات الحمد له أجزاء والحدود قد لا يكون له أجزاء وذلك اذا كان بسيطا
 وحسب مقتضى العقل شيئا يقوم مقام المجلس وشيئا يقوم مقام الفصل وأما في المركب فان الجنس يناسب المساعدة والقصل
 يناسب الصورة فظهر ان التركيب الذهني قد يكون من الجنس والقصل وقد يكون مما يقوم مقامه والاول يستلزم التركيب
 الخارجي ولا يكون بدونه والثاني غير مستلزم له بل وجب أن يحقق بدونه انتهى وبما كانت الاقفاط موضوعة لعلاقات دون
 عنوانها كان دلالة الألهام على الخير والنسبة إليه دلالة على خارج الموضوع له وما كان الخير والنسبة إليه مأخوذتين في المفهوم
 انتسج صدقه على كل آقاء خاص اذا صدق من عوارض المفهوم لا الذات وبهذا اندفع ما قيل انه يحتاج في تسلطه على
 المسؤل الى التبريد وكذا ما قيل انه ان اريد به الحقيقة صدق على كل آقاء خاص واما ما قيل انه لو لا التبريد لزم
 التكرار فوم لان الماخوذة في المفهوم الخبير المطلق لا المتبد بكونه حقائق المعاني ثم ان المراد بالألهام هنا اما المعنى الاول
 وهو ظاهر أو الثاني وأريد كما قل من انبلي أن معرفتهما بعد استعمال طريقها يخلق الله تعالى بطريق جري العادة لا
 بطريق التوليد ولا بطريق الجواب فهو مجاز وله وجه أكثر وهو ان الإحلام يعقل بمعين الأول وتحصيل صورة من الشيء
 في الذهن والعلم حينئذ هو تلك الصورة من حيث قيامها بالذهن وهذا المعنى فيها اذا كان المعلم خارجيا وحينئذ فالألهام
 يتعلق بالامر الخارج أولا لانه اذا حصل في ذهنك صورة شيء يقال ان ذلك الشيء معلوم به جميع الألهام معلوم لك وما في
 ذهنك من صورته آله ملاصقة ولا تصير تلك الصورة ملحوظة معلومة الا تأتيا ولثاني تحصيل ذات الشيء في الذهن
 والعلم حينئذ هو نفس ذلك الشيء من حيث قيامه بالذهن وهذا فيها اذا كان المعلم قائما بالنفس كالمعاني الملقاة هنا قاله
 يكتفي في علمها حصول انتسب بناء على ما قلنا ان العلم بالامور الخارجية عن النفس علم الظاهري والامور القائمة بها علم
 حضوري يكتفي في حضورها بنفسها عند النفس بمعنى أنه لا يحتاج الى حصول صورة متقدمة منها لا بمعنى أن مجرد قيامها

بالتقصي كلف حتى يرد أنه لو كان كذلك لكان جميع الصفات الخاصة بالنفس مطلوبة لنا والوجدان يكتبه فما كان ما هنا من
التبيل الثاني عبر عنه بالألغام إشارة إلى كفاية الالتفات في حصول العلم بدون تلك الصورة المنزعة تخصيصاً على المراد فاعلم
(قوله) حقائق المعاني ودقائق البيان : المراد بهما خواص التراكيب بقربية الشروع في العلم التشككي بيانها دون غيرها
لحقائق المعاني في الخصوصيات أمضى المعاني الثواني المعتادة بالتراكيب وهي مخولات مسائل هذا العلم أمضى علم المعاني
وعلم موضوعاتها علم المعاني الأول كما قل من الشارح عند مفتتح الفن الأول حيث قال أن وجه تسجيته بعلم المعاني أنه
يبحث عن الكيفيات والخصوصيات التي تختلف في المعاني أولاً وبالذات وفي الانعكاس ثانياً وبالعرض وحيث فلاضافة لامية
العلم يعلق المعاني وكيفية لا بالانعكاس أنفسها على ما سبق إلى بعض الأوهام التي قد لا يمكن للمعاني الأول اعتبار إلا
عند عرضها لما لأنها التي بها يفاضل الكلام ويحقق الاستيعاب صاحب حقائق المعاني كالمعاني الأول لا حقيقة لها مساواة
مشيرة بالحقائق الثانية إلى ما هو الصحيح من أنها تعرض لما أولاً وبالذات والانعكاس ثانياً وبالعرض وحيث فلاضافة لامية
والمراد بالمعاني المعاني الأول والحقائق ما به الشيء هو هو ويحتمل أن المراد بالحقائق ما يقابل الجزأ لاها لما كانت المرادة
بالتراكيب البليغ كانت المعاني الأول كأنها جزئات بالتسوية لامية فلاضافة على معنى من أو إضافة الصفة إلى الموضوع ويحتمل
أن الانعكاس الثانية على سبيل الحقيقة كأن غيرها ليس معنى والمراد بالحقيقة الشيء الثابت الذي لا يتبدل كما أنه محفوظ أيضاً
على المستبين الأولين لمقتضى دقائيق البيان أمضى كليات الدلالة بأنها متبدلة باختلاف القوازم وعلى هذا فلاشارة لعلم المعاني
من جهة المعنى لأنه التشككي بيانها دون غيره ويحتمل أن المراد بحقائق المعاني مسائل علم المعاني بناء على أن حقيقة كل
علم مسأله وجمع الحقائق إشارة إلى أن كل حقيقة بمنزلة علم وهذه المسائل موضوعها المعاني الأولى على ما مر من الشارح
أو الانعكاس العرضية من حيث صفايتها لمقتضى الحال نظراً لظاهر كاسيائي عن عبد الحكيم عليه فلاشارة لعلم المعاني من جهة
اللفظ والمعنى ودقائق البيان هي كليات الدلالة لمقتضى الموضوع والحقائق الباحث عنها علم البيان فانه إذا بطلع على تمام المراد
من الكلام أمضى ما يختص في دلالة للكلام على ذلك المراد من مراتب الموضوع جزئية وحقائقاً وإنما كانت كحقائق لمقتضى
مستلها لاقتها على القوازم بخلاف الدلالات الوضعية وفي الكلام إشارة إلى أن المعاني عاماً يبحث عن أصناف القادة المراد
بمختلف البيان ثم إن أراد بالبيان اللفظ الذي يدل على الكليات لم يكشف ما في التخصيص بالكلام الحسني كانت الإشارة إلى علم
البيان من جهة المعنى وهو أريد أن كان كليات تعرض جهة للمعنى واللفظ ولا يخلو على القنن بهذا حسن تقديم حقائق
المعاني على دقائيق البيان إذ يعتبر المعنى ثم يدل عليه والتعبير عن الأولى بالحقائق ليوحيها بعدم جملتها وهي الثانية
بالحقائق لما مر ولعدم منافية الحقائق لما تنبسط باختلاف القوازم وإنما لم يذكر البديع باسمه للصرح على أشار له بدناخ
الأيادي إشهاراً بكونه من قبيل الواضح والتوابع لا تدخل له في البلاغة فهو ذاتي الخلق عن أن يجعل خطأ برأيه كما به
عليه في شرح المنهاج هذا وفي قوله المعاني والبيان إشارة إلى معنى الاسم هو المعاني والبيان بدون لفظ العلم ويدل له قول
السككي في المنهاج أن المعاني الخ كما به عليه الشارح في التشرع قال القوم إلا أن يجعل على حقيقة ما هو
المضاف كما يقال رمضان مع أن العلم شهر رمضان وأعلم أنه يستلزم من كلام البيضاوي والتخسيري أن إضافة العلم إلى
العلم يعني من الياينة حيث جعل إضافة الخبر إلى الحديث على تقدير إرادة الحديث المتكررة الياينة وكذا إضافة الياينة إلى
الانعام في قوله تعالى أسأت لكم عيسى الانعام عن انهما من إضافة العلم إلى الخاص وهو الظاهر لأن شرط من التنبيهية أن
يصح إطلاق المخصوص على المميز كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجز من الايمان لكن المذكور في كتب النحو ملغى

وخصصنا بدائع الالادي ودوائع الاحسان:

البرضى انها لامية وقد جرى على كل من القولين فيها قرراً وبه نعلم وجه التسمية بالليانية وبالي لبيان وهو ان الاول على معنى من الليانية والثانية على معنى لام التبيين

(قول الشارح) وخصصنا بدائع الالادي: قال الشريف قدس سره تخصيص الشيء بالشيء جعل الاول خاصاً بالثاني لا يجاوز له غيره وهو على عكس المراد في نحو قولنا خصصت فلاناً بالذكر إذ المعلوم جعل الذكر قاصراً عليه لا يجاوز له غيره لا جعله هو مقصوراً على الذكر فلما أن يجعل الشخص مخصصاً مجازاً عن التمييز مشهوراً في العرف حتى صار كأنه حقيقة فيه وإنما أن يجعل من باب التخصيص بشهادة المعنى فيلاحظ المعنى معاً وتكون الباء المذكورة صلة للتضمن ويقدر التضمن فيه أخرى فيقال في شخصك بالعبادة فتركب بها مخصصين إياها بك اهـ وقوله مخصصين إياها بك اندفع ما يقال انه اذا تعلق الباء المذكورة بالتمييز احتاج لفظ التخصيص الى باء أخرى ويورد المحذور لانه انما يعود لقرينة مخصصين فك بما لا إياها بك قال عبد الحكيم فيما سيأتي الشخص مخصص جعل الشيء مخصصاً وبإياه ليست صلة له حتى يصير الاول مخصصاً والثاني مخصصاً به بل هي باء السببية والآلة فيكون مخصص الباء مخصصاً بصير شيئاً وآلة لتخصيص الشيء الاول وحينئذ فالتخصيص باق على معناه لا انه مجاز عن التمييز لكونه لازماً له أو مضمين معنى الاشتياز إذ في كلا الوجهين تكلف أما الاول فلان المجاز يحتاج الى القرينة وادعاء أنه مجاز مشهور حتى صار حقيقة عرفية غير محتاج الى القرينة بما لا دليل عليه والتخصيص يحتاج الى قرينة لفظية على اعتبار المعنى كما صرح به الشارح في شرح الكشف اهـ. معنى ان التخصيص معناه القصر فبالسببية المقصور عليه جعله مخصصاً أي مقصوراً عليه وبالسببية لوصف جعله مقصوراً فإذا قلت خصصت فلاناً كان معناه الحقيقي جعله مخصصاً أي اختص به غيره فهو مقصور عليه غيره وحينئذ يجب أن يكون الباء ثلاثة أو السببية لأن قيل أن يكون هو مقصوراً عليه فأنها لو كانت لتعدي كان هو مقصوراً على غيره وهو خلاف المراد وإذا قلت خصصت المذكور كان معناه الحقيقي جعلت الله كرم مخصصاً بغيره على انه اسم فاعل فهو مقصور على غيره فيتبين أن يكون الباء التعدي وليس في الاول تنزيل التعدي منزلة اللازم على ما وهم بل هو من الحذف والايصال اذا عرفت جناً فالتخصيص باق على معناه وهو القصر وقول السيد انه مجاز فيه انه لا قرينة عليه كما اعترف به حيث اتفقاً الى كونه مجازاً مشهوراً وما قيل من ان ظهور الباء في التعدي قرينة المجاز فيه أنه كما يحصل مع التعدي المجاز بمقتضى التضمن على ان ظهور الباء في التعدي انما هو عند دخوله على الذات نحو خصصت المذكور يزيد دون ما اذا دخلت على الوصف نحو خصصت زيداً بالله كرم فانه يتبين مع بقاء معنى التخصيص كما عرفت أن لا تكون لتعدي بشهادة المعنى وقوله واما أن يجعل من باب التخصيص لا يرضى به السيد الذي أراد السيد بيان مراده لانه يحتاج عنده الى قرينة لفظية على اعتبار المعنى ومع امكان بقاء المعنى الاصل على حاله لا يكون هناك تلك القرينة وما قيل انه لا وجه لهذا الاشتراط ولعله رجع عنه فبعد ان التخصيص مجاز عند القادة أو تقدير لفظ عند اليبانيين فكيف لا يحتاج لقرينة ولا يخفى مالي الاعتذار بأنه لعله وجع عنه فانه عند لا يخرج عن قوله والمذاق بالقرينة المتظلية هو كون الحرف المذكور لا ياسب العامل الموجود في اللفظ فهو أحمد اليك زيداً ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم أحل لكم ليلة الصيام الرفق الى تسامحكم وادع انه على التخصيص إما أن يجعل في حل التركيب المحذوف أصلاً والمذكور حالاً كما صنع السيد وقد عرفت أنه لا اعتراض عليه وإما أن—

أنتن بحكمة نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال وأورد برأفته فرق الانتم في طرق الانعام والافاضال

يمكن فيقال في المثال شخصك أي شخصك مختصاً أي به لحذف الجذر واتصل الصغير بميزن لك بالعبادة فلا اعتراض أيضاً وما قيل ان التخصيص حينئذ معناه الطيس فاستراح لفظ عن مدلوله لا تضمنين فأقول (قول الشارح) الايدي : أي التم أنطقت عليها محاراً لأن اليد بها ظهر النجاسة كما يظهر النجاسة بصورة فائدة بمنزلة العلة الصورية كالمشارح في البيان وفي القنري زيادة (قول الشارح) وروائع الاحسان : جمع رابعة أي محبة أو رابعة وال في الاحسان للاستراقة ومعناه العطايا أو المرات من الاحسان أي الاطعام والاضافة يائية أو لبيان بها على الفرق بينهما وأعلم ان قواعد قياس جمع المؤنث فلا يجمع عليه وصف المذكر فلا يثبت إلا اذا كان وصف غير العاقل لتزايده منزلة المؤنث لكن هذا اذا كان وصفاً فان كان اسماً جمع عليه إذ لا مؤنث للامر أي لا يفرق فيه بين مؤنث ومد ذكر علامة قيل جمع عليه في وصف العاقل فارى وعطفه وأما كس قال الرضي يمكن أن يكون كل قد غلب في شيء حتى جمع هذا الجمع

(قول الشارح) أنتن بحكمة نظام العالم الخ : الاثنان الاحكام والحكمة علم الاشياء على ما هي عليه في نفس الامر مع العمل على وفق الصواب والباء تسمية والنظام ما ينظم به القول كالسلك والمراد هنا ما ينظم به أمور العالم والوفق من الموافقة والفرق بين الايجاب والاختصاص ان الايجاب يستعمل فيها يكون اللزوم متأخراً فهو هذا العلم بموجب الشرح والاختصاص يستعمل فيها يكون اللزوم متقدماً نحو التصديق يقتضي التصور والاستعداد برأفته والمراد بالخال حال العالم السابق في علمه انه يكون عليه ولا يتم من اقتضاء الخلال هذا النظام أن يكون علة لغيره بل ولا ان تكون أماله تابعة للمصالح فضلاً واحساناً وإن قال به التمام إذ اثنان النظام بالحكمة غاية الموافقة لا اقتضاء الخلال فيكون حكمة مترتبة على الفعل لا داعية اليه ثم قال الشارح في شرح المقامد الحق ان تحليل بعض الافعال سيما شرعية الاحكام بالحكم والمصالح ظاهر كالتجارب الحدود والكفالات وتحرير المسكرات وما أشبه ذلك والتخصص أيضاً شاهدة به وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون من أجل ذلك كتبنا الخ وأعلم ان صلت قوله وخصصنا الخ على ما قبله من صلت العلم على الخاص إذ بدائع الإلهي تم الانعام المتقدم وغيره وإنما فصل قوله أنتن الخ لأنه كالنتيجة لما قبله فهو كبدل الاشغال ولم يورد الله تشييل السلول الى أقوى التلبيين فيعلم بالتفكير انه مترتب على ما قبله وعطف قوله وأورد الخ ليكون من نقطة تلك النتيجة والكل صلة الذي هذا هو الموافق للظاهر ويحجز أن يحمل الجملة المذكورة أمضى أنتن الخ صلة بعد صلة وترك العطف لتلاشع لكونه ليس من نوع ما قبله بعدم استقلاله بالمدح عليه بخلاف خصصنا فان العطف وجباً يحمل عليه وهو انه وما قبله من نوع واحد تدبر (قول الشارح) وأورد برأفته شيئاً فاطر قوله وخصصنا الى آخره : كما ان أنتن فاطر الانعام ويحتدل ان المجموع خصوص المرأة رحمة مخصوصة هي دفع الكثرة والرحمة أهم قلل الرازي من القتال والفرقة الجماعه والامام جميع اطلاق والافاضال مرادف الانعام وإضافة الطرق الى الانعام إضافة مشبه به الى مشبه فهي لأدنى لا يمتثلت على معنى حرف ويمكن أنه شبه الانعام بوضع له طرق على طريق المكنية والطريق أو اتبناها قبيل وبينت ولاضافة لامية ثم ان الإراد جعل الشيء مشرفاً على شيء اذ الورد الاشراف كما في التاموس وقيل الادخال وكل موجود سلك الكافر وغيره إذ ادخل الطريق المرادها بالنسبة للامان هو نصب الادة مع التحسين منها فان وجد الأمان تحقق الانعام والا فلا تعبر

والصلاة على نبيه محمد خير من نبح من ضنفي الكرم والسباحة ، وأشرف من نبح من دوحه
السن والنصاحة :

(قول الشارح) على نبيه : النبي انصرف به الله الى اطلاق تلبغ ما أوجه اليه أي الحكمة والصلوة في بهه ذلك
وعلم ترتيبها بواسطة مطقة أخرى لا يضركا في بعض أنبياء بني اسرائيل الذين ماتوا قبل الوصول الى المرسل اليهم وعلى
هذا لا يحمل النبي من أوصى اليه لكفا في نفسه فيلزم أن لا يكون نبياً إلا أن يدعى القطار الاعتراري واشتقاق النبي بهذا
المعنى المذكور من النبي يعني الظير اليه ذهب سيوريه ويؤيده جمعه على بناء كلفاء وقرادة نافع في جميع القرآن بالهجرة إلا
أنه لا تلتزم العرب ابدال الهجرة بالياء وادغامه إلا أهل مكة جمع على أنبياء كجمع ما أصل لانه حرف اللام نحو سخي
واسخيا وما قيل انما اشتق النبي من الخبر من النبي يعني الظير فيه انه لم يشب فيلزم معنى فعل إلا عند البعض حيث قال
الشاعر أمن وبهانة الداعي السبع ثم لو ثبت نأ يعني أخبر كما في الصحاح كان النبي مشتقاً من النبي يعني الاخبار
فيكون فيلاً بمعنى فاعل لكن صاحب القاموس والبيهقي ينكره وقيل من النبوة بالواو أو الهجرة بمعنى ما ارتفع من الارض
كما في القاموس فهو اشتقاق من الجاد كاشتقاق من النبي يعني الخبر وما قيل من انه من النبوة بمعنى الارتفاع فيه انه لم
يوجد في الكتب المتعارفة من اللغة النبوة بهذا المعنى كذا في عبد الحكيم على التوالي ويصغر على نبي : يضم التون ورفع
الياء وشد الياء هجوا عند من جمعه على نبأ كأسراء وعلى نبي بلا همز مع حذف الحرف الزائد فصيلاً لاجتماع ثلاث
ياء أو تصغير الترقيم عند من جمعه على أنبياء كذا في القاموس فما أعاده كلام الجوهري ان تصغيره على نبي جائز
عند من جمعه على أنبياء وعند من جمعه على نبأ وكذا تصغيره على نبي خطأ كما في القاموس (قول الشارح) محمد : عطف
بيان لا صفة لأن العلم لا يمت به وما وقع في الكشف في قوله تعالى ذلك الله ربكم من انه يجوز في حكم الاعراب
اقتراح اسم الله صفة لاسم الإشارة أو عطف بيان إلا ان المعنى بأه فبني على تأويله بالمعرف باللام كالمشتق من العبادة وإلا
ففتح لت اسم الإشارة بنون المعرفة باللام والموصول محل اجماع وقد صرح هو أيضاً الفصل باستناع ما غير الامرين
ويجوز أن يكون بدلاً إلا ان المقصود الأصلي هنا ايضاح الصفة السابقة وقرير النسبة حاصل تبعاً بتكرار النسبة مرتين
وأن لم يكن التكرار مقصوداً في البيان بخلاف البدل فان المقصود فيه تقرير النسبة والايضاح تبع والاول اختاره الشارح
فيما سألني في كل موصوف أجري على صفة نحو جائى الفاضل زيد وقوله والمؤمن العاتقات الظير الخ وقال انه الاحسن
واشار بعضهم البدل لان أصل الصفة أن تجري على موصوفها ويناد بها معنى فيه فاذا خبر عن الذات بها فالاولى أن يحمل
الذات مقصوداً بالنسبة كذا قيل وفي عبد الحكيم على القاموس ان صطف البيان لا تقريره فنسبة أصلاً بل هو مجرد البيان
والايضاح إذ لا قصد فيه للاستدراك مرة أخرى ومثله الشريف في حاشية الرضى بخلاف البدل فليقرر لانه انما جي بالاول
مبالغة في الاستاد وهذا هو المقصود به أما الايضاح فهو فيه تابع تدبر (قول الشارح) من ضنفي الكرم : الضنفي
كوزج الاصل واضافته الى الكرم لامية ويجوز أن تكون يائية من اخافة العلم الى الخاض أي منشأ هو الكرم على
طريق التبريد فان الاصل هو الذات والكرم فرع لكثرة غاية كماله مجرد عن الذات وجعل منشأ لما بمنزلة الوالد فهو
المبلغ من رجل عدل واعلم أنه لا بد في الاخافة الالامية من الاختصاص التام وحينئذ تكون حقيقة نحو مال زيد وجل
الترس وماهات فان الاصل يخص بالكرم والدوحة والمصاحف فان لم يوجد اختصاص تام فهو كوكب الثروة كانت مجازية

وبلى الله واصحابه الذين بهم تلاقأ غرة الحق وأشرف وجه الدين ، واضمحل دجى الباطل ولم نور
اليقين :

(قول الشارح) غرة الحق : الحق في اللغة الثابت من حق بمعنى ثبت وهو صفة الواقع أعني النسبة لقدر بقائهما
مع قطع النظر عن اعتبار المعيار اذ الكلام الذي دل على وقوع النسبة بين الشبهين إما بالثبوت أو الاختلاف مع قطع النظر عن
حصولها في الذهن لا بد أن يكون له نسبة ثبوتية أو سلبية لانه إما أن يكون هذا ذلك أولاً يكون تلك النسبة هي الواقع
في الخارج ونفس الأمر ومعنى ثبوتها وتعلقها بها ثابته مع قطع النظر عن اعتبار المعيار لا أنها موجودة في الخارج ثم إن
اعتبر ان هذه النسبة التي هي الواقع ثابتت نفسها من حيث أنها ثابتة بذهن الحكم كان الواقع مطابقاً بالكسر والحكم
القائم بذهن الحكم مطابقاً بالفتح وهذه المطابقة الثابتة بالحكم وهي كونه مطابقاً بالفتح معنى مصدري قل اليها لفظ الحق
من معناه القوي نسبية لشيء ، بوصف ما هو منظور في حصوله أولاً لأن الذي ينظر إليه ويلاحظ أولاً في حصول هذا
الاعتبار للحكم أعني كونه مطابقاً بفتح الياء هو الواقع فإن الحكم إنما يصير مطابقاً بفتحها اذا نسب إليه الواقع واعتبر من جهة
الخطية صريحاً فيقال طابق الواقع الحكم والواقع منتصف بالمعنى القوي كما عرفت ثم اشتق من ذلك المعنى المصدري
الصفة المشبهة بوصف البعد والحكم به فطلق معان ثلاثة أحدها القوي وهو الثابت المنقول عنه والثاني كون الحكم مطابقاً
والثالث الصفة المشبهة المأخوذة من هذا المعنى وبه يوصف الحكم بالحق موافقة فيقال حكم حق وإن اعتبر ان الحكم القائم
بذهن الحكم طابق نفسه من حيث هو في الواقع سميت هذه المطابقة الثابتة بالحكم وهي المعنى المصدري المعبر عنه بكون
الحكم مطابقاً بكسر الياء فواقع بالصدق لأن القوط في هذا الاعتبار أولاً هو الحكم فانه إنما يصير الحكم مطابقاً بكسرها
اذا نسب الى الواقع واعتبر من جهة الخطية صريحاً فيقال طابق الحكم الواقع والحكم منتصف بالمعنى القوي للصدق أعني
الانباء عن الشيء على ما هو عليه فيكون تسميته بهذا الاعتبار بالصدق أيضاً نسبية لشيء . يوصف ما هو منظور في حصوله
أولاً وانما لم يصل الأمر بالنسبة بأن يسمى كون الحكم مطابقاً بفتحها بالصدق وكون الحكم مطابقاً بكسرها بالحق نسبية
لشيء . يوصف ما هو منظور فيه ثانياً لأن التسمية بوصف المنظور فيه أولاً ترجع لقرينه وانسيائه الى الظاهر من وصف المنظور
فيه ثانياً فان قلت الانباء صفة الحكم والقصد بيان حال الصدق الذي هو صفة الحكم قلت الانباء مصدر مبني للفعول
أعني كون الشيء غير آتية على ما هو عليه ولا شك في كونه صفة الحكم كذا في جاشية عبد الحكم عن القفال مع إيضاح
يسير من السيد علي المطالع قال عبد الحكم بن أن كرون الانباء سمي لثبوته للصدق محل تردد اذ لم يوجد في النسخ
وغيره من الكتب المشهورة انتهى لكن قال السيد الزاهد فيما نقلته عن علي حاشيته لزكاة العلم المنسوبة للرازي للصدق
مندان في اللغة الأول وصف القضية وهو بمعنى مطابقة القضية لواقع والثاني وصف القائل وهو بمعنى الاخبار عن قضية
مطابقة لشيء وحينئذ لأجابه في تسمية مطابقة الحكم الواقع صدقاً الى قولهم نسبية لشيء . يوصف ما هو منظور في حصوله
أولاً وانعقد قول عبد الحكم بن علي هذا وقد عرفت أن المطابقة نسبية بمعنى أن تعتبر لكل من الجانبين فإن اعتبر
من جانب الواقع وصف الحكم بالحق وإن اعتبر من جانب الحكم وصف بالصدق كل ذلك لا مر من التوجيه وأما
ما وجه به القنري من زيادة على أنه لا فرق عليه بين الحق والصدق يلزم أنه لا يكون التوجيهان على سبيل واحد فثبت
توجيه الصدق يرجع لما قلنا بخلاف توجيه الحق كما عرفت المختل فيه فليتأمل

وبعد فإن أحق الفضائل والتقديم، وأسبقها في استيجاب التعظيم، هو التخلي بمقتضى العلوم والمعارف:

(قول الشارح) وبعد فإن الخ : هذه المقامات إما على قوم أما أو على تقديرها في نظم الكلام لكن التزم قوم لأن غاية أنه من غير أن يتوجه في غير محله إذا معناه حكم العقل بواسطة التزم أنها مذكورة في النظم بواسطة اعتبارها في أمثال هذا المقام هو حكم كاذب وخاطئ لا يحصل الكلام عليه خصوصاً وقد كثرت التدوير اشتراطه الرضى بأن يكون بعدها الأمر أو الشيء لأن الأمر لا لازم الفعل فلهذا والتضي لا لازم ترك الفعل فلهذا فحاسب الزام الفعل أو تركه لفعل وذلك بأن يتقدم إما قبل التصويب ويتدخل فلا حاجة على الأمر والشيء فإن ما قبل فعلها ما لزوم لما بعدها وعلى التدوير فلو لم يمتنع من أنما إذا لم يمتنع الجمع بينها وبين أن لا لها في أوائل الكتب إما من الاختصاص أو فصل الخطاب وكلاهما يقتضيان الانقطاع عما قبله فلا يظهر أنها لا إجراء التفرع مجرى الشرط كما في قوله تعالى وإذا لم يمتنعوا بوجهين فلو لم يمتنعوا هذا كذا في عبد الحكيم على الخطاب والقاضي مع زيادة من الرضى وحينئذ فلو لم يمتنعوا قصة على قصة والجامع أن ما سبق تمهيد لتصنيف وهذا بيان لسيبه ويجوز أن يكون من عطف حاصل إحدى الجمعتين على الأخرى وحينئذ لا حاجة إلى الجهة الجامعة بين الجمعتين وأعلم أن من يقول بالتزم يجب فعل الشرط وجوابه إجراء التزم مجرى الحق فيه عليه بعض حواشي الفري وهو مأخوذ من كلام عبد الحكيم السابق في توجيه التزم وإن المقصود من التعليق بناء عليه تأكيد أمر القول المذكور والألف لم يقع قول بعد تأمل (قول الشارح) أحق الفضائل : الحق الثابت وهو غير منقول بالتشكيك حتى يتأتى التفضيل فليكن أن يكون بمعنى اللائق والذين والتاء في استيجاب زائدتان أو للطلب أي أسبق الفضائل في السبب لايجاب أي الزام التعظيم وأسبقها في طلبها لا لزوم التعظيم هو ما ذكر

(قول الشارح) الحق هو التزم بخصوص الحق فاستعمله في الاتصاف بالحقائق مجاز مرسل أو استعارة وما تقدم في الإلهام يدفع لزوم التميز

(قول الشارح) هو الحق والتضدي الخ : كل منهما غير من كل من الأحق والأسبق ويحتمل أن الأول خير من الأول والثاني عن الثاني قال السيد في حاشية الرضى في مثل ذلك فإن قلت إذا كان من قبيل العطف في المفردات وجب تشارك المفردتين في الاستناد إلى شيء واحد وهو باطل قطعاً قلت وما يعتبر العطف بينهما ولا حتى يصير به كشيء واحد فيستلزم الجمع إلى مجرى المبتدأ على إرادة التفضيل اعتقاداً لهم على فهم السامع وفي شرح الكشاف للشارح أنه لا بد في مثله من اعتبار التقديم والتأخير وردة الشريف بأنها إذا اعتبر تقدم خير المصطوف عليه على المصطوف لم يبق لخواص في خير المصطوف وجه وجهه لتأكيد لصوق الخبر بالمخير عنه قصور وجهه وحاصله أنه إن أراد التوزيع فهو ممكن بدون اعتبار تقدم خير المصطوف الأول على المبتدأ الثاني بل يكفي فيه ملاحظة رجوعه إليه مع توسط المبتدأ الثاني وإن أراد حقيقة اعتبار التقديم والتأخير لزم المعذور المذكور (قول الشارح) بمقتضى العلوم والمعارف : المراد بها ما ليس آية لغيره بل مقصود لقائه وهو العلوم الثابتة على الصانعات الآتية بقائها المقصودة منها ولذا أقرها بالحق والحقائق فإن الحق إنما هو تلك الحقائق أما الصانعات فآلة لها ولذا عبر فيها بالتصدي بوقدم الحقائق وما يتعلق بها لتشرعها وإن تأخر وجودها الخارجي عن آلائها ويحتمل أن يراد بمقتضى العلوم مسائل جميع العلوم وقواعدها آية أولاً وعطف عليها ودقائق الصانع لاستجابه إلى عمل زائد فهو من عطف الخالص لتكملة

والتصدي للأصالة بما في الصناعات من النكت والعاطف ، لاسيما علم البيان

(قول الشارح) باقي الصناعات : العلم اما ان لا تكون في نفسها آلة تفصيل شيء آخر بل تكون مقصودة بذاتها ونسبي غير آلة كالمطبخة وهي العلم الباحث عن ألبان الموجودات التي ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا وإنما أن تكون آلة غير مقصودة في انفسها بل آلة تفصيل غيرها بما هو باختياره وتخص بآلة الصناعة وتنقسم الى قسمين أحدهما ما يكون حصوه بميراث الفطر والاستدلال والثاني ما لا يكون حصوه الا بمزاولة العمل كالطبخة والقسمان صناعات عامة والثاني صناعة عند العامة ثم انه لا يرقى من تعلقه بكيفية العمل ان يكون العمل موضوعه فان موضوع المطلق المعنويات الثانية والعمل فيه هو الفكر به عليه السيد في حاشية المطالع وبهذا ظهر أن المراد بالعمل هو تفصيل غيرها وأن إطلاق الصناعة على علم التفسير لا تشبه فيه اذ الفرض منه أي من العلم الذي به يمكن التفسير بأن معنى كتاب الله سبحانه وتعالى وهذا هو المراد بالعمل بالنسبة اليه وكيفية نحو تقييد المطلق وتخصيص العلم بما يقرب عليه بأن المراد قال في الاطلاق قال أبو حيان التفسير علم يبحث فيه عن كيفية النطق بالقول والقرآن واغنى مدلولاتها واحكامها الافرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حال التركيب وثبات تلك قولنا علم جلس وقولنا يبحث فيه عن كيفية النطق بالقول والقرآن هو علم القرآت وقولنا ومدلولاتها أي مدلولات تلك الالفاظ هو من علم اللغة الذي يحتاج اليه في هذا العلم أي الذي يخص ماني القرآن من الالفاظ وقولنا واحكامها الافرادية والتركيبية هذا يشتمل على التصريف والبيان والبدیع وقولنا ومعانيها التي يحمل عليها حالة التركيب يشتمل على ما دلالة بالحقيقة ومدالاته بالجاز فان التركيب قد يقتضي بظاهره شياء يصد عن الحل عليه صاد لفصل على غيره وهو الجاز وقولنا وثبات لذلك هو معرفة الناحية وسبب المنزل وقصته توضح بعض ما لهم في القرآن ونحو ذلك اذ اكتفى التفسير علم يفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم أي بيان معانيه واستخراج احكامه وحكمه واستدلال ذلك من علم اللغة وهو والتصريف وعلم البيان واصل الفقه والقرآن يحتاج لمعرفة أسباب المنزل والناحية والنسخ اه ولعل المراد بالاسلم على الثاني المسكوة . في شمس العلوم الحرفة اسم من الاحتراف وهو الاكتساب بالصناعة أو التجارة والصناعة ما يرتقى منها فلهما متمايزان ولي القلموس الحرفة الصناعة والصناعة ما يرتقى منها وعليه هما متحدان وكلاهما في صناعة العامة (قول الشارح) بما في الصناعات من النكت والعاطف : المراد بكونها في الصناعات انها تعرف بها فيها كانت الصناعة آلة له كما يبه عليه قوله المطلع على نكت نظم القرآن كذا قيل ولا حاجة اليه بل من مسائلها ككون التاكيد لرفع الانكار فبطل منه أن ماني القرآن لذلك مثلا (قول الشارح) من النكت والعاطف : النكتة الامر الدقيق من نكت في الأرض أمر فيها تأثيرها في النفس والطبيعة الاشارة الدقيقة المعنى تخرج ففهم ولا تسبها البارة فهي أنفس

(قول الشارح) لاسيما علم البيان : هذه النكتة يبه بها على اولوية ما بعدها بالحكم المنسوب لها قبلها وذلك يقتضي انها ليست من أدوات الاستدلال لأن تتلقى القوانين يدل على تتلقى المرويات قال ابن مالك في شرح السبيل يدل على فساد كونها استثنائية ان أصل أدوات الاستدلال الاخر وقع موقعه منتبها عنه فن أدواته وبالأفلا ومعلوم وقوم الا موقع جاشا واشواتها فوجب الاحتراف باستثنائيتها بخلاف لاسيما فلا يد منها بل مضاد لما للسؤل تأليه في مثله مشهودا له بأحقته بذلك من غيره فاقيل انها للاستثناء والاخراج من المساواة الى الأولوية كلف فيه ليس بشي اذ ليس شي من أدوات -

الاستثناء تلك المنة وكذا ما قاله خطاب المري في كثره ان ما بعد لاسيا مسكوت عنه فاذا قلت جا القوم ولاسيا زيد
فمنه ولا مثل زيد في من جاء فهو بمنزلة لم يجي مثل زيد فانما ثبت ان احداً من جاء شيه زيد ولعل زيدا جاء أو لم
يجي . فانه يخالف لمواقع سباً من الكلام كما لا يخفى على العارف بها وعلى هذين المذيعين لا بد من النظر وهناك مذهب
ثالث وهو ان لاسيا بمنزلة الا وما بعدها منصوب على الاستكنا المتصل فلا خير لها وهو ممنوع ايضاً بما منع به الاول
وحينئذ فلا يجد عامل ما اليه ابن مالك وبه ظهر وجه منع الانكسار انتصاب المنة بعدها على الاستثناء وفيهم بعضهم من
قوله لا انتصب بعد لاسيا الا النكرة انه يمنع انتصابه بتقدير اعني وهو خطأ لان كلامه في الانتصاب الكنان من تعلمات
لاسيا وهو الانتصاب قياساً على انه تمييز بان على ان ما بتقدير التثنية فيكون نكرة أما الانتصاب بتقدير فعل فالمنة والنكرة
فيه سواء ولا يخص هذا التركيب به عليه رضي والجمهور مع الانكسار فيها قال فمن وجه قدوم وسي كمثل لفظاً ومعنى
وجهه واو قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء وتشديد يائها ودخول لا عليها والواو على لا واجب قال شلب من استعمله
على خلاف ما جاء في قوله ولا سباً يوم بذارة جليل فهو غلط . قال الشيخ الاثير ومن احكامها انها لا ترد بعدها الجملة
موصولة بالمطوف وقل بعض اللغويين من القلة ما بعدها خبر لمضمحل محذوف وظاهر كلامه انه محذوف وجزا ولعل وجه
ذلك كنه ان التركيب جري مجرى الامثال وما تقدم من أن الجملة لاتعم بعدها مصحوبة بالواو قال به المرادى وسماه
المعاميني واما ما قاله الرضى من انه يتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة منها انه ينقل سباً الى معنى خصوصاً معمولاً
لاخص مقدراً بالياء على نصبه الذي كان له مع لا مع كونه منصوب للحل على المصدر ومع حذف ما بعدها واهمال لا اذا
قلت زيد شجاع لاسيا راجعاً فراجح حال من معمول الفعل المقدس اي اخصه خصوصاً حال كونه راجعاً بزيادة الشجاعة
ولفظ زيد محذوف بعد لاسيا فاقبل مقيد بمحذوفه وحينئذ يندفع ما قيل ان الفعل انما يكون اذا هجر المعنى الاول لانه اذا
كان الفعل مقيداً بما اذا حذف ما بعده لاشية في ترك المعنى الاول حينئذ فليس فيه حكاية ذلك عن العرب ولا عن
أمة اللغة فيحصل على انه من كلام المؤلفين ولما قال المعاميني انه لم يوجد في كلام المتأخرين من حلاهم فهم فينبغي تحريه
قال بعض المتأخرين من شرح التيسيل قد حررناه فوجدناه لا أصل له في اللغة العربية اصلاً وحسبك اثر الذين وعدم
اطلاعه على وروده مع تضلعه وغزارة علمه وبه تعلم أن من تمسك في رد كلام المرادى بكلام الرضى فقد وهم وذكر
الفارسي ان لاسيا يجوز أن يكون نصباً على الحال واعترض بدخول الواو وهي تنافي الحال المفردة وبعدم تكرار الواو
مهمة بمعنى غير وما أجاب به المعاميني من أن الفارسي يشترط حين الحالية عدم الواو وإن تكرار لا موجود معنى وذلك
كاف على ما ذهب اليه الزمخشري فانه قال في فلا انقسم القبة انه في معنى فلا فاك رقة ولا أعلم مسكيناً وبوجه ذلك هنا
أن قام القوم لا مثلاًين زيدا في معنى لاسياوين لزيد في حكم التثنية ولا اولى من قبل هو اولى منهم فقد رده الشيخ بأن كلام
الفارسي لا اشارته في الفرق بين سي مدخولة الواو وبينها غير مدخولة وبأن الزمخشري انما اكتفى بالتكرير معنى لتفسير
مدخولها بتعدد فبكانها تعددت لفظاً وهو في لاسيا زيد متب واندل أن ما بعد سباً إما مضاف اليه وما زائدة أو بدل من
ما وهي نكرة غير موصوفة أو مرفوع خبر مبتدا محذوف والجملة صلة أو صلة ما موصولة أو نكرة موصوفة وحذف صدر
الصلة أو الصلة هنا واجب ما تقدم انه جرى مجرى الامثال والنظر محذوف أي موجود وقال الاخفش ما خبره فيكون
المعنى لا مماثل شيء هو علم البيان ويتركه قطع سي عن الاضافة بلا عوض ويجب أن يكون ما نكرة موصوفة وما قبل يحتمل
أن تكون موصولة وان الاخفش رجح الى قول سيبويه من ان العامل في خبر لاهو ما كان عاملاً قبل فقيه ان خبر لا —

المطلع على نكت نظم القرآن ، فانه يكشف عن حقائق التنزيل والتي ، مفتاح لفاتحي التأويل فاني ،
تبيان لدلائل الاجماز وأسرار البلاغة :

لا يكون معرفة سواء كان العمل فيه لها أو لغيرها لان لا الثبوت انما تصل اذا كان اسما نكرة فيلزم أن يكون الخبر نكرة
لاستح تكثير المبتدا وتعريف الخبر والواو الماخضة عليها في بعض المواضع اعتراضية وقيل حالية وفي هذا القدر كفاية
لفهمنا والله سبحانه وتعالى أعلم

(قول الشارح) للمطلع على نكت نظم القرآن : نظم تأليف الكلمات مقربة المعاني متاسقة الدلالات في الموضح
واختلاف واضاف النكت الي النظر لانه ظاهرات مرادة من عبثه المقصودة والمراد بها خواص التراكيب التي بها يطابق
لفظ متبني الحال فهي شاملة لتكديبات دلالة والقرينة العليا التي بها الاجماز والمعاني الكثيرة في اللفظ التليل والنكت
التي خفيت بسبب اشكال اللفظ ولحموض والنكت التي في الجمل من حيث الاجمال والتي في الفصل من حيث التفصيل
يدل على هذا تحليل الاطلاع بالتدليل الآتية فالمراد بنكت النظم جميعا كما أفاد ذلك تدليله بقوله قواعد كاتبة الخ :
فلا يحتاج الى غيره ثم ان سبب اطلاعه عليها في نظم القرآن أنه يبحث عنها في اللفظ العربي من حيث مطابقتها مقتضى
الحال تلك الخواص لانها محمولات مسائله كما عرفت ولفظ القرآن منه

(قول الشارح) فانه كشف الخ : أي مبالغ في الكشف عن حقائق أي معنى التنزيل وقد علمت أن المراد بنكت
النظم النكت الداعية لهذا النظم أي تأليف المؤلف المخصوص فكأنه قال أنصص المطع على نكت النظم بزيادة فضل لانه
مقي مطلع عليها من جهة انها السبب في اختيار ذلك النظم أي التأليف فقد كشف عن معنى الباطن التنزيل اذ كون التأليف
لها انما هو لاجل أن تقاد بالانفاط فاختلف العلول والملة ولا حاجة الى ما تكلفوه هنا فليأمل ومعنى المبالغة أن الكشف
وكما ثابت له لا الكمال قط اذلا يشاركه غيره الا أن تكون المبالغة بالنسبة لعم الاصول كما سيأتي في الشارح ثم ان هذه
الفترة ظاهرة لقوله الحسن حقائق المعاني

(قول الشارح) مفتاح لفاتحي التأويل : المناسب فيه أن يكون من إضافة السبب الى السبب أي المعاني الدقيقة
التي حصلت بسبب التأويل أي صرف اللفظ الى ما يزول اليه وانما كان متاحا لانه يبين فيه للعلاقات التي بسببها
يستعمل اللفظ في معناه الجازي الذي يزول اليه المعنى الحقيقي واسطة تلك العلاقات نحو قولهم لما كان الاستواء على العرش
وهو سرير الملك ما يرادف الملك جعلوه كناية عن الملك فقالوا استوي فلان على العرش يريدون ملك وان لم يقيد على
سرير البنة وحينئذ فمراد بنكت النظم المطالع عليها بالنسبة لهذا هي وجوه الدلالات على المعنى المراد فكأنه قال أنصص
المطلع على نكت اللفظ وهي وجوه الدلالات لانه يبين المعاني الدقيقة التي بصرف اليها اللفظ بسبب تلك الوجوه فبذه
الفترة ظاهرة لقوله ودقائق المعاني

(قول الشارح) تبيان لدلائل الاجماز الخ : أي المراتب العليا من البلاغة التي هي وجوه الاجماز وهذه المراتب
أسرار البلاغة يعني أنها المقصودة من مطابقة الكلام لقتضى الحال اذ المقصود بالكتاب الاجماز ظاهرة بحسب العنوان
قط في الرضى شرح الشافية ان البيان ليس بباطل مبالغة والا لا افصح تأوه بل هو اسم أقوم مقام مصدر بين كما أقوم بآنا
مقدم انباء فالبعض الاخير به لا من حيث

إيضاح لمصطلح الإيجاز أو أكلو القصاصة : لتخصيص لتواضع مشكل كتاب الله تعالى ومعضله ، تقرب
للقوس على فرائده بحله ومعضله ، قواعد كافية في متوه المصباح إلى (أول التأويل ١)

(قول الشرح) إيضاح لمصطلح الإيجاز : أي العلامات الدالة على الإيجاز بأن يبين المتضمن لاختوار اللفظ القليل على
المعنى الكثير وهي التكتلات المرادة في التركيب كما في قوله تعالى ولكم في القصص حكمة بين في المعاني أن فيه نصا
على المطلوب الذي هو الحياة بخلاف قولهم القتل أتى لقتل وأن التورين فيه لتعظيم قيمتهم عما كانوا عليه من قتل جماعة
بواحد وأنه مطرد لأن القصص مطلقا سبب الحياة بخلاف القول الآخر لأن القتل لظلم ليس أتى لقتل بل هو أدى له
وغير ذلك ، وأما القصاصة فكل الكلام من التعبد ظلي في النظم أو الاعتقال بسبب تقديم أو تأخير أو حذف في الأول
أو إيراد اللوازم الجديدة في الثاني والأول بحث عنه في علم المعاني كما في قوله ولكل كلمة مع صاحبها مقام إلى آخره والثاني
بحث عنه في علم البيان وما قيل إن المراد بها الاطباء والمسلوطة فيه أنها أثر البلاغة لا القصاصة كما سيأتي إن شاء الله
تعالى وأرادة البلاغة من القصاصة وإن اطلقت بمتاهة كما سيأتي يأتيه السياق مع لزوم التكرار في المعنى هذا ووجه إطلاقه
من هذه الجهة على نكتات النظم ظاهر

(قول الشرح) تخصيص لتواضع الخ : هذه الإضافات على معنى من أي تخصيص لتواضع الكائن من المشكل الكائن
من الكتاب وجبته يخص غيره بالأول يعني أن بيان المشكل إنما يكون بعد بيان ماسبقه للنظم القصص من الأغراض
وذلك البيان متكتم به هذا العلم والتخصيص البين والشرح والتفصيل على ما في الجوهرية والقاموس والاقتصاد من أقول
على ما يحتاج إليه على ما في النهاية ولا شك أن الاشكال والنقوض راجع إلى المعنى فلاقتصار على المحتاج إليه فيه يكون
بدفع الزائد الذي به الاشكال غاية أن استعماله في المعنى مجاز والمفضل يكسر الضاد المعنى ليكون متديا أو المشتد المستقل
فيكون لازما وتنتج الضاد على الأول باقية في افعاله كأن افعاله أصله وصفته تصوري ويحتمل أنه أغضض الغاضض تدبر

(قول الشرح) تقريب لقوس : أي في عبارته أي الإطلاع على فرائده أو لأجل فرائده فاما أن نجعل على على بابها
وإحتاج لتبيين أو تفصيل بمعنى اللام وقوله بحله ومعضله أي النكتات المتعلقة به من حيث الأجمال كالتكتلات المتعلقة
بالفصل والوصل أو من حيث التفصيل كالتكتلات المتعلقة بالمفردات وفي الكلام تشبيه الفكر في معاني عباراته بالقوس
وهو النزول في قاع البحر ويحتمل أن لا تضمن والقوس مجاز عن الوقوف على المراد وما في القترى من أن فيه تشبيها
ثم تشبيه الإطلاع بالاستخراج لوجه له أفلا حاجة في التضمن لتشبيه وما قيل أن الإطلاع المضمن مطلق والمشيء إطلاق
آخر مقيد لاحاجة إليه بل لا وجه له أيضاً ثم يمكن أن يكون وجه آخر بأن يستعمل القوس في ثمرته وهو الاستخراج
مجازاً ثم يقل من أتى الإطلاع فهو مجاز على مجاز تأمل ثم أن القوس على الفرائد إنما يكون بعد معرفة الأغراض التي
سبق لها النظم القصص والحاصل أن هذه التعاليل من قبيل البرهان الاتي فكلمها ثمرات الإطلاع على نكت النظم فإن
جعل قواعد الخ : كلاماً مستأنفاً فلازم ظاهر وإن كان من المثل به فكذلك إذ الشكل مراتب على بيان الأغراض
(قول الشرح) قواعد كافية الخ : بأن لعدم احتياج غيره معه في معرفة دقائق التأويل فإن المستفاد عما سبق أنه
مفتاح له ولا يتم منه كتابته فيما ومعنى كتابتها في ضوء المصباح أن هذا المصباح لا يحتاج في حصول الضوء له إلى
غيرها وجبته فليس مصباحاً إلا بها وقوله إلى التأويل متعلق بضمه لا فيه من معنى الاقتضا أو بمقدار أي المصباح الموصل —

موارده شافية عن التهاب الاكباد الى اسرار التنزيل ، به ظهر لباب آكار تراكييه وضفا ومته عذب عباب
بحار أسالييه وصفا ، لا يدرك الواصف المطري خصائصه هـ وان يكن سابقاً في كل ما وصفا
ثم انه قد وقع في ابدى جملة هم اسراء التقليد :

ان يجوز حذف الوصول مع بعض الصفة ثم ان المراد بالوار التأويل لما التقاطت المقدمة وكفاية القواعد فيها من تفصيل كبرى
لصغرى سهلة الحصول كأن يقال في زيد أشد الشجاع منه وبين الأسد علاقة وكل معنى يتنه وبين غيره علاقة يصح
املاق لفظه عليه فاقواعد تدل على الجزئيات الموصلة الى الآثار وهي المتعاقبة قواعد كافية في نور العقل الحاصل من
معرفة الجزئيات بواسطتها الموصلة الى الآثار وعلى هذا لم يلاحظ أن الجزئيات طريق وإما تلك الجزئيات بارت تفصيل
طريقاً للوصول الى التأويل فصوره المصباح مظهر لطريق التي تسلك لتأويل تلك القواعد كافية في نور العقل الذي تبين
به الجزئيات التي تسلك للوصول الى التأويل . والقواعد والكافية والصوره والمصباح أسماء لبعض كتب الصوفا كما أن ما قبل أسماء
بعض كتب البلاغة واليك تقرير للمجازات

(قول الشارح) موارد شافية الموارد جمع المورد وهو محل ورود الماء والمراد بها الفاظه شيتت بالموارد بجامع نيل ما
يزيل التهاب الاكباد من كل عاقل اسمها عليها استعارة أصلية أو شبه النظر والتأمل في الالفاظ لنيل ذلك بالورود لنيل الماء
واستمرار الورد للنظر والتأمل واشتق من الورد بمعنى النظر في الالفاظ للمعانى مورد بمعنى ممكن النظر استعارة تسمية وأخطأ
بعض المتأخرين هنا فاحذره (قول الشارح) شافية عن التهاب الخ : ضمت معنى الابداء فضاء بين والالتهاب الاحتراق
والكبد ضرر اودعه الله سبحانه وتعالى قوة يتجلب اليه بواسطتها الجزء النافع من الاذنية ثم يهد نفعه فيه بما اودعه الله
من الحرارة يتفرق الى أجزاء البدن فشب أسرار التنزيل التي بها قوام النفس بذلك الجزء النافع الذي به قوام البدن في أنه لو لم
يكن الكبد قوية حرارته فاحترق . واسرار التنزيل دقة تفقه للتحفة ورواء الامتار والشافية اسم مقدمة التصريف لابن الحاجب
(قول الشارح) به ظهر الخ . كانه علة لما قبله ويحصل رجوعه لاسباب والذباب انطاس وآكار التراكيب المعاني الاول
وليابها المعاني الثواني وفيه اشارة لما مر من أن المعاني الثواني انما تعرض أولاً وبالذات للمعاني الأولى . وثانياً وبالعرض
للالفاظ وضفا كثر وفي تقديم المفعول مع الظهور والكثرة اشارة الى انها جميعاً مختصان به لا الكثرة فقط لما سيأتي أن
أسرار البلاغة انما تحرف بهذا العلم ومثله ما بعده ومن فيه ابتدائية وقوله حذب أي طاب وهو فرق الظهور والكثرة والتهاب
الماء الكثير ويحار الاساليب من اضافة المشبه به الى المشبه والمعنى منه لامن غيره حذب أي طاب المعنى الكثير المأخوذ
من أسالييه أي قوته وطريقه التي كاسجها وصفاً خفي

(قول الشارح) لا يدرك الواصف الخ : اعني انما وقع منه من الواصف بأنه ليس تصديراً على تصور عن ادراك
كيف صفاته وليس المراد الاعتناء عن فقه كما وصف به ادلاً بلام قوله وان يكن سابقاً في كل ما وصفا اذ معناه وان
كل من بلغنا في كل وصف وصف به ولا دخل للبلغة في نفس الوصف في الاتيان بجميع الواصف نعم جمع المخصص
مع لفظ كل يقتضي أن له ألوصافاً كثيرة تدبر

(قول الشارح) ثم انه وقع الخ : ثم لقرئيب في الرتبة وهو عطف على ان أسبق الفضائل الخ : باعتبار ما اناسق
له الكلام من تفصيل علم البيان بزيد الأهمية عطف القصة على القصة وهو أن يعطف على مسوقة للعرض على جهل —

فلفظوا يتناولونه من غير توثيق وتسديد ، يحومون في تحرير مقاصده حول التيل والقال ،
ويفترضون من تقرير لطائفه على ذكر المقام والحال ، لا تخرج عن رقة التقليد اعتناهم حتى تسرح في
رياض التحقيق احداهم

مسوقة لفرض آخر مناسبة بين الفرضين كما بينه الشريف قلا عن صاحب الكشف والفرض هنا من الاولى مدح العلم
ومن الثانية بيان ضياع بوقوعه في أيدي الجبهة والمناسبة بينهما دعاء كل من الفرضين الى الاشتغال به لتضليله وحفظه من
الضياع لما قيل انه على هذا اقتصاب بعض وهم وانما كان مدحه مقدم الزينة لأن اقتضاء الاشتغال به ذاتي بخلاف وقوعه
في أيدي الجبهة فانه بحسب ما عرض له ويحتمل أنه صلف على أنه كشف الحال به تخصيص علم البيان أي أعصه لانه
كشف ولانه وقع انه غير تليل بعد تليل (قول الشارح) في أيدي جماعة هم اسراء التقليد لا يخفى ما في التعبير بالوقوع
في الايدي وتكرير الجملة وشيخ الفصل والاسراء والتقليد والاقتصار على ذكر المقام والحال أي بمجرد القول الثاني من
غاية التقدير لثابتهم والوقوع في الايدي مجاز عن قدرتهم على التكلم فيه إذ حقيقته غير ممكنة الا أن يكون تشيلا وملتقى
من افاد الشروع لا القارة فاعلاق المقاربة عليها تغليب كذا قيل وفيه انه وإن استعمل يعني الأخذ في الشيء لكنه
في الاصل يعني الدنو . في القاموس ملق بضم كسر وحذف مفتحا ومطوقا إذا واصل الفعل والاتصال بالفعل بأن يتيسر
بجزء من أجزائه أو بما يفضي اليه في دنو حصوله كذا في جسد الحكيم على الجاني وقوله يتناولونه يعنون به ما ينهه الاحد
ييده اشارة الى عدم تعاطيهم له كما افاده التعبير بالايدي من غير توثيق لإحكام وتسديد توثيق السداد أي الاستقامة وقام
ملقوا غرضية لا لتفصيل المجلد إذ لا يناسب التعبير بملق يعومون يدورون في تحرير مقاصده وتهذيب قواعده حول
التيل والقال لا يتدبرونها بل يدورون حولها فقط وهذه الجبهة بيان يتناولونه من غير توثيق وتسديد أو بدل منها أو
جواب سؤال عن كيفية التعاطي لا كونه إذ لا يصلح لما أو تليل للتعاطي من غير توثيق الخ : فلم ان الاستئناف البياني
قد يكون جوابا عن السؤال عن الكيفية فنع صاحب الكشف الاستئناف في لا يسمون الى الملأ الاعلى راسا معللا
بانه لا يستقيم جوابا عن المطر غير مستقيم ويشمل أن يحومون صفة جماعة وقدم فلفظوا عليه لعدم صحة نقره عليه والقرار
التقليص من المقصد على وجه محمود والتفتيح التقليص مطلقا وقيل مترادفان والتفتيح للماني والتهذيب للالفاظ وقيل
كلاهما للماني والترتيب للالفاظ وقد يطلق التقرير على البيان بالكتابة كما أن التقرير البيان بالمعارة والتيل والقال اسمان
يعني القول ولما دخلهما ال والفتورين وقيل فلان استعمال الاسماء وتركها على ما كانا عليه من البناء والمقام والحال
الامر الداعي الى خصوصية كالتكرار المتكرر الداعي الى التاكيد زده

(قول الشارح) لا تخرج عن رقة التقليد أي لا يمكن أن تخرج وهو تليل لما افاده يحومون من الاستمرار على ذلك
أو جواب سؤال عنه أو خير ثان لهم أفاد به اهتم دائمون كما شرعوا لمع بيان وجه تفرع قوله فلفظوا على ما قبله ولأنك
ان التقليد يتعصب لمن قبله فلما ذكر التعصب في البيان والريقة العروة والحيل ذو العرى دليلا كرفق وقوله تسرح أي
ترعى والمراد تأمل أصدارهم فيه استدارة ظاهرة كما في رياض التحقيق فان المراد بها كتب للفتين المصنعة في هذا الفن
بدليل سروح الاحداث والمارب السروح فقط على الخروج من رقة التقليد لأن الطاع دقائق الثقل موقوف بحسب
ذلك على زوال المناوأة

ولا ترفع غشاوة التعصب عن بصائرهم ، حتى تتطبع دقات التمثل في ضائرهم ، كل بضاعتهم اللجاج
والغناد ، وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد ، فوحيات التذلل للرمزة الدقيقة للشان :

(قول الشارح) ولا ترفع غشاوة التعصب النشأة النقاء ، وإضافتها للتعصب إضافة سبب الى سبب ، وهي مستقلة
في معنى مجزئي هو الحجة الملائمة في القلب بسبب التعصب وهو المادة الملائمة من ادراك الحق شبهت بالغشاوة الملائمة
من ادراك البصر يتجلى مع الادراك قال الامام القرطبي ادراك البصيرة شبيه باذراك البصر فكما انه لا معنى للاحصار الا
انطاع صورة البصر أي مثاله المطابق في القوة المباشرة كالانطاع الصورة في المرأة كذلك العلم عبارة عن انطاع صورة
المفكرات في العقل فكأن صورة حديد المرأة وغريبتها التي بها تتراكم قبول الصور أعني العقل بمنزلة صفة المرأة وأواسطها
وحصول الصورة في مرآة العقل هو العلم اه وهو يقيدان البصيرة هو النقل والضاير هي النفوس والارتفاع غشاوة التعصب
عنها زوال تلك الحجة ونقل بعضهم البصيرة عين القلب والقلب الذي به الادراك هو العقل كما نص عليه القرطبي والسعد
والنقل قوة لكس تكسر بأصطفاها الأشياء كليات بلا استثناء وجزئيات بصورة الوجود فصور الأشياء تحصل في البصائر فتصل
في العقل فتصل في النفس والبصائر نور للعقل به يكون آفة في إدراك النفس وإلى هذا القريب يشير كلام الشارح
قولهم إنهم إله شبه البصائر بالمرآة قالت له الغشوة يريد أن البصيرة كالمرآة فكما ان المطابق يمنع الانطاع في المرأة
كذلك يمنع في البصيرة فيمنع العقل فيمنع الانطاع في النفس التي هي المراد بالضاير ثم إن المراد بالانطاع الحصول
مع التمكن لاحتقيقه لانه قول الحكماء دون أهل السنة وإضافة الدقائق الى العقل لادنى ملازمة لان المراد بها المفكرات
الدقيقة ويعلم أن المراد بالدقائق تمثلاتها

(قول الشارح) كل بضاعتهم اللجاج بالغ في البضاعة حتى جعلها نفس اللجاج كقولهم عقابه الهدف ولعلب الإلقاء
التكاليف لما يعجز عن اقتضيه لانه قصد معناه نص عليه الشيخ

(قول الشارح) فوحيات اسم فعل يعني بعد وقيل اسم بمعنى البعد وقيل ظرف بمعناه أيضا يعني لان مدلوله الفعل
المبني على الاول ولانه مصدر ساد الفعل على الثاني ولا احتياجه الى ما يبين معناه على الثالث وينبغي التمييز بينه وبين
ويقولون بالهاء وهي حينئذ مفردة أصلها هيبة كقولهم ويكرهاهم ويقفون بالياء فهي جمع هيبة مفتوحة التاء وتوكان
القبيل هيبة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير مشككة كما حذفوا الف هنا وياء الذي في الحق لانهما الساكنين ولم
يردوا لاصلها ذلك وبعضهم ضمها وبشمل الافراد والجمع قال القرطبي وكذا تخمين وتوهم ولا يمنع من كونها في جميع
الاحوال مفردة مع زيادة التاء بسط أصلها هيبة ونحو ان على الأكثر نظرا الى أصله حين كان مفتوحا مطلقا فبنى على انفتح
ليبقى مبني على الاعراب الذي استخذه حال المسندية مع الفعل سواء قلنا انها بعد اقامتها مقام الفعل بقيت مصدرا أو
جعلت اسما لفعل أو ظرفا وكسرت لئلا تكون لان أصل الياء السكون وأما الضم فقتضيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد
فيه إذ معناه ما أبعد وإيما وقف عليها بالياء في الأكثر على هذا تنبها على انقطاع قسم الافعال من حيث المعنى فكان
تأريها مثل تاء قامت وحكي الصفات فيها سا واللامين لغة هيبة وأبيها وهيبة وأبيات وهيبة وأبيان مضمومة الآخر
ومفتوحة ومكسورة وعلى كل متونة وغير متونة وحكي غيره هيبة وأبيها وأبيها وهيبة وأبيها وهيبة وأبيها وهيبة وأبيها وهيبة
الدقيقة الشان أي الحق شأنها والشان القصد يقال شأنت شأنه قصدت قصده والمراد به المقصود أي الحق المقصود بها

أو التضمن للمحة الخفية المكان، وإلى بعد ما قضيت من بعض الفنون وطرى، وأجلت في مستودعات أسرارهم قداح نظري، يثنى صدق الهمة في الارتقاء إلى مدارج الكمال، وفرط الشغف بأخذ العلم من أفواه الرجال، على الترحل إلى جرجانية خوارزم محط رحل الأفاضل، ونجيم أبواب الفضائل، صرف الله عنها بوائق الزمان، وحرسها عن ملواري الخلدان، فشمرت عن ساق الجلد إلى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف، وإغلاذ الاناس من عيون اللطائف، وصرفت شطرا من الزمان، إلى الفحص عن دقائق علم البيان، أراجع الشيوخ الذين حازوا نصب السبق في مضاهره، وإباحث الخلداني الذين غاصوا على غرد الفرائد في بحاره:

ويحتمل أن قصد خني غلفه، دليل والمحة الابصار ينظر خفي من غير إيمان لمحي أبلغ في إعطاء، من الرمز غمضا، مكثها كناية عن خفاها للزعم له لكن خفاء مكثها أبلغ في خفاها من خفاها وأسر أو في قوله أو التضمن على الواو لأن هيات يعني التي والووان كانت لاحد الشينين إلا أنها بعد التي تعيد المصوم في قالب الاستعمال وأسهل الاحد سرجوح بخلاف الواو فإن الاحتمالين فيه على سواء إلا إذا زيدت لا بين المتعاطفات فاتها تكون نعم في نفي الكل كذا في الرضى

(قول الشارح) وإلى بعد ما قضيت عطف على إنه

(قول للشارح) في مستودعات أسرارهم أي التراكيب التي تحفظ فيها أسرارهم. وقداح الأنظار كالجين المائي الأنظار التي كالسهم في سرعة الوصول وكال التثير ويحتمل أن المراد تشبيه أنظاره بقداح الميسر أو قلعه بفعل الميسر فإنه يردد قداحه حال تفكره في الميسر.

(قول الشارح) يثنى أي جللي صدق الهمة أي صميمها والهمة صفة قائمة بالنفس تبعها قوة إرادة وغلبة انبعاث إلى بروج مقصود ما قبله الهمة في بقاء تعميمها إلى وقوع متشقة بالتغير خيرا صادقا على طريق المكنية والصدق تخيل. في الارتقاء يجمع تعلقه بكل من الصدق والهمة والشارح الطرق أو مراتب الكمال وفرط الشغف بحجوة الحد والشفق حرقه القلب من لغة يقال شفته الحب دخل شغاف قلبه أي جلده والمراد هنا شدة الحرص فالهني شدة الحرص ولا ضرر فيه لأن الشدة مقول بالتشكيل

(قول الشارح) على الترحل أي تكلف الرحيل مع ما فيه من المشقة في القلموس الجرجانية قصبة بلاد خوارزم معرب كركنج والقسبة المدينة وفي غيره جرجان بلدة في مملكة خوارزم يقال لما أركعج ينسب إليها تلك المدينة لجرجانية مدينة منسوبة إلى جرجان التي في ولاية خوارزم وخوارزم بلاد على جيحون وهي بضم الخاء أو فتحها تكتب بالواو وينطق بها الفاء كما به عليه بعض حواشي حاشية القنري ولطخ المنزل والقيم موضع نسب النخبة والمراد به موضع الإقامة والحدائق الأمور الحادثة والطوارق المصائب الحادثة لا بالهني صرف الله عنها المصائب الحادثة بالليل الكثرة من جهة الأمور الحادثة مطلقا وقد يراد بالحدائق الشيء الحادث ويراد منه الزمان مطلقا لا أو نهرا وتجرد الطوارق عن التقيد بالليل ولطخ مراد من قال المراد بالحدائق الليل والنهار وقوله عن ساق الجلد أي عن ساق لاجل الجلد فلاضافة لادنى ملازمة وبعد ذلك في الكلام استعارة تشبيه أو شبه الجلد بإنسان له سبق يمتد عليه في الجهات والثبت السابق تخيل والتشهير ترشح أو من إضافة التشبيه له لقب والاحتكا، الاتخاذ والمراد به الاكتساب وهو متعلق بالجد أو شمرت على تفهيم معنى—

وكثيراً ما كان يخالف علي أن أشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب إلى الإمام العلامة محمد بن أبي القاسم
 قدوة الأنام ، أفضل التأخرين ، أكل الشجرين ، جلال الملة والدين ، محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب ،
 بجامع دمشق المأخوذ عنه تعالى عليه شأب الغفران ، واسكنه فرديس الجنان ، إذ قد وجدته مختصراً جامعاً
 لفرر أصول هذا الفن وقواعده ، حاولت لكت مسائله وعقائده ، محتوياً على دقائق هي ثواب آراء المتقدمين :

الليل والأنيبي جمع الأنبي فلا تكون الياء بدلاً من النون فله المبرد ويحوز أن يكون جمع انسان والاصل انسان قال
 ابن الحاجب وهو مسموع لكنه قليل والله مراد من قال أنه شاذ ووجه القلة أنه لا داعي للقلب والادغام والمراد بالإنسان
 انسان العين وهو قلة في سوادها بها الأبدال والمراد بالعين خيار الشيء ، والمختلف أحسن الأشياء فالأنيبي خيار خيار
 الظير والصرف البذل والشطر الصفحان كان المراد بالزمان العمر أمكن حمله على حقيقة والأقوال بالجمع بالجمع الكثير وفي
 الصرف إلى المحض أي التفتيش مجاز استعارة وإضافة قصبت السبق لأدنى ملاحظة أي القصبات التي يأخذها من سبق والمضار
 أصل موضع ضمير فيه اخلل أي تعد فيه السباق والمراد به هنا موضع اجرائها في الكلام استعارة تشبيهاً أو ممكنة أو تصرفية
 والبحث التفتيش والمراد به المناظرة أي نظر كل من الطرفين في دليل صاحبه والمراد بالفرائد المسائل الدقيقة وبخروها
 احسن وعلى التحليل والجمع الأفكار المبينة المتلفة بعم البيان وجليك بإجراء الاستعارات

(قول الشارح) وكثيراً ما كان الخ : يحتل أنه منصوب على الطرف أي في كثير أو زماناً كثيراً ويحتمل أنه صلة
 مصدر محذوف أي خالصة كثيرة وما زائدة لتوكيد المصوم والناسب على كل يخالف وهو إما بمعنى أصل الفعل أي يخالف
 ويضطرب فإن فاعل يجهي . كذلك نحو سافر فقلبي فاعل وإن أشرح منصوب برفع الخافض أو عكس وكذلك إن كان
 يحتاج بمعنى يجهل لكن الظاهر حينئذ أن الشارح فاعل وإما للمشاركة في الفعل وإقامة القول والناظر مقام الفعل كما نص
 عليه السمع في حواشي المضد فيكون مجازاً وحينئذ فالمنصوب منهما منصوب لأنه مشترك بفتح الزاوي الخلف وهو
 الجذب لأن مثل مثل به إنما هو لأجل المشاركة التي تضمنها لا لكونه مفعولاً لأن فاعل موضوع لنسبة المشتق منه وهو
 الخلف من إلى أحد الآخرين متعلقاً بذلك الأصل بالآخر كمنه للاول فليس فيه ما يقتضي المفعولية إلا معنى المشاركة فلما
 قلت شريك زيد عمراً احتجت إلى مشاركة أخرى وإن شئت قلت إن فاعل موضوع لثلاث مشاركات أخذ الآخرين الآخر
 في أصل الفعل بل ذلك الآخر صريحاً فيسمى . الممكن ضمناً في شرح الشافية للرضي زيادة (قول الشارح) أيضاً الخ :
 معلق على البحث على نسخة اسقاط كان وعلى صرفت على إثباتها لتناسب مضارعية ومضوية (قول الشارح) المنسوب
 فيه أي لعدم تحقق نسبه

(قول الشارح) قدوة الأنام الخ : فصل هذه البحوث اشارة لكيفية كل منها في إيانه لكلامه فيه واشتهاره به ولذا
 اقتضيا على اسمها

(قول الشارح) فرديس الجنان الفردوس الحديثة والقديمة السعة يقال صدر مفردس إذا كان واسعاً فهو مأخوذ منها
 (قول الشارح) حاول أي جامعاً فكنت أي دقائق مسائله وهوائيه فوائده العائدة على الناظر فيه
 (قول الشارح) يحتوي الاختواء الضم وهو يجهي . للاجتهاد في تحصيل أصل الفعل فسمى كسب أصاب ومعنى
 اكتسب اجتهد في تحصيل الاصابة بأن زاول أسبابها فهدا قال الله تعالى لما ما كتبت أي اجتهدت في الظهور أولاً فانه —

منطويا على دقائق هي نتيجة أفكار المتأخرين ، ماثلا عن غاية الاطّلب ونهاية الابتجاز ، لا شأنا عليه مخال
 السحر ودلائل الابهاز • ففي كل لفظ منه روض من المني • وفي كل سطر منه عقد من الدرر •
 وكان يوقى عن ذلك أنى في زمان أرى العلم قد عطلت مشاهد ومعاينه ، وسدت مصادره ومولوده ،
 وغلت دياره ومراسمه ، وعفت اطلاله ومعاله ، حتى أشفت شمس التنزل على الافول ، واستوطن الاقاسل
 زوايا الحول ، يلهون من انداس اطلال العلوم والتضائل

لا يضيع عليها ما اكتسبت أي لاتواخذ الا بما اجتهدت في تحصيله وبالف في من المعاصي كذا في رضى الشافعية قلنى
 هنا انه مبالغ في الاشتغال على تلك الحقائق واقول بأنه هنا للمناوغة بعيد من المقام مع أن مجيئه لما قيل كما نص عليه
 سيويه ولياب الآراء خلاصها

(قول الشارح) منطويا على دقائق الخ : لا يخفى حسن الحقائق مع آراء المتقدمين والدقائق مع أفكار المتأخرين
 والاحتواء مع الأولى كالانطواء مع الثانية فامل ثم انظر ان قوله يحتوي ومنطويا الخ المقصود بيان حقيقة غرر الاصول
 والقواعد والنكت والموائد والانطواء لازم يندى بهى لاحاجة فيه الى التبيين بخلاف الاحتواء

(قول الشارح) ماثلا أي عادلا والغاية ما انتهى اليه الفصل كظهور الماء السيل للبحر والنهاية من الشيء الأخير كالمرقا الأخيرة
 من الحفر فهاستقران والمعنى انه ان وقع فيه اطحاب أو نهجاز لتكنه لم يبلغ الثانية والنهاية تحافيا عن المثل والظلم لكن خطوه
 عن الغاية بالمعنى المذكور لا يقتضي خلوه عن آخر مراتب الابتجاز لانه غير الثانية فامل فسر الغاية بذلك بالنظر لنهايتهم
 ما هنا فامل وفي كلام الفاضل عبد الحكيم في حواشي القطب ان الفرق بين الغاية والنهاية اعتبارى فالغاية تقال للشيء
 من حيث انه على طرف الفعل والنهاية تقال له من حيث ترتبه عليه

(قول الشارح) مخال السحر أي علامات السحر وهو العمل الذى يخفى الله عقبيه غارق العادة وقال بعضهم السحر
 الأخذه لكن في القاموس أن الأخذه الرقية أو غرة يورخذ بها أي يرق بها الا أن يريد أن السحر كالأخذ وانما عبر
 بالمخال لان المراد ما يرقع في الخيال انه مصر وهو مافيه من النجائب المشبهة لما يخفى عقيب السحر ودلائل الابهاز الامور
 المعالة على عجز غير مؤلفه عادة عن الاثبات بمثله ولا يخفى حسن الخالق المنبئة عن الضعف مع السحر والدلائل المنبئة عن
 القوة مع الابهاز

(قول الشارح) ففي كل لفظ منه الخ : يعنى أن معنى كل لفظ منه في حد ذاته يروق البصائر كما ان الروض يروق
 الابصار ومعاني الألفاظ مجتمعة كتقد الدرر في حسن الانتظام وحاصله مدح معانيه من حيث الافراد ومن حيث التركيب
 (قول الشارح) عقد من الدرر العقد القلادة والعقد كجلس محب وهو التمسك (قول الشارح) وكان يوقى عطف على
 كان يحتاج (قول الشارح) عطلت اختاره على تعطلت ايذاء بان ذلك لفظ وقع والمشاهد جميع الناس والمعاهد ما كان
 يبعد فيها الشيء فهو أخص مما قبله والمصادر والموارد الايوان التي يقع فيها الصدور والورود فشب العلم بدار غررت سدت
 أبوابها التي يقع منها الصدور والورود وقدم المصادر لان انسدادها هو السبب في انسداد الموارد وغلت دياره لازم لها
 قبله والمراد بها المدارس والمراسم ما يقتضى به كمدار الكتب والكتابة ونحوهما والاطلال ما يقى من آثار الديار بفسخها—

ويعتقدون من النكاس أحوال الازدياء والافاضل ، وهكذا يذهب الزمان على العبر ، وفي العلم فيه ويندرس الآثر : لكن لما رأيت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله ، وامتداد أبحاثهم نحو الاحاطة بجملة وتفاصيله ، وأكثرهم قد حرموا توفيق الاعتناء الى ما فيه من مطويات الرموز والاسرار ، أي زال حتى أكثره الضميمة التي كانت دقية بعد زواله والعالم الطرق وشموس الفضل كليلين لما أول المراد بالشموس المطاء والفضل العلم وصفه التفاصيل على العلم تيسيري كحطاف الافاضل على الازدياء أو المراد بالتفاصيل الصفات التابعة للعلم كالعلم والمزهد والافاضل أو بابها

(قول الشارح) من النكاس أحوال الازدياء شبه أحوالهم أي ما يصدر عنهم بالثور فاته اذا مادته جسم مقبيل مادته انعكس الى ما خرج منه والثالث الحسرة والحرز على فوات المطرب والتأسف هم على زوال المكروه فالتلف على فوات بقا العلوم والفضائل

(قول الشارح) وهكذا يذهب الزمان أي عادت ذلك والعبر بكسر العين جمع عبرة بكسرها أيضاً كسم من الاختيار وحقها جمع عبرة ومنها أيضاً بمعنى السمع وفي القاموس أن جمعاً عبرات وهذا تفصيل بيت من قصيدته رجل من بني أسد يرثي بها أخاه مظلماً أهدت من نومك الفرار فما « جاوزت حيث انتهت بك القدر يعني انه ترك النوم وفر منه فراراً بعيداً منتهاء سفره من ان يبيته العدو فما نفعه ذلك السفر وضبطه بالعين المحضة بمعنى حد السهم أو التوم القليل ياباه قوله فما جاوزت الخ : ألا أن يكون من نومك على الثاني ياباً مقدماً وإبعاد القليل كثافة من إبعاد الكل ويحتمل أن من معنى في والمعنى أنه أهد الفرار من قائته في ذلك النوم فلما نجا وأصل البيت الذي هنا هكذا

يذهب الزمان وفيه العلم علم فيه ويذهب الآثر
قول الشارح على العبر بيان لحقن هكذا والمراد بالعلم بالنسبة للفاضل علمه بأحوال أغنية الموجب له التألف فكانه تسلية لنفسه أو علم أغنية بمنية التي كان يحذرهما أو يحكمهم الاخلاق التي كانت عادتة معه وبالامر متعلق ذلك العلم (قول الشارح) لكن الخ : لا يتالي ما تقدم إذ لا يقدم منه عدم رغبة الطالبين في التعلم (قول الشارح) رغبات المحصلين : إما أن يكون من إضافة الكل للمجموعي الى مثله فينقسم الآحاد على الآحاد أو المجموعي الى السكك الافرادية فيه زيادة بالغة يدعي ان لكل واحد رغبات كثيرة أو إضافة لأفرادي الى المجموعي فكانهم لا يفتهم في هذا الامر رغبة كل منهم رغبة جميعهم أما إضافة الافراد الى الافراد فلا تستقيم إذ لا يمكن أن يرغب أحد رغبة كل أحد إلا أن يدعي المبالغة أو يراه الاستغراق المرقى أي كل رغبة يمكن أن يسعى بها كل أحد (قول الشارح) على تسلي هذا الكتاب : متعلق بتوفر تفصيل معنى الاجتماع أو بالرغبات وفيه عليها مجاز فاعلم وامتداد الاعناق الذي هو تطاولها كثافة عن كل الميل أو استعارة ممكنة وتخييل أو تخيلة

(قول الشارح) بجده وتفاصيله لم يقل بجملته وتحصيله وان كانا أوفق بتحصينه لتتبع على الاحتياج الى حل المفردات أيضاً إذ يكفي في تفصيل جملة أي مجموعه بيان جملة

(قول الشارح) توفيق الاعتناء أي خلق قدرة الاعتناء ، أي الوصول الى ما فيه والاعتناء الوصول الى المطلوب بلا خلاف اما الخلاف في المعالجة أي الدلالة الموصلة أو مطلقاً كما في بعض حواشي التهذيب وفيه نظر إذ الاعتناء مطالعة —

إذ لم يقبله شرح يكشف عن وجوه خرائده الأستار، ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما قصده من ظاهر
 إلّقال، من غير أن يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال، وبمضمّن قد قصدوا لسلك طرائقه من غير دليل،
 فأضلوا كثيراً ومنواع من سواء السبيل، اغتسلت من أثناء التحصيل فرصاً، مع ما اتجرع من الزمان غصصاً،
 وطفقت أفتجهم موارد السهر غائماً في بلجج الافكار، وأثقلت فرائد الفكر من مطارح الأفكار، وبذلك
 الجهد في مراجعة الفضلاء لشار البهم بالبيان، وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان، لا سيما دلائل الاجاز
 وأسرار البلاغة.

المدايق لم اتحاد المعنى وأدغم الخبر معتبر في مفهوم التوفيق عرفاً فخلت بما مر أول التلويح في بيان صلة تتعلق بالمفهوم
 (قول الشارح) عن وجوه خرائده الأستار شبه المسائل المشككة بطرائد في الأستار ثم فك بعد ذلك أن تشبه
 وجوه الطرائد أي طرق معرفتها بالأشياء الخارجة تحت الأستار تشبيهاً مضمراً في النفس على سبيل الاستعارة بالكناية
 وأثبت الأستار لها استعارة تخيلية والتعبير بالوجوه عن الطرق إيهام لأن الوجوه تستعمل جمعاً لبعضها الخصوص وهو
 قريب وجمعاً للوجه بمعنى الطريق وهو مع كونه مبدأ المراد وطرق الطرائد بمعنى المسائل إما الالفاظ أو الأدلة وذلك أن
 تشبه الطرائد التي أر يد منها المسائل على سبيل الاستعارة المصروفة بالصورة الحسة استعارة بالكناية وأثبت الوجوه استعارة
 تخيلية وذكر الأستار ترشيع والمراد بها الصعوبات مجازاً فإن الترشيح قد يكون باقياً على مناه الحقيق وقد يكون مجازاً كما
 هنا فهو ترشيح نظراً لسماء الأصلي استعارة نظراً للمعنى المقصود في لفظ الطرائد على هذا استعاران مصرفة وفادتها ان
 المسائل مستترة إذ الجامع فيه الأستار ومكنية وفادتها ان المسائل حسنة إذ الجامع فيها الحسن فلم ان كلا من الوجوه
 انما هو بعد الاستعارة المصرفة فلا يد منها حتى يكون ما نحن فيه مثل تركيب المصنّف الآتي وما قيل من أن المراد من
 أنه يحمل الوجوه الآتين في شرحه أنه يحمل تشبيه المسائل بالعدواء أو بالآلوفيات، على ان المراد معلق وجوه لخصوص
 الوجوه الآتين ولا يخفى بعده

(قول الشارح) حقيقة الحال أي حال الكتاب أو مراد المصنف

(قول الشارح) لسلك طرائقه الطرائق جمع طريقة وهي الشيء الذي يفرقه مثله غير به إشارة الى تعدد طرق المعنى
 الواحد فيه وقرينة بعضها لبعض ثبوت بعضها على بعض (قول الشارح) من غير دليل لعل المراد به التأمل التام مع
 مراجعة الفضلاء والكتب وقرائن السياق والسباق

(قول الشارح) فأضلوا كثيراً قصد به موازنة بعض قوله تعالى ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل أي قبل البعثة
 وأضلوا كثيراً ممن شايهم على ادعاء التلخيص وضلوا عن سواء السبيل بعد البعثة وسواء السبيل وسطه الذي يفضي بساكنه
 الى مقاصد والاخلاص الأخذ خفية خصة كأنه يخفيه عن حوادث الدهر لئلا تنمعه عند اطلاعها عليه والقرصة التفتة
 والهرج الشرب شيئاً كثيراً والنصة ما يشوق في الخلق وموارد السهر المدايق التي يطلب لها السهر لتصيل المقصود شبهها
 بالموارد استعارة تصريحية أو شبه الاشتغال بها بالورود لآء بجامع تحصل ما يشق الخليل فسري التشبيه للسكن بأن يشق
 من الورود بمعنى الاشتغال بتلك المسائل مورد أي موضع يطلب فيه اسهر ثم هناك مكتبة بأن شبه تلك الموارد بمكة يشق—

فقد ناهيت في تصفحها غاية توسع والطاقة. ثم جئت لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعب عويصاته الآية ،
 ويسهل طريق الوصول الى ذخائر كنوزه الخفية ، وأودعته فرائد نفيسة وشحت بها كتب القدماء ، وفوائد
 شرحة سمحت بها أذهان الأذكياء ، وغرائب نكت اعتدلت بها بخور التوفيق ، ولطائف فقر اتخذتها
 من عين التحقيق ، وتمسكت في دفع اعتراضاته بذييل المدلل والألصاف ، وتجنبته في رد ما أورد عليه مذهب
 البني والاعتصاف ، وأشرت الى حل أكثر غوامض الفتاح والإيضاح ، ونهيت على بعض ما وقع من التسامح
 للفاضل العلامة في شرح الفتاح ، وأومأت الى مواضع زلت فيها أقدام الآخذين في هذه الصناعة ، وألمحت
 مما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة ،

طوبوا والافتقار تحييل لأهله الدخول في الشيء. يشقة فاستعملت مكتبة وتبعية كفاي قوله ثعلف فأذاها الله لباس الجوع الآية
 وقيل الافتقار الدخول في الشيء. بلا روية وهو دليل فرط الشف والحرس. ومطرح الافتقار المواضع التي تخرج فيها
 الافتقار المعينة لتفتها فلتفتها الافتقار وأخذها بما فيها كأنها أثبتت فيها والفكر انتقال النفس من المقلب المجهولة المشهور
 بها من وجه الى مبادئ ومن مبادئها لثرفها بوجه أكل فهو مجموع الحركتين ثم الانتقال من المبادئ بزمه ترتيبها وقيل
 ان الفكر هو ذلك الترتيب أما الانتقالان لخارجان عنه ورافقه النظر في المشهور وقيل هو الانتقال المذكور والنظر هو
 ملاحظة الثقلات الواقعة في ضمن ذلك الانتقال فانه اذا قلست حاك في الفكر وجدت انك في تلك الحال تلاحظ
 الأمور العلوية على ترتيب معين وتنقل من بعضها الى بعض روح فالمراد القرائن التي حصلت من الانتقال بواسطة تلك الملاحظات
 (قول الشارح) غاية توسع متعلق بمعنى ناهيت أي بلغت النهاية أي بلغت بولغا بحسب غاية وسي نهاية تصفحها
 فاقيل انه جرد ناهيت عن جزء المعنى وهو النهاية أو صرح به لتأكيد وم متشابه جعل النهاية والغاية لشيء واحد
 (قول الشارح) لشرح هذا الكتاب لم يقل لشرحه إشارة لاحضار اليهود بالصفت السابقة أي المعلم غاية صوره (قول
 الشارح) صواب جمع صعب صفة مشبهة أي ثابتة الصورة

(قول الشارح) فرائد نفيسة الخ عبر في جانب القدماء بالفرائد وفي جانب الأذكياء بالفوائد لأن شأن الفوائد أن
 تدخر من قديم وهو حال القدماء وشأن الفوائد الاستحداث وهو هنا لا يستحدث إلا بأذهان الأذكياء وفي صحت بها
 أذهان الأذكياء مكتبة شبه الذهن بالسان جا. بما يحفل به لغته وثبات السامعة تحييل
 (قول الشارح) وضحت بها كتب القدماء أي جيلت نفسها وشاحاً وهذا إشارة لما أخذته بمراجعة الكتب وما بعده
 إشارة لما أخذته من مراجعة الفضلاء. وما بعده لما سأل له بلا نظر وما بعده لما كان بالفكر والنظر
 (قول الشارح) في دفع اعتراضاته أي ما اعترض به على غيره كاشع عبد القاهر والسكاكي والرخشري
 (قول الشارح) زلت فيه أقدام الخ شبه الذهن في الاعتماد عليه بالقدم استعارة تصريحية أو الآخذين بن زلت
 أقدامهم فهي مكتبة أو شبه الخطأ بالزل واستعار اسمها لمواشيق منزلت بمعنى أنطقت استعارة مصرحاً بتبعية والافتقار ترشيع
 على هذا بقى على معناه أو مستعار للأذهان فهو ترشيع اختيار المعنى الأصلي وعلى ما قبله تحييل وزلت عليه وعلى الأول
 ترشيع معناه أو مستعار للضم أو تحييلية وهو ظاهر

ورفضت الناس بمجاعة حظروا وتحقيق الواجبات ، وما فرضت على نفسي منهم في تطويل الواجبات ،
وحين فرغت عن تسويد الصحائف ، تلك اللطائف

وماني الدهر بالأرزاء حتى فؤادي في غشاء من نبال
فصرت إذا أصابني سهام تكسرت الاتصال على الاتصال

وذلك من تواردا لأخبار يتألف المصائب في العشائر والأخوان ، عند تلاطم أمواج الفتن في بلاد عراق
لا سبيل • ديار بها حل الشباب تيمق • وأول أرض مس جلدي نراها •
فلقد جرد الله هر على أهاليها سيف المدوان •

(قول الشارح) ورفضت الناس الرضا صفة الرافض مقابل أهل السنة فيه مراعاة للتأخير بحسب المعنى والباقي ظاهر
(قول الشارح) وما فرضت على نفسي إلخ معناه الأصل نفي الفرض ومعناه التبرضي أي المتيقن من سياق الكلام
بدون استعمال اللفظ فيه تعريجه على نفسه كما في قولهم لا أعلم من زيد أي هو الأصل بقرينة سياق المدح فهو معنى تبرضي أيضاً
(قول الشارح) وحين فرغت لفظ حين مضاف لمصدر فرغت على أنه ظرف له فلا يحتاج إلى عامل بل هو شاذ
ولما حكم بالتدوير على قول الثابتة الجدي يجر عن طول عمره وقد عمر في الجاهلية والإسلام نحو الماني منه كما في الأغاني
مضت مائة لعلم وولدت فيه. وحشر بعد ذلك ومجئان. وقد عمر بنفسه ذلك أن بلغ ما تقدم وكان مصحياً دعا له النبي صلى
الله عليه وسلم ولكنه في وجوب عدم الاتيان بالضمير أجمع وما تصرف منه في باب التوكيد فإنه يجب تبريده من ضمير
المؤكد لأنها مازفت إما بنية لإضافة أو بالعلية الجنسية لمعنى الاحاطة فلا تنصرف للعلوية الوزن وقوله جاء القوم بأجمعهم
هو بضم الميم جمع جمع ككس وكأفلس كلها في المعنى لكن في الرضا قد يضاف أجمع بمعنى متفرع الميم إضافة ظاهرة فيؤكد
به لكن ياء زائدة أما بدونها فلا

(قول الشارح) دار بها حل الشباب تيمق أي أقمت بها حتى حل أي تلك الشباب تيمق وهي ما يحصل في عتق
الصبي لأجل الحفظ إلى أن يشب فإذا شب حلت عنه فلا كان الشباب سيكفلها أسند الحل إليه على طريق الجواز العقلي
(قول الشارح) ولؤل أرض مذهب البصريين أن أول أهل ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال جمهورهم على أنه من تركيب وول
كردن ولم يستعمل هذا التركيب إلا في أول ونصرفه فليس أول مشتقاً من شيء مستعمل ثم يستعمل منه فعل ولا
اسم وهذا هو الصحيح وقال بعضهم أصله أول على وزن أهل من وأل أي نبالان أهلة في السبق قلبت الهزلة وأول
وفيه إن وجه قلب الهزلة تولي هزتين ولا توالي مع الواو الب كنة وقال بعضهم أصله أول من أكل أي رجع لأن كل شيء
يرجع إلى أوله فهو أهل بمعنى المنقول كأشهر واحد وفيه إن قياس الهزلة الثانية الساكنة ابتداء مدلاً لا قبلها وأول وقال
الكوفيون هو فعل من وأل فنقلت الهزلة إلى موضع الفاء وقال بعضهم فعمل من تركيب وول قلبت الواو الأولى هزلة
قال الرضي وتصريفه كصرف أفضل التفضيل واستعمله بن يطلاق كونه فوطلاً أي قضاء ذلك بزيادة الهزلة على خلاف
ما اقتضاه ذلك الأصل وهذا التصريح تضمن قوله. أحب بلاد الله ما بين صارة إلى قنوان أن يسع صاحبها. بلاد بها
نطت على تخاني وأول إلخ : وقوله أحب بلاد الله أي أسوأها وإن يسع بدل منه (قول الشارح) فقد جرد إلخ تقليل قوله

وإناد من كان فيها من السكان ، ولم يدع من أوصلها إلا دمنة لم تكلم من أمر أو في ، ولم يبق من حزبها إلا قوم يبلح بحفي ، كأن لم يكن بين المحبون إلى الصفا ، أنيس ولم يسر بمكة سائرا ، فطرح الأوثاق في زوايا المحجران ، ونسجت عليها عناكب النسيان ، وضربت بحفي وبها حجابا مستورا ، وجعلها كأن لم تكن شيئا مذكورا ، وإلى الله تعالى المشتكى من دهر إذا أساء أضر على أسائه ، وإن أحسن ندم عليه من ساعته ، ثم ألقاني فرط الملل ، وضيقت البال ، إلى أن تغطي أرضي إلى أرض ، ونجرفني من دفع إلى خفض ، حتى انخفت بمروسة هرات ، جأها الله تعالى عن الآفات :

لا سيما الخ (قول الشارح) على أعاليها أعلى جمع أهل على غير قياس وقيل أنه يكون جمع أهلة كأراضي جمع أرملة بأن تفصل فاء التأنيث في الجمع تخفيفا ، وتقلب الهمزة قبلها ياء ، وأما جمع أهل القياسي فأهلون لأنه في الأصل اسم دخله معنى الوصف وتدخله الاء ، فيقال : أهلة قال وأهلة وقد تبرزت ودم . وأهلينهم في الحد جهدي . واني أي وجماعة مستأجرة لود ويجمع على أهلات قل . فهم أهلات حول قيس بن عامر . إذا أدخلوا بليل يدعون كثيرا . وقد تسكن الأهلاء أيضا اعتدادا بالوصف العارض كذا في الرض ، على الشافية والكافية وقال بعضهم الأهلى جمع أهلة على خلاف القياس فكانها جمع أهلات وسيف الحدوان إضافة شبه به لشبه أو سبب لسبب

(قول الشارح) إلا دمنة الخ : في كلامه استعارة تشبيهية والمقترنة بفتح قول زهير أسن أم أوفى دمنة لم تكلم بمروانة الدراج فاشتمل بضم الميم وفتح الاء المثناة ورواه بعضهم بالسين المهملة اسم موضع أيضا فكانه قال الأرض النظيفة المنسوبة للدراج فاشتمل وكان الاء القريب في الموضوعين

(قول الشارح) يبلح اسم موضع وهي منازل صفة قوم وهو من أشاطم في القرن على الأقارب أصله رجل من فزارة يقب بدمعة كان صاحب سبعة أخوة يرعون إلا لم يتكلم يقال له يبلح فأغار عليهم قوم من أشجع فقتلوا منهم ستة وابتقوا هذا الرجل ثم نزلوا فحرقوا جزوا وقالوا ما أطيب يومنا وأخصبه فقال عامة نخزة على أخوته لكن يبلح قوم محبي يريد أخوته

(قول الشارح) فطرحت الخ : أي نسيت ما كتبت لسيان شيء ، ملني في زاوية بيت مظلم نسج عليه العناكب تشبيها لما في المحجران وعدم الالتفات إليها

(قول الشارح) كأن لم يكن الخ : السمر الحديث لئلا والكلام على التشبيه التخييلي والبيت المعروف بن حارث الجرمي قاله نخزة بعد ما أتى مع عشيرته من مكة إلى اليمن كما أشار إليه بقوله

وكذا ولادة البيت من بعد ثابت
فاخرجنا منها المليك بتدبره
كذلك بالانصاف تجري المقادير
بل نحن كما أهلها فإبادنا
صروف الليل والجدرود العواثر

وبت بالنون قيل أنه ابن سيدة اسماعيل عليه السلام واقدو جمع القاف وسكون الدال عتادهم الله تعالى وبالإبادة لأهلناك والجدرود جمع الجد بالكسر وتشديد الدال أي الجفت والطالع والموثر من العواثر بمعنى السقوط

فتح الله تعالى منها عينى على جنة النعيم ، بلدة طيبة ومقام كريم ،
لقد جمعت فيها المحاسن كلها وأحسنها الايمان واليمن والامن

فشاهدت أن قد سلطت أنوار العلم والهداية ، وخذت ثمران الجبل والفؤاد ، وظل ظل الملك
ممدوداً ، ولواء الشرع بالمر مقوداً ، وعاد عود الاسلام الى روائه ، وآس روض الفضل الى مائه ، ونظم
شمل التلائق بعد الشتات ، ووصل حبلهم عقيب البتات ، واستظل الانام بظل العدل والاحسان ،
وارتبعوا في رياض الأمن والأمان ، كل ذلك بيمين دولة سلطان الاسلام ، ظل الله تعالى على الانام ،
مالك رقاب الامم ، خليفة الله في العالم ، حامي بلاد أهل الايمان ، ماضي آكر الكفر والطغيان ، ناصر الشرية
القوية ، سالك الطارقة المستقيمة ، باسط مهاد العدل والانصاف ، هادم أساس الجور والاعتساف ، والى لواء
الولاية في الآفاق ، ملك سرير الخلافة بالاستحقاق ، المجتهد في نصب سراق الأمان والأمان ، المشتل
لنص إن الله يأمر بالعدل والاحسان ، الخالص طوبته في اعلاء كلمة الله ،

(قول الشارح) فتح الله منها عينى الخ : كلمة من تجريدية وهي من الابتدائية ويحتمل انها بمعنى في والكلام على
التجريد أيضاً كما في قوله تعالى لم فيها دار عظم ويحتمل أن المراد من جنتها ولا تجريد بل شبهها بجنة النعيم وتروم الجمع
بين الطرفين حيث ابدل منها بلدة أو عطفها عليها يائاً لما مدح به الجمع في زيد أسد
(قول الشارح) بلدة طيبة عطف بيان لجنة النعيم ان لم يشترط في عطف البيان الموافقة في الشريف والتكبر كما
اختاره الرضى بناء على أن النكرة قد تعيد ملائمة المعرفة كما في قولك مررت بزيد رجل عاقل وخالفه في ذلك جميع
الجملة لكن لا بد من التوافق في الافراد والتذكير وأما قول الزمخشري إن مقام ابراهيم عطف بيان على آيات فخالف
للاجتماع لعدم التوافق المتقدم واعتذر صاحب المنى عنه بأن مراده انه بدل غير عنه بالبيان تأكيد لما في كثير من الاحكام
لا يصح لصهم على أن البديل منه اذا تعدد ولم يف البديل بالعدة تعين قطعه فيخرج عن البدلية واعلم أن مذهب البصريين
ومن اتبعهم وجوب تعريف عطف البيان مطلقاً أي سواء كان البين معرفة أو نكرة أما الكوفيون فيرون ان عطف
البيان في الجوامد كانت في المشتقات فيكون في المنار والنكرات وعليه جرى الزمخشري في قوله تعالى من ماء صديد
وقوله تعالى كفارة طعام مساكين نص عليه في المنى (قول الشارح) ومقام كريم صفة مشبهة من كرم اللزاه وليس رجب
منها قولهم رجب فلا

(قول الشارح) وعاد عود الاسلام المراد به ما يعرف به الاسلام واحكامه وهو العلم أو ما به تنفذ احكام الاسلام
وهو العدل

(قول الشارح) وآس روض الفضل أي الروض الذي ثمره الفضل ولعل المراد به العلم أو العلماء والظاهر أن يقال
عاد الماء الى روض الفضل فيه قلب إشارة الى أنه عاد في غاية الاستثناء حتى كأن الحاجة هو الله .

(قول الشارح) وارتيبوا في رياض الأمن أي اخذوا رجبهم أي منزلهم ويروي يدين أي اكلوا ماشوا قل الثانية -

الصلح ينته في احياء سنة رسول الله

خليفة ملك الآفاق سلطنة	والحق كانت مداه أمة سلطنة
بحوم حول ذوات العالمون كما	ترى الجميع بيت الله مشتركاً
بحي نسيم ورضي من عازمان وكم	مكافح بلغى من سطوة ملكا
أطوار صاعدة من فصله فيها	الى السالك لو لا الشرح قد سكا
ومصادف الرشد منها كل مستشف	قد كان في ظلمات التي منسكا
قائلين صار قرر العين مبهتاً	والملك أقبل بالانقبال متمسكا
علا فاصبح يدعو والورى ملكا	وربنا قصوا حيناً عهداً ملكا

نصلي ذنب امري. وتركه كذي الريكي غيره وهو رابع

والمر يضرب العين داء يصيب البعير فلا يراها مثلاً اذا جىء. ويعبر آخر فيكونى والذي أن الخاطب على الشاهزادبا لم يفته وترك فعله وقال الجوهرى تكوى الصحاح لئلا تعديها المراض والأمن كأنه مبالغة فيه بيمان جميع يرمى بمعنى البركة والدولة ما يتداوله الناس وهو هنا السطوة على الغير بتنفيذ الأحكام وعلى الله الإضافة للشريف لأن الله جعل رحمة يتسارع اليه كما يتسارع الى الظل وقاية من حر الشمس والولاية بالكسر اسم لما قوت به كالسلطنة هنا (قول الشارح) في إحياء سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الكلام في الأحياء ظاهر والرسول من أنزل عليه كتاب أوامر بحكم لم يكن قبله وإن لم ينزل عليه كتاب أو أنزل عليه جبريل وأمره بالتبليغ لما كان قبله كسيدنا إسماعيل فإنه كان رسولا لقوله تعالى وكان رسولا نبيا ولم يكن صاحب شرعة متجددة ولا كتاب وإنما كان معه صحف سيدنا إبراهيم والتي أهم وقد يراد بالرسول الأعم كما في حديث أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسمه بأن يراد القدر المشترك وهو المرسل من عند الله غيره أو نفسه

(قول الشارح) خليفة ملك الخ: الخليفة كل من خلف غيره ثم قل وجعل اسماً لشيء مخصوص وهو من خلف غيره في الملك قال الرضى في لفظ الذريعة إنما قلنا أنها انتقلت الى الاسمية لأنها ليست بمعنى المذبح قطعاً حتى يقع على كل مذبح كالمضروب الذي يقع على كل من يقع عليه الضرب بل الذريعة تخص بما يصلح للذبح ويعد له من التمس فذه هي العلة في خروجها عن مذهب الصفات الى حيز الأسماء والدليل عليه أن نحو الذريعة ليست بمعنى اسم المفعول لأن حقيقة هو ما وقع عليه الفعل وأما ما لم يقع ووقع بعد عليه فالظاهر أن اسم المفعول فيه مجاز وإذا كان الالف لكان اللفظ معها صالحاً للدلالة والمؤنث به قال عبد الحكيم في لفظ كافيية إن اختبرت زيادة الالف حين النقل فهي إما للمبالغة في كتابته أو لنقل من الوصفية الى الاسمية وإن اختبرت سابقة عليه فهي لتأنيث للموصوف وحينئذ فلفظ المراد بأن الالف لنقل هنا أن أسلم خليفة قيل بمعنى فاعل وهو خليفة قل من المعنى الأول الى المعنى الثاني وأدخل فيه الالف لنقل من الوصفية الى الاسمية كما قاله في لفظ الخليفة وقد جاء خليفة في قوله

أن من القوم موجوداً خليفة وما خليفة ابى مرسى بوجوده

وهو السلمان النازي المجاهد في سبيل الله تعالى معز الحق والدنيا والدين ، نجات الاسلام ومغيث المسلمين ، ابو الحسين محمد كرت لازالت اقطار الارض مشرقة بأشوار معدته ، وأعصاب انظيرت مودة بسحاب وأفعه فهو الذي صرف عنان الفتاة نحو حماية الاسلام ، وشيد بديان المداية أروما شرف على الاهدام ،

وجسه الجاري على الأصل خلافت ككرمة وكرامه وجميع ايضا على خلفاء قول الرضى قالوا وانما جا خلفاء في جمع خليفة لانه وإن كان فيه اثا ، الا انه المذكور فهو بمعنى الجرد ككريم وكما فكانهم جمعوا خليفة على خلفاء واعلم ان فضلا الوصف بمعنى فعل تفعه الاء للمؤث اجري على موصوفه اولا محلا على الفعل تضمنته لحذنه بخلاف فعل بمعنى مفعول فيستوي فيه للمذكر والمؤنث ان اجري على موصوفه والاوجب الاء دفعا للالتباس وذلك لعدم عن معنى الفعل وقد يحمل ما بمعنى فاعل عليه فيخلف منه الاء ان اجري على موصوفه فهو ملحقه جديد قال الرضى وما لايخلف الاء دفعا مع كونه صفة فيستوي فيه المذكور والمؤنث فاعل بمعنى فاعل وقد تفعه كما قالوا حدوة الله وأما قول بمعنى مفعول فيستوي فيه ايضا للمذكر والمؤنث كما كروب والجزور لكن كثيرا ما يفتخ الاء علامة للفعل للاسمية لا لتأنيث فيكون بدالخلق الاء ايضا صالحا للمذكر والمؤنث اه وتظهر كلامه في فصول بل صريح أمثله ان ذلك حكمه وإن لم يجر على موصوفه ولعل ذلك لوضعه للبيان دون معنى الفعل (قول الشارح) معتركا ضميره عائله صحيح تأويل الجمع وقيل انه صيغة نسب كما مرواين لا يشترط فيه المطابقة لكنهم انما صرحوا بعدم وجوب مطابقتها تأنيثا ونذكرا كقسط كقسط الجار بردي انه يحمل على اسم الفاعل لا فرق بينه وبينه الا أنه لا يؤنث ان كان بمعنى ذي كذا على أن هذا الباب ساهى ولم يسمع متعل بهذا المعنى انما السمع متعل كمنظر بل قال بعضهم ان ما هو بمعنى النسبة إما على فعل مبالة فعل أو فاعل قسط وبه يعلم أن فعل لم يجيء. فتنسب أيضا كما يوجد من رضى الشافعية فما قيل ان الجميع صيغة نسب ومعتركا حال منه فلا تشترط فيه المطابقة ليس بشيء بقى ان هذا البناء يجيء للاجتهاد في تحصيل أصل الفعل فمما ترى الجميع مجتهدا في تحصيل المراك ففيه مبالة (قول الشارح) ولم يكلفكم خيرة معناها الحكم يحصل ما بعدها واستكثاره والاو خير والثاني انشاء به عليه السيد في حواشي الرضى (قول الشارح) أمار الخ : شبه مفعله بالرد الشديد والتظاهر انه تجريده فالفيف هو الصائفة في الواقع (قول الشارح) علا من العلاء وهو الشرف كما قال وياع يلهيهم بمشارة وبست لذيان العلاء بلاك

اغشارة بمثل وشين الشيء الردي ، وذيسان اسم قوم المدحوح (قول الشارح) ورثا ففوا الخ : في الرضى ريث مصدر بمعنى البطء أقاموه مقام الزمان المضاف فاعل توقف ريث اخرج اليك توقف ريث خروجي أي مدة أن يطىء خروجي حتى يدخل في الموجود

(قول الشارح) والذيا تأنيث الأدنى والجمع دنى أصله ذو كمر فحركات الواو وانفتح ما قبلها قلبت الاء وحذفت الساكنين وقيل حذفت الواو لانفتاح الساكنين أي بعد حذف ضميتها استغناء لاكتفاء لا يجر دحلة المنصب إلا أن يحصل على الرفع (قول الشارح) نجات الاسلام أصله غوث في المصادر الاغثة فرياد غواستن وفرياد رسيدن ومعنى فرياد اغثة وغواستن الطلب ومعنى رسيدن التوصل

(قول الشارح) على الاهدام الاهدام ويران شدن ومعنى ويران خراب وشدن حصول وقوله فقرات كتابتهن انظار زوال الحزن والحزن انما يكون على الواقع فتقوله تعالى اني لعزنى الحزن فيه في المستقبل على الواقع فهو دليل للبصرين -

وأعطى على العالين سبحانه الفضل والاقام ، وخص من بينهم الملائين بجزء الاشبال والاكرام ،

أقامت في الرقاب له الايادي هي الاطراق والناس الحام

فقرأت الحمد لله الذي أعجب عنا الخلق ، ووسد بسنان الاحبة والوطن ، وصرت بعيم الحقه
منبوذاً معطوفاً ، وبين ثايه ملحوظاً معطوفاً ، فشد ذلك عضدى وهز من عطى ثم هداني الله سبحانه
سواء الطريق ، واغنى عن سبال التوفيق ، حتى رجعت الى ما جمعت ، وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه ،
ولست نهضت الرجل والخيل في تقيقه وتهذيبه ، واضفت اليه ما سمح به في انشاء ذلك التكرار القادر ،
وسبح يوفى الله تعالى للنظر التاصر ، بجاء بحمد الله تعالى كنزاً مدفوناً من جواهر القوائد ، وبحراً مشحوناً
بغنائس القرائد ، بلغته تحفة لحضرة البلية . وخدمة لخدمة السنية ، لازالت ملجأ لطوائف الانام . وملافاً
لهم من حوادث الآيام ، وحصناً حصيناً للإسلام ، بلنبي وآله عليه وعليهم السلام . وللمرجو من خلافي :

في قولهم إن لام الابتداء لا تخلص المضارع للعل بل هي لجرد التوكيد فيصع عنهم دخولها على المضارع مع سوف خلافاً
للكوفيين المانعين به على ان اللام تخلص للعل

(قول الناصح) هداني الله سبحانه سواء الطريق الهداية موضوعة لقدر المشترك بين الدلالة الموصلة الى المطلوب
والدلالة على ما يوصل اليه والمعنى الأول مستلزم للوصول بخلاف الثاني وانما قلنا بوضوحا لقدر المشترك لانها مستعملة في
كل منها والقول بكونها موضوعة لاحدهما ينحصره وجوب الاشتراك أو الحقيقة والمجاز والاصل ينهبها وقد قل الجوهري
ان الهداية تعدى بنفسها في لغة المجاز و بالحرف في غيرهما يقال في لغة المجاز هدته الطريق وفي غيره هدته الى الطريق وسماه
ان الهداية تأتى بمعنى أخذت تعدى بنفسها في لغة المجاز وبالي في غيرهما بطلت الضابط التي ذكرها الشيخ في شرح الكشاف من
ان المعنى يتبدل بتعدد الاستعمال لأن أهل المجاز يستعملونها في كلا المعنيين عند تقديمها بنفسها وغيرهم كذلك عند تقديمها
بالحرف وقد اختلف بعضهم بها قائل الهداية في لغة المجاز مطلقاً بمعنى الاتصال وفي لغة غيرهم بمعنى الازالة إلا أن يعتد
عن الشرح بأن هذا الفرق الذي ذكره بحسب الاستعمال دون الوضع كما يؤخذ من قوله بتعدد الاستعمال وما يزيد انه
بحسب الاستعمال فقط ان الافعال في وضعها من حيث المادة تامة فوضع المصادر وفي وضع المصدر لا يلاحظ صلات
الافعال فيجوز أن يكون اللفظ الموضوع لمعنى كلي شاملاً استعماله في فرد باعتبار التعدية بحرف الجر وفي فرد مته باعتبار
الحذف وتعديته بنفسه على ان هذا الفرق الذي ذكره الشارح في شرح الكشاف من ان معنى التعدى بنفسه للدلالة
الموصلة و بالحرف للدلالة على ما يوصل منقضى بما بينه الفترى هنا وبهذا ظهر أيضاً أن ما قاله الشارح في شرح المقاصد من
ان القول بأنها الدلالة الموصلة إنما اختلفه بعض الفقهة أي لا أصل له في وضع اللغة وان استعماله في محاوراتهم على سبيل
المجاز لا دليل عليه فقلل وسجنان نسب على المصدر بمعنى التزويه والتجديد من السوء أي أصبح سجناً حلف الفعل اداة
لتعدد السواء واليات بحذف ما هو موضوع للحدث صرح بالشيخ الرضوي وأقيم المصدر مقامه وأضيف الى المفعول وحذفه
واجب قياساً لأن حق المفعول أن يتصل به الفعل فلا أضيف اليه المصدر فتح اظهار الفعل فهو مصدر من الجرد يستعمل
بمعنى المزيد كما ثبت الله تعالى ويجوز أن يكون مصدر سمح في الارض وفي الماء اذا ذهب فيها واهد أي اهد من السوء .

وخلص اخواني ، أن يشيعوني بصالح الدعاء ، ويشكروني ما عانيت في هذا التأليف من اللكد والماء ،
والى الله تعالى لتضرع في أن ينفع به المحصلين الذين هم لائق طالبون ، ومن عارفين العنادا كيون ، وغرضهم
تحصيل الحق المبين ، لا تصور الباطل بصورة اليقين ، وهذا لمدى موصوف عزيز الرام ، قليل الوجود
في هذه الأيام ، فقد غلب على الطباع الدرد والعناد ، وفشى الجدال والحسد بين العباد ،

إهدأ أو من ادراك العقول واحاطتها وقيل معناه السرعة والخفة في الفاعة ولا يجوز أن يكون من سبع كنع أو سبع تسجاً
بمعنى قال سبحانه الله لزوم الدور كذا في عهد الحكميم على المؤلفات ونقل القاري أنه علم للتسبيح مصدر سبج بمعنى نزهه من
سج إذا ذهب بعد لأنك أبعدت من سبجه عما نزهه له من السج بمعنى الفرائض المشغل كما كنت حيث قارأته اه وانما
قال مصدر سبجه الخ لأن التسبيح في اللغة مطلق التبعيد وسبحان علم للتبعيد المخصوص وهو تبعيد الله عن السوء وقوله
من سج يعني ان التسبيح مقول من سبج يعني على التفعيل للمعية وقوله لأنك أبعدت الخ بيان للنسبة بين المتقول عنه
والمتقول اليه قال البيضاوي وابن الحاجب هو علم للتسبيح ما لم يضاف وإلا كان اسم جنس قال بعض محققي الفقه وعليه فهذا
ما التزم فيه مخالفة بين وضعه واستعماله كغير العلم من المعارف على رأي الاقدمين القائلين بأن غيره موضوع لمعنى كسي
بشرط استعماله في جزئي وقال القسامي هو علم ولو أضيف لأنها لبيان كحتم على . والمبطله لمعية انما هي المعرفة والمخصصة
ويرد عليه ان هذا ليس موضعاً لأن يقال فيه اضافة بيان لكون الثاني ليس عين الاول ولا انحص منه لا مطلقاً ولا من
وجه ثم قال القاري واتصاه دائماً بفعل مضارع وهو على رأي القاضي وابن الحاجب ظاهر ويكون جعله خطأ بحسب
أصل الوضع دون الاستعمال إذ لم يستعمل في اللغة الفصحى غير مضاف وعلى رأي القسامي يكون هذا حكاية لخله قبل
تقدمه لمعية ثم أتى عليها بعد النقل هذا واعلم ان الاول حذف قول القاري مصدر سبجها الخ لأنه لو كان مدلوله مدلول المصدر
لما كان دعماً على مصدرها وانما مدلوله للمعية مع التبعين الذهني . في الاشياء لمسيوطي السبحان اسم للتسبيح الصادر عن التسبيح
لا لفظ التسبيح بل المرع عنه بهذه الحروف اه قال الرضي ولا دليل على عيبه لأنه أكثر ما يستعمل مضافاً فلا يكون
خطأ واذا قطع قد جازى كما في قوله . سبحانه ثم سبحانه ثم به . وبالله كقولهم . سبحانك اللهم ذا سبحان . وما قالوا من
أنه يدل على عيبه قوله سبحان من عظمة القاهر فيمكن أن يقال حذف المضاف اليه وهو مراد لهم به وأبني المضاف
على حاله مراعاة لأغلب أسوالها حتى اتفرد عن التبرين كقولهم . غلط من صلى غياشيم . وسواء إمامي مستو أو استواء
قاضاه الى السبل اضافة صفة الى موصوف مع البائلة في الثاني

(قول الشرح) استواني جمع أخ ويقال في جمعه استون أيضاً

(قول الشرح) يشكروا لي ما عانيت ما عانيت يدل من ضمير المتكلم إذ الشكر انما يتعلق بالمتعوتا عانة نعمة باعتبار
ما ترتب عليه وعلى مثل هذا يحمل قول الشارح في قول القائل ما شكر عمر أليث ان يؤدي مقول لأن يعني انه توجه
اليه بالدعوى ثانياً والاول توطئة وفي بعض النسخ به عانيت أي بتقابلة ما عانيت وعليه المتقول بحذف
(قول الشارح) وهذا لعري الخ هذه اللام للإقتداء دخلت للتوكيد فالتقصود من الكلام التوكيد لا القسم إذ
لا قسم لغير الله بغير الله أما الله سبحانه فيقسم بما شاء

(قول الشارح) الدرد والعناد الدرد شدة الغموم وقوله انضمام شديد وليس اسم تفضيل على ما في البيضاوي بدليل —

ولئن فاني من الناس الشاء الجليل في العاجل، فحسبي ما أوجب من الثواب الجزيل في الآجل، وما توفيق الإلهية عليه توكلت وإليه أنيب : قال المصنف

(بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله) . افتتح كتابه بعد التبيين بالتسمية بحمد الله سبحانه وتعالى ،

(قال العلامة عبد الحكيم بسم الله الرحمن الرحيم افتتح كتابه الخ) . أي كتابه القدر في ذهن أن كانت الخطبة ابتدائية أو الختامية ، والاتحاح التصدير ومعنى افتتاح الكتاب بالحمد بعد التبيين بالتسمية أي بعد الافتتاح بها . ذكر الحمد عقيب التسمية بلافصل متداعلي ما سواها .

جمه على الله وحسبي . مؤنة لهابل هو صفة واضافة من إضافة الصفة الى فاعلها كمن التوجه على الأستاذ الجزائري لأن الامتداح الخامس كجده ويجوز أن يجعل على القرطبة التندرية أي شديد في الخصونة وفي حواشي القاضي زيادة (قول الشارح) وما توفني إلا بالله أي كوني موثقاً ليس إلا بخلق الله أو ليس التوفيق وهو خلق قدرة الطاعة إلا بالله أي منه والله سبحانه وتعالى أعلم

(قول الشارح) افتتح كتابه في تفسير القاضي الكتاب مصدر مني به المفعول لمبالغة أو فعل في المفعول قال المحشي أي اسم أو صفة بمعنى المكتوب قال القاضي ثم عبر به عن المظوم عبارة قبل أن يكتب لأنه مما يكتب قال المحشي أي الكتاب اسم للمظوم كتابة وقد عبر عن المظوم عبارة قبل أن يكتب بالكتاب

(قول المحشي) أي كتابه المقدر في ذهن الخ يعني أنه ان كانت الخطبة ابتدائية فليس المبدأ بها منظوماً كتابة حقيقة حتى يطلق عليه الكتاب فلا بد أن يكون إطلاق الكتاب عليه تقديره منظوم كتابة إطلاقاً مجازياً لأنه مما ينظم كتابة فهو كتاب مقدر أي متروى أن يكون كتاباً أما ان كانت الخطبة الحقيقية افتتح كتاب حقيقة لأنه منظوم كتابة حقيقة فهو كتاب محقق وهذا سواء قلنا ان النقص الكتابي نظم للالفاظ الذهبية أو الخارجية فما قيل ان معاداة ان كانت الخطبة ابتدائية كان كتاباً مقدراً لأن الالفاظ الذهبية التي هي معنى الكتاب لم تكن موجودة في ذهن المصنف وان كانت متأخرة فالكتاب الذي هو الالفاظ الذهبية موجودة حقيقة في ذهنه فالمراد المحقق في ذهن لا في الخارج إذ الكتاب اسم للالفاظ الذهبية لا الخارجية كما هو الراجح بعيد عن المقصود بمراحل وكذا ما قيل أنه على الاول يكون الكتاب عبارة عن المسائي وعلى الثاني يكون عبارة عن التوش مع ان المختار أنه عبارة عن الالفاظ فالاولى أن يجعل على مجاز الاول على الاول وعلى الجواز باعتبار ما كان على الثاني ان كان الكتاب عبارة عن الالفاظ القائمة بالمصنف لما عرفت أنه على كل منها عبارة عن المنظوم كتابة إلا أنه على الثاني عبارة عن المنظوم حقيقة وعلى الاول تعديراً وعبارة المعاصم الكتاب اسم للعبارة المكتوبة بين اليدين تقدير (قول المحشي) والافتتاح التصدير التصدير جعل الشيء صدوراً أي جعله قبل غيره سواء كان جزءاً مما جعل صدوراً له أو خارجاً عنه وأخذ المحشي هذا المعنى من نسبة الافتتاح اليها كما سيأتي له وصرح به القاضي البيضاوي وأعلم ان هناك مواضع ثلاثة لفظة كلام الشارح جزئية هي . منها من الكتاب ومعنى الباء في نسخة المصنف ومعناها في الحديثين وتكلم على ذلك على الترتيب

(قول المحشي) ذكر الحمد عقيب التسمية يفيد أن الجواز والمجورور في قوله بحمد الله وقوله به بسملة واقع موقع المفعول به قاله . صلة افتتح ليست للعبارة ولا الاستماع في كلام الشارح كما نص عليه المحشي في مثله من حاشية الخليلي أما به بسملة بالتسمية —

وهذا الكلام دلالة له على جزئية شيء منها. ولا على عدمها. على ما وهم. وزاد لفظ التبيين إشارة إلى أن الافتتاح بالتسمية. التبيين والتبرك سواء قلنا إن الباء للملابسة. كما هو مختار صاحب الكشاف والشارح رح.

كلام المصنف فيها الاحتمالات فليأمل قوله أيضاً ذكر الحدادخ الذكر بعض معنى التصدير وقامه يؤخذ من قوله مقدماً لها ثم الذكر لما على وجه الكتاب تأمل العبارة على ما مر وقوله عقيب التسمية اخذ من الافتتاح بها بعد التسمية إذ لو ذكر غير الحد عقيب التسمية لصدق أنه افتتح الكتاب بعد التسمية بالحد وقوله بلا فصل تفسير له هذا أن جعل عقيب مباشرة في التسمية فإن جعل بمعنى بعد كان بلا فصل محتاجاً له لبيان معنى الافتتاح أيضاً

(قول الحشي) وهذا الكلام لا دلالة له الخ لأن حاصل معناه أنه قدمها على غيرها من أجزاء الكتاب فيحصل أن من في قولنا من أجزاء الكتاب بيانية فلا يكون من منه ويحصل أن تكون تبعيضية فيكون من منه

(قول الحشي) ولا على عدمها أي بناء على عدم نسبة الشارح الافتتاح بالمسئلة فيدل على أنها ليست بجزء ووجه عدم الدلالة أن الافتتاح منسوب إليهما جميعاً بمعنى التصدير فلا يقتضي شيئاً من الأمرين وأما زاد لفظ التبيين إشارة إلى ذكره الحشي

(قول الحشي) على ما وهم الزوام الخطابي حيث قال افتتح الشيء بالشئ. يستلزم أن يكون الثاني جزءاً من الشيء. وبالمسئلة لا كانت خارجة عنه لم يقع الافتتاح بها ولعل مستنده في الخروج عدم نسبة الشارح الافتتاح إليها وقد علت رده وما قيل الظاهر أن قوله بجمد الله أن كان ظرفاً مستقراً حالاً من فعل افتتح فالدلالة على عدم جزئية كل من التسمية والحد ظاهرة وإن كان ظرفاً لتأويله لا لتفتح فالدلالة على جزئية الحد دون التسمية واضحة إذ المنتهى به جزء من المفتوح اه كلام باطل يشبهه أما الأول فلا يخلو أن يكون الباء للاستعانة أو للملابسة وعلى الأول يتبين أن لا يكون شيء منها جزءاً على ما سيأتي وعلى الثاني إن أريد الملابس الحقيقية فلا بد أن يكون الحد جزءاً ولو أريد الملابس بمعنى التبرك فلا حاجة إلى جعل أحدهما جزءاً وسيأتي بيان ذلك وأما الثاني فلأن القوة لا تبدل على الجزئية إلا إذا كان معنى ابتدأت الكتاب بكذا جسته مبدأ له وعليه كلامه في حاشية الكافية بخلاف ما إذا كان معناه قدمت كما هو مراده هنا فإنه لا يقتضي الجزئية ولذا قال الحشي في حاشية الثاني أنه لا بد من حمل الباقي الحديتين على أنه صلة يبدأ ليم الأمور الآتية كالذي قبله وانخرج ومعنى الآية التقديم إذ الحل على الاستعانة والملابسة يقتضي أن لها ابتداء وانتهاء وليس كذلك

(قول الحشي) وزاد لفظ التبيين أي لم يقتصر على قوله بعد التسمية مع أنه المناسب لمطابقة في قوله بجمد الله (قول الحشي) التبيين دلالة للافتتاح والتبيين في مدلول التعلق نحو أوفات هنا وليس المراد أن التعلق يقتدر من مادة التبيين على ما وهم فليقل أن التعلق إنما يقتدر من مادة المشروع فيه

(قول الحشي) سواء قلنا إن الباء الخ هذه الاحتمالات في كلام المصنف في نفسه وببعضها وهو الملابس إن بقي على أنها الحقيقية يتبين عليه أن يكون الحد جزءاً لكن كلام الشارح لا يدل على أنه مراد المصنف فلا ينافي قوله فيما سبق وهذا الكلام الخ

(قول الحشي) كما هو مختار صاحب الكشاف حيث قال وهذا أعرب وأحسن ووجهه بيان الملابس أكثر استعمالاً من الاستعانة وإن التبرك باسمه تأديب بخلاف جملة آله وفيه أنه لم يجعل آله حقيقة وإن المشركين كانوا يتدعون باسمه آلهتهم على—

أو الاستعانة . كما هو مختار القاضي . أو صلة للفعل المقدر كما ذهب إليه البعض فإن الملازمة والاستعانة انما هو بتركها . والافتتاح بها لاجل البركة . الا أن في الاستعانة زيادة وهو الاشارة قال فن المشروع فيه لا يتم بدونها والاستعانة ليست حقيقية . حتى توم عدم كون ذكره تعالى مقصوداً بالذات . وكذا الحال في قوله بصد الله وفي حديثي الابتداء وليس في كلام الشارح رج اشارة الى خصوصية شيء من الاحتمالات نعم في نسبة الافتتاح اليها . مع العبدية الشارفة الى أنه لا منافاة بينهما لان المراد التصدير على ما سوى النسبية والحد .

وبما يترك لغيره في ذلك وفيه أن الاستعانة تفيد ذلك المعنى مع شيء زائد كما سيأتي وبأنه تفيد ملازمة جميع أجزاء الفعل وفيه انه انما يتم بقدر ابتداءه . أنه لو قدر اقراء غني تساوي الملازمة في ذلك المعنى مع افادة الامر الزائد وبأنه معنى مكتشف فيه كل أحد بخلاف الاستعانة وفيه أن الاشتغال من دلائل المرجوحية

(قول الحاشي) أو الاستعانة الخ : أي من حيث ان الفعل لا يتم ولا يستد به شرها ما لم يصدور باسمه فليس آلة حقيقية حتى يتم ترك تعظيم اسمه تعالى بل شبه به من حيث توقف كمال الفعل شرها والاعتداد به عليه به يظهر أنه لا يتم الاستعانة أن لا يكون المستند به جزءاً لان ذلك في الآلة الحقيقية وسبق جواب آخر وانما اختار القاضي هذا لما سيأتي من قوله الا أن في الاستعانة الخ :

(قول الحاشي) أو صلة لفعل المقدر الخ : اختاره الحاشي في حواشي القاضي لما تقدم قوله عنه وانما كان زيادة لفظ التبيين اشارة لذلك على كل قول لا يطلق الشارح كلام المصنف الفريد احتماله لكل واحد مع التبيين فما قيل ان اختيار الشارح لفظ التبيين لا يخرج من الاشارة لكون الياء للملازمة ليس بشيء . بل أن الشارح قال في حواشي التلخيص المتعلق الحقيقي في بسم الله متروك أعني متبركاً وما قيل ان متعلق الياء ابتداء . ليس معناه ان الجار والمجرور ظرف للو واقع موقع المفعول به الابتداء بل المراد به أنه ظرف مستقر واقع موقع الحال والمعامل فيها ابتداءه وبوجه ذلك بأن المقصود التبرك في تصنيف الكتاب كنه باسم الله لا يحد أوله اه قولهم متبركاً وما قيل ان متعلق بسم الله بابتداء قيامه مقام متبركاً ومتبركاً لكن كلام الحاشي لا يميل اليه ثم

(قول الحاشي) والافتتاح بها لاجل البركة راجع لجمها صلة

(قول الحاشي) إلا ان في الاستعانة الخ دفع لما يقوم من استواء الثلاثة وترجيح المختار القاضي

(قول الحاشي) ليست حقيقية لان الاسم ليس آلة حقيقية بل شبه بها من حيث توقف كمال الفعل شرها والاعتداد به عليه

(قول الحاشي) حتى توم أي تقع في الزم أي الدعوى وليس المراد حقيقة الزم فان الاستعانة الحقيقية يلزمها ذلك لان به الاستعانة هي الفاعلة على الآلة وهي ليست مقصودة لذاتها وانما الجواب بأن لآلة جنتين فلا بدفع الاجسام وما قيل ان الجاز أنصف من الحقيقة فيفيد ان الاسم الشريف لم يقو قوة الآلة فيه ان المشبه لا يتم أن يكون أنصف من المشبه بل ذلك انما يكون اذا لم يرد وان مقدار قوة المشبه في وجه الشبه اما اذا أريد ذلك فلا بد ان يكون متساوياً كما سيأتي في البيان وكذا ما قيل ان الاجسام ما زالت باقية لأن قربة القوز تنقصه

(قول الحاشي) وكذا الحال في قوله بصد الله الخ يعني انه لا يميل على جعل الحمد أو الجملة جزءاً ولا على عدمه —

فلا تناقض بين الحديثين ان جعل الاله صفة ليداء. وأما على تحدير جعله للملازمة أو الاستئانة فلا نوح تناقض فانه
يمكن تبليس الابتداء والاستئانة فيه بطريق التبيين بأمر كثيرة

لان المراد ذكر الحد أو الصفة مقدما له على ما سواء قباها في الحديثين للصدية سواء كانت الاله للاستئانة أو الملازمة
أو الصدية في عبارة البادي. في بعض الضع في حديثي الابتداء والثنية والاول في حديث بلا تنية وتفسر الكلام عليه
لثانية ما الكلام فيه وهو قول الشارح بحمد الله وفي نسخة وفي حديثي الابتداء ولا معنى لما اذ مقتضى ان الاله في قصد
الله تحصيل غير الصدية وهو مناف لحد الاول وليس في كلام الشارح إشارة الخ رد على اعترفي حيث قل ان في قوله
بد التبين إشارة الى أن يا بسم الله للملازمة

(قول الحشي) فلا تناقض بين الحديثين ان جعل الاله صفة ليداء وجه توم التعارض عليه ان البدء والابتداء معناه
حيثما التصدير ومعنى بدأت الكتاب بكتبا جلته في أوله يا على ان الجار والجرور واقع موقع الفعل به ولا يتصور جعل
كل من الامرين أولا لافاقيل المراد من أمر ذي بال في حديثي الابتداء انما هو ما عدا البسطة والحد لا فلا يتصور تناقض
قطعا سواء جعلت الاله صفة للابتداء أو للملازمة أو الاستئانة وهم منشوء عدم التأمل وجهه في التناقض الذي أشار له الحشي
هو أن يجعل الابتدائي الحديثين على التصدير وهو تقديم الشيء على ما سواء لا أن يجعل أوله وهذا أمر محتمل يمكن الابتداء
بهذا المعنى بأمر متشعبة من التسمية والتعديد وغيرها وهذا المعنى يتفق في ضمن الابتداء الحقيقي وفي ضمن الابتداء الإضافي
وعلم من هذا مع ما تقدم ان الابتداء الحقيقي والإضافي يختلفان فيما كان الشيء جزءا لا ابتدأ به أولا اذ لا تدخل الجزئية
والطروحي في شيء من ذلك فاعلم بى انه كان المثلث تأخير قوله لان المراد التصدير بعد قوله إن جعل الاله صفة ليداء
لأن تعديده يوم أن معناه التصدير حتى على احتمالي الملازمة والاستئانة وليس كذلك فان معناه عليها الشروع بقوله إن
جعل الاله صفة راجع لقوله المراد التصدير

(قول الحشي) وأما على تحدير جعله للملازمة أو الاستئانة الخ: فلا ابتدائي كلبها محمول على الحقيقي لان الامر هو المبدء فلا
يتأخر التأويل السابق على كون الملاءمة والمعنى على الملازمة كل أمر ذي بال ليداء ملبسا باسم الله وحده يكون أجندما وأقطع
أي هو يدى ذلك الامر ولا يكون ذلك الشخص أو ذلك الامر ملبسا حين الابتداء سيما يكون أجندما أو أقطع ثم ان أريد
الملازمة الحقيقية أي الملازمة والاتصال فلا بد من كون الحد جزءا من الكتاب والملازمة والاتصال عام يشمل الملازمة
بالشيء على وجه الجزئية بأن يكون ذلك الشيء جزءا لذلك الامر ويشمل الملازمة بأن يذكر الشيء قبل ذلك الامر
بدون تخلل زمان متوسط بينهما فيكون أن الابتداء أن تبس المبتدئ بها اما التأسيس بالتعديد فظاهر لان أن الابتداء به
أن التأسيس بالتعديد لان ابتداء الامر به بين ابتداء التعديد لكونه جزءا منه وأما بالصفة فكونها مذكورة قبله فلا توسل زمان
وان أريد الملازمة بمعنى التبرك بها كما هو المقصود فلا حاجة الى جعل أحدهما جزءا كالا ينفى ويكون على الاستئانة
ان كل أمر ذي بال لم يبدأ ذلك الامر بلستئانة التسمية والتعديد يكون أجندما وأقطع ولا يلزم أن لا يكون شيء من الحد
والصفة جزءا من المبتدأ بنا على انه لا يميز أن يستعان في الشيء بجزءه لان جزء الشيء لا يكون أكثره فلا يلزم تقدم
الجزء الاول على غيره لان ذلك انما هو في الاستئانة الحقيقية لا التي بمعنى التبرك ولان سلم ذلك فلا مانع من مضمون ادعى
الجزئية فعليه البيان واعلم أنه لا يلزم بين كون الابتداء حقيقيا أي غير محتمل وعدم امتداد زمن التبرك والاستئانة بل هما

أداءه ، لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تأليف هذا المختصر أثر من آثارها والحمد هو ،

إذا الذين ليس مختصاً بحال التلطف بل إلى آخر الكتاب (قوله أدأ ،) جعله حلة للافتتاح نظراً إلى كونه نصب عين المصنف روح حيث قل على ، أتم وإلا ففي الافتتاح المذكور اعتقاد بلسوب الكتاب الجيد وامثال الحديثي الابتدأ وعمل بما شاع بين العلماء (قوله لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه الخ) ، أن كانت ما موصوفة ، أو موصوفة لعمد أو لجنس فمكتة من في مما يجب بآية وثانية مينة ما يجب أن أريد بالشكر معالته وتبعيضه أن أريد به الشكر الكامل وهو مجموع الاعتقاد والذكر وعمل الجوارح وإن كانت للاستغراق فمن الأولى تبعضية والثانية مينة شيء لا لما يجب .

بقا أن إلى آخر الكتاب مع ذهب أن الابتدأ إذ ليست ملازمة والاستعانة بها لا على وجه التبرك بذكرها وهو في من أول المشروع فيه إلى غيره ولو كان التبرك والاستعانة في آن التلطف قطع يلزم أن لا يكون الأمر الذي شرع فيه متصلاً بذكر التسمية متبساً أو مستعاناً بهما لعدم وجود التسمية وقت الشروع في ذلك الأمر

(قول المحشي) إذا الذين ليس مختصاً الخ : بخلاف الابتدأ على الاحتياط الأول فانه خاص بكون الشيء أولاً له . الشارح (قول المحشي) جمعه حلة للافتتاح أي جمعه حلة للافتتاح المذكور وهو ذكر الحمد تقيب التسمية بلا فصل مقدماً لها على ما سواه نظراً إلى كون أداء الشكر نصب عين المصنف فلما كان أداء الشكر نصب عينه وهو يحصل بالآتيان بالحمد معطفاً سواء كان بعد التين بالتسمية أولاً على الشارح بالأداء . اقتصاراً على منهو الأمر فوجب الشكر أما الافتتاح التسمية وتضمينها بالتعبد أي ذكر الحمد بقيد كونه عقيباً فلا يتحقق ذلك وانما يتحقق الإكثار ، أو الامتثال للحديثين والعمل بما شاع وفيه إشارة لرد قول الفضل الحروي معنى اتفق كتابه بعد التين بالتسمية بحمد الله أنه وقع بعد التين التسمية بالحمد ولم يورد بعده شيئاً آخر أدأ الخ : بقوله والآن الحمد المذكور أي المقيد بكونه بعد الجملة لأن ذلك هو لسوب الكتاب والحقق للاعتناء بالحديثين والعمل بالاجماع على أنه إذا ذكر الحمد ذكر بعد التسمية كما يدل عليه كلام الشارح في التخرج فاقبل أن كلامه يوم أن كلام من الأمور الثلاثة حلة للافتتاح بالحمد فقط وهم وكفا ما قيل أنه يفيضان المصنف بخير ملاحظ للاعتناء وهو يريد فالأولى أن يقال أنه ترك التعليل بخبر هذه العلة لشهرته وانصر على ما يخص ما هنا وإعلم أن قول المحشي إن فيه امتثالاً للحديثين مع قول الشارح بحمد الله دون الحمد لله إشارة إلى أن الامتثال لحديث الحمد يحصل إذا قيل الحمد لله مثلاً فالمراد بالحمد لله في الحديث ما يروى مراداً والا فلا كان القائل أحد الله ونحوه مبتدأ بالحمد وهو خلاف الثمر عند الكل

(قول المحشي) أن كانت ما الخ : حاصل الصور العقلية أن ما لما موصولة أو موصوفة لعمد أو لجنس أو للاستغراق ومن في الموضعين بآية أو تبعضية أو الأولى بآية والثانية تبعضية أو عكسه والمراد بالشكر اما مطلقه أو الفرد الكامل فهي ثمانية وأربعون إلا أن كونها موصولة أو موصوفة لا يختلف بها الحال فخرى إلى أربعة وعشرين وكلام المحشي مبنى على أن الواجب هو مطلق الشكر الذي يتحقق بالماضي وذميره ثم لك أن تقول أن من الثانية أما بيان لها أو شيء ، خليغ ثمانية وأربعين لكن المحشي تركه في لأول وأن كان بعض صورته صحيحاً لأنه خلاف الموقوف مع عدم الحاجة إليه فاعلم (قول المحشي) أو موصولة لعمد أي التبعيد الذهني إذ هو المحتاج لبيان لأنه في المعنى كالذكر كما سبأ في دون المعبود —

إذ لا إبهام فيه ولأنه لا يصح بيان العلم بالخاص ، وإنما كان في الافتتاح المذكور أداء الحق شيء من شكر النعمة التي تأليف هذا المختصر أثر من آثارها لأنه في حالة افتتاح الكتاب ، تكون النعمة التي أثرها هذا التأليف حاضرة في ذهن المصنف روح حتى شكر كل نعمة أن يؤدي حبل حضورها في ذهن ولا يؤخر عنه فاقنع العلية واندمج الشكوك التي أورد عليها الناظر من غير حاجة إلى كالت ذكرها ، وظهر قائمة توصيف النعمة بالتي تأليف هذا المختصر أثر من آثارها (قوله الثناء باللسان) ذكر اللسان ، لتنصيب بالمراد ، ولأنه قد يطلق الثناء ،

بين الشك أو المحط أو الخسر وقوله فامد أو المجلس راجع للموصولة أو الموصوفة قلراد بالمد أن يراد أمر مبرر في نفسه معهود بهدية المجلس وبالمجلس أن يراد جنس ما يجب وبالأستغراق أن يراد جميع افراد ما يجب وهو حقيقة المراد بالصلة دون الأولى فإن هدية هذا هي بواسطة هذا ثم ان الشيء على الأول أداء الحق الواجب المعهود وهو مطلق شكر البناء وهو ظاهر وعلى الثاني أداء الحق جنس ما يجب عليه وهو مطلق الشكر ولاشك أن جنس المطلق يتحقق في الفرد الذي أنى به وهو البشري لأن جنس مطلق الشكر هو الفعل الشيء من التعظيم وهو موجود فهو زيادة كونه لساناً لأنضر والأمر على الثالث ظاهر وبمضى هنا كلام لا يخفى اليه وقوله بانية أي مينة شيء - وقوله ان اريد بالشكر مطلقه أي ما يتحقق بأحد الثلاثة أو اثنين منها أو كلها

(قول المحشي) إذ لا إبهام فيه يشبهه بمراده وقوله ولأنه لا يصح بيان العلم بالخاص أورد بعضهم عليه ان جعل الاستغراق يكون شيء أيضاً عاماً لا يصح بيانه بالخاص واجاب بأنه اتفق عمومهم بجعل من الأولى على هذا الاحتمال تبعية الأولى وترك مثل هذا الكلام لأن لفظ شيء ليس بهام لأنه ذكر في سياق التأييد اوجبه بانه لكانت جعلها تبعية (قول المحشي) وإنما كان في الافتتاح المذكور الخ : إشارة إلى دفع ما قيل أن أداء الشكر يحصل ولو في الأشياء ودفع جوابه بأنه قصد مع أداء الشكر ربط الهم الحاضرة بالشكر في الحال أما دفع السؤال فظاهر وأما الجواب فلأنه لا أثر للربط في كلام الشارح مع اقتضائه ان أداء حق الشكر وحده غير كاف على انه لم يبين في هذا الجواب أداء حق الشكر الذي هو المقصود بالتأمل بل المبين أداء الشكر فقط

(قول المحشي) تكون النعمة التي أثرها هذا التأليف حاضرة أي لاحضار الأثر لها بدلالة عليها وتلك النعمة هي الاقتصار على التأليف برغم الموانع وتبعية الأسباب التي منها احضار التواضع المحتاج إليها في ذهنه عند قصد التأليف وإعماله التمسك التي بها يتقدم على ذلك فما قيل ان الحاضر في ذهنه وقت التأليف هو العلم به وهو نفس المختصر الناظر ومعالي دون الاقارار فالمد أنها هر على تلك التزم ليس شيء على انقطاع سبب التواضع من محل ما فيها التزم على الصدر يتدبر (قول المحشي) وظهر قائمة توصيف النعمة بالتي إلى آخره فثبتت الاشتغال وجه حضور تلك النعمة في ذهنه حال افتتاح الكتاب وهو حضور أثرها وحينئذ يكون حق أداء شكرها أن يؤدي حال الافتتاح

(قول المحشي) لتنصيب بالمراد أي ليعلم التعميم بعد في مقابلته والتفريع بقوله فامد الخ : فليورثا ثلما (قول المحشي) ولأنه قد يطلق الثناء الخ : أي إطالة مجاز يأكفا في حاشيته على الثاني نقل من الشارح في حاشيته على هذا الكتاب ان ذكره لدفع توهم صرف الثناء إلى ما يع لسان وشعره ولو مجازاً ومنه يحسب بيان التقرير وفيه ان

سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل والشكر فعل ينيء عن تعظيم الثمن بسبب الانعام سواء كان ذكراً باللسان أو اعتقاداً

يعنى يشمل غير فعل اللسان والجليل صفة تفضل المخطوف ، ويقادر منه الاختياري كما صرح به الشلوح رح في شرح الكشف ويدل عليه استعمال الكتب الجيد . وحده قال على صفاته القانية بتزيلها منزلة الاختيار يأتو على ان المراد بالقول الاختياري ، النسب إلى الفاعل المختار سواء كان مختاراً فيه أولاً (قوله سواء تعلق بالفضائل الخ) . تصریح بتعلقه وإلا فتميزت تصوير لماهية الحدود لا بيان لمعومه ، وسواء اسم بمعنى الاستواء مرفوع على الظور يتفضل الله كوز بيده ، لأنه مجرد عن النسبة والزمان فحكمه حكم المصدر والمصدر مقدرة ،

الافعال محوطة على المعاني المتبادرة خصوصاً في مقام التبرعات كما قلنا المحشي في حواشي التفسير (قول المحشي) يعنى يشمل الخ وهو اظهار صفة الكمال كما في حاشية القاضي قول الشريف في حاشية المطالع قلنا عن بعض المحققين ان ذلك هو حقيقة الحمد فاقول المخصوص ليس محمداً خصوصه بل لأنه دال على صفة الكمال ومظهر لها والافعال بالتفضل أقوى لأن الافعال التي هي آثار المسألة تدل عليها دلالة عقلية قطعية ومنه ثناء الفاعل - فبه بظاهرة صفات كماله حين بسط بساط الوجود على السمكات قلده لهذا قوى لراعاة هذا المعنى في الجهد والتأنيص مع بالبيان الظاهرة لزمه لكنه يحرج شكك في قول المحشي ولأنه قد يطلق التاء الخ أي اطلاقاً توهم منه بعضهم الحقيقة تدبر (قول المحشي) ويقادر منه الاختياري كما صرح به الشارح أي ويقادر من الفعل في تعريف الحمد بثناء الاختياري لأن التاء لا يقع غالباً إلا على فعل اختياري لأنه الذي يدل على الكمال دون ما ليس بالاختيار (قول المحشي) يتزيلها منزلة الاختياري أي في استقلال مبدئها وكفايته فيها أو باعتبار ترتيب الآثار الاختيارية عليها ولو بنظر المسببية فدخل نحو الحياة وصفات السواب .

(قول المحشي) المنسوب إلى الفاعل المختار أي من حيث فعله بأن يكون له مدخل في الفعل وجميع صفات الله القانية كذلك خرج حسن زيد فإنه وإن نسب إلى فاعل مختار لا دخل له في الفعل لكن المحشي في حاشية القاضي ذكر هذا بعد ما بين التزليل بما يتناهى قبل ولا شك أن قولاً أي من حيث فعله داخل في قولنا قبل أو باعتبار ترتيب الآثار ولما قال عليه بعضهم ان هذا مبني على ان الحمد والمدح اخوان وسبأني عن المحشي ان الحمد الذي ما لا يلاحظ فيه خصوصية صفة لا ما يكون الذات البحث مستحقاً له فإن الاستحقاق إنما هو على الجليل فاقبل انه يبقى الكلام في الحمد على ذاته تعالى فإن دخلت بهذا الجواب الخبر دخلت ذات زيد أمناً ليس على ما ينبغي لأن الحمد الذي لم يخرج عن ملاحظة الصفات

(قول المحشي) تصریح بتعلقه أي المقصود به بيان التعلق صريحاً وإن كفى فيه الاطلاق والمراد التصريح بتفصيله وإلا فتصریح به حصل بقوله على الجليل (قول المحشي) وسواء اسم بمعنى الاستواء أي اسم بمعنى المصدر وصف به كما يوصف بالمصدر ولما كان يعنى المصدر ترك تثنيه

(قول المحشي) لأنه مجرد الخ لا حكم بأن تعلق الخ مرتفع الخ على الابتداء مع تقدم الظهور عليه توجه عليه أصح -

لأن أم المتصلة لا تستعمل بدونها، ووجه جردتها عن الاستتعام وأزيد مجرد التسوية ولذا صارت الجملة خيرية . فكأنه قيل قطعه بالفضائل وتعلقه بالقواضل سواء أي سيلان وما قاله الرضي أن سواء في مثله خير مبتدأ محذوف تقديره الأمران سواء ثم بين الأمرين بقوله أفت أم قدمت . كما في قوله تعالى « اصبروا أولاً تصبروا سواء » أي الأمران سواء . والجملة جزاء البتة التي بعدها . لتضمنها معنى الشرط . وإفادة همة الاستتعام معنى إن لاشتراكها في الدلالة على عدم الجزم والتقدير أن تعلق بالفضائل أو بالقواضل فالأمران سيات

الأول أن الفعل كيف وقع مستنداً الثاني أن ما ذكر يظل تصدر الاستتعام الثالث أن الهمة وأم موضوعتان لأحد الأمرين وما يستد إليه سواء يجب أن يكون متصداً فأجاب عن الأول بقوله لأنه مجرد من النسبة والزمان أي أريد به الحدث مجزئاً بذكر لفظ الكل وإرادة الجزء . وعن السؤالين الباقيين بقوله وهما مجردتان الخ يعني أنهما لم كانتا موضوعتين للاستتعام من أحد المستويين في علم المستتهم جردتا عن الاستتعام المذكور وبقيتا مستعملتين لمجرد الاستواء مجزئاً تماماً . فكأنه قيل سواء سواءاً . قطعه بالفضائل وتعلقه بالقواضل وإنا أكدنا قطوعه في المقام صدقاً لما بينهما من أن الحد لا يكون إلا على ما تعدي أثره ولذا صرح بالمتعلق وقدم الفضائل أيضاً . وحینئذ مع وقوعها مستنداً إلى سواء . وزال اللعان المذكوران من الجمل وأردف كونهما لأحد الأمرين كذا حقيقته المحشوية في حواشي القاضي . وأصله في الرضي حيث قال عند الفتاة قولك أفت أم قدمت جملتان في تقدير متردين معطوفين أحدهما على الآخر بواو العطف أي سواء . عني قيامك وقعودك قال أبو علي إنه جعل العطفان مع الطرفين في تأويل التبيين بينهما وأو العطف لأن ما بعد همة الاستتعام وما بعد عديليها مستويان في علم المستتهم لأنك إنما تقول أفت أم قدمت إذا استوى عندك قيام المقاطب وقعوده فخطب بهذا السؤال التبيين لها . كان الكلام استتعاماً عن المستويين أفت همة الاستتعام وعديليها مع ما بعدهم مقام المستويين وهما قيامك وقعودك (قول المحشي) فكأنه قيل الخ يان لأصل المعنى وإلا لحقيقته أن يكرر سواء كما في حاشية القاضي

(قول المحشي) لأن أم المتصلة لا تستعمل بدونها أي لم أحد المستويين والآخر الهمة ليكون أم مع الهمة يتأويل أي والمتردان بعدهما يتأويل المضاف إليه لا ي نحو أزيد عندك أم عمرو أي أيها عندك ولكنها بمعنى أي وأي يستقيم به عن التبيين فيكون المعطوف والمعطوف عليه بتقدير استتعام واحد سميت متصلة

(قول المحشي) كما في قوله تعالى اصبروا الخ أي في مجرد الخلف لا في البيان أيضاً

(قول المحشي) والجملة جزاء أي دالة عليه كما في حواشيه على الجاني بناء على مذهب البهرين أو هي جزاء بناء على مذهب النكوفين لكن الذي في الرضي هو الأول

(قول المحشي) لتضمنها معنى الشرط أي معنى فعل الشرط قال الرضي لا شك في تضمن الفعل بعد سواء معنى الشرط لأن ترى إلى إفادة الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذلك إلا تضمن معنى الشرط ولذلك استلحق الأفعال وقبح المضارع بعد سواء نحو سواء على أقدم أم تقدم لتكون إفادة الماضي معنى الاستقبال أدل على إرادة معنى الشرط فيه ومعنى الشرط هو كونه مطلقاً عليه الآخر فما قبل إنه المراد بمعنى الشرط أداة الشرط وقوله وإفادته الخ بيان تضمن معنى الشرط وهم

(قول المحشي) وإفادة همة الاستتعام معنى إن لأن إن تستعمل في الأمر المتروك وقبحه المجهول

وحية بالجنان أو عملاً وخدمة بالأركان ، فورد الحد هو اللسان وسدده ومنتفحة يمين النعمة وغيرها
ومورد الشكر يمين اللسان وغيره ومنتفحة يكون النعمة وحدها فالحد أهم باستتار المتناق وأخص باعتبار المورد
والشكر بالمعنى ومن هنا تحقق تصادفهما في التناء باللسان في مقابلة الاحسان وتعارفهما في صدق الحد
فقط على الوصف ، بالمعنى والشجاعة ، وصدق الشكر فقط على التناء بالجنان في مقابلة الاجسان .

فكشفت كما لا يخفى والقواضيل الزايا المتعدية . بمعنى ان النسبة الى التبر مأثورة في مفرها كالانعام والفضائل
الزايا الغير المتعدية كالعلم والقدرة (قوله وبجدة الخ ، إشارة الى ان مجرد اعتقاد الانصاف بصفة اكمال ليس شكراً ما لم
تنضم اليه الحبة وقيل القلب الى شطبيه كاعتقاد الكفار الذين كانوا ينادون النبي صلى الله عليه وسلم وانما تركوا في المشهور
التصريح بما اهتم أرادوا من الاعتقاد المصدق والافهام وهو يستلزم الحبة (قوله وخدمة) لأن العمل بطريق الاعانة
أو التزم أو الاجرة لا يكون شكراً (قوله فورد) فرع على التعريفين بيان مورداهما ومنتفحاتهما ثم فرع عليه النسبة بينهما
فلا استنواك ثم انه يكفي أحدهما (قوله بالمعنى والشجاعة) .

في الأغلب فلا يقال ان غرمت الشمس وكذا حرف الاستفهام يستعمل فيها لم يتحقق حصوله بل بالز قسائما مقامها فجردت
عن معنى الاستفهام واستصيرت للشرط وكذا أم مجردت عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى أو مجازاً لأنها ماثلة في المادة
أحد الشينين ولا دخل لها في القادة بمعنى ان وبقرير هذا الموضع على هذا الوجه تعلم ما في كلام القنري وغيره هنا
(قول الحاشي) فكشفت لكنه مؤيد بقرير الفعل بعد الجرزة لأنه لازم للشرط وقول ابن سينا

سيان عتدي ان يردا وان غيرا إذ ليس يجري على استعمل قرير وان لم يكن الاستفهام بقرير مرضياً لأنه ليس يجري
(قول الحاشي) بمعنى ان التسليم لا يقع ما أورد على كلا التعريفين من أن الامر يتعدى في كل والصفة لا تنقل في كل
(قول الحاشي) إشارة الى أن مجرد الاعتقاد الخ يعني انه أتى بالحبة على وجه يفيد الجزئية فبالذلة في اشتراطها وان
الاعتقاد المجرد منها كالعدم لأنه تصور مجرد والمراد هنا التصديق وهو أن ينسب اليه الجليل بالاعتبار كما أشار له بعطف الجليل
على الحبة والخاص ان المراد بالاعتقاد هنا التصديق وهو أن تسبب باعتبارك الشيء ، لا غير في نفس الأمر كما به الحاشي
في حواشي القلم فشير بعطف الحبة لتلك لا مجرد أن يحصل في الذهن كون الشيء ، منسوبا اليه الوقوع في نفس الأمر
لأن هذا ليس تصديقاً بل نوع من التصور يقال له المعرفة قبل الله تعالى يعرفونه الآية لكنه لما أطلق عليه الاعتقاد احتجز
عنه وبهذا تعلم رد ما قاله القنري ان الشكر هو الاعتقاد لا مجرد الحبة ولا مجردها وما قاله أيضاً من أن قصد التعظيم
لا بد منه والتعريف حال عنه إذ الفعل الاعتقادي المدلول على التعظيم شأنه أن يكون مدلوله متصوراً وأعلم انه لا يكون
كل واحد من المفكر المساني والاعتقاد والعمل شكراً إلا اذا لم يخالفه الآخران كما نص عليه الحاشي في حواشي القنري
كما انه لا يكون الذكر المساني حداً ولا كذلك كما في حاشية السيد المطالع فالاعتقاد والعمل لا يكون كل منهما حداً
أصلاً بل عدم مخالفتها شرط التفقه ويكون كل منهما شكراً أي يطلق على كل منهما لفظ الشكر بشرط موافقة الآخرين
بأن يلاحظ ان المعنى بالشكر الاعتقاد فقط بشرط موافقة اللسان والعمل لوالعمل فقط بشرط موافقة اللسان والاعتقاد
كما ان إطلاقه على اللسان كذلك والمراد بالموافقة عدم المخالفة فعمل ان اشتراط موافقة الآخرين لا يقتضي المدلول —

ولقد سمعنا ، لذات الواجب الوجود المستحق لجميع المخلوقات ،

أي بسبب العلم والاشجاعة أي من حيث العلم والاشجاعة (قوله والله اسم) لا صفة ، على ما ذهب إليه البعض من أنه في الأصل صفة ، صار هنا بالثبوت وتخصيصه في التفسير (قوله لذات) أورد المصنف باللام إشارة إلى أنه اسم لذات المعبودة بالثبوت ، فيكون علماً ثم ذكر من صفاته .

انظر الشكر هو مجموع الثلاثة على ما فهم قبل ان كلمة أو بمعنى الواو على أنه لا يصح مع قوله سواء ثم ان المراد بالاعتقاد هنا ما يتم الخلقة الشبيهة به لتضم على ان مدافع الشراء لا تصديق ولا اعتقاد فيها بل تصوير وتخييل تكبر (قول الحاشي) أي من حيث العلم والاشجاعة أشار به إلى ان الباء في قوله بالعلم والاشجاعة صيغة لا صلة لوصف حتى يرد في الوصف بهما يبرز ان يكون في مقابلة الانعام فيكون العلم والاشجاعة محموداً به لا محموداً عليه فلا يتحقق عدم صدق الشكر في هذه الصورة وحاصل الجواب ان الباء سببية وكل منهما محمود عليه فيحقق عدم صدق الشكر في هذه المادة ويعتدل ان قوله من حيث العلم الخ بيان للمحمود عليه يعني ان الحمد بالعلم والاشجاعة توقع لاجلها فيكون محموداً بأستاد العلم والاشجاعة له والمحمود عليه اتصافه بهما فلا فرق إلا بحسب الحكاية والحكي وعلى كل يتدفع الاشكال تدريجاً ان كلا من العلم والاشجاعة فعل اختياري باعتبار تحصيله أو أثره وادخل ان بين الحمد والعرف والشكر كذلك عمومًا مطلقاً لأن المسمى في تعريف الحمد العرفي لم يقيد بكونه متعاً على الحمد أو غيره بخلاف الشكر العرفي إذ قد اعتبر فيه منم مخصوص هو الله سبحانه ونعم واصله منه التي عبده الشاكر وأيضاً فعل التلب أو اللسان وحده مثلاً يكون حمداً وليس بشكر أصلاً إذ قد اعتبر فيه شمول الآلات وأيضاً الشكر بهذا المعنى لا يشترط بغيره تملل بخلاف الحمد وما يقال من ان النسبة بالمصوم المطلق بين العرفين إنما تنص بحسب الوجود دون الحمل الذي كلاماً فيه لأن الحمد كصرف القلب مثلاً فيها خلق لأجله جزء من صرف الجميع غير محمول عليه لامتياز في الوجود عن سائر أجزائه فقلط من باب التشابه مفهوم الشيء بما صدق هو عليه فإن ما ليس محمولاً على ذلك الصرف هو ما صدق عليه الحمل أعني صرف القلب وحده لا مفهومه المذكور وهو فعل يشعر بتعظيم المزمع بسبب كونه مثلاً لا يقال صرف الجميع أفضل متعدد فلا يصدق عليه انه فعل واحد لأننا نقول هو فعل واحد تعدد مثله كما يقال صدر من زيد فعل واحد هو ضرب القوم وتبينه ان المركب قد يوصف بالوحدة الحقيقية كجدن واحد والاعتبارية كمنكر واحد وصرف الجميع من قبيل الثاني هذا والنسبة بين الحمدين عموم وبخصوص من وجه وبين الشكرين عموم مطلق وكذا بين الشكر العرفي والحمد للعرفي وبين الحمد العرفي والشكر العقوي أيضاً إذا قيدت التسمية في العقوي بوصفها تشاكراً وإلا كما متحدين ولا يفتي ان النسبة الثلاثة من هذه الأربع لنا هي بحسب الوجود كذا ذكره السيد في حاشية المعالم

(قول الحاشي) على مذهب إليه البعض كاليضاي وقوله صفة أي من الله بخلق العين فيها بمعنى عبد فهو فعل بمعنى مفعول وقيل غير ذلك

(قول الحاشي) صار علماً بالثبوت بان استعمال بادخال لام المبد عليه في ذاته تعالى لكونه أولى من يوله أي يعبد حتى صار مختصاً به فقط الله قبل الادغام وبهده مختص بذاته تعالى لا يخلط على غيره أصلاً إلا انه قبل الادغام من الاعلام الثابتة وبهده من الاعلام الخاصة هذا ما اختاره الحاشي تباً للفاضل النجفي والرضي عنه لا لشارح والسيد ووجهه —

ولذا لم يقل الحمد للخالق أو الرازق أو نحوهما ، مما يوم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف

ما هو مختص به لفظاً وبمعنى إشارة إلى طريقاً حضارة والاشباهه يهذين الوصفين في ضمن ذلك الاسم حكاهما بالجلود (قوله ولذا لم يقل) ، أي لكونه اسماً للذات المعبودة من غير اعتبار صفة معه لم يقل الرازق أو الخالق أو غيرها من الأسماء الدالة على الصفة ، حتى لا يصف بجميع صفات الكمال (قوله مما يوم اختصاص) .

قبل الإقدام إلى تارةن العبارة وهي بدل عن العبارة الوضعية ومنها الأضاحه كإبراهيم عيسى ثم قال المحقق قد ذكره العلامة الشاذلي من أن الله اسم اليوم كلي هو المعبود يعني والله علم لذاته تعالى وما ذكره السيد السند من أن الله قبل حذف الحيرة وسد علم لذاته تعالى إلا أنه قبل الحذف قد يطلق على غيره تعالى وسد لا يطلق على غيره أصلاً عملاً يظهر وجهه ولا يوافق ما قلنا من كلام الثقات

(قول المحقق) ما هو مختص به لفظاً أي ذكر من صفاته ما لفظه مختص به لا يستعمل في غيره وكذلك سماء وإذا اختص به كذلك مع أن يكون طريقاً لحضارة بخلاف ما إذا لم يختص به كذلك فإنه لا يصلح طريقاً لحضارة مع التعيين للاشتراك فيه

(قول المحقق) واشباهه الخ : فهو وإن التزم المدلول بحسب الشبهة ولا يدخل له في علم الحمد (قول المحقق) أي لكونه اسماً للذات المعبودة أي المختص أن لا يكون الحمد في مقابلة وصف مختص إلى به ولم يقل للرازق والخالق بدله

(قول المحقق) حتى لا يصف على الأسماء أو غيرها وأنه غايه لانه الذي يتوهمه أن الاستحقاق ليس بوصف دون وصف شموله جميع الأوصاف فاقبل أن الأسماء فيه أشد لأنه لا يتبادر عدم الاختصاص فيه إلا بعد التأمل وهم لأن ذلك إنما هو بعد فهم أن هذه صفة واحدة لجميع الصفات وليس الكلام إلا فيه فإنه وإن تجددت الاختصاص إلا أنه اختصاص بجميع الصفات تأمل

(قول الشارح) مما يوم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف يعني أن المختص بوصف دون وصف هو الاستحقاق وذلك لأن شريف السند إليه يفيد قصره على السند واللام تفيد الاستحقاق وهو معاني بأمر خاص فارجع إلى الاختصاص فإذا قيل الحمد للخالق كان المعنى الحمد مختص بثبوت استحقاقه بالله لكونه خالقاً وتخصبه أن معنى الجملة أن الحمد لا يجاوز الثبوت لله على وجه الاستحقاق لكونه خالقاً شيء آخر وإذا لم يتجاوز الثبوت لله على وجه الاستحقاق لكونه خالقاً مثلاً أقام اختصاص استحقاقه الحمد لكونه خالقاً وهو المطلوب وقد ذكر الشارح حيث قال استحقاقه بالتصوير هذا والله أعلم مراد الشاذلي المحقق وهو من وجه الله توطئة لبحث الشارح الذي أتى الكتابة على قوله وبهذا يظهر حيث قال بقى هنا بحث شريف وهو أن قوله على أن حسب الكشاف الخ إنما يفيد لو كان المراد بقوله للخالق على اختصاص الحمد به اختصاص ثبوت نفس الحمد أما لو كان المراد اختصاص ثبوت استحقاق الحمد بأن يجعل قوله وأنه به حقيق تصديراً للاختصاص به الخ فمن قول الشارح على هذا لم يقل الحمد للخالق أو الرازق أو نحوهما مما يوم اختصاص ثبوت الاستحقاق بوصف دون آخر أي مما يقع في يوم اختصاص ثبوت الاستحقاق بوصف دون آخر لأن الاختصاص مفاد بال والاستحقاق مفاد باللام وهو جهة الاختصاص فارجع الاختصاص إلى ثبوته فإذا علم ذلك بوصف كان المقاد اختصاص ثبوت الاستحقاق

بل انما تعرض للاهتمام بعد الدلالة على استحقاق الذات ، تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد

لأن اللام للاستحقاق فاذا قيل الحمد لله فيند استحقاق الذات فهو اذا علق بصفة أقاد استحقاق الذات الموصوفة بذلك الصفة لهوالاختصاص أقاده تعريف الحدود وانما قل يوم ليكون اختصاص استحقاق جنس الحمد بوصف دون وصف ، حكما بأصلا في نفسه ، لا لأن تعليق الحكم بالوصف يدل على العملية لا على الاختصاص لأنه مستفاد من تعريف المستند إليه (قوله بل انما تعرض) ، اضراب عن قوله لم يقل (قوله تنبيها على تحقق الاستحقاقين) فالذاتي مستفاد من اللام والوصفي من قوله على ما أنهم ، حيث جعله محمودا عليه صريحا والاستحقاق الذاتي ، ما لا يلاحظ معه خصوصية صفة حتى الجميع لا ما يكون الذات ، البحت مستقلا له ، فان استحقاق الحمد ليس إلا على الجليل ، سمي ذاتيا لملاحظة الذات فيه من غير اعتبار خصوصية صفة ،

بهذا الوصف فليتأمل ليندفع تعبير الناظرين ويعلم ان قولهم في حل هذه الجملة الحمد مستحق لله أو يختص به ثريب المسافة وإلا غفقت الحمد ثابت لله على جهة الاستحقاق أو الاختصاص وإلا لكان فيه تكرار أو تجريد اللام عن معناها (قول الهشي) لأن اللام للاستحقاق فاذا قيل الخ رد على الفكري القائل بأن هذا المعنى مستفاد من الذوق وحاصل الرد انه مستفاد من الوضع لا الذوق

(قول الهشي) حكما بأصلا في نفسه لأنه يخالف الواقع إذ ليس استحقاق جنس الحمد مختصا في الواقع بوصف دون آخر يعني واذا كان بطلا في نفسه كان الدليل على تأويل التركيب بأنه القصر على ما هو الأهم عنده موجودا فكان موها فقط (قول الهشي) لا لأن تعليق الحكم الخ رد على الفكري القائل بذلك وقوله لا على الاختصاص لجواز تعدد العمل (قول الهشي) اضراب عن قوله لم يقل أي انتقالي وهو رد على الفكري القائل انه اضراب عن مقدور أي اضراب اصطلاحي كما يفيد كلامه بأنه لا حاجة إليه مع صحة الكلام بدونه على انك إن تأملت ما قدره الفكري من السؤال وجدته مغلا وما قيل من أنه اضراب انتقالي لتلقي من دفع الابهام الى بيان نكتة أخرى فيه أن التلقي لا يكون إلا اذا قصد حل الشككتين وما هنا ليس كذلك

(قول الهشي) حيث جعله محمودا عليه صريحا يفيد أنه محمود عليه ضمنا قبل هذا الجمل وهو كذلك لدخوله في مطلق الجليل المحمود عليه في الحمد الذاتي

(قول الهشي) ما لا يلاحظ معه خصوصية صفة أي بل يكون على جيل اجمالا ضرورة أن الحمد ليس إلا على جميل ولا دلالة لاسم الذات على خصوصه وهنا رد على الفكري القائل ثارة بأنه يلاحظ فيه جميع الصفات مطلقا في ضمن الاسم أو الصفات الذاتية فقط وثارة بأنه لا يلاحظ الصفات أصلا بأن يقطع النظر عن غير الذات ومثل في الأول صاحب الأطول واعلم ان العملية المستفادة من التعليق باسم الذات هي عليه كوصف الاحياء بثبوت الحمد لله والعلية المستفادة من التعليق بالانعام عليه الإتمام لانها ذات الحمد الذاتي خلافا لصاحب الأطول وسيأتي بيانه (قول الهشي) البحت أي التي لم يلاحظ معها صفة أصلا

(قول الهشي) فان الاستحقاق ليس إلا على الجليل فلا بد من ملاحظته ولو اجمالا لأنه من أركان الحمد (قول الهشي) سمي ذاتيا الخ فيه رد على الفكري القائل بأنه ذاتي لأن الاستحقاق فيه جميع الأوصاف فتدانية بما على ما مر له

لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به، وإن كان ذكر الله تعالى أم في نفسه، على أن صاحب الكشف قد صرح بأن فيه أيضاً دلالة على اختصاص الحمد

أو دلالة اسم الذات عليه، فوالله لما لم يكن مستنداً إلى صفة من الصفات المحصورة، كأنه مستند إلى الذات (قول المحشي للمقام الخ). يعني أن كلا الجزئين من جملة الحمد لله سم. في مقام الحمد لكن الاهتمام به بفظ الحمد لكونه. بصدد صدور مدلوله في ضمن فرد، فهو نصب عين فلا يرد أن الحمد مجموع قول القائل الحمد لله ولا اختصاص له بكلمة الحمد فإن جزئي الجملة متساويان النسبة إليه (قوله وإن كان ذكر الله أم في نفسه) فهو يقتضي تقديم لفظ الله لكن مقتضى المعارض بحسب المقام، أقوى عند المتكلم (قوله على أن الخ)، بأنة، أي كون تقديم الحمد يدل الاهتمام، بل مبني على أن في الحمد لله اختصاصاً كافياً في الحمد، إما إذا لم يكن فيه اختصاصاً بالتقديم لا يكون لمزيد الاهتمام، بل لعدم قصد الاختصاص والقول بأن على

(قول المحشي) أو دلالة اسم الذات عليه دلالة على اتصافه بصفات الكمال التي يقع الحمد تارة على بعضها وتارة على كلها ولا تعيين في هذا الحمد لو وجد منها فعم أنه لا منافاة بين عدم ملاحظة خصوصية صفة وبين كون ال في الحمد للاستغراق أو الجنس لأن معنى الاستغراق أن كل فرد من أفراد المدح سواء كان على أي صفة واحدة أو جميع الصفات ثبت له وكذلك الجنس وذلك لا جرم فيه لقصور أصلاً فلا ينافي ما في الأطول من أن استغراق جميع الحمد أو اختصاص جنس الحمد به إما يكون بالنظر إلى جميع الأوصاف لأنه باعتبار الواقع والكلام في ملاحظة الحمد (قول المحشي) كأنه مستند إلى الذات وفي الحقيقة استناده إلى الوصف الجليل

(قول المحشي) يعني أن كلا الخ جواب عم أورده السيرقندي بأن الحمد إما يحصل بالجملة بإتمامها فالحمد غير مقتضى تقديم المسند إليه على المسند غاية أنه يقتضي الاهتمام بلك. وهو إما يحصل بكلا الجزئين (قول المحشي) بصدد صدور مدلوله أي الكلي وهو التاء بالجميل في ضمن فرداً كالحمد الذي أتى به في اختصاص غير الجزئية وهو صديق مفهومه الذي هو بصدد صدوره على هذا الحمد

(قول المحشي) في مقام الحمد فيه إشارة إلى أن المراد بالمقام ليس الحال الداعي لأن الاهتمام ليس مقتضى الحال بل هو الحال الثاني ومتشابه التقديم وإن المراد به مقام الحمد وهو منتج التأكيد فتفصل أن المقام وهو منتج التأليف اقتضى الاهتمام والاهتمام يقتضي التقديم وبوجه ذلك الاهتمام هو كونه بصدد صدور المدلول (قول المحشي) أقوى عند المتكلم أي من حيث أنه شككم وإن كان ذكر الله أم في نفسه لأن البلاغة إذا ينظر فيها لمقام التكلم

(قول المحشي) بأنة أي لا استدراكية

(قول المحشي) أي كون تقديم الحمد لمزيد الاهتمام مبني على لا ينبغي بدوه مع التصدير بأن صاحب الكشف وذكر لفظة قد فانه لا وجه لما حينئذ بل كان اللاتقيداء على أن فيه اختصاصاً كما ذكره صاحب الكشف (قول المحشي) مبني على أن الخ لأنه لا داعي حينئذ إلا مزيد الاهتمام لحصول الاختصاص في كل (قول المحشي) بل لعدم قصد الاختصاص أي في غيره التأخير وإنه كان التقديم لعدم قصد الاختصاص حينئذ

وانه به حقيق ، وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد شريف الجنس دون الاستغراق
ليس كما توهمه كثير من الناس منبياً على ان افعال العباد عندم ليست مخلوقة فله فلا تكون جميع المحامد
واجبة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الانمال واصله التصب

يعنى المصاحبة كبح نحو قوله تعالى « وآتى المال على حبه » خروج عن الظاهر من غير ضرورة ، وبأى عنه لفظ
أيضاً (قوله وانه به حقيق) أي الحمد بذاته تعالى لا بغيره حقيق ، كما يقتضيه السابق أو انه تعالى بالحمد حقيق كما
يقتضيه اللاحق وهو قوله لم يكن أحد أحق منه (قوله وبهذا يظهر) أي بما ذكر من أن صاحب الكشف قائل بالاختصاص
في الحمد فله يظهر الخ لعل من حل هذا الكلام الذي هو

دون مزيد الاهتمام لأن الاهمية لا تكون نكتة إلا اذا لم يكن في المقام نكتة أخرى أول بالرعاية منها وهي هنا عدم
قصد الاختصاص كما سيأتي النص على ذلك ووجه عدم قصد الاختصاص قيام البرهان القاطع عليه فزل الخالف فيه
منزلة عدم

(قول المحشي) يعنى مع أي فالتقديم لمزيد الاهتمام مع حصول الاختصاص ويكون جواباً عما يقال ان في التقديم
قوات الاختصاص المطلوب

(قول المحشي) وبأى عنه لفظ أيضاً لأن معناه صرح بأن فيه دلالة على اختصاص الحمد كما في التأخير ولادخل
لكونه في التأخير في الجواب عن ان التقديم يثبت الاختصاص بخلافه على تقرير المحشي فانه يحتاج اليه ليرتب عدم
قصد الاختصاص الذي في التأخير فاقبل ان الاء ممنوع إذ معنى كلام الشارح ان فيه أيضاً كالتأخير فهو موجود في
الحالين لكن عند التقديم يوجد المحصر ويزاد في مزيد الاهتمام ليس بشي ، وكذا ما قيل انه يأباه لا يقتضي ان صاحب
الكشف صرح بأن فيه اهتماماً لأن معناه كما صرح بأن فيه اهتماماً وليس كذلك لان ذلك لو كان أيضاً بعد صرح لا بعد فيه
(قول المحشي) كما يقتضيه السابق أي في كلام الكشف وهو قوله بعد الخلافة على اختصاص الحمد به ومنه اللاحق
أي في كلامه أيضاً

(قول الشارح) وانه به حقيق يشتمل أن يكون يعنى مستحق وضميره لحمد أي الحمد مستحق لاتصاف الله تعالى به
وحيث يكون فيه قلب مباغاة كأن الحمد طالب حقه وهو اتصاف الله به لا اتصاف غيره به أو ضمير انه قد أي ان الله
مستحق له لا لغيره والقرص اضافي بالنسبة لحمد الحمد وهذا هو المعنى الحقيقي حتى على القلب إذ المقصود من القلب مجرد
المباغاة فيه ثم ان قوله وانه به حقيق يشتمل أن يكون بياناً لمحصر آخر غير اختصاص الحمد وهو اختصاص استحقاق الله
بالحمد دون غيره وهذا الاختصاص جاء من تقديم الحمد بناء على ان تقديم المستند اليه يفيد الاختصاص وان لم يكن
اظهر فلياً كما صرح به صاحب الكشف في قوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها حيث قال هو قائلها وحده فيكون هنا
اختصاصان اختصاص الحمد بالقول واختصاص استحقاق الله بالحمد ويشتمل أن يكون بياناً لاختصاص الحمد بالله فيكون بالتقدير
أي قلعه في دلالة على اختصاص الحمد به أي « به حقيق أي ان الحمد به أي له حقيق قيل يعنى مفعول أي مستحق
له لا لغيره وهذا المعنى هو ، ذكره المحشي سابقاً كما تقدم تحتقره وسيأتي له آخر الكتابة الآتية
(قول الشارح) وبهذا يظهر أي بما ذكر من انه قائل بالاختصاص في الحمد فله يظهر أن جعل اللام لجنس دون

والمدلول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستتراق فكذا ما يتوب منه وفيه نظر لأن الثابت مثاب الفعل انما هو المصدر التكررة مثل سلام عليك وآخ لا مانع من أن تدخل فيه اللام وقصد به الاستتراق ، فالأولى أن كونه للجس مبنى على أنه ، للتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال ، لا سيما في المصادر ، وعند خفاء قرائن الاستتراق أو على أن اللام لا قيد سوى التعرف وان الاسم لا يدل إلا على معناه خافذاً لا يكون ثمة استتراق

من مداحى الألفاظ موقوف ، على تحقيق عبارة الكشف حيث قل ، وأصله النصب ، الذي هو قراءة بعضهم ،

الاستتراق ليس مبنياً على مذهب الاعتزال لأن الاستتراق لازم للجس الذي قال به واتقاء الالتزام بين يستأنم اعتناء المزمع فان قيل أراد من الجس الفرد الكامل ، دليل المقام فلا يمكن أن يراد الاستتراق بناء على تنزيل ما عدا حامله تعالى منزلة عدم والحاصل أنه بناء على مذهبه إما أن يراد الكامل سواء في الجس أو الاستتراق أو يكون الاختصاص ادعائي بحسب الظاهر حقيقي بالنظر الى الحقيقة سواء الجس والاستتراق

(قول الشارح) والمدلول الى الرفع للدلالة على الدوام والتثبت صلت كليات اشارة الى أن المدلول الدوام الثبوتي بخلاف مدلول الفعلية عند قرينة المقام فانه الدوام التهديدي لاخذ الزمن في مفهوم الفعل ثم ان الدوام ليس مدلول الجلة بالموضع بل بصورة القرائن فهو مدلول حقيقي

(قول الشارح) فالأولى الخ : عبر بالأولى لامكان إن يقال أنه مع ال باق على ما كان عليه من الدلالة على المعية لئلا يخرج عن كونه مقدماً مقام الفعل

(قول الشارح) المتبادر الى الفهم أي من اللفظ لانه الموضوع له

(قول الشارح) الشائع في الاستعمال احتراز عن المتبادر من اللفظ غير الشائع كما بينه المحشي

(قول الشارح) لاسيما في المصادر فانها موضوعة للمعية بقطع النظر عن وحدة وكثرة

(قول الشارح) وعند خفاء قرائن الاستتراق أي كما هنا فان المقاد بالاستتراق مفاد بالجس ولا دلالة للمقام الخطائي

على أنزيد من ذلك حتى يصلح قرينة

(قول الشارح) فذا لا يكون ثمة أي في الحد لله لاقى اللام من حيث هي وهذا هو الموافق لقول الكشف علمي

التعريف فيه والا لكان فيه لنواً

(قول المحشي) من مداحى الألفاظ أي مزاتها يقال دحضت وجه رقت

(قول المحشي) على تحقيق عبارة الكشف أي بيان الحق فيها عند كل بحسب ماظهر له فافاد أن الحق فيها غير

بين وعلة بحيث قال الخ : أي وهذا القول محتمل

(قول المحشي) وأصله النصب لانت الشائع في نسبة المصدر الى الفاعل والمتعول هو الجملة الفعلية سيما وقد شاع

استعماله منصوباً بإختار الفعل

(قول المحشي) الذي هو قراءة بعضهم عبر عنه بذلك اشارة الى أنها شاذة وهذا قيد لكونه في الأصل منصوباً

على انه من المصادر التي تنصبها العرب بأفعال مضفرة ، في معنى الأخبار ، كقولهم شكراً وكفراً وعجباً ، يزلونها منزلة أفعالاً ويسدون بها سدها ولذلك لا يستعملونها معها ويحذفون استعمالها ككثيرة المسوغة ، والدول الى الرفع ، للدلالة على دوام المعنى واستقراره الى قوله ، والمعنى نحمد الله حمداً . ولذلك قيل « إياك نعبد وإياك نستعين » لانه يان لخدمه انه كأنه قيل ، كيف تصدونه قبيلاً إياك نعبد فان قلت ، ما معنى التعريف فيه قلت ، هو نحو التعريف في ، ارسالاً العراك وهو تعريف الجنس .

فان القرأت يفسر بعضها بعضاً

(قول الحشي) على انه متعلق بقوله اصله النصب وقيل متعلق بقوله قراءة بعضهم أي قرأ كذلك بناء الخ : لكن يلزمه الجري على تجويز القراءة ولأري وهو المشهور عن صاحب الكشف

(قول الحشي) بأفعال مضفرة وجوبا أن بين الفاعل أو المفعول باضالة او حرف جر كما هنا بشرط ان لا يكون ذلك المصدر لبيان التوهم وسكروا مكرم وسي لها معها وجوزا أن لم يبين كذلك لو كان لبيان التوهم وتخصيصه في الرضى

(قول الحشي) في معنى الاخبار أي تنصبها مستعملة لها في معنى الاخبار بفتح الهزلة أي تعيد بها معنى خبراً لان الاخبار عن الحد حد وليس من المصادر المستعملة في معنى الانشآت نحو سياتك وجدها

(قول الحشي) كقولهم شكراً الخ : يبدآن كلامه فيها هوائهم بما يحذف وجوباً أو جوازاً اذ لا يان هنا لفاعل أو مفعول (قول الحشي) يزلونها منزلة أفعالاً أي في اللفظ ويسدون بها سدها أي في المعنى وحينئذ استوتق الافعال

حتفا في اللفظ والمعنى فيكون استعمالها معها ككثيرة المسوغة سواء بين الفاعل أو المفعول أولاً واعلم انك ان لاحظت ما يناه في وجه أصالة النصب وفي معنى يسدون بها سدها وجدت قوله والمعنى نحمد الله حمداً على غاية من لزوم لما قبله والمعنى الذي سببته فيه

(قول الحشي) للدلالة على دوام المعنى واستقراره أي بقرينة المقام كما أنه حلل النصب بفيد الاستقرار التجددي لاختلاف الزمن في مفهوم الفعل بذلك أيضاً

(قول الحشي) والمعنى نحمد الله حمداً يعني ان الدول اما اقد دوام المعنى لانتصيره عن أصالة فاجلة الفعلية لم تزل ملحوظة وبذلك بين الاسمى والفعلية حيث قيل إياك نعبد يانا لخدمهم

(قول الحشي) وبذلك قيل الخ : أي لكون المعنى نحمد الى آخره وانما كان كون المعنى نحمد الخ : حدة قولك إياك نعبد الخ : لان إياك نعبد يان لخدمهم ولا بد من التوافق بين البيان والمبين

(قول الحشي) كيف تصدونه سواك عن كينية الحد (قول الحشي) ما معنى التعريف فيه أي ما المشار اليه بأداة التعريف هنا فانه اذا دخلت ال على ما فيه الوحدة

كل المشار اليه بها متبناً لانها تبين تلك الوحدة أما التعريف من حيث هو فهو الإشارة الى ما يعرفه المقاطب وهو ظاهر للاحاجة للمؤلف الى حته

(قول الحشي) هو نحو التعريف الخ : يعتدل ان المراد بالقول كما هو الوجه الاول أو القريب منه كما هو الوجه الثاني (قول الحشي) ارسالاً العراك صدر بيت جديد ويروي فأوردتها العراك قال قارسلها العراك ولم يندحها ولم يشق على

ومعناه الإشارة إلى ما يعرفه كل أحد من . ان الحيد ما هو والحراك ما هو من بين أجناس الأفعال . والاستغراق الذي توجه كثير من الناس وهم منهم انتهى قيل في توجيهه انه لما كان معناه تحيد الله حيداً كان الخيالاً عن ثبوت حد غير معين من التكلم له تعلل . على ان المصدر للعدد لا تأكيد فمعناه تسامح أن يقول كيف تحيدونه . أي يتنا وكيفية حدكم فلها غير معلومة . فبين بقوله اياك تحيد و اياك تستعين أي تقول هذه الكلمات وتحيدوه بهذا الحيد .

نقص الفعل يصف الحمار والأذن . والذخال في اورد أن يشرب البير ثم يرد من القطن إلى الخمر ويدخل بين بيرين عشاءين ، فيشرب منه ما عساه لم يكن يشرب ويقال شرب دخال ويقال نقص البير اذا لم يتم شربه فنقص الذخال عدم تمام الشرب أي أوردنا مرة واحدة ولم يتفعل أنه لا يتم شرب بعضها إلا بالمراعاة والحراك مصدر قل سيويه هو معرفة وضعت موضع التكرار لانه حال أي متكررة

(قول الحشي) ومعناه الإشارة إلى ما يعرفه كل أحد أي الإشارة إلى المعية مع وصف المرة والخطوة في الدهن فيه إشارة إلى الحضور بخلاف التكرار وان دل على ما هي حاضرة في الدهن إلا انه لا إشارة فيه إلى حضورها فيه وحاصل الجواب ان الينا تحيدتين للوحدة اذا أشير بها إليها أما لو أشير بها إلى المعية مجرد الاسم عن وحدته فأنما يكون التحيد المعية واحدة في الدهن وهذا لا ينافي بقا وحدة مبيحة دل عليها القرينة كما في ادخل السوق فلا يهجم باقي لمزل فليتأمل وقوله كل أحد لان الجنس لا يختص به أحد دون أحد بخلاف المهود الظاهري

(قول الحشي) ان الحيد ما هو بين ما والمراد جواب هذا الاستفهام أي معناه الإشارة إلى الحد الذي هو كيت وكيت متبعاً بذلك من بين جنس الأفعال
(قول الحشي) والاستغراق الذي توجه كثير من الناس أي هنا لان أصل السؤال عن معنى التعريف فيه لا التعريف من حيث هو والا لكان لفظ فيه حشواً

(قول الحشي) على ان المصدر للعدد أي يدل على عدد المرات والمراد به الوحدة فان في المصدر خلافاً قيل انه كثيره من التكرار يدل على الوحدة وقيل انما يدل على المعية بقطع النظر عن وحدة وكثرة نه عليه الحشي في حواشي الجامع وعلى أن القول الثاني قول صاحب المنهاج وغيره فان قلت هذا يخالف ما قل عن صاحب الكشاف حيث قال فان كان معناه المعية من حيث هي كما في المطلق الخ : فان معناه الفرق بين المطلق كالمصدر والتكرار قلت ما سيأتي بيان من الحشي والمفتول عن صاحب الكشاف هو أن اللام لا تحيد سوى التعريف والأشارة والاسم لا يدل إلا على معناه فإذا لا يكون تحيداً مشتركاً كما قلنا الحشي في حواشي القاسمي ثم ان المراد بالمصدر الذي للعدد هو الواقع في بيان التعشيري بقوله تحيد الله حيداً لا مستعمل أن لانت الوحدة في مستعمل أن ليست مدلول لفظ المصدر المعروف بل دل عليها القرينة الظاهرية كما سيأتي بيانه تأمل

(قول الحشي) أي ويتنا كيفية حدكم أي صورته التي تحتق فيها المعية خارجا وهي الانماط المخصوصة وأعلم انه لما كان الابهام هنا في نفس الحد كان السؤال عن بيان صورته حتى يتبين له حل فيما يأتي في التقرير الثاني على المعية وهي متبعية لكل السؤال عن الميهم وهو كيفية الصدور

(قول الحشي) فبين بقوله اياك تحيد اياك هذه الانماط هي صورته التي تصورت بها تلك المتبقة خارجا

فلورد عليه السؤال بأنه إذا كان المعنى ما ذكرت فامعنى التعريف فيه فإن المناسب للإيهام ثماليان التكرار وأجاب بأن تعريفه، مثل تعريف العراك يعني تعريف المجلس من حيث وجوده في فرد غير معين وثالثا بين بقوله إياك تعبد وإياك نستعين، وهذا موافق لظاهر عبارة تعقيل أنه لا كان معناه قصد الله حداً، كان المصدر لتأكيد فيكون دالا على حقيقة الخلد من غير دلالة على الفردية والسؤال المقدر، عن كيفية صدور تلك الحقيقة وحاصل الجواب بقوله إياك تعبد وإياك نستعين فكيف صدره

(قول المحشي) فلورد عليه السؤال الخ: لأنه على تقدير تعريفه يكون معلوماً غير محتاج إلى اليقين مع أنه بين بقوله إياك تعبد الخ: وهذا الكلام صريح في أن السؤال والجواب متعلق بمدخل الكلام لا باللام نفسه ومثلهما بعده وهو صريح قول العلامة ما معنى التعريف فيه كما مر

(قول المحشي) مثل تعريف العراك يعني الخ: سياتي في شرح والحشي أن المعروف بلام العهد الذهني مدلولها الحقيقة الفعلية وقد يأتي الفرد الموجود من الحقيقة باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه فهو موضوع للحقيقة الفعلية في الذهن وأطلق على الفرد باعتبار وجودها فيه لا باعتبارها بخصوص معنى يكون مجازاً والتعدد المستلزم للإيهام إنما هو من حيث الوجود لا باعتبار الوضع فاللفظ مستعمل في شيء، بينه ففصل عن تعريف المعرفة بقوله هنا تعريف المجلس من حيث وجوده في فرد بيان المقصود به لا الموضوع له فالوضع له الحقيقة الفعلية في الذهن لكن قد يقصد به تلك الحقيقة من حيث هي وقد يقصد به تلك الحقيقة من حيث وجودها في الفرد الغير المعين وهذا من القرينة لا أنه من جملة الموضوع له إذ الموضوع له الحقيقة الفعلية في الذهن يكون معرفة وبما ذكرنا ظهر أن قول المحشي بقاء على أن المصدر لعدد أي في قول الزمخشري والمعنى قصد الله حداً وإذا كان لعدد فيه دل على الوحدة قلزم أن يكون المبين بذلك وهو الحد لله دالا عليها أيضاً وإن اختلف وجه الدلالة لما سيأتي أن المال على الوحدة إذا دخلت عليه أداة العهد الذهني جرد ضها وبقيت الوحدة التي من القرينة وبهذا علمت أن معنى قول الزمخشري قلت هو كالتعريف في إرسالها العراك الخ: أنه مثله في أن المقصود منه تمييز الماهية من بين سائر الماهيات مع أن ذلك المقصود بالتعريف لا ينافيه الاستعمل في واحد مبهم بدلالة القرينة الخارجية لأن استعماله في ليس من حيث خصوصه بل من حيث وجود الماهية فيه فالمقصود بالتمييز الماهية والوحدة المبهمة ليست مدلول التعريف كما أن الكمال المراد في هذين التوجيهين ليس من التعريف بل من القرينة فاندفع ما يشوم من أن لواءة الوحدة الكلمة أو الماهية الكاملة يأتي أن المقصود بتمييز المجلس من بين الأجناس قليلاً ما ليندفع ما قيل هنا

(قول المحشي) وهذا موافق لظاهر عبارته أي من وجوب الأول أن إياك تعبد بيان لنفس الحد على هذا فوافق قوله ببيان مدلول الثاني أن التعريف في الحمد كالتعريف في العراك من كل وجه وهو تعريف المجلس من حيث وجوده في ضمن فرد غير معين بخلاف النبل الثاني فإنه مختلف لظاهر عبارته من هذين الوجهين وإن كان أليق بالسؤال عن الكيفية فإن الظاهر من السؤال عن كيفية صدور تلك الحقيقة لا عن الصورة الصادرة

(قول المحشي) كان المصدر لتأكيد أي تأكيد ما تضمنه الفعل ولم يتضمن الفعل إلا الماهية من حيث هي هي والقصد إلى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلبها وكثرتها فلا نظر لوحدة التي تحققت فيها خارجاً وإن دلت عليها إثباتية فيكون دالا على حقيقة الحمد من غير دلالة على الفردية

(قول المحشي) عن كيفية صدور تلك الحقيقة أي لا عن صورتها كما في الوجه الأول وهذا مخالف لظاهر قول

حكما متقاربا لعبادة التي هي فعل الجوارح والاستماع التي هي فعل القلب ولا تقتصر على مجرد القول اللساني ، ثم
أورد عليه السؤال بأنه يمكن لأفائدة هذا المعنى المصدر للذكر فافادة التعريف فيه واجب بأنه تعريف الجنس
للاشارة الى اللامية المعلومة الغاطب من حيث هي كما في المركب الا أنه فيه للجنس باعتبار وجودها في فرد ما ينفلا
هنا وتعريف المساهية مشترك بينهما وعلى هذين الوجهين يكون اختيار الجنس ومنه الاستغراق لزمانية مذهبه —

الكشاف ان إريك نجد بأن لديهم فصل على ان المراد انه بأن لكيفية صدور حدهم

(قول المحقق) حتما متقاربا وهذه الفارقة هي كيفية الصدور

(قول المحقق) ثم أورد عليه السؤال بأنه يمكن الخ : محصله انه لا حاجة لتعريف بل التذكير كلف في المقصود

(قال السيد قدس سره) فقد حكم الخ اذ لو لم يمسح حل اللام على الاستغراق لم يمسح حله على الجنس أيضا لأن

اتفا التلازم يشترط اتفا المفرد وحيث جاز أن تكون اللام مستعملة في الجنس باعتبار الحقيقة في ضمن جميع الأفراد مجازاً

مشهوراً كما جاز أن تكون مستعملة في الجنس من حيث هو حقيقة غايته أن يبقى النظر فيها هو الأول وهو مبني على الاختلاف

المذكور في الأصول من أن العمل بالحقيقة المستعملة أولى أم بالجواز المتعارف في المقامات الخطائية فاكفى صاحب الكشاف

على الاول لأن مودي الاستغراق حاصل في الجنس أيضاً فلا حاجة في تأدية المقصود الذي هو ثبوت الحد له تعالى

واقتضاه من غيره الى ملاحظة الشمول والاستماع بالقرآن هذا ما يناسب ظاهر عبارة الكشاف وعليه درج قدس سره

فيها سيأتي (قول السيد) واجباً اليه أيضاً أي حقيقة بحسب الحقيقة لواعداً بحسب الظاهر فالاختصاص بالنظر الى

الحقيقة فهو حقيقي اعدادي بالنظر الى الظاهر فتحتفي بالنظر الى الحقيقة وليس كلام السيد في اختصاص الاستحقاق

لانه يصدر بأن تلازم الاختصاصين وعليه لا يوجد التلازم كما سيأتي عن عبد الحكيم بل معناه ان حمد زيد

مثلا ليس من افراد الحد حقيقة بالنسبة لزيد بل هو من اسناد الشئ لغير ما حوله فليتأمل . (قال السيد) يدل

بتقديمها الخ : في دلالة بينة والا قد صرح بان في الحد له اختصاصاً (قال السيد) في التماثلين الخ : أي

وان كان هناك فرق من حيث ان منافاة اختصاص الافراد تلك القاعدة ذاتية ومنافاة اختصاص الجنس بواسطة

استثناؤه اختصاص الافراد لكن هذا القدر لا يمكن في اختيار أحدهما والحكم بان الآخر وهم (قال السيد) ليس معنى

التعريف لأن التعريف هو الاشارة الى ما يعرفه الغاطب من حيث تيمنه لا الاشارة الى عمومته والاكثرت الى اداة

الاحاطة لا اداة التعريف (قول السيد) وذلك لا يتأتى استغراقه صريح في أن قول الكشاف فان قلت الخ :

سؤال عن معنى اللام في نفسها لانه المراد بها هنا (قال السيد) حيث قال بعد الدلالة الخ : عبارة وهذه الاوصاف

التي أجريت على الله سبحانه من كونه رباً ومالكا فعالين لا يخرج منهم شيء من ملكوته وديونته وعن كونه ممناً بالشم

كهما الظاهرة والباطنة والجلال والجلال والحقائق وعن كونه مالكا للأمر كما في العاقبة يوم الثواب والعقاب بعد الدلالة على

استثنائهم الحد به وانه به حقيق في قوله الحد لله دليل على أن من كانت هذه صفاته لم يكن أحد أعظمه بالحد والله

عليه (قول السيد) يكون التعريف للجنس إلا أنه على الثاني مراد في ضمن جميع الافراد فيكون مجزئاً (قال السيد) فلا حاجة الخ :

أي فيكون اختصاصه عليه لانه أولي لعدم الحاجة له لغيره وان سمح (قول السيد) أو مدلول الاسم في نفسه أي بدون اللام فانه

نكرة في سياق الاثبات بناء على ان الفرق بين النكرة واسم الجنس أو اسم جنس مدلوله للامية من حيث هي وعلى كل لا محوم

رعاية مذهبه والاختصاص على الأول ، الاختصاص الفرد وعلى الثاني اختصاص الجنس باعتبار الكمال ، ولا يفتنى حينئذ سقوط اعتراض الشارح رحمه الله بأن الاختصاصين متلازمان وكل منهما يخالف لمذهبه ظاهراً موافق له فتويلاً فلا يكون رعاية المذهب موجباً لاختيار الجنس دون الاستتراف ولا يرد ما أورده السيد قدس سره على الثاني من أنه كما يجوز الخل على الجنس باعتبار الكمال على مذهبه يجوز الخل على الاستتراف باعتبار تزييل محامد غيره منزلة عدم .

وهذا يخالف السؤال في توجيه الأول فإن محصده أن النسب المقصود من الإلهام ثم البيان التكري بخلاف الشريف فانه غير مناسب لذلك بخلافه هنا فيكون هذا أيضاً مخالفاً لظاهر عبارة الكشف كما عرفت

(قول الحاشي) رعاية مذهبه لأن المعنى على الأول الحمد الذي هو إيك نريد وإيك نستعين بخص بآله وعلى الثاني الحمد المقارن لعبادة والاستعانة بخص بآله فيزيدان غير ذلك وهو الحمد المطلق لا يختص به وذلك هو المذهب الاعتزالي فهو مطلق على اختيار الجنس دون الاستتراف وفيه أنه لا يتوقف شيء من هذين التوجيهين على المذهب الاعتزالي لجواز أن يكون اختصاص ذلك الفرد الذي هو العبادة والاستعانة أو الماهية باعتبار الكمال أعلى مقدرة العبادة والاستعانة به لعدم إمكانه لغيره أما غير ذلك فيستحقه المطلق باعتبار الكسب ظاهراً إلا أن يكون المراد انه حينئذ يصلح لذلك ولا يرد عليه كلام الشارح بدليل آخر كلامه وقوله في القليل الثالث وحينئذ لا يصح أن يكون اختياره لمجنس الخ وقال شيئاً من قوله رعاية مذهبه أي يصح أن يكون تلك الرعاية كما يصح أن يكون لخصه البيان قوله إيك نريد إذ لو حل على الاستتراف لم يصح البيان بذلك وما قيل في يانه أي يصح أن يكون لذلك كما يصح أن يكون لما ذكره الشارح ففيه ان ما قاله الشارح مبنى على تلازم الاختصاصين بخلاف هذا فانه لا تلازم فيه لعدم الاستتراف فأملم

(قول الحاشي) اختصاص الفرد الخ فغيره لا يختص وكذا الجنس باعتبار الكمال لا يختص بغيره وهو الجنس مطلقاً به بل يكون لغيره والليل على ارادة الكمال إيك نريد وإيك نستعين واعلم انه يرد على هذين التوجيهين أنهما يتأنيان ما في الكشف حيث قال هذه الأوصاف التي أجريت على الله سبحانه من كونه رباً ومالكاً الخ بدلالة على اختصاص الحمد به وانه به حقيق في قوله الحمد فله دليل على ان من كانت هذه صفاته لم يكن أحد أحق منه بالحمد انه فانه أثبت لغيره استحقاقاً في ذلك الحمد وهو على هذين التوجيهين لا يثبت لغيره أصلاً حتى في مذهب الاعتزال ضرورة انه لا يبعد ويستعان به ولا يبعد حسماً مقارنة لذلك إلا الله سبحانه وتعالى إلا أن يكون المراد انه لم يكن أحد أحق منه بحسن الحمد فيثبت له ذلك الفرد الكامل أو الجنس الكامل فأملم

(قول الحاشي) ولا يفتنى حينئذ سقوط اعتراض الشارح الخ لأنه لا تلازم بين اختصاص العبادة والاستعانة أو الحمد المقارن لها به وبين عدم ثبوت غيرها لغيره وهذه المقارنة مأخوذة من قوله إيك نريد وإيك نستعين بإياك لخدم ثم ان سقوط اعتراض الشارح مبني اعظم ان المراد بالجنس الماهية حيث هي لا في ضمن افراد الكمال كما هو التوجيه الأول ولا هي الماهية باعتبار الكمال كما هو التوجيه الثاني وأما السيد فانه وان فهم ان الجنس باعتبار الكمال إلا انهم سوى بينهما وبين الاستتراف وما قيل من أن مقتضى اختصاص جميع الأفراد به فلا يسقط اعتراض الشارح بالنسبة للأول ففيه ان المراد بالمجنس الماهية في نفسه الغير المعين عند الذهن وهو لا يصدق في نفسه على كثيرين لا على وجه الاجتماع ولا على وجه البديلية بل يصدق عند الذهن دلها على وجه البديلية بسبب اشك والتجوز الواقفين فيه كالشيخ الحاصل لتعريف البصر وهذا —

لأن فيه تطويل المسافة والاتجاه الى معونة المقام من غير حاجة ، وقيل حاصل الجواب عن كيفية صدور تلك الحقيقة ، بتخصيص العبادة المشتقة على الحمد وغيره ، لأن الضمائم غيره منه نوع يبان تكيفته أي حال حدة انجيمه—

لا يستلزم اختصاص الجميع ألا ترى كيف بين بواحد معين وأما الذي يستلزم اختصاص الجميع هو الملبم بمعنى أن تكون الفردية لا على التعيين متبصرة في حقيقتها وهو يصدق في نفسه على كثيرين على وجه البدية كالصورة الحاصلة للطفل قل الشيخ في أوائل الطبعيات أول ما يرسم في خيال الطفل هو صورة شخص رجل وصورة شخص امرأة من غير أن يتميز له رجل هو أبوه من رجل ليس هو أبوا امرأة هي أمهم امرأة ليست هي أمه وأما قيل شخص منشتر لهذا وقيل شخص منشتر لما ينطبع في الحس من شخص لا يتولد منه مادقا أو رسم أنه جسم من غير ادراك حيوانية أو إنسانية فانه يقع عليها الشخص المنشتر بالاشتراك الاسم وذلك أن المفهوم من لفظ الشخص المنشتر بالمعنى الأول هو انه شخص ما من أشخاص النوع كيف كان وأما شخص كل وكذلك رجل ما وامرأة ما فيكون معنى الشخص هو كونه غير متقسم الى عدة من يشترك في الحد وانضم الى معنى الطبيعة الموضوعة للنوعية أو الصفة وحصل منها معنى واحد يسمى شخصا منشترًا غير متعين وأما الآخر فهو هذا الشخص الجسدي المعين ولا يصلح أن يكون غيره إلا أنه يصلح عند الله أن يضاف اليه معنى الحيوانية والجدلية لتلك الله لا لأن الأمر في نفسه صالح فالتخصيص المنشتر بالمعنى الأول يصلح أن يكون في الوجود أي شخص كان والمعنى الثاني ليس يصلح بل لا يكون غير هذا الواحد المعين لكنه يصلح عند الله من صلح الشك والتعويض انتهى فتواحد الملبم هنا معناه واحد صفته في نفسه الأجسام وهو قابل للبين والتخصيص بواحد لا واحد متغير في حقيقته أنه لا على التعيين حتى يذم من تخصيصه بتخصيص الجميع فأنزل

(قول الحاشي) لأن فيه تطويل المسافة الخ أي بالانتقال من الجنس الى الاستفراق وقوله والاتجاه لأنه لا بد في الحل على الاستفراق من قرينة المقام الخططي ولا حاجة اليه تلازم الاختصاصين حيث قيل ثم لا بد أيضا من الاتجاه الى تلك القرينة في حل الاستفراق على ما هو بخيار الكمال لأن ايك تعبد وايك نستعين لا يصلح حيث يأتي إذ الاستفراق بمنته كاسياني بخلاف الحل على الجنس فانه هو الاصل وكون المراد منه الكمال دل عليه الجليل وهو ايك تعبد وايك نستعين إذ هو بين تكيفية صدور الحمد كما تقدم وفيه ان الحل على الكمال بقرينة المقام موجود فيها كما هو فرض كلام السيد وأما لم يرد عليه أنه لا يصح اليان حيث لأن كلام السيد رحمه الله آت هو في الحل على الكمال فقط بقطع النظر عن صحة البيان وعدمه فله ذره

(قول الحاشي) وقيل حاصل الجواب الخ هذا موافق لما في من وجوب الأول أن المصدر لما كيد فيكون دالا على الحقيقة دون الفردية الثاني ان السواك من كيفية الصدور وتختلف له من وجوب الأول ان المراد الحقيقة من حيث هي بدون اعتبار الكمال الثاني ان حاصل الجواب هنا ان تخص به العبادة المشتقة على الحمد وغيره من غير اعتبار مقارنة ذلك الجسد للعبادة فلا يكون خاصا بالجنس الكامل أمضى المقارن للعبادة ويصح بناء الجهة الثانية على الأولى وعنده تدبر

(قول الحاشي) بتخصيص غير حاصل وقوله لأن انضمام الى آخره يبان لافادة الجواب التكيفية وقوله أي حال حدنا أي حاله وقت صدوره وقوله وتقرر السواك والجواب بحاله أي حاله في الوجه الثاني وتقدم الفرق بينه وبين الأول (قول الحاشي) لأن انضمام الخ جواب عما يقال المستول من كيفية صدور الحمد فقط والجواب بتخصيص العبادة—

بإثر عبادة الجوارح والامتناع في المعات ونقص مجموعها بك وتقرر السؤال والجواب المذكورين بقوله فان قلت
 وقلت بوجه . وحينئذ لا يصح أن يكون اختياره الجنس إرادية مذهبه لأن الاختصاصين متلازمان بل لأن الحمد مصدر
 صادر من الفعل والقول لا يدل إلا على الحقيقة فكيف ما ينوب عنه وانت كان معرفة . ليصح بيانه بقوله إياك نريد
 وإياك نستعين والحق على الاستتراق وهم لأنه يعطى النية عن الفعل المحذوف إذ يصير الكلام مسوقاً لبيان الصوم فلا
 يصح البيان على هذا سخط اعتراض الشارح رحمه الله بقوله فبقوله نظر لأن النائب الخ . وقال الشارح رحمه الله ان اختياره
 الجنس والمنع عن الاستتراق كما يدل عليه تقرير السؤال المذكور بقوله فمن قلت ما معنى التعريف في شرح الكشاف
 وكلمة بل الإعرابية هيما فانه . انضرب عن النبي عليه والمبني بوجه وقوله فالأول .

المستتمة على الحمد فيه بيان لكيفية صدور الحمد وشيئاً من الكيفية هي تخصيص المجموع في الجواب بيان كيفية صدور
 غير المحذوف غير مسؤل منها فاجاب بأن انضمام كيفية صدور غير الحمد إلى كيفية صدوره نوع بيان أيضاً لكيفية صدوره
 فهو بيان زائد لكيفية صدور الحمد حيث زيد أن تخصيص الحمد به كان منضمّاً لتخصيص غيره أيضاً وليس المراد بقوله نوع
 بيان انه بيان نوعاً أي غير واف بالبيان كما وهم

(قول المحشي) وحينئذ لا يصح أن يكون إلى آخره لأن المختص به حقيقة الحمد الغير المتقدمة بمقارنة العبادة والامتناع
 كما في الوجه الثاني والغير المبينة بما كما في الأول . وحينئذ لا اختصاصاً من متلازمان لعدم تخصيص الجنس بما يقتضيه عن الاستتراق
 (قول المحشي) ليصح بيانه الخ إشارة إلى قول الكشاف يتناولها منزلة أفعالها ويسدون بها مسدها والمعنى نحمد الله
 حمداً وله ذلك قيل إياك نريد وإياك نستعين لانه بيان لعدم كونه قيل إلى آخره يعني ان الله بها مسدها بقرينة المدلول
 الفعل من جهة المعنى ولذا قال والمض الخ وعمله بأنه بين إياك نريد وإياك نستعين بعد السؤال وكيف تحمدونه فوجه
 على الاستتراق لم يكن ثابتاً عن الفعل المحذوف بل يكون الحمد لله مسوقاً لبيان الصوم وان جميع أفراد الحمد يقطع النظر
 عن صدوره منهم لله لا لبيان انه يصدر منهم حتى يسأل عنه وكيف تحمدونه أي كيف يصدر منكم لانه لا تعرض في
 كلامه حينئذ للصدور منهم حتى يسأل عنه فيرد . إياك نريد الحمد على الاستتراق بقرينة عدم صحة البيان بإياك نريد فقط
 ما قاله الشارح وحاصل ما حوّل عليه المحشي في الرد هو عدم صحة البيان فيزيد أنه لولا لهصحت النية حال التذكير والاستتراق
 حال التعريف ومع ما قاله الشارح وما قيل لا مانع من ملاحظة الأصل مع الصوم ويكون البيان له ليس بشيء . لا سيأتي
 في الشارح في بحث التعريف أن القيد في الكلام غلط لمقابل فهو المقصود وكأنه قيل كل أفراد الحمد لله لا بعضها حتى
 كأنه وقع من سماع شك في التثنية والاحالة

(وقال الشارح) ان اختيار الجنس والمنع أي ان يختار صاحب الكشاف هو الجنس والمنع عن الاستتراق كما يدل عليه
 كلام الشارح في تقرير السؤال المذكور في شرحه الكشاف

(قول المحشي) انضرب عن النبي عليه ابطالاً له والمبني وهو أن يختاره الجنس دون الاستتراق بوجه لم يعطى فان
 هذا يدل على ان الشارح قال بأن صاحب الكشاف يختار في المراد هنا الجنس دون الاستتراق كما أن ما في شرحه مكتشف
 يدل على ذلك فاندفع قول المحشي ان كلام الشارح في شرح الكشاف يدل على ان المحشي الغايغ كونه الاستتراق
 مدلولاً وضاعياً كلام ولا يمنع كونه مراداً هنا وكذا كلامه هنا يدل على ذلك وبه فهم وجه تنبيه المحشي الأسلوب هنا فأملى

أي الأول في بيان تلك الدعوى بوجوب أحداهما أنه المتبادر إلى الفهم ، أي من نفس اللفظ وقوله الكثير الشائع في الاستعمال صفة للمتبادر ، احتراز عن المتبادر عن نفس اللفظ ، الذي لا يكون استعماله كثيراً كالحجاز المتعارف كما في قولنا لا يأكل من هذه الخلة فإن المتبادر من نفس اللفظ الشجرة المقصورة لكن استعماله في اليمين بهذا المعنى نادر ولما يصح لو قوى حقيقة كلامه (قوله لا سيما في المصادر) ، فإنها موضوعة للحدث من غير دلالة على الوحدة والتكرار فتبادر —

(قول المحشي) يعني الأول في بيان الخ : أي لا الأول بما تقدم لأنه يخلط عند الشارح
(قول المحشي) أي من نفس اللفظ فيه فخطئة السيد في فهمه من كلام الشارح أن مراده أنه متبادر من المقام والشائع فيه حتى أورد أن المتبادر منه والشائع فيه هو الاستتراق وحاصل الرد أن مراد الشارح التبادر والشروع من اللفظ وحينئذ يمرض التبادر والشروع في المقام ويكون الحل على ما هو من اللفظ متبهماً لأنه لا يبدل إلى الجاز بلا مرجع وبجمل التبادر والشروع على ما هو من اللفظ ظهر بطلان قول القنري أن المراد بالقرائن في قول الشارح وعند خفاء قرآن الاستتراق القرائن المجردة لا المرهونة لأن المعنى المجس هو الشائع المتبادر سواء وجدت القرائن المرجحة للاستتراق أولاً ولا يفتني عدم استقامته لأنه مبني على ما فهمه السيد من أن المراد المتبادر من المقام فإنه إذا كان التبادر منه فهو القرينة المرجحة وحينئذ لا يفتني قولنا أنه المتبادر بسبب المقام سواء وجد المقام أم لا وبه تعلم وجه تقييد المحشي القرائن بالمرجحة وهو الثاني على هذا القاطع مع أن الحل على المجردة لا يقيّد السيد فائدة إذا يبدل إلى الجاز بمجرد قرينة يجوز الحل عليه إذا كان المراد تعيين المعنى المجازي كما هو الفرض هنا لأنه لا يبدل إلى الجاز متى أمكن الحل على الحقيقة ألا يفرج نعم إن أتى الكلام مع إرادة جواز الحل على الجاز لا يخرج إلى القرينة المرجحة لكن الكلام ليس في ذلك هذا وإنما فهم القنري هذا التعميم لأن قول الشارح لأسباب الخ يفيد أن ما قبله كاف في المنع عن الاستتراق الذي هو مراد الشارح من هذا التوجيه وحاصل ما حققه المحشي أن المراد التبادر من نفس اللفظ لا من المقام حتى يعطل أن المراد بالقرائن المرجحة وأن القرائن المرجحة لا المجردة والأما مع كلام الشارح لأن مراده منع الحل على الاستتراق وظهور القرائن المجردة فقط لا يصح الحل عليه حتى يمرض لأنه قبل لأسباب ولما صح كلام السيد أيضاً لأن ذلك لا يفيد صحة الحل على الاستتراق وبه تعلم أن قول المحشي بخلاف ما إذا كانت القرائن للاستتراق ظاهرة الخ ليس مراده أنه حينئذ يصح الحل على الاستتراق بل بيان فائدة لأسباب وأن كان المنع من الاستتراق بحاله لتعارضه بين المقام من حيث هو يقطع النظر عن التبادر من اللفظ وبين اللفظ غيائماً فإنه من الزاني

(قول المحشي) احتراز عن تبادر الخ أي فإنه لا يفرج الحل عليه فما هنا ليس كذلك
(قول المحشي) الذي لا يكون استعماله كثيراً ولو في بعض الأحوال كمال اليمين من وقوله كالحجاز المتعارف أي لفظ الجاز المتعارف فإن التبادر منه المعنى الحقيقي لكن إرادة المعنى الحقيقي منه في حال اليمين نادرة فهو متبادر من نفس اللفظ نادر إرادته في اليمين فما كان متبادراً من اللفظ انعقد اليمين وحدث بالأكل من نفس الشجرة لكن لكونه نادراً في اليمين لا ينعقد ولا يبحث إلا أن نواه وهذا قول ضعيف في مذهب أبي حنيفة والصحيح أن هذا المعنى مهيئ فلا ينعقد اليمين ولا يبحث وأن نواه

(قول المحشي) فإنها موضوعة للحدث أي على ما هو المتبادر عند المحققين كصاحب المفتاح والرضي وغيرهما

الجنس منها من نفس اللفظ أقوى ولا سيما عند غطاء القرآن المرجحة لاستتراق كما فيها نحن فيه ، فالت اختصاصين متلازمان بل اختصاص الجنس أولى ، لأنه يدل على اختصاص كل واحد من المجلد واختصاص جميعا ، والاستتراق يدل على أحدهما . بخلاف ما إذا كانت القرآن المرجحة لاستتراق ظاهرة فإن المتبادر من نفس اللفظ وإن كان هو الجنس لكن يكون المتبادر بقياس إلى القرآن الاستتراق ويعلمونا ، اندفع نظر السيد الشريف قدس سره أما الأول فلأن تبادل الاستتراق في المقامات الخطائية ، لا ينافي تبادل الجنس من نفس اللفظ وأما الثاني فتتلازم بين الاختصاصين فلا فارق ولا علم فصيلا عن تاريخ علم وأنها وهو المتقول عن صاحب التكتاف في حواشيه إن اللام لا تعد إلا على التعريف والأسم لا يدل إلا على مسماه فإن كان مسماه للماهية من حيث هي كما في المطلق أفاد تعيين الماهية ، وإن كان مسماه للماهية من حيث الوحدة كما في اسم الجنس أفاد تعيين الواحد فإذا لا يكون ثمة أي في المجلد فاستتراق نظراً إلى نفس اللفظ والمحل على الاستتراق وم .

(قول المحقق) فإن الاختصاصين متلازمان أي يلزم من اختصاص الجنس اختصاص جميع الأفراد وبالعكس فلا زيادة لاستتراق حتى يعمل بقرينة المقام الخطائي لأجلها هذا ولا دخل للتعاطي في إثبات المطرب يكفي لزوم اختصاص الأفراد لاختصاص الجنس لكنه أراد بين الواقع

(قول المحقق) لأنه يدل على اختصاص كل واحد أي على حدة واختصاص الجميع أي كل الأفراد مجتمعة لأنه لو لم يخص كل واحد على حدة أوسع اجتنبه مع غيره لم يخص الجنس به غروجه في ضمن ذلك (قول المحقق) والاستتراق يدل على أحدهما أي كل واحد على حدة الذي هو مدلول كل التي اللام بمعاها ولا يلزم منه اختصاص كل فرد مع الاجتماع

(قول المحقق) بخلاف ما إذا كانت القرائن الملح : بأن لا يكون الكلام في اختصاص مدلول اللام كما إذا قيل حصل العلم فانه لا يلزم من تحصيل جنسه تحصيل جميع أفراده ومقام الطلب يدل على الاستتراق وإن تبادل الجنس من اللفظ فاندفع ما يتوهم من أنه لم يرز اختصاص الجنس أولى ما ذكره وبه يظهر أن قولهم العمل بالحقبة للتعاطي أولى أو الجواز المشهور إنما هو في غير ما هنا لوجود المرجح للجنس وهو دلالة على الاختصاصين

(قول المحقق) اندفع نظر السيد بوجهه أولاً لأننا نعلم أن الشائع هو الجنس بل الشائع الاستتراق فأنهما لا نسلم أن قرآن الاستتراق هنا خفية إذ ليس هناك معنى أولى بالاستتراق من المجلد قرينته كتاريخ علم وأعلم أن المحقق لم يفترض هنا على السيد بأن إيمان بإياه كيد ينافي الاستتراق لأن الشارح لم يقول على جعل إياه كيد بعبارة يأن في شيء . والألماساغ الاعتراض المتقدم فله دعه

(قول المحقق) لا ينافي تبادل الجنس أي بل هو أقوى لأنه من نفس اللفظ ولأنه أولى لأنه يدل على اختصاص كل واحد واختصاص الجميع

(قول المحقق) وإن كان مسماه للماهية من حيث الوحدة فهي وأشهر بأل إليها من حيث تلك الوحدة بخلاف ما إذا أشير بها إلى الماهية وتبينها للمعنى في ضمن وحدة مهمة ليست مدلول اللفظ بل دلت عليها القرينة كما في ادخل السوق فانه لا يفيد تعيين الواحد لأن الاسم في هذا الاعتبار يرد عن وحدته كما نص عليه الأصوليون وابن المطالب والرضي —

لأنه ترك الحقيقة من غير قرينة مائة عنها وما ذكرناه اندفع بحث السيد الشريف قدس سره بالتزديد كما لا يخفى .
وكذا ما قيل لو تم هذا لوجه لدل على عدم افادة الاسم للمد الفارسي . وقد ظهر لك مما ذكرناه ان ما يفهم من اختيار
صاحب الكشف الحل على الجنس والمنع من الاستفراق ، مستفاد من جعل قوله اياك عبد و اياك نستعين يائنا لعدم
قاندفع اعتراض السيد الشريف بقوله فقول منه للاستفراق اما من يفهم الخ .

والشارح ولم يرق الا الوحدة المدلولة للقرينة وهي وحدة عامة ففهم الواحد لا ينافي ما تقدم في التوجيه الاول
من الدلالة على وحدة غير معينة لان ذلك انما كان لان الاشارة هناك الى الماهية مع خبر يد الاسم عن وحدته وعدم
الاشارة اليها مع بقاء الوحدة الدال عليها القرينة وليست الاشارة اليها حتى تضمن لانها ليست مدلول اللفظ

(قول الحاشي) : لانه ترك الحقيقة من غير قرينة مائة عنها لا بد من التفصيص تلازم الاختصاصين من انما يحق لا يكون
المقام قرينة على الاستفراق فيندفع قول السيد لكن لا يتبع به وحده اختيار جعل المد في هذا المقام الخ : والا فترجيح
المقام للاستفراق كاف الا ترى الى اختلافهم في أن العمل بالحقيقة المتعارفة أو الجاز المشهور أو بما ذكره الحاشي اعتيادا
على ما سبق هذا ما يظهر بحسب جلي النظر أما بحسب النظر الدقيق فلا حاجة لتفصيص ذلك التلازم على تعويل الحاشي
هذا على ترك الحقيقة من غير قرينة مائة مع أنه لا بد في الجاز من القرينة المائة غير توهم لاختيار الجاز المشهور بأنه يلزم
عليه الاختلال بالقرينة المائة وهذا ظهر أن خطأ الشارح في هذا غير ما اختاره السيد في توجيهه خلافاً للفري

(قول الحاشي) : اندفع بحث السيد بالتزديد حاصل دفعه أن قوله لكن لا يتبع به وحده الخ : ممنوع على وجه به ذلك
لانه يلزم ترك الحقيقة من غير قرينة مائة وهو باطل اذ لا بد منها في الجاز فان قلت هناك قرينة مائة وهو الترجيح بلا
مرجع فلا تأني هنا لأن الاختصاصين متلازمان فليتم

(قول الحاشي) : وكذا ما قيل لو تم الخ : فانه الفري وحاصل رده ان المد الفارسي موضوع له الاسم حقيقة كما هو مخط
من قولنا فيما سبق وان كان مسيله الماهية من حيث الوحدة افاد تعيين الواحد بخلاف الاستفراق فانه معنى مجازي لا قرينة
عليه وبه يعلم خطأ الفري أيضاً في فهمه من قول الزمخشري وان كان مسيله من حيث الوحدة أن مراده بالوحدة الوحدة
للشئ الذي هو معنى المد الفري فليتم

(قول الحاشي) : مستفاد من جعل قوله اياك عبد الخ : أي على كل توجيه وجه به كلامه ولهذا أثر هذه العبارة من
توجيهي الشارح وان لم يحصل ذلك مدخلا فيها في فرد ضرورة انه توجيه لكلام الكشف اذ قل بأن اياك عبد يان
لخدم فما قيل ان صح هذا فاما يصح في التوجيهات الثلاثة السابقة لا توجيهي الشارح ولو سلم قلبيانية لانتج الاستفراق
لان عدم البين كاف لعدم البين وم أما الاول فانه لا يكون حينئذ توجيها لكلام الكشف ولما الثاني فما تقدم من أنه
يكون الكلام مسوقا ليان الاستفراق فلا يصح بيانه اياك عبد اذ لا تعرض فيه للاستفراق وانما لم يرد به الحاشي ههنا على
السيد أيضاً لانه يصدد الرد عن توجيهي الشارح ولم ينظر الشارح في كلامه لان اياك عبد بين والا ما صح كلامه المقدم
كما سبق وبه تم أن قوله قاندفع اعتراض السيد بقوله فقول الخ : أي حصر التزديد في الأمرين ثم عين الثالث الذي
ذكره وحاصله انه في شيء يفهم منه أنه لا يذكره والمراد دفع الاعتراض بعدم فهم من حيث هو لا انه اندفع من جهة
الشارح لان الشارح لم يعول على جعل اياك عبد يائنا والا لما ساغ اعتراضه على التوجيه به من المصادر الخ : كما عرفت —

وقال السيد قدس سره في حواشي الكشف أن قوله فإن قلت الخ ليس سهلاً مبني على ما تقدم بل هو تفسير للام التعريف ويان لما وضع له بعد الفراغ من بيان معنى الحمد وأمره وأورده بطريق السؤال والجواب احتجاً بأنه وكان الواجب أن يقول ما معنى اللام إلا أنه قال ما معنى التعريف اشارة الى أن اللام للتعريف انصافاً فبين أنه موضوع للجنس والقول بأنه موضوع للاستتراق وهم فانه إنما يستلزم بمعية القرائن . والدليل المنقول في حواشيه أنهض عليه بلامونة يكن يرد عليه أنه بعد ما بين ما وضع له اللام لم يبين ما هو المراد منه هنا مع أن وظيفة المفسر هذا . فاما ان يقال ان الحقيقة تتبين للأرادة ما لم يصرف عنها صارف فلم لم يجعل كلامه أولاً على أن مقصوده بيان المراد من اللام واما ان يقال لم يبين المراد اشارة الى تجوز ارادة الجنس من حيث وجوده في ضمن كل الافراد فيه انه على تقدير الاستتراق . كيف يصح أن يكون قوله اياك نعبداً واياك نستعين بياناً لخدمه . وان الاستتراق انما يراد به الجنس كما سرهوا بأن الحكم ان لم يكن على المعية من حيث هي بل من حيث الوجود ولم يكن قرينة البعية ولكن المقام خطائياً يحمل على الاستتراق لتلا يلزم الترجيح بلا مرجح

وما قيل انه مستلزم أيضاً من السؤال والجواب المذكورين بقوله فإن قلت ما معنى التعريف الخ : فيه أن السيد أول ذلك بما يخرج من الافادة ، لا أن يكون ذلك بالنظر لما قاله المحشي في الوجهين الثقلين عن الشارح

(وقال السيد قدس سره) في حواشي الكشف الخ : حاصله ان السؤال ليس عن معنى اللام هنا أعني في الحمد حتى يكون نفي الاستتراق عما هنا أيضاً فيكون المعنى انه ليس في الحمد قد استتراق الى السؤال عن معنى اللام في ذاتها بقطع النظر عما هنا فيكون المعنى نفي الاستتراق عنها بحسب الوضع وان كان مراداً هنا بحسب المقام وفيه أن هذا يترجمه لغوية لفظ فيه من قول صاحب الكشف فن قلت ما معنى التعريف فيه فانه يكفي ما معنى التعريف بل هو مضر لان المسؤول عنه انما هو المقيد كما هو معلوم من حكم الكلام المقيد بقيد وتوهم ان اللام له فيه بخصوصه وضع يخالف خبره لا وجه له وحيث يكون قوله قلت هو كالشريف الى أكثره معناه ان وضعه هنا هو وضعه للمعنى في قوله أرسلها المراك

(قول المحشي) والدليل المنقول الخ من كلام المحشي وقوله بلامونة أي حل قوله فإذا لا يكون ثمة على معنى ان الحل هنا على الاستتراق وهم لأن ظاهر قول الكشف ان اللام لا يفيد سوى التعريف والاشارة والاسم لا يدل إلا على سببه فإذا لا يكون ثمة استتراق انتهى انه لا يكون في المعنى الوضعي استتراق لا انه لا يكون لها نص فيه استتراق لكن عرفت أنه لا يلاقي السؤال مع لفظه فيه وبمثل أن لكن الخ من كلام السيد وقوله فاما الخ من كلام المحشي لكنه بعيد وهذا وقد فصل الى هذا ان الشارح جعل السؤال عن معنى اللام هنا والسيد جعله عن معنى اللام في ذاتها فورد عليه ما لم يرد على الشارح وبه تعلم ما في الفكري من أن الشارح جعل السؤال عن معنى اللام في نفسها

(قول المحشي) مع ان وظيفة المفسر هنا وبمبنة زيادة لفظ فيه (قول المحشي) فما أن يقال أي في جواب هذا السؤال وقوله فلم لم يجعل الخ أي حتى لا يحتاج الى العذر بأن الحقيقة متبينة للأرادة ما لم يصرف عنها صارف وفي نسخة سقطت لم الثانية وهو تحريف (قول المحشي) كيف يصح أن يكون قوله اياك نعبداً الخ أي لانه لا دلالة في معنى استتراق حتى بين ما أراده الاستتراق (قول المحشي) وان كان الاستتراق انما يراد به الجنس كما سرهوا بأن الحكم ان لم يكن على المعية من حيث هي بل من حيث الوجود ولم يكن قرينة البعية ولكن المقام خطائياً يحمل على الاستتراق لتلا يلزم الترجيح بلا مرجح

على هذا بحث شريف وهو ان قوله على ان صاحب الكشف الخ انما يجب لو كان المراد بقوله بدلالة على اختصاص الحد
بما اختصاص ثبوت نفس الحد اما لو كان المراد اختصاص ثبوت استحقاق الحد بأن يجعل قوله بأنه بمحقق نفسوا لاختصاص
الحد به او يكون المراد اختصاص اثبات الحد به كما يدل عليه ياتيه بقوله ايضاً فبعد وايضاً نستعين فلا لان اختصاص-

الاستغراق منه لا يضر وحاصله أنه متى أريد الاستغراق كان هو المقصود من الكلام وقوله كما صرحوا الخ بيان لأن
الجنس مقدم في الاعتبار وفي نسخة وان الاستغراق بدون كنه وهي ان يكسر الميم مع حذف كان أو ان المراد ان
الاستغراق انما يعمل عليه بعد ثبوت الجنس كما يفيد ما صرحوا به فهو عطف على انه على تقدير الخ وانما لم يتعد الجنس
هذا لأن معادهما واحد فلازم الاختصاصين كما عرفت فهذا الذي قلناه انما هو عند عدم التلازم فينبغي

(قول المحشي) على هذا بحث شريف حاصله ان قول الشارح ان صاحب الكشف قائل بخصيص جنس الحد
بالله تعالى وحينئذ يستلزم اختصاص جميع الأفراد إذ لو ثبت فرد لغيره ثبت الجنس في ضمنه فلا يكون الجنس مختصاً
به انما يفيد أنه ليس مبنياً على مذهب الاعتزال لو كان المراد بقوله دلالة على اختصاص الحد به اختصاص ثبوت نفس
الحد لأنه اذا اخص ثبوت نفس الحد به وثبت فرد لغيره يقال ان ثبوت الفرد لغيره يتلقى اختصاص ثبوت الجنس به
وحينئذ يتساوى الجنس والاستغراق أما لو كان المراد اختصاص ثبوت استحقاق الحد كما هو مفاد التركيب لاشتباه على
لام الاستحقاق الراجع الى اختصاص فلا يتساوى الجنس والاستغراق لأن اختصاص استحقاق جنس الحد به لكونه
خالق القوى واعتقد لا يتلقى ثبوت الحد لغيره فلهذا الفعل المعبود عليه وان كان لا بطريق الاستحقاق لأن استحقاق انما
هو من خلق القدرة على الفعل بخلاف الخلق فانما يقال في حدهم مخصص بهم أي واقع في مقابلة فعلهم لا مستحق لهم كما
في قولك الجبل للفرس فانه مجرد اختصاص للاشياء بما لا استحقاق بخلاف الاستغراق فانه لا يترك ما يمكن باستحقاق ولا
بغيره ضرورة انه فرد من أفراد الحد فخرج لم يكن مستغرقاً لجميع الأفراد فان قلت يمكن أن يقال في الاستغراق
كذلك بأن يقال كل فرد من أفراد الحد مخصص استحقاقه بالله قلنا بعد جملة جداً يزيد حقيقة لا معنى تخصيص
استحقاقه بالله بل لا معنى لكونه يستحقه بخلاف الجنس فانه الثناء بالجميل بلا اشتراط زيد أو غيره فهو مخصص استحقاقه
بالله فان خرج في ضمن فرد كان بدون استحقاق والحاصل انه ان أفراد الاستغراق فاما أن يكون المراد اختصاص ثبوت
كل فرد بالله وهو منافق لمذهبه واما أن يكون المراد اختصاص ثبوت استحقاق كل فرد به حتى نحو زيد كرم وهو
باطل فحينئذ الجنس واطمأن أنه على هذا يكون عند الضرري الثناء على المطلق جداً لم حقيقة بخلافه على أن المراد اختصاص
ثبوت نفس الحد فانه لا يكون الثناء عليهم جداً لم وكذلك لو كان المراد اختصاص الاثبات الذي تختص الجلالة لاثباتها في
معنى اثبت الحد واقعه فان تخصيص اثبات الجنس به لا يتلقى الثبوت لأن من ولو عند المثبت لأن تخصيص اثبات الجنس
به معناه انه يثبت له أي يوقفه له ولا يوقفه لغيره وايضاً كذلك يتحقق بأن يوقع فرداً مثلاً لا ينافيه الجنس في ضمنه بخلاف
تخصيص اثباته جميع الأفراد به فانه يتلقى اثباته فرداً لغيره فخرج هذا البحث الى منع قول الشارح ان الاختصاصين متلازمان
بان ذلك اذا كان المراد الاختصاص في الثبوت أي ثبوت الحد أما اذا كان المراد اختصاص ثبوت الاستحقاق فلا تلازم
ليطالع اختصاص الاستحقاق في الاستغراق فضلاً عن لزومه أما في الاول فلما عروا ما في الثاني فلان تخصيص اثبات
كل فرد من أفراد الحد به لا يمكن الا بأن لا يجعل لغيره شيئاً من الحد وهو منافق لمذهبه اذ لو كان ماقى مقابلة فعل-

وما في (على ما أتم) مصدرة لا موصولة أما لفظاً فلا يحتاج الموصولة إلى التقدير .

استحقاق الحمد به تعالى لا ينافي ثبوته لا آخر لا بطريق الاستحقاق كما في قولنا الجبل يخرس وكذا اختصاص إثباته به لا ينافي ثبوته لا آخر كما في العبادة هذا ما أفاده ذهني التكليل بعد مطالعة الكشف وما يتعلق به فضلك بالتدبر والاتق فان فيه فوائد جمة تصليح الاعتقاد على دفع ما عارض المتأخرين في هذا المقام (قوله ليس كما توهمه) الجار والجرور في موقع المصدر ، أي ليس مبنياً بـ ما مثل ما توهمه كثير من التمس أو في موقع محال من ضمير مبنياً أي ليس مبنياً حال كونه مائلاً لما توهمه كثير من التمس على ما قلته صاحب المتن في قوله تعالى « كما بدأ أول خلق نعيده » والقول بأنه خير ليس ومبنياً بحال منه أو خير بعد خير تكلف (قوله بل على الخ) أي بل هو مبنى على هذا ولا يقدر منصوباً على أنه خير ليس لأنه يلزم أن يكون داخل تحت قوله وبهذا يظهر ، فيلزم أن يكون هذا أيضاً ظاهراً بما ذكر (قوله حل ما أتم) كلمة على متعانة بقوله الحمد لله ، باعتبار الإتيان لأن التقيد المذكور ، بعد الجمل قد يكون قيداً للصدق ، كما في ضربت زيداً بالسوط وقد يكون قيداً لثبوته كما في ضربت زيداً قائماً وقد يكون لإثباته ، كما في ما نحن فيه فكانه قيل أثبت هذا الحمد

الخير حداً حقيقة فغير لما يمكن تخصيص إثباته به على قياس ما مر وما أجيب به عن ذلك من أن العلامة قل في سورة التين بانحصار الثبوت لا الإتيان فبأن كلامه هناك محتمل فليتأمل في هذا المقام فانه كما قل من مزيات اقدام ولعلك ان احسنت التأمل في أطراف هذه السمكيات يثبت قدمك وتدفع عنك خيالات عرضت لبعض الناظرين هنا ما أحسها بقول القائل
أيها المنكح الثريا سبيلا عمرك الله كيف يتقيا
هي شامية اذا ما استقلت وسيل اذا استقل ياتي

فان قلت هذه الاحتمالات الخمسة لم يبين ما هو المختار منها قلت الموافق لقول الكشف معناه الاشارة الى ما يبرره كل أحد من أن الحمد ما هو من بين جنس الافعال ان المراد الجلس من حيث هو كما أن الموافق للسؤال عن التعريف فيه أن يكون مراده بيان المراد هنا لاسمى اللام مطلقاً وهذا موجود في الثالث والرابع فتدبر
(قول المحشي) أي ليس مبنياً الخ : أي ليس ما ذهب اليه مبنياً عندي على كذا حال كونني بانه على ذلك مماثلاً لما توهمه والتقدم من التثبيد بالحال مبالغة في نفي ذلك البناء أي وان توهمه

(قول المحشي) فيلزم أن يكون هذا أيضاً ظاهراً أي وليس كذلك اذ لا مدخل لقول بالتخصيص في هذا البناء والقول بأنه يعتبر أن أحداً اعتدلت المحصور جمة الذهاب الى أن التعريف لنفس في هذين الأمرين فلا يظهر بطلان أحدهما تبين الآخر تكلف لا داعي اليه قوله باعتبار الإتيان أي اثبت الاستحقاق للحمد أي الإتيان بما يدل على ثبوته
(قول المحشي) بعد الجمل أي انشائية أو خبرية كما هو ظاهر المحشي خلافاً لصدور القائل أن المثل بعد الانشائية قد تكون على الانشاء كما هنا وقد تكون على ما يتعلق بالانشاء ، بخلافه المحشي في جهة على الإتيان لا الانشاء واطلق الجمل
(قول المحشي) كما في ضربت زيداً قائماً فإن المقصود تعيد ثبوت الضرب بالقيام أما من جهة المضروب به فمعلق بخلافه على الاول فانه عكس هذا

(قول المحشي) كما في ما نحن فيه فإن الحمد لله خير أفد ثبوت استحقاق الله للحمد لذاته حيث علق باسم الذات فعناء الحمد سواء كان على انعام أو غيره مستحق لله فلما قل على ما أتم كانه قل أثبت هذا الحمد الذاتي وأجعله في مقابلة

أي أنهم به مع تعذرهم في المطلوب عليه أي علم الكون مالم نعلم منعوله ومن ذم

أعني الحمد لله على مقابلة الاعنام ، فلا يرد أن ثبوت جنس الحمد على وجه الاختصاص كيف يصح بمقابلة الاعنام .
وما قيل أنه قليل لانشاء الحمد وكثرة دليل تعليله كما هي في قوله تعالى فوشكروا لله على ما هداناكم ، فبه أنه صرف عن
الظاهر الشاهد من ثبوت ضرورة (قوله أي أنهم به) هذا ، على تقدير جواز حذف العائد الجورج مع ايجاز .

الاعنام أي حرفاً عنه فالواقع في مقابلة الاعنام هو الحمد الذاتي الذي هو مضمون الحمد لله وهو جنس الحمد مختص بالله
على وجه الاستحقاق له لقائه وإيقاعه في مقابلة شيء في مقابلة الاعنام فهو حمد وصفي وبالعقل أولاً بالذات فأد الاستحقاق
الذاتي وبإيجاز الحمد الذاتي في مقابلة الاعنام العاد الاستحقاق الوصفي لحمد حدين واعاد الاستحقاقين بلا تكلف والاثبات
الاثبات بما يدل على الثبوت وهو في الخارج لاخبار بان الحمد الذاتي مستحق لله ودموى أن الاثبات هو الاذعان والتسليم
مع أنه تكلف بعيد من عبارته لا يستقيم أن لا يصح أن يكون الاذعان باستحقاق الذات للحمد على وجه مقابلة الاعنام إذ لا
اذعان حينئذ لحمد الذاتي على أنه لا يناسب ما عبر عنه الحاشي بالاثبات في بحثه الشريف المتقدم في كتابه على وهذا يظهر تأمل
(قول الحاشي) أي الحمد لله أي ما يستفاد من الحمد لله لا الحمد فقط

(قول الحاشي) على مقابلة الاعنام أي اثبت الحمد الذاتي ممكناً له من مقابلة الاعنام تمكن المستعمل من المستعمل عليه
على للاستعمال المنوي متعلقة بالثبوت

(قول الحاشي) فلا يرد أن ثبوت جنس الحمد لله الخ : حاصله كما في الاطول أن ثبوت جنس الحمد لله على وجه
الاختصاص لا يصح أن يكون في مقابلة الاعنام بل بعض افرادها ثابت في مقابلة العام وبعضها في مقابلة صفات جملة اخرى
كالكبرياء والاطمئنان على ما تقدم وحاصل الرد أن الذي في مقابلة الاعنام هو اثبات استحقاق جنس الحمد لله سواء كان
على اعنام أولاً لا ثبوت جنس الحمد على وجه الاختصاص فوق وقوع الاثبات في مقابلة الاعنام لا يقتضي أن ثبوت جنس
الحمد على وجه الاختصاص لأجل الاعنام بل ذلك الثبوت لاسم آخر وهو جميل ما وبه حصل الحمد الذاتي والحاصل أنه
أنى عبارة تدل على الثبوت لله فن حجة دلالتها على الثبوت لله هو حمد ذاتي ، ومن جهة أن الاثبات لأجل الاعنام حمد
وصفي فتأمل وما قيل أن هذا لا يرد مدفوع بالاشارة أولاً الى اختصاص جنس الحمد به تعالى بالنظر الى ذاته المخصوص
بجميع صفات الكمال فانه يستفاد منه اختصاص جنس الحمد به تعالى في مقابلة الاعنام وغيره وهم لأن الكلام في الحمد
في مقابلة الاعنام مع أنه مراد منه اختصاص الجنس على حاله

(قول الحاشي) وما قيل الخ بمقابلة الاعنام

(قول الحاشي) فبه أنه صرف الخ : إذ الظاهر بقاء الجملة خبرية وعلى الاستعلاء فانه لا ضرورة لأخراجها عن وضعها
والحمد يحصل بالطلب كلاً على أن الاثبات المذكور متحقق على كل حال فهو الظاهر بخلاف الانشاء فاعمل احتمال فتأمل
(قول الحاشي) على تقدير جواز حذف العائد الجورج مع الجواز أي بناء على ما ذكره ابن مالك في التيسيل وشرحه
من أنه يجوز الخلف وإن لم توجد الشروط المذكورة بقوله كذلك الذي جر الخ : فيها اثنان احرف الجورج نحو الذي سرت
يوم الجمعة أي فيه قال لحسن الخلف تعيين المخدوف كما حسه في الخبر والوصول أولى بذلك لاستطاعته وانما قال مع الجورج
اشارة الى أن ما يتوهم من أنه حذف الجورج أولاً فالتعصب للعائد على المعنوية توسعاً ثم حذف فيكون حذفه قبلياً من باب -

أن التقدير وعده على أن ما لم نعلم . بدل من الضمير المحذوف أو خبر مبتدأ محذوف أو نصب بتقدير اعني . فقد تصف وأما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من أوصاف النعم .

وأما على تقدير امتناعه كما صرح به الامام المرزوقي فلا يصح قوله مع تقديره الخ. ففيه انه يجوز أن يكون التقدير وعلم به من البيان ما لم نعلم ويكون ما علم به عبارة عما يتوقف عليه التلخيص من الشعور وغيره . فلا أولى أن يقال مع تمكنه في المخطوف عليه (قوله أن التقدير الخ) . تعريف التقدير بعيد أن الزام قائل بالمحصار التقدير على ما ذكره هذا قال نصف ولو كان مراده . جواز ذلك التقدير فلا تصف (قوله بدل من الضمير الخ) بناء على جواز حذف المبدل منه . وقد صرح بانتعاضه في غير صورة الاستثناء ابن الحاجب (قوله فقد تصف) أي صك الطريق الغير المستقيم

قوله . والحذف عندهم كثير منجمل . في عائد متصل إن انصب . لا دليل عليه ولذا يجوز سبويه والاختصاص أن يكون كذلك وأن يكون حذفاً معاً وجزم غيرهما ما عدا الكسائي بأنهما حذفاً معاً بل في الرضى أن مذهب سبويه والاختصاص حذفهما معاً (قول الحشي) وإنما على تقدير امتناعه كما صرح به الامام المرزوقي وواقعه الشيخ الأثير وقال لم يذكر هذا الذي ذكره ابن ملك أحد في الفصحة وإنما ذكره في المظهر ولا ينبغي أن يقلص عليه ولا أن يذهب إليه إلا بسبغ من المرب (قول الحشي) فقيه أنه يجوز أن يكون التقدير وعلم به الخ : ذكر هذا في الاطول وقال ان الشارح ذهل عن عوائت غير بأن تحليل الشارح يكون ما لم نعلم مفعوله يدل على انه انما حكم بالتقدير عند وقوعه مشغولاً به وبلا واسطة كما وقع ما لم نعلم بناء على عدم التصف فهو يمنع تقدير الضمير من غير أن يكون مفعولاً به وبلا واسطة إلا مع التصف وذلك لانه اذا قدر به كما ذكره الحشي لا يوجد له مسوغ أصلاً لعدم تبيينه هنا بخلافه في اسم لانه يشعدي به التسمية الخاصة فتحصل أن الشارح حكم بأن التقدير متضرع ووقوعه مشغولاً به ثم أجاب عما يرد من منع التعذر بخلاف الزام بأنه انما حكم بالتضرع مع عدم التصف هذا ظاهر الشارح والحشي قال انما حكم بالتصف على المحصر في الموصولة لكنه خلاف ظاهر الشارح كما هو ظاهر (قول الحشي) فلا أولى غير به دون الصواب لاحتمال التعذر في الصلابة الجادة

(قول الحشي) تعريف التقدير الخ : رد ثلثي السمرقندي من أنه يمكن أن مقصود هذا القائل أن ما قلناه يمكن في الجملة فلا ينافي أنه تصف

(قول الحشي) جواز ذلك التقدير أي كما يجوز كونها مصدرية هذا مراده كما يعلم من كلامه الآتي فإفاده بالتقدير تقدير الكلام لا تقدير الضمير إذ لو كان المراد تقدير الضمير لكان المعنى انه انما كان تصفاً لمحصر تقدير الضمير على تقديره منصوباً ولو جاز تقديره مجزواً لم يكن تصفاً وحينئذ ينافيه ما كتبه من قوله فقد تصف من أن وجهه ترك المصدرية وجعلها موصولة ويؤيد ما قلناه قول السمرقندي ويمكن أن يقال مقصود هذا القائل ان الحكم بأن ما موصولة يمكن في الجملة وان تقديره القائل ليس بتقدير فاعلم

(قول الحشي) وقد صرح بانتعاضه في غير صورة الاستثناء الخ : أي صرح بذلك قتلاً عن الجمهور كما قاله القنري على الجاني فلا ينافي ما قلناه من المنع مطلقاً وهذا الكلام يقتضي أن المستثنى منه في نحو ما قام الأزيد وهو لفظ أحد المحذوف بدل منه عند الجمهور والظاهر أن ابن الحاجب يحمل الالامعني غير هي الفاعل والسرفي منه في غير صورة الاستثناء المخرج صحة قيام المبدل مقامه فلا دليل عليه حتى يفيد المقصود منه وهو تقرير التسمية بخلافه في صورة الاستثناء فان —

أمكن من الحمد على نفس النعمة - ولم يتعرض للمتم به .

حيث ترك الأيسر وهو جعل ما مصدرية وسلك الأعرس (قوله أمكن) من مكن الشيء ، مكانة أي أخذ مكانة (قوله ولم يتعرض للتم به) . أي صريحاً ولم لا فهو من الأفعال ، المستند من إضافة المصدر إلى الفاعل مستلزم لصوم الشئ به صمما

الأدليل عليه لكن هذا إن بقيت الأداة استثناء غير داخلة في البذل وابن الحجاب يجعل البذل في ما قام أحد الأزيد مجموع الأزيد حذراً من تخالف النسبة وإن أنجباها عنه بوجه آخر كما في الرضى وغيره . وحينئذ فقد الحذف للأدليل فأصل (قول الحشي) حيث ترك الأيسر أي لم يجعله من الاختلالات ويجعل الكلام عليه وسلك الأعرس وهو حصر الاختلالات فيما ذكره . ويتم على ما قاله الحشي أن جعل ما مصدرية من التقدير فإنه قال فيما مر أن وجه التفسير القول بانحصار التقدير فيما قاله وقد علمت أنه يؤيده كلام السمرقندي

(قول الحشي) أي أخذ مكانة . فأمكن معناه أشد أخذاً للمكان من غيره والمكان هو القلب وما قيل معناه أشد تمكن فبيان لحاصل المعنى بسبب الأشدية أن دعا النعمة لتفيد بواسطة الأفعال بخلاف الأفعال لا ارتباطه بالتم بهنسه (قول الحشي) أي صريحاً راجع للعرض لا للتم به لأن الكلام في العرض

(قول الحشي) المستند من إضافة المصدر إلى الفاعل أعلم أنه سيأتي أنه إذا لم يذكر المفعول بسبع الفعل المتعدي استند إلى المفعول فالعرض أن كان إثباته أي ذلك الفعل لفاعله أو نفيه عنه مطلقاً من غير اعتبار عموم في الفعل فإن يراد جميع أفراد أو خصوص فإن يراد بعضها ومن غير اعتبار لفاعله بين وقع عليه فضلاً عن عمومته وخصوصه نزل الفعل أي نزل المتكلم الفعل منزلة اللازم ولم يتقدم مفعوله لأن المقدر بواسطة القرينة كما ذكر ثم بعد كون غرض الحكم من الكلام ثبوت أصل الفعل إذا كان المقام خطياً يمكن فيه بمجرد الظن لا استدلالاً يطلب فيه اليقين البرهني أفاد المقام ذلك أي كون الغرض المقصود بالنزول ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقاً مع التعميم في أفراد الفعل دفماً للحكم اللازم من حله على فرد دون فرد لأن يعطى حينئذ في قولنا زيد يعطى معناه يعطى الفعل مطلقاً . ويوجد هذه الحقيقة فيصدر هذا الفعل معترف بلام الحقيقة لا منكر للحال على الفردية وهي غير منصودة فيجب أن يحصل في المقام الخطائي على استنراق الاعطاء آت احتراماً عن ترجيح أحد المتساويين ولا تنافي بين قاعدة التعميم في أفراد الفعل وكون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقاً لجواز أن لا يكون التعميم مقصوداً من الكلام ولكنه مقصود عما هو مقصود من الكلام وإن لم يكن دخلاً فيه لكونه من مستبهمات التراكيب فالمقصود من الكلام الآتي والتي مطلقاً ثم يقصد بتوسطه من الكلام التعميم إيهاماً بالمبالغة فإنه إذا ذكر المفعول العام يحصل تعميم أفراد الفعل لكن لاحتياجه التخصيص لا يحصل بالمبالغة بخلاف ما إذا نزل منزلة اللازم فإن عمومته لأفراد الفعل مطلقاً لا يقبل التخصيص للتحويل حينئذ على القرينة العقلية وإن لم يكن الغرض ذلك أي إثباته له أو نفيه عنه . مطلقاً فإن قصد ثبوته لمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول إن ما دام العام وإن خاصاً فخاص والا فإن قصد إثباته أو نفيه باعتبار خصوص أفراد الفعل أو عمومها من غير اعتبار لتعلق الفعل بمفعول لم يجر تقدير المفعول فنوات المقصود للحكم من وإن حال كونه معطياً رداً على من نفي الاعطاء لا بين جنس ما تناوله الاعطاء رداً على من أثبت له اعطاء غير ذلك المقدر فالفرق بين تعميم أفراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهما وإن فرض تلازمها

لقصور العبارة عن الإحاطة به وإلا يتوهم اختصاصه بشئ دون شئ .

استلزاما عقليا ، لا يقبل التخصيص (قوله لقصور العبارة الخ) إعادة اللام تشرع باستقلال كل واحد بالمية ، ويانه
 إن التعرض للنعم به بذكر البعض أو بذكر الكل تفصيلا أو إجمالا وعلى التقادير الثلاثة العبارة قاصرة إما لعدم إعادة —
 في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد إذ لا دلالة لتمام الخطابي على أكثر من التسمي في أفراد الفعل إذ يمكن
 ذلك في دفع الترجيح بلا مرجح أنه قصد المفعول فبنى على عرض التكلم لا دخل لتمام الخطابي فيه إذا عرفت هذا
 عرفت أن المحشى هنا قائل بأنه نزل الفعل منزلة اللازم واستغنى عن التعريف المقدر بلام الحقيقة بتعريف بالاشارة
 بالنعم هنا في أفراد الفعل أما مقصود من الكلام مستعمل فيه اللفظ كما في قولنا والا بأن قصد إثبات الخ : أو مقصود من
 المقصود من الكلام كما في ما قبل ذلك وقوله مستزم لنعم التسمي به ضمنا معناه أن عموم الانعام بالمرتبة المتقدم مستزم لنعم
 التسمي به في ضمن أنهم تبعاً لا قصداً قائم دل على أمرين أحدهما قصدي وهو عموم أفراد الفعل والآخر تبعية لهذا المقصود
 وهو عموم أفراد التسمي به وعلى هذا قوله ضمنا واجب للعموم ويمكن أن يكون متعلقاً بالتسمي به أي التسمي به المفعول في ضمن
 الانعام لا المقصود وعلى كل الاستزمام مقابلي الصراحة ولا كان التعرض للنعم به معناه أن يدل على عموم أو خصوصه بلفظ
 ولو على وجه اللزوم والدلالة لا يشترط فيها القصد بناء على التصحيح من عدم احتياجه فيها ولا أن تكون بالصرح وقد قال
 للصف التسمي وهو يدل بواسطة دلالاته على عموم الانعام على عموم التسمي به فقد تعرض لعموم التسمي به أراد المحشى رحمه الله
 تقييد التعرض الذي بالصرح صحيحاً لمرة الشارح وبعدم القصد لذلك العموم أو للنعم به بالمفعول من ترك الفعل انفع
 ما يتوهم من أن القصور عن الإحاطة تفصيلا وعدم ذهب فني السامع كل مذهب موجود عند ترك المفعول أيضاً من هذا
 اللازم لأن ذلك أنه يكون عند الاختيار والقصد وبما ذكرنا ظهر فساد ما قيل على قوله استلزاما عقليا فيه أن التسمي في
 أفراد الفعل وهما وإن فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في القصد والاختيار كما صرح به الشارح في بحث متعلقات
 الفعل أنه فانه خلفاً عن قوله ضمنا

(قول المحشى) استلزاما عقليا ضرورة أن الانعام لا بد له من منعم به وإن لم يكن مقصودا ولا مقصدراً واللازم ما زام
 للذكر إذ القدر لا بد من دلالة القرينة عليه

(قول المحشى) لا يقبل التخصيص ظاهره أنه صفة للاستزمام ولا ضرر فيه لأن تخصيص العموم يعود بتخصيص
 الاستزمام وإن كانت عبارة في بحث متعلقات الفعل فيما إذا نزل الفعل منزلة اللازم هكذا فإن عمومه لأفراد الفعل عقلي
 لا يقبل التخصيص ويحتمل أن المعنى لا يقبل العموم مع أي لاستزمام التخصيص وإنما وصف العموم بهذا الوصف
 للفرق بينه وبين ما إذا صرح بالمفعول العام كما لو قال على جميع نفسه فإن المصريح به يقبل التخصيص لأنه من عوارض
 الألفاظ ولم يمول فيه على أمر عقلي بخلاف الصمى فانه ليس بلفظ بل هو مأخوذ من الاستزمام البعدي بقي أنت المراد
 بالعموم هنا ليس الصمى عليه لأنه صفة اللفظ ولا لفظ هنا فكل معناه تحقق أثر الفعل بكل صورة كما قلناه الشرح عن أبي
 حنيفة رحمه الله حيث قال لا عموم للتخصي بالفتح مع قوله بالحث فيها لو حلف لا يأكل بأي أكل به على وجود الحلو
 عليه في كل صورة لا على عموم التخصي بفتح الضاد فبأنامل

(قول المحشى) ويانه إن التعرض للنعم به على آخره حاصله أنه إما أن يتعرض بأن يذكر الكل أو البعض وعلى

وإن ذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم إنه

الاحاطة كما في ذكر البعض في التفصيل أو لاقادة الاحاطة الناقصة كما في الاجمال وكذا توهم الاختصاص شيء وهو المذكور دون شيء وهو المتروك مقتضى على التقادير الثلاثة وكذا ذهب نفس السامع كل مذهب ممكن إنما يقتضي إذا لم يذكر شيء منها (قوله ثم إنه الخ) كلمة ثم :

كل إما على وجه التفصيل أو الاجمال وعلى التقادير الأربعة العبارة فاسدة إما لعدم اقادة الاحاطة كما في ذكر البعض في حال التفصيل الذي فرضناه للكل أو البعض أما الثاني فظاهر لأن التعداد لا يفيد الاحاطة لاجمال تركه بعض ما أراد إيقاع الحمد في مقابلة لعدم اسكان الاحاطة بالكل تفصيلاً وإن كان هو في الواقع لم يحدد إلا على ما ذكره وأما الأول فلهذا لا يمكن ذكر الكل على وجه التفصيل فلا بد أن يكون المذكور هو البعض فقله كما في ذكر البعض في التفصيل أي في صورتها تعرضه لتفصيل الكل أو البعض لجمله واحداً لا تفاديهما في أن المذكور البعض وإن كان المفروض في الأول التعرض بالكل وأما لاقادة الاحاطة الناقصة كما في الاجمال بالكل أو البعض فلفظي بعدم التفصيل في المهور عليه وإن كان هو كل المهور عليه في الصورتين وهذا لا ينافي أنه في الثانية بعض النعم من حيث هي وقوله بعد على التقادير الثلاثة أي تقدير التعرض لذكر الكل أو البعض على التفصيل وتقدر على التعرض لذكر الكل أو البعض على الاجمال وعند التعرض لذكر الكل أو البعض على التفصيل واحداً أيضاً لما مر واعلم أنت الناس فيها من قول الشارح قصور العبارة الخ أنه لا يمكن الحائد الاحاطة بصحيح النعم بالعبارة فوقوا فيها لا ينبغي والحشي رحمه الله فهم أن معناه ان العبارة المألوفة بها إيان المهور عليه سواء كان الكل أو البعض لا يفيد الاحاطة بالمهور عليه فلذا زاد لفظ الاقادة في تحريره لأنه إن جعل الكل محمداً عليه على التفصيل لا يمكنه الايمان بعبارة تحيط به كذلك وإن جعله البعض على التفصيل فكذلك لاجمال أن يكون واحداً على الكل واقتضاه على ما ذكره اختصاصاً على الأهم لعدم اسكان الاحاطة وإن جعله الكل أو البعض على الاجمال فهو وإن أقادت عبارة الاحاطة بالمهور عليه لكنها ناقصة بسبب الاجمال وإذا كانت العبارة لا تفيد المراد فتركها أولى فإن قلت يمكنه في الحمد على البعض تفصيلاً أن يقول وعلى الايمان والعافية مثلاً أحدهم يفيد الاحاطة قلت اقادة أنه لا يحدد على غير ذلك لا يناسب مقام الحمد بل غاية عدم اقادة الحمد عليه وقرئ ما بين اقادة عدم الحمد وعدم الاقادة فينبغي ثم إن المتروك في صورة ذكر الكل اجمالاً هو التفصيل فينهم اختصاص الحمد بحال الاجمال دون التفصيل وكذلك إذا ذكر البعض تفصيلاً أو اجمالاً لم يمكن ذكر الكل تفصيلاً بله ذلك التوهم وقوله وكذا ذهب الخ : أي إنما ذهب نفس السامع كل مذهب أن لم تعرض لذكر الكل أو البعض على التفصيل أو الاجمال والا فلا تعرض لذلك لكان المذكور في صورتها التعرض لذكر الكل أو البعض تفصيلاً هو البعض إذ هو الممكن في الأول والمقتصر عليه في الثاني ويمكن المذكور في صورتها التعرض للكل اجمالاً والبعض اجمالاً بالكل على وجه الاجمال في الأول والبعض كذلك في الثاني فينهم أن ذلك الحمد في مقابلة هذا المذكور بخصوص فلا يذهب نفس السامع فتره هذا ما عندي والله سبحانه وتعالى أعلم (قول الشارح) ثم إنه صرح الخ : مقابل قوله ولم تعرض الخ : فينبغي أن في التعرض فيما سبق إنما هو على وجه التصريح فلا ينافي التعرض له لولا كما قاله المحقق فيما سبق فاندفع مالي الغرض من أن المراد بالتصريح مطلق التعرض بدليل مقابلة لنفي التعرض

صرح ببعض النعم إياه ، الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع ، بانه ان الانسان مدني بالطبع اي محتاج في نميته الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه ، يتعاونون ويشاركون في تحصيل الغذاء والملابس والسكن وغيرها وهذا موقوف على أن يصرّف كل واحد صاحبه مافي ضميمه والاشارة لانتفي بالمعدومات والمعدولات العسرة

لقرآني في الرتبة كما في قوله ان من ساد ثم ساد غيره ، اشارة الى ترقى المصنف رجا في مراتب البلاغة (قوله صرح ببعض النعم) من حيث انه نعمة وهو تعليم ايمان حيث عطفه على الاعلم المقصود عليه (قوله الى اصول ما يحتاج اليه الخ) وهو الغذاء والملبس والسكن وغيرها من المنكح ودفع المؤذيات ، وقيد الاصول احتراز عن الامور الجزئية التي يحتاج اليها في بقاء النوع احيانا وليس علم الشرائع والمجزة داخلة في اصول .

(قول الهشي) لقرآني في الرتبة يعني انها رتبة ارفع مما قبلها فالمراد بالقرآني التفاوت وحاصل مراده انه لما كان كلام التدرج حكاية عن صنع المصنف كان المقصود بيان حال المصنف من ترقيه في مراتب البلاغة بأن أتى بأمر يبلغ بعد آخر ولا شك أن مرتبة الاتيان يليغين أعلى من مرتبة الاتيان يبلغ واحد وهذا على قياس ما قلّه الرضى من أن ثم في واقع ثم والله للتدرج في الارتفاع وأما ما بين به ذلك متابعة لفنري من أن رتبة تفصيل النعم متباعدة عن رتبة الاجمال فبعد عن المقصود الا أن يتكلف فيه فربما لما قلنا ثم إن القرآني في الرتبة لا يعني الترتيب في الذكر بأن يكون مرتبة ذكر الشارح بعد ذكر المتقدم كما في الشاهد الذي ذكره لان سيادة نفسه به انحص ثم سيادة الاب ثم الجد أما ما نحن فيه فلا يظهر فيه ذلك هذا ترك الهشي والحاصل ان ثم قد تكون للترتيب في الذكر مع التدرج في مدارج السكال وقد تكون للتالي فقط به عليه الرضى

(قول الشارح) صرح ببعض النعم أي بعض الانعامات مياه نعمة لتعلقها بها

(قول الهشي) من حيث انه نعمة يعني ان الاضافة في قول الشارح ببعض النعم لاجرا ما ذكر لا بعنوان انه نعمة وان كان نعمة في الواقع ووجه انه صرح به من تلك الخلية هو عطفه على المحمود عليه وحفظه لا يصح ادخال غير نعمة ايمان في المصرح به اذ لم يذكر بعنوان انه نعمة فلا يصح حمل كلام الشارح الآتي على خلاف هذا كما صنع الفنري حتى يحتاج لما تكلفه في لفظ التصريح ثم المراد بقوله من حيث انه نعمة من حيث انه محمود عليه اذ الحمد مدرجه على الجليل تعلق بنعمة أولا فصّ قوله حيث عطفه الخ : ثم ان كلامه يبيد ان لا يوجد لاياء الاعتد ذكره من تلك الخلية وهو ظاهر فاقبل (قول الشارح) ايها الى اصول الخ : وجه الاياد توقف كل من تلك الاصول على البيان مع الاحتياج اليها على القوام (قول الهشي) وقيد بالاصول احترازا الخ : لعدم صلاحية لاياء اليها بعدم لزومها كذلك الاصول

(قول الهشي) وليس علم الشرائع الخ : رد على الفنري حيث جعل الاصول شاملة لذلك ثم قال ان تبين الشارح أصالة ذلك النعم ثم تنزيل كلام المصنف عليه واحداً بعد واحد مثبوا الى اللهاء لمادني الرسول ثم تغير الاسلوب فيه تنبيها على أن أصالة معلولتهم ليست كاصالة تلك النعم صريح في الشئ المذكور وحاصل المراد بالاصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع كما هو صريح الشارح لافي انتظام أمر الاجتماع فلا صحة لهذا الاستدلال يدل عليه نزع قوله قائم الله قط وعطف ما بعده يتم ونما يفرض لتكون الاجتماع انما يتنظم الخ : ويانا توجه العقلي كما سيأتي وبهذا ظرف ساد ما قبل ان البقاء محتاج لقوانين الشرعية وما تتوقف عليه نعم البقاء على الوجه الأكمل متوقف على ذلك لكن لا تعرض له في كلام الشارح

وفي الكتابة مشقة فأنتم الله عليهم بتعليم البيان

ما يحتاج اليه قالت الاحتياج اليها لاتعظم أمر الاجتماع على ما ينبغي وعدم اختلاله يدل على ما قلنا ذكر قوله فأنتم الله بعد ذكرها ونقر به عليها وعطف قوله ثم ان هذا الاجتماع على قوله ثم انه مخرج الخ : وعدم ادخاله فبفتح (قوله يتعاونون الخ) : عطف بيان لقوله يحتاج أو جملة مستأنفة وجعل حلا ركبتك من جهة المعنى (قوله وفي الكتابة مشقة) لانه يحتاج الى الآلات والحركات الغير الضرورية بخلاف البيان ، فانه متعلق بالتنفس الضروري غير محتاج الى آلة مع أن في الكتابة ضرراً وهو يقلوها بعد تحصيل الاعلام ، ثم ان فهم المعاني ، من الاشارة والكتابة

(قول المحشي) عطف بيان لقوله يحتاج الخ : يعني أنه بيان للحتاج اليه وهو التعاون الواقع بينه وبين بني نوعه فكل انسان يحتاج الى أن يعين الغير في عمل تفصيل قائمة له بذلك كالخذ الاجرة على عمله وأن يعينه الغير في عمل آخر فلكل غير عن هذا المعنى أولاً بجهته مع بني نوعه ثم بين يتعاونون الذي هو المقصود من الاجتماع وليس المراد انه بيان لقوله كل انسان كما وهم حتى يلزم اختلاف اراجع والمرجع اذلا وجه حيث قل قول المحشي الخ : وتفسير الاجتماع بالمقصود منه لا يضر بل هو المخرج الى البيان كيف وقد قيل ان عطف البيان هو البديل ولم يجب أبداً بدل الاشتغال فاقول ان التعاون غير الاجتماع فلا معنى لتفسيره به لانه لا معنى له

(قول الشارح) والاشارة لاثني بالمعدومات الخ : يعني ان الاشارة لو وضعت للافادة لم توضع الا لما هو مشار اليه باليد مثلاً وهو المحسوس اذ لا تطلع للمعقول وحيث لاثني الخ : ثم انه يفيد انها قد تؤدي بعض المقولات والمعدومات الصرفة ويمكن أن يكون بطريق ثوبه للمحسوس

(قول الشارح) والمقولات الصرفة قيد به لاخراج المعقول المحسوس من بعض الوجوه كالكلبي الطبيعي على القول بصحته في الجزئيات فانه يمكن تأديته بالاشارة

(قول المحشي) فانه متعلق بالتنفس الضروري لان الصوت وتطعيمه كيفية للنفس

(قول المحشي) وهو يقلوها الخ : أي قريباً يطلع عليها من لا يبراد اطلاعها

(قول المحشي) ثم إن فهم المعاني الخ : دفع لما يقال ان كلام الشارح يقتضي انه على تقدير وضع الاشارة والكتابة لصعق لاجابة لفظ مع انها يتوقفان على التعلم والتعلم المتوقفين على الفهم وحاصله انها كاللفظ سواء سواء ، فما دفع به توقف انهم من اللفظ على لفظ سابق يدفع به توقف الفهم منها عليه وحاصله ان طريق الفهم لا يخصرق لفظ سابق بل يكون بتكرار الاطلاق مع الترائن كان يشار بايد الى داخل الميت ولم يكن فيه سوى الكتاب فويل أن الاشارة اليه فهو المعنى بها

(قول المحشي) من الاشارة والكتابة المراد بالاشارة الاشارة بايد مثلاً لا اسم الاشارة لان الكلام في غير اللفظ وبالكاتب نفس النفس بدون توسط الدلالة على اللفظ

(قول المحشي) أصول ما يحتاج اليه الاضافة ودية أو على معنى من التبعية ولا يظهر أن يكون بمعنى اللام لانه لا يوافق قوله بعد التي يحتاج اليها وقوله فان الاحتياج الخ : وعلى التبعيض المراد البعض المحتاج اليه في بقا التبعيض دائماً وقوله وهو الغذاء الخ : تفسير للاصون وقوله الامور الجزئية الخ : كالأدوية

وهو المنطق النصيح للمرب عما في الضمير. ثم ان هذا الاجتناع انما ينظم اذا كان بينهم. معاملة. وعدل
يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتكى ما يحتاج اليه وينتضب على من يزاحه فيقع الجور ويختل امر الاجتناع
والمعاملة. والعدل لا يتناول الجزئيات النيرة المحصورة بل لابد لها من قوانين كلية وهي علم الشرائع ولا بد لها
من واضع يقررها على ما ينبغي مصونة عن الخطأ وهو الشارع ثم الشارع لابد ان يتناز باستحقاق الطاعة وهو
انما يقرر بآيات تدل على ان شريعته من عند ربه وهي المعجزات وأعلى معجزات نبينا عليه الصلاة والسلام
القرآن العارق بين الحق والباطل فتقوله (وعلم) من عطف الخاص على العام.

على تقدير فرض وضعها لما كنتم لياعلمن الالفاظ، بذكر اطلاعيها مع القرآن (قوله وهو المنطق النصيح الخ)
أي المنطق الظاهر، الذي لا يتجسس به بعض كافي في أسنان الطيور الظاهر عما في الضمير بدلالات وضعية أما من الله
أو من أهل الحق على ما حقق في موضعه (قوله ثم ان هذا الاجتناع الخ)، بيان لوجه عقلي لتعرض لصورة على التي
صلى الله عليه وسلم وتخصيص الصفات الثلاثة المذكورة من سمته (قوله معاملة)، بأن يأخذ واحد منهم ما يحتاج اليه من
آخر ويسقطه ما عتده فضلاً عن حاجته عوض ما أخذ منه (قوله وعدل يتفق الجميع عليه) أي استواء في المعاملة يتفق
الكل على انه عدل وليس يخرج عن الاستواء (قوله والعدل) ابتداء كلام كأنه قيل فلا بد من العدل والعدل الى
آخره وليس عطفًا على المعاملة.

(قول المحشي) على تقدير فرض وضعها لم أعرف وجهاً للجمع بين التقدير والفرض
(قول المحشي) بذكر اطلاعيها مع القرآن عدل عن قول الفري بأن يخلق الله عند ضروري في كل أحد بحيث
يعلم دلالة كل قش على معناه من غير توسط الالفاظ لانه خلاف المعتاد فعلم قطع بصدقه فلا تقل من مخالفته لظاهر
خاتمة قوية قاله ابن الحاجب حيث دفع به توقف فهم المعنى من اللفظ على لفظ سابق

(قول الشارح) فأنتم الله عليهم بتعليم البيان أي انما مصوراً بتعليم البيان فظهر ان وعلم من عطف الخاص تدبر
(قول المحشي) أي الذي لا يتجسس الخ : تفسير لظاهر الذي هو تفسير المصعب وهو شامل لما فيه لكثرة واطلاعي منها
وغير المرب لانه المنطوق فاندفع ما قاله الفري وكون الفصاحة التلويح هو ما سيأتي عن دلائل الانجيز سواء كان معنى مجزئاً
كما سيأتي عن الاسس أو حقيقياً كما هو ظاهر القاموس والصاح فاندفع توقف بعضهم

(قول المحشي) بيان لوجه عقلي الخ : فيه رد على الفري حيث جعل ذلك من جملة الاصول المرعي اليها كاهمات
الاشارة اليه وحاصل الوجه العقلي انه كما يحتاج الى تلك الاصول في بقاء النوع يحتاج الى علم الشرائع والشارع والمجزي في
كون ذلك البقاء على الوجه الاكمل وشار الى الصفة الاولى بقوله مصونة عن الخطأ والثانية بقوله بل لابد لها من قوانين
كلية الخ : وثالثة بقوله وأعلى معجزات نبينا الخ

(قول المحشي) بأن يأخذ واحد منهم الخ : فسرنا بهذا التفسير لان الكلام في ما قبل الشرع ومثله يقال في تفسير
العدل بالاستواء وضمير حاجته راجع لكل من الاخذ والمأخذ منه وقيد به لان هذا هو ما ينظم به الاجتناع قوله يتفق
الكل على انه عدل فتصغير عليه راجع للعدل باعتبار صفته

ورعاية البراعة الاستهلال وتبنيها على جلالة لغة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان عليه البيان
(وإمن البيان) بيان لقوله (ما لم تعلم) قدم عليه رعاية التسجع (والصلابة على تينا محمد خير من تغلق بالصواب)
دعاء للشارع المقتن للتواضع (والفضل من أوفى الحكمة) اشارة الى القوانين لأن الحكمة هي علم الشارع على
ما فسر في المكشاف ،

على ما وهم (قوله رعاية لبراعة الى آخره) المقبول له سبب حاصل حتى الفعل وهو . قد يكون غاية مرتبة معلولا
له في الخارج وقد يكون حلة باهنة فالاول من الاول والثاني من الثاني . فمن الزاوية . مرتبة على عطف الخاص على العام
بشأنه على عطف البيان والتبني باعث على العطف المذكور وليس معلولا له في الخارج انما المقبول له التبني . فالتدفع ما قيل
ان الزاوية انه تحصل بمراد لفظ بيان ولا مدخل للعطف المذكور فيه (قوله ما لم تعلم) .

(قول المحشي) على ما فهم جملة وهما لأن المداغة بمعنى الاخذ المتقدم مضبوطة لاجابة لما لقانون كلي ولا للاحاطق
عليها بخلاف المعدل

(قول المحشي) على ما فهم أيضاً التوامم الغزي وقد تكلف لافراد صغير يشكول فقال انه يختار ما ذكر لو كل واحد
(قول الشارح) على ما ينبغي كان يفصلها وبين شروطها
(قول الشارح) لا بد أن يتخلل الى أكثره لاجل اقياد الباقي له

(قول الشارح) قوله علم الخ : تفريع على قوله ثم إنه صرح الخ : بيان للتكيفية التي وقع التصريح عليها وهو أنها
طريق عطف الخاص ولعلها وهي الثانية وما ترتب عليها وهو البراعة والحاصل ان مطلق التصريح مع الاءاء المتقدم لكن
لا يمكن وجه الاءاء توقف تلك الاصول على البيان لزم أن يكون ذكره بطريق يذنه على جلالة وهو عطف الخاص
وترتب عليه حفظ براعة الاستهلال وهذا لا يتحقق امكان ترتيبها على مطلق المذكور فليتأمل
(قول الشارح) رعاية أي حفظاً كما في حواشي المختصر

(قول المحشي) قد يكون غاية مرتبة أي لا دخل له في الإيجاد القمل بخلاف الباحث فإن له دخلاً فيه

(قول المحشي) فإن الرعاية مرتبة فانه ترتب على ذكر خصوص تعليم البيان بطريق عطف الخاص الذي ذكره
التبني حفظ براعة الاستهلال ولا دخل لذلك الحفظ في العطف المذكور لمصلوه بغيره أما التبني فلا يكون إلا به لأنه
يوم أنه يقع في الشرف والكمال الى حيث يرفع عن المشغول تحت العام وبهذا ظهر وجه عدم جعل الرعاية بمعنى الملاحظة
حلة باهنة على العطف إذ لا دخل لها فيه قوله والتبني باهنة أي وقصد التبني حلة باهنة على العطف المذكور لأنها تقتضيه
بخلاف ملاحظة البراعة كما مر

(قول المحشي) مرتبة على عطف الخاص على العام بأشبه الخ يعني أن عطف الخاص هنا لما كان عليه قصد التبني
على جلالة لغة البيان كان لا بد أن اشتمل على لفظ البيان كما وقع ذلك العطف مستنداً عليه ترتب عليه حفظ براعة
الاستهلال فظهر وجه الترتب على العطف المذكور وان ما قيل ان الترتب انما هو على الاشتمال على لفظ البيان فيكون
التدليل له لا العطف وهم

(قول المحشي) فالتدفع ما قيل ان الرعاية الخ يعني اذا وان قلنا ان الرعاية غاية مرتبة فكيف لم ترتب على العطف —

وأنهظ أوتى قتيبه على أنه من عند ربه لا من عند نفسه . وترك الفاعل لأن هذا الفعل لا يصلح إلا لله
(وفصل الخطاب) إشارة إلى المنبهة لأن الفعل للتمييز وقيل للكلام الين فصل بمعنى مفصول ففصل
الخطاب الين من الكلام الملخص

أي في الزمان السابق على التعليل بوجه من الوجود يدل عليه نفي العلم المطلق وذلك بخلق علم ضروري في أبن آدم
عليه السلام يصحح الاسماء والسميات من كل لغة (قوله ولفظ أوتي الخ) . يعني أن في لفظ الآيات تنبيهاً على أنه ليس من
عند نفسه ومعلوم أنه لا يصلح لهذا الفعل غيره تعالى فيكون منه تعالى . فالظاهر أن يقدم قوله لا من عند نفسه على قوله
من عند ربه إلا أنه قدمه لتأنيب وتذكير بالآيات (قوله وترك الخ) . دفع لما يترأى من أن اللائح لتبنيه المذكور التصريح
بالفعل بأن في عدم التصريح به لكثرة أخرى وهي الإشارة إلى أن هذا الفعل لا يصلح لغيره (قوله إشارة إلى المنبهة)
بإشراكه على القرآن الذي هو معجزة لا أن كل فصل الخطاب معجزة لعدم إيجاز ما سوى القرآن ولا أن المراد منه القرآن

بل على إيراد لفظ البيان وحاصل الدفع إن إيراد لفظ البيان إنما كان بسبب كونه من عطف الخاص فهو المترتب عليه
الرعاية في الحقيقة فحصل أن العطف في عطف الخاص هو قصد تنبيه على جلالة قصة البيان وغاية العطف الملحق بالتنبيه هي
تلك الرعاية وما قيل عطف الخاص على العلم مشتعل على أمرين الذكر في الجملة والذكر بالطريق الخصوص فالرعاية
للأول والتنبيه للثاني وكس منها حلة بائنة والنبه على جلالة قصة البيان هو الثاني فبأنه غير مستحسن كما تنقل عن السرخس قدسي
لخالفته ظاهر العبارة من رجوع التعليل لعطف الخاص

(قول المحشي) أي في الزمان السابق الخ بيان أن طرف الله وقوله بوجه من الوجود متعلق بالعلم المنفي وانما خصه
بهذا لأن ذلك التعليل لا يأتى إلا من الله فإن العلم إنما يعلم بوجه ما ما نعلمه بوجه آخر فلا يكون ذكره قطريلاً بل بيان
لكمال الله ولعلم أنه لا ثاني بين قوله هذا بخلق علم ضروري وقوله فيما تقدم كنهنا إياها من الألفاظ الخ لأن الكلام
هذا في علم أول من تعلم وما تقدم في فيما سبق الألفاظ التي استعملها ذلك التعليل تدبر

(قول المحشي) يعني أن في لفظ الآيات أي بخلاف من له الحكمة ومن جاء به الحكمة وانما عبر يعني إشارة إلى مخالفته
ظاهر الشارح حيث قدم من عند ربه لكن لما كان لكثرة كان كأنه مؤخر فاحتاج لملاحظة

(قول المحشي) فالظاهر أن يقدم الخ وجه تفرعه على ما قبله أن كونه ليس من عند نفسه مفهوم من لفظ الآيات بلا
واسطة بخلاف كونه من عند ربه فإنه بواسطة علم أنه لا يصلح لهذا الفعل غيره تعالى وما بالذات مقدم على ما بواسطة قاله
شيفنا وانما كان بواسطة لأن مقاد النبي للمعقول وقوع الفعل على المنقول أما الوقوع من الفاعل فليس مراداً من اللفظ
لخلف الفاعل نسباً مسبباً بل لا يحتاج لقربة كاسيائي وقيل وجه الظهور أنه يلزم من كونه من عند ربه كونه ليس من عند نفسه
فتقدم من عند ربه على لا من عند نفسه يلزم عليه ضياع لا من عند نفسه بخلاف ما لو أخر من عند ربه فإنه لا يلزم من كونه
ليس من عند نفسه كونه من عند ربه وفيه أنه لا وجه حينئذ لتفرعه على ما قصده بالعبارة من التعبير بل ذلك ظاهر مطلقاً
حتى لو قل من آتاه الله وعلى كل جواب قوله إلا أنه قدمه الخ لأنه باعتبار مكانه الأصلي ما بالذات مقدم ولا ضياع تدبر
(قول الشارح) وترك الفاعل الخ أما الفعل فباق غايته أنه تثيرت حيث طيس من تبديل التركيب بتركيب آخر كاسيائي
(قول المحشي) دفع لما يترأى الخ رد لما في التثري من أن دلالة الآيات على أنه ليس من عند نفسه ظاهر وإنما

الذي يفيد من مخاطب به ولا يتبس عليه أو بمعنى فاصل أي الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطأ، ثم دعا لمن عاون الشارع في تحفيظ الأحكام وتليفيها إلى الابداء بقوله (وعلى آله) . أصله أهل بدليل أهيل - خص استعماله - في الأشراف ومن له خطر وعن الكسائي سمعت امرأياً فصيحاً يقول أهل وأهيل وآل وأويل (الاعطار) .

لعدم صحة المعنى (قوله الذي يفيد من يضبط به) أي يفهمه ، وإيضا . الكلام الين لا ينتضي أن يكون كل كلام يزعم به كذبت حتى ترد بتشبهات على رأيي من وقف على الآلة (قوله بين الحق والباطل الخ) . الحق والباطل في الاستعدادات والصواب والخطأ في الأعمال (قوله أصله أهل) أبدلت الهاء حمزة فوات هزتان أبدلت الثانية ألفاً (قوله خص استعماله الخ) . يعني أنه فرق بينهما في الاستعمال فيقال أهل الجحيم ولا يقال آله (قوله في الأشراف) أي القاموس الشرف بحركة المعر والمكان العالي والجند ،

دلالة على أنه من عند ربه فيلاحظه أن إيضا الحكمة لا يكون إلا من الله فكان قوله وترك الفاضل الخ مستغنى عنه الهم إلا أن يجعل ترضيها له

(قول الحاشي) لعدم صحة المعنى لاقتضائه أن غير النبي عليه الصلاة والسلام لو لم يكن فيه رد على الأطول حيث قرر فصل الخطاب بالخطاب المفصول التميز عن غيره بحيث لا يشبهه بكلام البشر لا بمجازه

(قول الشارح) لأن الفصل التميز بين المعنى القوي وقوله ويقال الخ وإن لوجوده فيما نحن فيه فصلت للثابة (قول الشارح) الين من الكلام أي ظاهر الدلالة وقوله القص أي الخلق من المشو وحيث يكون مفصولاً من جهة دلالة ولفظه وقوله الذي سببه نتيجة ذلك تدبر واتما لم يقل الكلام الين رضى إلى أنه يجوز أن يكون من إضافة الصفة إلى الموصوف أو على معنى من

(قول الحاشي) وإيضا . الكلام الين لا ينتضي الخ قوله فيما تقدم بأشبهه على القرآن أي من حيث ما فيه من الين وحيث فاجهزة المشار إليها هو ذلك الين أو الكل بطريق التنييه بالبيض عليه فليس في كلامه جعل القرآن كدويته حتى يقع الاشكال وأجاب القاري بأن المراد بفصل الخطاب هو المراد بقوله تعالى لا ريب فيه أي لا ريب في حقيقته وأنه من عند الله وإن كان فيه مشابه لا يفهم وكذا يقال هنا أي يشبه حقيقته وفيه أن هذا خص بالمجاز وقد مر أن غير النبي عليه الصلاة والسلام لم يكن كذبه للإيجاز وأن الكلام مبني على مذهب التأخرين من أن المرائيين في العلم يملكون تأويل المتشابه وهم المخاطبون بها فيزيهونها ولا يتبس عليهم وأن الخطاب بها هو الرسول عليه الصلاة والسلام وهو يبينها ولكل خلاف الظاهر إما لا دليل عليه

(قول الحاشي) الحق الخ يتأمل مع ما مر في بيان الحق والصدق من أنه مطابقة الواقع حقيقة الكلامية أو حكمه ومع في كلام الفقهاء من وصف العمل بالاعلان والأمر حين

(قول الحاشي) يعني الخ بين بهذه النهاية أن الفقرة إنما هي في الاستعمال أما الوضع فعدم واس معنى اختصاصه بالأشراف أن المضاف إليه لا بد أن يكون شرعاً لا ما يصدق عليه الآل نعم يكتسب الشرف من المضاف إليه

جمع طاهر كصاحب وأصحاب

أو لا يكون إلا بالآباء، أو على حسب انتهى قوله ومن له خطر، دفع لثوم تخصيص الاشرف بشرف الآباء، أو على حسب، ويان أنه مختص، بالفضل، وفي الكتب، يأتي تصدير اختصاصه بالاشراف قدس (قوله جمع طاهر) في القاموس الطهر باضم قبض التماسه كاعلمه طهر كنصر وكرم فهو طهر وطير وطير.

(قول المحشي) ولا يكون إلا بالآباء، أي لا يكون الجد إلا بالآباء، أو على حسب قوله أو على حسب تعطف على الآباء، وفي بعض النسخ أولاً يكون إلى آخره وهو الذي في القاموس أي أولاً يكون الشرف لا بالآباء، وفي بعض النسخ أو على حسب، والمجد كما في القاموس قيل الشرف واسكرم أولاً يكون الآباء، أو كرم الآباء خاصة (قول المحشي) أو على حسب حسب مفسر الرجل من جهة آباءه فتقوله ولا يكون إلا بالآباء، أي بشرف الآباء مطلقاً سواء علا أولاً وعلى كونه على حسب لا بد أن يكون بالشرف والآباء، بشرط أن يكون عالياً (قول المحشي) دفع لثوم تخصيص الخ لا يثوم تخصيص إلا إذا كان هناك قولان فيعين نسخة أو في قوله أولاً يكون الخ أما على «أو» فهو قول واحد مردود فقائه الاحتمال لا التوهم

(قول المحشي) بالفضل، بالفاء، والضاد وفي نسخة القلاء، وهي أولى إذ لا وجه قصر يان الاختصاص بالفضل، على قوله ومن له خطر دون الاشراف بخلاف الاختصاص بالفضل، فانه مستفاد من من (قول المحشي) يأتي تصدير الخ لأنه وإن كان التصدير في آل والشرف فيما أشبهت إليه إلا أنه اكتسب الشرف من المضاف إليه وأوجب بأن التصدير يأتي لتسليم من باب الكتابة أنه يمكن الصغر من بلوغ الثاية في العلم لأن الشيء إذا جاوز حده جالس ضده ومنه قوله، داهية قد صرفت من الكبر صل صفا ما تطوي من القصر كذا في رضى الثاية فما قيل من أن آباءه للتظيم فرع آباءه للتقير فلا يصح إلا بعد الحكم به ليس بشيء، لأنه إنما يشوق على آباءه للتصغير ولا يثوم منه التقير وأوجب أيضاً بأن الشرف مقول بالشكك

(قول الشارح) جمع طاهر الخ اعلم ان اللائق بقول الشارح في شرح المكثف الحق ان جمع ذلعل على أفعال لم يثبت كما نص عليه الجوهري أي حيث قال جمع الصاحب مصب مثل راكب وركب مصبة بالضم كفارة وفرحة ومصوب مثل جائع ومصبان مثل شاب وشبان والأصحاب جمع مصب مثل فرخ وأفرخ والعصابة بالفتح الأصحاب وهي في الأصل مفضلة أن يكون معنى كلامه هنا أن أظهاراً جمع طهر ساكن الحاء مخفف طهر بضمها الذي هو جمع طاهر فان قل ساكني العين يجمع على أفعال كثيراً أكثر، وأقراء، ومعنى قوله كصاحب وأصحاب انه مثله في أن أصحاب جمع مصب الذي هو جمع مصب وانما عبر بذلك في كل قصراً لفسافة كما به عليه في شرح ديباجة المصباح ومما بين ذلك قول المحشي في حاشية الدواني الأصحاب جمع صاحب عند من يجوز جمع فاعل على أفعال وأما عند من لا يقول به فهو إما جمع مصب يسكون الحاء كثير وأخبار أو جمع مصب بكسر الحاء، مخفف صاحب كثير وأخباره وان قل ابن الطيب شارح القاموس انه لم ينطق أحد مصب مخفف صاحب أصلاً حتى يكون جملة له وما قبله، انه جمع طهر مصدره بمعنى طاهر فقيه مع مخالفة القيس عليه ان المصدر يستوي فيه الواحد والجمع ولا تسمية هنا ويمكن دفعه بأن المستعجم المصدر بمعناه الحقيقي أما هنا فهو مختلف بختيار اتحاده بثلث الفوات

(وصحابة الاخير) - جمع الخير بالتشديد (أما بعد) - اصله ، معاً يكن من شيء ، بعد الحمد والثناء ،

والجمع الطار وطارى وطورون . فلا ينافي ما في شرح الكشاف من أنه جمع طهر ككفر وأتار ولا حاجة إلى ما قيل أنه جمع لظاهر من حيث المعنى . فإنه يخافه أن يبد بصاحب وأصحاب (قوله وصحبه) فتح الصاد وكسرهما يستعملان في الرقاء والمراد أصحاب الرسول عليه السلام . وهم الذين طالت صحبتهم مع النبي عليه اسلام مسلمين . وقيل بشرط الرواية . وقيل هم مسلمون رأوا النبي صلى الله عليه وسلم قوله جمع غير (بالتشديد قيد بالتشديد في القاموس من أن تفتق في الجدل . واليسم والتشدة في الدين والصالح وما ذكرت أول ما قيل أنه استوز عن خير أفعال التفضيل ، فإنه لا ينافي ولا يجمع لكونه في التقدير أفضل من . فإن المذكور في النسخة المصححة ، جمع الخير مرة بالهم (قوله أصله) أي غالباً إذ لا يطرد في نحو أما قريباً فإنه أفضلها فإن التقدير بهذا ذكرت قريباً

(قول الهنسي) والجمع الطهار راجع لمفردات الثلاثة وقوله وطهاري يفتح الخطأ كما في القاموس وهو راجع لظهور ككفر وكذا طهرون راجع لظهوره شيعتنا وأول كوجه ووجهي ووجهي والثاني ككفر وفردون وهذا التخصيص مستند السامع كما في شرح الكافية ولم يستوف صاحب القاموس الجوهج كما يعلم من موضعه

(قول الهنسي) فلا ينافي ما في شرح الكشاف لعله رد قول الشارح فيه الحق أن جمع قائل على أنصبل لم يثبت بما نقله عن صاحب القاموس ثم يبق إلا منافاته لما هنا بقوله أنه جمع طهر ككفر فدفعها بقوله فلا ينافي مع (قول الهنسي) فإنه يخافه القياس فيه أن صاحب وأصحاب عند المنع ككذلك كما عرفت

(قول الهنسي) في الرقاء في نسخة ثم الصحابة في الأصل مصدر أطلق على الجماعة والياء ينسب الصحابي اه والمراد بالجماعة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة فهو كالعلم بالثقة عليهم لا يتعلق على خيرهم لا علم بالثقة إذ لم يوضع لكلي ثم غلب في فرد منه لأن مدلوله الأصلي الحدث ثم غلب على القنوت المخصوصة ومراده بذلك دفع ما قيل الجمع لا ينسب إليه وحاصل الدفع أنه صار كالعلم على أنه ليس بجمع بل مصدر أطلق على الجماعة (قول الهنسي) وهم الذين طالت صحبتهم هذا معنى عربي للصحاب فإنه لا يقال في العرف صاحب إلا لمن كان كثير الصفة كما قيل خادم لمن كان كثير الخدمة لا لمن يخدم يوماً (قول الهنسي) وقيل بشرط الرواية أي مع طول الصفة

(قول الهنسي) وقيل هم مسلمون الخ : هذا معنى لغوي واختاره النووي والحدوث وكان أفضل الرواية عنه صلى الله عليه وسلم عند وفاته مائة ألف وأربعة عشر ألفاً وجعلهم الحاكم اثني عشر طبقة واختلف في حد اتباع قبيل من صحب صحابياً وقيل من قبله كذا في شرح الديباجة

(قول الهنسي) جمع الخير بالتشديد وهو ليس اسم تفضيل وكذا مخففه الذي ذكره بعد بل اسم قائل أو صفة متبهاً كما يدل عليه كلام الميضاوي حيث حكى هذا قبيل بعد قوله أنه اسم تفضيل (قول الهنسي) واليسم بكسر الهمزة المسمى القاموس

(قول الهنسي) فإنه لا ينافي ولا يجمع أي وقد جمع هنا فعل على أن مفردة ليس أفضل تفضيل

(قول الهنسي) فإن المذكور في النسخة المصححة جمع الخير مرة بالهم واسم التفضيل المرفع لا مانع من جمعه كما قال -

بسيطة لا مركبة من ، مه وما ، ولا من ما ما خلافا لزامهما ولها ثلثة مدان الاول مالا يعقل غير الزمان مع تفهم معنى الشرط كقولهم تعالى : مه تاتاه من آية ، الثاني الزمان والشرط فيكون ظرفا لفعل الشرط كقولهم .

وانت مهما تعلق بملكك سؤلها وفرجك تالا منهي القدم أجعبا

الثالث الاستفهام كقولهم مهعاني القبيسة مهعالي أودي يسهلي وسرهلي

والمراد ملحق ، فلا يصح الاحتراز عن غير أفضل التفضيل وهذا لتلبي قولهم أولى وفيه أن خير من بين أفضل التفضيل لا يتغير في التثنية والجمع والثانية سواء كان منصوبا بال أو مضافا لمرفة أو مجردا على في التصحيح وتفسره وغيرهما فهو مستثنى ومثل الخطأ أي استثناء بأن صورته الحالية منت من اجراء التصرف فيه على طريق جريانها في أفضل التفضيل وكونه في الاصل على أفضل من منع من اجرائها فيه على حسب صورته الحالية وحاصله ان الصورة الحالية منت من اجراء لتفضيل أفضل التفضيل فيه الذي هو مقضى الصورة الاصلية والصورة الاصلية منت من التصرف التام الذي هو متقاضى الصورة الحالية فكل من الصورتين منع مقضى الاخرى فالزم حالة واحدة هي الافراد والتذكير ويرد عليه ان مراعاة صورته الأصلية يقتضي أن لا يجمع هذا الجمع لان أفضل التفضيل لا يجمع على أفعال لاقتضاء جمعه عليه زيادة الميزة كقنص وأغصان وفن وأفان ونحو ذلك وفي الرياضوي التصريح بجمع النور أفضل التفضيل ولا تقصر مخالفة التصحيح فن الزعشري قل ان صاحب الجوهري مشهور بانطفا .

(قول الشارح) أصله مهما يكن من شي . هذا تمثيل سيبويه والمجوز وغصت مهما لعدم مناسبة غيرها لان ان التثنية والشرط هنا محقق وإيا تستدعي زيادة المقدر لزمها الاضافة وغيرها خاص بتبيل كل زمان في متى والمعاقل في من وغيرها في ما والمراد هنا التسميم ووجود شيء ما لكن هذا انما يتم على القول بأن مهما أتم من ما لا على انها مبتدأ والمراد بالبيان أصل أما التي هنا بدليل قول الشارح مهما يكن من شي . بعد الحد فلا يلزم أن يقيد بما لا كما صنع المحشي لخراج اماره شيئا فاة أفضلها وأما العلم فعالم ونحو ذلك وانما التزم حذف فعلها لكونه فعلا دائما على طريقة واحدة في جميع المواضع كسحق الطرف المستقر وأما قدر عدما لانها اشترعت بالشرط من غير تعيين كدبر

(قول المحشي) بسيطة على وزن فعل لحقا على هذا أن تكتب بالياء

(قول المحشي) من مه بمعنى كلف وما الشرطية وفيه أنه لا معنى لكلف مع معنى الشرط الا على بعد وهو أن يقال في مهما أفضل أفضل انه رد على كلام مقدركاه قل لك قاتل أنت لا تقدر على ما أفضل قلت مهما فعل أفضل وقيل إن مه جرد عن معناه الأصلي وحدث للمركب معنى آخر هو التعليق

(قول المحشي) ولا من ما ما أي ما الشرطية وما الزائدة التي تحقق كانت الشرط نحو متى ما ثم استكره تابع للثلاثين فابلث الثلاث بالياء فتلزم بهما في الجمس

(قول المحشي) نحو مهما تاتاه من آية انما كانت الآية من القسم الاول لعدم صحة تناول الزمان مع التفسير بزيادة (قول المحشي) الثاني الزمان والشرط شدد الزعشري التكرير على من قال بهذه المقالة وهو ابن مالك وغيره ولا دليل في البيت لجواز كونهما للمصدر بمعنى أي أصله كثيرا كان أو قليلا

(قول المحشي) الثالث الاستفهام ذكره ابن مالك وغيره لكن لا دليل في البيت لاحتمال أن معلم فعل ثم استوفى السؤل له

(قول المحشي) أودي الخ : أي هلك وباه يعني زائدة في الفاعل

فوقمت كلمة أما

ويمكن تأمله فاعلم ضمير راجع الى معها . ومن شيء . يان لها تأكيد المصوم . ولا تدخل الزمان أيضاً . وان كل من معها الزمان والشرط ففقدته من شيء . ومن زائدة لأن الشرط في حكم ضمير الموجب (قوله فوقمت كلمة أما) أي في نحو هذا التركيب

(قول المشرع) فوقمت كلمة أما الخ : يقتضي أن كلمة أما ليست موضع الشرط وإنما اداة ارفوعها موضع ما وضع له وهو معها وهذا مذهب سيبويه واتباعه الرضوي وقال ابن الحاجب انها حرف وضع للشرط

(قول الحنفي) وفادله ضمير راجع الى معها لم يجعل من زائدة والفاعل شيء . وقد حكم عليه في حواشي الجاهلي بأنه ومع أنه يكفي في الربط اشتغال الجملة على ما يدخل فيه المبتدأ ولعله لأن وضع الظاهر موضع الضمير انما يميز قياساً اذا كان في معرض التخصيم نحو لاطقة ما اشدقة والأداة سيويه يجوز في الشرط أن يكون بلفظ الأول والذي فهم اما معها يمكن الخ : هو سيويه دون غيره ولأنه يلزم في هذا التركيب الأكساف بالظاهر عن الضمير بغيره وهو لا يطرده على الأصح كما يراه الرضوي

(قول الحنفي) ومن شيء . يان لها غير متعلق بمحذوف حال (قول الحنفي) أو لا تدخل الزمان أيضاً أي فيكون معها مستملاً في ضم من المبنى الوضحي وقوله أيضاً أي كما دخل ضميره أو كما أنها تأكيد المصوم والأولى لا تدخل غير ما لا يقتضي اشتغال مع الزمن بالفاعل

(قول الحنفي) وان كان معها الزمان والشرط الخ : ومما حيزه طرف لفعل الشرط كما صرح به أولاً والتقدير إن يوجد شيء . في زمن ما فاقول الخ : ولم يجعل الفاعل على هذا الوجه ضمير معها ومن شيء . يان لأنه يمكن معناه ان يوجد زمن مطلق ففقدته لأن معها ظرف لفعل الشرط ولا ينبغي له وما لزوم ان يكون في الجملة زماناً من غير عطف فلا مانع من اذا كان الثاني اخص من الأول كما هنا ويكون الثاني وهو بعد بطل من الأول ارتباطه على معنى من تأمل

(قول الحنفي) لأن الشرط في حكم ضمير الموجب لأنه اشبه المكرة الواقعة في التي من حيث المصوم فهو في حكم المبنى (قول الحنفي) وهو ما يمكن الفاصل بين أما والفاء معمول الشرط اللذين اشار بهما في الفرض بالشرط وصرح به في المختصر وبما به الحنفي لأنه لو كان معمول الجزاء لكان معمولاً لكون علم البلاغة وتوابعها بالصفات المذكورة أولاً قلت أو للإرتباط الواقع بين الجزاء والشرط والأول مطلق لأن كونه علم البلاغة تلك الصفات ثابت قبل الحد وبدء فلا معنى لتقيده بعدية الحد وما منه والثاني والثالث وان صح معها التثنية إلا أنه يلزم تقدم بعض الجزاء على الشرط وهو ما وقد منه جميع البصر بين فان قلت يقدّر القول بأن يكون المبنى فاقول لا الخ : ويكون معمولاً لقلت أولاً هو تقدير مستغنى عنه وثانياً غير صحيح إلا بتكلف بعيد لأنه ليس المقصود تعليق القول على وجود شيء . بل التأكيد وأيضاً لم يوجد هذا القول بعد فلا بد أن يكون المقصود لازم ذلك وهو وجود بتأليف فان قلت ان كان معمول الشرط قيد كون الشيء . بسمية الحد واتباعه الجزاء . في ذلك بخلاف ما اذا كان معمول الجزاء . فان كون الشيء . مطلقاً قلت هذا أمر تقيده العبارة لكن الواقع ان التعليق وقع بعد الحد وما معه والكون مستقبل فيما سواء . على أن ذلك لا يتوهم لما في المقدم فالحاصل أن ما هنا وجد فيه مانع من كونه جزءاً من الجزاء . وهو تقدم جزئ الجزاء . على الشرط فوجب أن يكون من متعلقات الشرط بخلاف ما سيأتي من متعلقات الفعل فان الكلام هناك فيها اذا لم يوجد مانع سوى التقديم على الفاء . فانه معتبر وهذا كله

موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فتضمنها معنى الشرط لزمها الفاء اللازمة للشرط،

وهو ما يكون الفاصل بين اما والفاء معبول الشرط بخلاف ما اذا كان جزءا من الجزاء فان اما فيه واقعة موقع مذهبها فقط والفاصل في موقع الشرط كاسميين. في بحث متعلقات الفعل وانما وقعت املوقعها للاختصار مع كون الشرط من الافعال العامة التي يدل عليها الفاء الجزائية وكذا المبتدأ (قوله موقع اسم). اشارة الى أنه، ليس مقبولا من مذهبها قلب الفاء موضع الميم والفاء همزة وادغم الميم في الميم (قوله وتضمنت معناه). كتضمن نم جملة الجواب (قوله غالبا) أي في الشرط وأما في اما فلازم دائما.

مذهب سيبويه كما يؤخذ من شروح الكفاية وغيرها واعلم أنه اذا كان الفاصل بين اما والفاء معبول الجزاء فقد قال الشارح فيها سيأتي انه انما قدم لفرض افادة انه مقبوم الحكم المذكور بهذه فهو الحقيق بالقيام مقام الشرط لان كلا ما زوم أحدهما في الكلام وهو الشرط والآخر في القصد وهو المعبول بخلاف ما اذا كان معبول الشرط فانه لا وجه لقيام مقام الشرط لقراره في مكانه الأصلي فاقبحت اما مقامه وما قيل انما قلنت اما مقامه لاجل أن تعمل في بد يفرد عليه انه لا مانع من عمل فعل الشرط مع حذفه فيه تدبر

(قول الحشي) وكذا المبتدأ أي انه من الاسماء العامة الدالة عليها الفاء الجزائية ولعل المراد انه لا أهم منه بقاء على أهميته من ما والا فلا دليل على خصوصيته تدبر

(قول الحشي) اشارة الى أنه الخ: لان المفرد لا يقال انه واقع موقع ما غير عنه
(قول الحشي) ليس مفيرا الخ: لان التنبيه لا دليل عليه لا لأن الاسم لا يصير حرفا بالتنبيه لانه انما يرد لوقال من قال بالتنبيه بحرفيتها بخلاف ما اذا قلنا باسميتها كما قال بعضهم اصل اما أي ما أي الشرط لوقال انما يرد لوقال
(قول الحشي) كتضمن نم جملة الجواب فالمراد بالتضمن الاقنم والدلالة عليه بواسطة دلالة على ما دالا عليه فوقعها موقعها لا اشرافا معناه لعدم امكان أن يدل الحرف على معنى الاسم أو الفعل وقاعرفت أن التطبيق ليس مدلولها عند سيبويه (قول الحشي) وقيل فعا أيضا غالبا أو اما الواو انما تقع مقام اما مقبوم الفاء زوما كليا قال الحشي في حواشي الجاهلي لم يسمع اسقاط الفاء معها (قول الشارح) وفعل هو الشرط أي يتحقق ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشئ آخر الا ترى ان خبر المبتدأ بمد لولا وبد القسم لم يضاف وجوب الا مع سد جواب لولا وجواب القسم مسدده

(قول الشارح) وتضمنت معناه عطف مسبب على سبب صرح به لبيان ما يترتب عليه
(قول الشارح) لزمها الفاء اللازمة الخ: أي لم دخولها في الجواب فقط أو تقديرها ولا تقدر الا في ضرورة الشعر أو مع تقدير قول لدلالة القول عليه فالمراد لا ما كفي بخلاف الشرط فانه غالبي والفرق ضعف الشرط في أنه لعدم ذكره قوتت الفاء لتدل على الشرط المحذوف بخلاف خبرها بقوله غالبا راجع للشرط لا أما وما احتجز به عن المواضع المعروفة التي لا تحتاج لفاء. لفظا ولا تقديرًا تدبر واعلم أن الشرط في اما تكون القصد منه تحقيق وقوع الجزاء لانه لا حاجة الى أصل الشروط من تخصيص وقوع الجزاء بمقتضى وقوع الشرط دون غيرها اذ قول اما عا ضالم والمراد انه عالم بذكر العلم أولم تذكره فالتقصود من التركيب لزوم وجود شئ بشئ لاجل وجه التعليق فلا يشترط حينئذ استقبال الجزاء عن الشرط بل هي خالية عن التعليق كما في قولهم اما بعد فهذا شرح فهو مستعمل في لازم معناه اذ التقصود منه تحقيق وجود الشئ.

غالباً وتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم للابتداء ، قضاء ، خلق ما كان ، وإبقاء له بقدر
الامكان وسبجي . لهذا زيادة تحقيق في أحوال متعلقات الفعل (فلا كان) لما ، ظرف ،

وقيل فيه أيضاً غالباً (قوله لصوق الاسم للابتداء) . لصوق شيء ، شيء . ثم من أن يكون باعتبار مفهومه .
كـلـصـوق الاسم للابتداء أو باعتبار تحققة كـلـصـوقه لأما فإن اللصوق له فرد من الاسم فلا يقار على هذه العبارة سواء
جعل لفظ اللزوم صفة للاسم ، أو للصوق ولا حاجة إلى ما أضفوا به ثم إن لصوق الاسم لابد أن يقرى بقوله تعالى : فأما
أن كان من المخرين فروح وبرهان الآية وقال الشارح رحمه الله التقدير فأما المشي أن كان الخ ولا يخفى أن التقدير
مستثنى عنه ، ولا دليل عليه إلا اضراء الحكم (قوله قضاء) . ذلك ما فهم من قوله لزوماً الفاء ، ولزم لصوق الاسم أي فعل
ذلك قضاء ، فإن اللزوم إنما هو بجعل الجاهل (قوله خلق ما كان) أي الشرط والمبتدأ وحدهما الفاء والاسمية (قوله وإبقاء له)
أي ما كان بقدر الامكان وهو إبقاؤه باعتبار إبقاء لازمه (قوله ظرف) .

لا يوافق هذا شرح كذا يتردد من المدامي والرضي وبه يدفع شبه كثيرة فليتأمل
(قول الشارح) غالباً أي في المواضع التي لا تصلح لغيره . بنسب كلامية والطبية
(قول الشارح) وتضمنها معنى الابتداء الخ : يقتضي أن المراد بمعنى الشرط والمبتدأ المخرين تضمنهما أما هو كـوـن
الأول سبباً والثاني واقفاً في ابتداء الكلام يحكمهما عليه فالمراد المعنى العارض لا الوضعي الأصلي ، ولما كان هذا هو المراد
لأن السبب في لزوم الفاء هو السببية وفي لصوق الاسم هو الابتداء لا المعنى الوضعي لسكتين فاستاق معنى الابتداء بيانية
(قول الشارح) وتضمنها معنى الابتداء لهما الخ : يعني أن لصوق الاسم بالمبتدأ أي من جهة خصوص أنه مبتدأ
أنه هو الابتداء فلا تضمنت أما معنى الابتداء لزوماً لصوق الاسم كما لزم المبتدأ لذلك باعتبار تضمن الابتداء قصد جهة اللزوم
وإن كان لصوق الاسم لا ينص المبتدأ فقدر

(قول الشارح) وإبقاء له بقدر الامكان أي إبقاء . لما كان اعتبار خصوصيته فإن خصوصية الشرط لزمها الفاء وبخصوصية
الابتداء لزمها الاسمية وهذا لا يخفى عنه قيام أحد مقامها لأن ذلك من جهة المحل فقط وأما ما قيل إن الإبقاء من جهة
الدلالة إذ اللزوم له دلالة على اللزوم فهو وإن سلم في الفاء لا يسلم في لصوق الاسم فإنه لا دلالة له على معناها
(قول المحشي) لصوق شيء ، شيء . أم الخ : فهو مستعمل في معنى واحد له اعتباران اعتباراً في نفسه واعتباراً باعتبار
تحقيقه فلا وجه لما في التقري من جعل المصوق لأمراً غير المصوق في المبتدأ وأن في التخيير استعدادهما
(قول المحشي) كـلـصـوق الاسم للمبتدأ فإن اللزوم للمبتدأ نفس كونهما أي ما دل على معنى في نفسه فيقرن بزمان
(قول المحشي) أو باعتبار تحققة أي وجوده فإن اللزوم لأمراً واقع فرد من أفراد الاسم بهذا وهو بيته حقيقة
الاسم باعتبار وجودها

(قول المحشي) أو للصوق فإن للصوق اعتبارين أيضاً تأمّن لاعتباري الاسم ولما تركها
(قول المحشي) ولا دليل عليه إلا اضراء الحكم أي ولا يصح ذلك دليلاً لأنه الدعوى وهي لا تصلح دليلاً وفيه أن
قضاء حق ما كان وإبقاء أمره يصلح دليلاً
(قول المحشي) حتى لا فهم الخ : به يدفع عدم اتحاد فاعل الفعل والمفعول لأجله وقوله فإن اللزوم الخ تعليل لقوله

بمعنى إذا استعمل استعمال الشرط، عليه فعل ماض لفظاً ومعنى، قال سيبويه لما وقع أمر لوقوع غيره وإنما تكون مثل لو فتوم منه به ضم، أنه حرف شرط كلوالان لا لاعتناء الثاني لاعتناء الأول، والحيوت الثاني لثبوت الأول، والوجه ما تقدم

أي أنها إذا وقع بعده جملتان فإنه يعني . بمعنى لم نحو ندم زيد ولا يتغنى ويعنى الآخر أن كل نفس لما عليها حافظ (قوله يعني إذا) . إليه ذهب ابن مالك وفي الغنى أنه أحسن مما قيل أنه يعني حين فإنه حينئذ ، يكون ظرفاً محضاً ولا يكون لازم بالإضافة إلى الجملة (قوله يذهب فعل ماض الخ) وجوابه فعل ماض غالباً بدون الفاء ، بالفاء قليلاً وقد يكون جملة اسمية إذا أوفى الله كما في قوله تعالى « فلما نجاهم إلى البر فنهضهم مقتصد » وقيل الجواب محذوف أي استمعوا قسرين أو مضارعاً ماؤلاً بالماضي وجميع الاستعمالات واقع في التنزيل (قوله فتوم منه بضمهم) وهو ابن خروف جعله ترحماً شبادر

أي فعل ذلك يعني أن اللزوم ليس بمتل وهو امتناع الافتكاف في ذاته بل هو جملي فيكون المضموم من ذلك ما ذكر قوله وهو ابتداء باعتبار ابتداء لازمه يزيد أن الامكان راجع للاقتضاء فقط وقال بعضهم يصح رجوعه للقضاء أيضاً لأن محل الاسمية موضع أما فهو قضاء بحسب الامكان أما الله، ففي معناها

(قول المحشي) أي فيها إذا وقع الخ المناسب أن يزيد بعد قوله ظرف إلى آخره لأن مجرد الظرفية تكون وإن لم يقع بعدها جملتان نحو جئت لما ضرب زيد شيء حين ضرب وإنما تتركز الجملتان إذا استعمل استعمال الشرط

(قول المحشي) يعني لم نحو ندم زيد الخ لكنها اختصت عن لم بأشياء ابتداءً فيها من حين الابتداء إلى حين التكلم وجواز حذف الفعل المتني بها في الاختيار أن دل عليه دليل استثناء به نحو شرفت المدرة وما بخلاف لم لا يجوز حذف فعلها في السمة واستعمالها في الأظرب يكون في الأمر المتوقع بخلاف لم قيل أن أصحها لم زيدت عليها ما بسبب هذه الزيادة اختصت بما مر كذا في شرح ديباجة المصباح

(قول الشارح) يعني إذا في المختصر يعني إذا بدون ألف ولفظه أراد بما في المختصر بيان أصل معناها وهو الظرفية لما مضى وأراد بما هنا الفرق بينها وبين إذا بأنه يدخل فيها معنى الشرط كذا بخلاف إذا فإنه لا يدخلها معنى الشرط أصلاً فتومه تستعمل الخ بيان لكونها بمعنى إذا

(قول الشارح) وإنما يكون مثل لو أي في أنه للتدقيق في الماضي دون المستقبل

(قول المحشي) إليه ذهب ابن مالك أي ذهب إلى أنه يدخل عليها معنى الجزاء كقانون قال ابن مالك أنها بمعنى إذا بدون ألف لأن مراده به أنها ظرف مختص بالمضي كاذوليس كمين في عدم الاختصاص به وإنما قلنا ذلك لتعريض ابن مالك بأن لها شرطاً وجواباً كما في المتن وغيره وما حرره غير فساد ما قيل من أن التصويب للشارح بإبدال إذا بظنون ما نسبته المحشي لابن مالك سيو على أنه قال صاحب اللباب لا يضاف لما لا اللفظية لضررها بقرع إلى الجزاء قال شارحنا لما قيل فيها من معنى الجزاء لأن لا في قولك لما جئني « كرمك ليس بمعنى الشرط حقيقة بل معناه لوقت أكرمك في زمان حيثك فكان حقه أن يقال ليس في معنى الجزاء ولكنه لا كان مستحقاً للتقدير وقع أمر بوقوع أمر آخر أشبه الشرط والجزاء لا « ينسأ تقدير الأمر بآخره، اشتراكاً في أصل التقيد حل على الجزائية والألف ليست هي بل حقيقة الجزائية انتهى وهذا المعنى ظاهر جداً في نحو لما رأيته أيتك ففعل ما قل من سيبويه هو أن ألف أسوأ ما يشير إليه القول الشارح فتستعمل المحشي أن يقول فيها معنى الشرط تدبر (قول المحشي) يكون ظرفاً محضاً أي غير معتمدين معنى الشرط مع أنه ليس كذلك

(علم البلاغة) هو علم للمعاني والبيان (و) علم (تواضعها) هو اليديع (من أجل العلوم ،

معنى النظرية منه وقال في القصة القول بأنها حرف هو مذهب سيبويه قال بعضهم وهو الصحيح لأنه لو كان ظرفاً مضافاً إلى الجملة التي عليه كان عاملاً لها ، مع أنه قد يكون مصدرًا يُلحق بالمفاعلة و«التفنية نحو قوله تعالى « فلما أحسوا بأساً إذا هم منها يركضون » وقوله تعالى « قد قضينا عليه الموت ما دلهم على موته » ، وما بعدهما لا يصلح فيها قبلهما ، وأيضاً قد يقع الفصل بين ما وشرطه بكلفة أن رائدة نحو ضا ان جاء بشير سمعناه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه وأيضاً لو كان ظرفاً لما صح قول لما أسلم دخل الجنة لعدم تعدد الزمان اللهم إلا أن يدعي المبالغة (قوله علم البلاغة) بالمعنى الاختيالي أي العلم ، الذي له مزيد اختصاص وبالبلاغة بأن دون لاجلها وتقدير لفظ علم في قوله وتواضعها للدلالة على أنه مجرور معطوف على البلاغة دون العلم كما يتوهم من كون المضاف مقصوراً بالذات ، لا أن لفظ العلم في الكلام مقدور وحده على المعنى المعلى تكلفاً لأنه يترجم حينئذ ، تقدير لفظ العلم في قوله وتواضعها ، مثلاً يترجم العطف على جن ، العلم وأرجاع ضميرها إلى البلاغة باعتبار المعنى الأصلي وعدم صحة أفراد ضمير به وفيه ، ألا يتكلف على أن كون علم البلاغة محلاً للذين العلمين ،

(قول الحاشي) وما بعدهما لا يصلح فيها قبلهما رد هذا بأنه يقتصر توسعها في الظروف كما قاله ابن هشام في آية ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون وبأنه لا أسلم أن العامل ما بعدهما بل هما ما فيها من راحة القلب وهو المفاعلة في إذا والتي في ما ويمكن الظرف وراحة القلب

(قول الحاشي) وأيضاً قد يقع الفصل رد أيضاً بأنه لا ضرورة فيه كما في آية وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم برفع كل وجز شركائهم ونصب أولاد هذا والحق أنه اسم لاستقلاله بالمفعولية لا حرف شرط وإن قل بعضهم بإحتماله

(قول الحاشي) الذي له مزيد اختصاص الخ بأن يكون الغرض منه تحصيل ملكة تأدية المعاني الزائدة على أصل المراد مطابقة لمتنفي الضال وتحصيل ملكة تأدية المعنى الواحد بطرق مختلفة مع تلك المطابقة أيضاً وما ذاك إلا المعاني والبيان أما ما سواه مما القرض منه تأدية أصل المعنى على وجه «صواب فليس له مزيد اختصاص بها بأن دون لأجلها بل هي وغيرها فيه سواء فأن دفع ما في الأطول من أن ماله مزيد اختصاص ليس له ضابط يقتضي دخول المعاني والبيان وخروج غيرها

(قول الحاشي) لا أن عطف على الدلالة

(قول الحاشي) مثلاً يترجم العطف على جن ، العلم ولا معنى له الآن

(قول الحاشي) تقدير لفظ العلم وتواضعها أما أن يقرأ عبوداً أن كانت الرواية كذلك واثبتوه على المذهب سيبويه وما أن يقرأ مراداً لم تكن

قول الحاشي) ضميرها أي ضمير تواضعها أو المضافات ياتية قول مجمل وجوع التفسير إلى علم البلاغة فوات باعتبار أنه متناهية وتثبت المذكور وحسنه إذا كان كل منها مجزئاً قال الفخر الرازي خالف في القرآن نحو أن هذه تذكره فمن شاء ذكره فلما قيل أنه لا يرتكب إلا في ضرورة الشعر ليس على ما ينبغي (قول الحاشي) ألا يتكلف بأن يؤول بالمذكور

قدراً وأدائها سراً) لاجابة الى تخصيص العلوم بالعربية ، لانه لم يجعله اجل جميع العلوم ، بل جعل طائفة من العلوم اجل ما سواها وجعل من هذه الطائفة ، مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون (اذ به) اي يعلم البلاغة وتوانها لا يغيره من العلوم (تعرف دقائق العربية واسرارها) ، فيكون من ادق العلوم سراً (و) به (يكشف عن وجوه الابهام في نظم القرآن استارها) فيكون من اجل العلوم قدراً ،

عالم لم يثبت وقول الشارح رحمه الله فيلسافي وسومها علم البلاغة بمعنى الاطلاق لا التوضع (قوله قدراً) تميز من نسبة الاجل الى الموعوم مزال عن الفاعل أي من طائفة علوم اجل قدرها من العلوم وكذا قوله سراً أي من طائفة علوم ادق سرها من العلوم ولا يلزم عمل اسم التفضيل في الظاهر ، فان التقدير اعتبار لا استعمال على ما وهم الفضل الاسفرائني والسرها ما يكتم أولها الشيء (قوله لانه لم يجعل الخ) حتى يرد انه ليس اجل من علم الكلام والفقه والتفسير والحديث (قوله بل جعل طائفة الخ) ويكون بمعنى تلك الطائفة اجل من بعضها فلا يلزم تفضيله على العلوم المذكورة ، وعلم مرتبته لانه من تلك الطائفة (قوله مع ان هذا الخ) ليس المراد انه ادعاء امر مختلف للواقع فان العالم ، لا يفرح بشيء باطل بل المراد انه لكل عناية وفرح بذلك العلم يدعى ظاهراً اجلته بالنسبة الى كل العلم ترفعاً لغاليه والمراد اجلته بالنسبة الى البعض كالوجيدات الواقعة من الشارع مطلقاً والمراد بالتقييد (قوله فيكون من ادق العلوم سراً ،

(قول المحشي) عالم لم يثبت كما انه لم يثبت تسمية العلمين بالبلاغة بدون لفظ العلم (قول المحشي) من نسبة الاجل الى العلوم أي المفضلة وهي مبدول بغير اجل لا المضاف اليها اجل كما يدل عليه قوله اجل قدرها من العلوم وفي نسخة تميز من نسبة الاجل الى التمييز الذي هو عبارة عن طائفة من العلوم (قول المحشي) فان التقدير اعتبار لا استعمال أي فالمدار على صحة المعنى وان بطل الاستعمال وأورد عليه ان الاصل أن لا يقدّر الا ما يصح أن يظهر وأن كان التقدير اعتباراً وفي كون ذلك هو الأصل شيء فانهم صرحوا بأن التمييز على تقدير من ولا يصح اظهارها في التمييز المحول عن الفاعل والمبتدأ والمفعول وبأن الاضافة التي على معنى اللام لا يصح فيها اظهارها قال الشيخ الأشعر في شرح التيسيل كم من مقدر لا يظهر أصلاً

(قول المحشي) بل جعل طائفة الخ أي ويكتفي في الصافي لتأليف فيه كونه من تلك الطائفة أما بيان مرتبة عن سائر العلوم العربية فغير محتاج اليه ولو سلم فيكون في بيانها التعليل بأن به يكشف الخ (قول المحشي) وعلم مرتبته أي ولا يلزم علم مرتبته عليها ويحتدل أن يكون مستأنفاً أي وعلم مرتبته على غير هذه الطائفة لانه الخ قوله لانه هو الظاهر

(قول الشارح) مع ان هذا الخ جواباً بالتسليم فع بمعنى على أي ولنا أن تجري على انه جعله اجل جميع العلوم بناء على ان من في من اجل يناية ولا ضرر فيه لانه امر ظاهري وقع للترغيب فيه (قول الشارح) لا يغيره من العلوم أي فالحصر اضافي بالنسبة لباقي العلوم فلا ينافي معرفة العرب لذلك بالسابقة وقال العصام ان العارف هذا المراد به من يكتسب السابقة فالحصر حقيقي

(قول المحشي) لا يفرح بشيء وبطل يعني انه لم يفرح بذلك العلم فلفرح به يدعى ولا يبالى فعنى كونه بطلا

لأن المراد بكشف الأسرار معرفة أنه معجز ، لكونه في أعلى مراتب البلاغة ، لاشتماله على الغقائق والاسرار والخلوص الخارجية عن طوق البشر وهذه وسيلة إلى تصديق النبي عليه الصلاة والسلام في جميع ما جاء به ليقبلي أثره فيقلز بالسعادة الدنيوية والأخروية فيكون من أجل العلوم

لأن دقائق العلوم العربية وأسرارها متفاوتة بعضها أدق من بعض . ولا يلزم أن يكون جميع مسائله أدق وهذا معنى ما نقله من شرح معلوم أن دقائق العربية أدق أي بعضها من بعض لا أن جميع دقائقها أدق ولو ادعاء . على ما لم (قوله بلان المادح) أي بطريق الكتابة ، فمن كشف الأسرار عن الشيء يستلزم معرفته (قوله لكونه) متعلق بالمعرفة أو بالاعتناء وتبديد المعرفة بذلك القيد إشارة إلى أن معرفة الانحياز . بطريق المخصص بهذا العلم فلا بد أن تحصل للكلام أيضاً فلا يصح المحصر لأن تلك المعرفة بطريق الان (قوله لاشتماله على الغقائق الخ) قوله الدقائق والأسرار المتعلقة بالحق العربي انما تعرف بهذا العلم كما مر .

أن دعوى أجليته من كمال العلوم : ملحة في نسبة الإعلان إليه تسامح (قول المحشي) لأن دقائق اللغة العربية الخ : بيان لأدق العلوم المقرب عليها أدق العلم الموصل إليه . لأن أدق العلوم تستلزم أدق طريقه

(قول المحشي) ولا يلزم أن يكون الخ : بل يكفي في كونه أدق كون بعض مسائله أدق لكن لا بد من أن يكون الأدق يراد بالأدق من دقائق العربية أدق دقائق تعرف بغيرها من العلوم ما عدا دقائق تعرف بغيرها من تلك الطائفة التي هو منها وليس المراد أن دقائق العربية بعضها أدق دقائق جميع العلوم على ما هو أتم بل يدع أحد ذلك فمثل (قول المحشي) على ما هو أي في فهم كلام المصنف أن كان قوله أي الخ : من كلام الشرح أوفى فهم ما نقل عن الشارح إن كان من كلام المحشي والمظهر الثاني واختار شيعة الأول

(قول المحشي) لأن كشف الأسرار عن الشيء . يستلزم معرفته واقعا عين الكتابة مع صحة أن يكون مجازاً مرصلاً لأن الكتابة لا بد فيها من بودة المعنى المكتفي به لينقل منه إلى المعنى الكتابي فيجيب الثاني بين كلامي المصنف وسكاكي من حيث أن المصنف أثبت المعنى المكتفي به لأجل الاضطرار والسكاكي فاه فيكون هناك تدافعان تدافع المحصرين وتدافع النبي والآيات أما لو كان المراد به المعرفة مجازاً فلا تدافع بين الآيات والنبي لأن المثبت معناه المعرفة والمعنى باقي على حقيقته والحاصل أنه إذا أريد به المعرفة مجازاً يرد أحد الاشكالين وهو تدافع المحصرين فقط وإذا أريد به المعنى الأصلي ورد الآخر فقط وهو التدافع بين الآيات والنبي وذلك لأنه على الأول ليس في كلام المصنف الكشف بمعناه الحقيقي معنى يدفع عنه في كلام السكاكي وعلى الثاني ليس في كلام المصنف الكشف بمعنى المعرفة حتى يدفع حصراً في الدق في كلام السكاكي . إذا أريد به المعرفة بطريق الكتابة لا يتولد التصافان ما تدافع المحصرين من جهة المعنى المراد وتدافع الآيات والنبي من جهة المعنى المكتفي به لا تضراد في الكتابة لا يتولد منه فليقل ثم هذا الكلام انما يظهر إذا كان المراد وجوداً لا محلاً نفس الانحياز وآيات الوجوه تعضيل أما إن كانت بمعنى مراتب البلاغة فيقال إن كشف الأسرار عن طريق الشيء . يستلزم معرفة ذلك الشيء . (قول المحشي) أو بالانحياز أي والمعرفة مسطرة على القيد مع قبده فيكون موداه مدي ما قبله فصحه قوله بدو تشديد المعرفة الخ : لأنه راجع لكللا هو جود

(قول المحشي) بطريق الم في نسخة المعنى أي البرهان المبني وهو ما يكون العلم الاوسط فيه حلة لحصول التصديق

لكون معلومه من أجل للمعلومات وغايته من أشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فإن قيل كيف التوفيق بين ما ذكره هنا وبين ما ذكر في القناع من أن . مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا

ولقد أفرجه الاجلية عن وجه الادقية (قوله لكون معلومه من أجل للمعلومات) المعلوم يطلق على المسائل وقد يطلق على الموضوع كواقع في شرح المواقف . ومحولات مسائل هذا العلم الدقائق والاسرار التي تندرج فيها الدقائق والاسرار التي في القرآن منه اللفظ العربي من حيث معانيه لمقتضى المدخل المتدرج فيه القرآن . فيكون معلومه من أجل للمعلومات فاصح ما ظن في كون معلومه أجل . ومنشؤه حمل المعلوم على أن القرآن معجز (قوله مدرك الاعجاز) أي ما يدرك لأن المدرك حقيقة هو النفس الناطقة (قوله هو الذوق ليس الخ) أي الا الذوق فقد حصر ما به يدرك الاعجاز في الذوق وهو كيفية النفس بها تدرك انطواء والمراء التي في الكلام البالغ والمصنف .

بحكم مع كونه علة أيضاً ثبوت ذلك الحكم في الخارج فإن لم يكن علة ثبوت الحكم خارجاً فبرهان إلى سواء كان الاوسط معلولاً لثبوت الحكم في الخارج أولاً وانما حياً لم وإن لأن العلية هي العلية والاثنية هي الثبوت وبرهان لم يثبت علة الحكم ذهناً وبوجها فسي باسم لم الدال على العلية وبرهان إن انه يثبت علة الحكم ذهناً لا خارجاً فهو انما يثبت ثبوت الحكم في الخارج وانما أن علة ماذا فهو لا يثبت ذلك فسي باسم إن الدال على الثبوت كذا في شرح القهر يد مثل الاول الاستدلال يتضمن الاختلاط على المحي بأن قيل هذا متضمن للاختلاط وكل متضمن للاختلاط محموم ومثال اناني الاستدلال بالحج على تعين الاختلاط بأن قيل هذا محموم وكل محموم متضمن للاختلاط فان المحي ليست في الواقع علة الثبوت بل الامر بالعكس ومعرفة الاعجاز بالبرهان المحي على ما هو المختار من أن سبب الاعجاز كونه في أعلى مراتب البلاغة انه تحصل بمعرفة قواعد البلاغة فلا يثني معرفة الاعجاز بالبرهان الا في علم الكلام حيث عجزوا اعجازه بدم القدرة على الاتيان بثبته (قول المحي) ولذا أخر الخ : مأخوذ من الاطول وجارته وانما قدم بيان كونه أدق العلوم سرّاً لأن ما ذكره في بيان كونه أجل العلوم قدراً انما يكشف بما ذكره في بيان كونه أدق العلوم سرّاً

(قول الشارح) لكون معلومه من أجل للمعلومات راجع لقول المصنف اذ به يعرف دقائق المعاني لان المعلوم هو المسائل وموضوعه هو اللفظ العربي من حيث المعاني ومحولاتها الدقائق والاسرار المرجحة في اللغة العربية وقوله وغايته من أشرف الغايات راجع لقوله ويكشف عن وجوه الاعجاز لان الكشف هو المعرفة التي هي وسيلة لتصديق الخ : تأمل (قول المحي) ومحولات هذه المسائل الدقائق والاسرار أي لان القرآن معجز كما فهم الصمام والفنري أن ذلك مراد الشارح فافترضنا عليه بان كثر القرآن معجزاً ليس محولاً في مسئلة من مسائله وانما هو غايته (قول المحي) فيكون معلومه أي مسأله من أجل للمعلومات لا تندرج دقائق القرآن وأسراره في محولات مسأله واندرج لفظ القرآن في موضوعه

(قول المحي) ومنشؤه حمل المعلوم على ان القرآن معجز أي وكون القرآن معجزاً ليس بموضوع في مسئلة من مسأله ولا محولاً فيها فلا يكون معلومه بل غايته وما لا ينبغي أن يقول عليه جواب القدر بعد تقريره الاشكال بأن كشف الاسرار من وجوه الاعجاز لا يكون الا بهذا العلم وذلك يستدعي كون معلومه الذي هو مسأله من أجل للمعلومات اذ ليس في هذا أصلاً مسئلة حكم فيها على القرآن بخصوصه مرض ذاتي بأن كلام الله أشرف التركيب وقد تقرر

ونفس وجه الابهجاز لا يمكن كشف القناع عنها. فذلكم معنى كلامه انه يدرك بالذوق ولا يمكن وصفه كالملاحظة

حصر ادراك الابهجاز باعتبار المعنى الكائن في هذا العلم وقوله نفس وجه الابهجاز أي نفس مرتبة البلاغة التي توجب الابهجاز لقوله وجه الابهجاز أسرها من جنس البلاغة. وأول الابهجاز على أن يكون الوجه تقييلا فقد تبيّن أن كشف القناع عنه والمصنف أثبت كشف القناع حتى هذا العلم باعتبار المعنى المكتبي. فالتدقيق بين الكلامين متفق لوجوه (قوله فذلكم معنى كلامه)

أن المعنى المذكور أشرف كان العلم به أنه أشرف فالعلم به حال القرآن أعني اعتباره مع قطع النظر عن الغير أشرف إلى أن قال ثم أراد به المعنى في عبارة الشارح ما يعلم من هذا العلم لا المسائل كما فهم أنه من العلم بالابهجاز غاية هذا العلم كما صرح به المصنف في أوله فلا وجه لعلف قوله وغايته من أشرف الغايات على ما قبله وما قيل إن غاية ما ذكره أن بعض أفراد موضوعات مسائله وكذا بعض ماصدق على محمولات مسائله من أجل الأشب. والمعلومات والمطلوب كون مسائله من أجل الأشياء والمعلومات وهو غير لازم بما ذكره على أنهم حصروا جهات الشرف في ثلاثة شرف الموضوع وشرف المسائل لكونها يقينية وشرف الغاية فليس بشي. لأنه إن كان ما من مسألة من مسائله لا تصدق على لفظها في القرآن وسرلة فالأمر ظاهر وإن كان هذا هو الغالب فيمكن لشرف جميعه أن تغلب مسائله صادق على ما وقع في القرآن ألا ترى أنهم جعلوا علم الكلام أشرف العلوم لأن موضوعه أشرف الموضوعات لتلوله ذاته تعلل وصفاة وأفعلة وإن كان موضوعه أهم من ذلك وقد تقدم لمحتشي جعل هذا العلم أدنى سرآلان بعض مسائله أدنى وأما دعوى حصرهم جهات الشرف في الثلاثة المذكورة فباطلة فإن المصرح به في شرح المواقف هو شرف العلم بشرف المعنى وهو يشمل الموضوع والحصول ومثله قول الشارح وجلالة العلم بجلالة المعنى وغايته نعم أن شرف الموضوع كلف في شرافة العلم هذا وبعض الناظرين لم يفهم مراد المحتشي فقال ما لا ينبغي أن يلتفت إليه

(قول المحتشي) حصر ادراك الابهجاز أي حصر ما به الادراك في هذا العلم حيث قال به يكشف أو حصر نفس الادراك فيه بأن حكم بأنه لا ينسب عن غيره ثم المراد بالابهجاز نفسه على ما هو ظاهر قول الشارح معرفة أنه مجرد أو مرتبة الذي حصل سببها (قول المحتشي) باعتبار المعنى المكتبي المعنى الكائن معرفة أنه مجرد لأنه معنى كائن في قوله ويكشف عن وجوه الابهجاز الخ كما قل الشارح لأن المراد يكشف الأستار الخ :

(قول المحتشي) أي نفس مرتبة البلاغة الخ : فلبلاغة مراتب بعضها يوجب الابهجاز وبعضها لا واعلم أن لبلاغة وجوه وهي التكتات التي تحصل بها البلاغة والابهجاز وجوها وهي المراتب التي توجب الابهجاز فوجوه البلاغة توجب مراتبها ومراتبها توجب الابهجاز وجوها السكاكي ومدرك الابهجاز عندني هو القبول ليس الا وطريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العليين نعم لبلاغة وجوه مثبته وما ييسر اذاعة الثام عنها تتجلى عليك وأما نفس وجه الابهجاز فلا (قول المحتشي) أول نفس الابهجاز على أن يكون الوجه تقييلا أي في قولهم نفس وجه الابهجاز لا قولهم وجه الابهجاز أمر الخ : لأن نفس الابهجاز ليس من جنس البلاغة بل المعنى من جنسها المرتبة التي بها الابهجاز باعتبار المعنى المكتبي به هو كشف الأستار عن الوجوه وحاصل هذا الكلام أن الشارح وإن صرح بأن المراد بالكشف المعرفة فالتدقيق بين قول المصنف به يكشف وقول السكاكي لا يمكن كشف القناع وقوله هو الذوق ليس الا حاصل لوجوه أما باعتبار المعنى المكتبي فظاهر أنه المعرفة وحصرها المصنف في العلم والسكاكي في الذوق وأما باعتبار المعنى المكتبي به أي من حيث انه مكتبي به فكذلك

وقد صرح بهذا ، وما ذكرهنا لا يدل على أنه يمكن وصفه ، بل على أنه انما يدرك بهذا العلم .

أي مجموع كلامه المذكور سابقاً قوله مدرك الاعجاز الخ معناه انه يدرك بالذوق وقوله لا يمكن كشف القناع . معناه لا يمكن وصفه وبيان كلالته واستقلاله الوزن ، وسائر الموجودات تدرك ولا يمكن بينها بخصوصها (قوله وقد صرح بذلك) حيث قال شأن الاعجاز عجيب يدرك ولا يمكن وصفه (قوله بل على أنه انما يدرك بهذا العلم) لأن نسبة الكشف الى العلم تقل على حصول العلم به لا على أنه يمكن وصفه وبهذا اندفع التذلل بين اليات الكشف وعدم امكانه بجعل الكشف على الادراك في الالبات وعلى الوصف والبيان في الثاني .

لأن المصنف اثبت على وجه الكتابة به عن المعرفة والسكاكي فغاه والظاهر أنه غاه من جهة الكتابة به عن المعرفة لأن الظاهر ان المراد بالكشف المذكور في الكتابين في المقام الواحد واحد ففتح الثاني في أنه يعرف به وبقرير الكلام على هذا الوجه يدفع ما قيل إن في قرير الاعتراضين بهذا الوجه نوع ركاً كما لأن الاعتراضين متداخلفان ظاهراً فإن الاعتراض الاول مبني على أن يكون المراد بالكشف المعنى الكتابي أي المعرفة والثاني مبني على أن يكون المراد به المعنى المتبادر منه أي التعريف والاعتراف للغير فكيف يوردان ما وأجاب القدي بجوابين كلاهما مختلف للشرح كما يعرفه المتأمل المغفل وحاصل جواب المحشي أن المراد بالكشف المعرفة حتى على الثاني وثالث الثاني من جهة أن المعنى المكتبي به لا بد أن يكون مراداً ليقتل منه الى المعنى الكتابي وقد اثبت المصنف وغاه السكاكي

(قول المحشي) أو نفس الاعجاز على أن يكون الخ : أي حقيقة الاعجاز الذي هو صفة القرآن وحقيقته عند علماء اليان كاسياني للشرح والمحشي أن يرني الكلام في بلاغته الى أن يخرج عن طوق البشر وهي لا تعرف إلا بمرة أعلى مراتب البلاغة لأنها سببه وأعلى المراتب لا يعرف إلا بمرة التفات والاسرار والمخاوص اعطارجة عن طوق البشر وانما لا يمكن أن تعرف فلا تعرف حقيقته حتى يتبين نعم يعرف بالذوق بأن تحصل النفس الى ذات الاعجاز بواسطة الذوق المكتسب من كشف العلم عن الاعجاز بيان وجهه لا كنهه فليأمل ليتبين ما هنا مع ما يأتي

(قول المحشي) أي مجموع كلامه رد لمن قال إنه بيان لمعنى كلامه في الاشكال الثاني أدجم فيه جواب الأول (قول المحشي) لا يمكن وصفه وبيانه لعدم ادراك حقيقته اذ الوجدان لا يتعلق بالشيء من جهة تصويره بحقيقته بل من جهة حصوله بنفسه فتكشف النفس به ولا تصور حقيقته بعمليه السعد في شرح المقاصد قال المحشي في حاشية القطب اختصني أن هذا لقوة ما هي أهم من اقوى المدركة المشهورة أم غيرها قال الإمام كلا القولين محتمل ثم انه اذا كانت احداها فالظاهر انها ألهم فالعالي الجزئية الجسمانية التي يكون ادراكها بخصوصها أنفسا تسمى وجدانيات والتي ادراكها بطلها تسمى وهيات ومن الوجدانيات ما تجده بنفسه لا بالآلات كشعوره بذواته وأفعال ذواته ١٠ ومعنى تصالف النفس بالاعجاز وصول حقيقته اليها بلا واسطة صورة حتى أن كون وجدانياً لا ينافي ما سيأتي عن المحتاج من امتناع ادراك بحقيقته لامتناع الاحاطة بهذا العلم الشديد أنه على تقدير الاحاطة يدرك بحقيقته وكنهه لأنه لا مانع من أنه عند عدم الاحاطة يكون الموجود حالة ذوقية وعند الاحاطة يحصل ذاتياته فيدرك بالكنهه

(قول المحشي) ولا يمكن بيانها بخصوصها اعترز به عن تعريف بعضهم نحو الذرة والام أنه ليس بخصوصها

(قول المحشي) لأن نسبة الكشف الى العلم الخ أي بخلاف نفي الكشف في ذاته فإن المتبادر منه البيان

وحمل وجه الاعجاز على مرتبة من البلاغة توجب الاعجاز ، وافراده نظراً الى نوع الاعجاز وجهه نظراً الى افراده ،
أو على نفس الاعجاز وجعل الوجه تقييلاً ، وهو المطابق لعبارة المتنازع ، وقرئ السيد في شرحه بين وجه الاعجاز ونفس
الاعجاز فقال يمكن كشف القناع عن وجه البلاغة أي بطرق والمزايا ولا يمكن عن وجه الاعجاز نفسه ، وفيه حمل الوجه
في قوله ونفس وجه الاعجاز الخ على التخييل وفي قوله أكتشف لقناع عن وجه الاعجاز الخ على الأمور المرئية اليه (قوله ولو
بالدق المكتسب منه) إشارة الى دفع الدافع بين المحصرين فاستسكا كي حصر الادراك بلا واسطة على الدق والمصنف
رحمه الله تعالى حصر الادراك بواسطة على هذا العلم وقد صرح به السكاكي أيضاً حيث قال طريق اكتساب الدق طول

(قول الحاشي) وحمل وجه الاعجاز على مرتبة الخ عطف على يحمل والواو بمعنى مع قيد به لانه لو اختلف معنى وجه
الاعجاز لم يكن الجواب باختلاف معنى الكشف في الامتياز والتي هل يكون باختلاف معنى التوجييز كما صنع السيد ثم
انه على جواب الشارح يقدم من كشف القناع عن المرتبة التي توجب الاعجاز كشف القناع عن نفس الاعجاز ومن عده
سواء كان ذلك بالوجه أو الكنه

(قول الحاشي) وافراده أي افراد وجه الاعجاز في كلام السكاكي نظراً الى نوع الاعجاز فهو نفس واحد له وجه
واحد وجهه أي الوجه في عبارة المصنف نظراً الى افراده فان لكل فرد وجهاً

(قول الحاشي) أو على نفس الاعجاز الخ أي وفي الجمع والافراد ما مر

(قول الحاشي) وهو المطابق لعبارة المتنازع حيث قل شأن الاعجاز يجب يدرك ولا يمكن وصفه فان التمييز في
وصفه واجع للاعجاز فدل على ان الوجه في قوله ونفس وجه الاعجاز تعبه

(قول الحاشي) وقرئ السيد الخ مقابل لما قبله من كلام الشارح في الجواب وتوصل السيد بذلك الى دفع المناقاة
بين كلامي المتنازع حيث نفي كشف القناع عن وجه الاعجاز هنا وأثبت في قوله لا أكتشف لقناع عن وجه الاعجاز من
هذين الطرفين فأغذ المعاصم ودفع به المناقاة بين كلامي المصنف والسكاكي وقال ان الشارح لم يفرق بين وجه الاعجاز
ونفس الاعجاز وفيه أن حمل الوجه في كل من الموضوعين على معنى خلاف الظاهر وان التبادر من قوله نعم لا يمكن الخ
انه متعلق بوجه الاعجاز المتقدم وانه لا يمس حينئذ لتبديل بانتاع الاطاعة بهذا السلم بعد معرفة جميع الوجوه الموجبة
للاعجاز اذ لا شيء وراء هذا يتوقف عليه الاعجاز وان الكشف عن وجوه الاعجاز مستلزم للكشف عن نفس الاعجاز
وانه ان أراد الكشف عن الوجوه تفصيلاً فهو غير ممكن لعدم الاطاعة بها وان أراد ولو بوجه فهو ممكن في الاعجاز أيضاً
فلا معنى لقوله به فيه دونه ويضع ما حدا الاولين بأن هذا جواب بتسلم كلمة العبدون باتمام بيان الوجوه التي بها يطابق
الفصل مقتضى الحل وانما بيان ما يتوقف عليه الفصاحة مع منع أنه يقدم من ذلك العلم بكنه نفس الاعجاز لأن هذا العلم
لا يعرف به على ذلك التقدير إلا ان هذه الحائل تقتضي ذلك الاعتبار مثلاً وأما الاطلاع على كية الاحوال وكيفيتها في
الشقة والضعف ورعاية الاختبارات بحسب المقادير التي يتوقف عليها الامتنان بكلام هو في الطرف الأعلى فامر آخر
لا تعلق له بعلم البلاغة ولا يستفاد منه وسيأتي هذا الجواب بعبارة الشارح عند قول المصنف ولما طردن الخ

(قول الحاشي) وفيه الخ أي وهذا الحل خلاف الظاهر والمبادر كما سبق

وليس المحصر حقيقياً حتى يرد الاعتراض عليه بأن الحرب تعرف ذلك بحسب السليقة وقد أشير إلى
هذاني مواضع من الفتاح كقولهم في علم الاستدلال وجه الإعجاز أمر من جنس التفصاحة والبلاغة لا طريق
إليه الاطول خدمة هذين العليين وفي موضع آخر لا علم

خدمة هذين العليين وكذا لو الوصلية المعلقة على ان قبض الشرط أولى بالحراء ، بالنظر إلى المحصر المستفاد من كلمة
أي ، لا بالنسبة إلى دفع التدافع حتى يرد انه اذا لم يكن الادراك بالذوق المكتسب لا يتدفع التدافع فضلاً عن كونه
أول على هذا التقدير (قوله وليس المحصر حقيقياً) . بيان لقائمة اعتبار المحصر بالنسبة إلى العلوم ولا مدخل له في دفع
التدافع (قوله وقد أشير إلى هذا) أي إلى أنه يدرك بهذا العلم ، انما قال أشير لأن المصريح به ان وجه الإعجاز
أي مرتبة البلاغة التي بها الإعجاز أمر من جنس البلاغة أي نوع منه ، لا طريق إلى معرفته الاطول خدمة هذين العليين
لكنه يقيم منه أنه تكون تلك الخدمة موجبة لمعرفة الإعجاز أيضاً ، وكذا في قوله لا علم بهد علم الأصول الخ (قوله لا
طريق إليه الخ) طرفه مستتر وقع خبراً أي لا طريق موصل إليه والاطول مرفوع على البديلة من محل اسم لا

(قول المحشي) وكذا لو الوصلية أي المعلقة على وصل ما بعدها بما انطوى تحتها أو بما قبلها فالوصلية هي المبالغة لا
الزائدة كما به عليه ابن الحشي في جاشته لمطرح

(قول المحشي) بانظر المحصر المستفاد الخ يعني أن المصنف حضر سببية الادراك للإعجاز في هذا العلم وحصره فيه
يصح بأخذ أمرين إما أن يكون العلم نفسه هو السبب ولما أن يكون ما ينشأ عنه وهو الذوق هو السبب لكن الأول
باطل لأنه يوجب التدافع وان كان هو أولى بالمحصر لأنه صريح بجارة المصنف مع كونه السبب الأصلي فقال الشارح
انه يكتفي في المحصر في العلم المحصر فيه بإعجاز ما ينشأ عنه وانما لم يجعلها بالنسبة لقول الشارح يدرك لأن الاشكال ليس
في أصل الادراك بل في حصره في العلم

(قول المحشي) لا بالنسبة إلى دفع التدافع بأن يكون المقصد من لو المبالغة في دفع التدافع لا المحصر فيكون المراد
ان الادراك بنفس العلم أولى في دفع التدافع لأن هذا يحقق للتدافع لا دفعه

.. (قول المحشي) بيان لقائمة اعتبار المحصر الخ وهي دفع الاعتراض عليه بأن العرب الخ
(قول المحشي) لأن المصريح به الخ انما لم يجعل الوجه هنا على التقييل لأنه لا يصح ان الإعجاز وهو اوجه الكلام
في بلاغته الى أن يخرج عن طوق البشر من جنس التفصاحة والبلاغة

(قول المحشي) لا طريق إلى معرفته أي بالذوق كما ان نفس الإعجاز كذلك وحصوله لنفس بالذوق لا يتألف عدم
دخول كنه بلاغة القرآن تحت غير علم الله لأن الثاني حصول ذاتياته لا حصول نفسه من غير اطلاع على ذاتياته تأمل
(قول المحشي) وكذا في قوله لا علم الخ أي قل انما قال أشير لأن المصريح به انه لا علم الاكشف للفتاح عن وجوه
الإعجاز بمعنى مراتب البلاغة من هذين العليين ويلزم منه أن لا يكون اكشف منهم عن نفس الإعجاز وانما لم تجعل
الوجوه تحويلاً والمراد نفس الإعجاز قوله بعد نعم لا يمكن الخ مع قول الشارح فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الخ فان المراد
من وجوه الإعجاز بوجوه الإعجاز واحد وقد فرع عليه عدم دخول البلاغة وليست بالإعجاز وفيه ان ما فرقه الشارح ان
كان مرفعاً كذلك في الفتاح فالأمر ظاهر ويكون عذراً في محل الوجه هنا على المرتبة فلا يرد عليه ما ورد على السيد

بعد علم الأصول أكشف للنجاح عن وجه الإعجاز من هذين العليين

أو من الضمير في غيره أو ظرف هو ، متعلق بالتي ولا يجوز كونه لغواً متعلقاً بالتي لأنه يجب النصب والتثنية حيث لا أن يقال أن الحركة اعرابية وسقوط التثنية التخصيف كما ذهب إليه السواري في لا رجل أولئك بالضاف كما ذهب إليه ابن مالك ويجوز أن يكون لا التشبيه ليس فيكون لا طريق مرفوعاً وإليه لغواً ، والاطول خيراً (قوله بعد علم الأصول) ليس هذا اللفظ مرجحاً في النجاح إلا أنه مذكور ، مقدماً في المخطوف عليه بقوله ولا أكشف الظاهر أن يكون قيداً في المخطوف لا صحيح في بحث الفصل والوصل من أن القيد إذا كان مقدماً في المخطوف عليه فالظاهر تحيد المخطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيداً ، وهو ظرف مستقر غير لا أو متعلق بالتي المستفاد من لا لا بالتي لما عرفت ، ثم أنه ليس يقطعي لكنه السابق إلى التهم في الخطايات والسيد الشريف في شرح النجاح جعله قيداً للمخطوف عليه فقط

من حله في كل موضع على معنى لأن ذلك غير دافع وإلا فلا مانع من حله على نفس الاعجاز والاحاطة بهذا العلم كما تقتضي معرفة حقيقة مرتبة الاعجاز كذلك تقتضي معرفة حقيقة الاعجاز قلله أراد بالمرح به المفهوم من القيد بلا تكلف ولا شك أن جعل الوجه تحيلاً تكلف

(قول الشارح) أمر من جنس النصاح والمبالغة لم يجعل منه الأخبار عن المليات لأن الكلام في الاعجاز المختص بلفظ القرآن والأخبار عنها كما يكون بالقرآن يكون بغيره كما وقع في حديث النبي صلى الله عليه وسلم وقد اختلف في إيجاز القرآن على مذاهب ذكرها في القاصد وغيرها وأصل فيها الشيخ السيوطي في الاتقان المختار منها عند علماء الأدب هو كونه في أعلى مراتب البلاغة والفصاحة

(قول المحشي) أو من الضمير في غيره على رأي الأكثرين من جواز حذف المبدل منه في باب الاستثناء المرفوع

(قول المحشي) متعلق بالتي وال في إليه بمعنى إياه النسبة

(قول المحشي) متعلقاً بالتي لا فيه من معنى الانقضاء

(قول المحشي) والاطول غير فيكون إلا بمعنى غير طرأ اعرابها على ما بعدها ولا يصح أن يكون طول هو الظاهر

لأنه يشترط في محلها ضم انتقاض التثنية

(قول المحشي) متقدماً في المخطوف عليه عبارة النجاح هكذا لا علم في باب التفسير بعد علم الأصول إقراراً منها على الزم بمراد الله تعالى من كلالته ولا أعون على تعاطي تأويل متشابهة ولا أنفع في ذلك لطائف نكته وأسواره ولا أكشف لنجاح عن وجود إعجازه اه وافر من القراءة بمعنى التلاوة أي أنها يعاون عليه مراد الله من كتابه أي يفهمه إياه ومعنى كونه مقدماً في المخطوف عليه ذكره بجهته لا أنه متعلق به كما وهم

(قول المحشي) وهو ظرف مستقر غير لا أو متعلق الخ أي ياء على ذلك الظاهر من تعلقه بالجميع يكون ظرفاً مستقراً أو متعلق بالتي قدم في ذلك رأي اتفق العلم الأكشف منها بعد حصول علم الأصول وكذا الباقي أما على خلاف الظاهر فيكون متعلقاً بقرأ كما صنع السيد تكملة قد أوتيك بعض الناظرين

(قول المحشي) ثم أنه ليس يقطعي رد على القدري حيث قطع به

ثم لا يمكن بيان وجه الإعجاز وإدراكه بحقيقته لا متنازع الا حاطة بهذا العلم لتغير علام النبوء فلا بدخل
 كنه بلاغة القرآن إلا نحت علمه الشامل كما ذكر في المتنازع ،

أي لا علم كأن بعد حصول علم الاصول أي الكلام واللغة والصرف والقو اكتشف من هذين العلمين ، والبعيدة
 زمانية فانه لا بد في كشف القناع عن وجه الإعجاز من فهم أصل المعنى ولا بد في حل الابات المشفرة بالجهة والجسمية
 والمكان على المعنى المجازي أو الكفائي من العلم بامتاعها على ذاته تعالى فانه لولا امتناع الاستواء على الله تعالى لما حدثنا
 قوله تعالى « الرحمن على العرش استوى » على انه كتابته من ملكية الملك من غير تصور استواء وجسوس فاندفع توهم كون
 علم الاصول اكتشف منها لانه انما يلزم لو كان الطرف متفقاً بأكتشف ثم ان نفي الأكشفية عما سوى هذين العلمين ،
 كناية عن ثبوت المكتشف الكامل لها فلا يقتضي مشاركة علم آخر لها في أصل الفعل فان يلزم ذلك لو كان المقصود المعنى
 الحقيقي فلا يرد أن ثبوت المكتشف بغيرها كما هو مقتضى التفضيل ينافي احصر المستعاد من قوله وجه الاعجاز أمر من
 جنس البلاغة الخ (قوله نعم لا يمكن الخ) ، تصديق لما قبله ولتقرير لما بعده ودفع للسؤال الثاني مما قبله وهو ان هذين
 العلمين اذا كانا موجبين لكليل المكتشف ، كانا موجبين لكليل معرفة الاعجاز وكنه حقيقته وحاصل الدفع انهما ،

(قول المحشي) أي لا علم كأن الخ هذا محل الرد

(قول المحشي) والبعيدة زمانية أي بالنسبة لكل فيه رد على القاري حيث جعل بالنسبة لعلم الكلام رتبة وما قيل
 انها بالنسبة اليه زمانية رتبة لانه أشرف من علم البلاغة فبه انه لا دخل لمعورتيه في كشف علم البلاغة فان المقصود
 من التقييد بالبعدية اشتراط الكشف بها تدبر

(قول المحشي) كتابته ثبوت المكتشف الكامل لها فانه يلزم من نفي الأكشفية عن غيرها منها ماهرة ان كشفها
 لا اكمل منه فهو كشف كامل فكأنه قيل انها يكشطان كشفاً كاملاً فيحصل أن غيرها لا يكشف أصلاً أو يكشف
 كشفاً ناقصاً والأول هو المراد بناء على ان التقييد لبيان الواقع بدليل انه كمال المدح لها وما قيل ان ثبوت كمال المكتشف
 لها يلزم منه ثبوت أصل المكتشف لغيرها فمفهوم الصفة فيه ان ذلك احتمال عقلي لا مفهوم من الكلام فانه يحصل أن الوصف
 مجموع أصل المكتشف مع التام ، يحصل أنه التام على ان مراد المحشي نفي الاكتفاء والاستزاد كما هو مصرح به لا أصل الفهم
 (قول المحشي) تصديق لما قبله الخ يعني ان نعم هنا للاستدراك لا للجواب فنزيد أن ما قبلها صحيح صادق لكن
 لا بجميع احتمالاته فبالنسبة لما على تكون تصديقاً له وبالنسبة لما خرج تكون تقريراً وإثباتاً لانه لم يثبت إلا لا حيث يختلف
 ما قبلها فانه خبر تقدم وقوله ودفع للسؤال أي بما بعدها تدبر

(قول المحشي) كانا موجبين لكليل معرفة الاعجاز أي فيماثل ما سبق من عدم ادراك كنهه

(قول المحشي) أيضاً كانا موجبين الخ لعل هذا الايجاب بالواسطة لأن المراد بوجه الاعجاز مرتبة من البلاغة توجب
 الاعجاز كما سبق لمحشي ان ذلك هو المراد هنا تأمل

(قول المحشي) أيضاً كانا موجبين الخ احصاها على المعرفة يقتضي ان المراد بالبيان هو المعرفة وصطف الادراك للتفسير
 ويحصل أنها إشارة الى أنه صنف سبب على سبب وقوله وكنه حقيقته لله يكنه حقيقته ومراد السائل انه اذا كان كذلك
 قدر على وصفه وبيانه الغير ولا يكون مقتضراً على ادراكه الفوقي حتى لا يقتدر على البيان وحاصل الجواب انه لا يمكن

وتشبيه وجوه الأجزاء في النفس بالأشياء الخشبية تحت الاستار استعارة بالكناية وأثبت الاستار لها استعارة تخيلية وذكر الوجود

لا يوجب ادراك الكنه ، لا امتناع الاطاعة بها لا لقصورها في الاكشافية بل يستند من هذا الكلام وجه آخر ، دفع التذاف وهو ان الكشف بها حاصل على تقدير الاطاعة ولا يمكن الكشف بها لا امتناع الاطاعة وليس قوياً لأن توصيف العلم بوصف يحصل له على تقدير حصول أمر متناه لا يدل على شرفه ولا يوجب الترتيب فيه ولو قيل ان الكشف من وجه لا يجوز حاصل بها في الجملة ومنتج على سبيل الكنه لم يعد (قوله وتشبيه وجوه الاعجاز) .

(قول الشرح) وأثبت الاستار استعارة تخيلية وهي أي الاستار ترشيح أيضاً فلا يجرى من حيث مناسبتها لمعنى القريب فإن الثورية وهي الابهام منها مرشحة كما هنا ومنها مجردة وهي ما لا شيء معها ليجتمع المعنى القريب قوله الاطاعة بالعلمين فلا يدرك نفس الاعجاز إلا بوجهه وادراكه بوجهه غير كاف في ادراك حقيقته وفاته فلا تدرك إلا بالتوق بأن يحصل من ياتيه بوجهه فوق تصل النفس به الى ذات الاعجاز فالكلام هنا في ادراكه بوجهه لا في ادراكه بوجهه تأمل (قول المحشي) لا يوجب ادراك الكنه أي بل يوجب ادراكه بوجه أي أمر يصدق على الاعجاز

(قول المحشي) لا امتناع الاطاعة بها مبني على تسليم انه لو أحيط بها لادركت حقيقة الاعجاز وسيأتي للشرح منه عند قول المصنف وما طرفان أعلى وهو حد الاعجاز بما حاصله ان العلمين انما تكفلا بأن هذه الحال تقتضي ذلك الاعتبار وأما الاطلاع على كمية الأحوال وكيفيتها ظهوراً وغطاء ورعاية الاعتبارات بحسب المقدمات فامر آخر وانما لم يتكلم عليه هنا لانه ليس يصدق ذلك بل يصدق الاستدلال بكلام السكاكي وهذا التقدير يكتفي فيه .

(قول المحشي) دفع التذاف بين أن هذا العلم يكشف وان وجه الاعجاز لا يمكن الكشف عنه
(قول المحشي) ولو قيل ان الكشف الخ : أي لو قيل في دفع التذاف بين اثبات الكشف للعلمين ونفيه عنها أي من أثبت الكشف سواء أراد المعرفة أو البيان فغير أراد الكشف في الجملة ومن نفيه سواء أراد المعرفة أو البيان فغير أراد نفيه عن الكنه وهذا غير ما سلكه الشارح في دفعه لانه حمل الكشف في الاثبات على المعرفة وفي النفي على البيان فلو قيل انه هو ليس بشيء وأما توصف التوق فلا بد منه في كل من الجوابين لان الكلام في ادراك ذات الاعجاز لا في ادراك وجهه فليأتمل غاية التأمل فانه لا مانع من أن يحصل من كشف العلم عن الاعجاز بوجهه فوق تصل النفس به الى نفس الإيجاز في شيء وهو أنه اذا لم يدخل كنهه بلاغة القرآن قصت علم البشر سواء كان لعدم الاطاعة واليهين أو لعدم كفايتها فما طريق ذلك التوق الذي يعرف به الاعجاز بالوجه لا بالكنه ومنه يقال في أو باب السلفية قلت أو باب السلفية وخادم العلمين يعرفون جنس البلاغة والقصاحة ويعرفون جنس ارتفاع الكلام بها بأن يحصل منهما للكلام لطف مخصوص كما في الغزالي على التلويح ويعرفون منه في أداء مراده شيئاً من ذلك الحس يعجزون عن الاتيان به ولا يعرفون بأي وجه حصل اما لعدم الاطلاع على جميع مقتضيات الأحوال أو لعدم الاطلاع على كميتها وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات ولا يخفى أن من ذلك رعاية مقامات الكلمات بعضها مع بعض ومقام غلبت الحكمي وغيره والله ذو الامام السكاكي حيث أشار الى ذلك الطريق بقوله وجه الاعجاز من جنس القصاحة والبلاغة فليأتمل أيضاً ان محل الاعجاز عند أو باب البلاغة هو العلم بمعنى جمع الكلمات مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب مقتضيه

إيهام أو تشبيه الإعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية والثبت الوجوه استعارة تخيلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرت في هذا على اصطلاح المصنف ، والقرآن فعلان بمعنى مفعول جعل ، اسما للكلام المنزل على النبي عليه الصلاة والسلام ، ونظمه تأليف كلمة مترتبة المعاني .

أي مراتب البلادة الموجبة للإعجاز (قوله إيهام) وهو أن يذكر لفظة له معنيين قريب ويبتد ويراد البعد (قوله اسما للكلام الخ) . أي هذا الكلام المدين المعلوم بهذا الوصف وليس المراد تعريف القرآن ليدخل فيه منسوخ التلاوة والقرآن التامة (قوله تأليف كنهه) . أي ما يتكلم به ، مفردا كان أو جملة (قوله مترتبة المعاني) .

العقل لا الظن بمعنى الأسلوب الخالف لأساليب كلام العرب من كون القاطع على مثل يملون ويظنون والمقاطع على مثل يا أيها الناس ويا أيها الزمل والخافة ما الخافة وهم يقاتلون وأمثال ذلك وإن ضمه بعضهم لاول في وجه الإعجاز وإليك أن تدخل في وجه الإعجاز ما عدا المطابقة والظن عن التقيد بالمنوي فانه سبأ في المعنى التنبه على أنه لا مدخل لغيرهما فيه تدبر (قول الشارح) وذكر الاستار ترشيح أي هتيلة والكشف أيضا ترشيح على كل من الوجهين

(قول الشارح) وقد جرت في هذا أي الاستعارة بالكناية قلنا عند المصنف التشبيه الضمير في النفس وكذلك القليلة قلنا عنده ثبت لأزم التشبه به وسيمي . الكلام إن شاء الله في ذلك

(قول المحشي) أي مراتب ، بلاغة الخ : قصرها على ذلك قول الشارح وذكر الوجوه إيهام (قول الشارح) والقرآن فعلان في شرفه للكشاف انه بمعنى الجمع وفي التلويح انه بمعنى القراءة والاول قول أبي حنيفة كما فهم من الصحاح والثاني قول الجوهري وسكت عنه هنا إشارة لخصه كل منهما قولي الاول قوله بمعنى مفعول أي مجموع وعلى الثاني بمعنى مفرد . وقوله جعل اسما أي بعد النقل كما هو صريح كلامه هنا وأن قيل أنه في شرح الكشف جعل اسما قبل النقل للقرء ، مبالغة مع عدم تعدد النقل من غير ضرورة فانه قد ورد التجهيز والاستعارة من غير جعل التجهيز أولا بمعنى المميز والاستعارة بمعنى المستعار

(قول المحشي) أي هذا الكلام المدين المعلوم الخ : يعني أن قوله الكلام المنزل الخ : ليس الفرض منه تعريف القرآن حتى يرد أنه يشمل منسوخ التلاوة والتشاذ بل الفرض منه تعيين للقرآن الذي هو مناط الإعجاز ويكفي في تعيينه العهد المستعاد من لأم الكلام لأن العهود من ذلك ما عدا منسوخ التلاوة والتشاذ لنسخ ودمها وتواتر وإن كان المنزل في ذاته أم وقوله المعلوم بهذا الوصف وإن لم له العهد لاسمى زائد وإنما لم يكن تعريفا مع التنبه لأن التبريد لإعجاز فلا بد أن تكون الجنسية قوله ليدخل الخ متعلق بالثاني واللام فيه لأم العاقبة أي لو كان تعريفا لكان عاقبة ذلك وهو لا يجمع

(قول المحشي) أي ما يتكلم به ، فالكلمة مستعمدة في معنى مجازي وهو ما يتكلم به وليس من استعمال المشترك في معنييه لما فيه من الخلاف ولأن المجاز أول منه

(قول المحشي) مفردا كان أو جملة اندفع به ، أوردته الصمام من أن التظم ليس مجرد تأليف الكلمات بل يكون بتأليف أجزائها أيضا ولا يكون الا بتأليف جملة أيضا ، إذ التظم كما يتعلق بكلام واحد يتعلق بكلامين وما قيل ان تأليف المركبات هو تأليف كلماتها وهم غف تأليف المركبات فظهر لمعناها التركيبي بخلاف المفردات

متناسقة الدلالات ، على حسب ما يقتضيه العقل لا توألهما في النطق وضم بعضها الى بعض كيف اتفق بخلاف نظم الحروف فانه توألهما في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب وعض لما أدى الى نساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ وإلا لما كان للطائفت العالين مدخل فيه لانها لا تتلحق بنفس الالفاظ ، فهذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه ، استعارة لطيفة وإشارة الى أن كلامه كالدرر (و لما كان القدم الثالث من محتاج العلوم الذي صفه القاضل العلامة) سراج الملة والدين (أبو يعقوب يوسف السكاكي) قدس الله تعالى بغيره (أعظم ما صنف) خبر كان (فيه) أي في علم البلاغة وتوابعها (من الكتب المشهورة) بيان لما (نعم)

أي التوائي اشترط على الذاتي (قوله متناسقة الدلالات) في التوضيح والحقاق إشارة الى علم اليان (قوله على حسب ما يقتضيه العقل) في ذلك المقام يتعلق بهما على التامع (قوله فهذا) ، أي فليكون نظم القرآن عبارة عما ذكر أولان الاعجاز ليس بنفس الالفاظ (قوله فيه استعارة لطيفة) بأن شبه التأليف المذكور بإدخال القوم في السك ثم استعير لفظ النظم له ، أو شبه القرآن بقصد الدرر وأثبت له النظم ولا حيلة للرجوع ، وصفه بالطاعة ويجوز أن يكون قوله وإشارة الخ بياناً للطاعة وأن يكون صفة مادحة (قوله بيان لـ) .

(قول الحاشي) أي التوائي خصص المعنى بذلك وإن كان لا بد من ترتيب المعاني الأول أيضاً لأن الكلام في نظم القرآن أي النظم الخاص به الذي به الاعجاز وهو لا يكون إلا من جهة المعاني التوائي وتناسب الدلالات العقلية إذ الكلامان لم يكن له معنى إن فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار وذلك المعنى الثاني لما أن يكون من جهة الدلالة بأن يكون متغلباً عليه أولاً بأن يكون هو المقصود من الكلام بدون انتقال وسيأتي في الشارح إشارة الى ذلك فذلك أيضاً خصص الدلالات بالمتعلقة وضوحاً ونقاء تدبر ليندفع عنك شبه الناظرين

(قول الحاشي) أي لتكون نظم القرآن عبارة الخ يعني أن الإشارة اما الى معنى النظم أو الى عدم كون الاعجاز بمجرد الالفاظ هذا ولما كان الاعجاز متعلقاً بلفظ القرآن من حيث الالكادة على حسب ما يقتضيه العقل لا من جهة المعنى من حيث هو كان لا بد من ذكر النظم أو اللفظ إذ لو قيل يكشف عن وجوه الاعجاز في القرآن لا احتمال ، من جهة المعنى فاختار المصنف النظم لما يتناول الشرح فظهر أن النكتة لاختيار النظم على اللفظ لا لترجيح ذكره على تركه بأن يقول عن وجوه الاعجاز في القرآن كما اعترض به الأطول على المشرح قدبر

قول الحاشي (أو شبه القرآن بقصد الدرر عدل عن قول السمرقندي شبه النكثات بالدرر لان المشبه لا بد أن يكون في النكتة مذكوراً والمذكور هنا القرآن لا النكثات وكون القرآن مشغولاً عليها لا يكتفي ولا يخفى تفاوت المقصود على الاستدتين فانه على المكنية يكون تشبيه القرآن بالمعصوداً أصلاً وعلى المصرفة المقصود الأصلي تشبيه التأليف بإدخال الدرر في السك

(قول الحاشي) وصفه بالطاعة فهي حينئذ صفة مقيدة وقوله وإشارة الخ فائدة زائدة وقوله بياناً للطاعة فيكون وصف الطاعة أيضاً مقيداً وقوله وإشارة غير زائدة وقوله وإن يكون صفة مادحة أي يكون صفة الطاعة لما في الاستعارة مطلقاً

تميز من اعظم (لكونه احسنها ترتيباً) أي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو، وضع كل شيء في مرتبته ظلي مسئلة مثلاً مراتب بعضها اليق بها من بعض فوضعها فيه، احسن وان شئت ان تعرف صدق

وفيه إشارة الى أن القسم الثالث كأنه الكتب كله لكونه عدة فيه (قوله تميز من اعظم) أي من نسبة اعظم الى ضمير القائل لا الى ما صنف زوال عن القائل أي اعظم فضع وقد مر منه (قوله وضع كل شيء الخ)، العموم المستفاد من كل يتبر بعد ارجاع ضمير مرتبته الى شيء، فلا يرد الاعتراض المشهور (قوله احسن) قترتيب الكتب المشهورة من افادة المبالغة فيكون وصفاً مادحاً لا مقيداً وقوله وإشارة الخ فائدة زائدة كذا في السمرقندي والفري وبضمهم غلط الفري ولعله قريظ في نسخته

(قول الهشي) وفيه إشارة الخ لأن اعظم وصف القسم الثالث وقد أضيف الى ما صنف فيكون بعضه ثم بين ما صنف بقوله من الكتب فيكون القسم الثالث كتاباً بجملة كتاباً لأنه العدة فيه كأنه لا شيء سواء به يندفع الاعتراض بأنه بعض كتاب لا كتاب هذا ولم يجعله الشارح بياناً لقائل صنف وان اختاره الضمام لان البيان حال من المبين فيقوم ماأرارة الاشتهار للتصنيف بخلاف كونه حالاً من ما يدرك بالتأمل

(قول الهشي) أي من نسبة اعظم الى ما صنف المراد بما صنف القسم الثالث لأنه بعض المصنفات وليس المراد ما صنف المذكور في المتن لأنه المفضل عليه وفي بعض النسخ تميز من نسبة اعظم الى ضمير القائل زوال عن القائل وفي السمرقندي من نسبة اعظم الى قائل

(قول الهشي) العموم المستفاد الخ أي فيعتبر الحكم على شيء بوضعه في مرتبته قبل اعتبار العموم في الشيء ومرتبه ولا يمنع من ذلك اشتغال التركيب على كل لأنه أمر ينفع الملاحظة كما قالوا ومنهم الشريف في شرح المفتاح في قوله تعالى لا يجب كل فخلل فهو انه من عوم الشيء والسر فيه انه ان اعتبر قيد العموم في الكلام أولاً ثم دخول الشيء عليه ثانياً كان الشيء وارداً على المقيد فالما فليده بناء على ان الشيء توجه لمقيد وان عكس كان الشيء وارداً على الشيء مقيداً لعموم فيه والشعويل في تبيين أحد الاعتبارين على القرآن فهنا كأنه قيل وضع شيء في مرتبته أي شيء كل مع مرتبته وأجاب الهشي في حواشي التسمية بأنه ذكر الرضي في بحث المعرفة ان التعبير الرابع الى التكررة المخصوصة بحكم سابق عليها معرفة لصيرورته مبهوداً به فختار أن الضمير راجع الى كل شيء والشيء وضع كل شيء من الاشياء في مرتبته كل شيء يتلقى به الوضع ولا شك ان الاوضاع متعددة بحسب تعدد الاشياء إذ لكل واحد منها مرتبة مختصة به عند الوضع ليست لغزوه فاندفع الخطر وأجاب بعضهم بأن لفظة كل من العام وهو في قوة قضاي متعددة فكانه قيل وضع هذا في مرتبته ووضع هذا في مرتبته الخ فهو اجمال مفصلات بعدد الاجزاء لكن هذا لا يفيد إذ ليس مدلولاً لفظ وانما المدلول خلافة

(قول الهشي) فلا يرد الاعتراض المشهور هو ان التعبير اما أن يرجع الى كل أو الى شيء وعلى التقديرين يفسد المعنى إذ الترتيب ليس وضع كل شيء في مرتبته كل شيء ولا في مرتبته شيء ما

(قول الهشي) قترتيب الكتب الخ يخرج على ما فهم من أن لكل مسئلة مراتب بعضها لائق وبعضها لائق

هذا المقال فليكن يكتب الشيخ عبد القاهر ، تراها كأنها عقد قد انقسم فتأثرت لآية (و) لكونه
 (انها تحرك) وهو ، تهذيب الكلام (و) لكونه (كثرها للاسول) والقواعد هو متعلق بمحذوف فسر بقوله
 (جمعا) لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل مؤول بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة
 لا يتقدم على الموصول لكونه كقدم جزء من الشيء المترب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول
 حسن وترتيب القسم الثالث أحسن (قوله في المقال) أي كونه أحسن ترتيباً (قوله تراها) أي بالنسبة إلى ترتيب
 القسم الثالث وفي كاف التشبيه إشارة إلى حسن ترتيب تلك الكتب فلا يرد ما قبل أنها لو كانت كقدم انقسم لا يكون
 فيها حسن ترتيب فلا يكون مصداقاً لقول المذكور (قوله تهذيب الكلام) أي عن الزوائد وكونه أهم بالنسبة إليها لا ينافي
 اشتباهه على الحشو والتعويل في نفسه (قوله كقدم جزء من الشيء) الخ أي يخرج الموصول والصلة كشيء واحد ، لا يصير
 أحدهما جزءاً من الكلام بدون الآخر فينبغي ترتيب لازم وهو أن تكون الصلة بعد بلا فصل فلا يجوز تقديم شيء من
 معمولاتها عليه وأما تقديم بعض معمولاتها على بعض ففيه .

(قول الشارح) والاظهر الخ متقول من الرضى بنهذه لكن قال بعض محققى المغاربة رأيت في كلام كثير من المتقدمين
 انه لا يستثنى الطرف وشبهه
 (قول المحشى) بالنسبة إلى ترتيب القسم الثالث قيد بذلك لأن الكلام في بيان احسن ترتيبيه من ترتيبها فلا بد
 حينئذ أن يكون فيها حسن ترتيب والا لم يكن هو أحسن فافاد الشارح هذا المعنى بقوله كأنها الخ وتم تفرج المحشى بقوله
 في الخ لاستعادة النسبة منه وقوله كاف التشبيه الاول كأن وقوله فلا يرد تفرج على قوله بالنسبة تعمل
 (قول الشارح) لأنه عند العمل مؤول الخ صريح في أن العامل الفعل والذي في الجاهي وبه المحشى هناك ان
 العامل المصدر لما ثبت لفعل في اللفظ والمعنى الا انه عند العمل يعتبر فيه النسبة إلى الفاعل والمفعول بعد ان كان موضوعاً
 لماعية لحدث مع قطع النظر عن علامته كونه بمعنى الفعل صحة تقديره والفعل مع الحرف المصدرى تأمل لكن الرضى كالمشارح
 (قول الشارح) مؤول بأن مع الفعل أي عند الجمود وقيل مؤول بالفعل فقط بدون ان وبضمهم قدره بأن حيث
 كان الفعل متعلقاً بشئ مقدم أما اذا انتهى به فلا يحتاج لذكر أن لكونه أكثر كفا في البسيط ثم ان تأويله بأن مع
 الفعل انه هو لأجل أن تضمن نسبة إلى المسؤل ليعم قوله به وقولهم بأن أن مع الفعل في تأويل مصدر انما هو من جهة
 التحليل محل المفرد فلا يلزم التثنية

(قول المحشى) لا يصير أحد هاجز الخ بيان لكونه كشيء واحد والمراد انه لا يصير جزءاً نوعياً يدخل اليه التركيب
 أولاً والا فكل منهما جزء لكنه غير تام وقوله بينهما ترتيب لازم له ترتيب كما يدل له قوله وهو أن يكون الخ وفي نسخة
 ترتب وانما لازم ذلك الترتب لأن الصلة يدل له وقوله بلا فصل خاص بالموصول الحرفي المنطوق به لا انقدر كما هنا
 لا يمكن فيه الفصل لأن الحروف الموصولة حروف مصدرية هي والجملة التي بعدها بتأويل المصدر فيطلب قربها من متضمن
 المصدر وكذلك الالف واللام الموصلة تم فصل بين ان وصلها بلا التافية لكثرة دوراتها في الكلام أما الموصول الاسمي
 قد يفصل بينه وبين صلة بمصولة نحو الذي الذي إليه ضربت لان الفصل ليس بأجنبي مع عدم المانع التقدم وتوجه ان قوله
 بلا فصل يؤخذ على عمومه أي في الاسمي والحرفي والمعنى بلا فصل بأجنبي بأن لا يكون فصل أصلاً أو فصل بغير أجنبي

ظرفاً أو شبهه قال الله تعالى ، فلا يبلغ منه السعي ، ولا تأخذكم بهارفة ، ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما أول به مع ان الظرف مما يكتبه راحة من العمل لأن له شأناً ليس لغيره أنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انعكاسه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لا يتسع في غيرها (ولكن كان) القسم الثالث (غير مصون) أي غير محفوظ (عن الحشو) وهو الزائد المستغنى عنه (و) عن (التأويل) وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة ،

تفصيل مذكور في النحو (قوله طرفة) زماناً أو مكاناً وشبه الجار والمجرور (قوله فلا يبلغ منه السعي) ، فإن المقصود ان يستعمل لما بلغ الى السن الذي قدر فيه على السعي مع ابراهيم في قضاء حوائجه أمره بالذبح وهذا المعنى انما يحصل بملئ منه بالسعي وكذا في قوله ولا تأخذكم بهارفة وفي دين الله . في الزاغة المتقدمة (قوله حكم ما أول به) ، أي لا يشاركه في جميع الاحكام لجواز أن يكون بعض أحكامه مختصة بصريح لفظه (قوله مع ان الظرف) أي الحقيقي ، لئتم التقريب وشبه الشيء . محمول عليه (قوله يكفيه راحة الخ) ولما يسيل الاسم الجائد فيه باعتبار المعنى المصدرى ، فلا حاجة الى التأويل (قوله وهو الزائد المستغنى عنه) .

لأجل أن يكون قوله وأما تقديم الخ فائدة واعلم ان معنى الكلام حينئذ أن تقدم معمول الصلة لتكونها وممولاها كجزء الموصول كتقدم جزء من جزئ كفة عليها بسبب تقدمه من مرتبته فلا يرد ما قيل ان الجزء لم يقدم في المفروض على الشيء المرتب بل انما تقدم بعض الاجزاء على البعض ولا حاجة لما تكلفه القارئ في دفعه من ان المعبر في عليه راجع الى لفظ جزء الخ ما قاله

(قول المحشي) تفصيل مذكور في النحو لم أجده بعد تصفح ما حضرنى من الكتب سوى ما قاله القارئ من أنه يجوز الا اذا أدى الى الفصل بين الفعل والموصول الخفي

(قول المحشي) فإن المقصود الخ رد على وجوه ذكرها القارئ

(قول المحشي) الزاغة المتقدمة أي يكونها بلازني والزاوية لا مطلق رافة

(قول الشارح) والتقدير تكلفه أي تدبر مصدر مقدماً يفسره المذكور

(قول المحشي) أي لا يشاركه في جميع الاحكام يريد أن إضافة حكمه وحكم ما أول به لنفسه فلا يتم من مشاركته له في العمل مشاركته في امتناع التقديم لجواز أن يكون الامتناع مختصاً بصريح اللفظ لتطوّر التقديم فيه على الموصول فاندفع ما في القارئ من أن التأويل به انما هو العمل فينبغي أن يساويه فيما ينتج عمله فيه

(قول المحشي) لئتم التقريب التقريب سوق الدليل على وجه يستلزم المدعى وبعبارة أخرى تطبيق الدليل على المطلوب قاله السيد في حواشي التفسير وقوله لأن له شأناً الخ مختص بالظرف الحقيقي والندوى عامة فلا بد أن يراد من الظرف الحقيقي ليكون سوق الدليل موافقاً للدعوى ثم يجعل الجار والمجرور عليه

(قول المحشي) فلا حاجة الى التأويل فهذا الجواب يمنع التأويل وما قبله يفسره

(قول الشارح) ولهذا اتسع في الظروف أي في غير هذا الحكم

وسيجي الفرق بينهما في باب الاطلاق (و) عن (التقييد) ،

أي اللفظ الزائد في الكلام المستثنى عنه في أداء أصل المراد ، سواء كان متبوعاً أولاً كما في قوله كذبا ومينا ، والتطويل مصدر ، بمعنى المفعول والمراد به الكلام الزائد على أصل المراد بلا فائدة فإنه إذا كان لفائدة يكون عطفاً وهو ، قد يكون لاشتراكه على الحشو وقد لا يكون ، وحملها على ذلك لموافقة قوله قابلاً للاختصار والتجريد ، فمن الاختصار إيراد الكلام المطابق لأصل المراد بعبارة قليلة والتجريد تخليته عن ذلك الزائد (قوله وسيجي الفرق بينهما) أي الفرق المتعد به أي الاصطلاح وهو ان الحشو ،

(قول المحشي) أي اللفظ الزائد الخ اعلم انه يعتبر في الحشو أن يصح الكلام بعد حذفه بدون تغيير في العبارة كما في كذبا ومينا وصداع الرأس فإنه لو قل الخي قولها كذبه فقط أو مينا فقط لصح بدون تغيير في باقي الكلام أما التطويل فقد يكون كذلك وحينئذ يفتي عنه الحشو وقد لا يكون كما إذا قلت رأيت فاضطراً فإنه لا يصح الكلام مع حذف فاضطر لكن يمكن إبداله بأسد وهو أني وحينئذ لا يتنع فيه التجريد بل الاختصار وهم تغيير العبارة الطويلة بعبارة مختصرة فإيراد من التطويل هنا هو هذا القسم لأن الأول يفتي عنه الحشو وقوله وهو قد يكون الخ أي التطويل قد يكون لاشتراك الكلام على الحشو بأن يمكن حذف زيادته مع بقاء الكلام صحيحاً وحينئذ يفتي عنه الحشو ، ويمكن فيه التجريد وقد لا يكون لاشتراك الكلام على الحشو بأن تكون الزيادة لا يمكن حذفها مع بقاء الكلام صحيحاً بأن تكون زيادة حروف الكلمات كما في أسد وفاضطر وحينئذ لا يفتي عنه الحشو ولا يتنع فيه التجريد بل الاختصار فهذا القسم زاد التطويل على الحشو والاختصار على التجريد فكل حشو تطويل ولا عكس هذا مراد المحشي فأما أن قلت فاضطر ليس زائداً على أصل المراد قلت المقصود به تحصيل الزيادة التي لا يمكن حذفها مع بقاء الكلام صحيحاً أما مثال ما نحن فيه فهو ما إذا لم يكن في الياء إلا أمير واحد قلت جاء الذي ظم العباد تريد ألا يخبر بمعنى الأمير فقط لا من حيث عهد المقاطب له بالظلم فإنه يكفي جاء الرجل في أداء أصل المراد وكما إذا تقدم ذكر أحد من الرجال صريحاً أو كتابياً قلت جاء الذي فعل كذا ، ولا غرض في ذكر الصفة إلا التحسين فإنه يكفي الرجل قليلاً

(قول المحشي) سواء كان متبوعاً كما في قوله فأورثي شكله صداع الرأس والفتق فإن الرأس متبوع لزيادة أي وسواء كان لفائدة يستثنى عنه كما في الألفاظ والشواهد التي حذفها من القسم الثالث أولاً لفائدة قبول المراد بالفائدة نحو الثاكيد لدفع التحيز في مقام يقتضيه فإن هذا لا يصح التجريد عنه لأنه غفل

(قول المحشي) بمعنى المفعول أي الكلام المطول يزائد على أصل المراد

(قول المحشي) وهو قد يكون الخ أي التطويل قد يوجد لاشتراك الكلام على الحشو بأن كان الحشو لا لفائدة مع إمكان حذف الزائد فقط وإبقاء ما عداه بدون تغيير وقد لا يوجد لاشتراكه على الحشو بأن كان الحشو لفائدة مطلقاً أو ليس لها لكن لا يمكن حذف الزائد إلا مع التغيير وفيه إذا كان لفائدة يكون عطفاً سواء ، يمكن حذف الزائد فقط وإبقاء ما عداه بلا تغيير أولاً كما سيأتي في باب

(قول المحشي) وحملها على ذلك الخ أي حمل الحشو على اللفظ الزائد في الكلام والتطويل على الكلام الذي اشتمل على زيادة على أصل المراد اشتمل لسمين مراد منها أحدهما وهو ما لا يمكن حذفه مع بقاء الكلام صحيحاً كما عرفت

وهو كون الكلام متعلقاً بتوهم على الذهن تحصيل مئة (قابلاً) خبر بدخبر أي كان قابلاً (للاختصار) لما فيه من التطويل (منتظراً) خبر آخر أي كان محتاجاً (إلى الإيضاح) لما فيه من التقيد (وإلى التجريد) مما فيه من الحشو (القت مختصراً) جواب لما أي كان ما تقدم سبباً لتأليف مختصر (يتضمن ما فيه) أي في القسم الثالث (من القواعد) جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته لاستيفاد أحكامها منه كقولنا كل حكم قتيته إلى التكرار

الزائد المعين ، والتطويل الزائد الغير المعين (قوله وهو كون الكلام الخ) سواء كان غلقاً في اللفظ أو في الانتقال (قوله الثالث مختصراً) لم يقل اختصرته لما فيه سوى الاختصار من التجريد والإيضاح (قوله حكم كلي) أي على كمي . فإن كلية الحكم كون المحكوم عليه كلياً واضمير في ينطبق وجزئياته راجع إلى الكلي .

لا على نفس الزيادة كما صنع في الحشو ليوافق قوله قابلاً الخ فإن الاختصار لم يكمل إرادته بعبارة قبلية فاختصر هو الكلام الشغل على الزيادة بخلاف التجريد فإنه تخليّة الكلام عن الزائد وهو الحشو وما قيل أن ذلك مبني على أن الكلام في قوله لما فيه من التطويل لتضييق لا للتبليغ وهم فإن قلت الحشو إذا كان لقاعدة كين يكون عيباً قلت قد يكون قاعدة لكنه مستغنى عنها كما في الأمثلة والشواهد التي هي الحشو في القسم الثالث كما سيأتي ومن هنا تعلم أنه جمع بين الاختصار والتجريد لقاعدتين الأولى : أن الاختصار يترك ما لا فائدة فيه والتجريد يترك ما فيه قاعدة مستغنى عنها . الثانية : أن الاختصار يشير العبارة بعبارة قليلة لأن الاختصار يقع على الكلام كله لا على الزائد تقول اختصرت الكلام لا الزائد فيه والتجريد يهدف الزائد وإبقاء ما حده

(قول الحشى) الزائد المعين أى مع أنه يجب في الكلام تعيين أولاً فذا حده فيها من (قول الحشى) والتطويل الزائد الغير المعين ولا يجمع إرادته هنا لأنه يمكن فيه التجريد إلى المراد الكلام الشغل على الزيادة وهو لا يكون إلا معيّنًا والحاصل على هذا ما مر

فإن كلية الحكم إلى آخره توجيه يكون معنى حكم كلي حكم على كلي لحكم كلي تركيب توصيلي لا اضافي والا لما احتاج لتوجيه فاندفع ما قيل أن المعارف وصف المفهوم بالكلي والفرد بالجزئي لا الحكم (قول الحشى) فإن كلية الحكم الخ يعني أن الحكم في الكلي والجزئي واحد إذ المراد المحكوم به كرفع في الفاعل مرفوع وزيد مرفوع فهو صالح للحكاية والجزئية وأنه فحى كليت من كية الموضوع فكليت كيت والمراد كليت من حيث هو حكم أي محكوم به وهذا لا يأتي أن لفظ مرفوع كية في نفسه لكنها ليست من حيث أنه حكم فليتأمل

(قول الحشى) أيضاً فإن كية الحكم الخ قيل أنه بيان للعلاقة المعجزة لاشتمال كلي في معنى على كلي وهو وم قبح فإنه لا يستعمل الاسم في معنى حرفي واسمي فإن كل المراد أنه قام مقامها وأقارنها فهو ما قلنا من أنها مفهومان منه ويكون ذلك بياناً لتوجيه الفهم وعلى كل فليس على كلي مقدراً في الكلام

(قول الحشى) راجع إلى الكلي أي المفهوم من حكم كلي التوجيه المتقدم فالتطبيق هو الكلي لا الحكم كما توهم من ظنر العبارة ولا استخدم على هذا بخلاف ما يأتي

ومعنى انطباق صدقه عليها وهو احتراز ، عن القضية الطبيعية واللام في قوله لتستفاد . لام عاقبة ، وذكر هذا القيد لكونه مأخوذاً في مفهوم القاعدة وما قيل من أن المراد . قضية كلية تشتمل على أحكام جزئيات موضوعها . إطلاقاً لاسم الجزء الأخير على الكل . وحذف المضامين أو أن الكلام محول على الاستفاد بأن يراد بلفظ الحكم . معناه الحقيقي

(قول المحشى) ومعنى انطباق صدقه أي حله عليه وليس معنى الانطباق الاشتغال إذ الفاعل في الفاعل مرفوع ليس مشتقاً على الخصوصيات وإن صدق عليها لأن مدار الصدق على العموم فقط بخلاف الاشتغال ولذلك قال من جعله بمعنى الاشتغال أنه اشتغال بقوة القرينة من التعلل كامل

(قول المحشى) عن القضية الطبيعية فإن الحكم فيها وإن كان حكماً على كلي لكن لا يتعلق لأن معنى الانطباق أن يمكن أن نصير كبرى لصغرى صفة الحصول وذلك لا يمكن في الطبيعة لأن موضوعها هو المطلق فمن حيث هو مطلق بأن يؤخذ للإطلاق في العنوان دون المضمون والأما كان مطلقاً فلا يجري فيه إلا أحكام العموم فقط كالكلية والجمعية والنوعية ونحوها وهذا الدفع ما قيل أن الانطباق على الجزئيات بمعنى الصدق لازم للكلية فلا حاجة له ذكره قيل لو أريد بكلية الحكم تعلقه بكل فرد فكل منسوب إلى كل أي كل فرد من الأفراد طرحت الطبيعة من قول الأمر وفيه أنه حينئذ لا تكون كلية الحكم كلية المحكوم عليه فإن كلية المحكوم عليه هي عدم منع قصوره من وقوع الشركة فيه وحينئذ لا يوجد دليل على المحكوم عليه حتى ترجع إليه الضائر فيلزم أن يكون التطبيق هو الحكم ويكون هو الترجيح الثالث بينه وقد استبعد المحشى لأن الانطباق بمعنى الاشتغال ولا يحتاجه إلى التشبيه وغير ذلك مما يأتي

(قول المحشى) لام عاقبة أي عاقبة ذلك الانطباق الاستفادة ليست للتعليل لأن الاستفادة تعلل بالانطباق لا العكس إذ الانطباق ذاتي والعرض لأجل الانطباق هو الاستفادة

(قول المحشى) وذكر هذا القيد أي قوله لتستفاد الخ لكونه معتمداً في مفهوم القاعدة أي في مسيلها فلا تسع قاعدة إلا من حيث أنها تعرف منها جزئياتها أما من حيث وقوعها في الجملة فهي مقدمة ومن حيث أنها تعلل بالقبول فمن حيث تحصل به نتيجة ومن حيث تقع في العلم مستفاد

(قول المحشى) قضية كلية معنى كلية القضية أنه حكم فيها على كلي تشتمل بقوة القرينة من الفصل لأن المراد بالاشتغال وجودها فيها والحاصل بالتعلل حكم واحد وليس المراد كونها بحيث يستخرج منها حتى يكون بالتعلل فلا انطباق على هذا معناه الاشتغال لا الصدق وقوله على أحكام جزئيات موضوعها المراد بالأحكام الممولات الواردة على خصوصيات الجزئيات وكما اشتملت على الأحكام اشتملت على تلك الجزئيات أيضاً وإنما لم ينهها عليه لأنه لازم مع كون الغرض الأصلي استفادة الأحكام

(قول المحشى) إطلاقاً لاسم الجزء الأخير هو الحكم بمعنى المحكوم به كما يدل له الكلام في حاشية التسمية وصرح به السيد الزاهد في حواشي البهائي وقد عرفت معنى عموم المراد هنا وهو عموم من حيث أنه يحكم به تدبر

(قول المحشى) وحذف المضامين الأول قرينة قوله لتستفاد أحكامها والثاني قرينة أن ليس القضية جزئيات تشتمل عليها فضلاً عن أن يكون لها أحكام تعرف منها

(قول المحشى) معناه الحقيقي وكلية كلية الحكم عليه كما مر وقوله بالعمري يعطى ومعنى الانطباق حينئذ الصدق كالاول

يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان مرأا كـ وبغير ذلك مما يلحق الى المنكر بأن يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب ان يؤكد فيعلم انه يؤكد (ويشتمل على ما يحتاج اليه) لا على ما يستثنى عنه ليكون حشوا (من الامثلة) وهي الجزئيات التي تذكر لا يوضح القواعد وايضاها الى فهم المستفيد (والشواهد) وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او من كلام العرب الموثوق بعرضهم وبضميرهم ينطبق وجزئياته المعنى الجزائي أعني المحكوم عليه أو ان إطلاق الحكمي والجزئي ، على حكم الأصل والفرع باعتبار التشبيه بالمعنى الحكمي والجزئي من حيث الاشتغال والاندراج ، فتكافأت لا تليق بمقام التعريف وان ذهب اليه المذهب الغير (قوله يجب توكيده) ، أي لا بد أن يكون مؤكداً (قوله بأن يقال الخ) متعلق وينطبق يعني أن ، معنى اعتباره عليها أنه يمكن أن يصير كبرى لسفري ، سبلة الحصول (قوله لا ما يستثنى عنه) المحصر مستفاد من المقام حيث وصف القسم الثالث بأشبهه على الحشو وفيه إشارة الى أن الحشو في القسم الثالث يتكثير الامثلة والشواهد ،

(قول المحض) على حكم الأصل والفرع لم أجدها الترجيح فيها رأيته من الكتب والذي قلته هو في حواشي القسط ان المراد بالجزئيات الفروع تشبيها لها في الاندراج وبأحكامها الاحكام التي تشغل تلك الفروع عليها والمراد بالفروع المسائل التي حكم فيها على جزئي ومنها الحكمي فالمراد به القضية فعمل الفرع عطف على حكم الأصل ويتكف في اندراج المسائل المحكوم فيها على الجزئيات في حكم الأصل والا لزم أن يكون لفظ أحكامها في قوله لتستفاد أحكامها لئلا لو ان الضمير في أحكامها راجع للجزئيات بمعنى الفروع على وجه الاستخدام في توجيه اختاره الحشوي في حاشية التسمية وهو ان يبقى ما صنعه الحشوي من أن الحكم على كلى ورجوع الضميرين له والانطلاق بمعنى الصدق الا أن الشئ ينطبق عند تعرف أحكامها أي يحمل ذلك الحكمي على جزئياته عند تعرف أحكامها وحديثه يكون التعريف مشتقاً على بيان الفرع أيضاً ولا يكون ذكر الانطلاق بعد ذكر الحكمي محتاجاً الى التوجيه وتكون الامام في الاستفادة لوقت ويؤيده ما وقع عباراتهم عند تعرف أحكامها وانما تركه الحشوي هذا لأن الكلام في تعريف القاعدة من حيث هي قاعدة ولا دخل في ذلك لبيان الفرع (قول الحشوي) فتكافأت لا تليق الخ بخلاف ما ذهب اليه فليس فيه الا عود الضمير على معلوم على قوياً ولا ضرر فيه وما قيل انه يترجم القول بالاستخدام وم لأن الضمير عائد على معلوم من المقام لا على كلى المذكور الذي هو صفة الحكم (قول الحشوي) أي لا بد أن يكون مؤكداً دفع ما يقال لفظ ان الذي في موضوع الصفري اما أن يكون من الحكمي أو من الحكاية فان كان الأول فهو تحصيل الحاصل وان كان الثاني فاقى قوله يلقى الى المنكر اذ لا يلحق اليه اطلاقاً من التوكيد وحاصل الجواب ان المراد بالأول ومعنى يجب توكيده لا بد أن يكون مؤكداً فهذا الاستدلال ليس على انه يؤكد بل على ان توكيده واجب وثذا قل المشرع فيعلم انه يؤكد أي يجب توكيده أي ان توكيده الواقع فيه واجب (قول الحشوي) ومعنى اعتباره عليها أنه يمكن الخ هذا المعنى هو الذي خرجت به الطبيعة فيما تقدم فتقول المشرع بأن يقال الخ تصوير الصيرورة بالتصاقل لا للانطلاق الذي معناه يمكن أن يصير الخ ولو حل الانطلاق على الحل بالفعل عند تعرف الاحكام وتكون لام الاستفادة لوقت ولا يكون ذكر الانطلاق محتاجاً الى التوجيه بل يكون ضرورياً ليسان الفرع الذي لا يمكن في الطبيعة ما اشجع لهذا التكلف في تصوير المشرع فليتلألأ (قول الحشوي) سبلة الحصول لأنها من قبيل حل الحكمي على ما هو جزئي له

فهي انحصار من الامثلة (ولم آل) من الأول وهو التخصيص (بجهدا) بالضم والفتح الاجتهاد وعن القراء الجهد بالضم الطاعة وبالفتح المشقة ،

التي لا يحتاج اليها (قوله فهي انحصار من الأمثلة) ، أي كل ما يصلح شاهداً يصلح مثلاً من غير حكا كلفي ، إذ لا يلزم الجزئي أن يكون مذكوراً بعد الحكم الكلي فضلاً من كونه مثلاً أو شاهداً ، فكونه مذكوراً للايضاح أو للاثبات عارض معلق لا يمكن اعتباره في حقيقتها ، ولو اعتبر ذلك فرماً يقايدان وربما يتصادقان فينبغي على هذا التقدير تباين جزئي وهذا حاصل ما قل عن الشارح رحمه الله فندبر فانه قد خلق على الناظرين (قوله من الأول) كالتصريح أو العلل على ما في القاموس (قوله وهو التخصيص) من قصر في الشيء ، تولى على ملى شمس العلوم ، لأن قصر عن الشيء ، بمعنى انتهى

(قول المحشى) التي لا يحتاج اليها فهي في نفسها متباعدة لكن يستلزم منها غيرها

(قول المحشى) أي كلما يصلح الخ فالشاهد جزئي يصلح أن يذكر بعد القاعدة لاثباتها لكونه من كلام من يوثق به والمثال جزئي يصلح أن يذكر بعدها لايضاحها والايضاح يحصل سواء كان من كلام من يوثق به أولاً فالمأخوذ في مفهوم الشاهد والمثال مجرد الصلاحية لا ذكر بعد الحكم الكلي للاثبات أو الايضاح لا الذكر بالفعل للاثبات أو للايضاح وبعبارة الشارح المنقولة عنه الأغصية بالنظر الى أنه يلزم في الشواهد أن تكون من كلام من يوثق به ولا يلزم ذلك في الأمثلة وأما كون الأمثلة للايضاح والشواهد للاثبات فأمر خارج حتى لو اعتبر ذلك فرماً فيكون متباينين انتهى فقال القضي ان قوله وأما كون الأمثلة الخ فيه بحث فإن كون الأمثلة للايضاح والشواهد للاثبات ليس خارجاً عن مفهوم الأمثلة والشواهد وقده المحشى بأن المأخوذ في المفهوم الصلاحية لا الايضاح بالفعل والاثبات بالفعل إذ لا يلزم الجزئي أن يذكر بعد الحكم الكلي حتى يكون ذكره بعده داخلاني مفيداً موفيه أنه ان أراد أنه لا يلزم الجزئي من حيث هو جزئي فلا كلام فيه وان أراد من حيث انه شاهد أو مثال فقد منع والحق ان هذا أمر مداره الاصطلاح وان وقع الاصطلاح على ان الشاهد والمثال ما يصلح أن يذكر ثبت ما قلته المحشى وان وقع على أنهما ما ذكر بالفعل للاثبات والايضاح لم يثبت قبل يزيد الأول صفة أن يقال إن لم يذكر مثلاً ولا شاهداً أذكر شاهداً أو مثلاً وفيه أنه يمكن كونه من مجاز الأول (قول المحشى) إذ لا يلزم الخ لتحليل لكون الأغصية باختيار الصلاحية حيث قل أي كلما يصلح الخ لا استدلال

على أغصية الشاهد من المثال كما يتوهم من ظاهر العبارة

(قول المحشى) فكونه مذكوراً الخ أما الصلاحية لذلك لما رز

(قول المحشى) ولو اعتبر ذلك أي الايضاح في المثال بالفعل والاثبات في الشاهد بالفعل فرماً يقايدان فيما اذا كان الشاهد للاثبات فقط والمثال للايضاح فقط وربما يتصادقان فيما اذا اعتبر في المثال مع الايضاح للاثبات وفي الشاهد مع الاثبات الايضاح فلا قيل ان المذكور للايضاح والاثبات واسعة وهم لأنها صورة التصديق ثم ان التباين والتصادق إنما هو في المصدق أما القبولان فتباينان قطعاً تأمل

(قول المحشى) لا من قصر عن الشيء قصر بشديد الصاد وقوله بمعنى انتهى أو عجز أي الاجتهاد لجهدا تميز محول عن القائل عند هذا القائل وهو الصام وسيأتي الرد على كونه تميزاً أو الرد هنا من جهة أنه قد أدى بني فيدل على انه من قصر في الشيء ، بمعنى تولى ويكون المعنى على ما ذهب اليه المصمم حينئذ ما تولى جهدي في تحقيقه هذا ولعل لغير المشهور

وقد استعمل الأول في قولهم لا أترك جهدا معدي إلى مفعولين والثاني لا أمنك جهدا وحذف هنا
المفعول الأول لأنه غير مقصود أي لم أمنك أحدا اجتهدا

لو عجز على ماوم قوله في تحقيقه (قوله وقد استعمل الأول متديا الخ) في الكشف في تفسير قوله تعالى (لا تأتوكم
غياლა) يقال الاتى الأمر يأو إذا قصر فيه ثم استعمل متديا إلى مفعولين في قولهم لا أترك نفسا ولا أترك جهدا ، على
التصميم والمعنى لا أمنك جهدا ولا أقتصك والشارح رحمه الله على عبارة المتن على الاستعمال المشهور رعاية لجزالة المعنى
أي لم أمنك جهدا ولا أقتصك في تحقيقه والقول بأنه لازم بمعنى التقصير وجهاً تميز أي من جهات جهداً منصوب بترج
إطلاق أي في الجهد أو حال أي مجتهداً فاعمل ، إذ لا إبهام في نسبة التفسير إلى الفاعل ولا يصح جعله فاعلاً ، إلا على
اعتبار الأستاذ المجازي ، والنصب بترج إلتفاف كوقوع المصدر حالا ليس بقياسي إلا أنها يكون المصدر نوعاً من العامل
نحو تأتي سرعة ويطوا نص عليه الرضى في بحث المفعول به والحال وأما جعله بمعنى أترك متديا إلى مفعول واحد على ما في
القدموس ما ألوت الشيء أي ما تركته وعلى هذا حل السيد الشريفي في غلبة المواقف وإن كان صحيحاً ، فبأن المستفادة

الذي كان يمكن إجراء المتن عليه وترك جزالة المعنى أن الأول بمعنى التفسير أي التواني وجهداً معمول لجهداً محذوف فإن
هذا يفيد أنه لم يقصر مع اجتهداه اجتهداً عظيماً ولا يفيد أنه بذل كل الجهد

(قول المحشي) على التصمين اختلافوا فيه أما أن يراد المضمّن بلفظ محذوف يدل عليه ذكر متعلقه وأما أن يكون كلا
المعنيين مراداً بلفظ واحد على سبيل الكناية وأما أن اللفظ مستعمل في معناه الأصلي قصداً قصد تبعيته معنى آخر يناسبه
من غير أن يستعمل فيه أو يقدّر له لفظ آخر فهو حقيقة قصد بمعناها معنى آخر يناسبه وعلى كل لا بد من قرينة لفظية وهي
صحة المناسبة له دون غيره كما نص عليه الشارح ونقله المحشي عنه فيها سيأتي وحيث يكون في تحقيقه معمولاً لتقصيرا لكن
قول المحشي فيها يأتى في تحقيقه متعلق إلى لا لجهدا لعدم جزالة المعنى يقتضي صحة متعلقه جهداً لولا عدم جزالة المعنى مع
أنه حينئذ لا قرينة لفظية على التبعين إلا أن يكون ترك بعض التعليل وكونه نصيباً نحوياً وهو اشتراك لفظ معنى ليزوي
مؤدى ككتين وتكون التدية وعدمها بمعنى الطارىء كما ذكره ابن هشام في مقاييسه فيكون المعنى لم أمنك أحداً جهداً في
الحقيق وما منه بسبب التفسير ليس مذهب الزمخشري وغيره من علماء البيان

(قول المحشي) إذ لا إبهام في نسبة التفسير إلى الفاعل لأن نسبة التفسير إلى الشك لا إبهام فيها وتييز النسبة يستدعي
نسبة مبهمة يحتاج لها السامع إلى التبعين كما في ضرب زيد رأساً يئاء ضرب للجهول
(قول المحشي) إلا على اعتبار الأستاذ المجازي لأن التفسير حقيقة للشخص لا للاجتهد اللهم إلا أن يكون المستدلى
الجهد ما يلائق التفسير في الاشتقاق وهو القصور كما قاله في طار عمرو فرساً أي طير القرح عمراً لكنه غير قياسي وإن نص
عليه السكاكي

(قول المحشي) والنصب بترج إلتفاف ليس بقياسي أي على المشهور وعدا الجمهور ليس بقياسي إلا أنها يكون المصدر الخ
وكون هذا مسموعاً بخصوصه بأنه قول الزمخشري ثم استعمل متديا الخ فإنه ظاهر في أنه استعمال مستحدث وكون ثم
لترتيب بين المعنى الأصلي والاستعمال العربي المجازي دون إثباته غرض القناد
(قول المحشي) فبأن المستفادة منه أنه لم يترك الجهد أي بآء على ما هو الحق من الفرق بين اسم الجنس كالصنعة

(في تحقيقه) أى المختصر يعنى في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث (وتهدية) أى تنقيح (ودرية)
 أى المختصر (ترتيباً اقرب تناولاً) أى اخذاً وهو فى الاصل مد اليد الى الشيء ليؤخذ (من ترتيبه) أى
 ترتيب السكاكي أو القدم الثالث اضافة للمصدر الى المفاعل أو المفعول (ولم يبالغ فى اختصار لفظه) أى المختصر
 (تقريباً) مفعول له ، لما تضمنه معنى لم يبالغ كانه قال تركت المبالغة فى الاختصار تقريباً (لتعامليته) أى تناوله
 (وطلباً للتيسيل فيه على طالبيه)

انه لم يترك الجهد فى تحقيقه بل جهد فيه والقصود انه بذل كل الجهد فى تحقيقه (قوله فى تحقيقه) متعلق بألى لا يجهداً ،
 لعدم جرالة المعنى (قوله لما تضمنه الخ)

هذا فانه موضوع لغاية والنكرة قائما لفرد الثالث فعدم ترك الجنس يحقق بوجود فرد منه بخلاف عدم ترك الفرد الشائع
 فانه لا يحقق الا بوجود جميع الافراد ضرورة تحققه فى كل فرد فاحل على بعض الافراد حكمك فما قيل ان ما حل عليه
 الشريف أيضاً فيجب بذل كل الجهد لانه نكرة فى سياق النفي فيجب مشاءه سواء فهم وعدم التأمل وهذا بخلاف لا أشكك
 جهداً ولا انقصك فان مشاء لا انقصك شيئاً من ماهية الجهد بل ابدل جميعاً

(قول المحقق) متعلق لم آل نبي بما تضمنه وهو مختصراً على أن يكون نفي التقيد والتقييد جيداً أى لم أشكك جيداً فى
 كل شيء ، حال كون نفي مختصراً فى التحقيق وما معه نص عليه مع ازمه لانه القصود الاضطر هذا هو الموافق لكونه تعبيراً
 وان كان بعيداً من قوله قبل والقصود انه بذل كل الجهد فى تحقيقه لاحواله الى تكلف فاعلم

(قول المحقق) لعدم جرالة المعنى لأن نفي منع الجهد يكون قاصراً على التحقيق وما معه دون غيرها بخلاف ما اذا
 تعلق لم آل فان المراد لم آل فى وقت التحقيق جيداً والمراد بوقت التحقيق وقت التأليف المدته فيفيد انه لم يمنع فى هذا
 الوقت جيداً فى تحقيق أو ايدى بخلاف ما لو قدر الوقت مع ثلثه جيداً فان تبادر ثلثه جيداً يمنع ملاحظة الوقت وكسب
 شيئاً هنا ما يقتضى ان آل مستعمل فى المنع مجازاً لا تعبيراً

(قول الشارح) يعنى فى تحقيق ما ذكر فيه لما كان المختصر من الاختصار وهو يتعلق بالفاظ والتحقيق انما هو المعاني
 قال بهي الخ بخلاف الهندس لانه حذف الزائد كما مر وشبه ما معه تدبر

(قول الشارح) يشترط له لما تضمنه معنى لم يبالغ اعلم ان لم يبالغ ذلك فيه ثلاث اجابات اما ان تعتبر النفي وحده
 واما ان تعتبر الفعل من حيث النفي واما ان تدبر الفعل وحده والتقييد الذى هنا وهو المفعول لهما أن يكون متعلقاً بالنفي وهو
 باطل لانه يصير المعنى انكف بالثبوت للتقريب وانهاء المبالغة ليس بفعل والمفعول له ما فعل له الفعل فلتأخذ باختيار كون
 التقيد خصوص المفعول له هو ذلك لا كونه معنى عرفياً لا يمكن أن يلاحظ مستقلاً اذ لم يؤخذ من حيث كونه من احوال
 غيره بل لوحظ باختيار الله فى نفسه واما أن يكون متعلقاً بالفعل وهو يبالغ لكن لا من حيث نفسه بل من حيث تعبيره
 وهو باطل أيضاً لانه وان كان ضلالاً لكن التقيد متعلق به من حيث معنى أى من حيث تعلق النفي به والنفي متى لوحظ متعلقاً
 به كان مأخوذاً من حيث المعنى احوال غيره فلا يكون مستقلاً حتى يمكن تعبيره وهذا الوجه يمنع تعلق التقيد بالفعل من حيث
 النفي سواء كان مفعولاً له أو لا واما ان يكون متعلقاً بالفعل المائى لامن حيث النفي بل من حيث ذاته بمعنى انه قيد الفعل

ولو لم يؤول الفعل للمضي بالثبت على ما ذكر ،

لا لثاني لان المفعول له ما فعل لأجله الفعل وعدم المبالغة ليس بفعل ، ولا المبالغة كما سيبي . ولما قوله في اختصار نقله فهو متعلق بأبلغ كما هو الشائع في التقييدات ، ولما لم يتعرض له الشارح رح (قوله ولو لم يؤول الخ) الظاهر ولو لم يؤول لم يبالغ بتركت المبالغة ، الا أنه قصد الإشارة الى عموم الحكم وأنه لا بد في كل قيد .

أولاً ثم نرى وهو ماثل لما ذكره الشارح والفرق بين المضي الثلاثة انه على الاول يكون قيداً لا تمامية بلغة وعلى الثاني يكون قيداً لنسبة الفعل اليه من حيث فيه وعلى الثالث يكون قيداً للمبالغة المعية وانما كان على الثاني قيداً لنسبة الفعل اليه لاخذها في مفهوم الفعل وهي باقية عند التي الا أنه تكون النسبة اليه من حيث نفي الفعل وهذا الاعتبار ممكن سواء قلنا ان الحكم في السالبة بثبوت السلب أو سلب الثبوت فثبت لايجد فرقا بينهما اذا اعتبرت التقييد للفعل المنسوب من حيث فيه فانه على الثاني يحكم فيه بذلك السلب ولا فرق بين قولك ان لم يبالغ ولم يبالغ أنا الا باعتبار ان الاول يفيد التحقق لتكرر الاستدلال بخلاف الثاني فيجب أن يكون الاستدلال مرتبطاً بالاستدلال بان يتصور حصوله له سواء كانت مرفوعة بأن يكون الحكم بالسلب أو موضوعة بأن يكون بالانيجاب وسياقي ذلك في كلام الحاشي قيل متعلقات الفعل . واذا ثبت هذا تبين ان يكون القيد متعلقاً بما تضمنه لم يبالغ وهو تركت وانما كان متعلقاً له لان معناه أي معنى الفعل من حيث فيه هو انتساب الفعل اليه من جهة فيه وهو غير مقدور الا من جهة تركه اذا انتفاء . ففعل أصلي ثابت له لاقدرة عليه الا باعتبار قدرته على ترك الفعل . ويحذف فصي لم يفعل هو الترك بعينه الا أنه لوحظ في لم يفعل من جهة أنه من أحوال غيره وفي تركت من جهة أحواله في نفسه فاقبل انه بعد التأويل يكون المعنى اتفق فعلي كذا والمفعول له ما فعل له الفعل والانتفاء ليس بفعل منشاء سوء الفهم وعدم التأمل وما قيل انه بعد التأويل بتركت يحتمل أن يكون تقييداً متعلقاً بالمبالغة فيه أنه خلاف الشائع في التقييدات والقام يدفعه ولما لم يتعرض له الحاشي فليتأمل في هذا التحقيق فانه من خواص هذا التعليق

(قول الحاشي) لا لثاني لان المفعول له الخ : أي لا لثاني وحده وهذا الوجه خاص بالمفعول له كما عرفت وأما التي فيمكن أن يلاحظ مستقلاً لأنه منظور اليه هنا من حيث ذاته فيبر عنه بانثنت ما لثاني

(قول الحاشي) ولا للمبالغة أي المبالغة من حيث ذاتها كلفي الشارح لما في الشارح أو من حيث تنبها كلفي الحاشية في الحاشية

(قول الحاشي) وأما قوله في اختصاره الخ : رد على العمام حيث جوز نقله بتركيب وحاصله أن الشائع هو المتعلق بالمضي الا لما عكس كما في تقييداً

(قول الحاشي) الظاهر ولو لم يؤول لم يبالغ بتركت أي لأنه المتقدم في كلامه

(قول الحاشي) الا انه قصد الخ : يعني ان العذر في ترك ذلك الظاهر هو قصد الإشارة الى عموم الحكم وهو اعم من التأويل لكل قيد سواء كان مفعولاً له أو لا وسواء كان المضي فضلاً كما هنا أو اسماً كما في قولك ما انا قائم تزيد اعانة له وتلك الإشارة انما تحصل بشيروه بالفعل المضي لانه يفيد أن المانع هو المتعلق بالفعل من حيث فيه وهذا المانع موجود سواء كان القيد مفعولاً له أو لا وسواء كان المضي فضلاً أو لا أما منع خصوص المفعول له من حيث انه مفعول له فليس الا من جهة خصوص التي لانه ليس بفعل بخلاف الفعل من حيث فيه فانه فعل لكن حيوية التي التي التقييد من جهتها لا يمكن أخذها قبل التأويل مستقلة لانها ملحوظة من حيث تعاقبها بالفعل فهي ملاحظة من جهة انها من أحوال غيرها لا من

تعلق بالمعنى من حيث التقي . من التأويل بالثبت . لان التقي المستفاد من دلول حرفي غير مستقل بالمفهومية لا يمكن الفصل تشييده عالم بلا حظ قصداً . وحينئذ يصير مدلولاً اسماً أو فعلاً مؤثلاً بالثبت (قوله لكان المعنى الخ) أي لو لم يؤول المعنى بالثبت لكان متعلقاً بدخول المعنى اعني المانع . لامتناع تشييده بالمعنى . لما عرفت من الوجهين

جهة أحواله في نفسه وقد عرّج الشارح بتعميم الحكم لهذا المانع في شرحه الفتاح (قول المحشي) تعلق بالمعنى من حيث التقي فتكون النسبة الى القائل موجودة والمعنى مأخوذاً من حيث انه من أحوال الفعل لا من حيث النظر في أحواله هو كما في الوجه الأول فلا يمكن التعبير عنه بالتشديد بالتقي (قول المحشي) من التأويل بالثبت أي تأويل الفعل من حيث المعنى يثبت بجميع معاني المعنى والنسبة الى القائل المأخوذ من الفعل من حيث فاعله أو تأويل الاسم من حيث فاعله في صورة الاسم بأن يقال أنا فاعله لقيام زيد اعادة له وانما لم يؤول المعنى قط بأن يقال في الثابت التقي الخ لان القيد لم يتعلق بالمعنى بل بالفعل أو الاسم من حيث التقي (قول المحشي) لان التقي المستفاد منه أي من الذي تعلق به القيد وهو المعنى من حيث التقي فتأويل المعنى من حيث التقي لانه قطع ولا ثاني قطع والمراد باستفادة التقي منه فاعله منه لانه ملا حظ من حيث التقي

(قول المحشي) لا يمكن تشييده عالم بلا حظ قصداً لان تشييده يقتضي انه منظور اليه في نفسه وكونه غير مستقل لاخذه من أحوال الفعل يقتضي أن لا ينظر اليه في نفسه وذلك كما قلنا في لا تفعل وكف عن الفعل ان المدلول واحد الا انه في الاول لوحظ من احوال غيره وفي الثاني لوحظ من حيث أحواله في نفسه

(قول المحشي) وحينئذ يصير مدلولاً اسماً أو فعلاً مؤثلاً بالثبت أي حين لوحظ المعنى قصداً يصير ذلك المؤثلاً وهو المعنى من حيث التقي مدلولاً اسماً ان كان الذي تعلق به القيد من حيث فاعله اسماً أو فعلاً ان كان فعلاً مؤثلاً بالثبت أي مرجعاً الى مثبت لا كما كان متفياً

(قول المحشي) لامتناع تشييده بالمعنى أي من حيث ذاته كما في الوجه الاول أو من حيث عروضة الفعل كما في الوجه الثاني وانما قل بالنسبة للمعنى بالمعنى لانه وان كان مشتقاً بالمعنى الا انه من حيث فاعله كما عرفت

(قول المحشي) لما عرفت من الوجهين هذين الوجوب الملازم بينهما ما ذكره يندفع ما أبهر من أن ما قاله الشارح موافقاً للملائم مسلم لو كان القيد ثابتاً قبل التقي ثم ورد المعنى على القيد وهو غير لازم بل يجوز أن يكون القيد انما اعتبر بوجوده عند التقي فلا يأتي توجه المعنى اليه حتى يقتضي وجود القيد لا يتبين اه لانه حينئذ إما أن يتعلق بالمعنى وحده وقد عرفت رده أو بالمعنى من حيث فاعله وقد عرفت رده فلم يبق الا تعلقه بالمعنى لا من حيث التقي وهو . رده الشارح أو يقتضين وهو تركت وهو ما قاله الشارح وكذا ما قيل ان توجهه الى القيد الثابت قبله أغلبي لا كلي بل يجوز توجهه للقيد قطعاً ولقيد قطعاً وبما سمعنا فيجوز أن يكون على ما لا يخفى ويكون المعنى حقيق قطعاً وان قلنا القيد معتبر بوجوده قبل المعنى اه فانه إن أراد بالثبوت المبالغة من حيث المعنى فهو باطل لعدم الاستقلال كما مر وان أراد من حيث ذاته كان المعنى انحلت المبالغة التي تقترب وهو ما رده الشارح وكذا ما قاله المحقق ان المعنى في حقه المعنى كالمعامل في حقه المعنى الفعل المعنى والفرق بالمعنى قبل التشييد أو بعده الا ترى ان المعنى في المقول به قد لم أضرب زبداً على الوجوب أي اجاز المعنى قبل الفعل أو بعده

لم تكن للتقريب والتسهيل بل لاسرّ آخر وهذا مبني على اصل ذكره الشيخ في دلائل الإعجاز وهو،
 أن من حكم النبي إذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما أن يتوجه الى ذلك التقييد وإن يقع له خصوصاً
 مثلاً إذا قيل لم يأتك القوم أجمعون، كان نفيّاً للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد افترط
 المصنف في وصف القسم الثالث بأن فيه حشواً وتعلوفاً وتقييداً وتصريحاً أولاً، وتلويحاً ثانياً،

فيكون النبي داخل على كلام فيه تقييد وكل كلام شأنه ذلك يكون النبي فيه متوجهاً الى القيد مع بقاء أصل الفعل
 ذكره الشيخ فيكون المعنى أن المبالغة في الاختصار لم تكن إلخ وليس المقصود ذلك بل نفي المبالغة في الاختصار هذا
 خلاصة كلام الشارح رحمه، وفيه دفع لشكوك الناظرين في هذا المقام لأن له فطاة (قوله لم تكن للتقريب والتسهيل) فيه
 إشارة الى أن كليهما مفقود له لم يبالغ لعدم الفرق بينهما إلا بأن التقريب اعتبر بالقياس الى المعاني والتسهيل بالنسبة الى
 الفهم وإيسار متعلمين برتبته ولم يبالغ على ترتيب الفهم والتفسير (قوله أن من حكم النبي) أي مقتضاه الأصل عند البقاء
 فلا يرد أنه قد يجيء النبي الداخل على كلام فيه تقييد لنفي القيد والتقييد معاً نحو، على لأحب لاجتماعي بمآثره واستعمال
 على خلاف الأصل، ولما قال الشيخ وهذا مما لا شك فيه (قوله كان نفيّاً للاجتماع)، لفظ أجمعون تأكيداً لمعنى الكل إلا
 أن فيه معنى الاجتماع بحسب أصل الوضع فكان نفيّاً للاجتماع بهذا الاعتبار ولما قالت الحنفية أن الملائكة سجدوا لآدم
 مجتمعين قوله تعالى (فصعد الملائكة كلهم أجمعون) على ما في البرزوى وغيره (قوله وتلويحاً) التلويح كناية

هو أفضل لاسمى النبي فافى الشارح أنه يجب تأويل لم يبالغ بالفعل المثلث أي تركت المبالغة حتى لو لم يؤول لكان المعنى
 على نفي التعليل متبهم غريب لأنه أن أراد بأن العامل في حلة النبي الفعل المعنى لا من حيث غيبه ثم ما رده الشارح
 وإن أراد من حيث النبي ثم تقييد غير المستقل والفرق بالنفي قبل التقييد وبعده لا يجدي وقوله لا ترى إلخ قياس مع
 الفارق فإن زياداً لم يتعلق بأضرب من حيث غيبه بأن يكون له مدخل في النبي بل متعلق بأضرب فقط على التقديرين
 والكلام ليس في التقييد مطلقاً بل في التقييد المتعلق بالنفي من حيث النبي كالفعل لاجتماعها والحال في نحو قوله كانت
 زيدا مبيهاً أنه يريد مبيهاً أنه يترك الكلام

(قول الحنفى) فيكون النبي داخل على كلام فيه تقييد أي يلزم أن يكون القيد متعلقاً بالنفي حيث لم يصح تعلقه
 بالنفي على الوجهين

(قول الحنفى) وفيه دفع لشكوك الناظرين قد حققنا لك كلامه وبيننا تلك التبعويّة فيها بالأمز يدعيه لمن له فطاة
 (قول الحنفى) على لأحب إلخ: لأحب المبالغة الطريق الواضح والمعنى من هذا الطريق واضح لا مآثر له فينبغي به
 (قول طهوى) ولأن هذا إلخ: معنى أن قوله مما لا يشك فيه يقيّد أن المراد بحكم النبي مقتضاه الأصل ألا يصح
 نفي الشك مع إرادة مطلق الحكم سواء كان أصلياً أو ظرفياً
 (قول الشارح) وإن يقع له خصوصاً أي لأنه مع التقييد

(قول الحنفى) لفظ أجمعون إلخ: أي فهو تقييد بالنظر فيه من معنى الاجتماع وتأكيداً بالنظر لمعنى الكل وهذا
 رد على الفترى حيث قال أنا يظهر على نسخة أجمعين لا أجمعون إذ لو كان أجمعون تقييداً لكان تأسيساً لا تأكيداً ومقابل

على ما ذكرنا ونعريضاً ثالثاً حيث وصف مؤلفه بأنه مختصر متفح سبل المأخذ أي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تنقيب كما في القسم الثالث (واضحت الى ذلك) المذكور من القواعد وغيرها (فوالله عزت) أي اطلعت (في بعض كتب القوم عليها) أي على الفوائد (وزوائد لم اظفر) أي لم اغز (في كلام احد) من القوم (بالترجيح بها) أي بالزوائد (ولا الاشارة اليها) بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدها يعني لم يشرحوا لها لانها ولا اياتاً كـ بعض اعتراضاته على الفتاح وغيره، ولقد اعجبني جعل ملاحظات كتب الإخوة فوائد ومخرجات خاطره زوائد (وسميته تخيص الفتاح وثنا أسان الله تعالى)

تكون الوسائط فيه كثيرة من لوح اذا أشار من جند (قوله على ما ذكرنا) ، بقوله لا ما يستغنى عنه ليكون حشواً (قوله وتعرضاً) التعريض ، كناية مشوقة لموصوف غير مذكور من عرض اذا أمال الكلام الى جانب (قوله ولقد اعجب) أي أن الأمر عجيب ، يحتل الوجوه المدح

ان ذكر اجمعون بعد كلام في الآية بين معنى الاجتماع في اجمعون بخلاف ما هنا فيه ان العدول عن كلام لاجمعون يفيد ان المعنى الاصل منظور اليه ايضاً

(قول الحشي) يكون الوسائط فيها كثيرة كما هنا فانه انقل من الاشتغال على محتاج اليه الى عدم الاشتغال على ما يستغنى عنه وانقل منه الى انه متفح وسنه الى ان القسم الثالث غير متح

(قول الحشي) بقوله لا ما يستغنى عنه بقضي ان قوله وتوحيها هي بعض ذلك تأني هو الوصف بالحشر قطبون التطويل لانه ليس فائضة وقد تقدم لمحشى ان قوله لا ما يستغنى عنه اشارة الى ان ما في القسم الثالث حشو من الامثلة والشواهد دون التقيد ايضاً وما قيل انه صرح بقوله غير مصون الخ ولوح بقوله قابلاً للاختصار الخ فيه ان قابلاً للاختصار ليس فيه وسائط فضلاً عن كثرتها

(قول الحشي) كناية الخ كما يقال في التعريض بين يؤدي المسلمين المسلم من سلم السلون من لسانه ويده فانه كناية عن قبي الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور هذا وبين التلويح والتعريض على ما قاله عموم وخصوص وجهي يستعان في كناية لموصوف غير مذكور كثرت وسائطها وينذر التلويح في كناية كثرت وسائطها المذكور والتعريض في كناية لتبر مذكور قلت وسائطها كما هنا وهذا مختار المسلكي ومختار الزمخشري ان مدلولها واحد ولم يجعل الحشي الشارح عليه لانه لا كبير فائضة في تغيير العبارة وان حمل عليه الفكري

(قول الشارح) بأنه مختصر اخذه من قوله الفث مختصراً وقوله ولم أبلغ وقوله متفح مأخوذ من قوله وتوحيه وسكت عن التخصيص لانه لم يقدم المحتاح بذلك أولاً فاقبل ان التحقيق راجع اليه ايضاً وهم وقوله سبل المأخذ مأخوذ من قوله تقريباً شاملاً ومطابق الخ وقوله لا تطويل فيه له وتشر مرتب

(قول الشارح) أي المذكور من القواعد وغيرها أوله بالمرء لافراد اسم الاشارة ولم يرجعه الى المختصر لاختصائه أن المصنف ليس منه

(قول الحشي) ويحتل الوجوه المدح أي بالمبالغة في كماله حيث جعلها زوائد في الفضل على فوائد اقوم والقوم

لا يعرف لتقديم السند اليه هنا جهة حسن اذ لا مقتضى للتخصيص ولا لالتقوى ،

والقوله (قوله لا يعرف الخ) . يعني أن تقديم السند اليه على السند الفعلي ، اذا لم يبل حرف التقوى قد يأتي للتخصيص وقد يأتي لالتقوى على ما سيبي . وهنا ، لا يعرف لشيء منهما وجه حسن اذ لا حسن في قصر السؤال عليه ، بل الشركة في السؤال أحسن ليكون أقرب الى الاجابة لا لجناب القبول وابدع عن التصبر في الدماء ، ولا في تأكيد اسناد السؤال اليه ، اذ لا انكار ولا تردد فيه لتسامح ، قلت التأكيد هنا لاظهار الرغبة في المسؤول كما في قوله تعالى (انا معكم)

حيث جعلها تواضعاً منه زوائد مستغنى عنها كما في الاطول

(قول المحشي) يعني ان تقديم السند اليه الخ أي بالنسبة لعدم تصريح الشارح بالمانع من التقديم وان اخذ من المقام وهو كونه على السند الفعلي فان تقديم السند اليه لاجله يكفي فيه انه الأصل ولا مقتضى للعدل عنه بخلافه عليه فانه يكون هناك مقتضى للعدل عنه فان كون السند في الجملة الفعلية هو العامل يقتضي العدل عن تقديم المستدالي لان مرتبة العامل قبل مرتبة المفعول لما حقه التفرغ فيما سيأتي من أن الفعل موضوع للحدث المقيد بالنسبة القصصه فلو حظ أولاً الحدث وبواسطه لو حظ النسبة وبواسطة ملاحظة النسبة ينتقل الذهن الى ملاحظة القائل فملاحظة القائل مسبوقة بملاحظة الفعل فالفعل مقدم فاذا قدم السند اليه مع السند الفعلي حقق إيراد السند بعده تمحلاً لتفسيره ان ذكره كان توطئة وتقديمه اذ لو كان المقصود مجرد الاعلام بالنسبة كقولهم زيد مثلاً ولا حاجة لزيد قام ولتفاته العصام عن المقام قل انه يكفي أن تقدمه هو الاصل فأراد المحشي ارد عليه

(قول المحشي) : اذا لم يبل حرف التقوى أما اذا وفيه فلا يكون الا للتخصيص كما سيأتي .

(قول المحشي) ولا يعرف لشيء منهما وجه حسن ففي الشارح وجه الحسن عن التقديم لانتفاءه عما يكون التقديم به (قول المحشي) بل الشركة في السؤال حسن لم يقل أحسن لئلا يثبت الحسن لمقصود وقد فاه المراد بالشركة في السؤال هو أن يحصل منه ومن غيره فن هذا هو الاستدلال فنه من تقديم السند اليه لا الاثبات فقط يدل على أن السائل هو وغيره اذ لا يناسب قوله ليكون أقرب الى الاجابة الخ وقوله وابدع عن التصبر أي المأخوذ من نفي السؤال عن الغير ولا في تأكيد اسناد السؤال اليه اذ لا انكار الخ يفيد أن فائدة التقوى هي رد الانكار أو التردد وسيأتي تصريح المحشي والعصامي أطول به ذلك فالتكرار مكسرة ثم ان تأكيد اسناد السؤال يتكرر الاسناد لان البتة يستلزم مسنداً اليه فاذا جاء ، بعده ما يصلح أن يسند اليه مرفوع اليه فاذا كان متصلاً بصيغة صرفه الصغير اليه ثانياً ثم ينشأ من التكرار التقوى للحكم يعني الثبوت (قول المحشي) اذ لا انكار ولا تردد فيه لتسامح لانه ان كان انشأ فدلوه فيحصل به بلا احتيال وان كان خيراً فقامم أعدل شاهد على صدقه

(قول المحشي) قلت التأكيد الخ يعني ان فائدة التقوى ليست مقصورة على رد الانكار والتردد الا اذا كان التأكيد لبيان حال المخاطب اما اذا كان لبيان حال المتكلم فقد يكون لاظهار الرغبة في الشيء كما في قوله تعالى انا معكم وقوله تعالى حكايه من المؤمنين ويا انا آت في شرح الكشف للعلامة التوكيد يكون لبيان حال المخاطب ثارة وأخرى يكون لبيان حال المتكلم واظهر اما يورده المتكلم لثمة أو لمخاطبه فان أورد للمخاطب فلا بد من أن يقصد به فائدة الخير أو لازماً وفي كيد حيزه لني الانكار أو التثبوت وان أورد نفسه لا يلزمه احدي القائلين فيقصد به معان آخر اه قمرهم ان لم

فكانه قصد جعل الواو للحال فاق بالجملة الاسمية (من فضله)

ولاستبعاد السؤل ولذا عليه بقوله انه ولي ذلك الاستناع به مثل الاستناع باصله لا ارد الانكار والتردد قال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى (الله نزل احسن الحديث) في ايقاع اسم الله مبتداً وبها نزل عليه تأكيد لاستدعاء الله وأنه من عنده (قوله فكانه الخ) يعني قصد ان يجعل الجملة حالاً لتفيد مقترنة السؤل لجميع ما تقدم من التأليف والترتيب والاضافة والسمية ولا يحصل هذا المعنى سريحا، الا بإيراد الجملة الاسمية مع الواو، اذ لو اورد اضمية بدون الواو كانت ظاهرة في الاستيفاء ولو اورد مع الواو، كانت ظاهرة في العطف لكن هذا لا يذبح الاعتراض المذكور من أن التقديم، لا يكون الا لاحد الامرين ولا حسن شيء منها هنا الا ان يقال

على السند اليه الخدم حرف التثنية قد يأتي تخصيصاً وقد يأتي لتقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع دفعا لانكاره أو ترده اما هو في الظاهر فاقى الضخاطب لا فيما يورده الشكك لنفسه ولذا قال السكاكي ومرجع كون الظير مفيداً للضخاطب الى قاعدة الظير أو لازمها فبقره بقوله للضخاطب تنبيها على هذا وهو مستبعد عن الكشاف أيضاً (قول المحشي) ولاستبعاد السؤل لأن السؤل بعيد اذ هو المنع المشابه لضع أصله فغالب تقويته بدل على استبعاده انباه في التعليل بلفظ ذلك الموضوع للبعد

(قول المحشي) انه تأكيد لاستدعاءي بالاستدلال التمجيد تأكيداً فيفيد تأكيد مغمره ولذا عطف عليه قوله وانه من عنده في الكشاف من ابن مسعود رضي الله عنه أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما علقوا قواحدنا فزلت أي حصلت لهم سائمة فطلبوا منه صلى الله عليه وسلم أن يصاحبهم ليرتأعوا بهديه فزلت الآية ارشاداً لهم الى ما يزيل عليهم وهو تلاوة القرآن واستدعاءه منه صلى الله عليه وسلم فصار عبارة الكشاف استدلال على أن قاعدة التأكيد لا تنحصر فيما ذكر بل تكون شيئاً آخر كظهور محبة سماع القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم

(قول المحشي) قصد أن يجعل الجملة حالاً ويعين يجب ان يكون المراد بأرسال الظير لا الانشاء لان الجملة التي خيرها انشاء انشائية كما نمن عليه المحشي في حواشي المقائد والانشاء لا يقع حالاً (قول المحشي) الا بإيراد الجملة الاسمية لأن الواو حينئذ لا تكون ظاهرة في العطف لاختلاف التعليلتين اسمية وفعلية ولا في الاستئناف قلته

(قول المحشي) اذ لو اوردت التسمية الخ ومثلها الاسمية بدون الواو (قول المحشي) كانت ظاهرة في العطف لتناسب التعليلتين فعلية والاختلاف ما ضرورية ومضارعية لا يضر اذا كان لغرض وهو هنا قصد الاستمرار التجددي بواسطة المقام

(قول المحشي) لا يكون الا لاحد الامرين إما سياتي في التلويح والمحاشي ان السند لا يكون جملة الا لتقوى او التخصيص او كونه سلباً واسميتها وفعليتها قصد الثبوت او التجدد فانما كانت اسمية الظير فيها جملة فعلية ثم ان يكون لاحد الامور الثلاثة مع اعادة التجدد فقط على ما قاله التلويح فيها سياتي او مع اعادة الاسمية من حيث انها اسمية الثبوت بمعنى الحصول الغير المثالي التجدد واحدة جملة الصغرى التجدد على ما اختاره المحشي فيها سياتي ايضاً فاقبل ان جواب التلويح يتم لان التقديم حاصل غير مقصود وانما يتم من قصد جعل الجملة حالاً للاغراض المتقدمة ليس بشيء

حال من (أن ينفع به) أي بهذا المختصر (كما نفع بأصله) وهو المفتاح أو القسم الثالث منه (أنه) أي الله تعالى (ولي ذلك) التمتع (وهو حسي) أي محسي وكافي لا أسأل غيره فعل هذا كان الانسب أن يقول والله تعالى أسأل بتقديم للمقول (ولم الوكيل) عطف

أنه من تمة الاعتراض بيان لمنشأ اختياره الجملة الاسمية (قوله حال من أن ينفع به) لكونه معذراً لا سأل وليس من فضله من معذراته حتى ينتج تقديمه عليه (قوله أنه ولي ذلك) علة لقوله أسأل يعني أنه متول ذلك التمتع لله أن يتصرف فيه كيف يشاء (قوله كان الانسب الخ) لكون الجملة عتية للمؤمنين المستغفرين من الله أسأل وإنما قال الانسب لأن ذلك إنما هو على تقدير عطفه على أنه ولي ذلك ، كما هو الظاهر ، ويجوز أن يكون معطوفاً على أنا أسأل أو جوة مستأنفة لجرد الشاء (قوله عطف)

(قول المحشي) أنه من تمة الاعتراض يعني أنه قصد جعل الجملة حالاً فوق منه التقديم الذي لا وجه له فليس المراد من الجواب عن المصنف بل بيان منشأ عطفه

(قول الشارح) فيه نظر لحصوله الخ أي بناء على أنه لا فرق بين الاسمية التي خبرها فعل وبين الفعلية في دلالتها على التجدد قطع والاستقرار يكون من المضارع بمجرة المقام قل المحشي فيما سيأتي إن شاء الله تعالى أن الاستقرار لم يقصد من المضارع بل المضارع أفاد التجدد والحدوث واسمية الجملة دلت على الخوام لأن الله لا كان ظهير فعلاً أفادت الاستقرار التجديدي والحق أحق بالاتباع انتهى ولعل مراده أن الاسمية تدل على الثبوت فإذا انضم إليه التجدد كان المدلول هو الاستقرار إذ لا فرق بين الثبوت على وجه التجدد والاستقرار التجديدي

(قول الشارح) فيه نظر لحصوله من المضارع يفيد أنه لو لم يحصل إلا من الاسمية التي خبرها مضارعية لكان في دفع الاعتراض وليس كذلك قبل الشارح انقصر عليه لكتفائه في التمتع

(قول المحشي) لكونه معذراً لا سأل أي إنما كان حالاً من أن ينفع مع تقديمه عليه لكون أن ينفع معذراً لا سأل فيكون أسأل هو العامل في الحال لأنه العامل في صاحبها وليس من فضله معذراً لينفع حتى ينتج تقديمه على الوصول الحرفي (قول المحشي) للمؤمن أي النبي والآيات المستغفرين من الخصر كأنه قل أسأل الله لأنه ولي ذلك ولا أسأل غيره لأنه الكافي لا غيره أما على ما صنعه المصنف فليس في الملل ما يصلح وهو حسي أن يكون تعليلاً له لعدم الخصر فيه

(قول المحشي) كما هو الظاهر فيكون وجه الانسبية الجري عن المظاهر ووجه التلويح كونه ضحية

(قول المحشي) ويجوز أن يكون معطوفاً على أنا أسأل فيكون جملة خبرية ولم يجوز كون الواو لقال لأن الأصل العطف كما سبق ولعل هذا يكون ثم الوكيل خبراً وقوله أو جملة مستأنفة الخ أي والواو اعتراضية وعلى هذا يكون ثم الوكيل أنشأ وإنما يجوز الاعتراض في وهو حسي دون ثم الوكيل مع أن وهو حسي آخر الكلام أيضاً إذ ليس في ثم كلام ولا بين كلامين متصلين معنى لأن له نكتة جزئية لا تتكلم مع العطف وهي إنشاء المدح بأنه كاف في سلك الأمور فإنه لو كان معطوفاً على أنا أسأل كان المقصود أنه كاف في التأليف والترتيب والاضافة والشمسية لأنه عند العطف على الحال يكون حالاً والحال قيد في عاملها بخلافه عند الانشاء وذلك كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى ثم انقضت الجبل من بعده وأنهم ظفون أن قوله تعالى وأنهم ظفون أن كان حالاً كان المعنى عدمهم الجبل وأنهم واضعون العبادة في غير موضعها

اما على جملة هو حسي والمختصوس محذوف كما في قوله تعالى ثم العبد

لأنه الأصل في الواو ولعدم صحة الانشائية للحال وتقييد السؤال بها والافتراض لكونه في آخر الكلام ، وعدم تقييده
نكتة جزئية (قوله اما على جملة الخ) انه لمختصر في هذين لأن المذكور ثلاث جمل لا يصح العطف على الأولى منها ،
لعدم الجامع وكونها حالاً ولا على الثانية لأنها معلقة .

فيكون قيداً للعبادة لأن الحال قيد للعبد وان كان اعترافاً كان معناه وأتم قوم عادتك الظلم قبل قيد ظلمهم بكونه في
العبادة بل مطلقاً اه بخلاف نعم الوكيل فانه لو جعل معلقاً على هو حسي كان هو حسي لانشاء المدح واداء اعتراضه
فيكون نعم الوكيل لانشاء تقويض الأمور كلها اليه مع بقاء العطف الذي هو الأصل فلا نكتة لترك العطف لأن المؤدّي
على الاعتراض والعطف واحد هذا وقد عرفت أنه عند عطف هو حسي على اسأل يكون خبراً اذا لا مانع من خبره
فيكون الجامع وهو الاتحاد في الظهيرة موجوداً

(قول المحشي) لأنه الأصل في الواو أي ليست الواو في نعم الوكيل للحال بأن يكون متعلقاً بأسأل من أول الأمر
لا عطفاً على هو حسي بل العطف لأنه الأصل في الواو سواء كان المعلوم خبراً أو انشائياً فلا يبدل حته الاتحاد وقد
لم يجر في ما مر أن يكون واو وهو حسي للحال بل جهة العطف على اسأل ولعدم صحة الانشائية فيها حالاً لأنها تكون
حالاً من فاعل اسأل فتكون قيداً في عايدوهي لا تفصل للتقيد لأن التقيد أي به يعرف المحاطب التقيد به بمضمونه فوجب
أن يكون معرباً له حصونه قيل ذكر الدال عليه والانشاء انما يحصل مدلوله به فانه مني عارض التشكك لا تقرر له في نفسه
وما لا تقرر له في نفسه لا تقرر له لغيره

(قول المحشي) ولعدم تقييده نكتة جزئية أي زيادة على ما يفيد الأصل وهو العطف وقد عرفت أنه عند العطف
يمكن أن تقاد نكتة الاعتراض وهي انشاء المدح بالوكالة المطلقة بأن يكون معلقاً على هو حسي وهو حسي جملة انشائية
وارادها للاعتراض لنكتة انشاء المدح بأنه كلف على الاخلاق التي لا تمكن عند مطلقه أنا أسأل ومدقيل ان نكتة الاعتراض
الايضالي في المدح وتأكيد السؤال نحو وهم يستنون في قوله تعالى اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم يستنون وأيضاً هو تذييل
لحسي أي تغيب الجمة بجملة تخفين معاًها لأن من معناه فاكثري به وأتوكل عليهم من مني نعم الوكيل نعم الشكلي فكأنه
قيل هو وكيلى ونعم الوكيل مشدود سره انهم والفرح بالاعتراض لأن الايضال والتذييل يكونان مع العطف الذي هو
الأصل كما سيأتي فلا حاجة للاعتراض ولا نكتة له أصلاً

(قول المحشي) لعدم الجامع أي التوافق انشاء وخبراً كما يفيد كلامه في حاشية العقائد بخلاف وهو حسي فهو
خبر يصح عطفه عليها وكونها أي الأولى حالاً والانشاء لا يقع حالاً لا تقدم فلا يصح عطفه على الحال بخلاف وهو حسي
فانه خبر يصح عطفه عليه ويكون حالاً وما قيل انه على ما صنفه الشارح الاختلاف بالظهورية والانشائية ثابت وهم لأن
مراد الشارح انه لا بد من التأويل وكذا ما قيل انه تقدم له نحو يزعم عطف هو حسي على اسأل فيكون حالاً وجنبة يزعم
عند عطف نعم الوكيل على هو حسي أن يكون حالاً مع كونه انشاء فانه فاعله مما سبقته الإشارة اليه من انه عند عطف
نعم الوكيل على هو حسي حيث يكون نعم الوكيل مؤولاً بالظهير والاسلام هنا بالنظر لكونه انشأ وهو مع الانشائية لا يصح
حالاً وان سلم أن يكون معلقاً على هو حسي ويكون هو حسي مؤولاً بالانشاء فتدبر

فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي أي وهو ثم الوكيل
وحينئذ فالخصوص هو الضمير المتضمن كما صرح به صاحب المفتاح ونجده في قولنا زيد ثم الرجل

وهذه الجملة لا تصح لتعليل، فتمين الثالثة فاما على تمامها أو على جزئها (قوله فيكون من باب عطف الجملة الخ) وهو
مختلف فيه فمنهم من جوز عطف الفعلية على الاسمية والعكس ومنهم من منع ذلك وكذا عطف الانشاء على الاخبار ومنه
اليابانيون وجوزوا العطف وجوزوا الصغار كما فصل في معنى التثنية فلا بد في جوازها عند الجمهور من تأويل احدى الجمليتين
قالا أن يقل ، المطلوب عليه أيضاً انشاء معنى لأن المقصود انشاء المدح بأنه كاف ، والواو اعتراضية أو يقال المطلوب

(قول المحشي) وهذه الجملة لا تصح لتعليل لأنها انشائية والانشاء مدلوله من حيث انه انشائي معنى عارض للتكلم
لا تقرر له في نفسه فلا يكون متقدراً لغيره حتى يكون علة له وما قيل ان التعليل بالانشاء سائق كسأل الله انه ثم الوكيل
وفي الحديث أمرو بك من اتيانها فلها يست البطانة فان أراد انه تعليل بلا تأويل فوهم لما حسنته القائل المحشي فيها
سيأتي من ان الكلام الانشائي مدلوله ليس ب ثابت أي مقرر في نفسه أي مع قطع النظر عن المشكك لأنه معنى عارض
له في كل ما لا يكون له تقرر في نفسه لا يكون متقدراً لغيره حتى يكون علة له فان التثنية لا يكون علة لشيء فان
قلت له تقرر في نفس المشكك فيمكن التعليل به قلت الكلام في ان المعنى الانشائي لا يمكن التعليل به لا انه بعد ثبوته
في نفس المشكك وحصوله له لا يمكن التعليل به فلا يقل سيهان زيد لأنني طالب لقضيه وان أراد انه تعليل بتأويل قلنا
الكلام الآن فيما قبل التأويل وبعد التأويل قول يمنع أن يكون ما هنا علة أيضاً لقصد التأويل بالغير هنا كما سيأتي
(قول المحشي) فتمين الثالثة فاما أن تكون خبرية والتأويل في الثانية واما أن تبقى الثانية على انشائها والتأويل في
الأولى بقلنا من الخبر بالانشاء وهذا التمين مبني على تمين كون واو وهم الوكيل لقطع وقد سبق يانه فليتمل في هذا
المقام فانه وقع فيه خبط فاحش

(قول المحشي) المطلوب عليه أيضاً انشائية هذا لا يدفع عطف الفعلية على الاسمية فيزيد ان الجمهور لا يمنون بماؤ
ان المراد مع تقدير هو مقدماً

(قول المحشي) والواو اعتراضية في نسخة أو بدل الواو وهو تحريف مضر لأنه يكون المعنى أو يقال الواو في ونعم
الوكيل اعتراضية وهو خروج عن المطلوب من تصحيح العطف بتأويل احدى الجمليتين على ان كلامه الآن في تأويل
الأولى ويصرح بأنه الواو لا أو كلامه في حاشية الفوائد حيث قال في جواب سؤال قدمه أقول والله الهادي ليس معطوفاً
على جملة فلو قلت بل هو جملة دعائية والواو فيه اعتراضية وقد عرفت وجه جواز الاعتراض بجملة هو حسبي دون نعم
الوكيل فتدبر كل التدبر واعلم ان جعل المطلوب عليه هنا انشائية مبني على خلاف الظاهر لأن الظاهر كما تقدم انه تعليل
فلو جعل رد الشارح لهذا العطف هنا مبنياً على ما هو الظاهر لم يمكن الجواب عن هذا الاعتراض لأنه لا يمكن أن يكون
التعليل انشاء والتأويل يقول في حقه ثم الوكيل باطل أيضاً كما سيأتي والتأمل لهذا قول المحشي في حواشي الفوائد انه
لا يمكن جعل حسبي في عبارة التقبيص انشاء أي بناء على ما هو الظاهر من أنه تعليل ولم يبيحوا عن الصنف بأنهم
عطف حاصل مضمون احدى الجمليتين على حاصل مضمون الأخرى من غير نظر الى اللفظ ولا اختلاف خبرية وانشائية
بين الحاصلين لأن الانشاء والخبر من عوارض الألفاظ لأنه لا يقول به على ما نص عليه الشارح في الفصل والوصل

ثم عطف الجملة على المفرد وان صح ،

مؤول هو مؤول في حقه نعم الوكيل فتكون خبرية متعلق خبرها انشاء (قوله ثم عطف الجملة) مبتدأ خبره الجملة الشرطية والنوا ذالكة لزيد مقار بط كما في لا بد وان يكون وانجازا مضاف ، تدل عليه الجملة الاستدراكية أي عطف الجملة على المفرد هنا وان صح باعتبار كذا لا يصح مطلقا لكونه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار ، فلا بد من التأويل

(قول القضي) مؤول هو مؤول في حقه نعم الوكيل قال في حواشي العقائد لا يخفى حيث انه بعد تقدير المبتدأ لو لم يؤول نعم الوكيل بقول في حقه ذلك تكون الجملة أيضاً انشائية إذ الجملة الاسمية التي خبرها انشاء انشائية كما ان التي خبرها فعل فعلية بحسب المعنى كيف لا ولا فرق بين نعم الرجل زيد وزيد نعم الرجل في أن مدلول كل منهما نسبة خبر مبتدأ فليسقط والكذب انتهى وتحتقر ان الخبرية والانشائية تابعة لكون الكلام حكاية عن غيره أولاً فان كان الأول غير والا فانشاء والحكاية لا بد أن تكون حكاية عن شيء ثابت من قبلها ولو اعتباراً ومدلول الانشاء ليس ثابت أي مقرر في نفسه فقطع النظر عن التشكك بل هو معنى عارض له فكيف يكون مدلوله ثابتاً لمبتدأ حتى يكون هو حكاية عنه فاقبل ان مدلول زيد نعم الرجل نسبة كون زيد ممدوحاً اليه وليس تحقق هذه النسبة متوقفاً على الشئ يزيد نعم الرجل بل هو حكايته ككلام لم يصدر عن روية إذ مدلول زيد نعم الرجل هو الحكم على زيد والاستدلال والاستناد أهم من التثبت فانه متحقق في قولك اضرب زيداً من غير حصول طلب الضرب لمخاطب وكيف يكون المدلول تلك النسبة واحد طريقها هو المنى الانشائي العارض وسبب تحقيق هذا المقام في كلام الشارح والمطوية في بحث القوي وقد بقي لهذا القائل أوهام بنها على ما تقدمه رأينا الاعراض عنها خوفاً من التعرض لها ولعل خبر هذا القائل أنه رأى ما في السمرقندي من الفرق بين أين زيد وزيد نعم الرجل حيث قال ان الاستدلال في الأولى دخل على النسبة فكانت انشائية وأما الثانية فلوقت الانشائية فيها خبراً فلا نحاس هذه بهذه وقد عرفت الحق فأمس

(قول الشارح) يكون من عطف الجملة الفعلية بقضى أن كلامه انما هو في عطف نعم الوكيل بدون تقدير هو أولاً قوله والمخصوص مضاف أي بقدر متأخراً ويكون خبر مبتدأ مضاف على قول انما لو قدر مقدماً فلا اختلاف في كونه مبتدأ خبره نعم الوكيل فتكون اسمية وكذا لو قدر متأخراً وهو مبتدأ خبره ما قبله لكن لا يتم عند من يجعل خبر مبتدأ مضاف جنداً وجنداً فليس مراده رد هذا العطف بل بيان طريق صحته وهو أن يقدر المخصوص مقدماً فيكون مبتدأ خبره نعم الوكيل والجملة انشائية عطف على متنها بأن يؤول الأولى بالانشائية ويؤوم أن يكون الخبر انشاء لا يضر لانه مختار الشارح كما سيأتي في بحث القوي وسبب القوي اختياره أيضاً ورد ما للسيد

(قول الشارح) وجنداً فمخصوص هو الصغير المتقدم ويعين جنداً بالانباتية والسلف والحق بين جزي النظر (قول القضي) يدل عليه الجملة الاستدراكية لانه لا استدراك على الصفة علم منه انه لا يصح مطلقاً أي من كل وجه حتى من جهة الانشائية والمطوية وقوله لكونه في الحقيقة بيان لانه بعد تقدير الجواب يكون الاستدراك تعليلًا للاستدراك انما هو على الشرط قبل تقدير الجواب وما صنعه القضي أولى مما قلناه القضي عن الشرط لا يستدع تقدير شيء مستغنى عنه (قول القضي) فلا بد من التأويل عند الجمهور يعني ان هذا هو مراد الشارح فيكون مراده بيان طريق صحة التركيب كما سيظهر عنه فاندفع اعتراض السيد رحمه الله بأن الشارح استصعبه والأمر حين ثم ان التأويل على هذا اما يجعل حسي

باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى طالق الاصباح وجعل الليل سكناً على رأى لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا أو ان الشروع ،

عند الجمهور والقول بجوازها فيما له محل من الاعراب بدون التأويل عند جمهورهم ممنوع لا بد له من شاهد وهذا معنى ما نقل عنه ان هذا تحقيق لوجه العطف وتبيين لطريق التركيب لا اعتراض انتهى وبذلك انه لم يحكم بطلان العطف في شيء من الاحتمالين ، وانه اختار هذه العبارة في خطبة شرح العقائد النسبية وغيره (قوله باعتبار تضمن الخ) ، إشارة الى عدم جواز هذا العطف بدون اعتبار اتصاف نص عليه في الرضى والتسويل حيث قال يجوز عطف الجملة على المفرد بشرط أن يتأخر بالتأويل (قوله على رأي) وهو أن يكون جعل معطوفاً على قائم وهو اعتراض من قول من جعله حالاً بتقدير قد أو معطوفاً على جملة قائم بتقدير هو ، بناء على عدم تجويز عطف الجملة على المفرد ، وبما حرره اندفع الاعتراضات المرددة به بالكلية بتدبر ، ثم ان تقدير مقول في حقه ليس بصحيح لأنه يستلزم أن لا تكون أفعال المدح والقمم مستعملة في معناها الحقيقي أعني انشاء المدح أو القم العام .

وحده انشاء أو بتقدير مقول في المعطوف ثم ان مراد الشارح انه لا بد من التأويل مع كون المعطوف نعم الوكيل فن اعتراض الشارح انما هو في عطف نعم الوكيل بعد تقدير مقول كما صنع السيد لا يكون هو المعطوف بتدبر (قول السيد قدس سره) وسأنتك انه الحق يريد أن يخبر المبتدأ لا يكون انشاء فلابد من تقدير مقول الخ وسأنتي ان الحق عند الشارح ولحشي خلافه لان مدار خبر المبتدأ على الاسند وهو أهم من الثبوت ولما الثبوت بمعنى الوقوع أو النسبة للملكية قائما يجب في الخبر الذي هو جزء القضية دون مطلق الخبر (قول للحشي) والقول الخ : رد لاعتراض السيد بقوله وأما قوله لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار فجوابه الخ وحاصل ما أراد السيد ان الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات لان نسبتها ليست مقصودة ولذلك فلا تنفك الى اختلافها بالانشائية والاخبارية بل الجمل حينئذ في حكم المفردات التي وقعت موقعها فتجوز عطف بعضها على بعض كالمفردات

(قول للحشي) وانه اختار هذه العبارة الخ : لكن قد عرفت الفرق بين الموضعين (قول للحشي) إشارة الى عدم جواز هذا العطف بدون اعتبار التضمنية نص عليه في الرضى والتسويل والقول بجوازها عند اليائين بدون اعتبار التضمنية لا بد له من شاهد ولم يثبت فاقبل ان الكلام في اصطلاح اليائين لا الحاجة لا يثبت شيئاً حتى ينقل عن اليائين وهذا رد قول السيد وللاجابة الى اعتبار تضمنه الخ (قول للحشي) بناء على عدم تجويزه عطف الجملة على المفرد أي ولومع التأويل مع تجويزه عطف الفعلية على الاسمية (قول للحشي) وبما حرره اندفع الاعتراضات الى آخره لعله من قوله عطف الى هنا وقد مرت الإشارة الى ذلك (قول للحشي) ثم ان تقدير مقول الخ : يعني ان التأويل الذي قصدته الشارح في بيان طريق التركيب هو أن يقدّر مبتدأ يخبر عنه نعم الوكيل فتكون جملة انشائية معطوفة على جملة هو حسي المؤولة بالانشاء ايضاً وخبر المبتدأ عند الشرح وجوب القصة جمع أن يكون انشاء كما سيأتي تحقيقه في بحث التقوى وأما السيد الشريف فانه يمنع وقوع خبر المبتدأ انشاء كما سيأتي هناك تأمل لابن الأتباري واسكناكي متسكاً بالأطال فنه كما سيأتي يانه للحشي فزعمه في التأويل أن

في شيء من المواضع لأنه على هذا التقدير ، إخبار عن وقوع هذا القول في حقه . ولأن مقولية القول المذكور فيه إنما تكون بطريق الحل والأخبار عنه بنعم الوكيل . فلا بد من تقدير مقول في حقه مرة أخرى ، ويلزم التقدير مرات غير متناهية (قل السيد قدس سره فإياه أن ذلك جائز الخ) . لم يوجد التصريح بالجواز في الكتب المتداولة بل في شرح التبويل لابن مالك في بحث المقول معه خلاف ذلك حيث قال لا يعطف جملة خبرية على استثنائية مع استقلال كل منهما ، بقدر وهو مقول في حقه نعم الوكيل كما أشار إليه بقوله وسأتيك أنه الحق فتكون جملة خبرية صلت على منها وسينظر يقال عليه أن تقدير مقول الخ : ليس بصحيح لما ذكر

(قول المشي) في شيء من المواضع أي التي هي مثل هذا الموضع في كون جملة نعم أو بئس خبراً عن غيرها أي بل يصير للأخبار بالمدح والمذم المخاص وهو أنه مقول في حقه نعم الوكيل وما قيل لانسلم خروجها عن الالفاظ إذ المعنى وهو مقول مني في حقه هذا القسط على وجه الثاني به المدح فالانشاء حاصل بهذا القول فيه أنه توجيه الكلام بما لا يرضى به فأنه إذ يصير خبر المبتدأ انشاء ، ولا يرضى به السيد على أنه قد تمت المدح العام بتقدير

(قول المشي) إخبار عن وقوع هذا القول فلا بد من تقديمه وهذا إن كان مقول في حقه مستعمل في معناه أما إن كان المراد منه أنه مستعمل لأن يقال فيه ذلك فيكون إخباراً عن الاستحقاق ولا يلزم تقديم القول المذكور لكن انشاء المدح أو تقديم العام قامت على كل حال

(قول المشي) ولأن مقولية القول المذكور فيه أي في حقه فهو متعلق بمقولية القول (قول المشي) إنما تكون بطريق الحل والأخبار عنه أي بناء على مذهب من يجعل لقصوص مبتدأ تقدم أو تأخر وعبارة الشارح في شرح المفاتيح بتقدير القول بإياه المعنى في كثير من المواضع سيما في باب المدح والذم فيمن يجعل لقصوص مبتدأ أنه فاقيل تماماً بعض الخواشي لانسلم أن المقولية لا تكون إلا بطريق الحل والأخبار بل تكون بغيره كنعم الوكيل الله بناء على أن لقصوص خبر مبتدأ محذوف ليس بشيء . لأنه عند من يجعل لقصوص مبتدأ يلزم هذا المحذوف وهو كلف (قول المشي) فلا بد من تقدير مقول في حقه مرة أخرى قد عرفت أن هذا إذا كان مقول مستملاً في معناه أمالو كان معناه مستعمل لأن يقال فيه فلا لكنه يلزم تعدد ذلك القول فيه وسينظر ما معنى الاستحقاق

(قول المشي) ويلزم التقدير مرات غير متناهية أي وعدم صدق هذا القول إذ لا يمكن أن يقال الله نعم الوكيل إلا بتقدير (قول المشي) لم يوجد التصريح بالجواز الخ : أي وإن كان له وجه وهو أن الجدل الذي لما محل من الأعراب وأما موقع المفردات لأن تسبها ليست مقصورة بالصفات فلا تنفك إلى اختلافها خبرية وإنشائية بل هي في حكم المفردات التي وقعت موقعها توجيهية له في حوزتي الشكك بهذا الوجه لا يمنع توقفه على انتقال وادعم أن مقتضى هذا التوجيه مع تصحيح السيد به العطف أي عطف نعم الوكيل على حسي الذي هو خبر المبتدأ اللازم له أن يكون نعم الوكيل خبراً عن المبتدأ أن يصح عند السيد زيد نعم الرجل لأن نعم الرجل له محل فإتي في هذا التوجيه مع أنه يمنع ذلك إلا بالتبويل بقول فيه نعم الرجل فلا بد أن يكون جوابه الثاني مبني على تسليم صحة خبرية الانشاء فكأنه يقول إن صح كون الانشاء خبراً كما يقول به الشارح كلاً له محل ومتى كان له محل لا مانع من العطف ويدل على أن هذا مجوزة للشارح فقط قوله في الجواب الأول وسأتيك أنه الحق ومثله يقال في قوله بعد جوابه أن ذلك جائز الخ فهذا التوجيه وإن نفع في مثل مقول القول عند السيد

فإن لا يجوز ذلك مع عدم الاستقلال أول (قال السيد قدس سره نص عليه العلامة الخ) عبارة الكشاف فإن قلت على م عطف قوله تعالى ولا تزد الظالمين قلت ، على قوله « رب انهم عصوني » على حكاية كلام نوح بعد قال وبعد الواو الثانية عنه ، ومناه قال رب انهم عصوني ، وقال ولا تزد الظالمين إلا ضلالا أي قال هذين القولين ومما في محل التصب لانهما منقول على كقولك قال زيد نودي للصلاة وصل في المسجد تحكي قوله معطوف أحدهما على صاحبه انتهى وهو دليل على أنه لا يجوز عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل من الاعراب لان ما قيل قوله تعالى ولا تزد الظالمين كلما جعل خبرية مقولة قال معطوف بعضها على بعض قال الله تعالى (قال نوح رب انهم عصوني واتبعوا من لم يزد ماله وولده الا خسارا ومكرها مكرًا كبارًا وقولوا لا تزدن أنفسكم) الى قوله (ولا تزد الظالمين الا ضلالا) فهو جواز عطف الانشاء على الاخبار لما تردد في عطف ولا تزد الظالمين ، بل جزم بقطعهما على قوله تعالى عصوني كما أثر الجعل المساقه فالسؤال عن عطفها والجواب بأنه معطوف على رب انهم عصوني لا عصوني ، بتقدير قال ليكون عطف الاخبار على الاخبار دليل على انه لا يجوز عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل من الاعراب وكذا في المثال المصنوع عطف بتقدير قال وما قوله أي قال هذين القولين ، لا يقع عنده في خير المبدأ لان الخبر لا بد أن يكون ثابتا عنده للبناء والانشاء ليس كذلك فليأمل

(قول لمشي) فإن لا يجوز ذلك الخ أي فاقول بعدم جواز العطف مع عدم الاستقلال بأن يكون لها محل كما هنا أولى لان الخبر والانشاء متباينان كل المتافاة فلا يجوز الجمع بينهما بنحو الواو اذا لم يند نحو الواو التشريك في الاعراب بأن لم يكن الجملة الاولى محل فكيف يجوز اذا أفاد التشريك في الاعراب فانه حينئذ جمع حقيقي بخلاف الاولى فانه صوري وقوله فإن لا يجوز الخ يتعين انه من كلام شرح التيسيل والا فنع عطف الانشاء على الاخبار صريح به البيانين وجهور القادة كما تقدم له فلا خصوصية لشرح التيسيل

(قول لمشي) على قوله رب انهم عصوني ان كان ضمير قوله راجعا الى الله قدر مضاف واقول بمعنى المقول أي على حكاية مقوله تعالى رب الخ والحكاية هي قوله قال نوح وان رجع الى نوح عليه السلام لم يحتاج اليه فيكون معنى قلت على قوله قلت على قال رب الخ وكلمة على بانية أي بناء على حكاية كلام نوح بعد قال وبعد الواو بأن يكون المقصود حكايتهن لحكيين عطف احدي الحكايتين على الاخرى لاحكاية واحدة لحكيين عطف احدهما على الآخر لزوم عطف الانشاء على الاخبار حينئذ

(قول لمشي) ومناه قال الخ لم يقل تقديره لان قال ليست مقطرة مع ناية الواو عنها لان المتندر ككثبات وبعد ابرازه تكون الواو مجرد العطف (قول لمشي) وقال ولا تزد الخ : الواو في ولا تزد ليست في الكشاف فلما من زيادة التامع لانهما من الحكاية فهو واو العطف التي جعلها فيها سبق ثابتة

(قول لمشي) وصل في المسجد أي وقال صل بدليل قوله تحكي قوله الخ : (قول لمشي) بل جزم بقطعهما على قوله تعالى عصوني ويصير التقدير انهم لا تزد الظالمين الا ضلالا وغاية ما فيه انه اظهر في مقدم الانشاء تنويها عنهم بوصف الظالم وقوله وبالجواب بأنه معطوف على رب انهم عصوني أي على قال رب الخ (قول لمشي) بتقدير قال متعلق بأنه معطوف على رب انهم عصوني وقوله ليكون عطف لتقدير قال

في المقصود فتقول وتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون لأن المذكور فيه إما أن يكون

فهو إشارة إلى أنه مقول آخر وليس دمجاً في المقول الأول كالجمل السابقة وليس فيه دلالة على أن أحد القولين معطوف على القول الآخر من غير تقدير وكذا قوله لأنها مفعولاً قال وقوله تحكي قوله معطوفاً أحدهما على صاحبه لأن المراد بهما كذلك في الظاهر قال السيد وكذلك جملة قاطبة قطعاً يليق بالخطبات، وهو المظهر فإن كون الواو من طعني يستلزم عطف الانشاء على الاخبار فيما لا محل له من الاعراب فيحتاج إلى التأويل وعلى تقدير كونه من الحكاية يكون عطف أحد القولين على الآخر المردين في حكم الفردين من غير تكلف التأويل وفيه أنه إذا لم يثبت جواز عطف الانشاء على الاخبار فيما لا محل له من الاعراب بشاهد لم يثبت في هذا التقدير أيضاً يحتاج إلى التأويل بأنه معطوف بتقدير قل (قوله في المقصود) .

(قول المشي) فهو إشارة إلى أنه مقول آخر أي يحكي بحكاية أخرى ولم يقل أي قال وكذا وقال كذا التلا يتكرر مع ما قبله وقوله لأنها مفعولاً قال أي الذي عرفته وهو المذكور وإكثارة عنه التلو ولم يلاحظ ذلك لكان الشكل مفعولاً واحداً فلا وجه للتثنية

(قول المشي) وقوله تحكي قوله مبتدا خبره محذوف أي لا دلالة فيه لانه وإن كان قوله تحكي قوله إلى آخره يقتضي أن الحكاية واحدة والتحكي متعددة الآن ذلك نظراً لظاهر قطع بدليل كلامه السابق ويحتمل أن قوله وقوله عطف على قوله لأنها الخ والمظهر كذا جاء على أن الظاهر من قال ما هو مدكور والثنية نظراً للاستقلال في الظاهر فتأمل لينفع عند مقابلة هنا (قال السيد) قدس سره فإن هذه الواو من الحكاية دفع ثروم أنه لم لا يجوز أن يكون مجموع الجنتين مقولاً قالوا بثبوت الواو بينهما بأن يكون المقول على سبيل الحكاية حسبنا الله ونعم الوكيل فلا يكون من عطف الانشاء على الاخبار فيما لا محل من الاعراب ووجه الدفع أن الواو من الحكاية أي من كلام الخاكي أي قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ولا يجوز أن يكون من الكلام تحكي لانه لا يصح العطف حينئذ إذ يزم عطف الانشاء على الاخبار فيما لا محل له من الاعراب إلا بتأويل بعيد وهو أن يقال بتقديره وقتاً لم الوكيل ومثله لا يلتفت إليه لعدم انسباق الدهن إليه ولا دلالة القرينة عليه مع أنه لامتسابة بين مفعولي الجنتين على وجه يحسن العطف بالواو

(قال السيد) قدس سره وليس هذا الخ : أي حتى يترجم أن الجواز المذكور فيما إذا كان بعد القول بناء على أن مقول القول المقصود لفظة والنسبة بين الأجزاء ليست مقصودة أصلاً بخلاف ما إذا كان خبرين لفتناً مثلاً فإن النسبة مقصودة قطعاً غاية الأمر أنها ليست مقصودة بالذات وذلك لأن مصحح العطف هو أنه إذا كان الجملة محل من الاعراب يكون بمنزلة المفرد الذي وقعت في موضعه وهو مشترك في جميع المواد كالتال المذكور

(قول المشي) وهو المظهر المراد بالظهور أن لا يكون هناك تأويل كما سيأتي في قوله من غير تكلف التأويل بل يحصل النفع على حقيقته لانه بعد تسليم كون الواو من الحكاية لا يدل على الجواز المذكور قطعاً بل جواز أن يكون قالوا مقدراً في المعطوف بقرينة ذكره في المعطوف عليه فيكون من عطف الجملة الفعلية الظهريّة على الجملة الفعلية الخيرية وأما ما قيل في نفي القطعية من أنه يجوز في الآية تقدير مبتدا والواو من التحكي ويكون مفعول الواو مفعولاً على ما قبله ويكون التقدير وقالوا حسبنا الله وهو نعم الوكيل ومن أنه يجوز أن لا يكون الواو من الحكاية بل من التحكي ونعم الوكيل عطف على حسبنا الذي هو خبر مقدم فيكون من عطف الجملة التي لما محل من الاعراب لانه خبر عطف على المفرد على الأول ويطلق أصل

من قبيل المقاصد في هذا الفن أولاً الثاني المقدمة والاول ان كان النرض منه الاحتراز عن الخطا في تأدية المراد فهو الفن الاول والأفان كان النرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقراء وقيل رتبته على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة لأن الثاني ان توقف عليه التصود فتقدمة والاخاتمة والحق ان اخاتمة انما هي من الفن الثالث كما يبين هناك ان شاء الله تعالى ولما انجز كلامه في آخر المقدمة الى انحصار التصود في الفنون الثلاثة صار كل منها معهودا ففرقه تعريف العهد بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكر لها ولا اشارة اليها

أي في مقصود الكتاب ليجرح الخطية (قوله من قبيل المقاصد) والشواهد والأدلة والاعتراضات على المتنازع من مكلات المقاصد فلا يرد النقض على المحصر (قوله وعليه منع ظاهر) وهو منع انحصار ما لا يكون من المقاصد في المقدمة ومنع انحصار ما لا يكون النرض منه الاحتراز في وجوه التحسين (قوله بالاستقراء) بأن يقال ثبت المذكور في الكتاب فلم نجد غيرها (قوله وما يظهر الخ) لأنه انجر في آخر المقدمة الى أن علم البلاغة تنوعت بها مفصّل في علم المعاني والبيان والبدع وانما فنون أي شروب مختلفة

لأنه يكون من عطف الانشاء على الاخبار فيه لم يحل وعلى الثاني لا يكون الواو من الحكاية فردود بأن معنى كونها قاطعة أنها ملزمة لنفسه إذ لا يمكنه الاعتراف بهذين التوجيهين إذ لو اعترف بهما لم يكن لاعتراضه موقع جريتها في حسي ولم الوكيل قوله فلي هذا التقدير أيضاً أي تدبر أنها من الحكاية (قول المحشي) أي مقصود الكتاب ليجرح الخ أي لا مقصود العلم والا نخرجت المقدمة أيضاً فاندفع إيراد الخطية على المحصر وإيراد أن المقدمة ليست من مقصود العلم

(قول الشارح) في تأدية المراد أي من حيث مطابقة مقتضى الحال فوضع المعاني اللفظ العربي من حيث اقدته المعاني الثواني كما نص عليه المحشي فيما يأتي. والعلامة في شرح المتنازع وهذه المعاني الثواني منها ما هو مقصود أصلي استعمال اللفظ فيه ومنها ما هو مستعمل لم يستعمل فيه اللفظ كالاختصار وتطهير اللسان وضيق المقام في مكان الخلف

(قول الشارح من التعقيد المعنوي وهو إيراد الواو من البعيدة التي يسهل الانتقال منها الى المراد فو انما يحجز به عن الخطا في كيفية التأدية لا في نفس التأدية فوضع البيان اللفظ العربي من حيث كيفية الدلالة على المعنى المراد كما نص عليه العلامة في شرح المتنازع فان قلت كون اللفظ كتابية أو حقيقة أو مجزأة أحوال اللفظ قد يقتضيها الحال كما نص عليه الشارح أول المعاني وليس مبرهناً عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال إذ ليس فيه ان الحال القلبي يقتضي إيراد تشبيه أو استمارة أو كناية أو نحو ذلك ولا في علم المعاني أيضاً مع ان الشرح في شرح المتنازع قل بعد كلام طويل وبالجملة قصد المعنى الى أن يكون نظم الكلام بعد صحة اعرابه وحيثات مفرداته في الدلالة على المعنى المراد كما ينبغي ونظر البيان في أن تكون تلك الدلالة فيما يناسب مقام من الموضح والمخفا كما ينبغي انتهى قلت المستند من كلام الشيخ عبد القاهر ان كينيات الدلالة لم يجمعوها من مقتضى الحال المذكور في علم المعاني لأن البلاغة من صفات المعنى وكينيات الدلالة انما تعتبر لاداء المعنى وان زاد الكلام حسناً بمطابقة الكينيات لمقتضى الحال هذا ما يسهل لي مع

لأن الأول ما يحرز به عن الخطأ في تسمية المراد والثاني ما يحرز به عن التقيد المعنوي والثالث ما يعرف به وجود
 القسرين وسلم مما تقدم من قوله في كل علم البلاغة وتوابعها بل قوله الفتح مختصراً الخ . ان مقصود الكتاب مختصر في
 علم البلاغة وتوابعها فحصل لنا متعنتان مقصود الكتاب مختصر في علم البلاغة وتوابعها وعلم البلاغة وتوابعها مختصر في علم
 ثلثة هي فنون ثلثة ينتج ان مقصود الكتاب مختصر في الفنون الثلثة وسلم ان الامور الثلثة المذكورة في الكتاب يكون
 واحد منها أول وأكثر ثانياً وأكثر ثالثاً فلم ان مقصود الكتاب فنون ثلثة موصوفة بالأولية والثانية والثالثة فلو علم المعاني
 والبيان والبدع إلا ان انفسه بينها بجهولة . اذ لم يعلم ان الفن الأول علم المعاني أو البيان أو البدع ، فقال لأفاده النسبة
 الفن الأول أي من الفنون الثلثة التي علم انحصار مقصود الكتاب فيها علم المعاني وكذا قوله الفن الثاني علم البيان والفن الثالث
 علم البدع فهذا التركيب ، من قبيل قول المنطقي زيد كما يسمى "تقدير" فإنه ممازلي في تقديم الماثلين ، فلو علموا في حيز يصح

الحفاظ على ما قاله مما قلته وسأني في الخاتمة ما يساعد

(قول الحاشي) لأن الأول الخ تحليل لمعناها خروب مختلفة عليه رد لغوي القائل ان ذلك علم بغيره التعارف بين
 أبواب التصنيف

(قول الحاشي) وسلم مما تقدم الخ احتاج اليه لأن الكلام في الفن الأول من مقصود الكتب لا من علم البلاغة
 (قول الحاشي) مقصود الكتاب مختصر الخ قيل الظاهر في الحقيقة هو علم البلاغة فكأنه قال مقصود الكتاب علم
 البلاغة المختصر فيه وكذا قوله علم البلاغة مختصر في فنون ثلثة الظاهر فنون فكأنه قيل وعلم البلاغة فنون ثلثة محصور فيها
 فظهر ان المحصول في الصنفي موضوع في الكبرى كما هو ضابط الشكل الأول ولا حاجة اليه لأن المدار على التكرار حقيقة
 أو لو كما كان نص عليه الحاشي في حواشي القطب ويلزم من انحصار علم البلاغة وتوابعها في الفنون الثلثة ان انحصار علم
 البلاغة وتوابعها مختصر في الفنون الثلثة فلا تاج لزوم الحد الوسط للكبرى وما قيل ان شرط الشكل الأول كناية الكبرى
 فوم لأن التخصيص يقوم مقام الكلية فيه كما في القطب وغيره فليس من الشكل الثاني كما وم

(قول الحاشي) اذ لم يعلم ان الفن الأول علم المعاني لأن تقديم الكبرى في بيان الانحصار لا يفيد التقديم في الترتيب
 ألا ترى ان الشرح قدم في بيان وجه انحصار ما كان من المقاصد على المقدمة مع تأخره في الترتيب

(قول الحاشي) فقال لأفاده النسبة الخ قيل لا يظهر في البدع اذ الانساب فيه معلوم بعد ذكر الأول والثاني وهو
 خفة عن قوله أي من الفنون الثلثة الخ فليقتصر أفاده النسبة باعتبار كونها الواحد بعنوان أنه ما علم انحصار الكتاب فيه
 والمعلوم من الترتيب الظرفي هو الثالثة فقط

(قول الحاشي) من قبيل قول المنطقي زيد وهو أن تعرفان هناك شخصاً ثبت له الانطلاق لا تعرف عنه ومسمى
 زيد كذلك ولا تعرف اتحادهما فإذا قيل المنطقي زيد عرفه فكأنه تعرف ان هناك شيئاً ثبت له الفنية والأولية وشيئاً
 مسمى بـ علم المعاني لا تعرف تعابرها ولا اتحادها فإذا قيل الأول علم المعاني عرفت اتحادها فأمهد من حيث القضية ذكرى
 ومن حيث الأولية علي وقس الباقي وأعلم أنه إذا كان المنطقي سلم الذات والصفة غير مسمي السمية يزيد قيل المنطقي
 زيد وان عكس قيل زيد المنطقي وان لم تعلم الذات فيها كما هنا جاز الأمران

(قول الحاشي) فلو علموا في حيز يصح أي وقوا في فئة عظيمة يخرج المعادين والتام من مكسور كان أو مفتوحاً والحاصل

فلم يكن تعريفها معنى فكرها وقال (مقدمة) أى هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي اللغوي والبيان وابتصل بذلك مما ينساق اليه الكلام ومحصولها أن يعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلاثة ووجه الاحتياج إليها ، وللمقدمة مأخوذة من مقدمة الجليش للجامعة المتقدمة منه من قدم بمعنى تقدم

(قوله فلم يكن تعريفها) ، إذ لا يمكن هنا إلا التعريف اللامي وهو يقتضي تقديم ذكر صريحاً أو إشارة ، (قوله فكرها) لأنه الأصل في الأسماء ولا متضمني العدول (قوله وما يتصل بذلك) ، عطف على معنى الفصاحة كلسابق وهو بيان النسبة بين الفصاحة والبلاغة ، وكونها صفة للفظ أو المعنى ، وبيان النسبة بين متضمني الحال والاعتبار المناسب ، وبيان مرجع البلاغة (قوله والمقدمة مأخوذة الخ) لم يرد أنها ،

الغرب واليوس السبق والتقدم أى وقوا في حرب وسبق بعضهم بعضاً لعظم الفتنة قلبوا الواو ياء ، للازدواج وهو أولى من المكس لأن الياء أخف وقد بدل حوص يوص بقلب الياء واواً وقد يتون الجريان مع كسر القافين وفصحها فيكونان معرين والثاني اتباع

(قول المحشى) ، إذ لم يمكن هنا إلا التعريف اللامي رد على العصام حيث قال إن التمهيد ، متضمني التعريف العبدى لا يوجب عدم متضمني تعريف وحاصله أن التعريف هذا لا يكون إلا لامياً بأن يقال هذه المقدمة أو المقدمة هذه إذ لم تهد المقدمة بالصلة حتى يقال هذه التي هي كذا وليس لفظ مقدمة علم

(قول المحشى) فكرها لأنه الأصل في الأسماء ، يعنى أن عية التنكير ليس عدم تقدم الذكر حتى يرد ما قال العصام أن لكسة التنكير ليس انتهاء متضمني التعريف بل لكل من التعريف والتنكير مقتضيات بل هي أنه الأصل في الأسماء ولا متضمني العدول كما يفهم من قول الشارح بخلاف المقدمة فإنه لم يقع الخ

(قول المحشى) عطف على معنى الفصاحة رد على «عنى حيث قال عطف على بيان معنى الفصاحة ووجه ظاهر (قول المحشى) بيان النسبة بين الفصاحة الخ وتلك النسبة مختلفة باعتبار التحقيق فإن البلاغة لا توجد في المفرد بخلاف الفصاحة باعتبار المفهوم هي الثابتين تدبر

(قول المحشى) وكونها صفة للفظ والمعنى أى كون البلاغة صفة للفظ والمعنى وسأبني ذلك عند قوله وكثيراً ما يسمى ذلك فصاحة أيضاً لأنه سبقي أن مراد المصنف بذلك «فصاحة بمعنى البلاغة وفي بعض النسخ وكونها صفة للفظ أو المعنى فيكون على التوزيع

(قول المحشى) وبيان النسبة بين متضمني الحال الخ وهي الاتحاد (قول المحشى) وبيان مرجع البلاغة وهو اللغوي والبيان وغيرها مما ترجع اليه الفصاحة التي هي شرط في البلاغة (قول الشرح) وانحصار علم البلاغة ، الخ أى العلم الذي له مزيد اختصاص بالبلاغة لا الذي يتوقف عليه البلاغة

لوقوفها على الفصاحة المتوقفة على النحو والصرف والقلة وأدراك الحسن (قول الشرح غاية العلوم الثلاثة هي تميز البليغ من غيره وما فيه وجوه توريث حسناً من غيره ووجه الاحتياج إليها الاحتراز عن غير البليغ والاحتياط بما يورث الحسن للكلام

مقولة عنها أو مستعارة لأنه لا معنى لنقل اللفظ المفرد عن المضاف واستعارته منه ، إذ لا بد من اتحاد اللفظ فيهما .
ولأنه لم يبين معنى لفظ المقدمة حتى يقال أنها بذلك المعنى مقولة أو مستعارة . إن لفظ المقدمة مأخوذة من مقدمة
الجيش . بالقطع عن الإضافة فمعناه المقدمة . يعني جيش شونده ، وأنا لم نقل مأخوذة من قدم بمعنى تقدم . لأن التحقيق
إن استعمال المشتق منه لا يكتفي في أخذ المشتق ما لم يرد الاستعمال به .

(قول المحشي) مقولة أو مستعارة الخ لا بد في النقل والاستعارة من تغير المقول والمستعار عنه والمقول والمستعار
له . ويثبت فلا بد من تقييد المقدمة بالمضاف إليه حتى يحصل التباين فإن المقدمة التقييد بالجيش جملة منه متقدمة نقلت
أو استعيرت لطائفة من الكلام تقدمت على غيرها وإذا كان كذلك لزم النقل أو الاستعارة لفظ مفرد من المضاف التقييد
بالإضافة ولا معنى له لأن المتقول والمستعار لا بد أن يكون هو الأول بعينه غاية بتغير المعنى والحاصل أنه لا بد في النقل
والاستعارة من المضاف من أن ينقل أو يستعار من حيث هو مضاف والا لم يكن هو المقول أو المستعار فإن كان معنى
الأخذ أن لفظ مقدمة اقتطع من مقدمة الجيش بخلص معناه وحده أي دون ما تقيده به من معنى المضاف اليه وهو شيء
ما تقدم كان ذلك استعمالاً للفظ في معناه الموضوع له على حدته وليس قطعاً ولا استعارة وهو ما عنه المحشي . بقوله بل
أراد أن لفظ المقدمة الخ وهذا غير فساد ما زعمه بعض الظاهرين تحقيقاً ونصيحة بمقتل والاستعارة خطأً منه أن المتقول
عنه خاص بمقدمة الجيش والمقول إليه مطلق شيء . مقدم فانه إن ترك في القول منه التقييد بالإضافة لا يكون مقولاً لما
مر أن ذلك معناه في نفسه وإن لم يتحرك فلا قل لعدم الاتحاد وكذا ما قيل لا نسلم أن كلاماً في النقل والاستعارة يقتضي
اتحاد اللفظ ولو سلم فالمقول والمستعارة هو المقدمة بمعنى الجملة المقدمة والمضاف إليه خارج عن المقول عنه والمستعار
منه وكل ذلك منتهى سوء الفهم والقرح بالاعتراض فليتأمل

(قول المحشي) ولأنه لم يبين معنى لفظ المقدمة حتى يقال الخ وفذلك أي عدم البيان مع قوله مأخوذة الخ يفيد أن
المعنى قبل الأخذ وبه واحد وفذلك ليس إلا في المضاف لا من حيث أنه مضاف

(قول المحشي) بالقطع عن الإضافة أي بقطع النظر عن المضاف فليس هناك نقل أو استعارة من معنى آخر بل كل
منهما يستعمل في المعنى الأصلي وهو شيء . متقدم سواء كان من الجيش أو من الكلام وهذا غير أن معنى قول المحشي
في الحاشية المقدمة الجملة التي تقدم الجيش وقد استعير لأول كل شيء . قيل مقدمة الكتاب أهـ أنه اقتطع بمعناه لأول كل
شيء . إذ لا دليل على النقل والجواز مع إمكان المعنى الأصلي ويوافق ما ذكره قول المغرب قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة
الجيش ومقدمة الكتاب فليتأمل

(قول المحشي) يعني جيش شونده معنى جيش تقدم وشونده حاصل أي معناه الخاصة بتمام سواء كانت جملة نفس أو كلام
(قول المحشي) لو لا لم ينقل الخ دفع لا يقال لا أساس لجمع الأخذ بمعنى الاقتطاع بل هو بمعنى الاشتقاق فكذلك ينبغي
حينئذ أن يقول مأخوذة من قدم بمعنى تقدم

(قول المحشي) لأن التحقيق الخ : حاصله أنه كما عدل عن ذلك على مذكوره فنص على أن المقدمة بهذا المعنى وهو
شيء . مقدم وقع استلزامه في قولهم مقدمة الجيش كما سبقه عن الأساس ولو قل مأخوذة من قدم لا بد كفاية استعمال المشتق
منه وهو خلاف التحقيق ومنه يعلم أن قول الشارح من قدم بمعنى تقدم حال من مقدمة الجيش لأن قوله والمقدمة على ما فهم

كما في لفظ الصورة والزكوة والاطلاق المقدمة على مقدمة الجيش أيضاً باعتبار معناها الوصفي . والثاء تأنيث الموصوف أعني الجملة يدل عليه إيرادها في الأساس في الحقيقة حيث قال قدمته وأخضته فقدم بمعنى تقدم ومنه مقدمة الجيش (قوله يقال مقدمة العلم) أي المقدمة إذا أُضيفت إلى العلم تعلق على ما يتوقف عليه مسائله شروفاً . أو تصوراً أو تصديقاً . فيم المبادي أيضاً كلفي شرح المحتاج . أو شروفاً فقط كلفي . مختصراً أي يراد بذلك المعنى . بالاطلاق العام أعني ما تقدم العلم على فرد منه (قول لعشي) كما في لفظ الصلاة والزكوة الظاهر تعلقه بالثني بمعنى أنه وإن ورد فلفظ الصلاة والزكوة لكنه لا يكتفي في اشتقاق صلى وزكى ثلاثياً بمعنى فعل الصلاة وزكوة بل لا يقال إلا صلى وزكى مزيداً وقيل متعلق بالثني وعلى كل فالمراد بالاشتقاق الأخذ لأن الصلاة والزكوة اسمان جامدان

(قول لعشي) واء . تأنيث الموصوف يعني أنها ليست لثقل كما قلناه القمري يدل على أنها لتأنيث إيرادها في الأساس في الحقيقة إذ لو كانت لثقل لما كانت بمعنى مقدمة الجيش حقيقة لقوة بل عرقية قل إليها عن المعنى المفهومي أعني الوصفية فلا وجه لإيرادها في الحقيقة لقوة وما قيل أنها لثقل لأنه يقال هذا الكلام أو المعنى مقدمة بلا تأنيث الموصوف فإن كان باعتبار أن الكلام أو المعنى طائفة فلا يضر وإن كان مع انتهاء ذلك الاعتبار فلا بد من قلعه عن يوثق به ودونه غلط القناد (قول الشارح) يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده الخ : يفيد أن مقدمة العلم هي الإدراكات الثلاثة ولا اشكال في طريقة شتات الإدراكات لخلطه وإنما جاء الاشكال من جهة أن مدلول المقدمة التي هي جزء الكتاب معان هي الحد وما معه وقد جعلت مطروقة في ذلك والحاصل أن مقدمة العلم في الواقع هي الإدراكات لكن لما كانت المعاني التي في المقدمة سبباً لحصول تلك الإدراكات قالوا أنها مقدمة العلم وحينئذ يشكل قولهم المقدمة في حد العلم الخ : فيتلعل (قول لعشي) أي للمقدمة إذا أُضيفت الخ يعني أنك عرفت أن المقدمة معناها شيء ما تقدمت إليها إلا يعرض لها التفصيل من المضاف إليه

(قول لعشي) على ما يتوقف عليه مسائله شروفاً ففقدت المقدمة مسائله لأن حقيقة كل علم مسائله (قول لعشي) شروفاً هو . . بهذه تمييز محمول عن القائل وما يتوقف عليه الشروع تصوره بمحده أو رسمه والتصديق بموضوعة موضوعه وبمبادئه وهذه تسمى مقدمات ومبادي خارجية عن العلم (قول لعشي) أو تصوراً أو تصديقاً أي ما يتوقف عليه تصور المسائل أو التصديق بها كتصور الموضوع والأعراض لذاتية والتصديقات التي يتألف منها قياسات العلم نص عليه الشارح في شرح الشارح المضدي فإنه يتوقف على ذلك تصور المسائل والتصديق بها وهذه تسمى مبادي داخلية في العلم ومن يعلم أن التصديق بموضوعة الموضوع من مقدمات الشروع وتصوره من المبادي كما بينه لعشي في حاشية المواظف

(قول لعشي) فيم المبادي وهي كما عرفت التصورات والتصديقات التي تنبئ عليها المسائل (قول لعشي) أو شروفاً فقط كما في المختصر وذلك تصوره بمحده أو رسمه والتصديق بموضوعة موضوعه وبمبادئه فقط كما مر ومن هذا يعلم أن الكلف في قول الشارح كمعرفة الخ : تنبيهية على الأول استقصائية على الثاني فاندفع ما في القمري (قول لعشي) بالاطلاق العام على فرد منه العام مقدمة العلم لأن معاهل كل ما تقدم العلم سواء توقف عليه شروفاً أو

كمعرفة حده ونهايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من الكلام قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها أم لا ولعدم فرق لبعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب أشكل عليهم أمران احتاجوا في التخصصي عنها إلى شكاف أحدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلاثة على ما ذكر في هذه المقدمة وتذكركه صاحب المفتاح في آخر المعاني والبيان والثاني ما وقع في بعض الكتب من أن المقدمة في بيان حد العلم والترض منه وموضوعه زعماً منهم أن هذا عين المقدمة ، وأعلم أن الناس في تفسير الفصاحة والبلاغة أنوالاً شتى

لأنه نقل في الاصطلاح إلى هذا المعنى إذ لا داعي إليه ، ولزوم النقل إلى معان كثيرة لأنه يقال مقدمة الدليل لما يتوقف عليه صحة ومقدمة القياس لما هو جزء منه ويؤيد ما قلناه قولهم المراد بالمقدمة هنا ما يتوقف عليه الشروع في العلم دون أن يقولوا معنى المقدمة (قوله كمعرفة حده) ، أي رسمه وهذا ، بناء على زعم القوم فإن الشرح رحمه الله تعالى توقف الشروع على شيء منها ، ومقدمة الشروع عنده التصور بوجه ما وتصديق بمقتضى ما (قوله بمقدمة الكتب) أي يقال المقدمة

تصوراً أو تصديقاً أولاً أريد به فرد من ذلك وهو ما يتوقف عليه شروعه قطعاً أو تصوراً أو تصديقاً قطعاً دون ما لا يتوقف عليه (قول المحشي) لا أنه قل في الاصطلاح الخ أي لا أن لفظ المقدمة المضاف قل اصطلاحاً من كل ما تقدم سواء توقف عليه الشروع أو التصور أو التصديق أولاً إلى هذا المعنى وهو ما يتوقف عليه ذلك إذ لا داعي إليه لا يمكن بركة بناء الأصلي بأن يطلق على الفرد من حيث تحقق الكلّي فيه

(قول المحشي) ولزوم النقل إلى معان كثيرة لأنه يقال مقدمة الدليل الخ أي فوقها بالنقل لكان مقدمة الدليل بقوله من كل ما يتقدم الدليل سواء توقف عليه صحة أولاً إلى ما يتقدم مما يتوقف عليه صحة وهكذا يقال في مقدمة القياس وبيد ظهر أن المنقول منه هو المعنى الإضافي أي مطلق ما يتقدم العلم أو الدليل أو القياس والمنقول إليه الإضافي أيضاً ولكنه خاص ببعض الظاهرين وهم قهّم أن المنقول منه مقدمة الجيش بمعنى أنه القطع فظ المقدمة من التركيب الإضافي وقيل صدر النقل لمعنى كلّهم مقدمة الدليل والقياس ولا يلزم النقل لأن كثيرة وقدمت لسانه مما سبق لأنه بعد الانقطاع كل وجه لقول بأنه يتوقف على (قول المحشي) أي رسمه فسر الحد بالرسم لأن الشروع في العلم أنه يتوقف على الرسم

(قول المحشي) بناء على زعم القوم بناء على ما فهمه أشار في شرح التبيين من كلامهم وقد أجاب السيد بما يؤيد أن الشوقف عليه مطلق الشروع عندهم هو التصور بوجه ما وتصديق بمقتضى ما أم التصور والرسم والتصديق بمقتضى الواقع وبوضعية الموضوع فالما يتوقف عليه الشروع على البصيرة

(قول الشارح) سواء توقف عليها أم لا أن كان المراد بما يتوقف عليه ثلاثة المتقدمين ، التبيين على رأي القوم أيضاً (قول المحشي) ومقدمة الشروع عنده الخ فهذه الأمران هما مقدمة الشروع حد أشار توقف الشروع عليها أما مقدمة العلم أي التي يتوقف عليها حصوله كمتصور الموضوع ولاعرض الدقة والتصديقات التي يتوقف عليها قياس العلم فلا نزاع لأحد فيها من حيث أنها مقدمة وإن وقع خلاف بين العلمتين أسعد والسيد فقال الأول أنها داخلة في العلم والثاني أنها خارجة عنه

(قول المحشي) التصور بوجه ما سواء كان بحد أو رسم لا وقوله والتصديق بمقتضى ما سواء كانت مقتضى في الواقع

المضافة الى الكتاب لطائفة من الكلام الخ . و يطلق عليه اطلاق العام على بعض أفرادها كما يطلق الباب والفصل والمقصد والفقن على بعض أجزائه وذلك لانهم يتناولون بعض أجزاء الكتاب التي لدولائها ارتباط بالمقصد ونفع فيها بلطف المقدمة كما في هذا الكتاب . وسيعلم أن أجزاء الكتاب هي اللفاظ فقد أطلقوا المقدمة على طائفة من الكلام الذي عنوانه بها كما أطلقوا الفن الأول والثاني والثالث على طائفة من الكلام الذي عنوانه بها فهذا الاطلاق ثابت فيها بينهم يفرع عليه اندفاع الأمرين لا انه اصطلاح جديد أصدره الشارع وبني عليه الأمرين كما قال السيد الشريف . ثم ان اندفاع اشكال الظرفية يحصل بكون مقدمة الكتاب عبارة عن اللفاظ الدالة على المعاني للتصويرة مقدمة الكتاب مطروقة لمعانيها كسائر عناوين مقاصد الكتب واندفاع اشكال التقديم والتأخير بعدم اعتبار التوقف في مفهومها . ولا مدخل في اندفاع شيء منها ثبوت مقدمة العلم . كيف والشارح روح ثاب لكون مدلول مقدمة الكتاب مقدمة العلم وإنما تعرض لها ههنا لبيان أن عدم

أولا وانما كان ذلك مقدمة الشروع لاستيفاء الترجمة للجهول المطلق واستناع الترجيح بلا مرجح كما تقرر في الحكمة (قول المحشي) وتطلق عليه اطلاق العام على بعض أفرادها لأن مقدمة الكتاب هي أي كلام تقدم على مقاصد أي كتب فاعلاماً على طائفة مخصوصة تقدمت مقاصد كتاب مخصوص اطلاق العام على بعض أفرادها كما يطلق الباب وما معه على بعض أجزاء الكتاب الخصوص كذلك لأن الباب اسم لجهة مشتقة الخ وكذا الفصل والفقن اسم لتروع من العلم أي نوع ومنه المقصد فاعلام كل منب على شيء مخصوص اطلاق العام على بعض أفرادها (قول المحشي) وسيعلم أن أجزاء الكتاب هي اللفاظ لأن الكتاب هو المنظوم كتاب أي اللفاظ المنصورة بالمش كما تقدم قبل أول الكتاب وهذا من المحشي اختيار للاحتيال الأول من السبعة الآتية في كلام السيد بناء على انه هو الظاهر أما على غيره فلا يظهر لأن المقدمة جزء من الكتاب

(قول المحشي) من الكلام الذي عنوانه بها فالكلام الذي عنوانه بها كل شيء شمل ما في هذا الكتاب وغيره فاعلاماً على ما في هذا الكتاب اطلاق العام على بعض أفرادها

(قول المحشي) ثم ان اندفاع اشكال الظرفية الى آخره يبان لوجه تفرع اندفاع الأمرين على اثبات مقدمة الكتاب بهذا المعنى وان جهة لتفرع مختلفة

(قول المحشي) مطروقة لمعاني أي ظرفية مجزية لأنه لا أفراد لمعاني أولاً ثم أورد اللفاظ على طبقها كأنه صلب اللفاظ في المعاني ولا حاجة الى جعل الفروق هو التبيان كما صنفه السيد في سيئتي وسببته المحشي عليه لأنه قد برر مستقضى عنه مع كونه ظرفاً مجزياً أيضاً فاعلمة التعمول العمومي بحسب الوجود مقام التعمول الظرفي

(قول المحشي) ولا مدخل في اندفاع الخ أي خلافاً للسيد (قول المحشي) كيف والشارح نف . الخ أي بقوله في شرح الرسالة وأما ما ينسب اليه الشرحون من أن المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم فبني نظر لامتكان الشروع بدون هذه الأمور فيس ذلك عنده مقدمة علم بمعنى ما يتوقف عليه الشروع فيه وقوله في هذا . للشرح بغل مقدمة العلم الخ : وقوله بعد سواء توقف عليها أم لا اما هو حكاية لما قاله غيره كما سبق وقوله ولعدم فرق البعض بينهما أي بين المراد به عند اقتل بينهما

(قول المحشي) لبيان أن عدم الفرق بينهما الخ : يعني أنهم لم يزعموا اتحادهما أشكل عليهم ظرفية الحد وما معه المقدمة

الفرق بينهما منشأ الاشكال الامرين عليهم فما قال السيد من أنه لم يثبت عنده الا مقدمة الكتاب فأشكل عليه أمر النظرية بسببتي. قال قدس سره أثبت الخ، لم يثبت الشارح وج مقدمة العلم بل قل ما قاله البعض. قل قدس سره وهي هنا أمور ثلاثة الصغير وراجع الى ما يذكر والمذكور أصالة هو الالفاظ وبالجملة المعاني فالمراد بالمرجع. المعنى الاول كما صرح به في هذا الكتاب وبالراجع الثاني بطريق الاستخدام. أو المراد بهما الاول والثالث من قبيل اجراء حكم الدال على الدلول أو على حذف النصف أي دلول أمور ثلاثة قال قدس سره ان ما جعله الخ. قد عرفت انه ثقل لا يخلو. وان ما جعله في شرح الرسالة مقدمة الكتاب الالفاظ الدالة على الامور الثلاثة

لأنه عين المقدمة ويان توقف مسائل العلوم الثلاثة على مقدمة هذا الكتاب والحال أن السكاكي ذكر ما ذكر في هذه المقدمة في آخر علم المعاني والبيان وذلك يقتضي عدم التوقف إذ لو كان ذلك متوقفاً عليه لذكر أولاً قبل الاشكال الثاني هو تأخير السكاكي لذلك مع التوقف عليه هذا ما يفيدوه لفتني والذي يظهر من الشارح أن قوله أحدهما بيان توقف الخ: متضمن لاشكالين أحدهما ان ما في هذه المقدمة لا يتوقف عليه الشروع في مسائل العلمين لأنه ليس فيها بيان الحد وما معه وثانيها تأخير السكاكي له ويندفعان معاً بأنهما مقدمة كتاب لا يمتد فيها التوقف وعلى ما قلنا تكون الواو في قول الشارح وقد علمية (قول لفتني) من أنه لم يثبت عنده الا مقدمة الكتاب فأشكل الخ: حكاية قول السيد فحينئذ لا يثبت الخ بالعلم (قول لفتني) قال قدس سره أثبت السمع هنا مختلفة الصحيح منها قال قدس سره أثبت الخ: لم يثبت الشارح مقدمة العلم بل قل ما قاله البعض يعني أن قول السيد ان الشارح أثبت مقدمة العلم هنا غير صحيح لأنه إنما قل قولاً لبعض وهو لا يقول به بل قل ليان الفرق بين المتقدمين على ذلك القول حتى يندفع الاشكال عنه

(قول لفتني) قدس سره وإذا جعل مقدمة العلم الخ: هذا الجعل في الشارح صحيح لكنه مبني على رأي من يثبت مقدمة العلم (قول السيد) قدس سره مع ان السكاكي الخ: جعل الواو في كلام الشارح بمعنى مع فعلم الاشكالان وقد صرح بذلك في قوله لم يحتاج الى بيان التوقف وظاهر صحة التقديم الخ وحاصل ما قلناه انه يتوقف الشروع على ما في هذه المقدمة على وجه البصيرة

(قول لفتني) المعنى الاول الخ: هو الالفاظ وقوله في هذا الكتاب أي المطول وقوله وبالراجع الثاني أي المعاني وقوله بطريق الاستخدام لأنه ذكر اللفظ وهو ما ذكر بمعنى وهو الالفاظ وأما التعبير عليه بمعنى المعاني

(قول لفتني) أو المراد بهما الاول أي المراد بالراجع والمرجع هو ما ذكر أصالة والمراد به المعاني وحكم عليها بالذكر وجعلت مقدمة اجراء حكم الدال وحكمه الذكر أصالة فيكون هو المقدمة على الدلول وهو المعاني بطريق التجوز فالمراد بما ذكر هو المعاني كما ان ذلك هو المراد بقوله وهي الخ لا تعرض للالفاظ على هذا أصلاً خلافاً لمن وهم وقوله أو على حذف الخ عطف دلي قوله بالصغير وراجع الخ:

(قول لفتني) قد عرفت الخ: أي من قوله فيما سبق لم يثبت

(قول لفتني) وان ما جعله في شرح الرسالة مقدمة الكتاب الالفاظ فلا يصح قول السيد إن ما جعله هنا مقدمة العلم وهو الحد والموضوع والثانية جعله هنا مقدمة العلم وهو الحد والموضوع والثانية جعله في شرح الرسالة مقدمة الكتاب لأنه ما جعل هناك تلك المعاني مقدمة كتاب بل جعل الالفاظ الدالة عليها مقدمة كتاب ثم ان قوله وان ما جعله الخ: يعرف

قال قدس سره قد تعلق الخ . وقد تعلق على المسئلة تركه لعدم مناسبةها للقلم قال قدس سره فان كان الخ .

من قوله فيما سبق المذكور اصالة اللفاظ سواء الاحتمال الاول أو الثاني لانه علم من الشيء ان المذكور أصالة حكم اللفاظ فتكون هي المقدمة أجرى ذلك على الدلول مجازاً واعلم أنه لا بد من غاية في قول الشارح الاول بان الحاجة فان البيان ليس هو المعاني وانما يكون بها فلا بد أن يكون البيان بمعنى المبين بالكسر ثم ان هذا انما يقيد في كلامه في شرح الرسالة فانه جعل فيه المقدمة عين الامور الثلاثة وفسرها ببيان الحاجة وبيان المعية وبيان الموضوع وأما ما نقله في هذا الشرح وهو ما وقع في بعض الكتب من أن المقدمة في بيان حد العلم الخ فلا ينفع فيه مع موازنة قول المحشي السابق ان المقدمة الكتاب لما فيها الا أن لفظ البيان مفهم وحد العلم في الحقيقة هو المعاني لا اللفاظ وانما زيد لفظ البيان لانه المقصود للتعليم وكيف وانما يزم جعل آلة الشيء مفروقة له ولا يوجد ذلك في كلامهم كما سيأتي للمحشي

(قول السيد) قدس سره بالتفسير الذي ذكره هنا وهو ما يذكر قبل الشروع في المقاصد لارتباطها به

(قول السيد) قدس سره لان هذه الامور عين مقدمة الكتاب الخ قد عرفت أن مقدمة الكتاب هو المذكور وهو الثال لا هذه الامور وكيف وقوله بالمعنى المذكور يناهض على فساد لان المذكور اصالة هو اللفظ

(قول السيد) قدس سره قد تعلق على ملوآت مخصوصة أي حقيقة عرفية ومثاله الثاني كما نص عليه المحشي في حواشي القطب خلافا لبعض حواشي الدراني وعن الاول حقيقة كل علم مسألته وعلى الثاني حقيقة التصديقات والتصورات المتعلقة بمسألته كما بينه السيد في حواشي القطب

(قول المحشي) وقد تعلق على المسئلة أي اطلاقاً مجزياً كما يوضح من حاشية المحشي للقطب

(قول المحشي) لعدم مناسبةها للقلم أي لان الكلام في مقدمة العلم وليس هو المسئلة لعدم توقفه عليها بل على تصوره برسمه والتصديق بموضوعه وغايته وان كان ذلك مناسباً فهو القسم الثالث في كتابنا مما انجر اليه الكلام

(قول السيد) قدس سره عبارة عن معان مخصوصة تصديقية أو تصورية ذكر التصورية بناء على جعل المبادئ جزءاً من العلم وهو مختار الشارح في حاشية المختصر والمختار عنده قدس سره كما صرح به في سائر تصانيفه انها خارجة عن العلم وانما تعد جزءاً منها لشدة ارتباط المسائل بها وليس العلم الا المعاني التصديقية

(قول السيد) أيضاً عبارة الخ : ترك المعنى الثاني لاختاره من كلامه في الاول لانه اذا توقف ادراك تلك المعاني على ادراك معان أخرى كان ادراك المعاني الاخرى مقدمة لادراك تلك المعاني تدبر

(قول السيد) قدس سره على ادراك معان أخرى وذلك الادراك تصور العلم برسمه والتصديق بموضوعه وظائفة ماله وغير ذلك من تصورات وتصديقات يتوقف عليها البصيرة

(قول السيد) قدس سره الكتاب المؤلفات كالمفتاح مثلاً الخ : اعلم أن احتمال النقوش انما جاء من حيث كون ذلك كتاباً لانه المنظوم كتابة لكن انت خير بان المنظوم كتابة هو اللفاظ فالنقوش ليست بمعنى الكتاب لا وحدها ولا مع غيرها كيف وذلك متعلق بقصد المصنفين وغرضهم ومن البين أن قصدهم وغرضهم لم يتعلق بالنقوش فانحصر الاحتمال في الثلاث الالفاظ أو المعاني أو المركب منها لكن لا كان المنظوم أولاً وبالذات هو اللفاظ والتبعية المعاني كان المختار هو الاحتمال الاول

قد ظهر لك من حروائه ان هذا هو مقصود الشارح قال قدس سره فكان تحليل هذا السكلي مختصراً في هذا الموضع
 هذا التوجيه اذا كان قوياً مقدماً في كذا أما اذا كان أما المقدّم في كذا شارفاً على المقدمة العلمية المذكورة سابقاً كما في رسالة
 الشخصية حيث قال ورويته على مقدمة ثلاث مقالات وخاتمة ثم قال أما المقدمة فهي كذا فلا يصح في قوله القسم الثالث لأنه
 الشارة على القسم الثالث من المقام المذكور سابقاً قال قدس سره . بل معان يتوصل بها اليها جعل آلة الشيء . وظهوراً له من
 لا يوجد في كلام القوم ولا يقبله الطبع السليم قال قدس سره .

(قول القاضي) قد ظهر لك من حروائه من هذا مقصود الشارح أي ظهر من حروائه بدلاً عن هذا مقصود الشارح
 وحاصل ما تقدم له أن مقصود الشارح أن مقدمة الكتب هي الاضافات وهي مطروقة في معانيها على ما يتأسس سابقاً ولا حاجة
 للتدبير لفظ بيان كما هو مراد السيد وإنما زيدت فيها وقع في بعض الكتب من أن المقدمة في بيان حد العالم الخ لأن المقصود
 هو البيان للتعليم وما ذكره القاضي في الظرفية من شرح المقام للشارح حيث قال ظرفية الكلام المعنى ظاهر حتى شاع
 ان الاضافات قوالب المعاني وكذا طريقة المعنى للفظ من جهة كونه حاصراً له خطأ يجوز به بحيث لا يخرج طرف من اللفظ
 من طرف من المعنى حتى شاع ان الكلام في معنى كذا . والكتاب في علم كذا

(قول السيد) قدس سره اذ معناه ان هذه الاضافات الخ : مبني على كون علم عبارة عن المفومات أما اذا كان عبارة
 عن الملكية فالمعنى ان هذه الاضافات أو القوش أو المركب منها في تحصيل تلك الملكية وإنما تركه لأن المصنوع لما ان هو
 المعاني ولما ذكره فيها سيأتي

(قول السيد) قدس سره وإنما استغنت الخ : فتبينها مقدمة بخار من إطلاق اسم المدلول على المدال وقد عرفت أنه
 ليس بمجاز بل هو إطلاق حقيقي كما إطلاق الباب والتوصل على الاضافات

(قول السيد) قدس سره لا يحتاج الى اصطلاح كما يفهمه قول شارح يقال الخ : بل هو مجرد كفاية المجازات
 (قول السيد) قدس سره فيها ذكر من الامور الثلاثة لا بد من الانخفاض عن حجية التعبير بالاضافات في كل من السكلي
 والجبرتي اذ التوقف على هذه الامور ليس من حيث انها مدولة لتلك الاضافات

(قول القاضي) انما يعمم هذا التوجيه الخ : أي والشكال الظرفية عم في المرفق والشكر فلا يتدفق على السكلي الا بما سبق
 له لا بما سبق للسيد لما عرفت أنه لاحدية التي زيادة لفظ البيان ولا بما قاله هنا لما مر

(قول السيد) قدس سره وقد يوجد أيضاً الخ : هذا التوجيه مبني على أن مقدمة الكلام في أن كلام دعوم وما قبل
 مبني على انها معلومات وعلى كل المارم بلفظ مقدمة في الكتب معاني فليتمل ثم ان كون مقدمة العلم على الاضافات
 مأخوذ من قول الشارح أولاً يقل مقدمة العلم الخ :

(قول السيد) قدس سره وكذا العليان في الحقيقة الخ هذا هو مذهبه كما تقدم فالمقصود ليس من أعين . اعلم عنده
 (قول القاضي) جعل آلة الشيء الخ الآلة هي الماديات والشيء هو التوصل

(قول السيد) قدس سره فظاهر قوله القسم الثالث أي فيها يكون الظروف فيجب أن الظروف كلاً فخرج مثل المقدمة
 قم في مثل القسم الثالث ثلاث توجيهات وفي مثل المقدمة توجيهان وقد عرفت ان الموضوع ان المدلول المعاني
 (قول السيد) قدس سره من المعاني وغيرها قد عرفت انه لا وجه لادخل القوش وحدها نوع غيرها ثم هي

هو الثاني المذكور بقوله وقد يوجه أيضاً يعني ظرفية تحصيل الادراكات للعاني وغيرها وهذا أشنع من الثاني قال قدس سره وسقط الاول بالكلية الخ إذ المجموع ليس مفهوماً كلياً طبعاً كذا ذكر حتى يقال بمقتضى الكل في هذا الجبرتي قال قدس سره لأن ظرف الالفاظ الخ ، الاظهر ان الالفاظ مطروقة المعاني بالنسبة الى المتكلم لانه يريد المعاني أولاً ثم يورد الالفاظ على طبقها فكانت ينصب الالفاظ في المعاني حسب الظروف في الظروف والمعاني مطروقة الالفاظ بالنسبة الى السامع لأنه يأخذها منها كما يؤخذ المظروف من الظروف قال قدس سره فلا يرد عليه الخ لا يخفى في أن البصيرة اذا لم تكن مضبوطة كيف يحكم بثوبتها على الامور الشنة وعدم حصولها بواحد منها أو بالثمين .

احتمالات ثلاثة وتقدم في الاول ثلاثة وفي قوله وان كان عبارة عن المعاني واحد ففتت السبعة وأجاب عن الظرفية في كل منها الا أنه في سرد الاحتمالات أولاً قال وإنما عن المعاني من حيث انها مدلوله تلك العبارات والنقوش بالواو ثم قال وان كان عبارة عن المعاني من حيث انها مدلوله تلك الالفاظ أو النقوش بالواو فله تعريف ثم وجدت في نسخة صحيحة أو في الموضعين وهو احتمال واحد مردد

(قول السيد) قدس سره فجلوب هو الثاني هو قوله وقد يوجه أيضاً بأن مقدمة العلم الخ وحاصله أن يقال المركب من المعاني وغيرها مظروف في تحصيل تلك الادراكات ويلزم فيه ما مر بالحشي . (قول الحشي) هو الثاني المذكور وقد يوجه الخ لعل في النسخة تحريفاً وأصل المذكور بقوله وقد يوجه أيضاً ويلزم طريقة تحصيل الادراكات للعاني وغيرها وهذا أشنع من الثاني اه وقوله أشنع بالثمن من الشناعة وحاصله ان في الثاني المتقدم كان المظروف في تحصيل الادراكات هو المعاني فقط وقد قال الحشي انه مما لا يوجد في كلام القوم ولا يقبله الطبع السليم فاذا كان المظروف في ذلك المعاني مع الالفاظ أو النقوش كان أشنع مما مر ثم وأيت في نسخة قوله قدس سره هو الثاني المذكور بقوله وقد يوجد أيضاً يعني ظرفية تحصيل الادراكات للمعاني وغيرها وهذا أشنع من الثاني وبعض الناظرين تكلف تصحيح النسخة البتة بما يشفي ان الادراكات محصلة للمعاني والالفاظ والنقوش وقال انه أشنع بالياء من الاول وهذا أشنع من الكل بل باطل إذ لا معنى لفصل الادراكات للنقوش وهذه الادراكات انما تحصل بواسطة تلك المعاني فكيف يتوصل بها اليها ولأي شيء هذا التوصل بعد حصول تلك الادراكات

(قول السيد) قدس سره وكذا الاخير الخ لأنه ليس بمجموع الالفاظ والمعاني والنقوش بعض الطرفين وتقدم وجه اختصاصه بما عدا المقدمة

(قول السيد) قدس سره فكان البيان محيط الخ أي ظرفية مجازية بقائمة الشمول السوي بحسب الوجود مقام الشمول الظرفي وانما كان بحسب الوجود أي التحقيق لا الصدق لأن البيان معنى مصدرى لا يصدق على الالفاظ بحسب المواظفة نعم ان كان البيان بمعنى المين صحيح لكن لا فائدة فيه وليس في كلامه

(قول الحشي) الاظهر ان الالفاظ الخ أي وحفظ لا حاجة لزيادة البيان وسيله طرقاً وانما كان ذلك هو التقاهر ليكون ظرفية المعاني للالفاظ على نسق ظرفية الالفاظ للمعاني والاستثناء عن التقدير

(قول السيد) قدس سره بأن له فائدة مطلوبة للشرع سواء كان ذلك التصديق مطابقاً أو لا جازماً أو لا وانما يشترط المطابقة والجزم لئلا يكون سميعة عبثاً في العرف

لا فائدة في إيرادها إلا الاطالع فالأولى أن يقتصر على تكرر ما ذكر في الكتاب فتقول (القصة)

وإن أريد أن البصيرة الخاصة بكل واحد منها موقوفة عليه إلى كل أمر ينضم إليها فالبصيرة الخاصة منه لا تحصل بدونه فبها أنه يلزم أن يكون كل مستق من العلم مقدمة للشروع فيه لأنه يتوقف عليه الشروع فيه فالبصيرة التي لا تحصل إلا به قال قدس سره ثم إن الأرباط الخ فيه أن توقف الشيء على الشيء، بمعنى امتناع حصوله بدونه. يقتضي كونه مضبوطاً وأما الأرباط والأمانة في حصول ذلك فلا يقتضي كونه مضبوطاً لأنه يختلف المقدمات في أوائل الكتب قال قدس سره على أن ما له ارتباط الخ فيه أن الموقوف حصول شيء يستحسن تقديره وليس يجب أن يكون موقوفاً عليه أو مفيداً للبصيرة كالأمر الدينية على السفر مع عدم ثقته عليها (قوله لا فائدة فيها إلا الاطالع) وفي الاجتناع لم أجدها ما يصلح تعريفها، ولا كان ذلك خلاف الواقع وهو الأدب غير الشارح إلى ما نرى أي لا فائدة في قول تلك الأقوال .

(قول الحاشي) وقارة زادوا عليها بما هو متعلق بأحوال الاضطراب من الوضع والدلالة والأفراد والتركيب والاشتراك

والترادف وغير ذلك

(قول السيد) قدس سره والمقصود توجيه ما صلحوا به الكتب لعل مراده أنهم إنما صدروها بهذه الأشياء دون غيرها لأنها الأهم في البصيرة وإن كانت تزداد بغيرها ولو لم تكن لا شك في أن تأخير العلوم الداني إنما هو من جهة الموضوع فلا بد من التصديق بموضوعيته وعدم قنور اجتهاده إنما يكون إذا صدق بخاصة له والتحقق من علم حال أي مستق ترد عليه من ذلك العلم الذي هو المقصود من الاشتغال بالعلوم إنما يكون إذا عرفه بحد أو خاصة لازمة له وأما بيان مرتبة العلم فيما بين العلوم وشرفه وبيان واضعه وبيان وجه تسميته باسمه وبيان استعداده أي بيان أنه من أي علم يستند ليرجع إليه عند روم التحقيق والاشارة إلى مسأله اجمالاً فليست تلك المدة ولعل هذا يدفع اعتراض الحاشي والشارح (قول الحاشي) وإن أريد أن البصيرة الخ هذا هو المراد ولا يلزم ما ذكره لأن المراد البصيرة الأهم التي تحصل بالمقدمات الخارجة عن العلم

(قول الحاشي) يقتضي كونه مضبوطاً فيه أن الأهم في البصيرة مضبوط به ذكر وعدم انضباط مطلق البصيرة لا يضر واختلاف المقدمات في أول الكتب لا يمنع ذلك

(قول السيد) قدس سره من أن الأولى الخ إنما كان أولى لأن هذه العبارة أظهر وأسلم من المناقشة والمراد بما العلوم كما هو السابق إلى التمهيد فلا يدخل العلم والكتب وقوله فراجع إليها أي إلى البصيرة لأن الاستعانة إنما تكون على أحد الوجهين أي مع البصيرة أولاً والاستعانة لا على وجه البصيرة لا يتوقف على تلك المقدمة فزم أن يكون المراد بمقدمة العلم التي ذكروها ما يستعان به في الشروع على وجه البصيرة

(قول الحاشي) وفي الاجتناع لم أجدها ما يصلح تعريفها اعتراض عليه خطيب مصر بأنه لا مدخل للفرعي في تبين مفهومات الاقفاط فكيف يصح منه تعريفها بما لم يجد في كلام الناس فاجد المصنف بأن أولئك بالناس للمؤمنين من صاحب المتاح وعبد القاهر وقاتلهم كما سيأتي ذلك في الشارح ومعه أنه وجد ذلك في كلام غير من أراد من الناس (قول الحاشي) ولا كان ذلك خلاف الواقع أي كان ظاهر ذلك خلاف الواقع وهو الأدب فإن ظهره أنه ليس في كلام أحد ما يصلح تعريفها وإن كان في الواقع لا مخالفة لأن المراد للمؤمنين وفي ذلك الظاهر سوء الأدب أيضاً

إلا زيادة العبارات على ما هو المقصود أعني التفسير وإن كانت في كل قول قائدة فلاولى الاختصار على تقرير ما في الكتاب لكفايته في التفسير وما قيل ان المراد بالأطباع ، التطويل ، والاستثناء ، لتأكيد أي لا فائدة فيها أصلاً كما في قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى فمع كونه خلاف الواقع يأتي عنه قول الشارح فلاولى تركه لأن ترك التطويل واجب (قوله) وهي في الأصل أي أصل اللغة تنبي عن الالة في دلائل الالهة الفصاحة الالة وفي الأساس مقام لبناً فصيحاً وهو الذي أخذت ، رغبته وذهب لبؤله وخلص منه ، وضح اللبن وأفصح وضح وأفصحت الشاة فصيح لبناً ومن الجاز شرناً حتى أفصح صبح وحتى بدا الصباح المفصح وهذا يوم منفع وضح لا ضم فيه ، ولا قر وانظر نقص من شأننا أي نخرج ونخلص وجاء فصيح التصاري أي يوم بروزهم الى مبدعهم وهذا مفصحهم أي مكان بروزهم وأفصحوا عبثوا وأفصح الصبي ، تكلم بالرية وضح أطلق لسانه وخلصت لفته عن اللكنة وأفصح الصبي في منقته فهم ما يقول في أول ما يتكلم ، قول أفصح فلان ثم فصع وأفصح عن كذا نفسه وأفصح لي ان كنت صادقاً أي بين انتهى لجمل ما سوى ذهب الرغوة والباء معاني مجازية وهو موافق لما في تاج البين من ان الفصاحة شيراز قان شدين وورشدن شيراز كف وفي الصحاح والقاموس ، جعل جميع المعاني مستوية الاقدام في الاستعمال ولا لم يشين عند الشارح رحمه الله اشتراك الفصاحة في تلك المعاني ولا كونها حقيقة مجازاً قال تنبي عن الالة والتطور ، سواء كانت معنى حقيقياً لها أو مجازياً ،

(قول المحشي) إلا زيادة العبارات على ما هو المقصود أي لتائدة كما يتبداه ما بعد فلاطباع باقى على حقيقة وهو الزيادة لقائدة

(قول المحشي) التطويل أي الزيادة لا لقائدة وإنما عبر عنه بالأطباع رعاية لصنيع مع قوله في الكتاب (قول المحشي) والاستثناء لتأكيد غير من تأكيد القدم بما يشبه المدح كما في قولهم فلان لا خير فيه إلا أنه يسى من أحسن إليه وبوجه التأكيد أنك تفيد أنك فقتت عن وجه خيره لم تفتد سوى هذا

(قول المحشي) رغبته أي زبده وألقا اللبن الخمين (قول المحشي) وضح اللبن بضم الصاد وقوله وضح بشددها أو تخفيفها مشوكة وجد كل بضبط القلم (قول المحشي) ولا برد في نسخة قر بضم القاف البرد

(قول المحشي) تكلم بالررية أي جادت لفته ولم يلن وهذا ما ذكره الشارح بقوله وجادت ولم يلن فهو راجع لا فصيح وقوله وضح أطلق لسانه الى آخره هو ما ذكره الشارح أولاً فهو لف وتشر مرتب (قول المحشي) قول أفصح فلان الخ مرتب على فصيح أطلق لسانه الخ وأفصح الصبي الخ يعني أنك اذا عرفت ما مر تقدم أو لا أفصح لأن معناه فهم ما يقوله في أول ما يتكلم فهو أول المرتب ثم فصيح لأنه يعني إطلاقاً لسان وهو يكون بعد (قول المحشي) جعل جميع المعاني مستوية الاقدام فيه رد على الغنوي حيث قال المفهوم من الصحاح عدم الجزم وفي الاطول يشمل النفل لهذه المعاني فيكون قول الأساس ومن الجاز أي المفوي

(قول المحشي) سواء كانت أي الالة معنى حقيقياً وحرفاً أو مجازياً فهو ظاهر أيضاً لزوم المعنى المجازي لمحتق وإن كان النفل عن المعنى الحقيقي

والظهور يغال فصيح الاعمى وافصح اذا انطلق لسانه وخالصة لفته من الالفة وبادت فلم يلحن
والنصح به أي صرح (يوصف بها المفرد) يقال كلمة فصيحة (والكلام) يقال كلام فصيح في الشعر وقصيدة
فصيحة في النظم (والشكلم) يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح (والبلغة) وهي

قال جميع ما يباشر عن الظهور وهو كاف للنسبة بين المعنى العموي والاصلاحي (قوله والظهور) تصحف تفسيره للإفادة
فانها فهي لازماً ومتعدداً ولم يكف بالظهور رعاية لمادة دلالات الاعمير . وجملتها (قوله يقال الخ) . استشهد على الابد
المذكور وترك الاستشهاد فصيح الممن مع كونه أصلاً بالاتفاق لأن فيها ذكره توصيلاً للشكلم والكلام بافصاحة فهو أنسب
بالقول إليه (قوله وكلام فصيح) لم يقل رسالة فصيحة كما في الأفاض . تنبيهاً على أن لفظ الكلام شاع استعماله في التر
قل قدس سره المراد بالكلام هو المركب مطلقاً . أي تماماً كان أو غيره لأنه قد يتصف المركب الغير التام بافصاحة .

(قول الهندي) لأن جميع ما يباشر الخ فإن كانت كلها حقيقة فلا سر ظاهر والأمكن لزوم الابدانة لجميع ما يباشر الخ
منها المعنى الحقيقي قطعاً فإن ذلك يقيد المصنف وهو وجود المناسبة بين المعنى الأصلي والمقول إليه وبه يعلم رد ما في المفيد
من أن المراد بالأصل في كلام الشارح اللغة سواء كان معنى حقيقياً أو مجازياً

(قول الهندي) وجملها أي الظاهر معناه

(قول الهندي) استشهد على سائر المذكور أي استشهد بصحيح سواء كان كل ما نخدم من المعاني حقيقياً أو مجازياً
بعضه حقيقياً بعضه لأنه ينبغي الابداء ولو بطريق الزوم فإن كان فصيح الاعمى الخ معنى حقيقياً فلا سر ظاهر وإن كان
مجازياً فهو لازم للعيني قطعاً فهي مثبتة عنه وفي بعض النسخ استشهد على الابدانة المذكور

(قول الهندي) تنبيهاً الخ رد على العصام حيث قال الأولى رسالة فصيحة لأن الكلام ليس خاصاً بالشعر

(قول الشارح) يقال كلام فصيح في الشعر هو ظاهر في الكلام التام بدليل مقابله بالقصيدة وبإشارة الشارح في المختصر
قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليم المركب الاستدادي وغيره فإنه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على استاذ
يصح السكوت عليه مع أنه يتصف بافصاحة وفيه نظر لأنه إنما يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركب أنه كلام فصيح
ولم يقل ذلك منهم وانصافه بافصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة المفردات على أن الحق أنه داخل في المفرد لأنه
يقال على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل المعنى والمجموع وعلى ما يقابل الكلام ومقابله بالكلام هنا قرينة على أنه أريد
به المعنى الأخير أي ما ليس بكلام له

(قول السيد) قدس سره مجازاً الخ يقتضي أنه يوصف بها المركب الناقص وأنه يطلق عليه كلام فصيح وقد مر عن
الشارح أنه لم يقل ذلك عنهم وأطلاق الكلام عليه مجازاً لا يمتنع في ذلك وسينأتي ذلك لمعنى

(قول الهندي) أي تماماً كان أو غيره لأنه قد يتصف المركب الغير التام الخ هذا تحقيق الكلام المحتمل الذي قلناه
الشارح في المختصر بقوله قبل المراد بالكلام ما ليس بكلمة للمركب إلى آخر ما تقدم قلناه فإن معنى قوله فيه فإنه قد يكون بيت
من القصيدة غير مشتمل على استاذ يصح السكوت عليه مع أنه يتصف بافصاحة فإنه لو لم يكن داخل في الكلام لا يكون تعريف
فصاحة الكلام ما عداً فإطلاق السيد منه قوله المراد بالكلام الخ تنبيهاً على تنبيهه بقوله بد هذا تحقيق ما ذكره الشارح في المختصر أي تحقيق القيل ورد معاً
به بطلان تأييد السيد له بقوله وأقول الخ كما سيبيته بقوله بد هذا تحقيق ما ذكره الشارح في المختصر أي تحقيق القيل ورد معاً

بالمعنى المذكور لفصاحة الكلام فهو لم يكن داخلًا في الكلام لا يكون تعريف فصاحة الكلام مانعًا ، لدخول فصاحة المركب الناقص فيه وفيه أنه لا نسلم أن المركب الغير التام يوصف بالفصاحة . في نفسه . بل انصافها باعتبار أن مفرداته متصفة بها . وأما باعتبار التركيب فلا لأنه لا يستعمل له إلا طريق الجزئية للمركب التام فلو صرح من تنافر الكلمات وضعف تأليف والتعقيد خلوص المركب التام بخلاف الكلمة فإن استعمالها وإن كان بطريق الجزئية أَيْضًا إلا أن خلوصها غير خلوص الكلام . ولو سلم أنه موصوف بالفصاحة في نفسه . لكن ادخله في الكلام إنما يصح لو أطلقوا عليه كلام فصيح كما يطلقون على الرسالة والقصيدة ولم ينقل ذلك عنهم

(قول المحشي) بالمعنى المذكور لفصاحة الكلام هو خلوص من تنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد مع فصاحة كلماته (قول المحشي) لدخول فصاحة المركب الناقص فيه أي في تعريف فصاحة الكلام لأنه إذا وجدت تلك الفصاحة في غير الكلام كان تعديدها للكلام في قولهم فصاحة الكلام خلوصه الخ لتوًا لأنه لا معنى للتخصيص به مع وجودها في غيره من أن المقصود تعريف فصاحة الكلام فحينئذ لا يكون تعريف الفصاحة المقصودة مانعًا فاقبل أن إضافة الخلوص إلى الكلام مخرجة لفصاحة المركب الناقص ليس بشيء

(قول المحشي) في نفسه أي من حيث التركيب مع قطع النظر عن التركيب التام والمراد بالفصاحة فصاحة الكلام لا المفرد لأنه لا قائل بانصافه من حيث التركيب بفصاحة المفرد وإنما النزاع في الأولى

(قول المحشي) بل انصافها باعتبار أن مفرداته الخ هذا هو قول الشارح في المختصر وانصافه بالفصاحة يجوز الخ قدمه لأنه جواب بالمتع وصورة التصوي قوته فيه اشد من لاختلال الشارح في المختصر بالتقريب

(قول المحشي) وأما باعتبار التركيب فلا يخفى بعبء أن المركب الناقص لما لم يكن من حيث التركيب متينًا وانما ينفيد بانصافها لما يشبه لم يمتد خلوصه من تنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد فصاحة له إذ لا يستعمل له لفصاحة التام تكون بد صفة الاستعمال خلوصه من ذلك هو خلوص المركب التام لأنه المستعمل فاقبل أن القول بأن انصافه بالفصاحة باعتبار انصاف مفرداته مكابرة لأن من يصنفها بها إنما يريد خلوصه من تنافر الكلمات إلى آخر فصاحة الكلام فإن ذلك يقتضي فيه نحو . أن كان قرب قرب حرب قريب . وإن ضرب غلامها هذا . وإن تسكب عيناى الدموع بعيدا . ليس بشيء . لا لا لا تنكر تحقق ذلك فيه وإنما تنكر كون الملقو عنه فصاحة له لأن الفصاحة أنه تكون بد صفة الاستعمال واستعماله وحده باطل واعلم أن التعريف كلما مركبات ناقصة وهي مستعملة وحدها إلا أن يقال بالحل بين المرفوع والتعريف

(قول المحشي) إلا أن خلوصها غير خلوص الكلام يعني أن الكلمات وإن استعمالها وحدها أَيْضًا باطلا لكن لما كان خلوصها غير خلوص الكلام اعتبر لها خلوص على حدتها سواء كانت مفردة أو مركبة

(قول المحشي) وهو سلم أنه موصوف بالفصاحة في نفسه لكن الخ الجزء محذوف يدل عليه الاستدراك الثاني لوجه ذلك لم يتم من وجه آخر لأن ادخله الخ فلا تستدرك بد تقدير الجواب بمعنى التام والتحليل وقد مر منه المعنى عند قول الشارح ثم عطف الجملة على المفرد الخ وهذه التسليم جدل المقصود منه منع ادخله في الكلام فلا يرد أن انصافه بالفصاحة يزمه عدم ما نية تعريف فصاحة الكلام

(قول المحشي) لكن ادخله في الكلام إنما يصح الخ وهذا لا يمنع فيه قول السيد أنه يسمى كلامًا مجازًا لأن سميت

هذا تحقيق ما ذكره الشارح رحمه الله في المختصر وحيداً ، لا ورود له ذكره السيد ، بقوله والقول بأن الكلام محمول على حقيقة باطل الخ ثم ان ادخال المركب الناقص في الكلام ، يقتضي تصانفاً بالبلاغة أيضاً ، حقيقة وهو باطل ، اذ لم يدونوا عوارضه التي يطابق بها مقتضى الحل كندوينهم عوارض المركب التام ويؤيده أنهم لم يدخلوه في موضوع الصور ، لعدم البحث عن عوارضه إلا عاماً وبصورة كذا ، ظهر أن المفرد والكلام محمولان على معانها الحقيقية وإن المركب الناقص خارج عنها لعدم تصانفه بالتصانف بالبلاغة في نفسه ، فقوله الشارح رحمه الله في المختصر على أن الحق أنه داخل في المفرد به مجازاً لا يستلزم أنهم قلوا فيه أنه كلام فصيح

(قول المحشي) هذا تحقيق ما ذكره الشارح قد عرفت أن المشتد إليه الدعوى مع تعليلها والرد معاً

(قول المحشي) لا ورود له ذكره السيد أي مؤيداً به الدعوى

(قول المحشي) بقوله والقول بأن الكلام محمول على حقيقة باطل الخ آخره أي إلى آخر ما كتبه السيد لا إلى قوله فيحتاج فقط كما وهم وبوجه علم المورد أنه إذا لم يكن خلوصه بما ذكر فصاحته في ذاته لا يحتاج لادخاله في المفرد حتى يحتاج لتفسير فصاحة المفرد إلى قيود أخر حتى لا تصح على ما هو خالص من نافر الحروف والفرق وظفافة القياس لكنه غير خالص مما يخل فصاحة الكلام وإنما ترك قول السيد وأن المفرد يتناول سائر المركبات باطل لعدم صحة اندفاعه بما مر لأن الكلام فيما مر ليس في ذلك والحاصل أن كلام السيد تضمن شيئين أحدهما أن حمل الكلام على حقيقة باطل لأنه يخرج لادخال فصاحة المركب الناقص في فصاحة المفرد فيحتاج في تفسير فصاحة المفرد إلى قيود أخر وهذا مردود لأنه إنما يخرج لذلك لو كان خلوص المركب الناقص فصاحة وليس كذلك وهذا علم بما مر وثانيهما أن كون المفرد يتناول سائر المركبات الناقصة باطل لأنه يخرج لما مر وهذا صحيح سلمه المحشي وسأبني له تأييده فأمل

(قول المحشي) أيضاً بقوله والقول الخ تضمن كلام السيد هذا أنه يتصف بفصاحة في نفسه وأنه داخل في الكلام فيبطل الأول بالطواب الأول والثاني بالثاني

(قول المحشي) يقتضي تصانفاً بالبلاغة أيضاً قول المصنف وبالبلاغة يوصف بها الأخيران والقول بأن فيه شبه استخدام بأن ذكر الكلام أولاً بمعنى المركب مطلقاً وثانياً بمعنى التام بعيد في مثل هذا التقسيم

(قول المحشي) حقيقة أي باعتباره في ذاته لا من حيث جزئياته لمركب التام

(قول المحشي) اذ لم يدونوا عوارضه أي المركب الناقص كان يقولوا في التركيب الإضافي وأما كون الإضافي عظيماً كبد السنان فليعظم المضاف وأما كونها الضمير كبدى فليعظم المضاف إليه أو يقولوا وأما كون الضمير بالجنس والتفصيل فليكون السامع وأما كونه بالجنس وإخلاء ذلكا والمراد أنهم لم يدونوا عوارضه باعتباره في ذاته لا باعتبار كونه ضميراً التام لأنها حينئذ عوارض التام قد علم عدم تدوينهم ذلك على أن معانيه لمقتضى الحال ليست من البلاغة

(قول المحشي) لعدم البحث عن عوارضه إلا عاماً كلفه الإضافية فيه التمر بف كلفهم زيد أو انحصص كلفهم رجل

(قول المحشي) ظهر لك أن المفرد والكلام الخ لأنه ظهر مما مر أن المركب الناقص ليس خلوصه بما ذكر فصاحته له

في ذاته فلا يدخل في الكلام ولأن المفرد بالتأويل

(قول المحشي) قول الشارح في المختصر الخ يعني أن كلامه يختلف في تصانف المركب الناقص من حيث ذاته

تقي. عن الوصول والانهاء (يوصف بها الاخير ان) اي الكلام والشكل (قطعا) دون الفرد يقال كلام

يلج ورجل يلج

بقربة مقابلة بالكلام محل بحث ، اذ لو كان داخلا فيه لم يتم الاستشهاد بقوله يقال كلمة فصية ، الا ان نحصل الكلمة على ما يسم المركب القصص (قال قدس سره ومقابلة بالفرد الخ) فيه بحث لانه جعل في حاشية شرح الشريعة ، مقابلة الجملة بالفرد قربة لتكون المراد بالفرد ما ليس بجملة وهو المشهور بين النحويين (قال قدس سره بناء على التبادر عند الاطلاق) أي عن القيد والتبادر علامة الحقيقة فيكون حقيقة فيها يقابل المركب فلا يصرف عنه بخلاف الكلام فانه تحقق فيه الصارف من المعنى الحقيقي وهو تقدم الفرد وحمل الفرد على ما ليس بكلام بقربة مقابلة الكلام نزع نصف قبل الوصول الى الماء ، هذا غاية الترتيب وفيه بحث أما أولا فلان لا نسلم التبادر فان كل واحد من المعاني الاربعة للفرد اصطلاحى ، قل اليه الفرد من معناه المنفردى لاشتغال كل منها على معنى الافراد اما عن النسبة مطلقا أو التامة أو علامة الثنية وجمع واما ثانيا فلان القربة الصارفة ، لا يلزم أن تكون مقدمة بل أن تكون موجودة لان الكلام في افادته موقوف على آخره فكون التبادر عند الاطلاق ما يقابل المركب ، لا يقتضى حمله عليه عند مقابله بالكلام (قوله تقي. عن الوصول الخ) فيحتاج

بالفصاحة لقول الشارح على ان الحق الخ يقتضى أنه من حيث فصاحته الذاتية داخل في الفرد وقد عرف بطلانه وانه واسطة وقد يقال ان معنى كلام الشارح انه في الجوابين السابقين نظر في التحويل في الكلام بأنه لافصاحة له في ذاته وانهم لا يطلعون عليه كلام فصيح وعلمهم انه لا دليل في كلام المصنف على منع التحويل في الاول قالان الحق انه في كلامه داخل في الفرد بقربة مثله بالكلام ومعلوم أن فصاحة الفرد لا تكون الا فكلمات ففي كلامه دليل على أنه لافصاحة له باعتبار تركيبة وحيدته يتدفع اعتراض العلامةين

(قول الحاشي) اذ لو كان داخلا الخ وبوجه آخر لبطان التحويل غير ما مر

(قول الحاشي) الا أن نحصل الكلمة على ما يسم المركب القصص قد يقال لم يسمع قولهم له كلمة فصية ولعل معنى كلامه

ان هذا الحل خلاف الظاهر

(قول الحاشي) مقابلة الجملة بالفرد قربة الخ انما كان قربة لأنه اذ أريد بالفرد هناك ما ليس بمركب مطلقا خرج

البحث عن المركبات التبديلية عن التسعين مع أنه مبعوث عن التعرضات في القسم الاول وهو الفرد هكذا حققه الحاشي

هناك وقد يقال جعل مقابلة الجملة قربة لهذا الفرد لا يستلزم جعلها قربة مطلقا لان الفرد هناك يمنع التبادر ولا عذر هنا

(قول الحاشي) من المعاني الاربعة هي ما قابل المركب وما قابل الجملة وما قابل الثنى والجمع وما قابل المضاف والثبويه

(قول الحاشي) اصله الا على ان الفرد من معناه التقوي يخالف ما في حاشية القطب من أن الاولين حقيقيان والاخيرين

مجازيان ولا يمكن أن يكون ما هناك مسابرة لتبديله لكلامه هنا لان ما هنا يفيد أن الاول قطعهما الحقيقي والمعنى القوي

على ما في التاج كونه الثنى. فردا وقوله اما عن نسبة معلقة فيها قابل المركب وما قابل المضاف والثبويه أو التامة فيها قابل الجملة

أو علامة الثنية والجمع فيها قابل الثنى والجمع ثم هذا البحث جواب يمنع التبادر مطلقا ويذهب تسليمه لكن لا عند المقابلة كما هنا

(قول الحاشي) لا يلزم أن تكون مقدمة أى كما هو معنى قوله فانه تحقق فيه الصارف وهو تقدم الفرد

(قول الحاشي) لا يقتضى حمله عليه الخ في المرجح حمله على ما ليس بكلام وقد قدمه حيث قال وهو المشهور بين النحويين

ولم يسمع كلمة بلغة وقوله فقط من السماء الافعال بمعنى انه وكثيراً ما قصدوا بالنفاه تزييناً للفظ ولاه جزاء
شرط محذوف اي اذا وصفت بها الآخرين فقط اي فانه عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت النصيحة
عندهم تقال لتكون للفظ جارياً

والفيلسوف بلغ الرجل بلاغة اذا كان يبلغ بعبارة كنه مراده من حد كرم وهي في اللغة نهي عن الوصول والاتباع، يكونها
وصولاً مخصوصاً وفي الاصطلاح مطابقة الكلام لمقتضى الحال والمناسبة بين المصنف فاعلمة ولم يقل في لسان اكتفاء
بما ذكره سابقاً وقيل لم يقل في الاصل لان معناه لغة واصطلاحاً واحد وفيه انه مع كونه خلاف الواقع يلزم ان يكون
قوله نهي عن الوصول والاتباع مستدركا لان المقصود منه ابداء النصح بين المصنفين وعند تعدد المعنى لا حاجة اليه
(قوله ولم يسمع كلمة بلغة) ان أدخل المركب ناقص في المفرد كما هو رأي شارح فلا يتم الاستبعاد الا ان يراد بالكلمة
أتم من الحقيق والحكمي، كما في تعريف الكلام بما تضمنه كثرين بالاستدلال لشمول المركب ناقص وان أدخل في الكلام
كما هو رأي السيد أو أخرج عنه كما هو عندي فلا اشكال أصلاً (قوله نقال عنهم ليكون اللفظ) أي نقال له حالاته
هذا ليكون ما في المتنازع أن النصيحة هي أن تكون الكلمة، عربية أصدية وعلامة ذلك أن تكون الكلمة على السند المخصص.

(قول المحشي) ففي اللغة نهي عن الوصول الخ أي مطلق الوصول والاتباع، وقوله وصولاً مخصوصاً أي بالعبارة الى كنه
المراد وقوله فاعلمة أي مطلق الوصول في كل وقوله لان معناه لغة واصطلاحاً واحد هو مطابقة الكلام لمقتضى الحال
(قول المحشي) أتم من الحقيق والحكمي قد عرفت ان وصفه بالبلاغة حيثما اعتبر مفرداته

(قول المحشي) كما في تعريف الكلام بما تضمنه كثرين بالاستدلال فان المراد به كثرين ما يعم المركبين لما قصدوا كقولك
ان قام زيد قام عمرو فقام زيد كلمة وقام عمرو كلمة وكل مركب ناقص بناء على ان الحكم بين المقدم والتالي لا في التالي
والمقدم ظرف

(قول الشارح) واعلم انه لما كانت الفصاحة الى آخره شروعا في اجواب عن الاعتراض الواردة على المصنف من
خطيب مصر كما سبق في ذلك آخراً وقد ضمنه الاعتراض عن المصنف حيث خالف ما هو لمشهور عنهم من أن علامة الفصاحة
الجرى على القوانين وكثرة الاستعمال وقد ترك هو كثرة الاستعمال وأتى بدلا بالفيلسوف من التنازع وما معه الذي عبر عنه
الشارح بالسلامة من ذلك لشكته في وحاصل الاعتراض انه لما علم بينهم أن اللفظ الكثرة الاستعمال هي التي تكون
ساعة من التنازع وما معه لم يبال المصنف بالتصوير من الكثرة بالفيلسوف لهذا ذكر لزومها له

(قول المحشي) عربياً أصلياً أي من كلام العرب الأصلي الذي لم يطرأ عليه تغيير وعبارة المتنازع وأما الفصاحة فهي
قديرون راجع الى المعنى وهو يخص الكلام عن التقييد وراجع الى اللفظ وهو أن تكون الكلمة عربية أصلية وعلامة ذلك
أن تكون على ألسنة الفصحاء من العرب ولو تيق بهم أنهم أقويروا ستعلم هذا كثر لا بما أحدثه المؤيدون ولا ما أعطت فيه
العامة وأن تكون أجرى على قوانين اللغة بعد تعدد جعل كلاما من كثرة الاستعمال والجرى على القوانين علامة على الفصاحة
التي هي كون اللفظ عربياً أصلياً ولم يذكر المحشي الجري على القوانين في كلام المتنازع لأنه فهم فيه ان قوله وان تكون
أجرى الخ صلتاً لازمة لعلامة هي كثرة الاستعمال قط وإنا حذف المصنف في لسان قوله وان تكون أجرى الخ وقد
في الاطول انه تطويل ينبغي عنه كثرة الاستعمال ثم ان قول المتنازع راجع الى المعنى وهو يخص الكلام عن التقييد وراجع

على القوانين المستنبطة من استقره كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق برأيهم، وقد علموا أن الالفاظ الكثيرة الدور فيها ينهم هي التي تكون جارية على اللسان سائلة من تناثر الحروف والكلمات ومن الموثوق برأيهم أو ورود استعمالها أكثر، ولما في الايضاح ثم علامة كون الكلمة فصحية، أن يكون استعمال العرب الموثوق برأيهم لها، أكثر لتكون اللفظ كلمة كلان أو كلاما (قوله على القوانين) أي الصرفية والصورية (قوله وقد علموا الخ) لم يجعل الجريان على القوانين

الى اللفظ وهو ان تكون الكلمة عربية أصلية بمعنى أن الراجع الى المعنى حقيقته انطوس عن التقيد فكأن الكلمة عربية أصلية انما هو القضاة الراجعة الى اللفظ إلا أن يقال فيه بالتسامح أيضاً فتدبر (قول المحشي) ولما في الايضاح ثم علامة الخ قال ذلك بعد قوله فصاحة المفرد خلوصه من تناثر الحروف والتراية ومخالفة القياس القوي لجعل كثرة الاستعمال علامة على الخلو من مخالفة القياس لكن لا شاعة فيه وإن أوجه كلامه لا تجعل علامة التأخرين والشناعة انما جاءت من الواسطة في الاستنباط وهو انه لا يكثر الاستعمال في كلامهم إلا لما كان متصفاً بتلك الأوصاف التي منها يجري على القانون فتدبر

(قول المحشي) أن يكون استعمال العرب الخ هذا هو الذي أبده المصنف بالخلو من لزومه له وذلك الخلو هو الذي عبر عنه الشارح بالسلامة فهو أيضاً علامة لانفس الفصاحة وانما أبده المصنف بالخلو من كونه في ذات الكلمة بخلاف كثرة الاستعمال فيها صفة للاستعمال وتسهيل الأمر كما سيأتي أما الفصاحة فهي كون اللفظ عربياً أصلياً فتدبر (قول المحشي) كلمة كلان أو كلاماً ما زاد الكلام ما سيأتي من شمول كلام الشارح لفصاحة الكلام حيث قل والتعبد اللفظي والمعنوي وقال عن مخالفة القوانين الداخل فيه ضعف التأليف وكل ذلك انما هو في الكلام وكلام المصنف في الايضاح وان كان في المفرد لكن كلام السكاكي الملقب عم (قول الشارح) من استقرأ كلامهم أي العرب ومثله ضمير ينهم وانما أتى بالاسم الظاهر في قوله على السنة العرب قوله الموثوق برأيهم

(قول الشارح) وقد علموا أن الالفاظ الكثيرة الدور لم يقل الجارية على القياس لأنه لا حاجة لتوسط العلم في ذلك إذ لا فرق بين يجري على القياس والسلامة من مخالفة فانها جارية عن شيء واحد بخلاف كثرة الاستعمال والسلامة من التناثر وما مه

(قول الشارح) هي التي تكون جارية على اللسان أي سائلة عليه وقوله سائلة الخ بيان لسبب الجريان (قول الشارح) وقد علموا أي علم أهل هذا الفن ومنهم المصنف والمراد بهذا الكلام الاعتقاد عن المصنف حيث جعل علامة الفصاحة سلامة من التناثر والترابة والتعبد من أن القى جمعه القوم علامة انما هو كثرة الاستعمال وقد اقيم على ذلك في الايضاح وحاصل الاعتقاد انه لما علم أن كثير الاستعمال هو السالم من التناثر وما مه غير من تلك العلامة بالسلامة من ذلك وهو الخلو ويترتب على ذلك أن تعريفه لفصاحة بما ذكره ليس من مخترعاته بل مأخوذ من كلام القوم واعتبارهم فيندفع الاعتراض الآتي وانما اختار التعبير بهذه العلامة دون أن يبين حقيقة الفصاحة بأن يقول كون الكلمة عربية أصلية تسيلاً للأمر لما عرفت أن معرفة كونها عربية أصلية تخرج الى تلج مفردات وترا كيب الاعراب

الترابة والتعقيد اللفظي والمعنوي بجزء المصنف بأن اللفظ النصيح ما يكون سالماً ،

منفرداً على كثرة الاستعمال ، فتكون الفصاحة عبارة عن كون اللفظ كثيراً الاستعمال على السليم كما في المحتاج والإيضاح لأن القوانين مستنبطة من ، استقراء كلامهم لجعل الفصاحة ، المتقدمة عليها في الوجود ، متفرعة على مطابقة تلك القوانين الخاص وهو شاق هذا مراد الشارح على ما بينه المحشي وفهم السيد أن السامع من حيث التعبير عن الفصاحة التي هي نفس الجريان والكثرة بالخصوص وورقة المحشي أولاً على ذلك وإذا اعتبرناه عليه ثم بين ما هو مراد الشارح فعلم من هذا أن الفصاحة علامتين الجري على القوانين وكثرة الاستعمال وهذا ما اعتبره أفوم علامة والثاني ما يترجم ذلك من السلامة من مخالفة القوانين والتنافر وما معه وهذا ما اعتبره معياراً عنه بالخصوص فقدر

(قول الشارح) ما يكون سادساً مخالفة القوانين ، فالح أخذ سلامة من مخالفة القوانين من قوله أولاً جارياً على القوانين وما بعده من كون الكثيرة الدور هي التي تكون سادساً من تنافر الحروف الخ ثم أنه اعتبره بالسلامة بدلاً من قول المصنف بالخصوص لأن لفظ بالخصوص يشعر بأنه كان في اللفظ شيء من ذلك ثم خصه به وبس كذلك فالمراد بالخصوص في كلام المصنف السلامة من ذلك والتسامح الذي ذكره الشارح بقى لأن السلامة من شيء ، عدمية كالخصوص ولو كانت الفصاحة حقيقة هي السلامة لم يكن في التعبير عنها بالخصوص تسبيل للأمر أصلاً لأن مرادها واحد فقدر

(قول المحشي) منفرداً على كثرة الاستعمال أي سبوقاً منها بأن تكون علامة عليه كما أنها علامة على السلامة من التنافر وما معه بأن يقول وقد طرأ أن الألفاظ الكثيرة الدور هي التي تكون سادساً من تنافر الحروف والكلمات ومن الترابية والتعقيد اللفظي والمعنوي ومخالفة القياس وعلى هذا كان شارح يقول أولاً لما كانت الفصاحة عديم تحال لتكون اللفظ كثير الاستعمال قطب ولا يذكر الجري على القوانين لأنه حينئذ معل لا علامة

(قول المحشي) فتكون الفصاحة أي علامتها كما سبق وهو تفرع على الجعل المنفي (قول المحشي) عبارة عن كون اللفظ الخ أي قطع دون الجري على القوانين وقوله كما في المحتاج والإيضاح أي كما اتفق عليه الكتابان فنه ، قلنا على أن كثرة الاستعمال علامة الفصاحة وأما الجري على ، قوانين الذي يفيد ظاهر كلام السكاكي أنه علامة فليس بعلامة مستقلة بل متفرع على كثرة الاستعمال وله تركه المصنف في الإيضاح وقد تقدم ثمان قوله كما في المحتاج الخ راجع لقوله يجعل الجريان الخ لأن صاحب المحتاج جعله متفرعاً لما عرفت وكذا صاحب الإيضاح حيث عرف الفصاحة بما منه الجري على القوانين ثم قل وعلامتها كثرة الاستعمال لكن لا ترد عليها البشارة لأن كثرة الاستعمال إنما جعلت علامة لما تأخرين وتفرع القوانين عليها قبل جعلها علامة بخلاف كلام شارح في استنباط المصنف من كثرة الاستعمال كون الجري على القوانين من الفصاحة بسبب أنهم لا يكتفون بشكها إلا بما تحققت فيه هذه الأمور فلو كان منها الجري على القوانين لزم البشارة فقدر

(قول المحشي) من استقراء كلامهم أي بكمه أو بالكثير منه فمن القانون لا يؤخذ من ، الاستعمال قليل

(قول المحشي) لجعل الفصاحة أي علامتها وهو كون اللفظ كثير الاستعمال

(قول المحشي) المتقدمة عليه في الوجود لأنه لا بد من تقدم الاستعمال الكثير حتى يستنبط منه القانون

(قول المحشي) متفرعة على مطابقة تلك القوانين لأنه لو قال وقد طرأ ، أن لالفاظ الكثيرة الدور هي ، التي تكون

عن مخالفة القوانين والتأخر والتعبد وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكره لكونه لازماً لها تسهيلاً للأمر ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة

بشيء (قوله عن مخالفة القوانين) الصرفة والعمدية لا تشمل ضعف التأليف (قوله لكونه لازماً) متعلق بتفسير وقوله تسهيلًا بتسليح (قال قدس سره لا يستلزم تصديق الخ) لأن تصديق المشتقين منه اتحاد الذات المتصلة بمبدئها وهو لا يستلزم اتحاد المبدأين في الصدق (قال قدس سره) إلا أن يكون أحدهما بمنزلة الجنس للآخر أي أهم منه فإنه يكون مبدأ لأمر صدقاً على مبدأ الآخر إذا قيد الأمر بقيد يحقق التصديق بينهما ، وذلك لأن الذات المبهمة المتأخوذة مع الفصاحة

جارية على اثنين الخ لا فاد صبيحة الجريان لكثرة الدور لأن وجه العلم هو أنهم لا يكتفون التكلم إلا بما كان سائماً بما ذكره لتزجهم من التكلم بمنزلة سلامة طبعهم وأنه لا يصح لأن الجريان إنما يكون بعد كثرة الدور الشوقف عليه استنباط القوانين وحاصل ما أرادته المحشي أن مراد الشرح يحمل الجريان على اقوانين أولاً إحدى العلامتين وعدم جعله متفرعاً على الكثرة كالمسألة كما في المتنازع ولا يوضح الفروج عن البشاعة التي تلزمه دونها لأن مراد الشارح يبين منشأ جعل المصنف المخلص من التأخر وما معه ترفيهاً لفصاحة بأنه ما علم أن كثرة الاستعمال هو الذي يكون خاصاً من التأخر وما معه عرفاً بالخلوص قد ورد الجري على القوانين في العلم بكثرة الاستعمال ثم أن يكون الجري على القوانين سابقاً على الكثرة كالمخلص من التأخر وما معه مع انت الجري على القوانين متأخر عن كثرة الاستعمال أم صاحب المتنازع والأيضاح لم يربط هذا الترتيب الذي في الشارح لعدم حاجته له بل قلا علامة الفصاحة كثرة الاستعمال وإذا اندرج فيه الجري على القوانين لا يترتب فيه شيء وإنما قال بشيخ دون باطل لا يمكن أن يكون المراد بالقوانين ما يكون قانوناً بدو هذا الظاهر فساد ، قاله القنبري لو أدرج الجريان على القوانين في كثرة الاستعمال لكان أنسب بقوله وقد طوا حيث اقتصر فيه على كثرة الاستعمال فقدر

(قول المحشي) إلا أن يكون أحدهما أي أحد المشتقين بمنزلة الجنس وليس جنساً حقيقة لأن المتحرك ليس جنساً لهائشي

باعتبار الذات للبهمة لأنها واحدة وإن كانت الحركة جنساً لهائشي وقد أفسره بقوله أي أهم منه

(قول المحشي) وذلك الخ يعني أنه إنما كان إذا قيد الأمر بقيد يحقق التصديق والاتحاد بين ذاتين المتصفين بمبدأ الاشتقاق مع أن القيد في الحقيقة هو المبدأ فقط وقد كان العموم في مدلول المشتق جميعه دون المبدأ فقط لأن الذات المتأخوذة مع النسبة في المشتق مبهمة فهي متعدة فيها من حيث ذاتها وإنما كان العموم من جهة المبدأ وقد قيد وهذا توجيه لقول السيد فإنه يصح المتي حركة مخصوصة ولم يقل فإنه يصح المائي مشترك حركة مخصوصة والكلام إنما هو فيها إذا كان أحد المشتقين بمنزلة الجنس فأما أنه انقلد فإنه يصح المائي الخ لأن العموم إنما هو باعتبار المبدأ

(قول الشارح) وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص بما ذكر تسهيلاً للأمر يعني أن الفصاحة تصنف بها اللفظ خارجاً فلا يصح أن تكون هي المخلص لأن اللفظ إنما تصنف به في العقل لكن لا يمكن لازماً مساوياً لما فسرنا به تسهيلاً للأمر لأن الفصاحة كون اللفظ عربياً أصلياً أي من كلام العرب المخلص التحصيل في العربية بأن يكون عما نشأ عليه ومعرفة أنه من كلامهم تخرج إلى تفتيش كثير بشيخ كلامهم وهو شاق فضبطه بما ييسر الإطلاع عليه ولو ضبطه بالجريان والكثرة لكان تسليحاً أيضاً لأن ذلك لا ينفصله فلا عينها مع أنه لا تسهيل فيها لأن معرفة الكثرة تخرج إلى ما تقدم أيضاً فقدر

مقتضى في المشتبه بالعدم لا يكون الا باعتبار المبدأ (قال قدس سره ودعوى الادعاء الخ) صريح بما لازم التبرر المحصول مشحون به كتب الادعاء كتحريف السكاكي ثم العاقل بالفتح وتعريف جيد اقاهر اسلم التوخي على ما سيحيط . فلما أن لا يشترطوا في التعريف الحل به على أن المقصود قاعدة المعرفة وهي تحصل بتبرر المحصول فضلاً عما ان يدعوا بالمبالغة والنتيجة على أنه لا يزم في التعريف سبب لحصوله فكأنه هو (قال قدس سره فلأن كون مصاحبة الخ) لو حمل لوجودي حتى ما يكون الاتصاف به بحسب الخارج كالمصاحبة فإن اللفظ متصرف به في الخارج . والعدي على ما يكون الاتصاف به بحسب اعتبار العقل كالظواهر فانه سلب التناظر والتفريق وتعميد عن اللفظ والاتصاف بالحسب اعتباري محض كالاتصاف أو حلاً على الوجود المضاف إلى شيء . والعدم المضاف إلى شيء . فان المصاحبة ستكون المضاف إلى الجبرين والكتكثرة والمفوض بالعدم المضاف إلى التناظر وغيره . فلو عدم صحة الحل ينبغي وأن دفع الاعتراض فإن مباد كون المراد به . ما لا يدخل في مفهومه السلب . وما يدخل فيه (قال قدس سره على أن كون المصاحبة الخ)

(قول المحشي) فما انهم لا يشترطون في التعريف الحل رد قول السد لا تمتنع تعريف الشيء . به ليس بمحمول عليه وقوله واما انهم يدعون بالمبالغة الخ رد قوله ودعوى الادعاء الخ

(قول المحشي) ما يكون الاتصاف به بحسب الخارج كالمصاحبة متى كون الاتصاف بحسب ادراج ان الخارج طرف نفس الاتصاف لا لوجوده فانه يترق بين كون الاتصاف في الخارج وبين كون الاتصاف متحقق في الخارج بالاتصاف الموجود في الخارج ما كان الخارج طرفاً لثبوت والاتصاف في الخارج ما كان خارج طرفاً عنه وقوله كالمصاحبة هي تكون كثير الاستعمال على ما فهم اسيد وهذا الكون هو الوجود . وبطل في الخارج طرف لثبوت أيضاً لا لوجوده وانما كان طرفاً لنفسه لوجود منشا اقتضاه فيه وانما كان الاتصاف بحسب الخارج كان حقيقة

(قول المحشي) ما يكون الاتصاف به بحسب اعتبار الحق يسمى أنه لا اتصاف بحسب في حقيقة إذ ليس فيها حقيقة الا سلب الوصف عن الموضوع لكن العقل اعتبر أنه ذات سب عنه الوصف كان متصفاً بالسلب ولا اتصاف في نفس الامر والا لزم التسلسل في الاتصافات الثابتة في نفس الامر لعدم السلب وصلاً لموضوع وهذا معنى قوله والاتصاف بالمعرب اعتباري محض به عليه في حاشية المواظف فلا اعتبارية والحقيقية راجعة لنفس الاتصاف لا لتعريف به إذ المخلص ليس اعتبارياً محضاً لثبوت شكك في نفس الامر وبهذا ظهر قوله كالاتصاف فانه مثال لـ الاتصاف به اعتباري محض لانه سلب الضرورية عن جانبي الوجود والعدم وليس مثالا للاعتباري . محض لانه ثبت الوجود والعدم في نفس الامر بقطع النظر عن اعتبار معتبر نفس على كل ذلك في حواشي المواظف أيضاً في تأمل سدغ شبه المتأخرين

(قول المحشي) فلو عدم صحة الحل ينبغي لانه على الاول لم يتعد طرف الاتصاف ولا بد من اتصافه في صحة الحل وأيضاً لا اتصاف حقيقة في العدمي كما عرفت وعلى الذي لا يمكن أن يكون وجود شيء . عدم شيء . أكثر

(قول المحشي) ما لا يدخل في مفهومه السلب راجع الوجودي وما بعده لعدمه فالوجودي عيه منه ثبوتي فمهم الموجود وغيره

(قول المحشي) وما يدخل فيه أي ليس نفس السلب كما في الاول ولا العدم المضاف كما في الثاني أي وما هنالك ما يدخل فيه السلب بل هو ما نفس السلب أو العدم المضاف . ولا يصح الحل في ذلك لما مر وانما صح الحل فيما يدخل

الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الفرية مختصة بالفرد والتعديد بالكلام حتى صارت فصاحة للفرد والكلام كأنها حقيقتان مختلفتان وكذلك كانت البلاغة تقال عندهم لمان محمولها كون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للتكلم بمعنى آخر باذر اولاً الى تسميها باعتبار ما يقع وصفاً له ثم عرف كلامها على وجه يخصه ويلقب به لتعدد جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد

قد عرفت ان الفصاحة تصنف بها اللفظ في الخارج فكيف يقال انها نفس الفلوس الذي يتصف به في العقل نعم ان هذا السلب لازم له فانه اذا انصف اللفظ بالفصاحة في الخارج كان مسوياً عنه الامور الثلاثة في العقل (قال قدس سره) وما يمنع الخ). قد عرفت اندفاعه بأحرارة ذلك في قوله يقال لتكون اللفظ جديراً الخ من ان المراد انه علامة للفصاحة ولازم له فانها عبارة عن كون اللفظ مريباً أصلياً (قال قدس سره) أو أكثر من استعمال الخ فتكون موصوفة بالفصاحة الزائدة بالنسبة الى ما يمتد فلا يرد أن هذا يقتضي أن لا يكون ما يمتد فصيماً مع كونه كثيراً لاستعمال فيما بينهم كما يدل عليه صيغة التفضيل (قوله الى اللغة) أي العرف (قوله كأنها حقيقتان الخ) كثرة الخلقة بينهما (قوله وكذا الخ) عطف على قوله كانت الخلقة أي كما كانت الخلقة بوجه الى أمور متقابلة بينها صارت الفصاحة في الفرد والفصاحة في الكلام كأنها حقيقتان مختلفتان لكثرة الخلقة بينهما كانت البلاغة تدل لمان مرجعاً ومحمولاً أمر واحد فصارت بلاغة حقيقة واحدة في السلب كما في العدول لأنه مفهوم ثبوتي وانصاف الثبات به في الخارج لا يقتضي وجوده فيه لانه انصاف التزامي الا يرى أن زبداً نعمي في الخارج وليس المسمى موجوداً فيه لان الموجود في الخارج ما كان الخارج ظرفاً لوجوده لا ظرفاً لانصاف شيء آخر به كما في المواقف فيتمثل

(قول المحشى) كان مسوياً عنه الامور الثلاثة في العقل أي لاقى نفسه بأن يكون السلب صفة له لما عرفت (قول المحشى) قد عرفت أن الفصاحة تنصف بها الخارج لانه لا يخفى على من له قدم في صناعة العربية ان اللفظ اذا وصف بالفصاحة يرد أن فيه سلامة وجودة لا مجرد أنه ليس فيه قبيصة فلا يقال ان السيدان يمنع هذا تدر (قول المحشى) قد عرفت اندفاعه الخ فكلامه مع السيد قبل هذا كان مجازاة له والحاصل ان الفصاحة ان كانت نفس الجريان والكثرة على ما فهمه السيد فهي وجودية لا يصدق عليها العمدي ون كانت هي الكون عربياً أصلياً فكذلك وهذا مراد الشارح قبل كل لا يثبت ما أوراده السيد فيتمثل

(قول الشارح) ثم لما كانت الخلقة أي خلقة القياس الصرفي في الفرد أو الصوري في الكلام وبالنسبة لضعف التأليف أو خلقة الاصل في القياس عند العامة ومن كان جرياً على قوانين بالنسبة للتعديد اللفظي كما سيجيء اذا التعبد النحوي فليس براجع لقوم

(قول الشارح) كأنها حقيقتان تدل عنه نعماً قد كأنها حقيقتان لقطع بأنها ايما حقيقتين مختلفتين بل لها حقيقة واحدة وهو كون اللفظ جديراً على السنة العرب الموثوق بمرئيتهم. وهذا ربما أقصد ما قرره المحشى سابقاً من أن كثرة الاستعمال على السنة العرب الموثوق بمرئيتهم علامة لفصاحة لا نفس الفصاحة الا أن يقال هنا مثل ما قاله المحشى فيما سبق (قول المحشى) عطف على قوله كانت الخلقة أي الخ لكن لا يساعده حله بعد ذلك بقوله أي كما كانت الخلقة مقصورة الكلام على الخلقة دون الفرية والتعديد مع إدخال الشارح لها في مبني كون التعصين كأنها حقيقتان

ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالمطابق المشترك بين الانسان والقرس وغيرها لأن إطلاق القصة على الأقسام الثلاثة من قبيل إطلاق اللفظ المشترك على ما به المختلفة نظرا إلى الظاهر وكذا البلاغة ولا يعني تدرج تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغير ذلك فصح أن تفسر القصة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجده في كلام الناس لكنه أخذ من إطلاقهم واعتباراتهم وحيداً،

فالتشبيه بين الكونين باعتبار الرجوع إلا أن الرجوع في الأول إلى المعاني المختلفة ورجوع في الثاني إلى المعنى الواحد، فالظاهر ترك لفظ كذا (قوله ولا يوجد قدر مشترك) باعتبار إطلاق اللفظ المشترك لا أنه ليس بينهما معنى مشترك أصلاً (قوله نظراً إلى الظاهر) وهو كثرة الخلفية بينهما لا بالنظر إلى الحقيقة فإنها مشتركة معنوية بينهما كما عرفت (قوله على هذا الوجه)

(قول الحاشي) فالتشبيه بين الكونين باعتبار الرجوع أي قدر رجعت القصة إلى المعاني المختلفة باعتبار كونها صفة لفظ وبلاغة إلى المعاني القدر باعتبار كونها صفة له أيضاً وكل منهما وقع صفة لشكك بمعنى آخر يدر أن قسميهما باعتبار ما يقعان وصفاً له لأنه كان فيه التماثل عادة والاختلاف أخرى فيما يرجع إلى أمور مختلفة وكان فيه الإطلاق على معنى آخر لكل منهما فلا بد من التمييز أولاً بحسب ما يضاف إليه ثم بعد ذلك يكون تعريف قوله كما كانت له علاقة بالقدرة بالتقسيم ثم وقوع تعريف عبء وقوله لعدم الخ علة لعلية ذلك الكون تعريف كل تعريف يخصه قدر

(قول الحاشي) والظاهر ترك لفظ كذا لأنه لا دخل له في المقصود وهو تقديم التقسيم على التعريف بعض الناظرين ضم قول الشارح قال عدمه لمان إلى آخر قوله وكان كل من القصة وبلاغة الخ معنى فكما رجعت القصة لمان فكذلك البلاغة وبلى أن الكلام في فصاحة وبلاغة غير الشكك ولو كان كما زعم قدم الشارح فصاحة لشكك وجعله مما يقتضي تعدد تعريف القصة قدر

(قول الشارح) يدر أولاً أن قسميهما يمكن تخصيص كل قسم بمرجه (قول الشارح) ثم عرفت كلاً منهما على وجه يخصه أي بحسب ما يضاف إليه وفي بعض النسخ بينهما بضمير مطلق أي الأقسام (قول الشارح) لتعدد جمع لطائف المختلفة الخ أي فكذلك ما هو بمنزلة والتعريف مع أو التي لتقسيم في الحقيقة تعاريف متعددة بحسب تعدد أو ثم أن قوله لتعدد جمع لطائف الخ أي أن نظر إلى خصوصية كل قسم من تلك الأقسام

(قول الشارح) ولا يوجد قدر مشترك بينهما أي بين تلك الأقسام أي أقسام القصة وقسمي البلاغة وفي بعض النسخ بينهما أي بين أقسامها يعني أن لم ينظر خصوصية كل قسم وأردت أن تعريف القدر المشترك فجهري على المقادير من قدم التعريف ثم التقسيم لا نجد قدراً مشتركاً أي لا نجد لفظ يدل على قدر مشترك بين أقسام القصة وقسمي البلاغة يعني أن لفظ القصة ولفظ البلاغة إطلاق كل منهما على معانيه إطلاق المشترك ومن المعلوم أن المشترك موضوع لكل معنى يوضع فلا يتناول الشكل إطلاق وسد حتى يدل القصة وصف بشي منه بخلاف مثلاً وشمه البلاغة إذ لم يوضع كل منهما لهذا المعنى حتى يحصل عليه يدل على هذا قول الشرح في التبديل لأن إطلاق القصة الخ وهذا كله نظراً إلى الظاهر كما قاله الشارح والا فالتقصية من قبيل المشترك المعنوية لأنها كون لفظ عربياً أصلياً كلمة كل أو كلاماً فافاً، السمرقندي من أن كلام الشرح يقتضي أنها من المشترك المعنوي حقيقة ليس بشي.

(قول الحاشي) وهو كثرة الخلفية بينهما أي قوله فإنها مشتركة معنوية كلامه خاص بالقصة دون البلاغة وأيضاً

لا يتوجه الاعتراض على قوله لم نجد في كلام الناس ما يصلح لشرعها به بأنه لا مدخل للرأي في تفسير
 الالفاظ ولا يحتاج الى أن يجاب عنه بأن المراد بالناس المعهودون كالشيخ والسكاكي ثم لما كانت معرفة
 البلاغة متوقفة على معرفة النصاحة لكونها مأخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم
 فصاحة المفرد (فالنصاحة) للكثرة (في المفرد) غلوصه من تناثر الحروف والترابة ومخاطبة القياس (اللتوي أي
 المستنبط من استنراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلاثة لا تكون فصيحة (فالتناثر) وصف
 في الكلمة بوجوب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فته ما يوجب التناهي فيه نحو المصنوع بخلافه منجبة في قول
 اعرابي مثل من فاته تركتها ترمي المصنوع ومنه ما دون ذلك (نحو) مستشزوات في قول امرئ القيس

أي تعريف كل من أناسها عبارة مضبوطة جامعة مائة (قوله لا يتوجه الاعتراض) المفترض . خطيب مصر أوردته
 على المصنف رحمه الله حل حياته وقال المصنف رحمه الله في جوابه أردت بالناس الناس المعهودين كالسكاكي وعبد القاهر
 وغيرهما من المهرة المشهورين قال قدس سره .

فانما يصح في قسمين من النصاحة وهما فصاحة المفرد والكلام دون التشكك فلا بد أن يكون قول الشارح نظراً الى الظاهر
 باختيار النوع اذ النصاحة مشتركة لفظي بين القسمين وبين فصاحة التشكك قطعاً لا نظراً لظواهر ولا بد أيضاً أن يكون
 معنى قوله وكذا البلاغة أن إطلاقها من قبيل إطلاق المشترك لا نظراً الى الظاهر لاختلاف معنيها قطعاً فتدبر

(قول المحشي) خطيب مصر كذا في الاطول وفي القنري خطيب اليمن
 (قول الشارح) لكنه أخذ من إطلاقهم واعتباراتهم أما فصاحة التشكك وبلاغة فمن إطلاقهم كما يدل عليه قول
 الشارح وكان كل من النصاحة والبلاغة يقع صفة للتشكك بمعنى آخر وكذا البلاغة للكلام من إطلاقهم أيضاً قوله وكذا
 كانت البلاغة قال عديم الخ لان الاطلاق على ما عهده ذلك الاطلاق على ذلك المحصول وأما فصاحة المفرد والكلام
 فمن اعتباراتهم حيث قيلت لما دلالة الجري على القوانين وكثرة الاستعمال وقد اعتبروا في كثير الدوران يكون سالماً من
 تناثر الحروف أي جعلوا الكثرة علامة على ذلك فاعتبروها بها وجعلوها علامة عليه

(قول الشارح) الكثرة في المفرد قل عنه بيان بمعنى لا تقدر الاعراب بأن الظرف صفة بتقدير عامل معرف
 وكيف والظرف المستقر جملة في الاصح ولم يقل عن الصوريين جواز تقدير المرفع باللام ولا وجه هنا سوى أن يجعل
 حالاً من المبني على ما جوزه بعض النحاة في قولنا الكثرة تنبيه على أنه ليس ظرفاً لتوا متشققاً بالنصاحة إذ لا معنى له
 وإشارة الى أن الحال الواقعة عن المبني في معنى الصفة اذ لا قبل هنا بجعل قيداً له وبياناً لحية الفاعل أو المفعول به انتهى
 وقوله كيف والظرف الخ أي سواء، لكن خبراً أو صفة أو صلة أو حالاً كما في الرضى لان الفعل هو الاصل في العمل وحاصل
 كلامه أن الظرف متعلق بفعل محذوف حال أي النصاحة تكون في المفرد الخ : وانما قدر الكثرة تنبيه على أن الحال
 من المبني في معنى الصفة ودفع انه لو وقوله ولم يقل عن الصوريين الخ يعني أنه لو كان الظرف صفة لكان متعلقه مرفوعاً
 باللام اذ هو وصف للمعرف باللام الحقيقة ولم يقل عن الصوريين تقدير المرفع باللام فان قلت جزالة المعنى تقتضي الحل على
 الصمتية وهي تقتضي المرفع باللام فيكون تقديره لدليل فلا يمنع قلت أن ثبت عن الصوريين أن منع تقدير المرفع لعدم

(اعتباره) أي ذواته جمع غديرة والضمير راجع إلى الترفع في البيت السابق (مستشذرات) أي مستثغات
 أن دوى البيت بالكسر على لفظ اسم القائل أو مرغوعات لدوى بالفتح استشزوه وهم مستشذ رأى ترتفع
 يتعدى ولا يتعدى (إلى التلّي فضل المناس في منى ومرسل) فضل أي تقيب والمناس جمع غنيصة وهي
 الخصلة المصبوعة من الشعر والمثني الفتول والمرسل خلاف المثني يعني أن ذواته مشدودة على طرفين يحيط
 وإن شعره منقسم إلى عناس ومثني ومرسل والأول تقيب في الآخرن والعرض بيان كثرة شعره وزعم
 بعضهم أن مثلثاً للفتل في مستشذرات

اسماً صرفاً لذلك ولا يلزم من ذلك حذف الموصول مع بعض حمله لأن اسمي الفعل والمفعول إذا لم يكونا يعني
 الحدث كان الهم فيها حرف تزييف وهذا كذلك قال قدس سره لرباعية جانب المعنى تحول ولإماية سوق كلام الصف
 رحمه الله فإن مقتضاه أن اشتراك التسمية والبلاغة بين الأسماء المذكورة الفعلي وجهه حالاً يوم الاشتراك المعنوي وإن
 اختلافهما بحسب الأحوال قل قدس سره نحو التسمية بما يفهم منه المعنى الحسني وإن كان اسماً جاداً نحو آمد على وفي
 الحروف لعملة قال قدس سره فمعنى معانيها الخ أي فيه مناهب، فزومعه، (قوله أي ذواته) موافق لما في الصحاح والقدوس

دلالة الظرف عليه كما قيل به مع أنه ربما خالف قول الشارح ولم يقل الخ ملائيمه هنا لأن الحال الواقعة من المبدأ في معنى
 الصفة فالجولة فيها سواء وكان السيد رحمه الله لم يتطع على هذا

(قول السيد) قدس سره أو اسماً متكرراً أي على خلاف الاسم كما عرفت

(قول السيد) قدس سره وقدر دامه الخ عطف سبب على سبب

(قول الحاشي) ليست بمعنى المصداق لأن المراد بها صفة المفظ

(قول السيد) قدس سره أو على تأويل بأن يزول التسمية بما يسمى فصاحة

(قول السيد) قدس سره لا الفصاحة حال كونها في المفرد قد عرفت اتحاد معهما لأن التقييد إنما كان لمعنى الفعل
 ولا ضل هنا ففي بيان الحقيقة وهو واحد فيما نحن فيه سواء الحال والصفة وظاهر من كلام السيد أنه جعل التقييد للفصاحة
 ومن المعلوم أن الفصاحة صاحب الحال فيكون الظرف وصفاً لها لا قيداً إذ لم يقل أحد بأن الحال قيد في صاحبها والحاصل
 أن الفرق بين الحال والصفة كما في الرضى وبغيره أن الحال تبين هيئة صاحبها من حيث كونه فعلاً أو مفعولاً ولصفة تبينها
 لا من هذه الحقيقة فإذا قلت جاء رجل كريم كانت الصفة مبدئية للبيئة لأن من حيث أنه فعل على مطلق بدليل أنك لو غيرت
 التركيب وقتت رجل كريم جاء كائن اليان بجاءه وفيها نحن فيه قد اتفق حينية الذيلية والمسمية فالحال والوصف متحدان
 لأن الحال لما مفهوم أكثر يزول إلى الوصف فيشأل

(قول السيد) قدس سره فمعنى معانيها الحصول والكون أي فيه منها لزمه فما كان فله الحق لاها أعراض لا تتحقق
 في زمن ما إلا مع الحصول والكون إذ لا تبقى بعده زماناً أكثر بخلاف قدرات فانه بعد زمن الحصول والكون محققة بدونه
 فليس يلزم لها قانض قول الفندي أن كان المراد بالتعني الانحصاف ولو في نفس الامر لم يكن ولا جدار أعمال زيد وعمره
 وإن كان انضمامه منه باعتبار شبيهه إلى محله فذلك النسبة إما بدلالة المفظ بنفسه أو بجاءه كاضافته أو باعتبار نفس الامر فقط

وفي المذهب الغدائر موى سرزن وهي ذآبة بالهجرة ، أبدلت الهجرة الأولى بالواو لاستعظام وقوع ألف الجمع بين
 المهرتين في التاموس القوية الناسبة . يني موى يشان كما في الصراع وفي الأساس له ذآبة وذوالب وهي الشعر المنسدل
 من وسط الرأس إلى النظر . فالغدائر أما مطلق الشعر أو شعر مقدم الرأس أو الشعر المنسدل من وسط الرأس ، فعلى الأول
 التفسير راجع إلى الحية بتأويل الشخص وعلى الثاني والثالث إلى الفرع ومعنى آيت على الأول والثاني .

وكناية الأخير ممنوعة كما مر ولا دلالة لفظ الفصاحة بنفسه على تلك النسبة ولا بجملها لأنها وإن كان معناها في المفرد والمفرد
 لكن ذلك بعد الإضافة للمفرد والكلام الآن في تلك الإضافة بخلاف الأمثلة المذكورة حيث نسب التبا إلى المقسم
 والحديث إلى سيف إبراهيم بالإضافة أنه وحاصل الدفع أن المراد هو الاتهام منه لكن لا باعتبار النسبة بل باعتبار لزومه
 تلك المعاني لما عرفت فتدبر ليندفع عت ما وقع فيه بعض النظرين من الحيرة فقرر تارة وقع إيراد الغنزي بنفس الإيراد
 فقال من جملة ما قال أولاً أن الفصاحة ينزم من تصورهما والتصديق بأنها لفرد خصوصاً المفرد وبنيهم ذلك الحصول عند
 ذلك التصور والتصديق بخلاف نحو رجل وزيد انتهى فخذ الإضافة إلى المفرد والكلام فيها ودفع بها الاشكال ولم يرض
 حتى جعل الحصول لازماً لتصور والتصديق ولا أدرى من أي وجه عرف هذا لزوم ثم قال بعد ذلك والمراد بقول
 الحشي لزومه لما أي في غير الفصاحة أما هي فهي مصدر لا محالة وهذا كما ترى كيف ينطبق على كلام السيد المصريح
 بأنها ليست مصدراً وقد كنت فنيا عن كل هذا لكنني خفت الوقوع فيه فتدبر

(قول المصنف) نحو غدائره الخ قبله

تصد وتبدي عن سيل وثني بنظرة من وحش وجرة مغل
 وجيد كيد الرب لم يس خاش إذا هي فضته ولا بمغل
 وفرع يزين المتن أسود فاسم أبيض كتنو القفلة المشكل

وقصد تعرض وتبدي نظير والأسيل الوجه سهل المحدثين وثني أي تحفظ نفسها بعينها حيث لا يقدر الناظر إلى النظر
 إليها ووجرة اسم موضع ولعله جنس وحش لحسن عينه والمراد به الظبا أو بقرة الوحش والمطلق ذنت العفل خصها لأنها
 تكون أحسن حيواناً عند النظر لأولادها عاصلاً حليلاً والبيضاء منق والريم الغزال الأبيض والفاخش القهاوز قدره المحمود ونصته رفته
 والمعلل انطالى من الحلى والفاشم للتدبير السواد كالتهم والأبيض الكثير والفتو جمع الشعر الخ والشكل كثير الشكل وهو الشراخ
 وفي المصان واو وفرع واو وبير يدها عاطفة على مدحول وأورب وهو جيد لله أولى من جعل جيداً على غلر تدبر
 (قول الحشي) وفي المذهب الغدائر موى أي شعر وقوله سر أي رأس وقوله زن أي امرأة أي شعر رأس المرأة

(قول الحشي) أبدلت الهجرة الأولى أي في ذوائب

(قول الحشي) يني موى يشان أي شعر الناسبة وهو موافق لما في التقيص الغديرة فقال الشعر الذي يقع على وجه
 المرأة من مقدم رأسها لأنها غودرت فمالت

(قول الحشي) فالغدائر أما مطلق الشعر أي شعر رأس المرأة على ما في المذهب وقوله أو شعر مقدم الرأس على ما في

التاموس وقوله أو الشعر المنسدل الخ أي على ما في الأساس

(قول الحشي) فعلى الأول التفسير راجع إلى الحية لا إلى الفرع فلا ينزم إضافة الذي إلى نفسه والإضافة البيانية

هو توسط الشين المجبة التي هي من الهيموسة الزخوة بين الماء التي هي من الهيموسة الشديدة والزي
 للعبية التي هي من الهيمورة ولو قال مستشرق ثمال ذلك الثقل وهو سهو لأن الراء الهلبة ايضا من الهيمورة
 فيجب أن يكون مستشرق ايضا متفرا بلى منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير
 ليس التناثر بسبب بعد الخارج والانتقال من احدهما الى الآخر كالعنزة ولا بسبب قربها وان الانتقال من
 احدهما الى الآخر كالشي في القيد لما نجد غير متناثر من القريب الخارج كالجيش والشحي وفي التنزيل ألم احمد

ان شعره مرتفع الى أعلى الرأس فضل عقاصه في الشئ والمرس ون شعر مقدم وأب مرتفع تقب عقاصه في شئ
 ومرصه وحال شعر ما سوى المتقدم قد علم من قوله وفرع بزین المتن الخ وعلى الثالث ان شعر وسط وأسد المتسدل المرتفع
 الى الأعلى فضل عقاصه في شئ ومرصه ولا يعلم حال شعر نصبت من البيت لأنه معلوم أنه يكون مرتفعاً ، ومعنى قوله
 وفرع بزین المتن عند اوساله وأما قول المشرح روح وان شعره ، أي شعر الرأس منقسم الخ فيقتضي أن يكون الشعر مطلقاً
 مقسماً الى ثلاثة أقسام أو ما عدا الذوائب فيكون أربعة ، وحديث يكون ، جملة قوله فضل القدس ابتدائية لا حالية من
 ضمير مستترزوات ولا غير بعد غير لعدم العائد بخلاف الوجوه السابقة ، فإن اللام عائد والقول بأن القدس هي الذوائب
 فيكون من وضع المظهر موضع الضمير فيكون المقام الشعر ثلاثة.

وان جرت في الضمير على الزاج خلاف الظاهر فكلام الشاعر لا يناسب هذا الاحتمال وانما يناسب الثاني والثالث وما قبل
 ان الفرع اسم لشعر مطلقاً للرجل أو النساء ، والقادر اسم لشعر مطلقاً فيذكر كونه لئلا فمع احتياجه نقل لا يصح هذا لأن
 الكلام في الفرع الذي هو شعر المرأة

(قول الهشي) ان شعره أي الشخص وهو الحبيبة وقوله فضل عقاصه أي العاصم من شعر الرأس وقوله وان شعر مقدم
 رأسها هذا هو الاحتمال الثاني وقوله تقب عقاصه أي عذاص شعر المتقدم وقوله وحال شعر ما سوى المتقدم راجع للاحتيال
 الثاني فقط وقوله ولا يعلم حال شعر نصبت من البيت أي على الثالث وكذلك حال شعر غير الناصية من غير شعر الوسط
 (قول الهشي) ومعنى قوله وفرع الخ جواب عما يرد على الأول والثالث من أنه اذا كان الشعر كله مرتفع فمعنى
 كونه بزین المتن لكن عرفت أنه بلى شعر غير الناصية من غير شعر الوسط لأن ارادته بالفرع بعيدة

(قول الهشي) أي شعر الرأس ينقسم الخ ارجع الضمير لرأس عدم صفة عوده على الذوائب فإنه يترجم مع كون
 الانضافة يائية وهي بعيدة استدراك قوله شعره فإنه كان يمكن وانها تنقسم الخ
 (قول الهشي) أن يكون الشعر مطلقاً أي غير خارج حته الذوائب بقوله أو ما عدا الذوائب مذيل للاطلاق
 (قول الهشي) وحديث يكون قوله فضل الخ راجع للاحتياين
 (قول الهشي) جملة مستأنفة أي مدح الفرع مثل غداً

(قول الهشي) فإن اللام عائد أي هي العائد أو يدل عنه على الخلف والرجع القدار بلى معنى من المعاني قبل الاحتال
 الأول يكون مطلق شعر الرأس مقسماً الى ثلاثة وعلى الثاني الشخص ايها شعر مقدم الرأس وعلى الثالث شعر وسط الرأس
 (قول الشاعر) كالظفرة هي خروج من حيز الى حيز بلا قطع وسائط

ومن البعيدة ما هو بخلافه كلعج بخلاف علم وليس ذلك بسبب أن الإخراج من الحلق إلى الشفة أسير من ادخاله من الشفة إلى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وبلغ بل هذا أمر ذوقى فكل ما عده الذوق الصحيح قليلا متمسرا لتعلق فهو متنافر سواء كان من قرب الخارج أو بعدها أو غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه ويأتى سببه لتعقير ضبطه

فيه أنه يخالف لما فسر الشارح رج العقيقة بأنها العقيقة المجموعة كالمزاة ليصير مجمداً (قوله هو توسط الشين الخ) أي تضاد صفات الحروف المتقاربة في السكنة كما يدل عليه توصيف الحروف بالصفات المذكورة، والميموسة ما يعضف الأضداد على مخرجها يجمعها ستمشكك خصفة، والمجهورة ما هو بخلافه فهي الحروف الباقية، والشديدة ما ينحصر جري صوتها عند سكوتها في مخرجها ويجمعها اجدت طبق، والرخوة ما هو بخلافه وهي ما عدا الحروف المذكورة، والحروف المذكورة التي بين بين وهي حروف لم يروها (قوله ومن البعيدة) أي نجد من بعيد المخرج ما هو بخلاف غير الشافري متناظراً

(قول المحشي) فيه أنه يخالف الخ لانه لا يوجد في اللغة القواب بالمعنى الذي فسر به الشارح العقيقة واعلم أنه على مختار الشارح يكون حال ما عدا القواب معلوماً من قوله وفرع يزين الحلق

(قول المحشي) ما يعضف الأضداد على مخرجها ولعضف الأضداد عليه لا يقوى على منع النفس فيجري معها فتعريفها بما لا يقوى على منع النفس عند التصويت تعريف بالامر المترتب على المحس لمحققة المحس ضمت الأضداد على الحروف في موضعه قلله المحشي في حاشية القاضي

(قول المحشي) ستمشكك خمسة التثنية الاخلاص في المسئلة وخصفة اسم امرأة قال جابر الله في الحواشي معناه ستمشكك عليك هذه المرأة وأصل ما يقال للسائل شعاذ وتبدل فقال له، فيقال شعث وليس لنا خلافاً لقاموس

(قول المحشي) ما هو بخلافه أي ما يقوى الأضداد على مخرجها فيخرج النفس مع تحركه فلا يخرج إلا بصوت قوي شديد من الجهر وهو الإعلان فافترق بين الجهر والمهمس جري النفس في الثاني دون الأول

(قول المحشي) ما ينحصر جري صوتها أي ما اذا نطقت بها لم يخرج الصوت لانه تلفظ به في آن ثم ينقطع وليس الشدة تأكيد الجهر لأن الشدة انحصار جري الصوت عند الاسكان والجهر انحصار جري النفس مع تحركه فقد يجري النفس ولا يجري الصوت كللكلف والثاء وقد يجري الصوت ولا يجري النفس كالضاد والذال قلله المحشي في حواشي القاضي (قول المحشي) ما هو بخلافه أي ما ينحصر جري الصوت بها عند سكوتها في مخرجها فافترق بين المهمس والرخاوة إن الجاري في المهمس النفس وفي الرخاوة الصوت

(قول الشارح) وهو سهواً للاقتصار على التمثيل بالجهر سهواً لجوده في الراء وإنما الموجب أن الراء، والقاء، من حروف المداقة التي هي سرعة التعلق وهي لأمر آخر سوى الجهر وما معه تدبر

(قول المحشي) والحروف التي بين بين عطف على الحروف المذكورة أي الرخوة هي ما عدا الشديدة والتي بين بين أي ما غير هذين وقوله وهي حروف لم يروها في الشباب الشديدة والرخوة فيها خلاف بين القراء والقراء فكثر الضمات على أنها ثمانية يجمعها لم يروها أو وليا عمر وأكثر القراء على أنها خمسة وهي حروف لن عز أي كني لي يا عمر

فالأولى أن يحال إلى سلامة الدوق. وقد سبق إلى بعض الأوهام أن اجتماع الظروف المتعارفة المخرج سبباً للمثل فصاحة الكلمة وأنه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربياً فلا يخرج سورة فيها لم أعهد عن الفصاحة ويده بعضهم بأن انتهاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلاً لا يوجب انتهاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف جزئياً والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد

غير من عطف معمولي داخل واحد إلا أنه قدم الجار والمجرور في المعلوم ، ثم الصواب أن يقال لا نجد غير متناظر من قريب المخرج ومن البعيدة كعلم وعمل ولم ادخل في الرد لوجد أن البعيدة متناظراً فإن الزاعم قائل به وقد قيل أنه لا ثباتان القرب بين مثلاً المتناظر لوجد أنه في البعيدة قياس بشيء لأن زاعم لم يزعم أن القرب فقط مثلاً المتناظر بل زعم أن القرب والبعيد كلاهما سبب التناظر (قوله لا يجب انهاء الكل) قيل هذا هو الموجود في أكثر النسخ المتوفرة ولا يفنى أن جعل الكلمة جزءاً من فصاحة الكلام وفصاحة الكلمة وصف الجزء بحيث لا ينبغي أن يخل من فساد أحد وهذا قالوا المنع على حذف المضاف أي وصف الكل كما وقع في بعض النسخ . لكنه بشكل حينئذ ما ذكره في الرد عليه من أن فصاحة الكلمة جزء من فصاحة الكلام لا وصف جزئياً ويمكن أن يقال محصل الرد أن فصاحة الكلمة جزء من فصاحة الكلام فيلزم من انتهاء الأولى انتهاء الثانية .

(قول المحشي) فهو من العطف الخ هذا مقول عن الشارح فيما نهي عنه
(قول المحشي) ثم الصواب الخ لو حل الشارح عن أن ما في كلام ابن الأثير قولان وجعل الرد على القبول والشر المرتب قوله لا نجد غير متناظر من القريب رد نقول بأنه بسبب بدخاخرج وقوله ومن البعيدة الخ رد أقول بأنه بسبب قربها لاستثنى عن التصويب ولا ينبغي أن ابن الأثير جعل كلاماً مستقلاً ورد عليه وقد وجدت في حواشي المختصر أنها قولان وبه علم صحة القول الذي قال أنه ليس بشيء . فليأمل

(قول الشارح) فالأولى أن يحال إلى سلامة الدوق قد مر أن مدرك لا يهاجز هو بدوق ليس إلا وإذا أقام الله به الحجة فلا معنى لقول من قال إن الرد إليه رد إلى أمر غير معلوم ولا حجة بمداينة المتناظر
(قول المحشي) ولا ينبغي أن جعل الكلمة جزءاً من فصاحة الكلام الخ أي كما تفيد هذه العبارة لأن الكل على هذه العبارة هو فصاحة الكلام والجزء هو الكلمة وفصاحتها وصفها والمطلوب عدم انتهاء ذلك الكل بانتهاء وصف جزئه
(قول المحشي) لا ينبغي أن يخل من فساد هذا الكلمة ليست جزء فصاحة الكلام ولا فصاحتها جزء وصف فصاحة الكلام بل جزء فصاحة الكلام

(قول المحشي) لكنه بشكل الخ لأن الرد عليه بأن فصاحة الكلمة يستوصفاً لجزئها أي جزء فصاحة الكلام يقتضي أن ذلك القائل يقول إن فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام وفصاحته . بكلمة إنما هي وصف للكلمة فيقتضي أنه

لا ان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يتم ما ادعيت وليس صحة كلامه موقوفة على انهم قالوا يكون فصاحة الكلمة وصفا لجزئها انتهى وفيه بحث أما أولا فلان مقصود الشارح وح ، رد الزم والتأيد كليهما ، ولذا صرح بقوله وفصاحة الكلمة جزء من فصاحة الكلام مع كونه معلوماً ، مما سبق في رد الزم ، فلا بد من كون المؤيد قائلاً بأن فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يصح لرد بقوله لا وصف لجزئها ، وأما ثانياً فلان تسمية ما ادعى الزام انما تثقف على عدم كون فصاحة الكلمة معتبرة في فصاحة الكلام وليست موقوفة على كونها وصفاً لجزئها ، فلا يصح قوله لا ان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يتم ما ادعيت وقيل ان الضمير في قوله لجزئها راجع الى الكلام بأصول الجملة والمعنى انه لا وصف لجزء الكلام بحيث لا تدخل لما في موسوعة الكلام بالفصاحة وفيه أنه تعرض لما لا يعني وترك لما يعني وأقول في توجيه كلام المؤيد على النسخة المنتهية ان قوله كفضاحة الكلمة مثال لجزء ، والكل عبارة عن فصاحة الكلام والمعنى ان اتفاق وصف فصاحة الكلمة وهو الخواص من الثاقل فيها نحن فيه لا يوجب اتفاق فصاحة الكلام ،

جعل الكلمة جزء فصاحة الكلام فيعود الاشكال وأيضاً مقتضى تقدير المضاف ان المؤيد قائل بأن الكل الكلام والجزء الكلمة ومقتضى قوله في رد عليه لا وصف لجزئها أن المؤيد قائل بأن الكل فصاحة الكلام والجزء الكلمة (قول الحشي) لا ان فصاحة الخ يعني ان ما ادعيت انه يتم لو كان فصاحة للكلمة جزء فصاحة الكلام وأنهم لا يقولون به فلا يتم

(قول الحشي) رد الزم والتأيد كليهما أي والذي تضمنه هذا الجواب رد الزم فقط كما يصرح به قوله حتى يتم ما ادعيت (قول الحشي) مما سبق في رد الزم هو قوله لان فصاحة الكلمات مأخوذة الخ (قول الحشي) فلا بد أن يكون المؤيد قائلاً الخ فيقول قول الحبيب فيما ص ليس صحة كلامه موقوفة على انهم قالوا الخ (قول الحشي) فلان تسمية ما ادعى الزام الخ يعني ان قول الحبيب في الجواب السابق لا ان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يتم الخ باطل لان تمام ما ادعى الزام انما تثقف على عدم اعتبار فصاحة الكلمة في فصاحة الكلام فكان الواجب غير معتبر في فصاحة الكلام حتى يتم ما ادعيت وليست موقوفة على كونها وصفاً لجزئها حتى يقول لا ان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام

(قول الحشي) فلا يصح قوله لا ان فصاحة الكلمة جزء فصاحة الكلام كلها في نسخ وهو تحريف صوابه لا ان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام كما سبق

(قول الحشي) وفيه أنه تعرض لما لا يعني وترك لما يعني وجه ذلك ان تسمية ما ادعى الزام انما تثقف على عدم اعتبار فصاحة الكلمة في فصاحة الكلام لا على كونها وصفاً لجزء الكلام كما يدل عليه قول ذلك الحبيب لا وصف لجزء الكلام بحيث لا تدخل لما في موسوعة الكلام بالتصاح فعمل الجواب هو قوله بحيث لا تدخل الخ فكان حق التعرض لما يعني أن يقال وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام فله دخل في موسوعة الكلام بالتصاح وأما كونها وصفاً لجزء ، أولاً فلا تدخل له في اثبات مدعى الزام كما نه عليه الحشي قبل فلا وجه للتعرض لغيره مع كون غاية في نفسه باطلاً إذ فصاحة الكلمة وصف لجزء الكلام قطعاً وقيل معنى كونه تعرضاً لما لا يعني الخ ان المراد بهذا الكلام الاخير رد التأيد وعلى هذا الجواب يكون رد الزم مع تقديم رده قاتل

لأنه ممنوع ولو سلم فالمنع أنه عريق للنظم والأسلوب ولو سلم فاعتبار الاسم الغلب ولم يشترط في الكلام العربي أن يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام أن يكون كل كلمة منه فصحة فإن هذا من ذلك وعلى تقدير تسليم أنه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتقة على كلام غير فصيح والقول باشتغال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصحة

لجزأ أن تكون الكلمة فصحة مع التصرف بطبقة كلمة أخرى أو لاقتضاء مقام كما سيأتي. في كلام الشارح رحمه الله عن قريب من قوله قد يمرض لأسباب الإخلال بالفصاحة ما يمنع السببية قلوا في قوله تعالى (وهو يدي. وبعد). أن يدي. من باب الأفعال غير مستعمل إلا أنه صار فصيحاً بوقوعه مع بعيد وأنه قلنا أن النقص وصف فصاحة الكلمة لما عرفت أن الفصاحة عبارة عن أمر وجودي وانطوئاً المذكور لأزيم لها، وحينئذ يتدفع بحث الشارح رحمه الله لأن فصاحة الكلمة وإن كانت جزءاً من فصاحة الكلام لكن المتبقي فيها نحن فيه. وصف فصاحة الكلمة لأنفسها (قوله لأنه ممنوع الخ) توجيه الشرع الثلاثة أنه لا تسلم وقوع المفرد الغير العربي في الكلام العربي أي القرآن وما ذكره من لفظ السبيل والمشكوف والتسليم يجوز أن يكون من اللغات المشتركة، ولو سلم ذلك الموقوف بناء على ما قرر من أن اعلم الانبياء عليهم السلام. سوى الستة

(قول المحشي) يجوز أن تكون الكلمة فصحة مع التصرف بمجاورة الخ يعني أن انتفاء فصحة المفرد في ذاته وجود شيء من أسباب الإخلال لا يستلزم انتفاء فصاحته العارضة بواسطة تركيب أو المقام فانتفاء وصف الجزء لا يستلزم انتفاء الجزء لوجود سبب آخر له وإذا لم يستلزم انتفاء الجزء لم يستلزم انتفاء الكل وهو فصاحة الكلام نعم الفصاحة الموجودة في المفرد حينئذ ليست فصحة المفرد في ذاته ولا يضر ذلك في المصنف والحاصل أن النقص من تأخر الحروف وبماعه إنما هو علامة فصحة المفرد في ذاته أما فصاحته العارضة للتركيب أو المقام فليس ذلك علامة لها فلا تنافي انتفاء كسبائي في كلامه (قول المحشي) وحينئذ يتدفع بحث الشارح الخ فيه أن كلام هف القائل وهو التوزني كالصريح في خلاف ما حاوله المحشي فإنه قال أعجز السورة من القرآن لا يتوقف إلا على بلاغتها المتوقفة على فصاحتها وفصاحتها لا تتوقف على فصاحة جميع كلماتها بل على فصاحة الأكثر بحيث يكون غير القصص مضموراً فيه مستوراً على الفائقة بفصاحة الأكثر كما تستر الخلال الشديدة المראה القليلة وبعدم فصاحة كلمة لا يخرج الكلام عن الفصاحة كما أن الكلام العربي الخ فإن قوله كما تستر الخ يبيد أن الكلمة لم يمرض لها فصاحة وإنما استقرت وكذا قياس على الكلام العربي وأيضاً لا حاجة إلى فصاحة الأكثر فيها حاوله المحشي بل التناسب بين يدي وبيد كاف وكذا بين سلاسل وانطلاقاً فقدر

(قول المحشي) وصف فصاحة الكلمة أي في نفسها وحينئذ تنافي فصاحتها في نفسها لكن ذلك لا يضر في فصحة الكلام لأنها مرفوعة على فصاحة الكلمة مطلقاً سواء كانت في نفسها أو لمرضى والثانية موجودة وهي المراد بقوله لأنفسها هذا هو الموافق لما يأتي له

(قول المحشي) ولو سلم ذلك الموقوف بنا الخ مقضى التوجيه المذكور أنه لا يصح التسليم لاجتماع مذكور من لفظ السبيل وما معه مع أن كونها من المنق في اللغات بعيد لنسبة مثله والاحتمالات البعيدة لا تدفع الظهور كما في العنود (قول المحشي) سوى الستة محمد وصالح وشعيب وهود ونوح ولوط عليهم الصلاة والسلام ووقع في الأخير بن خلاف قبل أعجيبان صرفاً لاختلافها

مما يقود الى نسبة الجهل أو العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً (والترابة) كون الكلمة وحشية غير ظاهرة للدلالة

كما أنجبية فلا نسل ان معنى العربي القدي به وصف القرآن في قوله تعالى «انا أنزلناه قرآناً عربياً» انه عربي الألفاظ لم لا يجوز أن يكون المراد انه عربي النظم ولو سلم ان وصفه بالعربي باعتبار الألفاظ فيجوز أن يكون باعتبار الالام الاغلب فلا ينافي وقوع الألفاظ قليلة غير عربية لعدم اشتراط عربية كل لفظ في حرية الكلام بخلاف فصاحة الكلام ، فانها مشروطة بفصاحة كل كلمة منه فتدبر فانه مما رزق فيه الاقدم (قوله ما يقود الى نسبة الجهل الخ) ، أي يوم نسبة الجهل أو العجز الى الله تعالى ولما لم يقل يوجب نسبة الجهل أو العجز الى الله تعالى ، فاندفع ما قيل بجواز أن يعلم انحصار ويقدر على اثباته ومع ذلك لم يأت به حكمة خفية لا تطلع عليها (قوله غير ظاهرة للدلالة الخ) اللفظ ، قد يكون ظاهر الدلالة على المعنى ولا يكون مأنوس الاستعمال كودع ووفر .

(قول المحشي) كما أنجبية في العجز ان الاعلام ليس مما يختص بلغة دون لغة فنع صرفها لكونها ليست على قانون الاوضاع السرية وقوله ولو سلم ذلك بناء الى آخره المكتضي ان ما قبل التسليم يمنع أنجبية تلك الاعلام اشارة الى ذلك (قول المحشي) في عربية الكلام أي في تحقق العربية في الكلام أي ان معنى كونه عربياً انه منسوب للعرب بمعنى كونه على طريقة كلامهم ويكتفي في كونه على طريقته حقيقة كون مطلقه عربياً لعدم اشتراط كون الكل عربياً في ذلك وليس المعنى انه يحكم بكونه عربياً مجازاً إذ السورة لو فرض أن بعضها فصيح دون البعض بأن اشقت على تراكيب بعضها فصيح دون الآخر لا مانع من وصف كلها بالفصاحة مجازاً تدبر

(قول المحشي) فانها مشروطة بفصاحة كل كلمة يعني ان جنس الفصاحة لا يقتضي في الكلام إلا بعد فصاحة كل كلمة فلا يمكن أن يقال هنا انه يوصف الكل بوصف البعض لانه متى اتفق فصاحة كلمة لا يحقق فصاحة كلام وإدعى ان هذا أعني قوله بخلاف فصاحة الكلام فانها الخ ينفع المستدل أعني الزوني فان فصاحة الكلام عنده لا تنوقف على فصاحة كل كلمة بل المدار على فصاحة الكثير بحيث يصير غير الفصيح منزهة فيه لكن هنا على ما هو ظاهر كلامه المتقول سابقاً أما على ما فهمه المحشي في كلامه سابقاً فلا يرد لأن عليه لا بد عنده أيضاً من فصاحة كل كلمة أعني كونها عربية أصيلة اما بذاتها أو بحسب ما عرض لها فتدبر

(قول المحشي) أي يوم نسبة الجهل يعني أن القائد ليس هو القول المذكور بنفسه بل بواسطة الوهم كما قيل ما قادم شيء مثل الوهم ولما أي تكون القائد الوهم لا يقول لم يقل يقود نسبة الجهل بدون الى المفيد ان القول المذكور هو القائد بنفسه بدون الوهم لانه لا توسط لشخص المتروك عند تسلط القول على النسبة اذ لا احتياج لمعمل القول لوجوده في اللفظ فأنزل وفي بعض النسخ ولما لم يقل يوجب نسبة الجهل وهي واضحة

(قول المحشي) فاندفع ما قيل الخ : لان الوهم يأتي

(قول المحشي) قد يكون ظاهر الدلالة على المعنى الخ أي ظاهر الدلالة عليه بالنسبة لا لا للعرب كما يدل عليه قول الشارح فنه ما يحتاج الى أن يترصه في كتب اللغة ومنه ما يحتاج الى أن يخرج له وجه يبدى اذ الشر والخرج هو من لم يعرف المعنى وهم المتأخرون دون العرب وأيضاً لا معنى لاعتبار عدم ظهور الدلالة عندهم اذ لا اطلاع لانه عليه بخلاف عدم

على المعنى ولا مأنوسة الاستعمال فنه ما يحتاج في معرفته الى أن ينظر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة
 كتبتا كأنهم واقرعوا في قول عيسى بن ممر النحوي حين سقط عن الطوار واجتمع الناس عليه ما لم تكن كأنهم
 على كتبتا كأنهم على ذي جنة افرعوا على أي ابدعهم تنحوا على كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر
 جاوره في القاموس انه قال الجاحظ سر أبو عقبة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم بمصر ون
 ابلهه ويؤذون في أذنه فاملت من أيديهم وقال ما لكم أنكم كأنهم على كتبتا كأنهم على ذي جنة افرعوا على

وقد يكون بالعكس كغريب القرآن والحديث فانه مأنوس الاستعمال فاقبل ان كل واحد منهما يستلزم الآخر والمقصود
 حسب علامتين على القرابة ليس بشيء. ونظ غير ، بمعنى لا بقرينة عطف ولا مأنوسة الاستعمال فان تركيب من قيل قوله
 فقال غير المنضوب عليهم ولا الضالين (قوله على المعنى) أي الموضح له فلا يرد التشابه والجهل والشكل لأنها غير
 ظاهرة للدلالة على المراد (قوله ولا مأنوسة استعمال) أي استعمال العرب اعراء فلا يرد غريب القرآن والحديث ،
 لكونه مستعملا عندهم كما سيجي (قوله فنه ما يحتاج إلخ) وهذا افسس من القرابة يكون في الجوائد والمصدر والمشتقات
 باعتبار موادها ونظم الثاني يكون في المشتقات باعتبار هيأتها ووجه الانحصار ان اللفظ بجموعه وجهته بدل على المعنى
 فقدم ظهور دلالة إما باعتبار جوهره فيحتاج الى التثنية ، أو باعتبار هيئته فيحتاج الى التثنية (قوله فهاجت به مرة) أي

مأنوسة الاستعمال عندهم فانه يعرفه بعدم وجدانه كثيراً في كلامهم وقد جعل العصام قول الشارح فنه ما يحتاج إلخ تفسيراً
 لعدم ظهور المعنى قدبر وبهذا غير ما جعله بينهما من العموم الوجهي ويطلب قبل انه يلزم من كونه مأنوس الاستعمال
 ظهور المعنى فانه يبقى على ان المراد ظهوره عند الاعراب

(قول الحشي) وقد يكون بالعكس أي مأنوس الاستعمال غير ظاهر للدلالة كما في قوله تعالى فأكبه وأباً ولمراد ان
 الاستعمال وحده عند العرب كما به عليه بعد بخلاف ظهور الدلالة كما عرفت ومصلحة ان القرابة تخلق التماساً لا توجد
 الا اذا وجد الحدان فن قلنا أو احدهما لم توجد وقوله كغريب القرآن والحديث فانه مأنوس الاستعمال عند العرب
 وتسميته غريباً باعتبار غيرهم فثبت غرابته تخلق التماساً

(قول الحشي) بمعنى لا أي مستعملة في التي لا في معناه الاصلي وهو معنى متبر وانما لم يول لا بمعنى نظائر لانها
 انما تأتي بمعنى غير لا نظائر

(قول الحشي) فتركيب من قيل قوله تعالى إلخ أي في أن التي تملئ بك من المعطوفين لا المجموع من حيث هو
 (قول الحشي) فلا يرد التشابه إلخ أي لا يرد ذلك على هذه العلامة او نظرها وسد هذا ذكر فلا حاجة لضعف بان
 الغريب ما اجتمع فيه الحدان معاً يعني انه منقطع من أصله قبل النظر لكون علامة مجموع الامر من فاندفع ما قيل هذا
 لا يرد من أصله لان الغريب ما اجتمع فيه الحدان والتشابه واما مأنوس الاستعمال والتشابه فلا يصح الحل عليه مع
 وحدة معناه كالاستواء والمشكل ما احتل معاني كأوائل السور

(قول الحشي) لكونه مستعملا عندهم فلا يضر عدم ظهور معناه لان الحل اجتناب الامر من
 (قول الحشي) واما باعتبار هيئته فيحتاج الى التثنية كسرح فان عدم ظهور المعنى باعتبار كونه على هذه الصيغة وأما

فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى أن يخرج له وجه بعيد (نحو) مسرج في قول المجاز ومقتوا جازماً ججاً أي مدقاً مقلولاً (وقاحاً) أي شراً أسود كالقلم (ومرسناً) أي أغلاً (مسرجاً أي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء) ومسرج اسم فاعل ينسب اليه السيوف (أو كالسراج في البريق واللمعان) وهذا قريب من قولهم مسرج وجهه بالكسر أي حسن ومسرج الله وجهه بهجه وحسنه

ثرت الصغراء به فأغنى عليه فوثب مجتنبين عليه قوم يصيرون إلهامه لنزول عنه ذلك وبآذون في أذنه . ليعلم أنه حي أو ميت فأقلت من الأقالات وهو الخروج (قوله أي شراً أسود الخ) فاحاً للنسبة كاللبن وأمر نسبة المشبه الى المشبه به (قوله أي كالسيف السريجي الخ) . فعلى مسرجاً الجمول شيئاً سريجياً أو سراجاً بدعوى الاتحاد بين المشبه والمشبه به وصيغة التفعيل للجهل كفرجه أو للنسب اليها نسبة المشبه الى المشبه به كقبحته . ولا يخفى بعدهما وقيل أوالصائر كالسريجي أو كالسراج . أو سريجياً أو سراجاً . أو ذا سريجي أو ذا سراج على أن يكون صيغة التفعيل لصيرورة القائل كأصله كقوس الرجل أو أصله كجوزت المرأة لو ذا أصله كورق الثبر وفيه أنه يجب أن يكون مسرجاً على صيغة اسم الفاعل والقول بأنه مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل ليس بشيء . لأنه إذا لم يمي من صيغة اسم المفعول . كيف يمي المصدر منه على وزنه وكذا القول بأنه يجوز أن يكون هذا وجه البعد أيضاً لأنه جيلد لا يكون صحيحاً لا بديلاً (قوله وهذا) أي المعنى الثاني قريب من هذا القول لأن البريق واللمعان موجب لحسن مطرداً بخلاف الدقة والاستواء فإنه قد يوجه وقد

مادته وهي السراج أو السيف السريجي فظاهر والمراد بمداته ما يتنه وبينه موافقة في الحروف لاصول واعلم أن هذا الكلام من الهشي يفيد أن سبب التثوير والفرج هو عدم ظهور المعنى لا عدم مأنوية الاستعمال

(قول الهشي) ليعلم أنه حي أو ميت هو ظاهر أن لم يكن له حركة ولا تنفس ولا فالاولى لتزول جته

(قول الهشي) فاحاً للنسبة كاللبن وأمر نسبة المشبه الى المشبه به على هذا الفرع على وجه بعيد حتى يكون التمثيل فاحاً أيضاً مع أنه نص على بده في مسرجاً كلسياني لأن وجه البعد في مسرجاً أنه لم يأت اسم المفعول في كلامهم فنسبة بخلاف اسم الفاعل كما نص عليه الرضي في الشافية وإن أتى فعل مشدد العين لها كتم وفسق وبه يرد ما قاله السيد الصوفي هنا . (قول الهشي) فعلى مسرجاً الخ بيان لوجه تفسير مسرجاً بقوله كالسيف السريجي مع أن فعل المشدد العين أغا هو ليعمل لا لتثنيه وحاصله أن هذا جعل ادعائي بدعوى الاتحاد بين المشبه والمشبه به كذا في الاطول وقيل والنسبة هما الفرع على الوجه البعيد ووجه بده النسبة أمر ووجه بده الجمل يتلوه على دعوى الاتحاد التبر الأعوذ من العبارة فأقل (قول الهشي) ولا ينبغي بعدها قد عرفت وجهه وما قلناه التمام من أن وجه البعد عدم وجدان نسبة المشبه الى المشبه به فتيه أنه موجود في فاحاً أيضاً كما عرفت مع عدم قرأته

(قول الهشي) أو سريجياً أو سراجاً أي بدعوى البانة

(قول الهشي) أو ذا سريجي أو ذا سراج أي من حيث الدقة والاستواء . أو من حيث البريق واللمعان ووجه البعد في الثلاثة أن يمي . فهل لهذه المعاني نادر خصوصاً وفي الاول تشبيه لا ينهم من الكلف

(قول الهشي) كاصله المراد بالأصل ما اخذ منه الفعل كالسريجي والسراج والقوس والمجوز

(قول الهشي) كيف يمي . الخ لأن هذه الصيغة ليست صيغة مصدر بل هي صيغة اسم المفعول وإذا لم يشتق هذه

وانما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال أنهم لم يثبثوا على هذا الاستعمال

لا يوجب والمقصود ترجيح التخريج الثاني بأنه ، قريب من استعمال سرج بمعنى حسن بخلاف الأول ، وقيل منته ان أخذ
السرج من السراج كأخذ سرج من هذا الوجه مؤيد بحقق نظيره في كلامهم ، فيحذف لا حاشية في ما قبله الشارح وجه
الله تعالى وانما لم يجعل اسم مفعول منه الخ وقد ان قوله سرج وجه أي حسن يأتي عن هذا الوجه ، فانه يدل على كونه
معنى حقيقيا ، اذ لا يمكن تخريج سرج الخلق على معنى انه كالسراج (قوله وانما لم يجعل الخ) يعني ، اذا كان سرج بمعنى
حسن مستعملا في كلامهم فلم لا يجعل مسرجا مشتقا منه من غير حاجة الى التخريج ، بعد ذلك الوجهين (قوله لم يثبثوا) أي
لم يطلق البطاطون مسرجا غريبا على استعمال سرج بمعنى حسن ، و ان كان مشتقا في كلام العرب العرباء ، والحكم بالقرابة
انما هو لعدم الوجدان في الاستعمال ،

الصفة لاسم المفعول الى مدلوله دائما المصدر كيف جـ ، المصدر عنها تأمل

(قول الهنسي) قريب من استعمال سرج بمعنى حسن وان كان الحسن في سرج من السراج لازما ليرى والقمان
وفي سرج بمعنى حسن معنى وضيقا

(قول الهنسي) وقيل منته الخ فانه المقام أي معنى قول الايضاح وهذا ، قريب الخ الذي قلناه الشارح ان أخذ
السرج من السراج كأخذ سرج من هذا الوجه مؤيد بوجود نظيره في الأخذ من سراج فيكون سراجا غريبا لانه
لم يشتهر بهذا المعنى أعني جعل الشيء سراجا بدعوى الاتحاد بين الشيء والشيء ، أو جعله مذكورا للسراج نسبة ، والشيء
للشيء به وانما منته الظاهر جعل الشيء ، ذا سراج حقيقة ومعنى كونه قريباً حقيقيا ان سرج مستعمل في معنى مجازي وهو
القصين في الشدد والحسن في الخفف بخلاف مسرج لبقائه على المعنى الاصلي أعني كالسراج

(قول الهنسي) فيحذف لاحاشية الى ما قلناه الشارح الخ أي لان سراج أيضا من القريب فلا حاجة الى القول بأنهم
لم يثبثوا على هذا الاستعمال لان أخذته لا يخرجها عن الغريبة

(قول الهنسي) فانه يدل على كونه معنى حقيقيا أي فلا يكون مأخوذا من السراج مستعملا في القصين مجازا

(قول الهنسي) اذ لا يمكن تخريج سرج الثلاثي الخ يعني ان المقول عن الايضاح في سرج بالكسر ولا يمكن تخرجه
على معنى انه كالسراج لان فعل بالكسر موضوع للاضمار بدونه من الاعراض كشمث وفرح والبدأ هنا ليس حرفا
اذ هو السراج ولا يصح الاضمار به على ان المقصود انه كالسراج ولا يصح أن يكون المعنى انه انصف بيريقي ولما ان
كبريقي ولما ان السراج لان البيريقي والقمان وان يولج فيه بأنه بريق ولما ان سراج ليس هو السراج الذي هو المبدأ المأخوذ
منه فمن ادعى ان البيريقي نفس السراج مبالغة كان المعنى انه قام به سراج يطالع فيه والمقصود ، انه كالسراج لانه قلناه
السراج وقرئ بين هذا وبين كون سرج مشتقا من السراج بمعنى حسن لان مدلوله الاضمار بالحسن فبالا امرانه مشتق
من السراج أي رد اليه لخاصية والذي يدل على ان هذا الوزن للاضمار بليغ قول طرسي ان هذه الزنة لا تكون الا
لازمة لانها لا تتعلق بغير من قامت به

(قول الهنسي) وان كان متفقاً على التقري حيث جعل قوله لاحتمال الى قوله انه الخ وجه واحد وقوله وان يكون
تعليل الاول ولا يعد عدم اطلاع مثل المصنف على ذلك وجوده في كتب اللغة كالديوان والتاج وغيرهما لا يعد له حذوها بعد المصنف

وأن يكون هذا مولداً مستجداً من السراج على أنه لا يبعد أن يقال إن سرج الله وجهه أيضاً من باب
 الترابية وأما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه أي حسنه وبهجه ثم أنشد هذا المصراع لا يقال
 الترابية كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال

إذا لا طريق إلى عدم وجوده إلا عدم الوجدان ، فيكون غريباً عند من لم يجد ولم يكن غريباً عند الواحد (قوله وان
 يكون هذا الخ) أي لاحتمال أن يكون سرج بمعنى حسن لفظاً أحدثه المؤلفون من السراج . واستعملوه بمعنى الضمين
 ولا يكون في استعمال العرب الغريب ، فلا يمكن جعل ، مسرجاً في قول الصجاج الذي هو من شعراء الجاهلية منه (قوله على
 أنه لا يبعد الخ) يعني لا يبعد أن يكون سرج بمعنى حسن أيضاً غريباً . أن يكون معنى مجازياً لاستعماله فيه لمناقبه وللمعنى
 الحقيقي لسرج على أحد القريئين المذكورين ، فلا يكون جعل مسرجاً منه مخرجاً من الترابية ، بل يصدق أنه أورد سرج
 الله وجهه في الأساس من المجاز وأما قال لا يبعد لأن قولهم سرج الله وجهه أي حسن ظاهر في أنه معنى حقيقي له اشتق من
 السراج لمناقبه وجود البريق الموجب للحسن فيه (قوله وأما صاحب مجمل اللغة الخ) عطف على قوله وإنما لم يجعل الخ يعني
 جعل صاحب المجمل مسرجاً من سرج بمعنى حسن فلا يحتاج عنده إلى التبرير البعيد ، ولا يكون غريباً هذا ما عندي
 في حل هذه العبارة والمناظرين كانت لا ينبغي حالها بعد التدبر فيها سرورناه (قوله الترابية كما يفهم الخ) .

(قول الحشوي) إذا لا طريق إلى عدم وجوده الخ رد على السمرقندي حيث قال فيه إن الحكم بالترابية بلا اطلاع
 على حقيقة الحل لا يحسن وحاصل الرد أنه لا طريق إلى عدم وجوده إلا عدم الوجدان وقد حصل والحكم بناء على ذلك
 بالترابية ليس على الإطلاق بل بالنسبة لغير الواحد

(قول الحشوي) فيكون غريباً عند من لم يجد أي من القسم الثاني من الترابية لا الأول لأن مثل هذا لا يحتاج في
 معرفته إلى البحث عنه في كتب اللغة المبسوطة ولأن سلم فلا مانع من ثبوت الترابيتين له كما يؤخذ من كلامه في التخصيص
 لكن الكلام هنا في القسم الثاني وإن ترتب على الأول ثم إن القول بأنه غريب عند من لم يجد إنما هو للاعتذار عنه حيث
 حكم بالترابية لا أنه من الغريب المحل لوجوده في كلام العرب الغريب ، نعم إن ثبت له القسم الأول من الترابية كان محلاً
 (قول الحشوي) واستعملوه بمعنى الضمين أي حقيقة لا مجازاً

(قول الحشوي) فسرج مخرج الخ أي باعتبار معناه الحقيقي لأن النظر إليه ضروري للانتقال منه للمعنى المجازي ولك أن
 تقول أنه مخرج باعتبار معناه المجازي لثبوته على القريب في المعنى الحقيقي

(قول الحشوي) فلا يكون جعل مسرجاً منه مخرجاً من الترابية وليس هذا مثل ما رده سابقاً بقوله وفيه أن قوله سرج
 وجهه يأتي عنه لأن الرد هناك بسرح الثلاثي والكلام هنا في سرج الرمي

(قول الحشوي) ولا يكون غريباً أي بالنسبة إليه وإن كان غريباً بالنسبة لغيره وقد عرفت أنها غريبة لا تغل على مأمور
 (قول الشارح) لا يقال الخ هذا القيل للخلل اعترض به على المصنف في الإيضاح وعبارة المصنف فيه والترابية
 أن تكون مشكلة وحشية لا يظهر معناها وحاصل الاعتراض كما يعلم بالتأمل في كلام الشارح والحشوي أن الترابية هي كون
 المشكلة غير مشهورة وعدم الشهرة إنما هو بحسب قوم دون قوم فقد يكون غير المشهور عذراً بقدم الشهرة من حيث هو لا بمنع
 وإنما المحل هو الاشتغال على تركيب ينظر الطبع عنه وذلك معنى الوحشية لا الترابية وإذا كان المحل هو الوحشي وهو أنخص من

الكلف للتقيد لا التشبيه كما في قوله تعالى « واذكروا الله كما هداكم » أي على ما هداكم ، والتألم يفرض لعدم ظهور المعنى مع كونه معتبراً في مفهوم القراءة ، إذ لا مدخل له في بناء الافتراض والفرق بين القراءة والوحشية وحاصل الافتراض ان تفسير القراءة يكون الكلمة وحشية لا يحسن .

الترتيب فلا يحسن الاثبات بغيره والوحشي وان كان الترتيب بهذا المصدر محلاً لي لا يصح الاثبات به في تعريف فصاحة الفرد لان الاثبات به حينئذ ليس لذاته بل لانه متحقق في المحل وهو الوحشي فيكون في القراءة فيه الوحشية لمزوم القراءة لها وإذا كان كذلك كانت الوحشية أي فيها مستفاداً بالآزوم ودلالة الالتزام مبهورة في . ما يربف قوله قيد زائد لفصاحة الفرد معناه انه خارج عن القراءة ليس فيها ولا دخل فيها وليس معناه انه زائد عليها بمعنى انه يعتبر زيادة عليها بان تكون هي أيضا قيداً لما عرفت انها عند غير غلة بذاتها ثم قل المعترض وان أريد بالوحشية غير ما ذكرناه الخ عطف على مفتر كانه قال ان أريد بها ما ذكرناه كانت القراءة المفسرة بها محلة ولكن تفسير القراءة بها لا يحسن بل لا يصح لما مر وان أريد بها غيره بان أريد بها معنى القراءة الذي قدمناه أو غيره فلا سلم ان القراءة بذلك لمعنى تحته فاندفع قول المعترض ان كلام المعترض مناقض لان قوله بل الوحشية قيد زائد الخ يقتضي ان القراءة عند غلة وقوله وان أريد الخ يقتضي انها غير غلة لانه بناء على ان المراد بقوله قيد زائد انه زائد على قيد القراءة بان تكون القراءة قيداً أيضاً وحاصل رد الشارح عليه ان قولك ان الوحشية أخص فلا يحسن التفسير باطل لان الوحشية إطلاقين أحدهما ما ذكرته والاخر بمعنى غير مانوسة الاستعمال فصيح التفسير وقد أطلقوا الترتيب بذلك المعنى وقولك وان أريد بالوحشية غير ما ذكرناه الخ باطل أيضاً لان غير ما ذكرته هو لا مانوس الاستعمال سواء كان يفر عنه الطبع كالذي ذكرت أولاً كشكاً كأنهم وافرقتوا وقد نقاد ان ذلك هو المراد بالوحشي تفسيراً بالوحشية بقوله غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال وحينئذ فمع كونه محلاً بالفصاحة والافتقار في الاختلال على ما يفر عنه الطبع ظاهر الفساد قلل عن الشرح يعني اقول بأنه على تقدير ان يراد بالوحشي غير ما يشتمل على تركيب يفر الطبع عنه لا يخلل بالفصاحة فسد لاهم فسرو الوحشية بما لا تكون مانوسة الاستعمال وفسروا الفصاحة بأن يكون اللفظ جارياً على القوانين كثير الصوران على السنة العرب الموثوق بمرئيتهم اه أي غير الأناؤس مطلقاً ففر عنه الطبع أولاً يكون محلاً بالفصاحة هذا هو تحقيق المقام والله سبحانه وأمدل اعلم

(قول الحنفي) الكلف للتقيد أي القراءة بقيد كونها مفهومة من كتبهم وقوله على ما هداكم أي اذكروه ذكراً جارياً على الوجه الذي أوردكم إليه فليست للتقيد كما هو المشهور

(قول الحنفي) لو انما لم يتعرض لعدم ظهور المعنى بان يقول القراءة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة لاستعمال وغير ظاهرة المعنى وقوله مع كونه معتبراً أي كما يفهم من كتبهم أيضاً وقد عرفت انه ليس مراد المعترض ان ذلك هو القراءة المحلة بل المراد بيان ما يقال له القراءة عندهم

(قول الحنفي) إذلا مدخل له في بناء الافتراض والفرق قد علمت ان مراده بالافتراض ان المحل انما هو ما يفر الطبع عنه دون غيره فم يحل ظهور المعنى وعنده مدخل في الاختلال كما يصرح به قوله وان أريد بالوحشية غير ما ذكرناه فلا سلم الخ فانه بيد ان القراءة المفسرة بالوحشية ان ما كان باللفظ يلتقي بالاختلال من جهة الله ما يفر الطبع عنه فقط قوله إذلا مدخل له في بناء الافتراض أي بان تفسير القراءة يكون الكلمة وحشية الذي به الاختلال عنده لا يحسن

وهي في مقابلة المعتادة فهي بحسب قوم دون قوم . والوحشية هي المشتبهة على تركيب ينثر الطبع عنه
وهي في مقابلة المذبة فالغريب يجوز ان يكون عذبة . فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد زائد
لنصاحة للفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا

لكونه أخص منه تحقّقاً ومبدأً مفهوماً (قوله وهي) . أي الكلمة الغير المشهورة في الاستعمال (قوله والوحشية) أي
الكلمة الوحشية (قوله المشتبهة على تركيب ينثر عنه الطبع) أي اللقوق السليم . من غير أن يكون فيه ثقل على اللسان وبهذا
يتأثر (قوله فلا يحسن تفسيره) أي الغريب بالوحشية . لكونها أخص منه صدقاً . فكذلك تعريف الغريبة يكون
الكلمة الوحشية لكونه أخص منها تحقّقاً (قوله بل الوحشية) . اضطراب من عدم حسن التفسير الى فساد تعريف النصاحة
بأن قيد الوحشية أمر زائد أي خارج عن الغريبة ليس عينها ولا داخلها فيها معتر في فصاحة المفرد سلباً فلا بد من ذكر
الطولص عنها في التعريف . وان كان سلب الغريبة مستلزماً لسلبها لمصوبها تحقّقاً لأن دلالة الالتزام مجبورة في الشرعيات

(قول المحشي) لكونه أخص منه تحقّقاً أي لكون كون الكلمة وحشية أخص من الغريبة تحقّقاً فانه انما يفتق فيها ينثر
الطبع عنه بخلاف الغريبة وهي كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال فانها توجد فيها ينثر عنه الطبع وغيره مما ليس بمعتاد
(قول المحشي) أي الكلمة الغير المشهورة فالصغير راجع للكلمة لا للغريبة

(قول الشارح) فهي بحسب قوم دون قوم ذكر هذا تحقّقاً لفرق بين الغريبة والوحشية بأن الغريب يكون بالنسبة
قوم لم يتأدوه دون قوم اعتادوه بخلاف الوحشي بالمعنى المذكور فانه ينثر عنه كل طبع سليم
(قول المحشي) من غير أن يكون فيه ثقل الخ يندفع قول النصارى ان الزائد معناه المستثنى عنه لأن ما يخرج به يخرج بالكتف
(قول المحشي) لكونها أخص منه صدقاً أي لكون الوحشية أخص من الغريب صدقاً والصدق اتحاد اللاتين فهذا
عبر به في الغريب والوحشي ولما لم يمكن بين الغريبة والوحشية ثبائين المفهومين عبر هناك بالتحقق

(قول المحشي) فكذلك تعريف الغريبة يفيد ان قوله وهي في مقابلة المعتادة الى آخر قوله فلا يحسن كله تمهيد للاعتراض بأن
تفسير الغريبة يكون الكلمة وحشية لا يحسن لكونها أخص منه تحقّقاً ومبدأً مفهوماً وليس حاصل التفسير الاعتراض انه لا يحسن
تفسير الغريب بالوحشية والغريبة يكون الكلمة وحشية إذ ليس في كلام المصنف في الايضاح تفسير الغريب بالوحشية وان لم
من تفسير الغريبة به ذكر وذلك قال فيها مرواحل الاعتراض الخ وبهذا ظهر فساد قول السمرقندي ان الاعتراض بالامر بين
(قول المحشي) اضطراب الخ رد على القرني حيث قال انه تأيد لعدم حسن التفسير

(قول المحشي) زائد أي خارج الخ يعني انه ليس المراد بكونه زائداً على الغريبة انه قيد زائد معتبر كما هي معتبرة
بل المراد انه قيد خارج عن مفهومها لا يصح التعبير عنه بها بأن يكون هو المقصود منها وليست هي مرادة من حيث هي
لأنه لا اختلال بها كما يفيد قوله الآتي وان اريد بالوحشية غير ما ذكر فلا تسلم الخ وقوله في الغريبة انها بحسب قوم دون
قوم يعني انها ليست خلافاً في ذات الكلمة بل بحسب الاختلاف بخلاف ما ينثر السمع عنه فاندفع اعتراض القرني بالتقصص
في كلام المنترش كما مر

(قول المحشي) سلباً إشارة الى السامع في عبارة اشار و ان القيد سلب الوحشية لا غنيا
(قول المحشي) وان كان سلب الغريبة مستلزماً الخ لا تأخر عن هذا ان المراد من ذكر الغريبة هو الوحشية يعني ان

فلا نسلم أن القراءة بذلك المعنى تخل بالنصاحة لانا نقول هذا أيضاً اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا
الوحشي مقسوب الى الوحش الذي يسكن المقار استعيرت للاشارة التي لم يؤنس استعمالها والوحشي قسبان
غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشياً عندهم وذلك

ولذا ذكر التنافر ومخالفة القياس مع استلزام الخلو من القراءة لخلوص عنها فاندفع الاعتراض بأنه لا نسلم وجوب
ذكر قيد الوحشية في التعريف لأن الخلو من العلم يستلزم الخلو من الغلط وقد تنفسوا في دفعه (قوله فلا نسلم
ان القراءة الخ) . حتى يصح تفسير القراءة الخطة بالنصاحة بالوحشية بذلك المعنى (قوله هذا) أي كون المراد بالوحشية
غير ما ذكرناه «ملائمة القراءة عليه قوله والوحشي قسبان عطف على مقول قلوب والمقول الاول لا يثبت إطلاق الوحشية
على غير ما ذكر والمقول الثاني لا يثبت ، إطلاق القراءة عليه (قوله والوحشي) أي في الجملة سواء كان عند عرب أو غيرهم
(قوله الذي لا يعاب استعماله على العرب) اعلم ان الاحتفاظ لثلاثة أقسام من ما هي مستعملة مطلقاً كالأرض واليه فلا
يحتاج استعمال أصلاً ومنها ما هي مستعملة في العرب العرب ، غير مستعملة في غيرهم فلا يجب استعمالها عليهم ويجب على
غيرهم ومنه غريب القرآن والحديث ومنها ما هي غير مستعملة مطلقاً فيجب استعمالها على الكل فنه ما هو كره على اللوق
والصنع كبحش ومنه ما هو غير مكروه ككأنهم وافرقتموا وإليه أشار الشرح رحمه الله قوله فيما سيأتي في وجه النظر
من أن الجرحي إما من قيل نكأ كأنهم أو عيش فلم مما ذكرنا ان قوله والوحشي قسبان ،

القراءة وإن كانت عامة يمكن المقصود من سلبها ليس ذاتها لما عرفت انها لا تخل من حيث هي بل المراد انها متى سلبت
سبب الوحشية لتفقد فيها

(قول المحشي) ولذا ذكر التنافر ومخالفة القياس مع استلزام الخلو من القراءة الخ فنقلت القراءة لتختفي بأحد أمرين
ظهور المعنى وشبهة الاستعمال فيجوز أن يكون سلبها لظهور المعنى فلا يلزم من سلبها انتفاء التنافر ومخالفة القياس كما سيأتي
له ذلك قريباً قلت الكلام هنا في تحقيق اعتراض هذا القائل وقد زعم ان ذكر القراءة هنا باعتبار شقها الآخر أي شبهة
الاستعمال فإن الخلو من غرض عن الوحشي الذي هو الخلو وليس المراد ان الخلو عنها باعتبار أحد شقيها أي ما كان
خلو من الوحشي الخلق فانه لم يعتبر عدم ظهور المعنى أصلاً حيث قل ان الوحشي هو ما اشتمل على تركيب يفر عنه
الطبع ثم قال وإن أراد بالوحشية غير ما ذكرنا الخ فانه يدخل في غير ما ذكره «عدم ظهور المعنى وبهذا يظهر عدم ما قيل
ان كلام المحشي متناقض حيث نكرهنا الاستلزام وفيما سيأتي عند الكراعة في الجمع عدمه لأن ما سيأتي في تي القراءة
بعدها عند الشارح وهو غير ظاهرة المعنى ولا مأثومة الاستعمال وسيأتي ان شاء الله به

(قول المحشي) حتى يصح تفسير القراءة الخطة بالنصاحة الخ يعني انه لا يخلو إلا ما يفر عنه الطبع أما عدم ظهور
المعنى ولا مأثومة الاستعمال من غير أن يفر عنه الطبع فلا
(قول المحشي) غير ما ذكر هو لا مأثومة الاستعمال مطلقاً

(قول المحشي) لاطلاق القراءة عليه أي الوحشية بمعنى غير مأثومة الاستعمال حيث قل والوحشي أي غير مأثوس
الاستعمال قسبان غريب الخ فانه يؤخذ منه إطلاق الغريب على الوحشي بهذا المعنى أي عدم مأثومية الاستعمال وإن لم
يستوف تقدمه وقد بينها المحشي

مثل شربث واشمخر وأقطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث والغريب
 القبيح بباب استعماله مطلقاً ويسمى الوحشي التليظ وهو ان يصحكون مع كونه غريب الاستعمال تحيلاً على
 السمع كرها على اللوق ويسمى للتوسع ايضاً وذلك مثل جحيش الفريد واطلمن الامر وجفخت وامثال ذلك
 وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا ما نوسة الاستعمال تحسيرا للوحشية، فتع كونه غللاً بالفصاحة للتداوله فيها
 بينهم ظاهر الفساد وإن اردت بالفصاحة معنى آخر وزعمت ان شيئاً من التناثر والزراعة والمخالفة لا يخل بها
 فلا مشاحة (والمخالفة) ان تكون الكلمة على خلاف القانون المستتبّع من تتبع لغة العرب اعمى مفردات الفاظهم
 الموضوعة، او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل
 عليه هم التصريف وأما نحو أبي ياني وعود يود واستحوذ وقطط شعره وآكل وما، وما شبه ذلك من التشواذ
 الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة

ليس المقصود من المحصر بل مجرد إطلاق التريب على الوحشي ثم، المتبر في الفصاحة أن لا يكون اللفظ قريباً عند
 العرب التراباً كما يشير إليه قول المشرح لانه لم يكن وحشياً عندهم واستعمال غير العرب غير معتبر فيها لا وجوداً ولا عدماً
 فلا يدخل الغريب الحسن في تعريف الغريبة اذ المراد ولا ما نوسة الاستعمال عند العرب المراد (قوله) مثل شربث أي
 أي غلبت الكذابين وارجلين ويراد به الاسد والون فيه زائدة بدليل شربث واشمخر ارفع والقطر ترقق واشدد أوفر
 واجتمع (قوله) تحيلاً على السمع الخ أي، من غير أن يكون فيه تناثر يوجب التعلل على اللسان (قوله) وقولك غير ظاهرة الخ
 عطف على قوله هذا ايضاً اصطلاح (قوله) فتع كونه أي الوحشية والتذكير لكونه عبارة عن غير ظاهرة، والحاصل ان
 اقول يانه على تقدير أن يراد بالوحشية غير ما اشتمل على تركيب ينفر عنه الطبع لا يخل بالفصاحة فاسد لانهم فسروا
 الوحشية بما لا يكون ما نوسة الاستعمال والفصاحة عندهم عبارة عن كون اللفظ جارياً على السنة الغريب الموثوق به بينهم
 وبما حرره اسوأل والجواب اندفع الشكوك المعارضة للتأخرين فيها كما لا يخفى على من تدبر وأ نصف (قوله) وما في حكمها

(قول المحشي) ليس المقصود من المحصر والا يخرج ما يعاب استعماله عند الكل لكنه غير كرهه كشكاً كما تم
 (قول المحشي) بل مجرد إطلاق الغريب على الوحشي أي بمعنى غير المألوس الاستعمال من حيث هو كما عرفت
 (قول المحشي) ثم المتبر في الفصاحة الخ رد على السمرقندي حيث تردد في غريب القرآن والحديث ويؤخذ من
 جعل غريب القرآن والحديث فصيحاً لاستعماله عندهم مع نفيه فيها مر على انه غير ظاهر المعنى ان المراد بعدم ظهور المعنى
 في تعريف الغريبة عدم ظهوره عندنا دون العرب لانهم متى استعملوه كان ظاهراً عندهم

(قول المحشي) وادفر مكاناً في الصحاح والذي في السمرقندي وألفز وكتب في منبائه يقال ألفزته أي ألفزته
 (قول المحشي) من غير أن يكون تناثره المألوس من التناثر لا يني عن المألوس مما ينفر صليحاً عن سمرقندي
 (قول المحشي) عطف على قوله الخ وهو رد قوله وان أريد الخ
 (قول المحشي) والحاصل الخ قد قلناه لك سابقاً عن التناثر وانترضة السمرقندي به يعلم فساد ما مر في شيء
 آخر وهو أن مقتضى كون الفصاحة هي كون الكلمة عربية أصلية وعلاقتها كثرة الدوران على ألسنة الأعراب انطلق أن

فكأنه قال القياس كذا في هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع (نحو)
الاجل يهلك الادغام في قوله (الحمد لله ائبى الاجل) والقياس الاجل

أي حكم المفردات الموضوعة كالنصب فانه يبحث عن أحواله في الصرف وليس يتركز لكنه في حكم المفرد في كونه النسبة كالجزم منه ، وكونه بمنزلة المشتق وقيل المركبات الناقصة ليدخل نحو مسمي فانه فصع دون مسعودي وبس مني ، لأن الادغام في الكلمتين والفاء الساكنين فيها ، ليس من قواعد الصرف كما نص عليه الشيخ رضي في شرح الشذية والتفقا على أن الصرف يبحث عن أحوال الكلم الثلاث ، أو ثبوتاً من حيث لأفراد والبحث عن دعام نحو مسلح ، من قوانين النحو لكونه من حيث التركيب وكذا نحو من ابتك يبحث عن تحول المهمة من حيث انها تنقطع في الرفع دون الابتداء فهو أيضاً يبحث عن تركيب كلمة مع أخرى ود قل انه داخل في المفرد لأن هذه الحالة مخرضة لمفرد المركب من الوزن والمخرضة لا للبحر المركب التام ، فلهذا اتفراف بالبحث عن أحوال المهملات في الصرف (قوله) فكأنه قال لم يفتح فالتحون الصرفي هي القاعدة مع الامتناع (قوله) نحو الاجل الخ قبل الاجل ليس بكلمة فانه ليس بموضوع بهذا الوزن

يكون نحو ودع وودع غير فصيح فانه تقدم المعني انه خير مأنوس الاستعمال لكنه ليس بغير الطيور معناه اللهم إلا أن يكون كثرة الدوران على أنفسهم علامة لا يقيم انعكاسها ويقوم مقامها عدم احتياج لفظ ال تقدير أو تخرج فيأمل (قول الهشي) يبحث عن أحواله في الصرف كذوقه ، في نسبة الى حوشت نحو مكى وحذف علامتي التثنية والجمع (قول الهشي) وكونه بمنزلة المشتق لأنه أطلق بآخره ، يدل على نسبة الى المجرى عنه فهو بمنزلة المنسوب الى كذا (قول الهشي) لأن الادغام في الكلمتين نحو مسلح والفاء الساكنين نحو من ابتك

(قول الهشي) ليس من قواعد الصرف لأنه علم وصول يعرف بها أحوال ابنية الكلم التي ليست بأحراب والمراد بالبنية عدد حروف الكلمة المرتبة مع حركاتها وسكناتها باعتبار اوضاع مع اعتبار الحروف الزائدة من الأصول ولا يعتبر من الاحوال حال الطرف الأخير حركة أو سكونه لأن الطرف الأخير بحركة لا حارب أو لبناء وسكونها وما قيل من أن عدم اعتبار حال الطرف الأخير في البناء لا يمنع من أنه حال البناء لأن حال جزء الشيء حال ذلك الشيء ، فلهذا يبحث في الصرف اما هو عن حال الكلمة من حيث الافراد ود نحن فيه من حيث التركيب

(قول الهشي) بناء البناء ، هيئة الكلمة كما مر ما عدا حركة الطرف الأخير فرجل ورجلاً بنواهم واحد

(قول الهشي) أو تبيها بالقلب أو الحذف أو الادغام اذا كان في كلمة

(قول الهشي) من قوانين النحو فهو مسعودي ومن ابتك بسكون التون وانبت اعبدة عدم فصحيتها ليس مخالفة القانون بل لضعف التأليف لأنه في تركيب كلمة مع أخرى فلا يتناول المفرد ولا الكلمة في كلام الشارح لكن قد عرفت ان المركب القفص نحو مسعودي لا فصاحة له في نفسه عند الهشي فقصوه من ضعف ، أليف هو هي المركب التام معناه وخوص به في نفسه عند السيد لادخاله في الكلام وأما من أخذ في المفرد كالتنحرع على ما مر فهو فصيح فقصوه عن تناحر الحروف والغريبة ومخالفة القياس الصرفي فدرجتم انه على هذا لا ينقص النحو بالبحث عن الأواخر من حيث الاعراب (قول الهشي) فلهذا اتفراف بالبحث عن أحوال المهملات في الصرف أي مع انه لا يبحث إلا عن موضوعات كصغر (قول الهشي) فالتحون الصرفي الخ وحيداً فلا مخالفة لكانون أصلاً فالأحارب في كلام الشرح لا تتناول فلا معنى

(قيل) فصاحة الفرد خلوصه مما ذكر (ومن الكراعة في السمع) بأن يترأ السمع من سماعه كما يترأ من سماع الأصوات النكرة، فإن اللفظ من قبيل الأصوات والأصوات منها ما تستدل بنفس سماعه ومنها ما تستكرهه (نحو) الجرشي في قول أبي الطيب في مدح سيف الدولة أبي الحسن علي • (كره الجرشي) أي النفس (شريف النسب)

فالأسم مبارك بموافقة اسمه اسم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه واللقب مشهور بين الناس والآخر من أغليل الأبيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف (وفي لفظ) لأنها داخلة تحت التفرابة المقسرة بالوحشية

وفيه أن الأجل والأجل يتلوهما واحد، ووضه كسائر المشتقات نوعي فالقول بأنه ليس بموضوع لا معنى له، ثم إن هذا البناء بالأدغام يستعمل الفصحاء ويكلم متروكهم، والضرورات الشعرية إنما تجوز إذا كانت ثابتة في كلام العرب الموثق برينهم وقت الإدغام في كلمة ليس منها (قوله) قيل الخ قاله بعض معاصري المصنف رحمه الله (قوله) أنه من قبيل الأصوات الخ فيه أن أقسام العلم على قسمين لا يستلزم أقسام أطلس إليهما فالصواب ترك هذا الاستدلال والاكتفاء على ما في المتن لكن ذكره متابعه للإيضاح وتوطئة للوجه الذي لتطر (قوله) لأنها داخلة أي الكراعة في السمع داخلة تحت التفرابة بمعنى أن الخطوص عنها يستلزم الخطوص عنها لأنها داخلة في مفهومها، لبطلانه في نفسه،

قول القنري وإنما اضرب عن التصدير الأول لأنه لا يحتاج فيه إلى استثناء، التواضع الثابتة في اللغة تأمل (قول الحاشي) ووضه كسائر المشتقات نوعي فآلة الوضع كلية لتلوهما لأنه الواضح كأنه قال وضعت كل ما كان على الفعل للدلالة على الزيادة

(قول الحاشي) ثم الخ جواب عما يقال حيث ثبت عن الواضع لا مخالفة وحاصله أن المراد بالخالفة مخالفة الثابت عن الواضع المستعمل لفصحاء

(قول الحاشي) والضرورات الشعرية الخ جواب عما يقال أن الضرورة تمنع سببية مخالفة لعدم الفصاحة وحاصله أن الضرورة المانعة هي ما ثبت في كلام العرب الموثق برينهم وقوع الخلق لها وما هذا ليس كذلك وهذا يفيد أن الشاعر ليس منهم وإن ما وقع للضرورة لا يخل بالفصاحة خلافاً للقنري في الأخير

(قول الحاشي) قاله بعض معاصري المصنف أي استدراكاً على ما عرفت بالمصنف فصاحة الفرد فدفعه المصنف بما ذكر فلا يرد، أقول إن قول المصنف ذلك يقتضي أنه مسروق بالعرف فلا يجمع جواب الشارح المتقدم بل يشين جواب المصنف (قول الشارح) أن يترأ الخ كل ذلك من كلامه يقال كما في الإيضاح ويدل عليه قول الشارح الآتي الثاني الخ (قول الحاشي) أي أقسام العلم أي الصوت وأطلس هو اللفظ لأنه الصوت المشغل على بعض الخارج (قول الحاشي) متابعه للإيضاح أي تذكره له من قاله

(قول الحاشي) لبطلانه في نفسه إذ ليست كراعة الصنع جزءاً من عدم الدلالة وأنومية الاستعمال ثم الكراعة في الصنع تستلزم عدم أنس الاستعمال وانقضاء اللازم يستلزم انقضاء المألوم

لظهور ان الجريسي إما من قبيل نكأ كآثم وأفرغتموا أو الجديش وأطعنهم وقد ذكر هرتا وجوه أخر ، الاول انها ان ادت الى التقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تغل بالنصاحة ، الثاني ان ما ذكره هذه القائل في بيان هذا المشرط ان اللفظ من قبيل الأصوات فاسد لأن اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه

ولعدم مساعدة الدليل أعني قوله لظهور الخ لذلك وما قيل من الخلو عن القراءة يستلزم الخلو عن التنافر وخلافة القياس فلا حاجة الى ذكره أيضاً ، فيه أن الاستلزام ممنوع لأن مستلزمت وأجل ليسا بفردين عدم احتياجها الى التقدير والتفريع مع التنافر في الاول وخلافة القياس في الثاني على ان هذا الاعتراف غير موجه ، لأن الاصل ذكر اسباب الاختلال سريعا وترك التصريح بعضها ، يحتاج الى توجيه ، ولم يظهر وجه توصيف القراءة بالفسدة بالوحشية فانه ليس لها معنى سواها نعم بالوحشية معنى سوى القراءة كما مر (قوله لظهور الخ) يعني أن الجريسي اسم من قبيل الغريب فانه لا يكون كرها على السمع قليلا على القويق أو من الغريب أنكر به التقليل وعلى القديريين هو خروج عن تعريف النصاحة بقيد الخلو عن القراءة ، وأعلم يجوز هنا بكونه من القسم الثاني كما جزم فيما بعد لعدم الاحتياج اليه في توجيه الظن ولي المفتاح

(قول المحشي) ولعدم مساعدة الدليل لأن كونها من قبيل نكأ كآثم أو الجديش اما يزيد انها غير مانوسة الاستعمال لانها أي الكراعة جز من عدم مانوسة الاستعمال

(قول المحشي) فيه ان الاستلزام ممنوع قد عرفنا انه لا تناقض بين ما هنا وبين ما سبق لأن القراءة هناك كانت مذكورة لا لأنها من حيث ذاتها ليست محلة بل من حيث انه بانظمتها يقتضي الخ وهو ما يفر الطبع عنه تحقق القراءة فيه أعني عدم الاشتغال لا عدم ظهور المعنى لقول المعترض هناك وان أريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان القراءة بذلك المعنى تغل ومن جهة الغير غير ظاهر المعنى وحينئذ فائدة القراءة بذلك المعنى يقتضي ما يفر عنه الطبع بخلاف ما هنا فان المراد بالقراءة عدم ظهور المعنى ولا مانوسة الاستعمال فإتقاء ما مانوسة الاستعمال تقتضي القراءة لاسباب مجموع الامرين ولا يقتضي التنافر أو خلافة القياس

(قول المحشي) لأن الاصل ذكر جميع اسباب الاختلال سريعا ان قلت هذا يزيد أنه بخلاف الاصل فقط مع النصحة مع انه من دلالة الالتزام وقد تقدم للمحشي انه لا يمكن بدلالة الالتزام في تعريف قلت أنه أخصا لك المراد بما تقدم وهو ان انشاء القراءة ليس من النصحة في شيء ، وانما ذكر لامتزاجه الانشاء الذي هو من النصحة وهو انشاء ما يفر الطبع عنه وبدل انشاء الاول لا يعرف أي شيء ، ما بانفائه توجد اخصاصة فن القراءة كما تحقق في يفر الطبع عنه تحقق في غيره مما لا يخل كعدم الاشتغال بخلاف ما هنا فان الكرية في السمع وان لم يتبين من حيث كراعة السمع لكنه غريب يمكن فيه من حيث غرابته والقراءة مذكورة في الكلام فيأصل فانه قد زل هه أقسام المناظرين

(قول المحشي) يحتاج الى توجيه لعل الوجه ، أنه لم يشر الى ما ظهر دخول كرية السمع في الغريب

(قول المحشي) ولم يظهر الخ قال معلومة ان التوصيف للاشعار بوجه المحصر وهو انها مفسدة بالوحشية باعتبار فيها

التقل والكراعة

(قول المحشي) يعني ان الجريسي الخ وان حاصل ارد وترك معنى الظهور للجهل

(قول المحشي) وانما لم يجوز الخ رد لغير قندي حيث قال انه متعين أن يكون من القسم الثاني

وضمف هذين الوجهين ظاهراً، الثالث أن الكراهة في السمع راجعة إلى التثنية فكيف من لفظ فصيح يستكره في السمع إذا أدى بثم غير متناسبة وصوت منكر وكيف من لفظ غير فصيح يستلزم في السمع إذا أدى بثم متناسبة وصوت طيب وليس بشئ المقطع واستكره الجريشي دون النفس سواء أدى بصوت حسن أو غيره وكذا جفت وملح دون ثغرت وعلم الرابع أن مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ منبزي ودر ونحو ذلك وفيه أيضاً بحث

ما يدل على أن الكراهة لازمة للفرقة حيث قال ولا تكون غريبة وحشية تستكره لكونها غير مأثورة وقال السيد قوله تستكره صفة كلشئة لكن الحق أن الغريب قد لا يكون مكروهاً وعدم الالفة لا يستلزم الكراهة كيف وقد قالوا في كل جديد بقية (قوله) وضمف الخ أما الأول فلورود منع الملازمة على قوله والا فلا تخل بالقساحة ولأما الثاني فلأن كون اللفظ من الأصوات مما وافق عليه الأدباء، وكون بعض الكلمات مكروهاً على السمع مما لا شبهة فيه سواء كان اللفظ من قبيل الأصوات أولاً

(قول الشارح) وضف هذين الوجهين ظاهراً قل عنه أما الأول فلأن عدم التأدي إلى النقل لا يوجب عدم الاختلال بالنصاحات لجواز أن يكون ذلك لأمر آخر بأن يكون الفصحاء كما احتجوا عن الالفاظ الثقلة على اللسان احتجوا عن الالفاظ الكريهة على السمع وهذا معنى مناسب للاختلال ولأما الثاني فلأنه قد أورد النظر في اللسان والنظر يجب أن يكون على كلام ذكر ولم يذكر في المتن أن اللفظ من قبيل الأصوات ولو سلمنا القول بأن اللفظ صوت معتد على مخارج الحروف مشهور عند الأدباء على أن قوله من قبيل الأصوات لا يستلزم أن يكون صوتاً أه وقوله فلا تخرجه قد أورد النظر الخ فيه أن النظر في المتن باعتبار الحكم بفساد بهاء وقوله مشهور عند الأدباء أي ولا يلتصق للتدقيق القاسمي قال السيد الشريف في شرح الموقع الحرف قد يطلق على الهيئة العارضة للصوت المسموع وقد يطلق على مجموع المعروض والعارض وهذا أنسب بمباحث العربية لأن أصحاب العلوم العربية يقولون الكلمة مركبة من الحروف ويقولون الحكم أنه صوت فلو لم يكن الحرف مجموع العارض والمعروض بل عارض الصوت لما صح منهم ذلك والحاصل أن إطلاق الصوت على الكلمة المركبة من الحروف على تقدير كون الحرف نفس الهيئة العارضة للصوت مجاز من تسمية العارض باسم المعروض وعلى تقدير كون الحرف عبدة عن المجموع من تسمية الكل باسم الجزء ومن البين أن الثاني أنسب انتهى قال في شرح المقاصد وعند جمع من المحققين أن الحرف هو نفس الصوت المعروض لكن كونه المجموع أشبه بالحق وقوله لا يستلزم أن يكون صوتاً لجواز أن معنى كونه من قبيله أنه يحصل به التميز في نفس الصوت المسموع بأن يختلف باختلافه وشد وباعاده ولا شك في مسخلة ذلك أن أوجب تملأ في استكره النفس له وإن لم يكن مسموعاً

(قول الشارح) الثالث أن الكراهة في السمع الخ هذا الترجيح للفتاوي ومما كما في المختصر أن الكراهة في السمع وعدم ترجيحها إلى طيب التثنية وعدم الطيب لا إلى نفس اللفظ فلا تكون مخلة إذ العمل هو ما يرجع إلى نفس اللفظ وهذا منه مثل قوله في الفترية أنها غير مخلة لأنها بحسب قوم دون قوم لا بحسب اللفظ في ذاته وقد تقدم

(قول المحقق) وكون بعض الكلمات الخ عطف على كون اللفظ يعني لو سلم ما ذكره فلا يفيد أنه كلام على السند الأخضر وهو لا يضر

(قول المحقق) فلا يضر ورود الخ عليه هو أن يقال إن وقوعه في قوله تعالى ألم أعهد لا يدل على كونه ليس شيئاً للاختلال لجواز أن يكون شيئاً له لكن عرض له ما يمنع السببية كما قلت به هنا والفرق بين ألم أعهد وضريي ودر بأنه

لأنه قد يمرض لأسباب الاخلال بالصحة ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحاً فإن مفردات الالفاظ
تفاوت باختلاف المقامات كما سيحى، في الخاتمة ولفظ ضيزى ودر كذا (و) الفصاحة (في الكلام
خلوصه من ضعف التاليف وتناثر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها) حل من الضمير في خلوصه

(قوله) لأنه قد يمرض الخ يعنى أن وقوعه في التردد لا يئيد على عدم كون الكراهة في سماع من أسباب الاخلال بلواز
أن يمتنع من السببية مانع فيكون ذلك فصيحاً مع سبب الاخلال وما قيل أنه ذكر سابقاً أن قرب الخارج ليس سبباً للتناثر
وقوعه في قوله تعالى ألم أهدى فجواه أن ذكره هناك كان على وجه التأييد لا الإثبات فلا يضر ورود منع عليه وكذا ما
قيل أنه لا يصير تعريف الفصاحة حينئذ جامعاً بلواز أن يشتمل لفظ على أسباب الاخلال بالصحة مع عروض ما يمنع
السببية كما وقع يدي، في التردد بمقابلة يمد مع أنه لم يسمع ذلك، لأن الكلام في فصاحة المفرد في ذاته وهي تفي بوجود
شئ من أسباب الاخلال وفيها ذكرتم الفصاحة عارضة ياد على التركيب فيبرز أن تكون الأسباب غلبة حل الافراد دون
التركيب لتقق مانع، وهو التركيب مثلاً (قوله) حال من الضمير الخ، ولا يجوز أن يكون صفة مصدر محذوف أي خلوصاً
كأنها مع فصاحتها، ولا أن يكون مع معنى يمد كأي قوله تعالى انت مع السرير سرراً، لأن مقارنة المخلص لفصاحة
الكلمات أو كونه بعدها غير مشبهة في فصاحة الكلام، إنما المعتبر أن يكون مقارناً

عروض فيها ما يمنع السببية دون ألم أهدى في محل الخ

(قول المحدثي) كان على وجه التأييد لا الإثبات والمنع للتأييد لا يضر إنما المحذور مع السبيل ولم يمنع

(قول المحدثي) بلواز أن يشتمل لفظ الخ فيكون خارجاً لعدم خلوصه مع أنه فصيح

(قول المحدثي) مع أنه يمنع ذلك أي مع أن يمد يمنع سببية الاخلال وفي حذف نسخ مع أنه لم يسمع أي لم يسمع
يدي وهو الموافق قول القنري أنه لا يكاد يسمع وصريح هذا الكلام أن يدي يرب أي غير ظاهر المعنى ولا مأثور
الاستعمال ولا مانع منه لأنه يجوز أن يخرج على وجه بعيد لأن له ثلاثي والمرة الداخلة عليه لا بد لها من معنى كما في
الرضى والقياس أن تكون للصدية ولا يصح ذلك هنا لأن المراد به معنى الثلاثي بدليل مقابله بعيد ووجه التخرج أن
يقال أن أفضل يمدى لجل الشئ نفس أصله نحو أهديت الشئ أي جعلته هدبة فيمكن أن يقال هنا أنه يوافق في الشئ
حتى جل نفس الهدبة وفي بعض المثلثي مع أيها وأعاد وكان مبدأ ومعمداً لكنه لا يتأق التخرج على توجهه بعيد فقل

(قول المحدثي) لأن الكلام الخ هنا لم يمد أي فيجاب عنه أيضاً لأن الخ

(قول المحدثي) وهو التركيب أي لا ممد فيه كالتناسب بين يدي ويدي

(قول المحدثي) ولا أن يكون بمعنى يمد أي مع كونه صفة مصدر محذوف على هذا الاختلاف أيضاً

(قول المحدثي) لأن مقارنة المخلص لفصاحة الكلمات أي المستفاد من تلك المقارنة من لفظة مع والمراد بعدم اعتبار
ذلك في فصاحة الكلام أنه لا يعتبر حدوث المخلص حال فصاحة الكلام ولا يمد كما يفيد المفسر المؤكد لفضل
أما كون المخلص الذي هو وصف الكلام مقيداً بكونه مع فصاحة الكلمات فلا بد منه كما سيأتي بعد في كلامه تعالى

(قول المحدثي) غير متدبرة في فصاحة الكلام أي لم يجعل تلك المقارنة أو بدعية حرة من مفهوم فصاحة الكلام

(قول المحدثي) إنما المعتبر أن يكون مقارناً الخ أي المعتبر في فصاحة الكلام أن يكون الكلام حال ذلك المخلص

أي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد اجتل وشمره مستشزرو وانفه مسرج ولا يجوز

لفصاحة كلماته ، على أن القول بالذم والجاز لا يجوز مع ظهور الوجه الصحيح ولا يجوز أن يكون ظرفاً لقولاً مخلص . لأنه يقتضي تعلق معنى المخلص بها ومعناها مع القائل أو لظهور فيه فيصير المعنى خلوص الكلام مع فصاحة الكلمات مما ذكر أو خلوص الكلام مما ذكر ومن فصاحة الكلمات سواء اشترط في المفعول معه صحة اسناد الفعل إليه كما ذهب إليه الاخفش أو لم يشترط كما ذهب إليه كثير من النحاة وكلا المنهين باطل كما لا يخفى (قوله) أي خلوصه الخ أشار بهذا التفسير إلى أن المراد بالخلوص المصداق فصاحة بناء على أن الخل قيد للفعل فلا يرد ما توهم من أنه يلزم أن يكون يدي . الله المطلق بدون

مقارناً لفصاحة كلماته ولا يلزم من ذلك حدوث المخلص وقت تلك القدرة كما في يدي بدون يدي فإنه خالص قبل فصاحة الكلمات ولا بعدها أيضاً وهو ظاهر والمفصل أن المعتبر في المخلص الذي هو فصاحة الكلام هو مصاحبة مقاررة الكلام لفصاحة كلماته لا حدوثه حال تلك المقارنة أو بعده هذا هو الموافق لما يأتي في الحاشية التي عتب هذه قتيلاً

(قول الحاشي) على أن القول بالخلف أي حذف المصدر والمجاز كون مع معنى بعد

(قول الحاشي) لأنه يقتضي تعلق معنى المخلص بها أي بفصاحة الكلمات وقوله وسبها مطوف على تعلق المفعول ليقضي وقوله مع القائل هو التمييز في خلوصه وقوله «المرور بين» هو قوله ضعف التأليف الخ وفي بعض النسخ أو المجرور فيه وعليه فهو تعلق بمبنيها والتمييز قائم على المخلص أي يقتضي معية فصاحة الكلمات مع القائل الذي هو الكلام المدلول عليه بالتمييز في المخلص أو يقتضي معيتها لضعف التأليف وما ذكر معه في المخلص وبيان ذلك أنه إن أوقع معنى المصاحبة بين الكلام والفصاحة اقتضى الأول وإن أوقع بين ضعف التأليف وما معه وبين الفصاحة اقتضى الثاني وذلك لتعقّب مع معنى المصاحبة (قول الحاشي) سواء . اشترط في المفعول معه الخ دفعاً بقول لا يصير المعنى ما ذكر وهو أن فصاحة الكلمات خالصة

مما ذكر أو مخلص منها . إلا أن جرينا على أن المفعول معه يشترط فيه صحة نسبة الفعل إليه فيكون المصريح فيه بلفظ مع مثل المفعول معه في تعلق الفعل به أما إذا جرينا على أنه لا يشترط صحة نسبة الفعل إليه كسرت والتبيل فإن التبيل لا ينسب إلى المصير بل الجريان واستوى الله . والخشبة فإن الاستواء لا ينسب للخشبة بل إلى المعنى وصل الله . إلى الخشبة فيكون المصريح فيه بلفظ مع مثله لا يقتضي المشاركة في «حامل فلا يصير المعنى ما ذكر بل المعنى أن الكلام الخالص مما ذكر صاحب فصاحة الكلمات أو المخلص منه وهو ضعف التأليف وما معه صاحبه فلا يستلزم كون فصاحة الكلمات خالصة أو مخلصاً منها كما لا يستلزم كون التبيل سائراً والخشبة مستوية وحاصل الدفع أن قلنا مع موضوع المصاحبة في الفعل اتفاق كما في الرضى وغيره فحق خلق مخلص ثم أن لفصاحة إما خالصة أو مخلص منها بخلاف وأول العبارة عند غير الاخفش

(قول الحاشي) وكلا المنهين باطل لأنه على الأول يكون المعنى خلوص الكلام وفصاحته من ضعف تأليف وما معه ومعظم أن الفصاحة لا ينسب إليه ذلك حتى تخلص عنه وعلى الثاني يكون المعنى خلوص الكلام من فصاحة الكلمات وهو عكس المطلوب وأدغم أنه لم يجعل الشارح مع ظرف لقر شتماً بالنسبة التي بين المبتدأ والخبر أي فصاحة الكلام خصوصاً مع فصاحة كلماته أي المجهول فصاحة الكلام لأنه يلزم جعل فصاحته الكلمات جزء فصاحة الكلام مع تباينها

(قول الحاشي) أشار بهذا التفسير الخ أي بقره خلوصه مع فصاحة كلماته فإن مقتضى كون الظرف حلالاً من التمييز من يقول خلوصه مما ذكر حال كونه أي الكلام مع فصاحته كلماته قبل إلى هذه العبارة الإشارة إلى أن لفصاحة المخلص

بيده فصيحاً ، فإنه يصدق عليه أنه خالص بما ذكر ، حال كون كلامه فصيحاً وهو حال انضمام بيده إليه لأن الغلوص المتيد بانضمام بيده غير الغلوص حال عدمه فلا حاجة الى ما ذكرناه من أن التفظ حال الانضمام غير التفظ حال عدمه . لا انضمام فلا يكون الكلام واحداً بأشخص لأنه يتحقق نفسياً لا يربط به عند الادعاء لأنه يستلزم الخفاء على توجيه التي لمستند من الغلوص الى التناثر المتيد يمنع فصاحة الكلمات والشائع في ذلك توجيهه الى «تيد سواء كان المتيد قائماً أولاً (قوله) فافهم اشارة الى ما نقل عنه في الحاشية بقوله لا يقال هذا يعلم بالطريق الأول لا القول ، لوسلم ، فها اذا كانت الكلمات متناثرة الحروف

المتيد مع القصاصة أي بقترة الكلام مع القصاصة

(قول الحشي) فإنه يصدق عليه تحليل لورد

(قول الحشي) حالة كون كلامه فصيحاً هذا من تمام ما يصدق وبجارة الحفيد قوله حال من الصمير يترجم أن يصير مثل يدي فصيحاً فإنه يصدق عليه وحده أنه خالص عما ذكر في حال فصاحة الكلمات كما يقال بكرم المستولة حال المكنة فإذا انتهى شخص حال المكنة ثم صار فقيراً يصدق عليه أنه كريم وإن لم يكن فقيراً حال الفقر لحاصل الاشكال حينئذ ان الفصاحة هي الغلوص مما ذكر حالة كون الكلمات فصيحة ويصير منتصف بهذا الوصف لأنه يصدق عليه أنه خالص حال كون كلامه فصيحاً وإن لم يكن كلامه فصيحاً الآن وحاصل الرد من الذي في التبريد لفظة مع المتيدة لمصاحبة وليست بمعنى حال كفا ولا عند كفا وحينئذ فالقصاصة هي الغلوص المصاحبة لفصاحة الكلمات فهي الغلوص المتيد بانضمام بيده وهو غير الغلوص الكائن حال عدم انضمامه فليس فصاحة فهو المحذور عنه

(قول الحشي) من أن التفظ حال الانضمام الخ يعني ان مع معنى حال فصاحة الكلمات لكن لا يصدق على يدي أنه خالص مما ذكر حال فصاحة الكلمات لأن يدي المنضم اليه بيده ليس هو يدي بدونه فليأمل

(قول الحشي) لأنه يستلزم الخ أي بناء على احتمال توجيه التي الى التناثر المتيد لأنه من جملة ما يصدق به خاص من ثافر الكلمات حال كونها فصيحة كما أنه يصدق بانتهاء المتيد فقط بناء على توجيه التي الى المجموع (قول الحشي) والشائع في ذلك الخ قلنا قال الشارح متناثرة كانت أم لا وهذا رد على السمرقندي حيث قال ان الشائع في ذلك نفي المتيد فقط

(قول الحشي) هذا يعلم بالطريق الأول يعني ان التعرف اذا صدق بانتهاء المتيد فقط الذي هو المقصود وعلم منه ان التناثر مع وجود فصاحة الكلمات مثل علم بالطريق الأول ، فخلال عدم فصاحة الكلمات متناثرة أولاً (قول الحشي) لو سلم الخ اشارة الى منع علمه بالأولى وحاصله لا تتم عليه بالأولى لأن المقصود وهو انتهاء المتيد فقط غير متعين حتى يكون هذا أولى منه بل هو احتمال ضعيف ولوسلم فالعلم بالأولى في الصورتين معاً متزوج وانما يظهر في الأولى فقط لاشتمالها على ما عدا التناثر وعدم الفصاحة بخلاف الثانية فليس فيها الامتناع واحد وهو عدم الفصاحة ولو سلم علمها جميعاً بالأولى في الصورة الثانية التا يكون اذا كانت الكلمات متناثرة الحروف الخ فأمل

(قول الحشي) فها اذا كانت الكلمات متناثرة الحروف أي لوسلم العلم بالأولى في الصورتين فبالنسبة للأولى الامر ظاهر لأن فيها مانعين عدم الفصاحة والتناثر وهما أولى بالاخلال من التناثر مع الفصاحة وأما قضية الثانية فلا لأنه قد اتفق فيها شرط ووجد فيها شرط ولا يعلم من اخلال الصورة المعلومة من التعرف وهي انتهاء التناثر مع وجود الفصاحة

ان يكون حالاً من الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات النبر التفصيصة متنافرة كانت أم لا فصيحاً لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم (فالضعف) أن يكون تأليف أجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشتهر فيها بين معظم أصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالأضمار قبل الذكر انطفاً ومعنى (نحو ضرب غلامه زيداً) فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة أعنى ما اتصل بالتاقل ضمير المفعول به مما اجازوه الاخفش وبقية ابن جني

مع أن مثله لم يقبل في التريعات واما اذا كانت الكلمات غير فصيحة ولا تنافر في الحروف فيصدق التعريف وبالجملة اذا جعلها حالاً من الكلمات بقي الحد خالياً عن اشتراط فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام له وصدق التعريف بناء على انه لا يعلم من كون التنافر الشديد بفصاحة الكلمات بخلافه أن يكون عدم التنافر مع عدم الفصاحة مغفلاً وهو ظاهر فقدر فانه قد أطل الكلام بمضى الناظرين في هذه القضية زاعماً انه تدقيق (قوله ان يكون التنافر) فانه اذا كان التأليف مخالفاً لقانون المشتهر وغير المشتهر كان قسداً لا ضعيماً (قوله لفظاً ومسمى) المشهور لفظاً فوسمى أو حكماً كما في القصر فالمراد بالمسمى ما يسم الاضمار حكماً ايضاً (قوله أعنى ما اتصل إلخ) ، احتراز عن صورة التنازع اذا طلب الاول الفاعل والثاني المفعول واعلمت الثاني نحو ضربني وضربت زيداً فانه فصيح .

اخلال هذه لاحتمال الفرق ثم اذا كان عدم فصاحة الكلمات بتنافر الحروف لا الفرابة وبخالفه القياس علم ذلك لان تنافر الحروف من جنس تنافر الكلمات

(قول الحشي) مع أن مثله أي العلم بالاولى لا يقبل في التريعات

(قول الحشي) غير فصيحة ولا تنافر في الحروف بأن كان عدم فصاحتها قرابة أو مخالفة القياس أو هما معاً قوله خالياً عن اشتراط فصاحة الكلمات لما عمت انه بعد التسليم لا يعلم اخلال عدم الفصاحة مع عدم التنافر الا في بعض الصور وهو ما اذا كان عدم الفصاحة لتنافر الحروف واعلم أن هذا التعريف على الاختيار الأخير يمكن أن يكون من باب عموم السلب وأن يكون من باب سلب العموم وعلى الاول يصدق التعريف بتسعة أقسام وعلى الثاني بخمسة عشر فتأمل (قول الحشي) فانه اذا كان التأليف النحوي رد على المفيد حيث قال لا ينبغي انه يحصل الضعف بخالفه القانون المشتهر عند الكل ايضاً الآن يقال انه يعلم بالاولى

(قول الحشي) لفظاً بأن يكون المرجع مذكراً متقدماً متقدماً من جهة المني أولاً والنحوي أن يكون هناك ما يقتضي تقدمه كذكر الفعل المتضمن للمرجع والحكي أن يتأخر المرجع عن الضمير لفظاً ولا يكون هناك ما يقتضي تقدمه الا الضمير الموجب لتقدمه لكن خوف ذلك الاصل شكتة اضربها بالعلامة كما في ضمير الشأن وباب نم ولا يتبر ماراها غيرهم في غير المواضع التي صرحوا فيها بجواز تقدم الضمير لانهم ادعوا في تلك المواضع معنى لا يوجد في غيرها وهو أن المرجع المائي به بعد الفرض منه ضميره الضمير فلم يبق الا بهام أصلاً بخلاف المفعول في نحو ضرب غلامه زيداً فانه مائي به للمسئولة لا لتضمير فيبقى الا بهام بماله كذا في الرضى

(قول الحشي) احتراز إلخ واحتراز ايضاً عما اذا كان الضمير متصلاً بغير الفاعل في غير التنازع نحو صاحبها في الدار

لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كالتفاعل واستشهد بقوله

جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاومات وقد فعل

وقوله لما عصى الأصحابه مصعباً أدى إليه التكبير صاعاً بصاع

ورد بأن الضمير المصدر المدلول عليه بالفعل أي رب الجزاء وأصحاب المصيان كقوله تعالى أعدوا

هو الرب للفقوى أي الدد وأما قوله

جزى بنوه أبا القيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنار

وقوله الأليت شعري هل يلومن لومه زهير أعلى ما جاز من كل جانب

فشاذ لا يقاس عليه (والثناقر) أن تكون الكليات تحية على الإنسان فنه ما هو مناه في الثقل (كقوله

وليس قرب قبر حرب) اسم رجل (قبر) صدره وقبر حرب فكان قبر أي خال من الماء والكلأ (و) منه

ما هو دون ذلك مثل (قوله) أي قول أبي تمام

(كرهم حتى أمدهم أمدهم والوردى) وإذا ما لشه لته وحدي الوردى مبتدا خبره معي

بالإختاق (قوله لشدة الخ) يعني أن الفاعل والمفعول به متساويان في اقتضاء الفعل المتعدي لما لدخول النسبة إليهما

في مفهومه فكما جاز الأختار قبل الذكر في صورة المفعول المتصل به ضمير المفعول المتصل كذلك يجوز في صورة الفاعل المتصل

به ضمير المفعول به المتأخر والجواب والنهاية أن تساوي في اقتضاء الفعل إليهما إلا أن اقتضاء الفعل مقدم في الملاحظة احتية

على اقتضاء المفعول لأن نسبة الوقوع للاختلاط بعد نسبة الضمير فكان الفاعل مقدماً في الرتبة فلا يلزم لأختار قبل

الذكر مطلقاً بخلاف صورة المفعول وأما ما قيل من أن اقتضاء الفاعل أشد

أو كان متصلاً بالفاعل راجعاً إل غير المفعول نحو ضرب غلاماً عبد هند فيجتمع بالأجتماع مع عليه في المنى ونقله المحشي

في حواشي الجامي

(قول المحشي) بالإختاق أي من الاختش والجهر وإن منه كسائي والقرء كما في الرضى وقول الكسائي بحذف

الفاعل والقرء بتقديمه مؤخراً

(قول التنازع) لشدة اقتضاء الفعل الخ يعني أن الفاعل والمفعول به في مرتبة واحدة في شدة اقتضاء الفعل المتعدي

إليهما فكما أنه يجوز اتصال ضمير الفاعل بالمفعول المتقدم يجوز اتصال ضمير المفعول بالفاعل المتقدم والفرق تحريك وإذا كان

في مرتبة واحدة فالفعل في مرتبة الفاعل والفاعل مقدم على الضمير المضاف إليه فيكون المفعول أيضاً مقدماً عليه رتبة

فلا يلزم لأختار قبل الذكر كما في حواشي المحشي للجامي والجواب ما سيذكره المحشي

(قول المحشي) فلا يلزم لأختار قبل الذكر أي فيما إذا تأخر المفعول واتصل بالمفعول ضميره

(قول المحشي) مطلقاً أي لمقتضى معنى وذكر بعد الذكر معنى لتقدمه رتبة

(قول المحشي) بخلاف صورة المفعول أي صورة ما إذا اتصل به ضمير ضمير المفعول متأخر عنه ضمير قبل الذكر مطلقاً

والواو للحال أي لا يشارك أحد في ملامته لأنه إنما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال إذا والقول الماضي هنا اعتبار لطيف وهو إيهام ثبوت الدعوي كأنه تحقق منه اليوم فلم يشاركه أحد ، لكن مقابلة المدح بالوم دون التلم أو المجداء مما عابه الصاحب قال المصنف فإن في أمده تعالماً ما بين الملاء والماء من القرب ولعله أراد أن فيه شيئاً من النقل فإذا انضم إليه أمده الثاني تضاعف ذلك التمثل وحصل التناظر التمثل بالمصاحفة ولم يرد أن مجرد أمده غير فصيح فإن مثله واقع في التنزيل نحو فسبحه والقول بإشغال القرآن

فلا يظهر وجهه (قوله والواو للحال) لأنه المناسق إلى الفهم ، ولما وافقه قوله وحدي فإنه حال ، ومشاركة الوري للشاعر مفهوم من لفظه معي . مع احتياج العطف على التمييز المستتر في أمده الثاني إلى اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجزائية فلا يقد الشرط والجزاء ، وإلى حمل معي ، على الاجتماع زماناً فإن المشاركة في المدح مستفادة من العطف وكلاهما خلاف (قول الحشي) فلا يظهر وجهه أي بناء على ما بينهم من كلام الأخص من أن النسبة إلى المفعول داخلة في مفهوم الفعل كالنسبة إلىفاعل حيث قل لشدة القضاء القمل المفعول به كالفعل فسوى بينهما ولا قد بين هو وجهه في حواشي الجعي تبعاً لمحقق اللاري بما حاصله أن النسبة إلى الفاعل مقبولة لمفعول الفعل لأن النسبة إلى الفاعل المعين داخلة في مفهوم الفعل بخلاف نسبة الفعل المتعدي إلى المفعول به فإنه لازم خارج عن مدلوله يدل على ذلك جواز تنزيه منزلة اللازم وعدم جواز ذلك بالنسبة إلى الفاعل وطرف النسبة الذي هو فاعلها داخلة في قوام النسبة أي مقوم لها في الوجود والتشغل فيكون حينئذ احتياج الفعل إليه أشد من المفعول به وسائر الفاعل انتهى واعلم أن الشيخ عبد القاهر قد نصر مذهب الأخص ووافقه ابن مالك في شرح التيسير ولعله لو روده في كلام المصنف قال حسان رضي الله عنه ولو أن يوماً أخذ الشعر واحداً من الناس أتى بمجده الشعر مطبوعاً

وقال غيره ، كما حله ذا الحلم أبواب سودد ، وقل خيرهما ، لما رأى طليعه مصعباً ذهبوا ، وغير ذلك لكن هذا كله لا يخرج عن الشذوذ ومخالفة الجمهور

(قول الحشي) ولما وافقه وحدي أي في كونه حالاً من ضمير المشكك وعلى تقدير العطف فإن كان من عطف الجمل فلا حال أصلاً وإن كان من صنف المفردات كما اقتصر عليه في الحال وهو معي لكنها ليست كوحدي في كونها من ضمير المشكك بل هي حال من الوري فلا تحسن المقابلة

(قول الحشي) ومشاركة الوري للشاعر أي فلا تقوت مع الحالية وما قيل إن معي لا يزيد المشاركة في المدح لاحتيايل الحضور معه فيه إن المقابلة يوحدي تدفعه لأنه لا مدح له في ذلك

(قول الحشي) مع احتياج الخ وما قيل لا حاجة لذلك بناء على أن المراد من الجزاء المدح التام فبهذه لا وجه لارتكابه مع وجود غيره مما ينساق إليه الفهم

(قول الحشي) على الاجتماع زماناً ولا يفتق ضمته مع مقابلة وحدي واعلم أنه بناء على العطف على التمييز لا يضر دفع المضارع الذي للشكك بالشاعر لأنه ينتظر في التابع كما في قوله تعالى اسكن أنت وزوجك

(قول المشرح) كأنه تحقق منه اليوم وذلك لأشعار إذا بالقطع والماضي بيقينه وأما العز عن لومه فقد استبعد من إذا الاستبالية وإيهام الوقوع لم يغل بذلك لأنه عين التنزيه ونهاية البراءة عن إسقاط اليوم فتأمل فإنه دقيق كنا قل حته

على كلام غير فصيح عمالاً بـتري' عليه اللؤم من صرح بذلك ابن العميد وهو أول من عاب هذا البيت على ابن تميم حيث قال هذا التكرار في امدحه امدحه مع الجمع بين الطاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ولو قال فان في تكرر امدحه عمالاً لكان اولي وبين الاثنين فرق آخر وهو ان منشأ النقل في الاول نفس احتياج الكليات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع اخري غير متناسبة لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الخيام مثلاً وهو وهم لانه لا يوجب النقل على اللسان فهو انما يخل بالبالغة دون الفصاحة (والاعتقاد) أي كونه الكلام مقفلاً على ان المصدر ومن المبنى للمفعول (ان لا يكون) الكلام (ظاهر الدلالة

الظاهر (قوله على كلام غير فصيح الخ) لان سببه جملة وهذا لا ياتي ما من ان اشبه القرآن على كلمة مشتقة على سبب يخل بالفصاحة لا يضر فصاحتها لوجود ما يمنع السببية لأنه في الكلمة دون الكلام حيث قالوا ولكل كلمة مع صاحبها مقام ليس له مع أخرى (قوله أي كونه الكلام مقفلاً الخ) . فسر بذلك ليصور صفة للكلام مغللاً بفصاحته مستوراً خفوه عنه كما ان كونه ظاهر الدلالة صفة له . بخلاف المصدر المبنى للفاعل وأما الاعتراض . بأن ما ذكره تفسير التقي لا لتعقيد غير متدفع لأنه على تقدير كونه مصدراً مبنياً للمفعول يكون معناه المقعدية . وهي عبارة عن مجعولة الكلام غير ظاهر الدلالة . لا كونه غير ظاهر الدلالة كما أن يقال . ان المراد بالمصدر المبنى للمفعول الحاصل بالمصدر . أعني الهيئة المترتبة عليه

(قول الحاشي) فسر بذلك أي فسر بكون الكلام مقفلاً على ان المصدر من المبنى للمفعول والمبنى حينئذ فسر بمصدر المبنى للمفعول لأنه هو الذي يكون صفة للكلام دون مصدر المبنى للفاعل وحينئذ فكأن الكلام مقفلاً هو مجعولة الكلام مقفلاً المبر عنه بالمقعدية كما سببه عليه الحاشي بعد تقدير

(قول الحاشي) بخلاف مصدر المبنى للفاعل أي فليس صفة للكلام بل التعقيد فهذا يدل على ان مراد الشارح بهذا التفسير أن يجعل صفة الكلام مصدر المبنى للمفعول
(قول الحاشي) بأن ما ذكره أي المصنف

(قول الحاشي) وهي عبارة عن مجعولة الكلام الخ كما ان مصدر المبنى للفاعل عبارة عن جعل الكلام مقفلاً
(قول الحاشي) لا كونه غير ظاهر الدلالة فان هذا الكون مترتب على تلك المجعولة ويقتل له الحاصل بالمصدر المجهول فكأنه غير ظاهر الدلالة وكونه مقفلاً عبارة ان من أمرين مختلفين والحاصل ان هناك مصدراً مبنياً للفاعل وحاصلاً به والاول ما ينتزعه الى الفاعل من حيث الصدور منه والثاني حالة توفقه بالفاعل بعد ذلك المصدر . ومصدراً مبنياً للمفعول وحاصلاً به والاول ما ينتزعه الى الفاعل من حيث التوفيق والذي حالة مترتبة بعد ذلك التوفيق حاصلة للمفعول وكل هذه اضافات ومعاني اعتبرية تبه عليه حواشي زاهد السواني

(قول الحاشي) ان المراد بالمصدر المبنى للمفعول الحاصل بالمصدر أي الحاصل بمصدر المبنى للمفعول وبما كان ذلك الحاصل مترتباً عليه دون مصدر المبنى للفاعل قلنا ان المصدر مبني للمفعول
(قول الحاشي) أعني الهيئة المترتبة عليه أي كونه غير ظاهر الدلالة الخ

على (المعنى) المراد منه (خلل) الواقع (إما في النظم)

أو يدل مبنى على التصاعيد . على ظهور ان المراد جملة غير ظاهر الدلالة والأظهر أن يقال هذا تفسير لتعقيد الاصطلاح فلا يحتاج الى جملة مصدراً مبنياً للمفعول ، ولا الى تكلف في صحة الخل وهو ان (قوله على المعنى المراد) بقيد المراد ، يتنازع التعقيد عن الفرية قالها كون المفعول غير ظاهر الدلالة على المعنى (قوله خلل الخ) داخل في التعريف لاخراج التشابه والقبول والمشكل فان عدم ظهور دلالاتها ليس خلل في النظم فلو لا انتقال بل لارادة المتكلم إبقاء المراد منها لحكم ومصالح على ما اثر في محله وكذا انه منع الخل ووجه التصاعيد موجب التعقيد في الظاهر ان الكلام إما أن يراد منه المعطائي وعلى هذا لا يكون التعقيد إلا خلل في النظم ، لأن فهم المعنى المعطائي بعد العلم بوضع المفردات وحيثها التركيبية يكون ظاهراً أو يراد غيره فما أن لا يكون بين المعطائي وذلك المعنى لزوم وحيث لا يفهم منه مراد أصلاً فيكون قاسداً لا مقصداً فانه عبارة عن عدم الظهور لا عن عدم الدلالة ، وإما أن يكون اللزوم ظاهراً فان كانت القرينة على عدم ارادة المعنى المعطائي ظاهرة فلا تعقيد أصلاً وان كانت خفية ، أو يكون اللزوم خفياً في نفسه أو بوجود الواسطة يحصل التعقيد لخلل في الانتقال وما قيل انه لو دخل قوله خلل في النظم في التعريف يلزم أن يكون اجتماع أمور كل واحد منها شائع الاستعمال خلا

(قول المعنى) أو يقال الخ عطف على إما أن يقال المعنى على تقدير كونه مصدر للمفعول فهو مبنى عليه أيضاً

(قول المعنى) على ظهور ان المراد جملة غير ظاهر الدلالة أى والمصدر الذى هو جملة غير ظاهر الدلالة من المبنى للمفعول وهو بمصولة الكلام غير ظاهر الدلالة

(قول المعنى) ولا الى تكلف في صحة الخل وهو ان المراد بمصدر المبنى لمصبول الحاصل به كما هو الوجه الاول أو يبقى على حاله ويراد من قوله أن لا يكون الخ جملة غير ظاهر الدلالة كما هو الوجه الثاني ولعلم ان المعنى رحمه الله به في تقريره هذا على ما وقع لغتي هنا حيث جعل المصدر من المبنى للمفعول نفس الحاصل بالمصدر فليأمل فانه قد وقع هنا خلط عظيم

(قول المعنى) يتنازع التعقيد عن الفرية أي فيها يتوهم اشتراكها فيه وهو الدلالة على المعنى فاقبل ظاهره ان هذا معناه فقط وليس كذلك لأنه معتبر منه عدم انس الاستعمال وهم لأن عدم ذكره لكونه ليس من محل الاشتباه

(قول المعنى) لنعم انظر فيجوز اجتماع التعقيد المعطائي والمعنوي

(قول المعنى) لأن فهم المعنى أي معنى المفردات والتراكيب

(قول المعنى) وإما أن يكون اللزوم ظاهراً أي موجوداً ظاهراً

(قول المعنى) وان كانت خفية أي ولو كان اللزوم ظاهراً إذ لا يبدل عن المعنى الاصلي لتغير دليل

(قول المعنى) أو يكون اللزوم خفياً في نفسه أي ولو كانت القرينة ظاهرة لأن إبقاءها يلوها ويكون خفاً اللزوم وحده بدون وسائط سبباً لقليل ليس في كلام الشرح لكن سيأتي في كلام المعنى ما يبيد انه متى كان اللزوم قرياً أو بلا واسطة قوماً يفتنى وانما ترك ذلك الشارحاً لما سيأتي له

(قول المعنى) لا يقال الخ حاصره ان قوله خلل ليس داخل في التعريف بل خارج عنه ذكره لاجتناب السبب

الغالب أي وقد لا يكون خلل كما في اجتماع هذه الامور فإذا كان من التعريف يكون غير جامع للتعقيد باجتماع هذه

بأن لا يكون ترتيب اللفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو إضمار أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وإن كان ثابتاً في الكلام جازوا على القوانين فإن سبب التعقيد يجوز أن يكون اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال في كلام العرب ويجوز أن يكون التعقيد حاصلًا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجمل يكون أشد وأقوى فذكر ضعف التأليف لا يكون مغنياً عن ذكر التعقيد اللغوي كما توهمه بعضهم (كقول الفراء في) مدح (خل هشام) بن عبد الملك وهو إبراهيم بن هشام بن سماعيل الخزاعي (وما مثله في الناس إلا مملكا، أبو أمه حتى أبوه بقاربه،

في النظم فما لا يفهم به عاقل لأن انحصار موجب التعقيد في الظلم يقتضي دخول الاجتماع المذكور في خلل النظم سواء كان قوله خلل داخلياً في التصريف أولاً (قوله بأن لا يكون ترتيب اللفاظ الخ) إشارة إلى أن المراد بالنظم ترتيب اللفاظ على وفق ترتيب المعاني في ذهن لا ما ذكر سابقاً من كون اللفاظ مرتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل فإن النظم حينئذ شامل لرعاية علم المعاني والبيان والخلل فيه يشمل التعقيد المنعوي والخلل في رعاية المعاني (قوله بسبب تقديم أو تأخير) ذكرهما إشارة إلى كون كل واحد منهما مستقلاً بالاختلال وإن كان كل منهما مستقلاً للآخر (قوله) يجوز أن يكون الخ أي تكون كل واحد منها خلاف الأولى والأصل (قوله فذكر ضعف التأليف الخ) كما زعمه الخلل فإن فيها محوماً من وجه فيوجد الضعف بدون التعقيد، في نحو جاني أحد فتنون ويوجد التعقيد بدون الضعف في صورة اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال.

الأمور بخلاف ما إذا كان خارجاً عنه بإزاء السبب الغالب

(قول الهشبي) لأن انحصار موجب التعقيد في الظلم قد يقال أن اجتماع هذه الأمور يست عند هذا القائل خلافاً في النظم بل الخلل ضعف التأليف فلا ينحصر موجب عتده فيهما
(قول الهشبي) شامل لرعاية الخ عبارة الأطول لرعاية ما يقتضيه علم المعاني وبيان
(قول الهشبي) وإن كان كل واحد منهما مستقلاً للآخر يعني أنه متى حصل اختلال بالتقديم زعم أن يحصل اختلال بالتأخير وبالعكس لأن كلا قد خرج عن مرتبتهما قيل أنه لا لزوم نظراً إلى الكلمة الواحدة فإن تقديمها عن محلها الأصلي في تركيب لا يستلزم تأخيرها عن محلها الأصلي لا فيه ولا في غيره فوهم لأن للكلام في الاختلال بفترات الترتيب ولا ترتيب بينها وبين نفسها حتى يخلل بتقديمها في تركيب وتأخيرها في آخر
(قول الهشبي) أي تكون كل منها تحليل يجوز أن يكون ومعلوم أن هو يميز بين الأصل وخلاف الأصل فصيح إن مرجع الاختلاف عن التعقيد علم النحو وانفتح ما قاله الحفيد

(قول الهشبي) في نحو جاني أحد كما في الضعف أحد وقال له أحد آخر بالراء فانه وقع خلاف بين سيويه والاختلاف فيها إذا كان معنى به ثم نكر فقال سيويه يقع الضعف اختياراً الوصفية التي كانت قبل العلمية بمعنى أن الوصف يجعل مع زواله كالكلمات لكنه أصلياً وقال الاختلاف إذا نكر صرف لأن المانع كان الدلية وقد زالت ولاسنى لعدد الوصفية بعد زوالها وقد عرفت أن سيويه لم يقل بالعدد وعلى أنها أحد بالمال يكون المراد صرف ما لا ينصرف مطلقاً فنفذ حكمها الاستثنائي

اي (ليس مثله في الناس (حي يقاربه) اي احديثه في الفضائل (الاملاك) اي درجل اعلى المال والمالك اعنى هشاما (ابو امه) اي ام ذلك الملك (ابوه) اي ابو ابراهيم المدوح والجملة صفة مملكاى لا بماله احد الا ابن اخته الذي هو هشام فيه فصل بين المبتدا والخبر اعنى ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعنى حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعنى مملكا على المستثنى منه اعنى حي ولهذا نصبه والا فلفظناار البديل فهذا التقديم شائع الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد قبل مثله مبتدا وحي خبره وما غير عاملة على الفنة التيمية وقيل بالمكس واطلاق العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب للفا في المعنى يظهر بالتأمل في قولنا ليس بماله في الناس حيا يقاربه او ليس حي يقاربه بماله في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس خبره وحي يقاربه

ويبينان كما في بيت الفرزدق (قوله أي ليس مثله الخ) معنى ان ترتيب اللفظ على وفق ترتيب المعاني هكذا (قوله إلا ابن اخته) فإثارة الملك مع المدوح جاء من قبله بحكم وله الحلال ينفع الخلال (قوله يظهر بالتأمل الخ) قل عنه لان الفرض نفي أن بماله أحد ويقاربه وهذا يفيد نفي أن يكون المائل حيا يقاربه أو بالمكس وهذا في الظاهر متناف مع لاقضاء وجود المائل ويقارب مع عطفه ويقتضى أن يقال هذا السلب بناء على عدم الحكم عليه وكفى بهذا تنافا له أي ما قبل يفيد على الترجيح الأول نفي المقارب عن المائل ونفي المائل عن المقارب على الثاني وذلك ليس بقصود ولا مستلزما وهذا المقاد متناف مع لاقضاء وجود المائل ويقارب بناء على ان مقاد كلة

(قول الهشي) ويبينان في بيت الفرزدق لان الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي وبين المبتدا والخبر والبديل والبديل منه غير جائز عند الجمهور جائز عند البعض كما يؤخذ من قول الشارح فهذا التقديم شائع حيث خص الشيوع به (قول الهشي) لان الفرض أي المقصود من البيت وهذا الاعراب يفيد على الترجيح الأول نفي ان يكون المائل حيا يقاربه وعلى الثاني نفي أن يكون الحيا المقارب بماله وليس هذا من المقصود في شيء

قوله وهذا في الظاهر متناف أي هذا المقاد متناف وهذا اعتراض آخر (قول الهشي) لاقضاء وجود المائل الخ أي لان الحكم في السالبة على ما ثبت عليه الحكم في الموجبة قولنا ليس المائل مقاربا بحكم سلب المقارب عن المائل وكذا حكمه الأول على الاعراب الأول والثاني على الثاني

(قول الهشي) ويقتضى أن يقال الخ أي بناء على ان السالبة تصدق بنفي الموضوع وتحققة ان الحكم في السالبة على ما حكم عليه في الموجبة لكن صدق الموجبة يقتضي صدق العنوان بخلاف السالبة فان صدقها قد يكون بانها صدق العنوان وقرئ بين الحكم وصدقه ترجمه ان السلب رفع الالجب فصدق قولك السواد اسود يستدعي صدق السواد في نفس الامر على شيء اما اذا ورد صرف السلب عليه وقيل ليس السواد سوادا فصدقها قد يكون بانها صدق السواد على شيء من الاشياء فالحكم في الالجب والسلب كليهما على مفهوم واحد هو السواد لكن صدق الالجب يقتضي تحققة بخلاف صدق السلب ولهذا اشترى ان المعلوم سلبه جميع التهميات حتى تشعرو بهذا ظهور صدق السالبة بنفي الموضوع وكون كل المقارب بمعنى المائل على ما سيأتي فقدر (قول الهشي) وكفى بهذا تنافا حيث دعا الى ما هو نادر في الاستعمال غير متبادر في الخطايات بل قل المواني

ما تقي الحكم لانني الحكم عليه سواء كان اتفاقاً أو باتفاق الموصوف واصله معاً أو باتفاق الموصوف واقتضائه عدم وجود
المقابل على التوجيه الاول لان الحكم باتفاق المقارب يستلزم الحكم باتفاق الماهل طريق الاول وحدهم وجود المقارب على
التوجيه الثاني يصح استثناء محتمل من يقاربه وليس معنى التعارض كون المقاربة بمعنى الماهل كما ذهب اليه المتطرفون فانه مع
كونه غير صحيح في نفسه ياتي عنه عبارة الشرح حيث عطف يقاربه على ياتفاقه وعطف المقارب على الماهل وما قيل انه
لزم تكن المقاربة بمعنى الماهل لم يصحح الاحتجاج لانه يستلزم أن يكون القابل مماثلاً ومقارباً غير مماثل

القول بصدق السالبة بنى الموضوع بالمثل وان كان مردوداً
(قول الحاشي) نقي الحكم أي الذي كان موجوداً في الموجبة يعني الماهل حي مقارب أو المقارب حي مماثل وذلك
الحكم بنبوت المحصول الموضوع

(قول الحاشي) سواء كان اتفاقاً أي الحكم
(قول الحاشي) باتفاق الموصوف والصفة معاً أي حي مقارب في الاول أو حي مماثل في الثاني هذا هو ظاهر صريح
الحاشي حيث ذكر التعميم بقوله سواء الخ بعد الاختلاف لكن الموافق للشرح حيث قال أي بس حي يقاربه مماثلاً أن
يكون هذا التعميم في الاختلاف الاول فقط
(قول الحاشي) باتفاق الموصوف أي أحد ثبت له الحقيقة

(قول الحاشي) أو باتفاق الموصوف أي مع ثبوت الصفة وهي المقاربة لأحد بيت وعلم من تعميم الحاشي ان أحد في
قول الشارح أي أحد يشبه المراد به أحد ثبت له الحقيقة
(قول الحاشي) لان الحكم باتفاق المقارب أي على جميع الاحتمالات حتى اذا كان اتفاقاً الحكم باتفاق الموصوف فقط
لانه اذا اثبت الحقيقة اثبتت مقاربة الحلي فالحقيقة بالاولى

(قول الحاشي) بطريق الاول لان الماهل المشابهة من جميع الوجوه والمقاربة المشابهة في البعض سواء شابه في
البقي أم لا واذا اتفق الأمر اتفق الاختصاص بالاولى وحيث يتداخل المطروح مع المقوم بالاولى

(قول الحاشي) وعدم وجود المقارب أي وان كان لا يتم من اتفاق الماهل اتفاقاً
(قول الحاشي) ليصح استثناء محتمل أي لما علم من أن المقصد تقي أن يماثله أحد ويقاربه الا ما استثنى وليس المقصود
تقي أن يكون مقاربه مماثلاً إلا ما استثنى تدبر

(قول الحاشي) غير صحيح في نفسه لما عرفت من الفرق بينهما
(قول الحاشي) حيث عطف فان العطف يقتضي التقدير

(قول الحاشي) وما قيل أي تأييداً لتكون المقاربة بمعنى الماهل وان ذلك مبنى التداخل وقائله حضري والسرقي
(قول الحاشي) يستلزم أن يكون الخ لان المستثنى حيث يكون مماثلاً مقارباً وكونه مقارباً يقتضي أن يكون غير مماثل
لما عرفت من الفرق بينهما وان المقاربة أهم فان قيل اثبات الام لا ينافي اثبات الاختصاص قلنا ان اثبت من جهة الصوم
بأن لويد بالمقارب غير الماهل ثبت المطلوب لو من جهة الخصوص بأن كان المراد به الماهل فلا وجه للذكره هذا وقد
عرفت وجه صدق السالبة بنى الموضوع بناء على ان المقارب بمعنى الماهل حتى ياتي جواب الشرح على هذا التعليل ثم ان

بدل من مثله فيه فصل بين البديل والمبدل منه (وإنما في الانتقال) أي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد خلال في انتقال الذهن من المعنى الأول للمفهوم بحسب اللغة إلى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون لا يراد قائما بغيره لو كان ملكا مستثنى من الحكم المستفاد من قوله وما مثله حيّ يقدره أما إذا كان مستثنى من حيّ يقدره فلا (قوله بدل من مثله الخ) بدل الكل أوردته لافادة نفي المقاربة ، الذي هو أهم بعد نفي الماثلة (قوله أي لا يكون ظاهر الدلالة الخ) أي لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد عند السمع ، خلال حصل في انتقال ذهنه عن المعنى القوي إلى مراد الشكل ، بسبب إيراد القوازم البعيدة على ما في المختار من أن التقيد للمعنى في الكلام هو أن يفسر صاحبه فكره ، في تصرفه ، ويشبك طريقته إلى المعنى ، ويؤخر مذهبك نحوه .

مراد هذا القائل أنه لو كان المقارب باقيا على مثله لم يكن الجواب سلب الموضوع معصما من كل وجه لبقاء هذا الاستمرار فليأمل (قول المحشي) قائما بغيره لو كان ملكا الخ يعني أن هذا الاستمرار لا يرد بعد الجواب بأن السالبة تصفق بغير الموضوع ألا لو كان ملكا مستثنى من الحكم بأن يكون المعنى لا مثل ولا مقارب إلا الملك أولا حي مقارب ولا مثل إلا الملك أما لو كان الاستثناء من يقارب لأن المعنى ليس المثل مقاربا بسبب انتفاء الماثلة إلا الملك فانه مقارب مع انتفاء أوليس الخ المقارب مما لا لعدم وجود المقارب إلا الملك وهو غير محال فلا يرد وإنما ارتكبت هذا لأن لو لم يبين الكلام على سلب الموضوع لكان غير مستقيم لأن المقارب في الأول لم ينف في ذاته حتى يستثنى منه الملك وإثباته من حيث انه وصف المثل وكذا في الثاني ليس متفيا على الثاني وصفه وهو المثل أما على ما اختاره الشارح فلا يرد شيء لأن الاستثناء من البديل هذا ما أمكن في توجيه هذا الكلام فليأمل

(قول المحشي) بدل كل الخ أوردته وما قيل أن بدل الكل عين البديل منه والمقاربة أهم من الماثلة فوم لأنه لا يضر في بدل الشكل اختلاف المفهوم نحو زيد أخوك بل هو ضروري إذ لو أنقضا فيه لكان تأكيدا لا بدلا هذا وقد عرفت أن الاستثناء إما هو من البديل

(قول المحشي) الذي هو أهم صفة للمقاربة لأنها لما تقرر أن نفي الأخص من نفي الأخص إلا أن يقال معنى حرمه أن متعلقه أهم وفي بعض النسخ أهم

(قول المحشي) خلال حصل في الانتقال أي من المعنى الأول إلى الثاني وذلك الخلل يوجب بطل الانتقال من إليه والانتقال توجيه النفس من الأولى إلى الثاني للعلاقة بينهما فلم أن ظهور الدلالة سرعة الانتقال من اللفظ إلى المعنى وعدمه بطل الانتقال من إليه كما سيأتي شخصي في البيان

(قول المحشي) بسبب إيراد القوازم البعيدة ، فلا يرد سبب الخلل وهو سبب لعدم ظهور الدلالة وما قيل أن عدم ظهور المعنى ، هو سبب الخلل لا العكس فوم لأن عدم الظهور إنما يكون سببا في عدم انهم لآتي الخلل في الانتقال

(قول المحشي) في تصرفه أي ما تصرف فيه وهو المعاني التي ينتقل الذهن منها وبها (قول المحشي) ويشبك طريقته أي يجعله ذا شوك قلله السيد في شرح المختار وذلك الطريق هو العلاقة التي بين

المتنقل من والمتنقل إليه

(قول المحشي) ويؤخر مذهبك أي يصعب ذهباك أو يحلله نحو المعنى المراد

اللازم للبعيدة المنفردة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود (كقول الآخر)
وهو عباس بن الاحنف، (سأطلب بعد الدار

حتى يقسم فكرك ، ويشعب غلك الى أن لا تنوى من أين يتوصل وبأى طريق ساء يحصل عاقبهم ولا تنفست
الى ارادة ذهن التشكيم ، وتأويل قوله وذلك الخلل يكون لا يراد الخ لا يظهر ذلك بإيراد اللوازم الخ (قوله اللوازم)
أي جنس اللوازم واحداً كان أو متعدداً ، على أن الجمع المذموم باللام ، اذا استحال ارادة الا. يخاف منه يحصل على
الجنس مجازاً كما في قوله تعالى « لا يحمل لك النساء » وكذا في قوله الوسائط أي جنس الوسائط المتصفة بالكثرة بأن
يكون ما فوق الواحد وإنما قيد اللوازم بالبدو الواسطة بالكثرة ، لأن اللوازم القريب لما يخفى لزومه وهذا ذهب الامام الرازي
الى ان كل لازم قريب بين وكذا اذا كان بواسطة واحدة فخصيص اللوازم البعيدة المنفردة الى الوسائط لأنه أغرب ،
ويكون المثال المذكور من هذا القبيل ولهذا خص اللوازم البعيدة وإلا فقد يكون خلفا بسبب إيراد المقوم وإرادة اللوازم
البعيدة المنفردة الى الوسائط والمراد بالقوازم مصطلح علماء علم المعاني والبيان فان كل شي . وجوده على سبيل التبعية لآخر
يكون لازماً لآخر عندهم ، وإن كان أخص منه كذا في شرح المحتاج لعلامة وأنه لم يقل لا يراد الملزومات ،

(قول المحشي) حتى يقسم فكرك أي يفرقه حتى لا تفرجه النفس الى شي. بعينه
(قول المحشي) ويشعب غلك أي يقفل بغلك فعل المشبه والمتميزة خفة اليد بأن يفعل فعلا بسرعة بحيث لا تحراه
وإنما ترى أسراراً لا تعرف طريقه وفي نسخ ويشعب
(قول المحشي) وتأويل قوله الخ لانت إيراد اللوازم ليس سبباً لقلل الواقع للتشكيم بل الأمر بالعكس نعم إيراد
اللوازم علامة له

(قول الشارح) البعيدة أي المنفردة الى واسطة
(قول المحشي) اذا استحال ارادة الاستراق منه أي والهد أيضاً
(قول المحشي) لأن اللوازم القريب لما يخفى لزومه أي فلا يكون مما الكلام فيه وهو عاقبة خفاء اللزوم مع خفاء القرينة
وليس المراد أنه بانها خفاء اللزوم ينتهي الخلل ولو مع خفاء القرينة لثاقفه لما كتبه على قوله غلل الخ وقد مر توجيهه تحت
(قول المحشي) ولكن المثال المذكور من هذا القبيل أي ما ذكر فيه اللوازم وهو الجود وأريد المقوم وهو المسرة
وإن كانت عبارة الأيضاح بخلاف ذلك فإنه قال والثاني أي من سببي التقيد ما يرجع الى المعنى وهو أن لا يكون انتقال
الذهن من المعنى الاول الى المعنى الثاني الذي هو لازمه والمراد به ظاهراً كقول العباس بن الاحنف الخ وإنما خافه
الشارح والمصنف لما سيأتي على الآخر

(قول المحشي) وجوده على سبيل التبعية لآخر بأن يكون وجوده دائماً لوجوده
(قول المحشي) يكون لازماً لآخر عندهم أي يكون بينه وبينه علاقة حتى تبعيته لعلى الوجود الخارجى فهذا كلف عدم
في أن يتقل ذهن من اليه في الجملة وإن لم يكن لازماً ذهنياً كقول القدر التابع وجوده لظول القدمة
(قول المحشي) وإن كان أخص منه كلفناحك بالفعل للانسان والمثال المتقدم وبقتير اللزوم بتبعيته في الوجود
لا يراد ان اللوازم اذا كان أخص والمقوم أهم لزم وجود المقوم بدون اللوازم إذ المقوم يوجد بدون الخاص وهو متحقق وحاصل

عنكم لتقربوا، وتسكب) أى تصب بالرفع وهو الرواية الصحيحة التى عليها كلام الشيخ فى دلائل الإعجاز
والنصب وهم (عينى الدموع لتجمداً) جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية مما يلزم فراق الأحبة من الكآبة
والحزن واصاب لانه كثيراً ما يجعل دليلاً عليه يقال أبكاني وأضحكنى أى أسأتى وسرفى قال الحامسي
أبكاني الدهر وباربعاً أضحكى الدهر بما برضى

ويكون المراد المزوم في الدهن كما ذهب إليه المصنف فيشتمل جميع صور الانتقال من المزوم الى اللازم ومن اللازم
الى المزوم، فان اللازم ما لم يكن مزمواً في الدهن لا يمكن الانتقال منه، لأن الانتقال من المزوم الذهني الى اللازم
الذهني، طريق واضح لا يكون فيه غفلة، (قوله عنكم) متعلق ببعد، لا بالدار، وإلا لقال منك قلننى بعد دارى عنكم
وفيه إشارة الى انه لا يرضى بنسبة طلب البعد الى دار الحبيب فضلاً عن نفسه (قوله كناية عما يلزم الخ) أي جعل البكاء
كناية عن الحزن لأن البكاء،

المدح ان الامتناع انما هو في الزوم بمعنى عدم الاعتكاف لا بمعنى التهمة في الوجود وعلى هذا التفسير فالمزوم عندهم هو
المشروع لتبره وان كان الغير أخص كالإنسان المشروع للتضاك بالمثل وطول القامة المشروع لطول الجواد

(قول الحشى) ويكون المراد المزوم في الدهن أي بحيث يلزم من حصوله فيه حصول اللازم على الفور أو بعد التأمل
في القرائن ولو كان ذلك الزوم الذهني في اعتقاد الخاطب لعرف عام أو خاص أو غيرهما مما يجري مجرى العرف الخاص
فهذا الزوم انما يكون عند تلازمها وتساويهما وقتها ولو كان ذلك الزوم الخ لافادة التصميم في القرينة أي سواء كان
المزوم مبنياً على قرينة قسمية أو غلبة كالمعرف والعادة كما به عليه الحشى في حاشية التعليق وهو لا ينافي التساوي فليتأمل
(قول الحشى) فان اللازم الخ تحليل لتحويل الانتقال من اللازم الى المزوم وقوله ما لم يكن مزمواً الخ وحينئذ يكون مساوياً
(قول الحشى) لأن الانتقال من المزوم الذهني الخ تحليل لم يقل الخ

(قول الحشى) طريق واضح لأن اللازم ان كان مزمواً ذهنياً في ذاته بأن كان بينهما مساواة فلا مر ظاهر وإلا
فلا بد في كونه مزمواً ذهنياً من قرينة دالة عليه بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الدهن حصوله فيه بعد التأمل فيها
هذا ما سيأتي في الشارح بيانه وإذ كان تلك الحيلة كان طريقاً واضحاً لا غفلة فيه وحاصل المقام ان الشارح جرى هنا على
طريق السكاكي في الكناية خاصة من أن المزوم فيها هو المشروع في الوجود واللازم هو التابع في الوجود ولو كان أخص
لأن هذا هو الذي يتنى فيه لفظاً، دين ما ذهب إليه المصنف من أن المشروع في الجواز والكناية المزوم الذهني بالمعنى
المتقدم ويدل على مخالفة الشارح تركه عبارة الايضاح المتقدمة مع صراحته في مذهب المصنف وما قيل ان اللازم انطوائى
لا اعتزال منه وانما ينتقل من اللازم الذهني فيه انما لا ننفي لزوم الذهني مطلقاً بل بالمعنى المتقدم والاعتزال يكفيه ان تبعه
في الوجود فليتأمل

(قول الحشى) لا بالدار بأن يكون متعلقاً بمحذوف صفة

(قول الحشى) وإلا لقال منك أي بأن يكون من فنية أي المنسوبة اليك وفي نسخة متعلق ببعد لا بأصل
(قول الشارح) وم لأن نصبه إما عطف على تقربوا أو على بعد وكلاهما لا يصح أما الأول فلا قضاءه ان سكب
الدموع الذي جعل كناية عن الحزن عطف لعطف البعد وهو لا يصح على عطف القرب الذي يلزمه السرور وأما الثاني فلانه

ولكنه اخطأ في الكتابة مما يوجب دوام التلاقي والوصول من الفرح والسرور بمحمود الدين (قال

يلزم الحزن عرفاً وعقلاً ، فان اصابة غير الملام توجب ، توجه الروح الى القلب فيصعد منه بخال يصير ماء عند الوصول الى الدماغ ويجري من طريق العين لا انه استعمل السكب في الفراق لللازمة بينها وسجل الفراق كناية عن الحزن على ما قيل فانه ارتكاب خلاف ما في عبارة من غير ضرورة (قوله ولكنه اخطأ الخ) في الايضاح اراد أن يكني عما يوجب دوام التلاقي من السرور بالجلود لظنه ان الجلود خلو العين من البكاء مطلقاً من غير اعتبار شيء آخر منه واطعاً لأن الجلود خلو العين من البكاء في حال ارادة البكاء منها فلا يكون كناية عن المسرة وانما يكون كناية عن البخل انتهى يستفاد منه ان هذه الكناية خطأ ، على انه ظن معنى الجلود ما ليس معناه ، وانه بمنزلة لا ينتقل منه الى المسرة أصلاً وانما ينتقل منه الى البخل فالتيت ، مثال التل في الانتقال لا يستفيد لأجله لأنه لا انتقل فيه الى المراد أصلاً ، لا انه غير ظاهر فالمراد بقول الشارح رحمه الله ولكنه اخطأ في نفس الامر باعتقاد المصنف رحمه الله لا اخطأ في نظر البلاء ، لا سيما على التقيد على ما وم ، نعم مساعدة الدليل وعدم مطابقة ما في الايضاح ثم التدرج رحمه الله بعد قول كلام المصنف رحمه الله ، على غرضه عليه السلام لا نسلم انه لا انتقل فيه أصلاً حتى يكون خطأ لم لا يجوز أن يكون الجلود مستعملاً في مطلق الظل كناية عن المسرة لكونه ثابتاً لها عادة وان كان يفتك عنها في بعض الأحيان ، وأجاب بأن هذا التوجيه يصح الكلام ويخرجه عن بطلان اعادة المسرة عن الجلود ولا يخرجه عن التقيد المعنوي بخفاء الطريقة ، بل على انه مستعمل

يقضي ان السكب الذي جعل كناية عن الحزن مطلوب بحيث يقال ان كان حزن حاصل فلا معنى لطلبه وان كان غير حاصل قلنا انه ليس عادة المذهب كذا قيل وكلاهما غير شديد كما هو ظاهر

(قول المشي) يلزم الحزن أي تابع وديف له وان كان أغنى منه كما مر

(قول المشي) فان اصابة غير الملام الخ وفلك الاصابة سبب الحزن

(قول المشي) توجه الروح لمراد به الحرارة الفريزية وقيل السم

(قول المشي) هو خلو العين أي من البكاء كما في الايضاح وقوله منها أي العين وسيأتي ما يفيد ان الظل ليس معنى

الجلود الاصل بل معناه ضد السيلان وقوله هو خلو العين أي في الاستعمال القاري

(قول المشي) وانه بمنزلة عطف على ان هذه الكناية أو الواو لعل

(قول المشي) مثال التل في الانتقال أي خلل مبني على اخطأ بخلاف ظن على كلام الشارح فانه خلل ايراد

القوازم البعيدة كما سيأتي

(قول المشي) لا اغير ظاهر لكن يحتاج حينئذ له ويل عبارة الايضاح التي قلدها بما بأنها سبب تصديق بني الموضوع

(قول المشي) لا سيما أي الكناية

(قول المشي) لعدم مساعدة الدليل أي قوله فن الانتقال الخ

(قول المشي) على غرضه يكسر التين المعوية والراء الشدة أي عيبه

(قول المشي) لا نسلم انه لا انتقال فيه أصلاً ليطال جملة مثلاً لخل في الانتقال

(قول المشي) وأجاب بأن هذا التوجيه الخ أي أجاب عما يروى من أنه اذا بطل جملة مثلاً لخل خرج عن التقيد

الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع) حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة

في مطلق انطو وخفاء القزوم بين مطلق انطو والمسرة ، لتحقيق كل منهما بدون الآخر قاليت مثل لتعبد المعنوي غلظ في الانتقال بإيراد القوازم البعيدة المنفردة الى الوسائط مع خفاء القرينة . لأن الجود في الاصل ضد السيلان ، استعمل في خلو العين عن الدمع حال ارادة البكاء ثم استعمل في مطلق خلو العين ثم كنى به عن المسرة . بقول المصنف كقول الآخر متعلق بقوله واما في الانتقال على تقرير المصنف رحمه الله ومتعلق بقوله وذلك الخلل يكون لا بإيراد القوازم البعيدة على تحقيق الشارح رحمه الله هكذا ينبغي أن يشبط هذا الكلام (من الفرح والسرور) . في تاج اليبقي السرور والمسرة والمرة شادمان كردن قالراد هنا الحاصل بالمصدر أعني شادماني (قوله عن الانتقال الخ) لما عرفت ان معناه خلو العين عن الدمع حال ارادة البكاء فان الانتقال منه الى البخل والدمع لا الى ما قصده الشاعر من السرور لانه اما يصح لو كان معنى الجود مطلق انطو فذكر ما ينتقل منه اليه لا يظهر عدم الانتقال الى ما قصده لا لأن عدم الانتقال الى ما قصده مع وجود العلاقة لاجل ظهور الانتقال الى معنى أكثر ولا للإشارة الى أن الخلل في الانتقال ربما يكون من ظهور معنى أكثر يحول بين اللفظ والمقصود على ما اتفق عليه الناطرون . فانه يخالف لما في الايضاح . ولا ذكره الشرح من ان ذلك الخلل يكون بإيراد القوازم البعيدة الخ ، ويرد عليه انه ان نصب القرينة الفاعلة على تعيين المراد فظهور معنى آخر لا يحول بين اللفظ والمقصود .

(قول المحشي) لتحقيق كل منهما بدون الآخر أى يحقق انطو ولا مسرة والمسرة ولا خلو وهذا قيل دعمة السرور بإرادة فلما تحقق كل بدون الآخر ضعفت التبعة بخلاف طول التجاد فانه وان تحقق طول القامة دونه لكنه لا يحقق هو بدون طول القامة تدبر

قول المحشي) لأن الجود الخ بيان للوسائط ردآ على السمرقندي حيث قال انها واسعة واحدة
(قول المحشي) استعمل في خلو العين ولا شك ان عدم السيلان تابع لخلو العين عن الدمع وظن القارى ان المرتبة الاولى خلو العين عن الدمع حال ارادة البكاء والثانية مطلق خلو العين فقال ان المرتبة الاولى ايراد القوازم لا اللازم فلا يوافق ما الكلام فيه من ايراد اللازم البعيد نعم على ما فيه المحشي في كلام الايضاح الواسعة واحدة لأنه انتقل من الجود الذي هو ضد السيلان الى خلو العين عن الدمع مطلقاً ثم انتقل منه الى المسرة ولكن ذلك لا يفسر لأنه مثال لخلل في الانتقال لا لتحقيق لأجله بإيراد القوازم المنفردة الى الوسائط فأمثل

(قول المحشي) لتظهر ان الدهن الخ بين المحشي وبه فناء القرآن وإيراد القوازم البعيدة المنفردة الى الوسائط
(قول المحشي) بقول المصنف الخ وورد على المصنف حينئذ انه لم ينتقل الى الانتقال مع ايراد القوازم البعيدة وهو ظاهر ولا لخلل الذي يكون به الشك لأن ما ذكره خليل يؤدي لمبطلان لا لتحقيق فأمثل

(قول المحشي) واليبقي له لليبقي كما في بعض النسخ لان التاج اليبقي وشادمان انبساط وكردن تحصيل فالمنى المصدرى تحصيل الانبساط والحاصل بالمصدر الانبساط المعبر عنه بشادمان

(قول المحشي) فانه يخالف لما في الايضاح من أنه لا علاقة بين الجود والمسرة كما مر

(قول المحشي) ولا ذكره الشرح أي من حصره سبب انخل فيما ذكره

(قول المحشي) ويرد عليه أي زيادة على ما مر

(لا إلى ما قصده الشاعر من السرور) الحاصل بملامحة الأصدقاء ، ومواصلة الأحبة ولهذا لا يصح أن يقال في الدماء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا أبكي الله عينك ويقال سنة جراد لا مطر فيها وثأمة جراد لا لبن لها كأنهما تخلصان بالمطر وللبن قال الحاسي

ألا إن عينا لم تنجد يوم واسط عليك بجاري دعمها لجود

فإن قيل استدلال الجود في مطلق غلو العين من الدمع مجازاً من باب استدلال التقيد في المطلق ثم كنى به عن السررة لكونه لازماً لمعاداة فلنا هذا إما يكتفى لصحة الكلام واستقامته ولا يخرج به عن التقيد المنوي لظهور أن الذهن لا ينتقل إلى هنا بسهولة والكلام الخالي عن التقيد المنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الأول إلى الثاني ظاهراً حتى يحيل إلى السامع أن فهمه من حاق الملقط وأما الكلام الذي ليس له

وإن لم ينصب كان عدم الانتقال بواسطة خفاء القرينة لا لظهور معنى آخر (قوله لا إلى ما قصده الخ) قيل يقبه عليه أن ما ذكره في صدر البيت من قصد الحزن بالسكب قرينة واضحة على المقصود فلا دخل في الانتقال وليس بشيء . لأن نصب القرينة يكون . بعد وجود العلاقة المصححة للانتقال (قوله وأما الكلام الخ) دفع ما يرد على قوله والكلام الخالي الخ من أن هذا يقتضي أن لا يكون الكلام الذي ليس له معنى ثلن خالياً عن التقيد . بل سقداً مع ظهور دلالته

(قول الحاشي) وإن لم ينصب كان الخ لصوران الانتقال مع القرينة وجوداً وهدماً تدبر (قول الحاشي) إن ما ذكره في صدر البيت وهو تحليل طالب البعد بالقرب فينبذ أن حقه سكب المصروع الجود يعني السرور

(قول الحاشي) لأن نصب القرينة إلى آخره وفيه إيهال أنه ليس فيه إلا واسطة واحدة (قول الحاشي) بعد وجود العلاقة أي ولا علاقة هنا بخلافه على كلام الشارح فإن «علاقة بين المطلق والتقيد كون المطلق جزء التقيد ثم كون المطلق تاماً للسررة

(قول الشارح) لا يقال الخ نقل عنه إذ لو لم يعتبر ذلك لم يتصور الانتقال من الجود إلى ما قصده الشاعر أصلاً لأن بين معناه الحقيقي وبين ما قصده الشاعر منه تمايزاً وتضاداً ولا لزوم بينهما أصلاً ولا بد في الانتقال الذهني من أحد المتبينين إلى الآخر من لزوم بينهما في الجملة ولو اعتباراً عارضياً له وهذا يؤيد ما فهمه الحاشي في كلام المصنف من أنه أورد البيت مثلاً لانتقال به على الخطم فأصل

(قول الشارح) وأما الكلام الخ نقل عنه هذا جواب عن سؤال مقدر توجيهه أن يقال إن ما ذكرتم يدل على وجود الواسطة بين المتضادين إذ المتعدي تفسيركم ما لا يسيل الانتقال من معناه الأول إلى الثاني وغير المقيد ما يسيل فيه ذلك فيه قسم ثالث وهو ما لا يكون له معنى ثلن فأجاب عنه بأنه ساقط عن الخ

(قول الحاشي) بل سقداً فيه نظر لأن ذلك إنما يقتضي أن يكون ذلك واسطة بين المقضو وغيره لا سقداً آخر يقتضي أن لا يكون فصيحاً لأنه ليس له الخلق من التقيد المنوي وكان الحاشي فهم من قابل ما يكون «الانتقال إلى آخره ما لا يكون كذلك بأن لا يكون له معنى ثان أصلاً أو يكون ولا ينتقل إليه بسهولة فتدبر

معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البقاء كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام ومعنى اليبس ان عادة الزمان والانحوائن الايمان بتبويض المطلوب والبرهان على عكس المقصود وانى الى الآن كنت أطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا أطلب البعد والفراق ليحصل القرب والواصل وأطلب الحزن والكآبة ليحصل القرح والسرور وهذا ان نصبت تسكب بتقدير ان عطفاً على بعد الدار وان رفعت كما هو الصواب فالمعنى أبكي وأتمرن الآن ليحصل في المستقبل للسرور والقرح بالقرب والواصل وحيث نفذ لا يدخل تسكب الدموع تحت الطلب لكنه اكب عليه ولا زمة ملازمة الامر المطلوب ليقان الدهر انه مطلوبه فيأتى بضده هذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتصف ومشاؤه عدم التعمق في المعاني وقلة التصفح لكلام المارة من السلف والصحيح أنه أراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كأنه أمر مطلوب والمعنى انى اليوم أطلب نفساً بالبعد والفراق وأوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق واتجرع غصصها وأتعمل لاجلها حزناً يفيض الدموع من عيني لتسبب بذلك الى وصال يدوم ومسرة لاترول

على المعنى الاول المراد منه (قوله معنى ثان) ، أراد به الاغراض التي يصاغ لها الكلام كمنى الشك والانكار والحسر لا المعنى المجازي والكثافي حتى يرد عليه انه يلزم من ذلك أن يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال الذي ليس له معنى مجازي أو كثافي سافهاً من درجة الاعتبار على ما وهم (قوله فبعد) هذا اشارة الى ان السين للاستقبال (قوله لا يدخل الخ) فيكون تسكب مطروفاً على سألط (قوله اكب عليه) يدل عليه صيغة المضارع للاستمرار (قوله ما فيمن التكلف والتصف)

(قول الحشي) أراد به الاغراض التي يصاغ لها الكلام أي التي يقصدها المتكلم من هذه الصياغة أي جعل الكلام مشتقاً على الخصوصيات وعصلاً الاغراض التي يورد الحكم لخصوصيات لاجلها والمعنى الأول هو ما فهم من اللفظ بحسب التركيب وهو أصل المعنى مع الخصوصيات سواء كان معنى حقيقياً للتركيب او مجازياً فلما كانت الخصوصية متبيرة في الحقيقة في المعنى المجازي والفرض منها وهو المعنى الثاني متبيرة فيه أيضاً وهو أي الفرض هو المقصود بالاداء بالطريق المجازي أو الكثافي كما سيأتي التنبيه عليه في البيان كل المقصود بالانتقال اليه هو ذلك الفرض واذا وقع التقيد فيما اعتبر هو فيه فقد وقع فيه تباه كما قلنا ان ما قرر به الشارح سابقاً انه يوافقه حمل المعاني الثانوية على المعاني المجازية والمكبي منها وهذا بخلافه ليس بشي. كيف والمعاني المجازية وانكبي منها بالنسبة لقن المعاني معاني أول لا تغاضل بها وان كانت ثواني بالنسبة فبيان لأن معنى كونها ثواني في البيان انها المقصود من التركيب وهذا لا ينافي انها أول فيفن المعاني بالشارح للاغراض التي أعادتها فيها الخصوصيات وتلك الاغراض هي التي بها التفاضل كاسيائي وبهذا التأم ما هنا وما سيأتي الحشي على قول الشارح فيها أعادها ومعان أول الخ وما قلنا عن الشارح هناك أيضاً فليأتمل

(قول الحشي) لا المعنى المجازي والكثافي لأن ذلك ليس فرضاً يغاضل به الكلام ثم يكون خصوصية أي مقتضى حال يترتب عليه الفرض كما في شرح الفتاح الشريفي
(قول الحشي) مطلقاً أي في كل حال ومن كل شخص

فإن الصبر مفتاح الفرج ومع كل عصر بسراً ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلائل الانجاز وعلى هذا فظنين في سأطلب لجرده التأكيد على ما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى وستكتب ما قالوا وغير ذلك (قيل) فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر (ومن كثرة التكرار) وهو ذكر الشيء مرة بعد أخرى وكثرته أن يكون ذلك فوق الواحد (وتابع الإضافات) فكثره التكرار (كقوله) أي أبي العلي؛ ونسعدني في غمرة بعد غمرة؛ التمر ما يترك من الماء والمراد الشدة (سيوح) فقول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو القرس يستوى فيه المذكر والمؤنث وأراد بها فرساً حسنة الجري لا تنب راجعاً كأنها تجري في الماء (لها) صفة سيوح (منها) حال من شواهد (عليها) متعلق بها (وشواهد) فاعل الظرف انتهى لها لاعتاده على الموصوف والضمائر كلها لسبوح يعني أن لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها (و) تابع الإضافات مثل (قوله) أي ابن بابك، حامدة جرحاً حومة الجنادل اسجى؛ فقه إضافة حامدة إلى جرحاً

حيث جعل عادة الزمان والاخوان ذلك وجعل سكب الدموع مطروباً، يدوم عليه ليقظ الدهر الخ، ومن أين هذا كذا قل عنه (قوله وهو ذكر الشيء الخ) لأن التكرار يرجع والتكرار الأرجح فهو يحصل بذكر الشيء دائماً وبذكره دائماً فنصل الكثرة المقابلة لعدة في اليت كثرة التكرار بلاشبهة (قوله الشدة) بذكر المقديم واردة اللازم (قوله وأراد بها الخ) يريد أن السبح في الأصل الغوم في القاموس سبوح كنع سبوحاً وسبحة عام استعمال في قولهم فرس سبوح سابع، بمعنى شدة العدو، وإن سابعاً فيه فلأراد هنا، هو المعنى الثاني لكنه روعي فيه المعنى الأول لأن مقام المدح يقتضى ذلك ولأن الاسناد لا يقتضى بدونه، فالمراد حسن الجري في العدو على ما في شمس العلوم فرس سابع تعدو بمالدين كأنها تجري على الماء.

(قول الحشي) يدوم عليه الخ أي بأداة الحصر لأنه إما يصح التعديل إذا كان كذلك
(قول الحشي) ومن أين هذا بل قد تكون العلة أصحاً آخر على أنه توسل ذلك فلهذا والاخوان إنما يأتين بقبض المطلوب في الواقع لا ما يظهر المراد أنه مطلوب وليس كذلك إلا أن يقال أنه من تطلعات الشعراء المبينة على القليل بل هو كذلك كما يفيد ما كتبه السيد هنا

(قول الشارح) واحتفل لأجلها حزناً عطف حلة على معلول لأن توطئ النفس باستعمال الحزن
(قول الحشي) بمعنى شدة العدو متعلق باستعمال
(قول الحشي) وإن سابعاً فيه بأن يكون العدو بعد الدين بلا ارتفاع
(قول الحشي) المعنى الثاني هو شدة العدو والمعنى الأول الغوم في الماء كما استفيد من قول الشارح حسنة الجري إل آخره
(قول الحشي) لا يقتضى بدونه لأنه إذا لم يكن مع شدة العدو سلامة كالسبح في الماء، ربما هلك المراكب
(قول الحشي) فالمراد حسن الجري أي المراد بقول الشارح حسن الجري أنه حسن الجري في العدو أي العدو الشديد فاندفع قول الغزالي المفهوم من كلام الشارح أن المراد بالسبح هنا حسن الجري لا شدة العدو والجري هو الحية التي يكون عليها العدو كد الدين كما يؤخذ مما بعده وفسره بعضهم بالمركبة وهو قريب مما قبله

وهي أرض ذات رمل مستوية لا تقبث شيئاً تأثيث إلا جرع قصرها للضرورة وإضافة جرماً إلى حومة
وهي معظم النبي ، وإضافة حومة إلى الجندل وهو أرض ذات حجارة ، والسجع هدير الحمام ونحوه ، وتماه ، فانت
جرأى من سعاد ومسمع بأي بحيث تر السعد وتسمع صوتك يقال فلان جرأى مني ومسمع أي بحيث أراه وأسمع
قوله كذا في الصراح (وفيه فطر) لأن كلاماً من كثرة التكرار وتتابع الإضافات أن نحل اللفظ بسببه على اللسان
فقد حصل الاحتراز عنه بالتأخر والافلا بخلاف الصراحة كيف وقد قل النبي صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم

وهذه الرعاية كناية المعنى الإضافي في أي يلب حال العلية والأظهر حسنة الجري فعمله ضمير القوس المؤنث الداعي
ووجه التذكير ، تأويله بأنليل (قوله وهو أرض الخ) في الصراح الجندل الحجارة والجندل جمع النون ، وكسر الدال
الموضع ذو الحجارة فإذ ذكره الشارح رحمه الله لا يوافق إلا أن يتكلف بأنه يان للواد على التميز بذكر الحال وإرادة
الحل أو يقرأ بكسر الدال وتسكين النون للضرورة الشعر وما قل الفاضل الاسفراييني من أن الجندل بالفتح وكسر الدال وبضم
الهميم وفتح النون وكسر الدال للموضع الذي يجتمع فيه الحجارة فيصعب أن يجعل الجندل مكسور الدال لا مفتوحه وإن أشهر
تخصيصه فلفظ نشأ من تصريف عبارة القاموس حيث وقع فيه جندل كجعر ما يقفه الرجل من الحجارة ويكسر الدال ، وكليلط
الموضع الذي يجتمع فيه الحجارة قرأ ذلك الفاضل بكسر ، صيغة المضارع بالياء الجارة وعطف كليلط عليه ، وجعل تصديرها
الموضع الذي يجتمع فيه الحجارة (قوله كذا في الصراح) إشارة إلى أن ما ذكره التوزني ، من أن المعنى أنت بحيث تزين
سعاد وتسعين صوتها خلاف استعمال اللفظ وفي المختصر انه غير صحيح خطأ ووجهه انه اذا كانت الحامة تسمع صوت سعاد
كان الواجب عليها السكوت لا الصبح فانه نحل بالصباح المهم إلا أن يجعل المصباح مجازاً عن النشاط مع خفاء القرينة عليه
ولا يمكن جعله كناية ، لا متاع الاستعمال في المعنى الحقيقي (قوله لأن كلاماً من كثرة التكرار الخ) الفرق بين هذا الوجه

(قول المحشي) وهذه الرعاية كناية المعنى الإضافي الخ أي فهو من مستبهمات القرايب لا مستعمل فيه اللفظ وهذا
هو المشار إليه بقوله كأنها تجري في الماء فاندفع قول السمرقندي وغيره انه إشارة إلى التميز بإطلاقه على القوس بطريق
الاستعارة التبعية تشبيهاً لجرها في البر بالسباحة ثم اشتقاق سبوح لها

(قول المحشي) تأويله بأنليل في التفتيح أن اغليل اسم جنس فرادي يقع على الذكر والمؤنث والتليل والكثير

(قول المحشي) ويكسر الدال أي لغة في الجندل

(قول المحشي) وكليلط عطف على كجعر

(قول المحشي) صيغة المضارع أي التي هي صيغة المضارع

(قول المحشي) وجعل تصديرها للموضع أي مع انه غير مأكليل قط وانعلم انه لا يصح أن يكون مراد الاسفراييني
بالفتح فتح الهميم أي مع سكوت النون للضرورة لأنه ذكره بعد ذلك ولم يرشه

(قول المحشي) من أن المعنى أي القنوى لا الكثاني بأن كنى عن كونها بحيث ترى سعاد وتسمعها بكونها بحيث
ترأها سعاد وتسمعها إذ لا يصح رده بما بعد إلا أن يكون معنى الاستدلال ان عدم سماعه كذلك في لغة العرب يعده

(قول المحشي) لا متاع الاستعمال في المعنى الحقيقي أي لتعب المتكلم القرينة المأثمة عن إرادته والحاصل ان الكناية

ابن الكرم ابن الكرم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال صاحب ابيك
والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الجاه كقوله

يا علي بن حمزة بن عمار أنت والله تلجة في خياره

ثم قال لا شك في ثقل ذلك في الأكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملغ ولطف كقوله

فظلت تدبر الكاس ايدي جاء ذر عناق ذناير الوجوه صلاح

ومنه الاطراد المذكور في علم الديق كقوله بنية بن الحارث بن شهاب

والوجه الذي ذكره في بيان قوله وفيه نظر بوجه الاول انها ان أدت الى الثقل قد دخلت تحت التنازع وإلا فلا يخل
بالفصاحة ان الشرطية الثانية في ذلك الوجه مجرد دعوى غير مؤيد بخلافها في هذا الوجه ، فانه مؤيد بتوقع في الحديث
ويقول الشيخ عبد القاهر قلنا اختلافاً رداً وقبولاً (قوله قال الشيخ عبد القاهر الخ) هذا القول توطئة بقول اثنائي المورد
لتأييد النظر ، وفيه اشارة الى ماخذ من شرط الفحص من نتائج الاضافات (قوله قال صاحب) أي أبو القاسم اساميل
ابن عباد الملقب بالصاحب استاذ الشيخ عبد القاهر (قوله المتداخلة) بعضها في حيز بعض ، متواصلة كانت أو متفصلة
(قوله تستعمل في الجاه) إذ المقصود منه الغم بإيراد اللفاظ المحيطة ادخل فيه لأنه يجعل الغم لفظاً ومعنى (قوله في
خياره) روى بإظهار المحبة المكسورة والياء المثناة من تحت وسماها الفتا ، والكلام على القلب أي خياره في نية وروي بإظهار
المحبة المفتوحة وبياء الموحدة ومعناه الأرض الرخوة والمقصود على التقديرين ذم علي بن حمزة بدم الغم (قوله من
الاستكراه) أي استكراه الدقيق السليم ، بأن لا يكون مؤيداً الى الثقل (قوله ومنه الاطراد) وهو أن يوثق بأسماء المدح

من حيث انها كناية مستعملة في المعنيين بأن يكون أحدهما وسيلة لينقل به الى الآخر وحفظ بهم أن لا توجد قرينة
مأخوذة عن إرادة المعنى الأصلي كما سيأتي ذلك له في بحث الكناية وسدنا ليس كشك قيام القرينة على عدم إرادته لانها
اذا كانت تسمع صوت سعاد فاللائق طلب السكوت وبهذا اندفع ما يقوم من ان امتناع إرادة الحقيقي خصوصية الحمل
لا يضر كما في قوله تعالى على يداه مبسوطان

(قول الحاشي) فانه مؤيد الخ أي فيمل بالموقع في الكلام الفصحى لا لجهة لاختلافها إلا مثل القطف بسبب ما نحن
وجدنا أخلاً وكان معتزلاً عنها بالتنازع وإلا فلا يخلاف ما مر كما تقدم يانه

(قول الحاشي) وفيه اشارة الخ أي في القول الاول

(قول الشارح) المتداخلة أي المتصلة

(قول الحاشي) متواصلة كانت كمال المتن أو متفصلة كالحديث لأن لفظ ابن فيه صفة لا مضاف اليه وانما كانت

المتفصلة متداخلة لأن الفاصل المضاف من تعلقات الاول والبيت مثل الحديث

(قول الحاشي) بأن لا يكون مؤيداً الى الثقل فليس المراد بالاستكراه الكراهة في السمع إلا ورد هنا ما ورد على

الوجه الذي ذكره في بيان قوله وفيه نظر فندبر

(قول الشارح) خلق ذناير الخ التعلق الكرام وإضافته له بعد اضافة لفظية أي كرام الوجوه الشبيهة به الذناير

وما لورده المصنف في الايضاح من كلام الشيخ مشعر بأنه جعل نتائج الاضافات أهم من أن تكون مرتبة لا يقع بين المتناهي شي. غير مضاف كما في البيت أو غير مرتبة كما في الحديث وأنه أورد الحديث مثلاً لكثرة التكرار ونتائج الاضافات جميعاً وأنه أراد بتأخير الاضافات ما فوق الواحد لا يقال ان من اشترط ذلك ايراد نتائج الاضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين والحديث سالم عن هذا لا ما تحول هما أيضاً أن أوجبا تحلاً وبشاعة فذلك والا فلاجبة لا خلاصها بالفصاحة كيف وقد وقع في التزويل كقوله تعالى مثل دأب قوم نوح، وقوله تعالى، ذكر رحمت ربك عبده، وقوله تعالى، ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها (و) الفصاحة (في التكلم ملكة) وهي قسم من مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف بأنها هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لثباته

وبغيره على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك (قوله وما أورد المصنف رحمه الله الخ) يعود للاعتراض الآتي أي ما أورد المصنف رحمه الله من كلام الشيخ وهو المذكور سابقاً بقوله قال الشيخ الى قوله ومنه الاطراد، من حيث أنه أورد مشعر بأن المصنف رحمه الله جعل الخ وكذا الضائر في المعطوفين الآتين راجع الى المصنف رحمه الله ووجهه الاشعار ان المصنف رحمه الله أورد الكلام المقول من الشيخ مستشهداً لوجه النظر وفي قوله يا علي بن حزمة بن حمارة اضافان غير مترتبين فيعلم انه أراد بتأخير الاضافات ما فوق الواحد أهم من أن يكون بينهما فصل أولاً ولا شك ان النتائج بهذا المعنى تحقق في الحديث وكونه من قبيل التكرار ظاهراً، فيكون مثلاً لها (قوله من اشترط ذلك) أي الغلوص من كثرة التكرار ونتائج الاضافات (قوله كما في البيتين) المذكورين في المتن (قوله والحديث سالم عن هذا) فلا يصح التأيد به لمشربة الثانية (قوله هما أيضاً أن أوجبا الخ) يعني ان السؤال المذكور، كلام على السند الاخص فيجاب بوجود سند آخر لتأيد فيه كثرة التكرار بالنسبة الى شي. واحد ونتائج الاضافات المترتبة (قوله مقاربا للمفهوم إلا أن الخ) هذه

(قول المحشي) وبغيره أي غير المملوح كاسماء أبياته في البيت

(قول المحشي) من حيث انه أورد متعلق بمشعر وقوله وان عطف على ان الاولى أي فلا أورد مستشهداً به علم انه جعل نتائج الاضافة حيث أهم ويجعل ان واو وان الثانية لئال (قول الشارح) وأنه أورد الحديث مثلاً لكثرة التكرار ونتائج الاضافات المقصود هو نتائج الاضافات لانه الذي أشعر به إيراد المصنف كلام الشيخ إنما كثرة التكرار فلا إذ ليس في كلام الشيخ ذلك حتى يكون إيراد مشعراً أقدر (قول المحشي) فيكون مثلاً لما لحينئذ يرد الاعتراض

(قول الشارح) من مقولة الكيف المقولة ما يقال على ما تحته في جواب ما هو قول الجنس وتحته أجناس (قول الشارح) ورسم القدماء الكيف عبر بالرسم لأنه لا يحد أصلاً لا تاماً ولا ناقصاً لوجوب ذكر الجنس فيها ولا جنس له لأنه من الأجناس العالية ولو كان تحت غيره لم يكن منها وهو رسم أيضاً ناقص إذ لا فصل للأجناس العالية لان التركيب من الامرين المتساويين ليكون كل منهما فصلاً مجرد احتمال تنقي لا يعرف تحته (قول المحشي) كلام على السند الاخص والكلام على السند لا ينبغي إلا اذا كان مساوياً للخ والحديث اخص

والهيئة والعرض متقاربا المفهوم إلا أن العرض يقال باعتبار عروضة الهيئة باعتباره حصوله والمراد بالقوة الثابتة في العمل تخرج بالتقدير الأول الحركة والزمان والفعل والاقتمال وبالتالي الكم وبالثالث باقي الأعراض النسبية وقولهم لئلا يدخل فيه الكميات المتضمنة للنسبة أو النسبة بواسطة اقتضاها ذلك

البلادة متعارفة في محاولات العلماء وتوجيهه إن كلمة الاستثناء من مقدور قدره لا فرق بينهما إلا بهذا الاعتبار . وليست استدراكية على ما دام (قوله باعتبار عروضة) أي حصوله في شيء آخر ، والهيئة باعتبار حصوله في نفسه (قوله الثابتة في العمل) ، فيه أنه يخرج الأصوات ، لأنها إما آتية أو زمانية (قوله لدخل الخ) بناء على أن القيد في حيز الثاني . يفيد العموم (قوله الكميات المتضمنة للنسبة) وهي الكميات ، المختصة بالكميات أو النسبة وهي الكميات العارضة للأعراض النسبية (قوله بواسطة اقتضاها) أي عروضا يعني اقتضاها النسبة والنسبة

من المنع لأن قوله وإلا فلا يدخل حاصله منع كأنه قيل لا نسلم أن كثرة التكرار وتتابع الإضافات يدخل وهذا صادق بما في الحديث وغيره فيكون ما في الحديث أقصى فلا يتم دفعه وقول الشارح لأننا نقول الخ عدول إلى سند آخر (قول الشارح) والهيئة والعرض متقاربا المفهوم أي هذان القنطان متقاربان ما يفهم منهما (قول الشارح) يقال باعتبار عروضة ولذا عرفوه بأنه ماهرة إذ وجدت في الخارج كانت في موضوع (قول المحشي) وليست استدراكية على ما دام لأن ما بعد إلا لا يرفع شيئا ثم قيل بل يحقته (قول المحشي) باعتبار حصوله في نفسه أي لا في موضوع وإن كان حاصلها فيه لكونه عرضا ومعنى اعتبار حصوله في نفسه اعتبار وجوده وتحققه في ذاته

(قول المحشي) فيه أنه يخرج الأصوات أوردته كذلك الشارح في شرح المقام فكان الأول أن يفهم لما قل من الشارح هنا في وجه الاحتجاج ولا يقال إن هذا الوجه يقتضي القيد لأن مذهب المتقدمين جواز التعريف بالأخص (قول المحشي) لأنها إما آتية كالصوت المتكيف بالظروف والصوات وهي ما لا يمكن تعددها كالطه الساكنة أو زمانية كالصوت المتكيف بالظروف غير الصوات وهي ما يمكن تعددها كالطه الساكنة

(قول المحشي) يفيد العموم أي بناء على ما هو الشائع من توجيه الثاني إلى القيد سواء كان القيد هيكليا أولا (قول المحشي) المختصة بالكميات أي التي لا تعرض لشيء . إلا بواسطة الكمية كالتثنية والتربيع والاستقامة والأختصاص في الكميات الخمسة والزوجية والفردية في المنفصلة

(قول المحشي) العارضة للأعراض النسبية كالسرعة والطء العارضين للحركة التي هي قسم من الكون الذي هو من الأعراض النسبية وما قيل تحيلا لذلك كقولهم الشلق بالآية فوه لأن العلم لم يمرض للاضافة وإنما عرض لعلم الشلق باعتبار (قول المحشي) أي عروضا في شرح المؤلف أن الكميات المختصة بالكميات عرضة أولا وبالذات فكأن ضرورة أن مناط عروضا هو الكمية بحيث لا يغيره فالحجم لا يتصف بهذه العوارض إلا باعتبار ما فيه من هذه الكميات وهو مبني على مذهب الحكماء من قيام العرض بمرض بمعنى اختصاص شيء بشي . بحيث يصير متما له وهو متوفاك به ويعطون على الأول الظاهر والثاني الحل فلكم من قسم الواسطة في العروض وهو ما يكون شيء عارضا لشي . ذاتا وحقيقة ثم بواسطة بمرض لأمر آخر يتوخى من العلاقة مجازا كالحركة اللاحقة لجالس السفينة بواسطة لا من قسم الواسطة في الثبوت بأن

والاحسن ما ذكره المتأخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي النسبة
واللازمة في محله اقتضاء اوليائه ثم الكيفية

بتبعية محلها لذاتها اقتضاءها هو اقتضاء المحل ، فما قيل انه لا اقتضاء لها بل قبول قسمية والنسبة وهم (قوله
والاحسن الخ) وجه الحسن ما في لفظ المحية والقارة من اللغاء ، وان النقطة الواحدة ، وارتدتان على تعريف القدماء وان
الحركة ، ان جعلت من الكيفيات فلا وجه لخراجها وان جعلت من الاين فقد خرجت بقوله لا يقتضي نسبة وان جعلت
من الكم فهو خارج بقوله لا يقتضي نسبة وكذا الفعل والاشغال خارجان بقوله لا يقتضي نسبة وايضا يخرج الزمان بقوله
لا يقتضي نسبة لانه نوع من الكم كذا قيل عنه رحمه الله تعالى والخفاء في المحية والقارة بالنسبة الى لفظ العرض ،

يكون اتصاف الواسطة بتلك الصفة سببا لاتصاف ذي الواسطة فتكون الصفة قائمة بهما سببية ولها وجودان باعتبار القيام
بهما قالوا الكيفيات العرضية لكم انما تنظر لاداة في الوجود دون التصور

(قول المحشي) بتبعية محلها يعني ان هناك اقتضاء واحدا هو صفة لفعل بالذات وينسب اليها بالتحيز باعتبار ان لها
نوع علاقة بالمتنفي بالذات كما وصف بحال المتعلق لا ان هناك اقتضاء واحدا بالمتنفي يقوم بهما ولا ان هناك اقتضائين
أحدهما بسبب الآخر قد برز قاله المحشي في عواشي المواقف قال انهم غلطوا فيه كثيرا وقوله لا ان هناك اقتضاء واحدا
بالمتنفي الخ لئلا يلزم قيام الواحد بالمتنفي بمحلين متباينين ذاتا وهو باطل

(قول المحشي) فما قيل انه لا اقتضاء لمايل يقول الخ الحكم عليه بالزم من جهة ان المتعلق فهم ان لها اقتضاء غير
اقتضاء المحل حصل بواسطه فقال انها لا اقتضاء لمافرده المحشي بأنها لا ثبت لها في ذاتها اقتضاء بل الاقتضاء لها وصفت
به تبعا كما قلناه عنه قبل وحاصل التعريف حيث ان الكيف هو ما لا يقتضي نسبة أصلا ويكون اقتضاءها
هو اقتضاء المحل قد برز

(قول المحشي) وان النقطة هي عند الحكماء عرض قائم بالخط الذي هو عرض قائمها السطح ياء على غير يرمز قيم العرض
بالعرض والوحدة كون الشيء بحيث لا ينقسم الى أمور مشتركة في الماهية فان قلت الخط طرف السطح الذي هو طرف
الجسم فلا بد أن يكون مقابلها من الجسم غير منقسم فيثبت الجوهرة الفرد قلت قالوا من ذلك ان النقطة عرض غير
ساري منه فلا يلزم من انقسام محلها انقسامها الى الأطراف كلها اعراض لكن الخط ساري في محله في جهة واحدة فينقسم
في هذه الجهة فقط والسطح ساري في جهتين فينقسم فيها فقط والنقطة لا سريان لها لانها انما تحل في الخط من حيث انها
نهاية له لا مارية فيه والحق انه ضعيف وانتم ان قيام النقطة بالخط لا يمنع قيامها بالجسم لانه بواسطة الخط أو السطح
(قول المحشي) وارتدتان على تعريف القدماء فهو غير مانع

(قول المحشي) ان جعلت من الكيفيات الخ اختلوا فيها هل هي مقولة برأسها والمقصود في الشر المذكورة هو
الاجناس العالية وليست منها أو داخلة في إحدى المقولات وهل هي من مقولة الاتحاد أو الاتحاد أو الكيف أو انها من
مقولة ما وقعت فيه كذا في المحشي على المواقف وفي شرح المقاصد الجهور على ان الحركة في الأين من مقولة الأين وقيل
من مولة ان ينزل وأما الحركة في الكيف والكم والوضع فظاهر انها ليست من الكيف أو الكم أو الوضع فتعين كونها من
أن ينزل إلا أنه يشكل بأن الحركة الموجودة ربما يدعى كونها محسوسة وان ينزل اعتبارية ومن هنا ذهب البعض الى

لا ان فيه غطاء في نفسه وورود الوحدة والقطعة ، على تقدير كونها موجودتين كما هو المشهور ، وعدم دخولها في الكيف ، بناء على انها ليست داخلتين في شيء من أقسامه الاربعة واخراج الحركة بناء على تقدير عدم دخولها في شيء من المقولات كما هو مذهب البعض وخروج الفعل والافتعال والزمن بقيد المذكور بعد ، لا يتبقى خروجها بقيد مقدم وانما السبيل الخراج المخرج لهم .

أن الحركة ليست من المقولات اه فكان الاولى بتحقيق الاحتمالات الخارجة هي عنها والأين حصول الشيء في المكان والمضى حصوله في الزمان وقيل فيها انه هيئة مترتبة على ذلك لكن في ثبوت أمر وراء الحصول لثبوت الهيئة خاصة للشيء بسبب نسبة أجزائه بعضها الى بعض وإلى الأمور الخارجة عنه كإقيام والقعود والاضافة هي النسبة المنطوق بها بالقياس الى أخرى فنقل تلك الأخرى بالقياس اليها ومجموعها النسبة المذكورة لوقوعها وراء نسبة أخرى بحيث لا ينقل احداهما الا مع الأخرى كالأبوة العارضة للأب بالقياس الى البنوة والملك هيئة تعرض للشيء بسبب ما يتصل به وينقل وينتقل كالتمسك والقسم وان يفعل هيئة تعرض للشيء حال تأويله كالتمسك ما دام يسكن وان يفعل حالة تعرض للشيء حال تأويله عن غيره كالتمسك ما دام يسكن قالني شرح المقاصد ان يفعل هو أن يتصل الفاعل باتصال الفعل على النسب التي له الى أجزاء ما يحدثه في التفضل حين ما يفعل فالمسكن حين ما يسكن به نسبة الى جزء جزء من الحرارة التي تحدث فيها يسكن يتقل من نسبة الى جزء من الحرارة الى نسبة الى جزء آخر على الاتصال وأنواعه هي عدد أنواع ان يفعل فان كل تغير وحركة يقابله تغير وضركه قال ابن سينا انما أفرزوا فقط أن يفعل وان يفعل على الفعل والافتعال لانها قد يقالان لمحصل بعد انقطاع الحركة وأما المقولة ما كان توجهاً الى غاية من وضع أو كيف أو غير ذلك غير مستقر من حيث هو كذلك ولغظ أن يفعل وان يفعل مخصوص بذلك فلم أنها حالاتان متباعدتان غير قاربتين فلما أخرجها أولاً بقارة

(قول المشي) لا ان فيه غطاء في نفسه فلا يكون مغطاً بل تركه أحسن فقط

(قول المشي) على تقدير كونها موجودين أما على تقدير كونها أمرين اختيار بين فلا يردان لانها ليسا عرضيين لأن العرض قسم الموجود والمعية قسمه قال المشي في حاشية الموقف مذهب المتقين من الحكماء ان الوحدة عدمية وكذا العدد وعده من الكم باختيار تنزيه منزلة الموجود لتكون مبدأ التزامه موجوداً كما قالوا بوجود الحركة بمعنى القطع والزمان بمعنى الاستعداد لوجود مبدئها

(قول المشي) وعدم دخولها في الكيف حط على تقدير أما على تقدير دخولها فيه كما صرح به في الباحث المشرقة قائلاً يف جامع ولا يصح أن يزداد فيه والواضحة

(قول المشي) بناء على انها ليست داخلتين في شيء الخ أي وهذا البناء غير تام لانه على تقدير تمام عدم الدخول فيها انما يفعل الفحصاء في الاقسام الاربعة لا دخولها في الكيف

(قول المشي) من أقسامه الاربعة هي الكيفيات المحسوسة والنفسانية والخاصة بالكليات والاستعدادية أي التهيؤ لقبول أثر ما بسببولة وحقيقتها ومن طبعي كالعين

(قول المشي) على تقدير عدم دخولها الخ فلا يصح قوله فلا وجه لاختراجها وان جعلت الخ

(قول المشي) لا يتبقى اخراجها بقيد مقدم لاختلاف جهة الاخراج انما فعل اخراج المخرج بأن يكون اخراج

الاكتفاء بالآخر أولى ، وبهذا اتضح ان ما ذكره وجه الاحسنة لا وجه الحسن (قوله لا يتوقف تصور الخ)
 احتراز عن الاعراض النسبية فان تصورها ، يتوقف على تصور الغير والمراد بالغير الأمر الخارج لانه المتبادر الى الذهن
 لا لأن الجزء ليس عين الكل ولا غيره إذ هو اصطلاح بعض قدماء المتكلمين والتعريف للملك المتأخرين ومعنى التوقف
 انه لا يمكن التصور بدون أصله ، فلا ترد الكيفية المركبة لان تصورها يتوقف على تصور أجزائها لا على أمر خارج .
 وكذا الكيفية المكتسبة بالحد والرسم إذ لا توقفها ، بمعنى عدم إمكان التصور بدونها ، لا إمكان حصولها بالبدنية لكن
 يرد عليه ان هذا إنما يتم ، فيما سوى الاضافة على تقدير أن تكون النسبة .

من الجهة التي خرج منها لاستنتاج تمصيل الحاصل
 (قول الحاشي) إلا ان الاكتفاء بالآخر أولى لان المقصود الاخراج بأي وجه لا تعدده وإنما خص بالآخر لانه
 يخرج به مع هذه الثلاثة باقي الاعراض النسبية بخلاف المتقدم

(قول الحاشي) وبهذا اتضح الخ رد على القدري
 (قول الحاشي) يتوقف على تصور الغير أي قلاب من تقدم تصور ذلك الغير أي المنسوب والمنسوب اليه لانه علة
 لتصورها بخلاف الكيفيات فانها قد يستلزم تصورها تصور غيرها كالادراك والعلم والقدرة والشهوة والغضب ونظائرهما فانها
 لا تصور بدون متعلقاتها أي المدرك والمعلوم مثلا لكن ليس تصوراتها متوقفة على تصورات المتعلقات متوقفة ها وإنما هو
 استلزام واستتباب بمعنى ان تصورهم يستلزم تصور متعلق له فانه نقل العلم أولا ثم لنقل متعلقه فالتوقف فيها التوقف الذي
 يتبعني التقدم لا الاستلزام

(قول الحاشي) لا لان عطف على لانه
 (قول الحاشي) فلا ترد الكيفية المركبة من الخلوة والحموضة وهذا تفريع على قوله والمراد بالتدوير الخ

(قول الحاشي) وكذا الكيفية الخ مفرع على قوله ومعنى التوقف والكيفية النظرية كاليابض المتوقف على تمريضه وهو
 لون مفرق للبصر وإنما لم يكتف بالجاب الاول في دفع الكيفية النظرية بناء على ان التعريف عين المعرف لا فرق بينهما
 الا بالاجمال والتفصيل فالتوقف إنما هو على تصور الاجزاء لان التناهي بين الحد والحدود بوجه ما ضروري والا لما كان
 مرآة للعدد ولان الكيفية المكتسبة بالحد قد تكون بسيطة والحد ذو أجزاء قال الشيخ في التعليقات الحد له أجزاء
 والحدود قد لا يكون له أجزاء وذلك اذا كان بسيطاً كالسواد وحيث يتفرع العقل شيئاً يقوم مقام الجنس وشيئاً يقوم مقام
 الفصل كالثوب وقابض البصر فالاجزاء الحدية فرضية محضة قواعداً أينما فرض ممض وقال الفارابي في تعليقاته أيضاً البساطة
 لا فصل ها فافضل لون ولا غيره من البساطة وإنما الفصل للمركبات

(قول الحاشي) بمعنى عدم إمكان التصور بدونها وان كان هناك توقف بمعنى الترتب والحصول بها
 (قول الحاشي) لا إمكان حصولها بالبداهة أي وبرسوم أخرى

(قول الحاشي) فيما سوى الاضافة أما هي نظريتها عنه تالم لانها محض النسبة وتصورها موقوف على تصور الطرفين
 هذا حائلاً بالنسبة لطرفها أما بالنسبة للاضافة الاخرى كالبنوة فهي مقولة بالقياس اليها لكن لا يمكن وجوب تقدمها عليها
 والالزام الدور لان كلا منها مقول بالقياس الى آخر بل بمعنى أن يكون المقول المحتاج الي نقل الغير لا يتقرر في الذهن

جزءاً من مفهومها وهو متغير قائم في المشهور مقولات معروضة لنفسه، وتصور المروض لا يتوقف على تصور العارض قبل العرض مأخوذ في تعريف الكيف وتصوره متوقف على تصور الغير إذ هو الموجود في موضوع وأجيب بأن الموقف مفهوم العرض والكيف ما صدق عليه العرض والتأيد من توقفه توقفه لو كان ذاتياً وقوله لا يقتضي الحقيقة أراد قبول الحقيقة الوهمية ولا في الخارج إلا لأجل وجود ذلك الغير بلزامة بأن يكون مقولاً معه والمراد فيما نحن فيه المعنى الأول كما أن المراد بالنسبة في التعريف الأول الإضافة الأخرى الذمى المتضمنة في الإضافة قبل التأمل وفي شرح ملازمتها هي المشاهدة بأن الإضافة حالة حاصلة بسبب النسبة كالأبوة والبنوة فإن ترك حيوان من نقطة حيوان أكثر من نوعه نسبة بينهما بواسطة مرض لاحدهما حالة نسبية هي الأبوة والأكثر أخرى هي البنوة لكن الذي في الموقف وشرحه والمقاصد وشرحه وحاشية الحاشي على الموقف يلزم بأن الإضافة نفس النسبة

(قول الحاشي) جزءاً من مفهومها وهو متغير لأنها الخ في شرح المقاصد أنهم لا يمتنع بالنسب ما تدخل النسبة في مفهومها سوى الإضافة والألكنات النسبة جنساً لا مقاصداً السبعاني لأن المميزات حيثيات ومعارض تختلف باختلاف الإضافات والاختلافات لا تفصل إذاً الجنس العالية لا تفصل لها وحيداً لا تكون النسب مقولات متعددة على غير المشهور (قول الحاشي) مقولات معروضة لنفسه يوضح ذلك من استحقاق ابن سينا على المحصر بأن العرض أن قبل النسبة لذاته قائم ولا أن لم يتضمن النسبة لذاته قائم الكيف وإن اقتضاها بالنسبة إما للأجزاء بعضها إلى بعض وهو الوضع أو المجموع إلى أمر خارج وهو أن كان عرضاً فاما كم غير قائم في أواخر يتنقل بانتقاله فذلك أولاً فالأين واه نسبة للمضاف واه كيف والنسبة إليه إما بأن يحصل منه غيره فإن يفصل أو يحصل هو من غيره فإن يتنقل وإن كان جوهراً فهو لا يستحق النسبة له وإليه إلا لعرض فيقول إلى النسبة إلى العرض اه وقال في موضع من شرح المقاصد الوضع حيثية نسبة بعض الأجزاء إلى بعض ونسبة المجموع إلى ما هو خارج اه وشبه يقال في تلك حيثية نسبة الجسم إلى ما يحيط به ويتنقل بانتقاله ولا فرق بين قول الحاشي معروضة لنفسه وقول الشيخ أنها متضمنة لتلك الأعراض لأنها متى اقتضاها فقد عرضت لها

(قول الحاشي) وتصور المروض لا يتوقف على تصور العارض أي لا يلزم تقدم تصور العارض حتى يتصور وإن استلزم تصور المروض تصور العارض فالنفي التوقف لا الاستلزام كما يؤخذ من حواشي الحاشي للموقف وحيداً فالعرض النسبي هو ما يكون مقولاً بالقياس إلى الغير أي لا يقرر معناه في الذهن إلا مع ملاحظة الغير لا ما يتوقف تصور على تصور الغير كما في شرح الموقف

(قول الحاشي) مفهوم العرض هو ما يمرض للموضوع

(قول الحاشي) ما صدق عليه المرض أي صدقاً عرضياً

(قول الحاشي) لو كان ذاتياً أي وليس كذلك وإلا لكان العرض جنساً ما تحته من المقولات والمروض أنها أجناس مائة في شرح المقاصد في الفرق بين الجوهر والمرض حيث كان الأول جنساً ما تحته دين الثاني ما تحته المثل من الجوهر ذات الشيء، وحقيقته فيكون ذاتياً بخلاف المرض فإن معناه ما يمرض للموضوع ومرض الشيء، الشيء إنما يكون بعد تحقق حقيقته فلا يكون ذاتياً ما تحته من الأفراد وإن جاز أن يكون ذاتياً ما فيها من المخصص كذا في خصصه العارضة لغيره (قول الحاشي) أراد قبول النسبة لأن الكم لا يقتضي نفس النسبة القرصية إذ يجوز أن لا يمرضها فالمرض

ليخرج الكم فانه يقتضي قبولها وقوله والاقضية لفرج الوحدة والقطعة لانهما، تقتضيان الملائمة وقوله في محله ظرف مستتر حال من فاعل لا يقتضي والمعنى لا يقتضي القسمة والملائمة، حال كونه في محله وقائدة هذا القيد الاشارة الى أن عدم اقتضاء القسمة والملائمة ليس باعتبار التصور، كما هو حال التوقف بل باعتبار الوجود والالم يفرج الكم لعدم اقتضائه القسمة والملائمة في الذهن ضرورة أن تصوره، لا يستلزم تصور القسمة والملائمة وبهذا ظهر الجواب أن قوله في محله، على هذا المعنى قيد لا طائل تحته وقوله اقتضاء أولياً، أي ذاتياً، قيد لعدم اقتضاء الملائمة صرح به في شرح المحقق قيد به ليدخل الكيف الذي يقتضي الملائمة لكن لا ذاته كالمعنى باليسيط الخلق فانه يقتضي اللا اقسام لكن لا ذاته، بل بسبب متعلقه وقيل انه قيد الاقتضاء، مطلقاً وفادته في اقتضاء القسمة الاحتراز عن خروج الكيفيات المتضمنة للقسمة

ولا يترجمها الثوم وانما خص القسمة بالوحدة لان الكم لا يقتضي ولا يشيل القسمة الفعلية إذ المتضمنى والتقابل لا بد أن يبقى مع المتضمنى والقبول وإلا لم يكن حين حصول القسمة متضمناً ولا قابلاً بل معاً قطع كذا في المحنى على المواقف وسواء في ذلك التمثل والتفصيل

(قول المحنى) لفرج الوحدة والقطعة فليست من الكيف على هذا التعريف قيل وليست من العرض أيضاً لأنها عدديتان وقيل من الكيف ليس من الأجسام العالية وقيل من الكم قال في الشفا بعضهم يجعل المبدأ وهذا المبدأ مقولة واحدة ويقول ان الوحدة من جهة الكم وان الواحد في العدد والعدد كم وكذا القطعة في النقط والنقط كم لكن الحق انها ليسا منه لان رسم الكيفية لا يقال عليهما

(قول المحنى) يقتضيان الملائمة ليسا بهما

(قول المحنى) حال من فاعل يقتضي والمعنى الخ ظاهره ان هذه القائدة في القسمة والوحدة أيضاً وهو في القطعة ظاهر لانها لا تقتضي الملائمة في الذهن لانها تصور بأنها طرف النقط ولا يلزم من ملاحظة عدم الاقسام وأما الوحدة فانها كون الشيء بحيث لا يتقسم إلا أن يقال انها تصور بما يساوي وجود الشيء، وقد يقال لا تعتبر هذه القائدة فيها وقيد بالعمل مراعاة لكم وان كانت الوحدة والقطعة تقتضيان الملائمة في الذهن أيضاً وصنيع المحنى يميل اليه فاقبل

(قول المحنى) كما هو حال التوقف متعلق بالثمن يعني ان التوقف باعتبار التصور وعدم الاقتضاء باعتبار الوجود في المحل (قول المحنى) لا يستلزم تصور القسمة والملائمة لجواز أن يتصور بمخاضة أخرى كقبول المساواة والزيادة والتقصان قال في حاشية المواقف انه يمكن تمثيل كل واحدة من خواص الكم بدون الاخرى فانه نقل الاقسام مع التعلق عن اعتبار مساواة جزء، ما هو أصغر منه وعدم مساواة المجموع لبعض وكذا نقل المساواة والمخالفة مع التعلق عن القسمة وكذا نقل وجودها فيه بالنقل أو القوة مع التعلق عن الخاصيتين المتضمنتين

(قول المحنى) على هذا المعنى أي كونه حالاً

(قول المحنى) أي ذاتياً في المواقف وشرحه اقتضاء أولياً أي بالذات ومن غير واسطة فيفيد ان ما أدخله هنا القيد ما كان اقتضاه بالواسطة كما صرح به أيضاً في شرح المواقف بعد فهو اقتضاء آخر غير اقتضاء المحل حصل بواسطة

(قول المحنى) قيد لعدم اقتضاء الملائمة أي من حيث الاقتضاء، لا محله

(قول المحنى) بل بسبب متعلقه لانه ليسا يقتضيان الملائمة والعلم مطابق له فيكون متضمناً له بسبب تلك المطابقة

بسبب عروضه للكليات كاليض القائم بالسطح أو بسبب عروض الكليات لها كالمطين المتعلقين بالمعومين فلهما يقتضيان القسمة لكن لا لثانيهما بل بسبب الكليات العارضة أو المروضة. وفيه انه لا اقتضاء ههنا وانما هو قبول القسمة بالثبوتية، وأما ما قيل إن العلم الواحد أو العليم

اللازمة له اقتضاء، ثانياً ومن الجواب ما وقع لبعضهم هنا حيث كتب على قوله لكن لا لذاته الخ فيه ان الكيف مطلقاً ما لم يتقرر بمك يستلزم لذاته عدم قبول القسمة فان ما بالذات لا يزول بما بالغير

(قول الحشى) بسبب عروضه للكليات أو لعلها كاليض القائم بالسطح أو المنفذ في الجسم

(قول الحشى) وفيه انه لا اقتضاء ههنا عبارته في حاشية شرح المواظ حيث قال: واحترازاً بقوله اقتضاء أولياً عن خروج العلم بمعومين فان العلم الاول يقتضي اللاقسمة لكن ليس اقتضاء أولياً بل بواسطة معلومه والعلم الثاني يقتضي القسمة كذلك نصها بل الكليات المارضة للكليات أو لعلها كالسواد القائم بالسطح أو الجسم أو المروضة لها كلها خارجة بهذا القيد وفيه انه لا اقتضاء ههنا وانما هو قبول القسمة بالثبوتية وأما مثل المذن أعني قوله والعلم المتعلق بالمعومين فلا اقتضاء ههنا لا بالأصالة فهو ظاهر ولا بالثبوتية إذ لا اقتضاء في المعومين نفسية وان اقتضاء بها بخلاف المعلوم البسيط فانه بسببه يقتضي اللاقسمة والعلم مطابق له فيكون مقتضياً لها باتبع اه وحاصله ان العلم بمعومين لم يتعلق يقتضي القسمة لان الذي يقتضيا هو الكم وهو لم يتصل به بل بعروضه الذي قيل القسمة تبعاً لكم فيكون العلم أيضاً قابلاً لا منتزِعاً بخلاف العلم بالبسيط فانه يتعلق يقتضي اللاقسمة والعلم عند الحكماء من مقولة الكيف ولذا عرفوه بصورة الحاصلة في ذهن من الأمر لطارحي والصورة لا بد أن تعاقب ذا الصورة فلاجل تلك المطابقة يكون العلم بالبسيط مقتضياً للاقسمة اقتضاء ثبوتياً ههنا هو الفرق بين العلم بالمعومين والعلم بالبسيط وأما الفرق بين الكليات العارضة لكم وبين العلم بالبسيط حيث كان اقتضاء تلك الكليات قسمة هو اقتضاء اخل وهو الاقتضاء الأولي كما قرره سابقاً بخلاف العلم بالبسيط فان اقتضاء ههنا اقتضاء ثبوتي هو ان العلم بالبسيط لما كان صورة المعلوم لزم أن يكون بسيطاً وإلا لم يكن صورة له فليس اقتضاء اقتضاء الحل لا ترى ان علة اقتضاء الحل هي البساطة بخلاف علة اقتضاء العلم فانها كونه مطابقاً لبسيط وصورة له وصورية المعلوم من حقيقته بخلاف الكليات المارضة لكم فان الكم هو المنفصل لأن تكون متكئة أما هي ليست صورة لكم حتى يثبت لها الاقتضاء الثاني التابع للاول وليس الحل في الكم من حقيقتها وبهذا نظر ان الحشى رحمه الله فرق بين قول الأقدمين لذاته وقول التأخرين اقتضاء أولياً فان الاول يجابه الاقتضاء الثبوتي بخلاف لا يقتضي لذاته فان معناه انه يقتضي بالقضاء الغير لا اقتضاء آخر له وقد مرص بهذا الفرق في مجتبع المبصرات وبهذا ظهر انه لا تناقض بين حكمه فيما سبق على من قال ان الكليات العارضة للكليات لا اقتضاء ههنا وانما هو قبول القسمة بالثبوتية وقوله ههنا بأنها قابلة لا منتزعة لان الاشتراض عليه انه كان لاجل فهمه ان الشرح أثبت لها الاقتضاء الثاني كلبسقت الإشارة اليه وان فرق بين المواضيع الثلاثة فاعلم بالمعومين لا اقتضاء فيه أولياً وهو ظاهر ولا ثانياً لا سر ولا يقال فيه أيضاً ان اقتضاء اقتضاء اصل لان مقتضاه لا اقتضاء له وسلم بالمعوم البسيط له الاقتضاء الثاني لما مر أيضاً والكليات العارضة للكليات اقتضاء اقتضاء الحل فليأمل

(قول الحشى) وأما ما قيل الخ القائل الصمام وغيرها وقوله اقتضاء أولياً فلا يخرج العلم بمعلوم واحد فانه لعروض الوحدة له يقتضي اللاقسمة والعلم بالمعومين فانه لتعلقه بالعدد يقتضي القسمة ولا يفتي انها لا يقتضيان القسمة واللاقسمة

ان اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية وحينئذ ان كانت راسخة في موضوعها تسمى ملكة
اولا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس فتقوله ملكة ، اشعار بان التفصاحة من الهيئات الراسخة حتى
لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحاً في الاصطلاح وقوله (يقتدر
بها على التعبير عن المقصود) دون يعبر ، اشعار به انه يسمى فصيحاً في حالتي التعلق وعدمه اي سواء كان ممن
ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الازمنة ولا ينطق به فقولنا ان له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر ،

لا يقتضيان التسمية والالاقسة في معنى أعني الذهن فع قوله في محله لا حاجة الى قوله أوليا فانما يرد لو كان قوله في
محله متعلقاً بالتسمية والالاقسة ويكون المعنى لا يقتضي اقسام محله ولا عدم اقسامه وهو فلسفي والا لم تخرج التعلقة مع انه
يجعله وجه الاحتمالية (قوله ان اختصت بذوات الانفس) أي اختصت من بين الاجسام المنصيرية بذوات الانفس مطلقا
ان قلنا بوجود الصحة والمرض في الثابت أو الانفس الحيوانية ان قلنا يحد معها فيه (قوله اشعار بأن الخ) لم يقل احتراز
عن التفصاحة الغير الراسخة لعدم الدخول في شيء سابق على قوله ملكة ولانه لو ترك لفظ ملكة لحصل الاحتراز عنها
بقوله عن المقصود المعروف بلام الاستقراء اذ صاحب التفصاحة الغير الراسخة لا يقتدر على التعبير عن كل مقصود بلفظ
فصيح (قوله اشعار به) أي اشعار بهذه القائدة ، لا انه احتراز عن خروج من لا يتعلق أصلاً فلا يرد ان قيد الاقتدار حينئذ
للتعاطف عن خروج ما لا يكاد يوجد (قوله أي سواء كان الخ) أي ليس المراد ان يقتدر مشعر بأن المتكلم يسمى فصيحاً
في الحالتين دون يعبر كما هو الظاهر فانه باطل لان معنى يعبر الاطلاق أي يعبر في زمان من الازمنة لا بشرط الوصف

في محلها بل في أنفسها فع قوله في محله لا حاجة الى قوله أوليا
(قول المحشي) لا يقتضيان التسمية والالاقسة في معناها أعني الذهن هذا اذا كان الحقل غير سراني أما اذا كان
سرانياً فانها يقتضيان ذلك فيهما كما به عليه في حواشي المواضع
(قول المحشي) وإلا لم تخرج المنطقة أي بقيد الالاقسة لانها لا تحتضي عدم اقسام محلها أعني الخط بل بعدم اقسام
نفسها كذا في حاشية المذهب فليتأمل في المقام حق التأمل

(قول المحشي) أي اختصت من بين الاجسام المنصيرية فيعاشرة الى دفع ما قيل انه يفرج بالتقيد بذوات الانفس
الحياة والعلم والقدرة فواجب على ان التاكيد يثبت هذه الصفات ونحوها للواجب لا يجعلونها من جنس الاعراض وبه
أيضاً يدفع الاحتراض عن قال الكيفيات النفسانية هي اختصاص بذوات الانفس من الاجسام المنصيرية كشرح المواضع
وغيره بأن يوم دهم وجردعاني غير الاجسام المنصيرية وليس كذلك لوجود بعضها في الاجسام المتحركة أيضاً ككون مركباتها
ارادية على ما قلناه وحاصل المدعى ان الاختصاص انما هو بالقياس الى بعض الاجسام المنصيرية تأمل

(قول الشارح) تسمى ملكة من الملك بمعنى القوة

(قول الشارح) حالا من القول بمعنى التغير

(قول المحشي) لا انه احتراز الخ أي ليس ذلك مقصوداً وان كان حاصل

(قول المحشي) في الحالتين أي حالتي التعلق والسكوت مع كون المتكلم واحداً

لا يختص عن ينطق بمقصوده في الجملة هكذا يجب أن يفهم هذا الكلام وقوله (بلفظ فصيح) اليم الفرد والمركب وذلك ، لأن الكلام في المقصود الاستغراق ، أي كل ما وقع عليه قصد التشكيك وإرادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة التشكيك أن يقتصر على التعبير عن كل مقصوده بكلام فصيح وهذا محال لأن من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه إلا بالفرد كما إذا أردت أن تقي على الحاسب اجتناباً مختلفة ليرفع حسابهم فتقول دار غلام جارية ثوب بساط إلى غير ذلك فلهذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح ونحو بعضهم دون كلام فصيح أو لفظ بالغ

أي يعبر ما دام يعبر فهو أيضاً مشعر بأنه يسى فصيحاً في الحالتين بل المراد أنه يسى فصيحاً ، حالة كونه ممن ينطق في الجملة وحالة كونه ممن لا ينطق أصلاً فهو تعبير التشكيك باعتبار أفراد لا مسميه له بهتار حالته (قوله لا يختص ممن ينطق بمقصوده في الجملة) وذلك أولاً معنى شوكاً يعبر في وقت ما عن كل ما يقع به قصد بلفظ فصيح بل للجنس فلا يرد ما قيل أنه لا يصدق على من ينطق بمقصوده فضلاً عن أن يقتصر به أولاً يصدق عليه أنه يعبر عن كل مقصود يرد عليه بلفظ فصيح (قوله لأن الكلام الخ) ، لأنه لا يكون الكلام في المقصود حينئذ الاستغراق ، أما لفظ قدم البدن الخارجي ، وعدم قرينة البعضية المتعلقة وعدم صحة الحكم على الجنس من حيث هو وأما معنى قوله لولا الاستغراق يلزم أن يصح إطلاق الفصيح على من له ملكة يقتدر بها على التعبير عن بعض المقاصد كالمدح ولا يقتدر على التعبير ببعض آخر كالذم (قوله أي كل ما وقع عليه

(قول المشي) حالة كونه ممن ينطق الخ فعلى شخصان

(قول المشي) إذا لا معنى الخ لعدم إمكان النطق بجميع مقصود في وقت واحد

(قول الشارح) هكذا يجب أن يفهم الكلام أي كلام الإيضاح حيث قل وقيل يقتدر بها ولم يقل يعبر بها يشمل حالتي النطق وعدمه فانه يفهم منه أنه لو قيل يعبر لم أن لا يكون من له الملكة فصيحاً حالة السكوت ولولا الخ عليه أثر النقص لما بينه المشي حل الشارح حالة النطق على كونه ذلك الشخص ممن ينطق بمقصود في الجملة وحال عدمه على حال كونه الشخص ممن لا ينطق بمقصود أصلاً ولم يلتفت إلى ما أشعر به ظاهره من توارد الحالتين على شخص واحد

(قول المشي) لأنه لا يكون الكلام في المقصود حينئذ الخ يعني أن هذا لازم للاتيان يعبر وإن كان كونها للجنس قاسداً لصدقه على من يعبر عن بعض المقاصد في وقت ما دون الباقي ولم يفرض له لعله بما سبق ويأتي والمقصود بيان التخلل من جهة قصره على من يعبر في الجملة تدبر

(قول المشي) أما لفظاً فقدم الخ أي وأما المانع من جهة اللفظ في ذاته يتقطع النظر عما نحن فيه فقدم البدن والقرينة وعدم صحة الحكم على الجنس فإن هذا يمنع استعمال اللفظ في أي مقام وقوله وأما معنى أي المانع من جهة المعنى المقصود أنه في هذا المقام فزعم عدم دانية التعريف على عدم إرادة الاستغراق فاقيل أن عدم قرينة البعضية وعدم صحة الحكم على الجنس من المانع المعنوي وم

(قول المشي) وعدم قرينة البعضية المطلقة أي حتى تكون للبدن ذهني

(قول المشي) وعدم صحة الحكم الخ أي حتى تكون للهيئة

سهو ظاهر، فإن قلت هذا التعريف غير مانع، لصدته على الإدراك والحياة ونحوهما مما يتوقف عليه
الاقتدار المذكور قلنا، لا نسلم أن هذه أسباب بل شروط ولولم يلزم المراد السبب القريب لأنه السبب الحقيقي
المتبادر إلى الفهم مما يستعمل فيه الالباء السببية (والبلاغة في الكلام مطابقتها لمتقضى الحال) المراد بالحوال الأمر الداعي
إلى التكلم على وجه مخصوص

قصد التكلم (إن أريد بالمقصود مقصود الحكم فلا استغراق حقيقي، وإن أجرى على إطلاقه فهو عرفي إذ المتبادر من
التعريف من كل مقصود كل مقصود بلعبر كما في جمع الأمير الصائفة وليس المراد موقع الوقوع في الزمان الماضي بل وقوع
القصد في أي زمان كان ما تقرر أن صيغ الأفعال إذا ذكرت في التعريفات يراد بها الحدث المجرد عن الزمان صرح به
الفاضل اللاري في حواشيه على القوائد النيبالية، في تعريف النكته فاللفظ ملكة يقتدر بها على التعبير، عن كل ما يتعلق
قصد به في وقت ما سواء كانت تلك الملكة خفية أو كدية ويحمل وجودها بطريق الخدس من التعريفات المختلفة لواقعة
منه، من غير كلفة كما يعلم وجود سائر الملكات كذلك (قوله سهو ظاهر الخ) لأن مثل هذا الكلام يقال في مقام بيان
رجحان بعض القيود على بعض والترجيح يقتضي صحة اتیان كل منهما ومعلوم أنه لا يصح أن يقال بلفظ يبلغ لأن البلاغة
ليست بشرط في فصاحة التكلم، وما قيل إن قولهم قال هذا لكذا يقتضي انحصار اللفظ فيه فيكون علة عدم القول بلفظ
يبلغ قصد الشمول قط وليس كذلك، فإن عدم صحة مع فرض عدم الشمول أيضاً علة تركه ففيه انقضائه فلا تحصر ممنوع
والقول بأن الحق السليم يقتضي ذلك مجرد دعوى (قوله لصدته على الإدراك الخ) أي إذا كانت هذه الصفات واضحة
في محالها لأنه يصدق على كل واحد منها أنها ملكة يقتدر بها على التعبير المذكور (قوله لا نسلم أن هذه أسباب) فإن السبب
ما يكون مؤثراً في الشيء (قوله مطابقتها لمتقضى الحال) أي مطابقتها

(قول المحشي) وإن أجرى على إطلاقه أي لم يقيد بالتكلم وقوله فهو عرفي أي محمول بالقرينة على مقصود المشكك
فإنه الحقيقي

(قول المحشي) في تعريف النكته صوابه في تعريف الأعراب بما اختلف آخرون به
(قول المحشي) عن كل ما يتعلق بقصد به في وقت ما أي سواء كان يتعلق بالقصد به سابقاً أو يتصلق به ولو قيل إن
المضي بالنسبة للتعبير لتناول المستقبل وغيره أيضاً لكن لا قرينة عليه
(قول المحشي) من غير كلفة في نسخة من غير ملية أي ليث وثقل

(قول الشارح) سهو ظاهر قل عنه إذ ليس سبب العدول عن لفظ يبلغ هو إرادة شمول الفرد والمركب كما يشعر به
قولهم كذا لا يدخل كذا أو يخرج لآء لو فرضنا عدم شمول الفرد والمركب لما صح أيضاً أن يقال بلفظ يبلغ لأن الاقتدار على
اللفظ يبلغ ليس بشرط في الفصاحة، هو قوله عدم شمول الفرد والمركب أي عدم ترتب ذلك الشمول على العدول وعدم قصده بالعدول
(قول المحشي) يقتضي صحة اتیان كل منها ينبغي أنه يصح إبدال لفظ فصيح بكلام فصيح وهو ظاهر فإنه أن لا
تكون اللام للاستغراق بخلاف لفظ يبلغ فإنه باطل مطلقاً فالمراد صحة اتیان كل منهما لولا المرجح وهذا متصف في لفظ يبلغ
(قول المحشي) وما قيل الخ ظاهر أن المنوع الانقضاء لا الاشتراك هو المنقول عن الشارح
(قول الشارح) والحاجة قل عنه صرحوا في الكتب الكلامية والحكمة بأن الحجة من الكيفيات النفسانية في الواقع

جميع ما يقتضيه الحال . بقدر الطاقة صرح به في التلويح وفيه انه يخرج عن التعريف بلاغة كلام الباري تعالى الآن
يراد بقدر الطاقة طاقة التكلم ، أو الخطاب (قوله مقتضى الحال) وهو الخصوصيات التي يبحث عنها في علم المعاني كإبدال
عليه يأن الشارح رحمه الله

وشرحا لطاقة قوة تتبع اعتدال النوع أي مزاجه المخصوص به الذي يتناسب الآثار والعلوم المطالب منه حتى إذا خرج
من ذلك المزاج لم يبق ذلك النوع والمزاج كيفية متوسطة بين الكيفيات الأربع المشهورة وهي بالحقيقة من جنسها لأنها
منكسرة ضيقة بالنسبة إليها فأثرها وحكمها من جنس أحكام هذه الكيفيات إلا أنه أضعف من أحكامها وينض من
تلك القوة أضع الحياة سائر القوى الحيوية قل في القانون انه كما يتولد من تكاليف الاخلال بحسب مزاج ما جوهر
كثيف هو العنصر أوجز ، من العنصر فقد يتولد من بخارية الاخلال ولعاقبتها جوهر لطيف هو الروح وكما أن الكبد معدن
الاول كذلك القلب معدن الثاني وهذا الروح اذا حدث على مزاجه الذي ينبغي أن يكون له استعداد لقبول قوة هي التي
تعد الاعضاء كلها لقبول القوى الأخرى النفسانية وغيرها والقوى النفسانية لا تحدث في الروح والاعضاء إلا بعد حدوث
هذه القوة اه هذه القوة هي الحياة

(قول الشارح لان لم أن هذه أسباب) الفرق بين السبب والشرط ان السبب ما يكون مؤثراً في الشيء ، والشرط ما
يتوقف عليه التأثير من غير تدخله فيه كجفاف الخطب فانه شرط للاحراق من غير تدخله فيه والفرق بين العلة والسبب
أن العلة ما يترتب عليه المفعول والسبب ما يقتضي الى السبب لا ما يترتب عليه السبب يه عليه الشارح في شرح التواضع
(قول الحاشي) جميع ما يقتضيه الحال أي كل ما يقتضيه سواء كان خصوصية أو أكثر ومن الخصوصيات عدم اشتباه
على شيء عند اقتضاء المقام ذلك

(قول الحاشي) بقدر الطاقة أي لبحسب الواقع ونفس الأمر وعبارة التلويح ان روجعت الخصوصيات على ما ينبغي
بقدر الطاقة صار بليغاً وان بلغ في ذلك حداً يمنع معارضة صار معبراً قال محشي خسرو ان قوله ان روجعت على ما ينبغي
بقدر الطاقة صار بليغاً هذا بالنسبة لكلام البشر اذا لاطلاع لم على الواقع وأما البلاغة بالنسبة لكلام الله فهي مطابته
جميع ما يقتضيه الحال بحسب الواقع ونفس الأمر أي وهو المشار اليه بقوله وان بلغ في ذلك الخ وعليه لا اشكال
(قول الحاشي) أو الخطاب واشتبهه بقدر طاقة الخطاب لا ينبغي اشتباهه على مقتضى الحال بحسب الواقع لكن يلزم
حفظ أن الطرف الأعم ليس من البلاغة وهو منف قول المصنف ولما فرقان أنلي وهو حد الاعمز

(قول الشارح) وبلاغة في الكلام مطابته الخ اعلم أن هناك أموراً ثلاثة لا بد من التمييز بينها الحال وهو الأمر
الداعي لاعتبار الخصوصية كالانكار ومقتضاه وهو الخصوصية كالتأكيد والقرض المقصود من الكلام وهو الشيء المعنى
الثاني الذي يقع به التعامل في الكلام كورد الانكار الذي هو أثر الخصوصية وهناك أمران أيضاً لا بد من التمييز بينهما
نفس الجاز والكناية وهذا لا يكون غرضاً أو ناءاً يكون خصوصية في الكلام وانقرض من القدرة ذلك الخطاب مثلاً كما في
شرح الفتح الشريفي وكيفية الدلالة أي التوضيح ولفظاً كما صرح به الشارح في شرح الفتح وهذه لا تكون خصوصية
ومقتضى حاله يجب مراعاته في تحصيل البلاغة لأنها المبحوث عنها في علم البيان وهو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد هو
المعنى الذي روي فيه المطابقة لمقتضى الحال كما نضرا عليه جميعاً بطرق مختلفة للدلالة في التوضيح والمطابق على حسب ما يتناسب المقام

فرعاية مراتب الدلالة في الوضوح والظلمة على المعنى انما تكون بدرعاية مطابقتها لمقتضى الحال فكيف تكون هي مقتضى الحال فاذا
 اقتضى الحال كلاما موزنا لمقتضى بدلالات وشعبة أي مطابقة غير مختلفة بالوضوح والظلمة ككيفية هذا الدلالة حتى تتميز على
 ما يناسب المقام لان الدلالات الوضعية لا اختلاف فيها كما سيأتي وان اقتضى الجواز أي من حيث هو مجاز قطع النظر عن كيفية
 دلالة أو خصوصية أخرى وأدى بدلالات عقلية مختلفة بالوضوح والظلمة وبييت مراعاة كليات الدلالة على ما يناسب
 المقام بأن يأتي بالواضح في المقام لمقتضى الفروض وبالأوضح في المقام لمقتضى زيادة الوضوح لكن ليس ذلك لكونه مقتضى
 الجدل بل معرفته في رعاية الواجب في صناعة البيان كما يعلم ذلك من كلام الشريف والهاشمي في أول البيان حيث قال
 ان الدلالة الوضعية لا يختلف فيها بخلاف الدلالة العقلية فمن الاختلاف فيها وضوحا وخفاءا بهتبار اختلاف الموزم في
 كونه ينشأ وغير بين وبواسطة وبلا واسطة فانه أمر منضبط لتكتمل فهمكم للاطلاع على مراتب علم المحطوب بذلك فيورد
 المعنى الواحد بالدلالات العقلية مراتباً لمراتب الوضوح والظلمة وقد صرح به الشرح في شرح المفتاح أيضاً حيث قال بعد
 قول المفتاح علم البيان سرقة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بازاءدة في وضوح الدلالة عليه ليحترز بالتوقف على ذلك
 عن الخطأ في مطابقة الكلام المقام المراد ما قصد إيراد بالمراد من الكلام ما يسبق منه إلى التعم من المعاني المتزينة بالقول
 عليها بالكلام المشتمل على الكيفيات والخصوصيات المناسبة التي يطالع على تفصيلها علم المعاني ويتلهم المراد ما يعتبر في دلالة
 الكلام على ذلك من مراتب الوضوح زائدة وقصاها التي تناسب المقام والحال على ما يتكلم به علم البيان مثلاً في تسمية
 معنى مضائية زيد بقوله هو مضيا انه لمضيا ما هو الا مضيا ما المضيا الا هو قد ضمه خلق كثير ونحو ذلك
 هو ثمرة علم المعاني وبه الاحتراز عن الخطأ في ذلك وجعل الدلالة على ذلك مختلفة بالوضوح وإبرازها في صورة قوله هو
 كثير الزماد أوجب الكتب لسهولة التوضيح على وفق ما يناسب المقام والحال هو ثمرة علم البيان وبه الاحتراز عن الخطأ
 فيه حتى لو أدى المضائية في مقام ابتدا الاختيار بقوله انه لكثير الزماد لكن الخطأ فيه من جهة نظر المعاني دون البيان
 ولو أداه في مقام زيادة التوضيح بقوله هو كثير الزماد كان الأمر بالعكس وبالجملة قصد المعاني إلى أن يكون نظم الكلام
 بعد صحة أمره وبهية مفرداته في الدلالة على المعنى المراد كما ينبغي ونظر البيان في أن يكون تلك الدلالة فيها يناسب
 المقام من الوضوح والظلمة كما ينبغي وهذا تبين ان ما يقصده صاحب المعاني سابق في الاعتبار وكأن في مقدم ابتداء التطبيق
 لكلامه أو كلام غيره بالمعنى الذي ذكرناه وما يقصده صاحب البيان لاحق وبمحصل المطابقة في الجملة انه فهو عند التأمل
 صريح في أن كليات الدلالة انما تكون بعد اعتبار الخصوصيات التي يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وليست هي من مقتضى
 الحال كيف ومقتضى الحال يرد في بيانها لا يتوهم ما ذكرناه لا دخل لها في البلاغة أصلاً بل المراد انه لا دخل لها في أصل البلاغة
 الا ترى قول الامام عبد القاهر ثمرة ليس النظم وهو تطبيق الكلام على مقتضى الحال الا أن تضع كلامك الموضوع الذي
 يقتضيه علم وهو ونعمل على قوانينه ونعبر بتطبيق الكلام على ما يقتضيه الحال ذكره هو توجيه معاني القوم فيها بين انكم
 على حسب الأغراض التي يصالح لها الكلام أي المعاني التي يبحث عنها في القوم وهي الأحوال العارضة لتكلم والجل
 باعتبار تركيب بعضها مع بعض كالترغيف والتذكير والعطف وتركه أمضى الخصوصيات والكيفيات التي ترعى في المعاني
 الأصلية وتوجيها إيرادها على حسب الأغراض في كلام نفسه وحملها عليها في كلام الغير وقد نقل هذا الكلام المصنف
 في الإيضاح ثم قال فالبلاغة صفة راجعة إلى اللفظ باعتبار العادة المعنى وهو مراد الشيخ بقوله انها راجعة إلى المعنى وال
 ما يدل عليه بالقطر انه فهذا صريح في أن كليات الدلالة ليست من مقتضى مثال المعنى به أصل البلاغة وما يصرح بذلك

دون كينيات دلالة اللفظ التي يتكفل بها علم البيان، اذ قد تحقق البلاغة في الكلام بدون رعاية كينيات الدلالة بأن يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤدياً لمنى بدلالات وضعية أي مطابقة غير مختلفة بالوضح والغناء.

تصريحاً لاشبهة منه ما سبأ في العلامة التبرازي من تقسيم مقتضى الحال إلى مقتضى الحال بلاغة ومقتضى الحال دلالة ومقتضى الحال نصيباً وسبأني يا نعمنا قلنا ان كينيات الدلالة دخلت في البلاغة وبها يحصل كمالها ما سبأني عن الحشي من أن يقول الشارح فيما سبق النظم عبارة عن ترتيب الالفاظ متناسبة المعاني التوافقية متناسقة الدلالات وضوحاً وخفياً، على حسب ما يقتضيه العقل في ذلك المقام لا إيراد المعاني حينئذ لتتوزع الدلالات وضوحاً وخفياً، حينئذ اتفق انما هو في النظم الكمال الذي تفصل به البلاغة الكاملة فلم من هذا ان أصل البلاغة مطابقة مقتضى الحال وكلاماً برعاية كينيات الدلالة من جهة عدم التقيد ومناسبتها للمقام لكن ذلك ليس من مقتضى الحال في شيء، فأنكره عنه اذ عرفت هذا عرفت أن المجاز والكناية والتشبيه قد يكون مقتضى الحال كالمصرح به الشرح أول المعاني وكذلك كينيات الدلالة الا أن ذلك ليس من البلاغة المعروفة بالمطابقة لمقتضى الحال يعني ان لا يجب في البلاغة أن يكون الا دأ بكينية من كينيات الدلالة التي تختلف بالوضح والغناء وان كان به كمال البلاغة ولا لم يكن ذلك واجباً في أصل البلاغة لم يقع البحث عنه لاني للمعاني ولا في البيان من حيث ان به يطابق اللفظ مقتضى الحال قال الشارح في شرح قول المصنف فيما يأتي ثم الاسناد منه حقيقة عقلية الخ ذكر المصنف بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم المعاني زوجه انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان وكأنه مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالكفايد والتعريف وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر أن البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحلية فلا يكون داخلياً في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز التوحيديان ايضاً من احوال السند اليه أو السند اه قال المعني هناك يعني مجرد كونها من الاحوال المذكورة لا يمكن في ادخالها في المعاني بل لا بد أن يكون البحث من حلية المطابقة كما مر والبحث عنها ليس من هذه الحلية اذ لا يبحث عن الدواعي المقتضية لإيراد الحقيقة والمجاز اه وقد قال الشارح في أول المعاني ان الحقيقة والمجاز وان كانت أحوالاً لفظ قد يقتضيه الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث ان بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اه فلم أن كينيات الدلالة والمجاز ونحوه ليس من مقتضيات الاحوال أي ليس مما جعلوه مقتضى حال وان كان قد يقتضيه الحال وذلك لانهم يصدون بان ما يجب أصل البلاغة وذلك يكون بقلادة مقتضى الحال اما كينية القادة فمن كمال البلاغة وعرف السكاكي بلاغة التكلم بقوله هي يورغ التكلم في تأدية المعاني حداثة اختصاص بتوفيق خواص التراكيب حقاً وإيراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجبها لكن لا كلف إيراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجبها واجباً لكينيات الدلالة وقد عرفت ان ذلك غير معتبر في أصل البلاغة بل في كمالها وانه متأخر عن مطابقة مقتضى الحال تركه المصنف زوجه الله تحقق البلاغة بدونه فلا بد في هذا المقام قد اخطأ فيه الاذكاء فلما منهم أن كينيات الدلالة من مقتضيات الحال بناء على انه قد يقتضيه فكيف لمرجها الحشي وتصفوا بما لم يأتوا فيه بشيء؟

(قول الحشي) دون كينيات دلالة اللفظ الخ في شرح المتنازع الشارح البحث في البيان راجع الى احوال الدلالات وان هذه واضحة وتلك غير واضحة اشبه فلما هو المراد بكينيات الدلالات للمجاز من حيث هو مجاز والكناية من حيث هي كناية على انك عرفت أن المجاز والكناية ليسا من مقتضيات الاحوال التي بها أصل البلاغة

الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به اصل المعنى

نعم اذا أدى المعنى بدلالات عقلية مختلفة بالوضوح والخطأ لا بد فيمن رعاية كيفية الدلالة أيضاً كما ستعرفه دفا قبل ليس المتعنى خصوصاً بما بحث عنه في علم المعاني كما يشعر به كلام الشارح رحمه الله على أهم من الخصوصيات التي يطلع عليها في علم المعاني وكيفية دلالة اللفظ التي يتكفل بها علم البيان ، فإنه لا بد في البلاغة من رعايتها ليس بشيء ، كيف وانهم لا يلقون مقتضى الحال على كيفية دلالة اللفظ (قوله الى أن يعتبر الخ) أشار بهذا التفسير الى أن التكلم بدون الاعتبار والقصد غير مستبر صدم وإلى انه .

(قول المحشي) (إذ قد تحقق البلاغة في الكلام الخ) يعني ان كيفية الدلالة أهم وضوحها وخفاءها لو كانت معايرتها من البلاغة لم تحقق البلاغة بدونها كما انها لا تحقق بدون خصوصية ما من الخصوصيات المذكورة في علم المعاني بأن يكون كل كلام بليغ هو ما أدى فيه الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال بدلالات مختلفة بالوضوح والخطأ مع رعاية ما يناسب المقام منه لأن إيراد المعنى بالطرق المختلفة انما يكون بعد رعاية مقتضى الحال كما سيأتي في اشرار أول المعني والبيان وتقدم قوله عن شرح المفتاح فتكون رعاية كيفية الدلالة لازمة كما لم رعاية الخصوصيات البقية فكما انه لا بد في تحقق البلاغة من اشغال الكلام على خصوصية من الخصوصيات المذكورة في علم المعاني لاقتضاء الحال لها كذلك لا بد من اشغاله على كيفية من كيفية الدلالة لاقتضاء الحال لها إذ لا فرق بينها وبسبب كيفية الدلالة الوضعية منها إذ لا تختلف وضوحاً وخفاءً فلا يقال تحقق كيفية الدلالة بكيفية الوضعية ومينئذ لا تحقق البلاغة إلا اذا أدى المعنى بدلالات غير وضعية حتى يراعي فيها الوضوح والخطأ لكن البلاغة تحقق بدونها بالمطابقة لخصوصيات المذكورة في علم المعاني بأن يكون الكلام المطابق لا يقتضيه الحال مؤدياً لمعنى بدلالات وضعية غير مختلفة بالوضوح والخطأ فإنه حينئذ لا يعتبر الموضوع والخطأ من جهة ما يناسب المقام لعدم اقتضائه موضوعها أعني الدلالات غير الوضعية فتمل قد زل في تحريره الاقدام (قول المحشي) نعم اذا أدى المعنى بدلالات عقلية الخ بأن اقتضى المقام الجاز أو الكناية أي اقتضى أداء المعنى الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال بذلك فلا بد حينئذ من رعاية كيفية الدلالة وهي وضوحها وخفائها على ما يناسب المقام لكن ذلك ليس من رعاية مقتضى الحال لما علمت أن التطبيق لمقتضى الحال سابق على ذلك وهذا لا ينافي ان به كمال البلاغة لأن ما نحن فيه أهم مطابقة مقتضى الحال أصل البلاغة كما سبق

(قول المحشي) فادق الخ فإنه السرفندي مستدلاً بكلام شرح الشارح للمفتاح وقد عرفت غلطه في الاستدلال بتدبر (قول المحشي) فإنه لا بد في البلاغة من رعايتها بأن يؤدي المعنى المطابق لمقتضى الحال بكيفية مناسبة للمقام من جهة الوضوح والخطأ وقد عرفت فسادة خلفه في الدلالة الوضعية الذي المختلفة وضوحاً وخفاءً نعم لذلك مدخل في كمال البلاغة عند اقتضاء الحال أما أصل البلاغة كما يتبينه قوله لا بد في البلاغة فلا

(قول المحشي) كيف وانهم لا يعلقون الخ وانما قالوا علم البيان معرفة إيراد المعنى اواحد الذي روعي فيه مقتضى الحال في طرق مختلفة الدلالة وضوحاً وخفاءً ليعتبر بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد فكيفية الدلالة هي تمام المراد لا مقتضى الحال

(قول المحشي) بدون الاعتبار والقصد الخ أي حكماً قال الشارح في شرح المفتاح لم يعتبر كونه أي التكلم مراعيًا

لخصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلاً كون الطالب منكرآ للحكم حال يقتضي تأكيده والتأكيد مقتضاه بمعنى مطابقته له ان الحال ان يقتضي التأكيده كان الكلام مؤكداً وان اقتضى الاطلاق كان علوياً عن التأكيد وهكذا ان اقتضى حذف السند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتغل عليها علم المعاني (مع فصاحته) أي فصاحة الكلام

لا يجب أن تكون الخصوصية من قبيل اللفظ ولما أوردت كلمة معديون في المزمع لجزئية (قوله خصوصية) في القاموس خصه بالشيء، خصاً وخصوصاً وخصوصية وفتح وخصيصي وبد وخصيصة فخصه انتهى والمراد الأمر المختص بجملة نفس المصدر بالنية، فما ذكره الناظرون في تحقيقها كالمخارقات (قوله وهو مقتضى الحال) أي تلك الخصوصية والتذكير باختيار الظهور ولما كان معرفة مقتضى الحال موقوفاً على معرفة الحال قدم تعريفها ثم بين مقتضى ثم بين معنى المطابقة، التي هي نسبة بينهما، وفيه إشارة إلى أنه في الحقيقة هو الخصوصية كما يدل عليه قول المصنف فتقام كل من التكرار والاطلاق الخ، وقولهم ولما ذكره فكذلك وحده فكذلك وما سماه سمي من أنه عبارة عن الكلام المؤكد المشتغل على الخصوصيات، ففترض يدعو الى ذلك كما سمي (قوله ومعنى مطابقته الخ)

لذلك لعدم الاطلاع عليه قبيط الحكم بما يظهر على الناس ويثبت عنه ظاهراً وهو معرفة بالصيانة قال السيد في حواشي شرح الفتاح ان ما يختاره غير البليغ لا يقل له خصوصية وليس من البلاغة في شيء، (قول المحشي) لا يجب أن تكون الخ كالخلف والمساواة والتقديم والتأخير وترك التأكيد مثلاً عند اقتضاء المقام ذلك وكلاماً بظاهر في أنها قد تكون لفظاً لكن المؤكدة لكن قال بعضهم الخصوصية هي كون الكلام مؤكداً أو مرفقاً وهكذا. وهو أوفق بقولهم ان الخصوصية تعبر أولاً في المعنى وثانياً في اللفظ إذ المتبر في المعنى هو كونه مؤكداً لا لفظاً ان مثلاً والأمر سهل

(قول المحشي) فما ذكره الناظرون في الأمور التي ذكروها

(قول المحشي) التي هي نسبة بينهما أي بين الحال ومقتضاه وفيه إشارة إلى أن نسبة المطابقة للكلام باختيار اشبه على ما فيه من الخصوصية

(قول المحشي) وقولهم حذف على قول المصنف

(قول المحشي) فيه إشارة إلى أنه الخ لأن المطابقة لم تتحقق إلا بتلك الخصوصية لأن تأثير الانكسار مثلاً انما هو في الخصوصية أما أصل الكلام فاقضاء شيء آخر كالأحكام بالنسبة

(قول المحشي) فيها الحقيقة أي لا في الاصطلاح لأنه يقتضي بأن يكون مقتضى الحال الكلام المشتغل على الخصوصيات

(قول المحشي) من أنه عبارة عن المؤكد ومعنى مطابقة الكلام له كونه فرداً من أفرادها فليست المطابقة لغيرها أيضاً

مصطلح المتكلمين وهو الصدق وإلا نسبت الى الكلي

(قول المحشي) ففترض يدعو الى ذلك وهو ان موضوع المعاني اللفظ العربي من حيث لقائه المعاني الثباتي فلا

بد أن يكون موضوعات المسائل ولجعة اليه والاحبال ليست كذلك إذ التأكيد والتذكير والخلاف مثلاً ليس بلفظ عربي مزيد للمعنى الثاني وهو الفرض المقصود من الكلام إذ لا يفيد إلا مجموع أصل المعنى مع الخصوصيات لان الخصوصيات

فإن البلاغة إنما تتحقق عند تحقق الأمرين (وهو) أي مقتضى الحال (مختلف فإن مقامات الكلام متفاوتة) والحال والمقام يتقاربا للفهوم والتغاير بينهما اعتباري فإن الأمر الداعي مقام

يعني أن المراد بالمطابقة للاشتغال . لا مصطلح الشقطين (قوله فإن البلاغة الخ) يريد أن الفصاحة ، شرط تحقق البلاغة . لا أنه معتبر في مفهومه . ولذا لم يعتبره السكاكي . وقال البلاغة بلوغ المتكلم في تأدية المعنى حساً له اختصاص بتوفيق خواص التركيب حقاً ، وإيراد أنواع التشبيه والجاز والكتابة على وجهها (قوله وهو أي مقتضى الحال الخ) . المقصود من هذا الكلام بيان تعدد مراتب البلاغة لبيان به ما سيجي . من أن ارتفع شأن الكلام بمطابقته لاعتبار المناسب وإن له طرفين أعلى وأسفل (قوله متفاوتة) .

معتبرة في أصل المعنى ولذا قال الشيخ فيما يأتي ثم تعبد لذلك المعنى دلالة ثانية كما سيأتي . بيانه يقول أما ذكره فكذلك معتد أما الكلام المذكور فيه المسند إليه فكذلك لهذا الغرض تابع للاصطلاح والحقيقة ما تقدم

(قول المحشي) يعني أن المراد الخ فمعنى مطابقته لمقتضى الحال اشتباه عليه ولا حاجة لما في الاطول من أن المعنى مطابقة معناه وهو المفردات القائمة بالكلام لنفسها من حيث أنها مقتضى الحال بناء على اعتبار الاعتباري وإن هذه المطابقة من باب مطابقة نسبة الكلام للواقع يعني أنها هي حقيقة وغيره اعتباراً (قول المحشي) لا مصطلح الشقطين وهو صدق الكل على جزئياته أي ولا مصطلح المعاني أيضاً بالمعنى الآتي وهو كونه فرداً من أفراد الكلام المؤكد مثلاً

(قول الشارح) فإن البلاغة الخ أي إذا اعتبر في مفهومها كون مطابقتها له حال كونه فصيحاً لأن الخ كذا نقل عنه يعني أن المعبر في المفهوم هو كون المطابقة حال الفصاحة لا نفس الفصاحة

(قول المحشي) شرط تحقق البلاغة لما علم أن كون المطابقة حال الفصاحة مأخوذاً في مفهوم البلاغة

(قول المحشي) لا أنه معتبر في مفهومه بأن تكون البلاغة مجموع المطابقة والخلوص من ضعف التأليف والتفديد وتناظر الكلمات مع فصاحتها

(قول المحشي) ولذا لم يعتبره السكاكي أي لم يعتبر الفصاحة في مفهوم بلاغة الشكل للمفهوم منها بلاغة الكلام فإن السكاكي لم يعرف بلاغة الكلام لاختصاصها من بلاغة الشكل

(قول المحشي) وقال البلاغة الخ قال المحشي فيما سيأتي ولا مدخل في ذلك لفصاحة وهو الحق لأن الفصاحة أمر خارج عن ماهية البلاغة شرطاً لتحقيقها كما أشار إليه الشارح في تعريف البلاغة أنه أي بقوله هذا فإن البلاغة إنما تتحقق الخ لما عرفت أنه يعتبر في مفهوم البلاغة كون المطابقة حال الفصاحة

(قول المحشي) وإيراد أنواع التشبيه الخ بأن يورد كل واحد من ذلك في المقام الذي يقتضيه فإن ذلك من كمال البلاغة لكن لما كان الكلام فيها تتحقق به البلاغة تركه المصنف

(قول المحشي) المقصود من هذا الكلام الخ هذا أولى مما قلناه في الاطول فأنظره

(قول المحشي) من أن ارتفع شأن الكلام سواء المرتبة الأولى وما بعدها فأنزل

(قول المحشي) وإن له أي لما ذكر من المطابقة

باعتبار نوم كونه محلاً لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار نوم كونه زماناً له وأيضاً
للقام يعتبر امتثاله الى المتعنى فيقال مقام التأكيذ والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المتعنى فيقال
حال الانتكار وحال غلو المعنى وغير ذلك فمتى تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام ضرورة

أي بحسب الاختصاص لا من حيث الذات فلا يرد عليه ان اختلاف المتعنى لا يستلزم اختلاف المتعنى إذ قد يقتضي
أمر كثيرة شيئاً واحداً ولذا يذكر خصوصية واحدة دواعي متعددة (قوله باعتبار نوم كونه الخ) . فهذا الاعتبار معتبر في
مفهوم القام وكذا التوهم الثاني في مفهوم الحال فعلى متباين بهذا الاعتبار فمما في القدر المشترك وهو الأمر العام الى
اعتبار الخصوصية في الكلام فيكون متصرفي المفهوم ، وليس هذا بياناً لوجه التسمية حتى يرد ان وجه التسمية غير داخل في
المفهوم فلا يحصل التباين في المفهوم بسببها ويوجه ذلك التوهم ، انطبق المتعنى بالأمر العام انطبق الزماني والمتضمن
بالزمان وان كان (قوله وأيضاً القام يعتبر اضافته الخ) ولذا اختار المصنف وجه الله المقامات على الأحوال ، فن تفاوتها
ظاهر في تفاوت ما أضيفت اليه أي المتعنى بخلاف تفاوت الأحوال ولتنبيه على اتحاد القام والحال (قوله فمتى الخ)
تفريع على قوله فان مقامات الكلام متفاوتة (قوله ضرورة الخ) .

(قول المحشي) أي بحسب الاختصاص يعني انه ان نظر لاختلاف ذاتها فذلك لا يقتضي اختلاف المتعنى فان الأنواع
والنوعية والتقدير والتعظيم والتفكير والتقليل كلها تقتضي التوهم وهو شيء واحد وان نظر لاختلاف اختصاصها اقتضى اختلاف
المتعنى لان التأثيرات المختلفة لا تجتمع على أثر واحد والتوهم فيها قسم مختلف بالاعتبار وليس المراد بالذات ذات
المتعنى بالفتح كما هو لمخالفته السياق كما هو ظاهر

(قول الشرح) باعتبار نوم كونه محلاً قل عنه كان هذا مأخوذاً من قولهم هذا الكلام لم يقع في محله أو لم يكن مناسباً لوقت
(قول المحشي) فهذا الاعتبار معتبر الخ يدل عليه قول الشارح في شرح المحتاج المراد بالحال الأمر العام الى إيراد
الكلام على كيفية وخصوصية مناسبة من حيث كونه بمنزلة وقت وزمان للكلام وان اعتبر من حيث كونه بمنزلة محل ويمكن
سمى مقاماً ولا يمكن الفصل هنا بحجة محضة حكم يضرب المفهوم بخلاف الانسان والفرس وان قصدنا في القدر المشترك تقدير
(قول المحشي) وليس هذا رد على المعاصم

(قول المحشي) انطبق المتعنى بالأمر العام أي كونه محل قدره لا يزيد ولا ينقص عنه فان كان مثلاً الانتكار
ضميناً كان التأكيذ واحداً وان زاد زاد قدره كما ان الحال في المكان أو الزمان على قدره فينزه التوهم مثلاً للمكان أو الزمان
(قول الشارح تعتبر اضافته الخ) هذا أكثرني إذ قد يضاف الى المتعنى بالكسر كقولهم انصر المقام مقام أن يتردد
المخاطب واسم المقام الى المتعنى بالفتح لامية بخلاف اضافته الحال اليه قالها ياتية كما عرفت

(قول المحشي) فان تفاوتها ظاهر قبل غير في الدليل عن المتعنى بالكسر بالمقام دون الحال إذ القام يضاف الى
شيء ، تفاوت ذلك الشيء عند تفاوت المقام عين تفاوت المتعنى وهو الذي ولا كذلك الحال فانه يضاف الى شيء ، تفاوت
ذلك الشيء عند تفاوت الحال ليس عين تفاوت المتعنى الذي هو المدي بل يحتاج الى وسط بأن يقال اذا تفاوت الحال
تفاوت الانتكار واذا تفاوت الانتكار تفاوت التأكيذ مثلاً لضرورة تفاوت المتعنى بالفتح عند تفاوت المتعنى بالكسر وعلى
هذا فالمراد بالحال ليس الأمر العام بل حال الانتكار كناية عن طلب التأكيذ مثلاً فكذلك المرفوعين متعلق بالشيء لكن

ان الاعتبار للاتق بهذا المقام غير الاعتبار للاتق بذلك واختلافها عين اختلاف مقتضيات الاحوال
ثم شرح في تفصيل غايات المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى
الحال كما سيحي . اعتبار مناسب للحال والمقام وهو

أي هذه المقدمة ضرورية ولذا لم يذكرها المصنف رحمه الله (قوله ان الاعتبار الخ) أي الأمر المتبرع للاتق وهو
الخصوصية التي هي نفس مقتضى المقام . إلا ان الحكم عليها بالتأخير . إذا لوحظ من حيث ان للاتق بهذا المقام ضروري
لا يحتاج فيه بظلال ما إذا لوحظ من حيث انه مقتضى المقام (قوله واختلافها الخ) معطوف على قوله عند حدوث المقامات
تختلف مقتضيات المقام يحصل بانضمامه اليه المدعي أنى غايات مقتضيات الاحوال (قوله ثم شرع الخ) معطوف على
مقدر . مستفاد من قوله ان المقامات الخ أي اجل ذكر غايات المقامات ثم شرع في تفصيلها أو كلمة ثم زائدة ونما القول
بأنه معطوف على مضمون قديم . لا شاهد له (قوله مقتضيات الاحوال) أي أكثرها من مضى مما يتعلق بنفس الجملة
كقوع الخبر موضع الانشاء . والعكس و بعضا يتعلق بكليات الاستفهام التي ليست جزء الجملة كما ذكر مباحث الانشاء
(قوله ان مقتضى الحال الخ) . المقصود من هذه المقدمة التنبيه على ان مقتضى الحال معناه مناسب الحال لا موجه الذي
يتمتع بظلاله ليم ان اضافة المقام الى التذكير وغيره معناه مقام مناسبه التذكير . ليدخل فيه المحسنات وإنما أطلق عليه مقتضى
لأن الحسن كالقاضي في نظر البلوغ (قوله كما سيحي) جملة معقوضة بين الابتداء والظرف في الرضى الكلف التي تدخل
على ما لها شأن ثلاثة أحدها . تشبيه المضمون بجملة مضمون أخرى وليس لها عينه متعلق من الفعل أو شبهه لأنها لا تفرق وتعلق

يبقى هذا التمييز لا يكون الفرق بالاعتبار كما هو صريح الشارح بل بالانتماء فليظهر التفاوت باجبار الاضافة الى مقتضى
بالفتح اضافة لازمة بخلاف الحال فان اضافته لما بعده مائية بلا تعرض لمقتضى فيكون هذا الفرق لفظياً والاول معنوياً فأتم
(قول المحشي) أي هذه المقدمة ضرورية هي قوله ان الاعتبار الخ

(قول المحشي) إلا أن الحكم الخ يريد ان التعليل معتبر فيه الباقية بخلاف الحال فليس من تعليل الشيء بنفسه كما
زم القدي . بما على ان الاعتبار يعني المتبرع

(قول المحشي) إذا لوحظ من حيث انه الخ لأن العنوان دخلا في البديعية والنظرية كما إذا قلنا العالم المتبرع حادث
فانه يدعي بخلاف العالم حادث

(قول المحشي) مستفاد من قوله الخ أي من قول المصنف يعني ان كلام المصنف قريبة على تقديره في كلامه لشارح
فالمعطوف في كلامه متكلم واحد تدبر

(قول المحشي) لا شاهد له أي لا شاهد لصحة المعطوف على المضمون في كلامهم وفيه رد على القدي

(قول المحشي) المقصود من هذه المقدمة الخ فلا يبقى عنها ما سبق

(قول المحشي) ليدخل الشخصيات كلها ككيد الاستقصائي

(قول المحشي) الذي يدخل على ما أي الكلمة

(قول المحشي) تشبيه مضمون جملة الخ كما في قوله عليه الصلاة والسلام كما تكونوا يولى عليكم شبه التولية عليهم الكراهة
بكونهم المذكور أي بجانبهم للمذكورة وكما في قوله تعالى اجعل لنا إلها كما لهم آلهة كما في الرضى وظاهر أن التشبه بين الآية

أما أن يكون مختصاً بأجزاء الجملة أو بالجملةين فصاعداً أولاً يختص بشئ من ذلك أما الأول فيكون واجباً إما إلى نفس الاستناد ككونه جارياً من التأكيـد أو مؤكداً استحساناً أو وجوباً

أما يطلب إذا كانت جارة ، ويحتمل أن تكون لتبليـل كما قال الاخفش في قوله تعالى « كما أرسلنا فيكم رسولاً » أي لا أرسلنا فيكم (قوله إما أن يكون مختصاً بأجزاء الجملة) ، الأصل في المخصوص وأن كل دخول الياء على المقصور عليه لكن الشائع في الاستعمال دخوله على المقصور فليس أن لا يتجاوز أجزاء الجملة مثلاً عن ذلك الاعتبار فلا يبالغ في تحقيق ذلك الاعتبار فيما سوى أجزاء الجملة فاندفع ما قيل أن أريد بأجزاء الخبر الصريح وهو الذي يختبر في انقضاء الجملة خرج المفعول ونحوه وأن أريد الأهم من ذلك لا يختص في الاستناد والمُسند إليه والمُسند لأننا نريد الأول والمقصود قصر الأجزاء على تلك الأحوال لا قصر الأحوال عليها على أن الأحوال الزاجعة إلى المفعول ونحوه أحوال السند أو السند إليه ولو بواسطة وكذا ، اندفع ما قيل أن الحذف والآيات ليس خاصاً بأجزاء الجملة فامر (قوله إما إلى نفس الاستناد) ككون الاستناد جزءاً من الجملة .

والله أعلم بعلمهم الألفه وليس مدفولاً ما وإن كان مأخوذاً من السياق فالمراد بالمفهوم شئ يعم من الجملة كالتصنيف بالحي ، هنا وهو كونه مقتضى الحال الاعتبار للمذهب المأخوذ من قول المصنف الألفي ومقتضى الحال هو الاعتبار المناسب وما قيل أن المراد بالشئ بمضمونها الجملة المفهومة من قوله سمي ، وهي قول المصنف ومقتضى الحال هو الاعتبار المناسب لا جود سمي لا يوافق ما قلناه من الرضى

(قول الحشي) أما يذهب إذا كانت جارة لأن حروف الجر موضوعة لأن فضي بالفعل القصر عن المفعول به إليه والمفعول به لا بد له من قبل أو مئة فإذا لم نحو فلا مفعول هناك حتى نقاب فلا

(قول الحشي) ويحتمل أن تكون لتبليـل هذا استعمال خارج عن المعاني الثلاثة والأحتمالان الباقيان أن تكون للكشف بمعنى لعل وأن تكون للقرآن أي قرآن التثنية في الوجود فالأول كما في قول بعض العرب انتظري كما أتيتك أي لعل أتيتك والثاني نحو قولك ادخل كما سلم الأمام وقوم ودع كما سلم

(قول الحشي) الأصل في المخصوص إلى قوله لكن الشائع الخ عبارة الشارح في شرح الكشاف عند قوله تعالى إياك نعبد وإليك نستعـين فخصت بالعبادة أي تعبدت منفرداً بها لا نريد غيرها وهذا هو الاستعمال العربي ولو قل نقص العبادة لكان استرخاء عرفاً أنه وهو الموافق لقوله في الأساس خصه بكذا فاختص به ونقول الزاغب في مفرداته التخصيص الفراد بعض الشيء بما لا يشترك فيها الجملة وعلى هذا لا حاجة لما ذكره هنا وإن تبع فيه ما سياتي عن السيد عند قول المصنف وأما الفصل فخصيصه بالسند وسياقي الحشي هناك توجيه الشارح بما لا يساعد ما قلناه عنه هنا فلتأمل

(قول الحشي) فاندفع ما قيل إلى قوله وكذا ، اندفع ما قيل التاكيد اللفظ وأن كفى الأول عن الثاني لأنه إشارة لموضوع في الفري

(قول الشارح) إما إلى نفس الاستناد والاستناد عبارة عن الحاصل بالمصدر المبني للمفعول وهي الحالة أي الارتباط الذي بين التكتلين ظاهرهما وبين مدفولهما حقيقة فالتدني خاشية الجاني

(قول الحشي) ككون الاستناد جزءاً من الجملة هو الظاهر المراد بالاستناد هنا هو النسبة بين المدلولين لكن في خاشية

تأكيداً واحداً أو أكثر أو إلى السند إليه ككونه مضموناً أو ثابتاً معرفاً أو متكرراً مخصوصاً أو غير مخصوص
 مصحوباً بشئ، من التوابع الخمسة أو غير مصحوب، مقدماً أو مؤخراً، مقصوداً على السند إليه أو غير مقصود إلى
 غير ذلك، أو إلى السند كما ذكر مع زيادة كونه مفرداً فضلاً أو غيره، أو جهة اسمية أو فعلية أو شرعية أو ظرفية
 هو الظاهر وعد الجملة من أقسام اللفظ إما باعتبار أكثر أجزائها أو باعتبار أن الدال على الاسناد ملفوظ إما أصالة
 كالاعراب أو تبعاً، كالطية الدالة عليه وبعضهم، جعل الاسناد شرطاً للجملة فالمراد بأجزاء الجملة أهم من الأجزاء وما
 في حكمها، مما لا يتقدم الجملة بدونه (قوله تأكيداً واحداً الخ)، تفصيل قوله وجوباً (قوله مخصوصاً) صفة لقوله متكرراً،
 (قوله مصحوباً) خبر بد خبر قوله كونه وكذا ما بعده (قوله على السند إليه) أى لدى أسند اليه وهو السند فصيصة
 السند مستند إلى التغيير المستتر الراجع إلى الوصول لا إلى الطرف الذى يبدى وإنما لم يقل على السند مع أنه أظهر وأخصر
 لحقيقة قوله كما ذكر أن التبادر من هذه العبارة هو المذكور بعبارة قوله قال السند لا يصح إلا باعتبار تبديل لفظ السند
 بالسند إليه بخلاف ما إذا قال السند إليه فانه صحيح وإن كان لفظ السند الدال على كل من المقامين بمعنى متاخر (قوله
 كونه مفرداً) الأفراد في السند مقتضى الحال،

لجامى أن الاسناد عند المناقش يميزه من الكلام عبارة عن الفهم إحدى التكنين للأخرى وهو الهيئة الأجنبية وكذلك
 عند من يقول انه شرط تغير حصول المجموع وإنما حملناه هنا على النسبة لأنها مرجع الأحوال المذكورة وقول المحشى أو
 باعتبار أن الدال على الاسناد ملفوظ إلى أن قال أو تبعاً كالطية فإن مدلول الهيئة الأجنبية هو الاسناد بمعنى النسبة كما
 صرح به في حاشية الجامى أيضاً ثم ان معنى كون الهيئة ملفوظة تبعاً تلقى اللفظ بحملها فاصداً بها انصاف بحمل مثقلها فلا
 ينبغي ما في حاشية الجامى من أن الهيئة ليست ملفوظة وإن كان مقتضى تمييزاً بين هيئة زيد قام وقام زيد أن تكون
 ملفوظة مسموعة فليتل

(قول المحشى) هو الظاهر لأنه الجزء المصدري للقضية إذ لا تكون قضية إلا به

(قول المحشى) كالاعراب أى في نحو قام زيد والهيئة أى في نحو جاء سيوريه

(قول المحشى) كالطية الدالة عليه أى هيئة التركيب القائمة باللفظ وهى انضمام بعضه لبعض فلهذه ملفوظة تبعاً ومسموعة
 أيضاً كذلك بخلاف الهيئة التى هى الارتباط للعامل بين الطرفين فإن ذلك ليس بمسموع ولا ملفوظ لا أصالة ولا تبعاً
 وهذا اندفع ما يتوهم من التنازع بين كلاميه هنا وفي حاشية الجامى حيث جعل الهيئة دالاً وهناك مدلولاً وكذا ما يتم
 من التنازع حيث وقع في كلام بعضهم كالمحشى أن الهيئة ملفوظة وفي كلام آخرين أنها غير ملفوظة ولا تبعاً
 (قول المحشى) جعل الاسناد شرطاً للجملة أى شرطاً لحصول الكلام خروجاً عن ذلك صفة قائمة بالطرفين وفيه نظر
 لأن كونه قائماً بالطرفين لا ينافي جزئته كالكلام كالهيئة السرير

(قول المحشى) تفصيل قوله وجوباً لأن الاستثنائي لا يكون إلا واحداً وذلك إذا كان مخاطب مفرداً وإنما
 اقتصر فيه على الواحد لوجوب الاختصار على قدر الحاجة كما سيأتي

(قول الشارح) أو غير مخصوص شمل الفاعل والمبتدأ بناء على ما سيأتي للشارح تبعاً لابن السكيت والرضي من أن صفة
 الحكم تتبع الافادة فيجوز كون المحكوم عليه نكرة غير مخصصة إذا كان الحكم عليها متبديلاً كما في قوله، فيوم لنا ويوم علينا

مقيداً بمتعلق أو غير مقيّد على ما سيفصل ، وأما الثاني فنكوصل الجملتين أو فصلهما أولاً الثالث فكالمساواة والابتنياز والاحتساب على الوجودات المذكورة في بابها وهذا حديث أجهل يفصله علم المتعلق وإذا تمهد هذا فنقول مقام التذكير أي اللقائم الذي يناسبه تذكير المسند إليه أو المسند بإيّن مقام تعرفه ومقام إطلاق الحكم

مع قطع النظر ، عن كونه فعلاً أو غيره بخلاف أفراد المسند إليه فنه مما يتعلق به المادة أصل المعنى فلما جعله الشارع رجحاً الله دائماً على ما ذكر في المسند إليه يشهد على ذلك إيرادهم الأفراد في مباحث المسند دون المسند إليه فبما قبل المراد مفرداً ينقسم إلى قسمين فلا يرد أن كونه مفرداً خير فعل يكون في المسند إليه أيضاً ليس بشئ. (قوله مقيداً بمتعلق) المتعلق إنما يكون الفعل وشبهه ، بعد انتسابه إلى الفاعل ، في قولنا الضارب زيداً عمرو زيداً مفعول فاضرب المسند إلى الموصول والمقدّم الذي ضرب زيداً عمرو (قوله تنبيذه بمؤكد أوداة قصر) فاعل إلى الحكم والمتعلق أو تابع فاعل إلى المسند إليه والمسند ومتعقه أو شرط أن أريد به فعل الشرط فهو .

وارجاع هذا ونحوه لما ذكره من الخصصات تكلف (قول الشارع) سرقة أو منسكراً يصبح أن يكونا صفتين لكل من المحذوف والثابت وأن يكون سرقة خيراً آخر ومنكراً صفاً عليه

(قول المحشي) مع قطع النظر الخرد لما سيأتي من أن الاعتبار الزائد في المسند كونه مفرداً ينقسم إلى قسمين لأن الأقسام ليس مقتضى الحال أصلاً (قول المحشي) عن كونه فعلاً نحو قلت أو غيره نحو أنا قائم

(قول المحشي) بخلاف أفراد المسند إليه حاصل أن أفراد المسند أي كونه غير جملة لا يتوقف عليه أصل المعنى وهو مالا يتغير بتغير عبارات كما سيأتي وإنما يكون لاقضاء الحال إياه بخلاف أفراد المسند إليه فهو إما يزوي به أصل المعنى (قول المحشي) بعد استاده إلى الفاعل لما مر منه في حواشي الجاني من أن النسبة إلى الفاعل مقومة لدلول الفعل بخلاف نسبة المسمى إلى المفعول فإنه لازم خارج لكن يرد عليه المسند إليه المصدر فإن له متعلقاً من غير أن يستل إلى شئ نحو رغبته في الخير غير فالحق أنه خصه لأنهم لم يسموا إلا عن متعلقاته فإنه ملوكة ويمكن أن يقال المصدر لا يصل إلا حال تأويله بالنقل عند الجمهور والكلام مبني على منجهم وإن جوز الرضى عنه في الظروف وشبهه بلا تأويل (قول المحشي) في قولنا الخ يعني أن المتعلق في هذه الصورة هو المسند لا المسند إليه حتى لا يكون هذا دائماً على أحواله كما يتوهم

(قول الشارع) ومقام إطلاق الحكم أي الاستاد بين المسند والمسند إليه قل عنه في الكلام انه ونشر إلا أن بعض ما ذكر مقدماً يقيد بواحد مما ذكر مؤخراً وبعضه يقيد بأثنين فصاعداً وعلى العكس أي بعض ما ذكر مؤخراً يقيد بواحد مما قدم وبعضه يقيد بأثنين فصاعداً بيان ذلك أن الحكم المتعلق كريد قائم يقيد بمؤكد كلان زيداً قائم وكذلك المتعلق المتعلق كضرب زيداً يقيد بالمؤكد كضرب زيداً وبإداة القصر كضرب زيداً والمسند إليه المطلق كضرب رجل فإنه يقيد بالتابع كضرب رجل فثم والمسند المتعلق أن كلان اسماً كريد طيب فإنه يقيد بالتابع كريد طيب ماهر وإن كلان فعلاً كأكرمت فإنه يقيد بالشرط نحو أن جيتني أكرمك وبالمفعول نحو أكرمك زيداً وإن كلان شبه الفعل

أو التعلق أو المسند إليه أو المسند أو متعلقه بيان مقام تقديمه يؤكده أو اداة قصر أو تابع أو شرط أو مقبول أو ما يشبهه ومقام تقديم المسند إليه أو المسند أو متعلقه بيان مقام تأخيرها وكذا مقام ذكره بيان مقام حذفه وهذا معنى قوله (فتمام كل من التوكيد والإطلاق والتقديم والذكر بيان مقام خلافه) على خلاف كل منها وإنما فصل قوله (ومقام الفصل بيان مقام الوصل) لاسر من أحدهما الثاني على أنه باب عظيم الشأن رفيع القدر حتى حصر بعضهم اليلافة على معرفة الفصل والوصل والثاني أنه من الأحوال المختصة بأكثر من جنسة وإنما فصل قوله (ومقام الاليجاز بيان مقام خلافه) أي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة أو جزئها ولأنه باب عظيم كثير الباعث

نظر إلى الحكم فهو أن ضربت ضربت والتعلق فهو أن ضربت زيدا ضربت وكان يؤيد به اداة للشرط فهو نظر إلى المسند وقوله أو مقبول يؤيد الأول (قوله أي خلاف كل منها) بعد وجود التخالف بينها فالتلفع ما تعير فيه المتأخرون من أنه يقتضي أن يبين مقام كل واحد من المذكورات لمقام خلاف كل واحد منها

فهو زيد ضارب فإنه يقتيد بالفعل فهو زيد ضارب عمراً والتعلق المطلق كضربت وجلا يقتيد بالتابع كضربت رجلاً طويلاً وقوله وما أشبه ذلك معنى قد يقتيد المسند المتعلق بالخال والتمييز والمستثنى المنصوب إلى غير ذلك فبشمل ١٠

(قول الشارح) أو التعلق أي السببة بين الفعل والمفعول

(قول الشارح) مقام تقديمه يؤكده قل عنه هذا في الحكم والتعلق

(قول الشارح) أو اداة قصر قل عنه هذا في الحكم أو التعلق

(قول الشارح) أو تابع قل عنه هذا في المسند إليه والمسند ومتعلقه

(قول المحشي) فأنظر إلى الحكم مثال التأكيد في الحكم أن زيدا قائم ومثاله في التعلق اضرب زيدا كما مر ومثال القصر فيها إنما قام زيد أنا ضرب زيد عمراً ولان الثاني بين كون المتأخرين لتقدير الحكم أو التعلق بالقصر وكونها قصر الصفة كما وم (قول المحشي) فأنظر إلى المسند إليه الخ تقدم بثبته فيها قل من الشارح

(قول المحشي) أن يؤيد به فعل الشرط فهو فأنظر إلى الحكم أن أقوم يعني أن الحكم الذي هو الثبوت ما كان لا يدخله التعلق ومنه ثبوت الفعل بالمفعول لم يمكن تقديمه بالشرط يعني اداة لأن مدلوله التعليل وإنما يقتيد بالشرط بمعنى فعل الشرط بمعنى أن ذلك الثبوت أو التعلق مقارن بمدلول فعل الشرط بخلاف المسند فإن مدلوله الحصول بعد أن لم يكن وهو السابق فيكون قيد اداة الشرط الدالة على التعليل ولكن ترديد المحشي هذا لشبهة لدفع الثاني عن ما يأتي عند قول المصنف ولما يقتيد أي الفعل بالشرط فلا جعلت الخ حيث قال الشارح هناك وفي هذا الكلام ثبته على أنه الشرط قيد الفعل مثل المفعول وقل عنه بجائزية ذلك الموضع على قوله قيد الفعل ما قصه في عرف أهل العربية قيد الحكم الجزاء أنه وحاصل المعنى على الأول في نحو أن ضربني زيد ضربه الاختيار بثبوت ضرب الحكم لزيد في وقت ثبوت ضرب زيد له وعلى الثاني في ذلك الاختيار بأن المضرب الملقى بضرب زيد ثابت للشكك بالثبوت مطلقاً فأمل

(قول المحشي) يؤيد الأول لم أنهم للتأييد وجهاً فإن المفعول إنما هو قيد للمسند كما سبق في الشارح وسبباً في المصنف

وقد اشار في التتبع الى تفاوت مقام الالتهام والاعطاب بقوله واسئل حذيقني اليه الكلام مقام فان
 انقلب من الالتهام والاعطاب لشكونها نسبين محدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يابن مقام الآخر (وكذا
 عطف الثاني مع عطف الثاني) فان مقام الاول يابن مقام الثاني فان الذي ينافيه من الاعتبارات المتأينة
 والمعنوية الدقيقة المتغيرة بالاعتساب التي

حتى قال بعضهم ان تصبح هذه العبارة دونه غرط القناد وأما ما قيل من التكلام على التوزيع فيه ان التوزيع
 لا يصح في الكلي الافرادي وانما خلقت في الكلي فهو دعي الا ان يقدر المطالب اليه حفظ كل جمعا مرة كما في تسليم كل
 الامور المذكورة يابن مقام خلاف كما فيصح التوزيع ويكون التبيين موكولا الى السامع وكذا ما قيل ان المراد خلاف
 نفسه فانه لا يرفع الاشكال لرجوع ضمير نفسه الى كل (قوله وقد اشار الخ) المقصود من قل هذا الكلام على ذاته قد
 انشبه على شراح التتبع (قوله فان مقام الاول الخ) جعل المطالب يقتضي انقام متابعة شائي للتتبع سبق قال وكذا
 مقام الكلام مع الذي يباين مقام الكلام مع الذي لا يرد بالمطالب ما عطف به سواء اريد به المخصوصيات أو الكلام
 الشامل عليها والمقام الداعي اليها هو المذكورة والعبارة يشير اليه قوله فان الذي الخ لطيفة كلاما

ومقتضى توجه التأييد متعينة المفعول المفعول دون الالفاظ فبعد عن التوجيه
 (قوله المصنف يابن مقام خلافه) ان اريد بخلافه مقابل كل المناسب له كالتفريق بين مقابل التفكير والتقدير فيقابل
 الاطلاق وهكذا وماد الضمير على كل افاد ان مقام التفكير مثلا يابن مقام خلافه كل واحد من هذه الامور فيابن
 مقام التبريد والتقدير وهكذا وان لم يند بآية مقام كل منها وهو فاسد لجوان ان يكون مقام مناسب التفكير بها فيقابل اعداد
 كالتقدير والتأخير والحظف وان عاد على الواحد المقصود بعد كل افاد ان مقام التفكير مثلا يابن مقام خلافه الواحد مما
 تقدم أي واحد كان وهو فاسد ايضا لا مر ولا في اورد بالخلاف المتأخر فانه مقام التفكير مثلا يابن مقام متاخر كل واحد
 مما تقدم ان وجع ضمير خلافه لشكل وهو فاسد لزوم بآية مقام التفكير مثلا نفسه لانه متاخر للاطلاق مثلا وان يرجع الواحد
 بمقتضى بآية الواحد من نفسه أو غيره وهو فاسد ايضا كما هو ظاهر

(قول الحاشي) دخلت كل على الشئيين به وجود الخلف الخ يعني ان لفظة كل اذا تعدد الشئول فيها شئول عليه وما
 دخلت عليه بها محكوم فيه بخلاف الذين من خاصه قيل دخلوا مقام التفكير يابن مقام خلافه ومقام الاطلاق يابن مقام
 خلافه وهكذا وبعد افادة الشئول لا يغير هذا التبعين اذ لا مر بين له فراجع الضمير هو كل واحد مما ذكره لكن لا يطبق
 كل واحد معين يند الخلف به وبين خلافه المعلن ايضا وسببه فاختلاف المراد به مقابل لكل المناسب لمتاخره به لانه
 اختلافه انما عقد ينسب لآية كل ويضاف متاخره والضمير قائم على كل أو الواحد المعلن بانسب فامل

(قول الحاشي) حتى قال بعضهم الخ هو المصداق لكنه بين الاشكال بالاعتراض ان اذا قاما مع اختلاف كل واحد
 كذلك يعني انه لا جعل للباية بين التفكير وتخره وبين مقام خلاف كل القضي ان خلاف كليه هاهنا يقتضيه وليس بها
 مقتضى يقتضي خلاف كل بل المقتضى ان يقتضي واحد واحدا من خلاف كل اذ لكل مقتضى غير مقتضى الآخر
 وهو ايضا مندفع بالمقتضى لان اختلافه انما هو في الحقيقة خلافه واحد منها وهو ما يقتضيه وبآية الاختلاف على كل
 (قوله الحاشي) لا يصح في الكلي الافرادي فمقام الالتهام فيه حتى يوزج وما قيل ان العبارة في قوله فمقام الالتهام

وكان الانصب ان يذكر

الشارة الى الاجتهاد وان كان قبلها اشارة الى مقادير تكون خطاب الذي عبارة عن المقام والخطاب بمقتضى مقتضى
الخصومات ان الكلام بالتخليل عليها وهذا التوجيه انظر الى السابق فان الكلام في تفاوت المقادير وليس ان المتقنين
راية الاعتبارات . هو الخطاب مع الذي لا نفس الذكاء . وحل التفسيرين الخافه الخطاب لخطاب المصنفين المعتبرين
فليس وبغاية عما تقدم . لكونه باعتبار قوة الإدراك وغير غرضي بوجهة أو جزئية فمن التوجيه على عبارة السامع أو فطنته يحصل
بين الجملة أيضاً كالمسمى . وما قيل فسله . لان هذا باعتبار الغير وما قبله . باعتبار نفس الكلام فيه ان الإجماع يترتب
كلية حقيقة في نفس الكلام والمقدمات . أي المدعي المدعى بها باعتبار الغير (قوله وكان الانصب الخ) انا قلنا الانصب
لا بد يستعمل ككل منهما مقام الاجتهاد تماماً لتقريب بينهما وما قيل ان بينهما عمومًا وخصوصًا فمسمو الحق الترابي بينهما فان
ولا يفتضح ان الكلام لودم علاقة اللفظ عليه وانما يدل على خلافه وليس للكلام الا في ذلك وقرئ بين ما هنا وبين ما تقدم
في المقام من أنه في قوة تضاداً لان ذلك في لفظ العلم وما هنا في مرجع التفسير فتدبر

(قول التلويح) فان لكل الخ هذا من عند الخارج لا من كلام المخاطب ومعلومه في شرح الملتاح به قوله ولكن
حد يقضي اليه الكلام مقام يعني ان حدود الكلام ونهاياته وانتهائه مراتب مختلفة فله مقامات متتالية فمن مقام
يقضي تدرجاً من الاجتهاد وانحر أوجز وأوجز وقدراً من الخطاب وانحر أكثر وأكثر وكذلك لاقطاع للكلام على حصة مفردة
بمقام ولا تقاسم مع حصة لشخص أو أكثر واقطاعه بدهما مقام آخر

(قول المضي) اشارة الى الاجتهاد والتفسير به في تفاوت المقادير

قوله والخطاب بمقتضى أي المسمى للمصنف

(قول المضي) فان الكلام في تفاوت المقادير أي المحدث منه هو ذلك بخلافه على الاول فان المحدث منه متغير

احال وان كان وجه الشبه تفاوت المقادير

(قول المضي) هو الخطاب مع الذي أي كونه خطاباً ذكياً لا مطلق الخطاب أو الذكاء لا الاختيار لهما على الذكاء .

الخطاب متغير وبغاية الاختيار كخطاب من في فهم لم يعرف ان الذكاء قطع المنظر عن كونه لخاصة لا يقتضي بوجاهة الاختيار

(قول المضي) يوجب التفسيرين إضافة الخطاب الى المراد بالصدر والله تعالى بالتفسير والخصم المسمى حتى يخلص

على الاختيار الاول

(قول المضي) لكونه باعتبار قوة الإدراك هذا التلويح يتبع فسله عن جميع ما قبل قوله وغير مختص بالخ يتبع فسله

عن جميع ذلك كالتذكير وما بعد الفصل والوصل ومن التخليل الثاني يعلم دجراً في القسم الاخير مما سبق وهو قوله أو

لا يخلص يعني . من ذلك ومن تطلب بالصلوبين يعلم ان المراد بما قبله جميع ما قبله لا تمام الاجتهاد وبخلافه قطعاً كما ان المراد

بقائه في مقام الاجتهاد وبخلافه جميع ما قبله أيضاً جليل قوله الخارج لكونه غير مختص الخ تدرج

(قول المضي) لان هذا باعتبار الغير أي غير الكلام . وكذلك الغير الخطاب

(قول المضي) باعتبار نفس الكلام أي الاختلاف وقوله باعتبار التمرادي غير نفس الكلام كقولهم الكلام على الماعل

الخاص بخلافه ورد الكلام المتكسر للمضي فلما كان ذلك الخطاب وبخلافه وجعل إحدى الجملتين بخلافه الاخرى توجباً لتمام

مع التي القطن لان الذكاء ، شدة قوة للفكر معدة لا ككتاب الآراء ، وتسمى هذه القوة الفهم بوجوده
 حيثما تصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والذباوة عدم الفطنة مما من شأنه ان يكون فطنا فقابل للتي هو
 القطن (ولكن كلمة مع صاحبها) اي ، مع كلمة اخرى صوجبت معها (مقام) ، ليس لها مع ما يشارك تلك
 المصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه

الذكاء بالنسبة الى اكتساب الآراء ، والافتكار والفطنة بالقياس الى فهم كلام الغير (قوله مع التي) ، فيه اشارة الى أنه في
 موقعه لان الخطاب يتعلق باختيار فهم الخطاب ما يرد عليه وعدمه لا باختيار اكتساب الافتكار وحده (قوله شدة قوة الخ)
 وغايتها ، الحدس القويم ، فلا ياتي في ماني شرح الاشراف من أن الذكاء ، جودة الحدس وصفاء الذهن (قوله مع صاحبها)
 في شرح المتنازع لشارح ان مع متعلق بالخرف الوهم غيرا متدنا عليه أعني لكل كلمة أو مضاف محذوف أي لوضع كل
 كلمة مع صاحبها انهم فهو على الوجه الأول ، متعلق بالمحصل المتعلق بالكلمة كما انه في الوجه الثاني متعلق بالوضع المتعلق
 بالكلمة وانما لم يجهده صفة كلمة أو حلا منها ، لان المقام ليس لكلمة المكتوبة مع صاحبها أو حال كونها معها بل كأن الكتابة
 مع صاحبها فقدر بأنه دقيق (قوله صوجبت معها) أي جعلت الكلمة الاخرى مصاحبة معها تضمن معنى الجعل اشارة
 الى ان التعبير المصاحبة التصديرة دون المصاحبة الانطوائية وذلك لان المصاحبة تنعدي الى مفعول واحد بنفسه فهو صاحبت
 زيداً أو مع فهو صاحبت مع زيد ولا تنعدي الى مفعولين أحدهما بلا واسطة والثاني بالواسطة (قوله ليس لها الخ) خطاب
 أو جواب سؤال نشأ منها وهو ذلك مما سأل ان شاء الله في الوصل والفصل فان كل ذلك يخرج عن نفس الكلام على طرف
 له وهي دواهي اليان أو البطل أو الجواب قد قيل ان الدواهي الوصل والفصل ليست باختيار الغير بل باختيار الكلام وهم قدبر
 (قول الشارح) فان الذكي ينسب من الاعتبارات الطيبة الخ كالقصر بطريق التقليد دون ما دوالا وانما
 (قول المحشي) اشارة الى أنه في موقعه أي لا يصح أن يقال اما ان يذكر القطن مع التي أو يقول وكذا خطاب
 الذكي مع خلافة لان الذكاء لا ينسب ما فهم فيه

(قول المحشي) الحدس القويم الحدس سرعة الانتقال من المبادي الى المطالب ويقابل الفكر فانه حركة للذهن فهو
 المبادي ووجهها منها الى المطالب فلا بد فيه من حركتين حركة لتفصيل المبادي وحركة لترتيبها بخلاف الحدس اذ لا حركة
 فيه أصلاً أي لا يلزم فيه حركة من الحركتين لجوز ان ترسخ المبادي والمطالب معا في الذهن من غير تقدم تشوف ومطلب
 والانتقال فيه ليس بحركة لان الحركة تدريجية لوجوده والانتقال فيه الي وحقيقته ان تسبق المبادي المرتبة للذهن ليحصل
 بالمطالب فيه فانتفاء الحركة الثانية لازم في الحدس سواء وجدت الحركة الاولى أولا

(قول المحشي) فلا ياتي في ماني شرح الاشراف الخ لانه تفسد له بتأنيدها هنا بحقيقته أو ما هنا ببداهة وما هناك بحقيقته
 (قول المحشي) متعلق بالمحصل المتعلق بالكلمة كما انه الخ فتكون المصاحبة مشتركة بالكلمة في تعلق المحصول أو الوضع
 بهما فيفيد ان المقام لها جميعاً باختيار ذلك المحصول أو الوضع وقوله متعلق بالمحصل يفيد ان قوله أولا متعلق بالخرف أي
 يتعلقه وانما جعل المحصول متعلقاً بالكلمة دون كل لان محل التعلق الكتابة وكل مجرد الاحاطة

(قول المحشي) لأن المقام ليس لكلمة الخ لانها ليست جميعاً للمعنى فلا وجه لجعل المقام لاحدهما بشرط مصاحبة الاخرى
 اذا جرت بهذا المعنى فان قوله ولكن كلمة الخ ليس اعادة لما سبق من قوله فقام كل الخ لان المقام هناك للتكرير أو التذكير أو

بالشرط له مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الآخر ولكل من ادوات الشرط مثلاً مع انما في مقام ليس له مع المضارع وكذا كانت الاستفهام والسند اليه كزيد مثلاً مع مع السند المفرد اسدالو فعلاً ماضياً او مضارعاً مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام آخر اذ المراد بالصاحبة الكتابة الحقيقية او ما هو في حكمها وايضاً مع السند السببي مقام ومع الفعل مقام آخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام فجميع ما ذكر من التقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة (وارتفاع شأن الكلام)

المحصر مستفاد من تقديم الخبر مع كون محط القادة القيد اعمى مع صاحبها كانه قبل المقام مقصور على الكتابة مع صاحبها لا يجاوز الى الكتابة مع غير صاحبها وانما يقيد بالمشاركة لما في أصل المعنى لانه لو كان خبر مشاركة لما فيه لم يكن ابراده لاقتضاء المقام بل لا قادة أصل المعنى والمراد بأصل المعنى القدر المشترك بين الكلمتين كالشرط والاستفهام المشترك بين كلمتهما (قوله بالشرط) أي قبل الشرط فلماذا بالمثل الذي قصد لفتقانه بجزء أو بأداة الشرط فلماذا منه الفعل الذي هو الشرط (قوله هكذا ينبغي الخ) فانه على ما ذكره من معنى كلام المصنف رحمه الله تعالى يكون جميع ما ذكر اعتبارات مناسبة فلا يكون قوله وكذا خطاب الذكي مع خطاب النبي وقوله ولكل كلمة مع صاحبها في غير محط بخلاف ما قيل ان الاول اشارة الى علم البيان لان خطاب الذكي يناسب الجاز والكتابة وخطاب النبي يناسب الحقيقة والثاني اشارة الى علم الالهي فان أكثر الناس يحصل بذكر كلمة مع أخرى كلفظي الجنس والمثابة والسمع فاذ ذكره لا يكون في محله لان الكلام في بيان تفاوت المقادير ومتميزاتها وانما في قوله فجميع ما ذكر يحتمل ان تكون للتفريع وأن يكون للتعليل كلا يعني (قوله) وارتفاع شأن الكلام الخ) معطوف على قوله وهو مختلف وقد مر ان الفرض منها بيان تعدد مراتب البلاغة وكون بعضها أعلى من بعض ثم تعيين أعلام وأسلف في المحتاج لارتفاع شأن الكلام أي الكلام البالغ في باب الحسن والقبول والمعجم والمصطلح

التقديم أو التأخير أو الاطلاق أو التقييد وهذا لم يدرج الكلمتين فالمقصود بهما تقدم غير الشريف مثلاً وهذا مجموع الكلمتين (قول العشي) مع كون محط القادة هو القيد أي قائدة الخبر فالمحصر المستفاد بالتقديم واسع لقيد الذي هو محل القادة (قول العشي) بخلاف ما قيل ان الاول الخ لان الذي من مشتقات علم البيان كيفية دلالة اللفظ على المعنى والمراد بقطع النظر عن اقتضاء الحلال فذلك ما عرفت من ان ذلك كيفية ايراد المعنى الذي روى فيه المطابقة لتقتضي الحال والكلام هنا من حيث اقتضاء الحال قد بر

(قول المصنف) وارتفاع شأن الكلام الخ عبارة المحتاج وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول والمعجم والمصطلح في ذلك بحسب مصادفة المقام لا يلحق به انه فاسط المصنف قوله بحسب وقوله باب وزاد بعدما فهم من ان ارتفاع الكلام في غرضه في الحسن والمطابقة والمعصاة في غرضه فيه عدم المطابقة ويرد عليه ان اصل المطابقة لا يحصل بها ارتفاع في الحسن بل لعل الحسن وان عدم المطابقة لا يحصل به انصاف في الحسن بل عدمه وسبب لا بد أن يراد بالكلام ما هم البالغ وغيره فاختلاف الناس في الجواب عن المصنف

(قول العشي) أي الكلام البالغ قيد بذلك اللذان في شريحي المحتاج لجله الانحطاط بحسب معروفة القيام

في ذلك بحسب مصادقة الكلام لما يليق به . وهو الذي نسميه ونكتفي الخلق أي تلك كانت المصادقة الم وما صادقه اليق
 كان الكلام في مراتب الحسن في نفسه والقبول عند البلوغ أو قبله وكلما كان أقصى كان أقدر تعديلاً وأدنى درجة
 حائل حسناً وقبحاً لا يقيس للمنه على طريق ما فيه المتنازع ان كل ارتفاع للكلام بالقياس الى كلام آخر . في باب الحسن سواء
 كان بأولي الجاهل أو الزائد أو القبول عند البلوغ . بقدر مصادقته للاختيار المناسب والمطابقة . بقدر عدم المطابقة فليقل
 الاستعمال أو تنافيه مع ما في الكلام الذي تحته وهو الحق بأصوات غير انتم . بقدر مصادقته للاختيار المناسب وإجماعه
 لما يليق بهدماً وسبأى توجيه المعنى ذلك

(قول المصنف) وهو المعنى تسمية أحد ما يليق
 (قول المصنف) وأقل حسباً يقتضي ان فيه أصل الحسن فيكون فيه أصل البلاغة
 (قول المصنف) بالقياس الى كلام آخر أي لا بالقياس الى ارتفاع آخر له بل بالقياس الى كلام آخر ولو كان الكلام
 الآخر ملحقة بأصوات الجاهل

(قول المصنف) في باب الحسن لمي حال كون ذلك الارتفاع كما في باب الحسن أي بالمشقة الجيدة لا بالسبب ان
 أي أكثر كالتعريب والتزويق وبما لم يكن هو الرق بسبب الحسن سواء كانت له أو الزائد أو اللطيفة
 فيه وبالسبب أنه هو الزوال بسبب عدمه سواء كان عدم أصل أو الزائد بخلاف ما إذا كان الارتفاع في نفس الحسن فانه
 يستلزم ان يكون قبله حسن وما إذا كان الإحصاء فيه فانه يستلزم بقا أصله

(قول المصنف) بقدر مصادقته لتقدير قول المتنازع بحسب وإشارة لتدبره في كلام المصنف
 (قول المصنف) بقدر عدم المطابقة أي بقدر ما تقدم منه من المطابقة فيكون الإحصاء بعدم ذلك التقدير كما صرح
 به جدي وأما اتضح في هذا في الإحصاء يشمل كل إحصاء ولو قيل وأنصاعه بعدم المطابقة لم يشمل الاقتران الإحصائية
 فيكون قولاً تعديلاً بعدم المطابقة أو بعدم ذلك التقدير من المطابقة والمقدمة الى القوية الأخيرة مستوفين قولاً تعديلاً
 بعدم المطابقة محلياً بما حائز وأصله مطابق أصلاً والآخر غير موافق لأن مرجع التقدير للميل لا للتصحيح
 بخلاف قوله تعديلاً بعدم التقدير محلياً فانه من المطابقة فانه خاص بالبلوغ وبهذا ظهر ان قوله وأصله بعدم ذلك التقدير
 أي الذي كان بالدرجة اعلاه في دفع ما يقال انه ان كان الإحصاء بعدم المطابقة كان التصحيح بلوغ فتكفي به في ضمير
 الإحصاء عن البلوغ وسأصل التوضيح ان مرجع الضمير بالبلوغ والمعنى إحصاء هذا الكلام بالبلوغ أي الإحصاء الذي يحسب
 فيه ويمكن حصوله له بعدم ما فيه من المطابقة بأن يحذف عنه ما فيه من الخصوصيات التي تقتضي أصل المعنى فليقل
 (قول المصنف) بالمراد الأسفل الخ لا يتيسر ادخل هذا في قول المتنازع وأنصاعه في ذلك بحسب مصادقة المقام

لما يليق به الا ان يكون المعنى بحسب مصادقة المقام لما يليق به وجوداً وعدماً وله ذلك غير المصنف عبارة المتنازع وقد
 عبرت في الاصل الاول ان يترك قوله بما مر وأقل حسناً وقبولاً لانه انما يناسب ظاهر عبارة المتنازع وجهاً للمناقشة في
 كبرج المتنازع وارتفاع شأن الكلام يعني الكلام الذي تحت به في الجملة عند أو باب البلاغة ولا يلقى بأصوات التكرارات
 وأنصاعه في باب الحسن والقبول الذي يتعلق بنفس الكلام وبه يقع التفاضل والتفاضل والارتفاع الى حد الاستحسان يكون
 بقدر مصادقة المقام لما يليق به من الاعتبارات والخصوصيات بل من الكلام المحقق عليها فكل ما كانت مصادقة أهم

بما لا يصلح الحسن والخصامة بعدم ذلك القدر والجاهة بالأصوات وكذا الحال في الطرف الأوسط والاعمى فان ارتفاع كل واحد منهما بالنسبة الى ما تحته بقدر مطابقة للاختيار المناسب وإيجابه الحسن الزائد على ما تحته والخصامة كل واحد منهما بعدم ذلك القدر من المطابقة وذلك الثاوث في المراتب ، لما يظهر تفاوت الكلامين في الاشتغال على التفتتات في القوة والكثرة ، ولما يظهر تفاوت القدر المكم في الرعاية فان المتغير في البلاغة مطابقة للكلام لجيب ثا يفتتية الحال بقدر المطابقة ، فاندفع ما قبل انه كيف يصور الارتفاع والانخفاض والمغير في البلاغة مطابقة للكلام بطريق ما يتلقاه الحال فكذلك اندفع ما قبل ان المطابقة عيبا لاصل الحسن لا لارتفاعه وعدم المطابقة سببا لعدم الحسن لا لانخفاضه لأن ذلك انحصار يرد ، لو كان معنى المتن ان الارتفاع في الحسن بسببه المطابقة والخصامة فيه يذهب عندما على انه لو علم انه معناه ذلك ، فلهطابقة مراتب متفاوتة ليصبح أنه يقل كل ارتفاع للكلام في الحسن بسببه المطابقة وإن كان نفس الحسن أهنأ بالمطابقة فكذلك اهدم المطابقة مراتب متعددة بسبب تعدد مراتب المطابقة فيصبح ان يقال كل انحطاط للكلام في الحسن بسبب عدم المطابقة وان كان القضاء أصلي الحسن أهنأ بعدم المطابقة

وتكون وما حذفته أوفى وأين كان الكلام في مراتب الحسن في نفسه والقبول عند السامع البيع أرفع وأقل وكلما كانت الخصامة كان أهدم الخصامة وأدنى درجة وأقل حسا وقبولا وما ذكرنا غير انه لا حاجة الى أن يفتتية الانخفاض بعدم ذلك بل لا مطابقة له انه وكان المعنى رحمه الله فوائد القويين بين الكلامين ووقع قول الشاعر رحمه الله على ان مطابقة للكلام يحتاج الى ان المراتب بأقلية الحسن ما يشتمل انتفاء ومع ذلك قول المتأخرين كلما كانت المصادقة أتم كان الكلام في مراتب الحسن أرفع وكلما كانت الخصامة كان أشد الى آخره انما يناسبه الخواص للدرجة الأولى والاخذة كما هو طريقة المتأخرين فكان الأولى أن لا يفتت شيوخه لزيادة المتأخر فيا حيل ويقتصر على كل عبارة التي لا جل لانه يأخذ عقب تقديرنا في باب القدرة وغير (قول المعنى) والجاهة مطلق على عدم

(قول المعنى) اما باعتبار تفاوت الكلامين في الاشتغال الخ أي على حسب ما انتفاء المقام لأن ان الإختصاص خاص بما انتفاء والاختلاف غير بالغ

(قول المعنى) وما يظهر تفاوت اختصار الخ فانه حينئذ وإن خصصنا بما انتفاء المقام عند بلقاء عدم القدرة على للأزيد قوله فان المتأخر الخ راجع للمعنى

(قول المعنى) فاندفع الخ يخرج على قوله اما باعتبار الخ (قول المعنى) لو كان معنى المتن ان الارتفاع الخ أي ارتفاع الكلام في نفسه الوضع ذلك الارتفاع في الحسن بسبب المطابقة وانخفاضه فيه أهنأ في الحسن بأن يكون حسا أقل بسبب عندما أي عدم نفس المطابقة لا ذلك القدر منها

والدعوى من تقرير كلامه السابق خلاف هذا وان المراتب أهنأ لارتفاعه في باب المعنى حذرت كان الأصل أو الزائد وانخفاضه في ذلك الباب في الحسن فحذرت

(قول المعنى) فلهطابقة حسا بسبب معنى الارتفاع بسبب المطابقة أي أصلها والانخفاض بسبب عندما أي عدم أصلها وليس ذلك بل لازم بل المتن ان ارتفاعه بمطابقة أي بمرتبة من مراتب المطابقة وانخفاضه بعدم تلك المرتبة وعلى الجواب الأخرى يكون الكلام شاملا لارتفاعه وأصل الحسن والانخفاض بعدمه بخلاف هذا ونقل تركها على هذا الجواب لعدمها بالأول

في الحسن والقبول بمطابقته للاختيار للناسب والخطاطه (أي الخطاط شانه (مصدما) أي بعدم مطابقة الكلام للاختيار للناسب والمراد بالاعتبار للناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البناء تقول اعتبر التثني اذا ظهرت اليه وراعت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى أولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالمرضى

وقد يجاب بان المراد الكلام النصيح وأصل الحسن فيه حاصل بالمصادفة عند المصنف رحمه الله تعالى فلا اشكال وفيه اختلاف لما سبق من قوله وسفل وهو ما اذا غير الكلام عنه الى ما دونه التحق بأصوات الميمونات الا أن يراد التثنية بالأصوات من حيث اتفاد هذا الحسن فلا ياتي بما حبه من حيث المصادفة (قوله في الحسن) أي في باب الحسن وهذا الوجه استند من ارتفاعه في غير ذلك الباب كالترغيب والترهيب فان ارتفاعه بهذا الوجه باعتبار كثرة التأثير وقلة وكالتصحيح فان ارتفاعه بهذا الوجه يشتمل على كثرة التصحيح والاعلام عما في الواقع فانه باعتبار الصدق الى غير ذلك من السكتات المفاد والاحكام وقيل أحوال (قوله والخطاطه يهدما) جعل صاحب الفتاح الارتفاع والاختطاط كليهما بحسب مصادفة الكلام لما يلق به حال الكلامي وهدما بقدر في جوارته وقال الشارح رحمه الله تعالى لاختاطه اليه لان الارتفاع والاختطاط كل منهما بحسب المصادفة يقول المصنف رحمه الله والخطاطه يهدما اما اشارة الى أن عبارة الفتاح تحتاج الى التقدير واما بيان وايضاغ لمراده (قوله والمراد الخ) فالكلام من قبيل قولهم لم يحصل الصورة أي الصورة الخاصة اختير هذه العبارة لتبين على ان الاختيار لازم في ذلك للناسب كانه نفس الاختيار (قوله واعتبار هذا الخ) بيان بما يستفاد من قوله بمطابقته للاختيار المناسب أي للمعبر المناسب من كون الاختيار حاصل حال تحقق المطابقة وانه ليس

(قول المحشي) وقد يجاب بان المراد الخ هذا جواب الشارح المشار اليه بقوله وأراد الخ (قول المحشي) كالترغيب الى آخره فان ذلك ليس من البلاغة لانه ليس من المعاني الثواني الزائدة على أصل المراد وان اقتضاء الحل عن مقتضى الحال المراد هو ما أفاد معنى يترى أولا في المعنى وثانيا في اللفظ كما عرفت . (قول المحشي) كل منهما بحسب المصادفة أي وجودا وهدما كما يفيد قوله واما بيان وايضاغ لمراد لكن هنا لا يناسب قول الشارح في شرح الفتاح بل لا يصح قوله في شرح قوله بحسب المصادفة فكيف كانت المصادفة ثم وكما كانت أقص فان المصادفة عليه باقية وان اختلفت بانهام والقسمان ولذا قل كما كانت أقص كل أقص حسنا وبالجملة كلام الشارح في شرح الفتاح انما يناسب الجواب الثاني في كلام المحشي وفي هذا الشارح أجاب الثالث وفي سواشي شرح الفتاح الشرحي انه على كلام المصنف لا بد ان يراد بالكلام ما يشمل اللفظ والمصنف قلنا بل (قول المحشي) فالكلام من قبيل قولهم لم يحصل الصورة الخ أي من حيث انه أطلق في كل ما تلقى بالشيء . وأريد ذلك الشيء قال في الاعتبار عرض عن المضاف اليه أي اعتبار الامر المناسب واما غير يحصل الصورة لان الصورة انما تكون علما من حيث الحصول واقيام بالعلم انما من حيث هي فهي معلوم ولم يكن الحصول علما لان العلم يتصف بالمطابقة والا بمطابقة وذلك انما هو الصورة دون الحصول

(قول المحشي) على ان الاختيار لازم حتى ان الحصول بلا اعتبار لا يحصل به البلاغة (قول المحشي) لا يستفاد من قوله الخ لانه اذا عبرت عن شيء بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مضموريا

وأراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه إشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح وأراد بالحسن الحسن الذاتي بسبب هذا التطبيق كما في جاني الرجل الركب على ما قلنا من كون مفرد صفة معنى في تعريف الكلمة ، يقتضي كون الافراد حاصلات للمعنى حال تعلق الوضع لاجنبية معنى أن هذا الامر يعتبر قبل اللفظ في المعنى الاول الذي يستوي فيه البليغ وغيره ثم يعتبر في اللفظ ثانياً ويتبع اعتباراً في المعنى ، فالخلف والاثبات أيضاً ، يعتبر أولاً في المعنى الاصلى ثم يورد اللفظ على طبقه وذلك أن لفظ البليغ على طبق المعنى المدرج في المعنى ، وإليه في قوله وبالغات للجارية أي حال كونه ، طلباً بذات المعنى لا بمعنى في لانه لا يصح في قوله والمعرض (قوله وأراد الخ) ، هذا اذا كان معنى المثلث أن كل الوضع للكلام بسبب الطائفة وكل انقطاع في الحسن بعدما وأما على ما حرراه على طبق معنى المتاح فالمراد بالكلام البليغ وهو الظاهر لأن سياق الكلام في البلاغة ويان مراتبها (قوله لكونه إشارة الخ) نكتة مصححة للإرادة يعني أن الكلام المفيد بالنصاحة المذكور فيما سبق فيمكن حل الكلام هنا على العهد فلا يرد ما قيل أن المذكور سريعاً فيما سبق الكلام المطلق وفي ضمن التعريف للكلام الفصيح البليغ على .

أما في صيغة فعل أو غيرها فهم منه في عرف اللغة أن ذلك الشيء ، موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا يشبه وما ذهب اليه بعض الناطرين من أن القاعدة أن التعلق المذكور بينهم من الاتصاف بمفهوم الصفة قبل تعلق الفعل فباطل لأن قولنا جاني الرجل الزاكب بينهم من أنه متصف بالركوب حال لشيء وأما أن المعنى "مقدم عليه زماناً أو ذاتاً" فكلاهما المحش في حواشي الجاني

(قول المحشي) يقتضي كون الافراد حاصلات للمعنى الى آخره يعني انه لو جعل مفرد في قولهم الكلية لفظ وضع لمعنى مفرد صفة للمعنى فهم منه أن اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب زمان تعلق الوضع لا يسبقه وليس الامر كذلك فإن اتصافهما بسبب الوضع واجب إن وجود الصاروف عما اقتضته القاعدة في تعريف الكلمة فظاهر بحيث جعل مادها أمراً وهما لا ينساق اليه الدهن

(قول المحشي) فالخلف والاثبات الخ خصهما بمقتضى ردا على السيد في شرح المتاح حيث قال لا يعني أن الخلف والاثبات من الكيفيات الراجعة الى اللفظ دون المعنى فمن زعم أن مقتضى الحال على الاطلاق يعتبر أولاً في المعنى وثانياً في اللفظ قدسها

(قول المحشي) أيضاً أي كثيرها من الخصوصيات

(قول المحشي) يعتبر أولاً في المعنى الاصلى بأن يعتبر أولاً الاخبار مثلاً على وجه يكون لغيره غير ملقوطة به أو ملقوطة به ثم يترك ذكره في اللفظ أو يذكر وفي الاطول رداً على السيد لأن معنى المسند اليه يحكم عليه العقل من غير قصد احتضاره بالذكر لثبته لهذا الحكم فبطوره في مقام قصد القاعدة المعنى بذكر الالفاظ وبأنه يلفظ على طبقه أو يحكم عليه بعد قصد احتضاره كذلك لعدم ثبته فيثبته فيما بين المعاني المتصورة بالافادة بذكر لفظه وبأنه يلفظ على طبقه

(قول المحشي) طلباً بذات المعنى أي لا يقتصر الى واسطة والمراد بالعرض التبعة فاعتباره في اللفظ واسطة المعنى

(قول المحشي) هذا اذا كان معنى المثلث الخ أما اذا كان معناه أن كل ارتفاع للكلام بقدر ما فيه من المطابقة فلا

بد أن يكون المراد بالكلام البليغ

الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لأن الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية أو المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة (فتقتضي الحال هو الاعتبار المناسب) للحال والمقام كالتأكيد والاملاق وغيرها مما عددهناه وبه يصرح لفظ المفتاح وسنفسع لهذا زيادة تحقيق والمقام، في قوله فتقتضي الحال يدل على أنه تقرير على ما تقدم ونتيجة له ويبين ذلك أنه قد علم ما تقدم، ان ارتفاع شأن الكلام التصحيح،

ان الكلام المتيد بالمصحة مذكور صريحاً بخلاف البليغ فإنه، مفهوم من التعريف (قوله ان لا ارتفاع الخ)، على الحكم الملل، وإشارة الى الكفة المرجحة (قوله الداخل في البلاغة) سبعة كائفة للحسن القدرى، ان المراد بالحسن الذي ما يكون موجباً داخلاً في البلاغة أي غير خارج عنها وهو المطابقة لقتضى الحال ينفع مما عرفت قوله لكنها أي المحسنات خارجة عن حد البلاغة أي تقريرها (قوله فتقتضي الحال هو الاعتبار المناسب) سبعة على طبق ما في المناس حيث قال وهو أي ما يليق بالمقام الذي نسميه مقتضى الحال أن يقال مقتضى الحال، هو الاعتبار المناسب عددها والمقام، فتراخي في الذكر لأن مرتبة التفسير بعد ذكر الشيء، إلا أن المصنف رحمه الله جعل الاعتبار المناسب غيراً ليكون مقتضى الحال، معلوماً والمطلوب تفسير الاعتبار المناسب وفي المناس عكس ذلك فإن ما يليق بالكلام معلوم سابقاً والمطلوب تفسير مقتضى الحال (قول المحشي) يعني ان الكلام المتيد الخ يريد ان المراد بما سبق الكلام المتيد بالتصاحة فالإشارة للكلام بعد التيد بها وان كان حين ما ذكر غير متيد بها

(قول المحشي) مفهوم من التعريف حيث قال والبلاغة في الكلام فإن ما فيه البلاغة يلج

(قول المحشي) على الحكم الملل أي، ما أراد التصحيح بواسطة انه إشارة الى ما سبق لأنه لا ارتفاع لتغير التصحيح

(قول المحشي) وإشارة الى الكفة المرجحة أي على إرادة الكلام المطلق وإنما كان ذلك بطريق الإشارة لأن التليل

أما يسبق لاثبات القدرى

(قول المحشي) أي المراد بالحسن الثاني الخ بقيد ان وصف الحسن الثاني بالدخول في البلاغة باختيار دخول

موجباً إليها كما في القدرى

(قول المحشي) هو الاعتبار المناسب عدده أخذ من قوله نسميه ومقصود المفتاح والمصنف على هذا ليس بيان

الاصطلاح والتسمية كما وهم على التفسير كما قال

(قول المحشي) فتراخي في الذكر أي التأخير والتعقيب

(قول المحشي) لأن مرتبة التفسير أي تفسير الاعتبار المناسب بأنه مقتضى الحال قوله فتقتضي الحال هو الاعتبار

المناسب كله تفسير للاختيار المناسب

(قول المحشي) معلوماً حيث عدده بقوله فقام كل من التنكير الخ

(قول المحشي) والمطلوب تفسير الاعتبار المناسب أي يحمله على مقتضى الحال المعلوم قد كان هو المجهول المطلوب

تفسيره جعل محملاً على المعلوم ليحصل بالحكم بالانفراد بأنه قوله والمطلوب تفسير الاعتبار المناسب في قوة قوله والاعتبار

المناسب هو المجهول وكذا ما بعده وحينئذ قوله فتقتضي الحال الخ في قوة قوله فالاعتبار المناسب هو مقتضى الحال وإنما

كان التقديم لما قاله وبهذا يتضح ما قبل ان المسبب قلب العبارة لأن المحدث عنه هو الاعتبار المناسب

بمطابقتها للاعتبار المناسب لانه ان اضافة المصدر قيد الحصر كما يقال ضربى زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبالغة وهي مطابقة الكلام القصيح لمقتضى الحال فيحصل هنا مقدمتان احدهما ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب

وحينئذ لاحاجة الى التفتيش الذي ذكره الشارح رحمه الله مع عدم تحمته (قوله بمطابقته الخ) لحي المطابقة سبب دائر معه الارتفاع وجوها وعدها لا تفلح عن الفتح ان ارتفاع شأن الكلام بحسب مصدقه لا يفيق به وكذا المطابقة لمقتضى الحال لا في الفتح ان مدار حسن الكلام وتبعه على تطبيق تركيبه على مقتضى الحال والاراء الخلاق. فإذن الحصران ليسا مثل لأصوله الا بطور ولا صلوة الا بالنية فان المراد بهما حصر السببية . في الجملة . وليس الثاني بينهما موقوفة على كون كل منهما أي من المطابقين سبباً قريباً على ما وهم (قوله لان اضافة المصدر الخ)

(قول المحشي) وحينئذ الى آخره أي حينئذ كان تفسيراً لما سبق لا حاجة الى جعل نتيجة وان الفاء لتفريع مع عدم تمامته بما قاله الشارح من النظر (قول المحشي) فإذن الحصران الخ تفريع على كونها سبباً يادور مع الارتفاع وجوداً وعدمًا فانه يقتضي ان الحصر حقيقي لا اجمال

(قول المحشي) في الجملة أي بالنسبة لعدم الظهور وعدم التية فلا ياتي التوقف على التبر بخلاف ما نحن فيه من المسبب حيث اتفق بالغاثة ووجود بوجوده علم أنه لا حلة الا المدار فقول يمكن المراد يقتضي اطلاق الاعتبار المناسب وحداً بالغات لفضل الحصران أو ابعدها ان قلت ان الدوران على التناثر لا يفيد العلية انما يجوز أن يكون المدار حلة يجوز أن يكون ملازماً لها كإضافة الخصومة للثلاثة للمسكر فانها تقدم في المصدر قبل الاسكندر وتوجد معه وتزول بزواله ومع ذلك فليست بلة قطعاً ولا متحقاً ذاتها مع الاسكندر فغاية ما يلزم هنا فلازم مقتضى اطلاق الاعتبار المناسب اما اتحادها ذاته أو مفعوماً فكلا قلت هذا غلط لان ذلك اذا هو في الاستدلال بالدوران على علية المدار وما نحن فيه ليس كذلك فمن الاستدلال على العلية بكلام الشيخ الظاهر في علية المدار دون لزومه له

(قول المحشي) وليس الثاني بينهما الخ من جملة التفريع على ما سبق اذ حصر المدارية في كل يقتضي الثاني عند اختلاف اللغات سواء كان كل منها سبباً قريباً أو بعيداً أو كانا مختلفين وحاصل هذا التوهم وهو التحديد والتميز فندي انها اذا كانتا مختلفتين ذاتاً وكان كل منهما سبباً قريباً كانتا متمايزتين فانه لا يتعدد السبب بالقرب بخلاف ما اذا كان أحدهما قريباً والآخر بعيداً فان الحصر في البعيد معناه لا يبعد الا هذا فلا ياتي وجود القريب وكذا الحصر في القريب والقريب ما يحصل غيبه المسبب بلا توقف على أمر آخر والبعيد ما يتوقف عليه الحصول بواسطة وبعبارة الصمغندي الثاني مبني على ان المراد بالسبب القريب أي ما يحصل غيبه الشيء . بلا توقف على أمر أكثر فانه بهذا المعنى لا يجوز أن يكون متعدداً وأما السبب مبني ما يتوقف عليه حصول الشيء . فيجوز أن يكون متعدداً له وأنت خير بانه على ما فهمه المحشي من الدوران لا يكون السبب الا قريباً بالمعنى المتقدم ولعله فهم ان القريب مالاقي المسبب بلا واسطة والبعيد مالاقي بواسطة غير القريب بأن يكون السبب طريقان أحدهما أسباب مترتبة والآخر سبب واحد ليس من تلك الأسباب فيلزم فانه مع الدوران مع كل لا يمكن أن يكون هناك قريب وبعيد في طريق واحد لوجود التوقف بين البعيد والقريب

أن يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والابطال أحد المحصرين أو كلاهما وفيه نظر

لحقى الرضى من أن اسم الجنس الحق الذي يقع على القليل والكثير يفظ الواحد إذا استعمل ولم تكن قرينة تخصمه ببعض ما يصدق عليه فهو في الظاهر لاستتراق الجنس أنفسا من استواء كلالهم فعلى التراب يابس والماء بارد أن كل ما به هاتان المعاني حاله كذا لم يفت في قولهم التوم يفض الطهارة أن التوم مع الجفوس لا يقتضيه لئكان مناقضا للظاهر ذلك لفظ انتهى لعل أن الظاهر فيما نحن فيه استتراق جميع ما يصدق عليه الارتفاع فسط ما قيل أنه يجوز أن يكون لاستتراق الأنواع فلا ينافي وجود فرد من الارتفاع بغير مطابقة الاعتبار المناسب أو بغير مطابقة مقتضى الحال (قوله أن يكون المراد الخ) أي أن يكون ذاتها واحدا سواء يشتمل مفهومها أولا (قال قدس سره بطلانها الخ) المراد بطلان المحصر بطلان الحكم السليبي منه كما هو الجاد في صورة الثابتين البكبي أو الجرفي على تقدير صدق المحصرين بطلان الحكم السليبي في كل منهما بسبب تحقق الحكم الثبوتي في الآخر وفي صورة العموم مطلقا بطلان الحكم السليبي للمحصرين في الخاص

(قول الشارح) ولا يطل أحد المحصرين أو كلاهما قل عنه أما بطلان أحد المحصرين فيها إذا كان بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب عموم وبخصوص مطلق فانه يطل المحصر في الخاص ضرورة تحقق الارتفاع بالأفراد الأخرى لازم وأما بطلان كلا المحصرين فيها إذا كان بينهما تباين أو عموم من وجه فانه يصدق كل منهما بدون الآخر فيتحقق الارتفاع بمطابقة كل منهما بدون الآخر فلا يصح المحصر في أحدهما قبلت أنها متساويان أو مترادفان

(قول الشارح) وفيه نظر قل عنه وجه النظر أنه يمكن المناقشة في القدمتين وعلى تقدير التسليم لا يفيضان المصنف لأن محصر حكم في شيء لا يقتضي ثبوته لكل من أفرادها حتى يطل بذلك حصره فلا هو أخص من ذلك مطلقا ومن وجه كقولنا ليس الضحك إلا للأنسان وليس الضحك إلا للحيوان لكن أمثال هذه المقدمات تحمل متجبة في الخطائيات لا يمكن المناقشة في المحصرين لأن المقصود هو تفسير مقتضى الحال وما ذكر على تقدير إقامه لا يقتضي إلا الملازمة بينهما وجميع الأنظار التي لم يبين وجهها في هذا الكتاب مبنية على ضعف في المقدمات السابقة واسكان المناقشة أو على تركيب تحمل وتصف أو بقاء زيادة بحث في ذلك تقدم أنه وقد تضمن كل ذلك كلام الحاشي وقوله لا يقتضي إلا الملازمة منسدف بجعل كل منهما مدلولاً الذي قلته الحاشي من القناع تدبر

(قول الحاشي) لحاق الرضى الخ هذا لما يبيد العموم وإنما يقيد المحصر بواسطة أنه لو خرج فرد لطل العموم

(قول الحاشي) يجوز أن يكون لاستتراق لارتفاع فلا ينافي الخ بمنى أن كل نوع من أنواع الارتفاع إنما يحصل بمطابقة مطابقة الاعتبار المناسب وهذا لا ينافي أن يكون لبعض أفرادها وحدة على أخرى هي مطابقة مقتضى الحال وذلك مطابقة مقتضى الحال وحاصله أن هناك عشرين أحدهما بسبب في جميع أفراد النوع والآخرى بسبب في بعضها فيكون لبعض عشرين بما على جواز تقدم الطل عند عدم الاجتماع كذا يؤخذ من السرخسدي

(قول الحاشي) أن يكون ذاتها الخ فعلا على الأول متساويون وعلى الثاني مترادفان وإنما اختار لفعا الفات مع التعميم في المفهوم لكنانيه في دفع البطلان وأشار لذلك الشارح بقوله أن يكون المراد دون أن يكون الملقى

(قول الحاشي) بطلان الحكم السليبي منه كما هو الشائد لأن الجزء الأيجابي في كل حصص مقرر عند القوم لأنه المستبر أولا في الحكم والتطور إليه ابتداء والمعرض للإبطال هو الجزء السليبي كذا قيل والاولى بيان ذلك بأنه لا تنافي بين الجزئين

بسبب الحكم الثبوتي للام في هذا الاخص فاندفع ما توهم من أنه في صورة العموم المطلق أيضا يمتثل كلا المحصرين ولا يمتنع بطلان المحصر في الاخص لبطلان الحكم السليبي من المحصر في الاخص والحكم الثبوتي من المحصر في الام قال قدس سره فوجه ان المحصر الخ لا يخفى انما دفعه بما قررناه سابقا من أن كلا من الحائضين سبب يدور معه الارتفاع وجوداً وعندما لا نه اذا كان دائراً مع الامر يجب تناوله لجميع أفراده تحقيقاً للضرورة منه . قال قدس سره على تقدير صحة المتقدمين . فيمكن منع المقدمة الأولى . على ان المصدر المضاف . ليس نصاً في الاستتراق والثانية . بان المعلوم ان ارتفاع الكلام بمطابقته يقتضى الخلل لانه لا ارتفاع الا به . قال قدس سره لا يلزم الا المساواة . أي . على ما زعمت من أن المحصر في الام يجب تناوله لجميع أفراده . قال قدس سره ليس صحيحاً الخ . فان مثل هذا التركيب . ينبغي للاتحاد بين السند اليه والسند . وقصر السند على السند اليه . كما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى ﴿ اولئك هم المفلحون ﴾ . وانما قال صحيحاً لانه ظاهر في الاتحاد بهد على ما قلنا من أن الاضافة كالكم اذا لم تكن للهد فان كان الحكم باعتبار التحقق ولم يكن قرينة البعضية ففي الاستتراق . والا فليس فالظاهر فيمن فيه أن يكون الحكم على مفهوم مقتضى

الاجابيين على كل تقدير أصلاً وانما الثاني بين السليبي والاجابيين فانما قلت في مثال البان لا يباع الا الانسان ولا يباع الا الفرس لثاني بين بيع الانسان والفرس وانما الثاني بين اثبات بيع الانسان والايض لثاني بين بيع الحيوان والايض وانما الثاني بين اثبات بيع الاسود من الحيوان والايض من غيره وسلب كل واحد في مثال العموم المطلق لا يباع الا الحيوانات ولا يباع الا الانسان لثاني بين بيع الحيوان والانسان وكذا لثاني بين سلب بيع ماعدا الحيوان وبيع الانسان وانما الثاني بين سلب بيع غير الانسان وبيع الحيوان فلما لم يقتض اثبات الثاني في ذاته . وكان هو الاصل لاثبات السلب حاري عليه ترجيه البطلان عند مناقشة الثبوت قلب وبهذا بينه كان تبادر بطلان الجزء السليبي من قوله بطل المحصر وهذا اندفع ما أطل به القاري وغيره

(قول الحاشي) ليس نصاً في الاستتراق أي والظهور التقدم عن الرضى مما روى يحمل كل من المتقدمين قرينة على عدم الاستتراق في الاخرى

(قول الحاشي) بان المعلوم الخ أي يقطع النظر عما قدمه الحاشي من كلام السكاكي
(قول الحاشي) على ما زعمت أي على ما زعم موجه الفرض والاستنتاج ايها لو لم يكونا شيئاً واحداً لبطل المحصر ان واحدهما
(قول الحاشي) يجهل . للاتحاد الخ أي وهو المطلوب في كلام المقتضى
(قول الحاشي) وقصر السند على السند اليه وما هنا يشمله فلا يكون للاتحاد
(قول الحاشي) كما ذكره الكشف حيث قال القلاح مقصور على انذار الهم
(قول الحاشي) باعتبار التحقق أي الوجود الظاهري في ضمن الافراد وهذا شرط لصحة الاستتراق لانه انما يكون للإفراد كما ان عدم قرينة البعضية كذلك ولا يمكن اعتبار التحقق فليس لان الاستتراق والبعضية اتحادهما باعتبار التحقق ففي

(قول الحاشي) والا فليس أي ان لا يمكن باعتبار التحقق فليس لان الاستتراق والبعضية اتحادهما باعتبار التحقق ففي لم يكن الحكم باعتبار التحقق لا كلاً ولا بعضاً بل كان اعتبار للعبة من حيث هي وما هنا من هذا القبيل فيمكن مقبدا

وهذا حتى تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظام حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الافتراض التي يصاغ لها الكلام

الحال من حيث هو فبعد الاتحاد . وكان ادخل بان المطلوب هو الاتحاد في المفهوم على الكلام على الظاهر لا على انه نص فيه (قوله هذا وأعي الخ) هذه الجملة وقعت من الصنف رحمه الله تعالى في الايضاح في البين ليجرد قاعدة الاتحاد بين النظم والتطبيق ولا يتعلق لما بالفرع الآتي والشارح رحمه الله تعالى ليبانها (قوله ترضى معاني) هو الخ أي المعاني التي يبحث عنها في النحو وهي الاحوال العارضة فكلم والجمل ، باعتبار تركيب بعضها مع بعض كالترتيب والتشكيك والمطف وتتركه أعتنى الخصوصيات والكيفيات التي تراعى فيها المعاني الاصلية أو المعاني الاصلية من حيث اشتغالها على تلك الخصوصيات ، كما سيجيء في كلام الشيخ الاشارة الى الاختلافين وقوله فيه بين الكلم متعلق بالتوخي ولم يقل في الكلم ، الاشارة الى أنها تعرض للكلم حال تركيب بعضها مع بعض دون حال الافراد وكذا قوله على حسب الافتراض أي المتفتضيات والاحوال متعلق بالتوخي بتعيين معنى الوضع ووضوحها بإيرادها على حسب الافتراض في كلام نفسه وبصياغتها عليها في كلام الغير وانما فسر النظم

الاتحاد في المفهوم

(قول الحاشي) وكان القائل الخ جواب عن اعتراض السيد على هذا القائل

(قول الشارح) وهذا أعني تطبيق الخ التطبيق جعل الكلام مطابقا له بإيراد كذلك أوجده

(قول الحاشي) هذه الجملة وقعت الخ أي الى قوله يصاغ لها الكلام كما هو في الايضاح وبانها يقول الشارح لا يعقد كرد أن ليس النظم الا أن تضع الى قوله وتعمل على قواعده وحاصل ما بين به الشارح هو المحصر الذي ذكره كآيته الحاشي وقوله ولا يتعلق له أي بالاتحاد بين النظم والتطبيق وان كان تمام التفصيل الآتية دخل في التفرع كما سيذكر الحاشي فاعلم (قول الشارح) توخي معاني هو أصل التوخي المطلوب والمراد به هنا الوضع

(قول الحاشي) يبحث عنها في النحو البحث المحل أي التي تحصل في النحو على الكلم والجمل باعتبار التركيب

(قول الحاشي) باعتبار تركيب بعضها مع بعض مراده بالتركيب ما يشمل ضم الجمل بعضها الى معنى بالمطف وتتركه وقوله كالترتيب والتشكيك مثال لما يعرض فكلم باعتبار تركيبها والمطف وتتركه مثال لما يعرض فجميع أعني الوصل والتفصيل

(قول الحاشي) أو افتراقه تركيب من حيث الخ وان الاختلافين في الخصوصيات وعمل التوخي على الاحتمال الثاني هو الحقيقة أي توخي تلك التركيب من حيث خصوصياتها

(قول الحاشي) كما سيجيء في كلام الشيخ لعله في موضع آخر سيأتي لما هنا فلا

(قول الحاشي) اشارة الى انه تعرض الخ وجه الاشارة أن بين يقتضى انها في خلال الكلمات والجمل بخلاف ما هو قيل تعرض للكلمات والجمل لاحتمال أن يكون بدون التركيب

(قول الحاشي) على حسب الافتراض أي المتفتضيات الخ الافتراض هي المرتبة على الخصوصية تدفع الانكار فتقوله المتفتضيات بالنكر لان المتفتضى فتأكد دفع الانكار وأما جعل المتفتضى هو الانكار فنظر لسبب البعيد وتكون الافتراض وهو دفع الانكار عنه باقية لا يتأني كونه علة نافية للاختلاف بالاختيار

(قول الحاشي) بإيرادها الخ ككل من الإيراد والمحل ليس معنى مطابقة الكلام ولذا كان هذا الكلام مذكورا في البين

وذلك لأنه قد كرر في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك للوضع الذي يقتضيه

علم النحو

باتوخي مع انه الوضع المترتب عليه اشارة الى ان الوضع الذي يكون بدون التوخي لا يستمر والصوغ والصياغة ذكرى كردن
بديويه ، واثبه تأليف الكلام على حسب الاغراض بصياغة الخلق للاشتراك في المعنى الاصل والامتياز بالخصوصيات
كالمفردات المشتركة في أصل القصة وامتيازها بالصورة القصصية ومعنى لها لاجلها ، لانه القصود من الكلام عند البلغاء
(قوله وذلك لانه الخ) أي التطبيق، عين النظم المنسـر باتوخي لانه حصر النظم على الوضع الخصوصي لفراده بالتوخي الوضع
الخصوصي لكونه مبداءه والا لم يصح الحصر ومعلوم أن الوضع الخصوصي عين التطبيق فالتطبيق يحد بالنظم المنسـر
باتوخي لانه يحد بالنظم المنسـر بالوضع يحد بالنظم المنسـر باتوخي ، لان القيد مع القيد يثنى، يحد بذلك الشيء
(قوله أن تضع كلامك الخ) أي كل واحد من مفرداته ومركباته ، في موضعه الذي يقتضيه الاحوال المبحث عنها في علم

لجود بان الاتحاد والادخل له في التفرع الآتي وسيل وجه الاشارة بهذا وان لم يشتم أن البلاغة أعني مطابقة الكلام
لقتضى الحال أو لاجل شق التطبيق المذكور

(قول النبي) شبه تأليف الكلام بالاستمارة أصلية بين المصدرين أي الصياغة والتأليف والجامع ثلث كل أمر
مشترك يحدث فيه صور مختلفة بذلك القيل المنطوق به قوله للاشتراك أي لثقله يشترك في المعنى الاصل حصل له امتياز
بذلك المعلق وقوله كالمفردات أي كصورها ويمكن أن يكون قوله كالمفردات مثال لعل المشترك في المعنى الاصل ويوضح
ما هنا عبارة الايضاح حيث قل من الشيخ انه قد معلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة وان سبيل المعنى الذي
يمر عنه سبيل الشيء ، الذي يقع التصوير فيه كالمفردة والذهب بصاح منها خاتم أو سواراه بقول الحنفي للاشتراك في المعنى
الاصلي أي اشترك المؤلف من الكلام في المعنى الاصل وهو المعاني التصويرية على ما هي عليه في حداثتها مع قطع النظر
من تعبيرها بالافاظ وهو الذي لا يختلف باختلاف العبارات كتيام زيد وقوله والامتياز وهو تلك المعنى من حيث التعبير
عنها بالافاظ ودلالاتها عليها فانها تختلف باختلاف العبارات كلن زيدا قائم والقائم زيد وهكذا فنتأمل

(قول الحنفي) لانه القصود من الكلام أما اصل المعنى فليس لها بل لا سائر آخر كقاعدة الحكم أو لازمه

(قول الحنفي) عين النظم المنسـر باتوخي فعمل اليان هو اتحاد التطبيق بالنظم المنسـر بهذا التفسير لاحتمال ان يكون
النظم الذي هو التوخي ليس هو التطبيق بل التطبيق هو الوضع الخصوصي فلما حصر النظم في الوضع علم أنه ذلك التوخي
والا لم يصح حصره فيه لبقاء النظم بمعنى التوخي واذا صح الحصر وان التوخي هو الوضع والوضع هو التطبيق علم أن التطبيق
هو التوخي فندبر

(قول الحنفي) لان القيد وهو التطبيق مع القيد وهو الوضع بالشيء هو التوخي

(قول الحنفي) أي كل واحد من مفرداته فليس الوضع قاصراً على الجمل كما هو ظاهر الشارح

(قول الحنفي) أي موضعه الذي يقتضيه الاحوال المراد بالوضع المقام للمعاني الخصوصية كالانكار والاحوال الخصوصية
كالتاكيد فانه لكونه لموضع الانكار يقتضي أن لا يورد الا احل الانكار كما ان الانكار يقتضيه لاجل دفعه لمبحث عنها
في علم النحو أي من حيث ذاتها وقوله باعتبار افاذتها الاغراض أي المبحث عن تلك الالفاظ في علم المعاني فليس المراد

وتعمل على قوائمه مثل أن تنظر في الخبر مثلا إلى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق
ومنطلق زيد وزيد المنطلق والمطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو أن
تخرج المخرج وإن خرجت خرجت وإن تخرج فلما خرج إلى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاءني زيد مسرعا
أو يسرع أو هو يسرع أو قد أسرع إلى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه ونحى به حيث
ما ينبغي له وتنتظر إلى الظروف التي تشتبك في معنى يفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلاما من ذلك
في خاص معناه نحو أن تأتي بما في نفي الحال ولأن في نفي الاستقبال ولأن فيما يرجع بين أن يكون وبين
أن لا يكون وإذا فبا علم أنه كائن

القول باعتبار اقتضاها الأغراض المطلوبة منها كما قصد في التمثيل وذلك الوضع قد يكون بالبلغة وقد يكون بخدمة علم المعاني
(قوله وتعمل على قوائمه) أي يكون تركيب كلامك على طبقا وهو لا يتوقف على العلم بها وذلك بأن لا يكون فيه ضعف
التأليف والتعقيد الفلفي وإنما لم يذكر الظهور عن التعبد المتوى لأن المقصود تعريف النظم الذي يحصل به أصل البلاغة
وهو يحصل بمجرد اشتباه على الخصوصيات والمزايا على حسب الأغراض المطلوبة منها وإن أدبت المراديات بدلالات
مطابقة وما ذكره الشارح رحمه الله من أن النظم عبارة عن ترتيب اللفظ مناسبة المعاني متناسقة الدلالات فتعرف
النظم الكامل الذي يحصل به البلاغة الكاملة (قوله مثل أن تنظر) أي تنظر إلى اسميه وأفراده وتكرره وتذكره وحملته
وفعليه وتقديره وترتيبه مع ضمير الفصل وكونه جملة اسمية (قوله في الخبر) أي خبر المبتدأ بقرينة حرف المذكر
في الأمثلة المختلفة الإخبار مع اتحاد المبتدأ فذكر ينطلق زيد على أن يكون زيد مبتدأ وينطلق خبرا متقدما فهو مثال لتقديم
الخبر وقيل على التعليل (قوله تعرف الخ) عطف على قوله تنظر أي بعد النظر إلى الوجوه المختلفة التي تذكر في القول
تعرف أن لكل واحد منها موضعا مخصوصا عند تركيب الكلام باعتبار اقتضاها الأغراض المطلوبة منها إما بالسليقة أو بالكتابة
الخاصة من تتبع علم المعاني ونحى بكل واحد في موضع ينبغي له (قوله وتنتظر في الظروف الخ) انتظر في الخبر والشرط والجزاء

إن إعادة تلك الأغراض بحث عنها علم القول ولا أن غرض في ذلك الوضع يقتضيه علم القول والقرينة على هذا الحمل
ما ذكره الشيخ في موضع آخر والتفصيل الآتي في التمثيل حيث قال بعد ذكر الوجوه فتعرف لكل من ذلك موضعه فإن
ذلك علم المعاني أو السليقة لا يعلم القول وسيفيد لاساجة إلى ما قيل أراد الشيخ يعلم القول ما شمل المعاني والبيان لأنه إذا تم بها
(قول المعني) قد يكون بالسليقة كما أن معرفة الأحوال القوية كذلك

(قول المعني) وذلك بأن لا يكون الخ يفيد أن العمل على قوائمه منابر الوضع في الوضع الذي يقتضيه وهو أولى

من جملة التفسير

(قول المعني) وإن أدبت المراديات بدلالات مطابقة بأن لم يكن الحال مقتضيا للجاز أو الكتابة

(قول المعني) لنظم الكلام أي التطبيق الكامل الذي تحصل به المطابقة الكاملة

(قول المعني) على التعليل أي تعليل الخبر على الفعل فصح الكل خيرا

(قول المعني) باعتبار متعلق بموضعا يعني أن الوضع لا من حيث ذاته بل من حيث علاقته القرض المقصود منه

وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفي الوصل موضع الواو من الفاء والفاء من ثم إلى غير ذلك وتنصرف في التعريف والتذكير والتقديم والتأخير والمذهب والتكرار والأظهار والاضمار فتصيب لكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الأمور المذكورة من التعريف والتذكير والتقديم والتأخير راجعة إلى الألفاظ أعسها ومن حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني والأغراض التي يصاغ لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض كمن باعتبار ما يمرضها وهذا النظر في الحروف باعتبار نفس معانيها (قوله وتنظر في الجمل الخ) ، النظران السابقان كلاهما في المقرد والجمل وهذا النظر في الجمل أي تنظر في الجمل التي تنسج باعتبار العوارض التي يحدث عنها في نحو من العطف بالحروف الخفيفة المعاني وتركها ، فتعرف بالسهولة أو بعلم المعاني موضع كل واحد منها بحسب الأغراض المتفاوتة منه فتنبه به في موضعه (قوله وتنصرف في التعريف الخ) هذه عوارض ، غير مختصة بشيء من المفردات فذا فصله (قوله مكانه) أي مكانه الذي يقتضيه ، بحسب الأغراض كما يثبت بقوله ثم ليس هذه الأمور الخ (قوله بحسب الخ) مثالي تعرض بعد اعتبار فصله بقوله بسبب فلا يلزم تعلق حرفي حر بمنى واحد بفعل واحد أي تعرض لما بسبب الأغراض بحسب وقوع بعضها من بعض متصلة به فمن اتصالها كما في قوله عليه السلام ، أنت مني بمنزلة هارون من موسى فلا تعرض لمباحل الأفراد (قوله واستعمال بعضها الخ) .

وقوله وتنبه أي بعد أن تعرف الموضع الذي ينبغي أن تضعه فيه
 (قول المحشي) ما يمرضها من الأحوال أي ما يطلبها منها
 (قول المحشي) النظران السابقان أي بقوله لن تنظر وتنظر وكون الثاني في المقرد فهو زيد قائم فعرو أو وعرو أو ثم عرو
 (قول المحشي) تنسج أي تنسج أي تنسج وهو تفسير لتسرد
 (قول المحشي) فتعرف بالسهولة الخ كذا إشارة إلى ما سبق من أن هذا وظيفة المعاني لا النحو
 (قول المشارح) فيما يرجع أي يردد كذا نقل عنه
 (قول المحشي) غير مختصة بشيء أي كالتعريف والحال بخلاف ما ينبغي فإن الأحوال المذكورة في الطبر مثلا يختص بهوجها به إذا تأتي في البيت مثلا

(قول المحشي) بحسب الأغراض أي لا بحسب قواعد النحو ككون الحال أو التمييز نكرة والمبتدا معرفة مثلا
 (قول المشارح) بسبب المعاني والأغراض أي الراجعة لمعنى الكلام فهذه الخصوصيات تستعمل أولا في المعنى فتحصل تلك الأغراض فيه وبواسطة عروضها للمعاني تعرض للاتفاق قوله بسبب المعاني أي بسبب قصد تحصيل تلك المعاني والأغراض
 (قول المحشي) بمنى واحد لأن كلا منهما التعمدية وليست الأولى للشيئية إذ لا معنى لها مع التصريح بلفظ سبب
 (قول المحشي) بحسب وقوع الخ هذا أقرب من جعل موقع بمنى وقوع ويجعل الوقوع بمنى الاتصال ومن بمنى الباء كما صنفه بعضهم
 (قول المحشي) أنت مني الخ أي أنت في الاتصال بي بهذه المقردة

قريب تنكير مثلاً له مزية في لفظ وهو في لفظ آخر في غاية التصحیح بل وهذه اللفظة منكدة في بيت آخر قيصة وإلى هذا أشار المصنف بقوله (فالبلغة صفة راجعة إلى اللفظ) لكن لا من حيث أنه لفظ وصوت (بل باعتبار إفادته للمعنى) يعنى القرض المصوغ له الكلام (بالتركيب) متعلق بإفادته وذلك لما مر من أنها عبارة عن مطابقة الكلام التصحيح لمقتضى الحال وظاهر أن الكلام من حيث أنه اللفظ مفردة وكلم مفردة من غير اعتبار إفادته للمعنى عند التركيب لا ينصف بكونه مطابقاً له أو غير مطابق

إشارة إلى أن لكل كلمة مع صاحبها مقام (قوله وإلى هذا أشار المصنف رحمه الله تعالى الخ) ، أي ما ذكرناه من تمام التفصيل أشار إليه المصنف رحمه الله اجلاً بقوله فليلاية الخ وليس المشار إليه قوله ثم ليس هذه الأمور المذكورة الخ كما وم (قوله متعلق بإفادته) لا بالمعنى الذي يقصده البلغ بتركيب على ما قيل لأنه يوم كونه مدلولاً للتركيب (قوله وذلك الخ)

(قول الشارح) من غير اعتبار إفادته للمعنى تفسير لمفردة ومفردة
(قول الشارح) أو غير مطابق لأن الشيء لا ينصف بكونه غير كذلك إلا إذا كان كذلك من صفته
(قول المحشى) إشارة إلى أن لكل كلمة مع صاحبها مقام لا تفسير كما وم فالأفراض المشار إليها بقوله بحسب موقع بعضها من بعض مفادة بجملة متصلة بخبري والمشار إليها بقوله واستعمل بعضها مع بعض مفادة بتجنس الكلمتين كما تقدم
لمحشى قول الشارح في غاية القبح لعدم وجود القرض الداعي إليه بخلاف ما قبله
(قول الشارح) بل وهذه اللفظة الخ انتقال لأمر من الأول فإن ما قبل في لفظين وهذا في لفظ والواو اللفظ أنه إبطال لأن الباطل لا يصف عليه بل يترك

(قول الشارح) منكدة حال من اللفظة وغير هذه محذوف تقديره حسنة في بيت وفي بيت آخر قيصة واختلاف التنكيرين مما يدل على أن عروض الخصوصية بسبب المعنى
(قول المحشى) أي ما ذكرنا من تمام التفصيل وهو من قوله مثل أن ننظر إلى قول الشارح ثم ليس الخ فليس ذلك من المشار إليه إذ ليس تفصيلاً وأنه هو وجه ليكون كلام المصنف إشارة إلى ذلك التفصيل فإن رجوع البلاغة إلى الكلام باعتبار إفادة المعنى إنما هو بسبب كون هذه الخواص قرض لللفاظ بسبب الإغراض المفهومة من وتجمع بعضها متضلاً ببعض أو مع بعض وبه تعلم وجه حكم المحشى بالوم على من جعل ثم ليس إلى آخره مشاراً إليه كذلك قل عن الاستاندة لكن لا يلائمه تعبير المحشى بتمام التفصيل فالأولى إدخاله في المشار إليه والمراد بالتفصيل البيان والحكم بالوم على جعل المشار إليه ثم ليس الخ قطع تدبر

(قول الشارح) وصوت صنف أهم حكمته المباعدة في التي كأنه لا فرق بين حيثة الغنطية وحيثة الصوتية إذ الصوت جنس يمتنع به ويضلع أيحي التحد على مقطع اللفظ فاللفظ كما أن حيثة الصوتية غير متباعدة كذلك حيثة الغنطية
(قول الشارح) يعنى القرض هو الالة الثانية التي هي سبب في الخصوصيات وهي مفاد من اللفظ افادة غنطية لا وضعية
(قول المحشى) لأنه يوم كونه مدلولاً لتركيب أي وليس كذلك وإنما هو مدلول للخصائص الإغراض لا آثارها والآثار تدل على المؤثر فلا دخل للتركيب من حيث هو تركيب في تلك الدلالة لا وضعاً ولا خطلاً تأمل وعلى هذا قبول

ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والافراض التي يصاغ لها الكلام (وكثيرا ما) نصب على الظرف لانه من صفة الاحيان وما التأكيد معنى الكثرة والمعامل ما يليه على ما ذكر في الكشف في قوله تعالى : قليلا ما تشكرون

بيان لفرعه على ما تقدم من تعريف البلاغة (قوله ضرورة الخ) هذا انما يدل على تحقق الافراض ولاشكال على مقتضياتها لانهم في بلانة الكلام، وأما افادته ايها فلاها مقتضيات الافراض وأكثر لما والآخر يدل على ملوثر (قوله لانه من صفة الاحيان ليس المراد ان موصوفه الاحيان مقدر لان التأكيد حينئذ واجب بل انه كان في الاجل، صفة الاحيان ثم اقيم مقامه ونصب نصبه ، ولذا لم يجعل مستملا له شائدا، والظاهر لان يقول لانه صفة الحين (قوله نصب على الظرفية) في الرضى ، بما يلزمه الظرفية عند مسيو به صفة زمان اقيمت مقامه وما غير مسيو به فهم اخطوا في الصفة المذكورة الظرفية المصنف بالتركيب أي عنده كما سيأتي في كلام الشارح

(قول المحشي) لانه يوم الخ فان قلت الباء في بالتركيب بمعنى حد وحينئذ لا إيهام قلت المتبادر أيضا من كون معنى عند التركيب افادته اياه بخلاف افادة اللفظ له عند التركيب وهو ظاهر تدبر

(قول المحشي) بيان لفرعه أي لوجبه قوله لاسر الخ راجع قوله الى اللفظ وقوله وظاهر الخ راجع لقوله بإختيار المعنى وانما لم يجعله دليلا للدعوى أي مقعون التفرع لانه لا شبهة فيه بالاستدلال عليه غير لائق

(قول المحشي) هذا انما يدل الخ أي والتبر في بلانة الكلام انما هو افادته المعنى كما قال المصنف بإختيار افادته المعنى وانما لم يقل الشارح ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق افادة المعاني الخ لزوم المصادرة على المطلوب كما هو ظاهر (قول المحشي) على مقتضياتها يخرج الضاد ومثله ما بعده وغيره بالمتنصيات لانها اثر الافراض كما قلنا وقد لا ينال أنها مقتضيات الاحوال لان الاحوال تقتضيها بواسطة تلك الافراض

(قول المحشي) وأما افادته ايها فلان الخ أي ثم ان الكلام يفيداه بواسطة اثنائه على المتنصيات التي هي أكثر للافراض والآخر يدل على الملوثر فدلالة الكلام عليها دلالة عقلية لا وضعية وان كانت المتنصيات وهي الخصوصيات كما تأكيد أثرا للافراض كدفع الانتكار لانه لو لا قصد دفع الانتكار لما كان الخ أكد

(قول المحشي) الاحيان مقدر أي لفظا أحيانا مقدر

(قول المحشي) صفة للأحيان أي يلجس الاحيان وهو حياً كذا قيل والظاهر ان المراد انه كان صفة للاحيان فكان لوجبه التأكيد لانه قيل بمعنى فاعل ثم استعمل استعمال الامياء ففرد عن التاء لطلب الوصفية

(قول المحشي) بقا لم يجعله مستملا له سابقاً أي لم يذكر حينا سابقاً على كثيراً موصوفاً به بان يقدوه في المتن قيل كثيراً ويقول في الملل بعد ذلك أي في حين كثير وفي بعض النسخ ولذا لم يجعل مستملا له شائداً أي لم يوجده عن الوصفية تدبر (قول المحشي) والظاهر أن يقول الخ أي يدل الاحيان

(قول المحشي) بما يلزمه الظرفية الخ في الرضى بعد ذلك انما وجب نصبها أو اختيار ليكون أدل على موصوفاً الذي هو الظرف المنصوب فتشترط الظرفية أو اختيارها أن لا يخرج الى غير النصب على الظرفية وذلك الغير هو الجر بمن أو الرفع مع كونها صفة زمان اقيمت مقامه كما هو الموضوع فاختار الشارح النصب على الظرفية على الرفع والجر مع كونها صفة زمان

أي في كثير من الأحيان (يسمى ذلك) الوصف المذكور (فصاحة أيضاً) كما يسمى بلالة وفي هذا إشارة إلى دفع التناقض الثوم من كلام الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز فإنه ذكر في مواضع منه أن الفصاحة صفة راجعة إلى المعنى وإلى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها أن فصاحة الكلام للفظ لا لمعناه حتى أن المعاني مطروحة في الطريق يعرفها الأعجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك أن الفصاحة من صفاته الفاضلة فتكون راجعة إلى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين أنه أراد بالفصاحة معنى البلالة كما صرح به وحيث أثبت أنها من صفات الألفاظ أراد أنها من صفاتها باعتبار أقدارها المعاني عند التركيب وحيث نفي ذلك أراد أنها ليست من صفات الألفاظ المفردة والكلام للبردة من غير اعتبار التركيب

ولم يجبرها النبي فلذا اختار الشارح رحمه الله تعالى كونه منصوباً على الظرفية ولم يجعله صفة لمصدر محذوف ، أي الحلافة كثيراً لأن التسمية هنا بمعنى الإحاطة (قوله أي في كثير من الأحيان) فيه إشارة إلى أنه صار بعد حذف الموصوف وإقامته مقامه ، إما لذلك لأن فيه إبهاماً يحتاج إلى البيان (قوله وفي هذا) أي في قوله بالبلالة صفة راجعة إلخ (قوله أراد إلخ) أي أراد أنها ليست من صفات الألفاظ من حيث هي هي (قوله وسينظر لاتناقص) أي في المعنى عن اللفظ والاثبات له .

لا يجاب سيبويه وترجيح غيره أما لو جعلت صفة مصدر محذوف فلم يشكلم فيه المزمع وليس في كلام سيبويه ولا غيره منه بعد جعله صفة للمصدر الظاهر أنه لا وجه لقوله ولم يجعله إلخ فلتأمل

(قول المحقق) أي إطلافاً كثيراً لأن المعنى دفع به أن التسمية وضع الاسم وهو هنا غير متدد على أنها موزونة لا توصف بالذكر (قول المحقق) فيه إشارة إلى أنه صار إلى آخره وجه الإشارة أنه لو كان منصوباً على الظرفية تكون في الصفحة للظرف فلما صرح بها علم أنه ليس بظرف وأنه لو كان باقياً على الوصفية لم يصح بيانه بالأحيان إما لذلك أي للأحيان لكنه مشترك بينه وبين الوصف فلذا احتاج إلى البيان

(قول المحقق) أي أراد أنها إلى آخره هذه الكتابة على أراد الثانية في كلام الشارح وإنما عسر بقوله أي أراد إلخ لأبهام كلام الشارح أنها من صفات الألفاظ المركبة وليس مراداً وإنما المراد أنها صفة للألفاظ من حيث القادة المعنى بأن يكون القادة المعنى هي مرجع تلك الصفة ومنشأها فمعنى الشارح حينئذ أنها ليست صفة لفظ من حيث هو بل من حيث أقدارته المعنى عند التركيب كما يدل عليه قول الشارح سابقاً لكن لا من حيث أنه لفظ وصوت وقوله هنا أراد أنها من صفاتها باعتبار إلى آخره بقوله المعصام وجه التوفيق ، أي حيث أثبت أنها من صفات الألفاظ أراد أنها من صفاتها باعتبار أقدارها المعنى بالتركيب وحيث نفي ذلك أراد أنها ليست من صفات الألفاظ المفردة والكلام المفردة من غير اعتبار التركيب أو ليست من صفات الألفاظ باعتبار نفسها لا باعتبار أقدارها المعنى ليس على ما ينبغي وما في بعض نسخ المحقق من كلمة أو بل أن أي تعريف لانه من ما يفيد الشارح كما مر فكيف ولا يصح إرادة المفرد في قول السكاكي دون اللفظ نفسه إذ معنى المفرد لا يكون بلفظاً تدبر (قول الشارح) أراد بالفصاحة معنى البلالة أي الفصاحة المذكورة في الموضوح ولو أراد معناها الحقيقي لم يأت التوفيق إذ لا تنفي عن الألفاظ المفردة وليست في الألفاظ باعتبار أقدارها المعاني وهي الألفاظ عند التركيب إذ لا دخل لها

وحيث لا تناقض لتأخير على النفي والاثبات هذا خلاصة كلام المصنف فكانه لم يتصفح دلائل الإيجاز حتى يتصفح ليطالع على ما هو مقصود الشيخ فإن محصول كلامه فيه هو ان التوضيح يطلق على معنيين أحدهما ماصر في صدر المقدمة ولا نزاع في وجوبها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به وقع التفاضل وشبه الإيجاز وعليه يطلق البلاغة والبراعة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع أيضاً في ان الموصوف بها عرفاء هو وكذا لا تناقض في النفي عن المعنى والاثبات له لان الثاني كونها راجعة اليه نفسه والمثبت كونها راجعة اليه بالمدخلية (قوله فكأنه لم يتصفح الخ) وكذا لم يتصفح من قال حيث أثبت اللفظ الفصاحة أراد منها ما مر في صدر المقدمة وحيث أنها عنه أراد منها البلاغة (قوله ولا نزاع في وجوبها الخ) فإن الخلو من الصفات المذكورة منشأها اللفظ نفسه وان كان من التعقيد المنوي بالقياس الى المعنى ويوصف به اللفظ أيضاً (قوله هذه القضية)

في افادة الأغراض تدبر

(قول الحاشي) وكذا لا تناقض الى آخره نعم ما تركه الشارح والمصنف في الايضاح فان الشيخ أثبت وجوبها للمعنى ثارة وبها أخرى أيضاً وحاصله تأخير على النفي والاثبات أيضاً

(قول الحاشي) راجعة اليه في نفسه أي مع قطع النظر عن افادة اللفظ له بالتركيب

(قول الحاشي) بالمدخلية فان الفصاحة ليست صفة لفظ من حيث ذاته بل صفة له باعتبار افادته المعنى فمعنى مدخلية في ثبوتها لفظ ثم ان المراد بالمعنى على هذا التوجيه القرض للدلول للكلام دلالة عقلية كما تقدم (قول الحاشي) وكذا لم يتصفح الى آخره لانه لا نزاع في ان الفصاحة بالمعنى المشهور راجعة الى نفس اللفظ ولا في ان الموصوف بالبلاغة عرفة هو اللفظ وانما النزاع في منشأ هذه القضية كما ذكره الشارح .. (قول الشارح) لم يتصفح دلائل الإيجاز أي لم ينظر جميع صفاتها او لم يتأمل

(قول الحاشي) فان الخلو من الصفات المذكورة منشأها اللفظ نفسه أي ليس المراد ان اللفظ يتصف بها وان لم يكن منشأها كالتخصص بمعنى البلاغة بل اللفظ نفسه مرجعها ومنشأها لا معناه بمعنى ان هذه الخلفيات ثابتة لنفس اللفظ كما ان ما خلس منه كالتأخر وصف التأليف والتعقيد عند ثبوته يكون في نفس اللفظ الا انه فيما عدا التعقيد المنوي لا يكون منظوراً في الخلو الى المعنى اصلاً وفيه يكون منظوراً اليه لكن ذلك لا يخرج اللفظ عن كونه منشأ اذ التعقيد انما نشأ من الدلالة بلفظ اللازم البعيد على المطلوب ولو لم يدل بذلك اللفظ عليه لم يتصف المعنى بأنه مفقود وقوله وان كان من التعقيد المنوي بالقياس الى المعنى معناه ان الخلو من منشأ اللفظ نفسه وان ذلك الخلو لا يقبل الا بالقياس الى المعنى وقوله ويوصف به اللفظ أيضاً أي كما ان اللفظ نفسه منشأ الخلو من الصفات المذكورة كذلك يوصف به وليس كالمعنى في البلاغة حيث كان منشأها ولا يوصف بها وانما يوصف بها اللفظ والحاصل ان البلاغة لما كانت لأمر عريض للمعنى ثم تبعه اللفظ كان منشأها المعنى ولكن انما يوصف بها اللفظ لما سيأتي بخلاف الخلو مما ذكر فإن بعضه بالقياس الى نفس اللفظ وبعضه وان كان بالقياس الى معناه الا ان منشأ اللفظ اذ لم يمرض المعنى او لا كما كان في البلاغة تدبر (قول الشارح) وما شاكل ذلك كالطلاقة والصفاء

(قول الشارح) بها أي بذلك الوصف وانما لانه المعنى الثاني للفصاحة

اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشأ هذه التفضيلة وعلمها هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر وقع به التفاضل

اي التفضيلة التي يقع بها التفاضل ويثبت بها الاختصاص (قوله ان الكلام الذي يدق الخ) فالكلام الذي ليس له معنيان لا دقة فيه ولا تفضيلة له بل هو ملحق بصفات الجوانث (قوله يدل) بصيغة المجهول . يشعر بالتقصيد فان ما ليس بتقصود ليس بدلولة عندنا (قوله على معناه القوي) أي معنى يستفاد من اللفظ بالوضع اما من نفسه كالترفيف والتكثير فانه يدل عليها اللام والثبوتين أو من امرها كالفاعلية والمفعولية

(قول الشارح) عرفنا أي خاص وهو عرف علماء البلاغة اذ كون البلاغة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك التفضيلة المخصوصة انما هو عرفهم وانما كان الموصوف بها عرفا هو الكلام ما سيأتي آخر الشارح انما عبارة عن كون اللفظ الى آخر ما مر فيبين ان يوصف بها المعنى اذ لا دلالة له

(قول الشارح) وانما النزاع في ان منشأ هذه التفضيلة الى آخره اذ لا يلزم من انصاف اللفظ بها ان يكون منشأها (قول الشارح) ينكر على الفريقين أي على من يقول ان منشأها اللفظ لانها ليست وصفاً لفظاً في نفسه بل وصف له من أجل أمر عارض في معناه وعلى من يقول ان منشأها المعنى لان مراده بالمعنى المعنى الثاني كما هو في كلام النصف وليس هو منشأها وانما منشأها المعنى الاول او ترتيبه من حيث انه يفيد المعنى الثاني يدل على ذلك ما سيأتي في الشارح تدبر (قول الشارح) وقع به التفاضل أي من حيث اشبهه على المخصوصة

(قول الشارح) على معناه القوي هو المعنى الاصل مع المخصوصة كذلك اكد او نفس المخصوصة على ما سيأتي والمراد بالمعنى القوي ما يستفاد من التركيب بالوضع القوي سواء قلل التركيب عن معناه القوي او لا وسيأتي بيانه (قول الشارح) ثم نجد ذلك المعنى أي المعنى التركيبي من حيث اشبهه على المخصوصة او نفس المخصوصة على ما سبق واللام ان كانت صلة فالدال هو المعنى وسبب دلالة ان الثاني وهو الفرض المقصود كدفع الانكار سبب في المعنى الاول فدلالته عليه دلالة السبب على السبب وان كانت لتدليل فالدال هو اللفظ بد - ط المعنى وسبب الدلالة هو ما مر وعلى الثاني معنى كونها ثانية ظاهر فانه في نفسها ثانية لدلالة اللفظ الاول وعلى الاول معنى كونها ثانية لانها في المرتبة الثانية أي تلاحظ بعد دلالة اللفظ

(قول الشارح) ومعنا اول هي المدلول التركيبي من المعنى الاصل والمخصوصة او نفس المخصوصة على ما سبق (قول الشارح) والشيخ يطلق على المعاني الاول اي المرتبة على حسب الاغراض وقوله بل على ترتيبها اشراك انتقالا لقنوني فان المرتبة انما هي بسبب ذلك الترتيب واعلم ان تركب الكلمات وتحققها انما هو على وفق ترتيب المعاني في الذهن فلا بد من تصورها وحضورها في الذهن ثم ان تصور تلك المعاني على نحو ترتيب تصور متعلق بذلك المعاني على ما هي عليه في حد ذاتها مع قطع النظر عن تعبيرها بالالفاظ وهو الذي لا يختلف باختلاف العبارات وتصور متعلق بها من حيث التعبير عنها بالالفاظ ودلالها عليها دلالة دولية وهو يختلف باختلاف العبارات والتصور الاول مقدم على التصور الثاني مبدءا كما ان التصور الثاني مبدءا للكلام كذا في المعنى على الجملي في باب التنازع يقول الشارح على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الى آخره مراده ان الذي يطلق عليه الشيخ ذلك هو الترتيب العكس بالالفاظ وهو ترتيبها من حيث التعبير عنها بالالفاظ

لأنه الذي يختلف باختلاف الالفاظ وينشأ منه الفضيلة للالفاظ وليس ترتيب الالفاظ من جهة التسمية بالنظم وما معه على ما هم وإنما ملقوا النظم على المعاني أو ترتيبها مع أنه ترتيب الالفاظ لأن المعاني أو ترتيبها هو المنشأ للفضيلة كما مر (قول الشارح) ونحو ذلك كالتخصيصات والاختيارات ومقتضيات الاحوال وقوله ون الفضيلة أي التي هي الموصف السابق فحصل من كلام الشيخ أن منشأ تلك الفضيلة هو المعاني الأولى المرتبة أو ترتيبها لا المعاني الثانوية ولا الالفاظ وإن كان الموصوف بها الالفاظ وإن ليس محل القراع هو من الموصوف بها للالفاظ أو المعاني كما فهم المصنف فإنه لا نزاع في وصف الالفاظ بها وإن ليس كون المعاني مرجحاً معناه المدخلة وأعلم أن عبارة الأيضاح هكذا وبالبلاغة صفة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى عند التركيب وكثيراً ما يسمى ذلك فصاحة أيضاً وهو مراد الشيخ عبد القادر بما يكرره في دلائل الإعجاز من أن الفصاحة صفة راجعة إلى المعنى دون اللفظ كما قوله في أثناء فصل منه علمت أن الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجري في طرقها أوصاف راجعة إلى المعاني أو إلى ما يؤول إليه الالفاظ دون الالفاظ نفسها وإنما قلنا مراده ذلك لأنه صرح في مواضع من دلائل الإعجاز بأن فضيلة الكلام لفظ لا لغاه منها أنه حكى قول من ذهب إلى عكس ذلك فقال كانت نراه لا يقدم شعراً حتى يكون قد أودعه حكمة لو أدباً أو اشغل على تشبيه غريب وبعبني نادر ثم قال أي الشيخ والأمر بالشد إذا جئنا إلى الحقائق وما عليه الفضلون لا لا نرى متقدماً في علم البلاغة مبرزاً في شأوها إلا وهو ينكر هذا الرأي ثم قل عن الجاحظ في ذلك كلاماً من قوله والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها الجعفي والبرقي والقروي واليدوي وإنما الشأن في إقامة الوزن وتغيير اللفظ وسهولة الإخراج وصحة الطبع وكثرة اللفظ وجودة السبك ثم قل أي الشيخ ومعلم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والبلاغة وأن سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير فيه كالقصة والذهب يصاغ منها خاتم أو سوار فكانا حال إذا أردت النظر في صوغ النظم وجودة العمل ووراءه أن تنظر إلى القصة الحاملة لتلك الصورة أو الذهب الذي وقع فيه ذلك السمل كذلك حال إذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمزية في الكلام أن تنظر في مجرد معناه وكما لو فضلنا خاتماً على خاتم بأن يكون قصة هذا النظم أجود أو قصة الختم لم يكن ذلك تفضيلاً له من حيث هو خاتم كذلك ينبغي إذا فضلنا بيتاً على بيت من أجل معناه أن لا يكون ذلك تفضيلاً له من حيث هو شعر وكلام انتهى لفظه وهو صريح في أن الكلام من حيث هو كلام لا يوصف بالفضيلة باعتبار شرف معناه ولا شك أن الفصاحة من صفاته القاطنة فلا تكون راجعة إلى المعنى وقد صرح فيما سبق أنها راجعة إلى المعنى دون اللفظ فجميع بينهما بما قدمناه بحسن كلامه بحيث نفي أنها من صفات اللفظ على نفي أنها من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب وحيث أثبت أنها من صفاته على أنها من صفاته باعتبار إفادته المعنى عند التركيب انتهى كلام الأيضاح وحاصل ما جمع به المصنفان البلاغة صفة للفظ لا من جهة شرف معناه بل من حيث إفادته إياه والاقادة راجعة للفظ لا المعنى والمعنى هو وصفه بما باعتبار شرف المعنى وأعلم أنه أشبه على المصنف كلام الشيخ فإن كلامه فيما قلناه يفيض إنما هو في الفضيلة الراجعة إلى الكلام من حيث هو كلام وما نحن فيه أعني البلاغة ليست راجعة إليه من حيث هو كلام بذلك على ما قلنا قوله أن لا يكون ذلك تفضيلاً له من حيث هو شعر وكلام وقد به الشارح على ما قلنا حيث قال أن حصول كلامه فيه هو أن الفصاحة تتعلق على متبينين أحدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها إلى نفس اللفظ انتهى فإن ما قلناه المصنف عن الشيخ إنما هو هذا لا أحد ولا كلام فيه الآن بل قد صرح الشيخ بذلك حيث قال في ما ذكر فلم يعلموا إنما أعني الفصاحة التي تحب للفظ لا من أجل شيء يدخل في التعلق إلى آخر ما قلناه الشارح قليلاً

هو الذي يدل بلفظه على معناه القنوي .

والإضافة والحالية وغير ذلك ولما من الحية التركيبية كالقديم والحذف اعلم أن في كلام الشيخ نوع اضطراب فانه ان اريد بالمعنى الاول المعاني القنوية اعني الدولات التركيبية وهي أصل المعنى مع الخصوصيات على ما يدل عليه ، الحاشية المقولة عن الشارح رحمه الله تعالى في هذا المقام يفيد ما سيأتي من قوله لا فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة أعني الزواجات والكيهيات والخصوصيات حيث فسر المعاني الاول ، بنفس الخصوصيات لا بالدولات التركيبية وإن أريد بها تلك الخصوصيات يفيد قوله هو الذي يدل بلفظه على معناه القنوي الخ فانه يدل على ان المعاني الاول ، هي الدولات التركيبية والوجه ان يقال ان المعاني الاول

(قول لفظي) والإضافة والحالية المراد بالإضافة النسبة والحالية كونه حالاً قال ذلك مستفاد من الخبر في الاول والنسب في الثاني

(قول المعنى) كالقديم والحذف القديم هو الخصوصية فانه يفيد المحصر كإن المقيدة لتأكيد والفرض متعدد اعتداد الشركة مثلاً كما ان الفرض من ان دفع الأكل وكذا الحذف فان المقصود من عدم تعيين الفاعل مثلاً والفرض منه دفع الاذى منه مثلاً بقوله كالقديم والحذف مثال ما يستفاد من الحية على قياس ما تقدم فيه التركيب موضوعة للدلالة على ان الخبر مقدم مثلاً او ابتدأ مثلاً بخلاف وليس يجب تدبر

(قول المعنى) الحاشية المقولة هي قوله يزيد بالمعاني الاول مدلولات التركيب والمعاني الثاني الاغراض التي يصاغ لها الكلام مثلاً اذا قلنا هو سد في صورة انسان فالمعنى الاول هو مدلول هذا الكلام والمعنى الثاني انه تجماع على المعاني هو الذي يراد ابراده في طرق مختلفة والمفهوم من تلك الطرق هو المعنى الاول اه

(قول المعنى) بنفس الخصوصيات وهي بعض المعاني التركيبية وان اريد بها تلك الخصوصيات اي وتختلف الحاشية المقولة

(قول المعنى) هي الدولات التركيبية اي حمل المعنى مع الخصوصيات

(قول المعنى) والوجه ان يقال الخ يعني له ان يزيد ان المعاني الاول هي المعاني التركيبية وتوافق الحاشية المقولة وقوله فيما سبق هو الذي يدل بلفظه على معناه القنوي الخ وانما يفسرها بالخصوصيات تنبيها على ان ما دعا المعاني حكم القدم ولما ان يزيد الشق الثاني وهو ان المعاني الاول هي الخصوصيات وتقع مثاقفة ما تقدم له بان المراد بالمعنى القنوي فيما تقدم هو الخصوصيات وانما ماها معني لثوباً لانها تفهم من اللفظ بالنظر لتمام القنوي يعني انه اذا نظر لا وضع له اللفظ لانه انما يفهم من ذلك لعدم الاعتداد بما عداه

(قول المعنى) أي الوصف الى آخره يعني ان المراد بالخصيصة هو الوصف المتقدم لمعلق عليه التخصيصة باعتبار انه يقع

به فغافل الكلام

(قول المعنى) اعاد ان الكلام الخ اي من المحصر

(قول المعنى) يشعر بالقصد الخ لتدليل لكونه على صيغة المجهول

(قول المعنى) عندهم لم عند غيرهم قياس القصد شرطاً في الدلالة والاسيد في ذلك نزاع سيأتي

(قول المعنى) على معناه القنوي أي معنى يستفاد من اللفظ بالوضع يعني ان المراد من المعنى القنوي هو ما استفيد

ثم نجعل ذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فنكف القفاظ معاني أول ومعاني ثان فالتشريح يطلق على المعاني الأول

هي المدلولات التركيبية وأما فسرهما بنفس الخصوصيات فتبينها على أن أصل المعنى أعني « يخرج به الكلام عن التيق في حكم عدم عند البلغاء أو يقال أراد بالمعنى الأول الخصوصيات وإنما جعلها مدلولات لغوية لأن اللفظ بحسب معناه اللغوي يفهم منه تلك الخصوصيات وأصل المعنى غير منظور إليه عديم (قوله ثم نجد ذلك المعنى الخ) أن كان اللفظ الصلة فاللغز هو المعنى والدلالة ثانية ، باعتبار أنها في المرتبة الثانية وأن كان للغز فاللغز هو اللفظ لكن بتوسط المعنى ، والدلالة في نفسها ثانية وهذه الدلالة ، عقلية ولو بالعرف والعادة ، والملاقة التخيلية والأدعائية (قوله على المعنى المقصود) أعني الأغراض التي يصاغ لها الكلام (قوله فيها الملاحظ ومعاني أول الخ) وهو ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب وهو أصل المعنى مع الخصوصيات من التريف والتشكيك والتقديم والتأخير والخلف والاختلاف والمعنى الثاني الأغراض التي

بواسطة الوضع سواء كان لغوياً أو لا فإن المعنى الأصلي قد يكون مجازياً وقد يكون اللغز في الخصوصيات كما صرحوا به أول البيان فاقبل أنه لا يشمل الكلام اللغوي على المعاني الأول الشريفة أو العرفية وهم

(قول لغوي) هي المدلولات التركيبية أي ودلالاتها على الأغراض بواسطة ما فيها من الخصوصيات لأن اللفظ بحسب معناه اللغوي يفهم منه تلك الخصوصيات يعني أنه إنما سمى معنى لغوياً لأنه يفهم من اللفظ بحسب معناه اللغوي أي عند النظر إلى المعنى الموضوع له اللفظة لئلا يفهم منه هذه الخصوصيات وأصل المعنى غير منظور إليه والدال على المعنى الثاني وهو الغرض هو تلك الخصوصيات فتأمل

(قول لغوي) باعتبار أنها في المرتبة الثانية أي منظور إليها بعد النظر للدلالة فقط وليس المعنى إنما دلالة ثانية بمعنى بأن يكون المعنى دلالات

(قول لغوي) والدلالة في نفسها ثانية أي ثانية دلالة أولى لفظاً بأن يكون لفظ دلالات

(قول لغوي) عقلية أي التلازم على بين الدال وهو الخصوصية والغرض ووجه ذلك التلازم سببية الغرض المدلول عليه للتلازم بالخصوصية كما مر وللم لا يمكن ذلك التلازم عقلياً بمعنى عدم الانفكاك قال ولو بالعرف والعادة فإن المتعارف والمعاد فليبلغ أن لا يأتي بالخصوصية إلا الداع وعجالة المتكاسر وأعني بخفاضة التركيب ما يسبق منه إلى الفهم عند سماع ذلك الترتيب جارياً مجري التلازم له لكونه صادراً عن البليغ لا ينس ذلك التركيب من حيث هو هو قال السيد في شرحه أعني بخفاضة التركيب المعنى الذي يسبق منه إلى الفهم عند سماعه حال كون ذلك المعنى جارياً مجري التلازم ذلك التركيب بسبب صدوره عن البليغ وهذا هو الغرض الحقيقية المبينة على المنااسبات العرفية والملاقات العقلية كما بين التأكيد ودفع التلك فهذا الغرض ليست لازمة لتركيبه من حيث هو بل جارية مجري التلازم له لصدوره عنه إذ البليغ يلزمه عرفاً أن يقصد بقرائه ما يناسبها

(قول لغوي) والملاقة العقلية والأدعائية يعني أن هذه الدلالة فني بها العقل بواسطة تخيل الزوم بين الخصوصية والغرض وأدعائية لكونه صادراً عن البليغ قوله والملاقة الخ صطف على العرف أي إذا كان يكون للعرف والعادة أو التسهيل والأداء

(قول لغوي) ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب وهو أصل المعنى مع الخصوصيات أي سواء كان ذلك المفهوم من التركيب معنى حقيقياً أو مجازياً فذلك أنه لكثير الزماد أصل المعنى فيه بالنسبة لعم المعاني هو كونه كرمياً وهو المعنى المورد

بل على ترتيبها في النفس ثم على ترتيب الالفاظ في النطق على حذفها لم النظم والصور والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك وبحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الاربعة اليها وان القضية التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلغة والبراعة وماشا كل ذلك انها هي فيها لان الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد للكلام ان يالها او نفيها حيث ثبت انها من صفات الالفاظ والمعاني يريد بهما تلك المعاني الاولى وحيث ينبغي ان يكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة والمعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة

يقصدها المتكلم من هذه الصيانة أي جعل الكلام مشتملا على تلك الخصوصيات من الإشارة الى مبدء والتعظيم والمخبر ودفع الانكسار والشك وغير ذلك وجعلها الاغراض التي يريد المتكلم هذه الخصوصيات لاجلها هذا بالنسبة الى علم المعاني وأما بالنسبة الى علم البيان فالمعاني الاولى هي المدلولات المعنوية، مع رعاية مقتضى الحال والمعاني الثواني هي المعاني المجازية والكناية (قوله بل على ترتيبها) أي جعله في مراتبها بحسب الاغراض المطلوبة منها (قوله انبأها أو نفيها)، ذكر النفي استطرادي والقصد أنها محط الفاتحة عند البليغ وذلك لان الاغراض، مدلولات المعاني الاولى كما مر فكيف يقصد من ايرادها فيها (قوله في حيث الخ) دفع تنافي، أي اذا علمت قول الشيخ قائل أنه حيث ثبت الخ (قوله جعلت مطروحة الخ) أي لا اختصاص لها بأحد يقصدها من شاء، اما المختص بالبناء، تأديتها بالمعاني الاولى

بالطريق المجازي اذ الخصوصية انما هي منبرية في المعاني كثيرة، وما دونها في طريق المعاني الثواني في علم البيان وهي المجازية والكناية اول في علم المعاني فليتل من يدفع التنافي بين مدعاه وما سبق للمحشي

(قول المحشي) مع رعاية مقتضى الحال لم يقل مع الخصوصيات كما سبق لان المعاني الاولى في البيان هي ما وقع التجهيز بها وهي المعاني المطابقة سواء كانت معاني مبدءا الخصوصية وهو الأكثر اذ ما يقع فيه التجهيز في الأكثر هو المعاني الاصلية او نفس الخصوصية كما اذا قيد الفعل بالشرط وغير عن ان يدرج في الاول لم تكن الخصوصية معني اوليا ولا ثانويا اذ لم يقع فيها التجهيز وعلى الثاني تكون كلماتي فذا في العبارة الشاملة

(قول الشارح) التي هي الاصوات أي عوارض الاصوات بناء على ان اللفظ كيفية تعرض للصوت

(قول المحشي) ذكر التي استطرادي ذكر مناسبة للآيات

(قول المحشي) مدلولات المعاني الاولى أي والكلام الآن في أن هناك معاني أول فلا بد اني حيث ينبغي الاغراض والاختصار وتطهير اللسان وضيق المقام من اغراض الحذف مدلوله لان أول أمي الحذف المدلول عليه هيئة التركيب كما سبق للمحشي وان قال السبد في شرح المتاح انها من مستنبعات التراكيب الا ان يريد انه لم يدل عليها بلفظ بل بالمعنى تدبر لكنه يخالف ما مر من ان الحذف مدلول لهية تدبر

(قول المحشي) أي اذا علمت الخ إشارة الى ان الله فصيح

(قول المحشي) اما المختص بالبناء، ولا قبض الناس بدفع الانكسار لكن لا بالمعاني الاولى بالمعنى السابق بل

بصريح العبارة تدبر

ولست أنا أحمل كلامه على هذا بل هو يصرح به مراراً كما قال لما كانت اللساني تقييد بالانفاظ ولم يكن ترتيب اللساني سبيل الا بترتيب الانفاظ في التعلق يجوزوا فغيروا عن ترتيب المعاني بترتيب الانفاظ ثم بالانفاظ بمخالف الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تعيينه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها أوصافاً للمعاني لما فهم أنها صفات للمعاني الاولى المفهومة اعني الازدادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوها كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصة التي تجددت فيه

(قوله ولست أنا أحمل كلامه الخ) كلمة أنا تأكيد للتصديق المتصل والمتصور المطلوب في الجوز والسبب والسيان في في الحل عن نفسه وليس من قبيل ما أنا قلت لاني انصرف على ما هم لكونه غير مطلوب وكذلك تقديم المستدل اليه في قوله بل هو يصرح لتقوى المقصود انه صرح به البتة لا يقتصر (قوله ترتيب المعاني) أي لافادة ترتيبها (قوله لا فهم الخ) اذ لفظ المعاني مشترك بين المعاني الاولى المفهومة من الانفاظ والمعاني الثواني المقصودة منها ولكل منهما مدخل في البلاغة لكون الاولى دوال والثواني مدلولات بخلاف الانفاظ فان لها خصوصية بالمعاني الاولى لكونها مدلولات لها بالذات، ولا يذهب الذين الى اتصاف الانفاظ المنطوقه بالبلاغة (قوله في المعنى) أي في أصل المعنى، الذي لا يتغير بتغير الاعبارات

(قول الشارح) ولست أنا أحمل الخ أي ليس هذا البيان المتقدم الذي دفع به الثاني بين كلام الشيخ من عندي ومن مبتكراتي بل هو مصرح به مراراً حيث قل لا الخ وحاصل ذلك التوفيق هو قوله حيث الخ وأما توفيق المصنف لخاصة انه حيث أثبت أنها من صفات اللفظ فالمراد أنها من صفاته من حيث افاة المعنى وحيث في ذلك في أنها من صفاته من حيث هو هو وحيث أثبت رجوعها الى المعنى أثبت رجوعها اليه بالداخلية بمعنى ان له مدخلاً في اتصاف اللفظ بها وحيث في رجوعها اليه في نفسه وقد علمت انه لا نزاع في أنها من صفات اللفظ وانما النزاع في منشأها وليس هو اللفظ المنطوق ولا المعنى الثاني وانما هو المعنى الاول بل ترتيبه فتقول الشارح حيث أثبت أنها من صفات الانفاظ يعني أنها مرجعاً ومثله قوله وحيث يعني الخ

(قول المشي) على ما هم الزام المراد (قول الشارح) ولم يكن ترتيب المعاني الى آخره أي لافادة ترتيبها فليسمع فان ذلك لا يكون الا بترتيب الانفاظ في التعلق اما ترتيبها في النفس فلا يتوقف على التعلق وهل يتوقف على تغير الانفاظ او لا خلاف بين الحلاليين وبهذا اذفع ما يقال ان ترتيب المعاني مقدم على ترتيب الانفاظ كما اشار اليه سابقاً فكيف يكون الثاني سبيلاً الى الاول فان ترتيب الانفاظ انما جعل سبيلاً لافادة ترتيب المعاني لا نفسه

(قول المشي) ولا يذهب الذين الى آخره اذ الانفاظ ليست مقصودة في البلاغة

(قول المشي) أنها وصف لها في نفسه بان يكون منشأها

(قول المشي) الذي لا يتغير بتغير العبارات وهو أصل المعنى مع قطع النظر عن تغييره بالانفاظ والخصوصية التي تجددت والصورة التي حدثت في المعاني الثاني بها للاغراض كما أكد لرد الاستكثار ومجوع أصل المعنى مع الخصوصيات

وهلنا صورة وتخييل وقياس لما نذكره بقولنا على ما نذكره بإصارة فكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذلك كذلك توجد بين المعنى في بيت وبيت في بيت آخر فرق فعبارة عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك وليس هذا من مبدعاتنا بل هو مشهور في كلامهم وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير وهذا نبذ كما ذكره الشيخ ثم انه شدد التأكيد على من زعم ان القصاحة من صفات الالفاظ المتفاوتة وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب الفساد عدم التمييز بين ماهو وصف لشيء في نفسه وبين ماهو وصفه من اجل امر عرض في متاهة فلم يملوا انا فنى بالقصاحة التي تجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بفاسلامته من اللحن في الاعراب والخطا في الالفاظ ثم انا لانكر ان يكون مذاقة الحروف وسلاستها مما توجب القضية ويؤكد امر الاعجاز وانما نكر ان يكون الاعجاز به ويكون هو الاصل والمعدة وما اوقعهم في التشبيه انه لم يسمع من عاقل يقول معنى فصيح والجواب أن مرادنا ان القضية التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالقصاحة إنما تكون في المعنى دون اللفظ والقصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف إذا كان عليه دلالة على تلك القضية فيمنع أن يوصف بها المعنى كما يمنع أن يوصف بأنه دال (وهنا أي البلاغة في الكلام طرقات أخرى)

(قوله وقولنا صورة) يعني ان احاطت الصورة على الخصوصية بطريق التشبيه (قوله عدم التمييز الخ) حيث فهموا من اجرائها على اللفظ أنها وصف له من اجل امر عرض في معناه أو المراد انهم لم يميزوا بين القصاحة بالمعنى المشهور التي هي صفة لفظ في نفسه وبين القصاحة بمعنى بلاغة وهذا الظاهر بالتشبيه الى قوله فلم يملوا انا فنى القصاحة الخ (قوله مذاقة الحروف) أي ملايتها بالطلع السليم وسلاستها أي سورتها في النطق (قوله بأنه دال) اشار بمحذوف متعلق بالدلالة الى أن المعنى لا يوصف بالدلالة مطلقا لأنها عبارة عن كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وهذا ظاهرا قوله ثم لم نجد لذلك وهو للمعنى الاول القوية كما مر الان الظاهر من كلام الشارح هنا ان المعاني الاول هي نفس الخصوصية لانها مفيدة للاغراض وقد مر توجيه المعنى لذلك فندبر

(قول الشارح) كون اللفظ الى وصف الخ ذلك الوصف هو كونه مشغلا على الخصوصيات على حسب الاغراض فانه اذا كان مشغلا عليها استلزم تلك القضية وهي كون معناه أو ترتيبه في النفس دالا على الاغراض المطلوبة فكذلك فينبغي ان يفهم فليشأن قائلها بالدلالة بالاستلزام بواسطة اشبه على الخصوصيات ثم انه اذا كان عبارة عن كون اللفظ الخ فليست بها هو اللفظ وان كان منته ذلك الانصاف هو المعنى بقوله والقصاحة الخ جواب عن الست المتقدم

(قول المعنى) لا يوصف بالدلالة مطلقا أي وضعا أو عقلا أو عادة لان المراد بالدلالة المتأخوذة في مفهوم القصاحة بمعنى البلاغة وهي لا تكون الا تقنية كما قل الشارح عبارة عن كون اللفظ على وصف الخ ذلك الدلالة إنما هي للفظ لما قبل ان الترتيب بقوله لأنها عبارة عن كون اللفظ الخ غير تام لان هذا في الدلالة لفظية وهذه الدلالة عقلية كما سبق ليس بشيء لان كونها عقلية يعني انها بواسطة زوم عقلي لا ينافي انها وصف لفظ بواسطة أخذها في مفهوم البلاغة تدبر

اليه ينهي البلاغة كذا في الإيضاح (وهو حد الانحياز) وهو ان يرتق الكلام في بلاغته الى ان يخرج
عن طوق البشر ويعجزم عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لفتن الحلال مع القضاة

المعنى دلالة ثانية معناه تجد في اللفظ لاجل ذلك المعنى دلالة ثانية (قوله عليه ينهي البلاغة الخ) قدوة. وسماه تمهيدا للاشكال
التي يأتي في عطف ما يقرب. وإشارة الى ان الطرف الاعلى داخل في البلاغة لان الشبه المتشابه انما يكون بكلامه (قوله
وهو ان يرتق الخ) أي الإحجاز عند علماء البيان ذلك. والا فلا يحجز. ان يخرج الكلام عن طوق البشر ولذا اختلف
في وجه اعجاز القرآن والتقييد بالبشر. لانه المتبر في مفهومه وان كان إعجاز القرآن ثبت بالنسبة الى الجن والانس بقوله
تعالى (قل لن اجتمع الانس والجن على ان يأتوا بشئ هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا) وم يقل
ان يخرج مقدار القصص سورة منه عن طوق البشر مع انه المعجز. لان الكلام في بيان مراتب البلاغة في نفسه لا يابعد
ما يتحقق فيه (قوله فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة الخ) فكيف يمكن لوله. الكلام الى ان يخرج عن طوق البشر فالدوال
استنصار بعض. كما يدل عليه قوله لم لا يحجز الخ وقوله ليست البلاغة الخ يان لمنشا الاستنصار وقيل اهـ .

(قول الشرح) كذا في الايضاح يعني ان كون الاعلى منهي البلاغة على الاحاطة المذكور في كلام المصنف
فلا يصح جعل ما يقرب من حد الانحياز طرفا على كما توهمه بعض كذا قل عنه

(قول المحشي) تمهيدا للاشكال الا اني لان دأبه ان حد الاعجاز وما يقرب ليس نهاية حقيقية ولا نوعية كما سيأتي
(قول المحشي) عند علماء البيان ذلك أي الارتقاء الى خصوص البلاغة وسمى الارتقاء المذكور انحيازاً لانه سببه عند علماء
البيان كالمخرج من طوق البشر مطلقاً عند غيرهم فظهر ان المراد بتحديد الانحياز عند علماء البيان خلافاً لتفري
(قول المحشي) ان يخرج الخ أي سواء كان بالارتقاء بالبلاغة او غيره كالانحياز من المنيات ومصرغهم من الاتيان به
(قول المحشي) ولذا اختلف اي لكونه الخروج عن طوق البشر مطلقاً ولو كان الخروج بسبب الارتقاء في البلاغة
فقط لم يثبت الاختلاف

(قول المحشي) لانه المتبر في مفهومه لانه المتصدي للعارضة
(قول المحشي) لان الكلام في بيان مراتب البلاغة الخ وقوله فيما مر ولذا اختلف الخ لانه فرد من جملة ما صدق
عليه بالبحر وان لم يتحقق الانحياز في غيره

(قول المحشي) استنصار بعض الاستنصار في الالطب طلب بأن معنى اللفظ اذا كان فيه اجمال هو غرابة وقد يكون
استنصاراً من نكتة ما قل كما هنا وقوله بعض أي خال عن شائبة المعارضة والشع والقض وقد عد اضداد الاستنصار من
جملة الاعتراضات وقال انه لا أهم منه فانه يرد على تقرير المدعى وعلى جميع المقدمات وجمع الادلة وقال بعض المحققين
الآخري ان لا يكون موافقة والآوجه الاول لانه ملين في بيان معنى اللفظ في المقصود او يان عنه فان يان ذلك
يلزم المستدل وجوابه يكون بيان غلوه اللفظ في مقصوده فلا غرابة ولا اجمال ويان عنه

(قول المحشي) كما يدل عليه قوله لم لا يحجز الخ أي وهذا جاز فكيف يمكن الخ فهو سؤال عن الحال الذي يقع عليه
امكان الارتقاء مرتب على الدوال من الملة

(قول المحشي) كما يدل عليه قوله لم لا يحجز الخ فان ذلك ليس من المقدمات الدلائل حتى يكون منها حقيقة اذا لا دليل

معارضة في كون الطرف الأعلى حد الاجتهاد والدليل لم يذكر من احد الجانبين. فظهره فصيح الجواب بالتحقيق وفيه ان قوله لم لا يجوز الخ بظاهره. يأتي منه وان ما ذكره في السؤال انما يدل على عدم امكان حد الاجتهاد لا على عدم كون الطرف الأعلى حد الاجتهاد

هذا ولا يدعو حتى يكون مناجازة بمعنى طلب الدليل عليها اذ منها يعدم تسليمها ولا معارضة لانها مقابلة الدليل بدليل وحقيقة كان الاتي ترك قوله لم لا يجوز الخ فان المعارض جازم الا ان يكون مناجازة لدعوى وقوله لم لا يجوز سنده وحاصله انما لا نسلم ان الأعلى حد الاجتهاد وعلي هذا يجعل قول القاضي ان حمل السؤال على منع تحقق الاجتهاد الى آخر كلامه

(قول القاضي) معارضة هي مقابلة الدليل بدليل آخر مما في الاول في ثبوت مقتضاه في تجري في الحكم بأن يقيم دليلا على قبض الحكم البطل للسل وفي حقه بأن يقيم دليلا على بطل شيء من مقتضات دليل المثل بعد اثباته أي المثل تلك المقدمة بالدليل والمراد من الاول ولما قيد بقوله معارضة في كون الطرف الأعلى حد الاجتهاد

(قول القاضي) والدليل لم يذكر من احد الجانبين أي جانب المصنف بخلاف جانب السائل فان دليله قوله علم البلاغة الخ (قول القاضي) فظهره حاصل ان الطرف الأعلى مشغل على احوال لا يمحيط بها البشر وكل ما كان كذلك فهو معجز ثم ان التعليل بالظهور ظاهر في المعارضة في الحكم دون المعارضة في حقه اذ لا يقيم منع دليل لم يذكر اعتقادا على انه الدليل لظهوره لم قد يذهب من الدليل بعض مقتضاته ولا يضر ذلك المانع والمعارض

(قول القاضي) يأتي منه لانه يدل على انه ليس جازما بالبطلان والمعارض لا به ان يكون جازما لاقامة التعليل على البطلان لكن يحصل ان يكون ذلك فتنزل مع الطعن وارضاء الدنان هذا قال بظاهره يأتي منه

(قول القاضي) فصع الجواب بالتحقيق أي اذا كان معارضة مع الجواب عنها بالتحقيق لان المعارضة تدفع بالتحقيق والنقض فان وظيفة المثل في مقابلة المعارضة ليست الا ترجيح دليله على دليل السائل ويكون ابرار المنع والنقض لا يبراد المعارضة لان حاصل المعارضة في مقابلة المعارضة تكثير الادلة ولا ترجيح بكثر الادلة كما عرفت في الاصول وهذا بخلاف ما اذا كان السؤال منا لدعوى أي ان الطرف الأعلى معلقا معجز وسند المنع قوله لم لا يجوز الخ واما قوله وعلم البلاغة كمثل الخ فهو مبني السند ومنه منع السند فكأنه قيل لا نسلم ان الطرف الأعلى حد الاجتهاد لم لا يجوز رعاية المطابقة مع البصاحة لمن اتقن علم البلاغة المتكفل بها في تحصيلها لا يصح الجواب بالتحقيق لان منع المنع ما يؤيده او يضي عليه لا يوجب اثبات المقدمة المنوعة الذي يجب على المثل عند منع المانع اذ غرض المانع طلب الدليل على المقدمة المنوعة او على الدعوى ولا تدفع تلك المطالبة بمنع السند وانما تدفع الجواب المقدمة المنوعة او الدعوى بالدليل ان كانت كسبية او التثنية ان كانت ضرورية خفيت على المانع او ابطال سنده ان كان لازما لمنع بان يلزم من ثبوته وانقضاء ثبوت المنع وانقضاءه اذ لو اتفق كفاية علم البلاغة خلقها معرفة ذلك بالبداهة كالغريب الربا. ثم ان المنع في الشهور هو طلب الدليل على المقدمة وقد يقال على رد مقدمة الدليل كلا او بعضا على السمين بلا دليل كما في بعض شروح الآداب وما هنا من الاول ووارد في صورة الدعوى بمخالفة في وروده واما ما قيل في وجه بطلان المنع انه منع مجرد وهو لا يفيد فيه ان هذا انما هو في منع الدليل لا المقدمة وأيضاً فهو جار اذا كان السؤال معارضة تدبر فيتم

وعلم البلاغة كآفل باتعلم هذين الامرين فمن اتقته واحاط به لم لايجوز ان يراعيهما حق لرعاية فيأني بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بتقدير اقصر سورة فلنا لايعرف بهذا العلم الا ان هذه الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثالا واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيةها ورعاية الاعتبارات بحسب القامات فامر آخر ولو سلم فلنكن الاحاطة بهذا العلم تثير علام القيوب بمنوع كما مر وكثيراً من مهرة هذا الفن تراه لايقدر على تأليف كلام لينغ فضلاً عما هو في الطرف الاعلى (وما يقرب منه) فظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الانجاز وما يقرب من حد الانجاز وهو طرد لان ما يقرب منه انما هو

الابنم مقدمة خارجية (قوله وعلم البلاغة كآفل الخ) اي علم له مزيد اختصاص بالبلاغة اعني المعنى والبيان كآفل باتيان هذين الامرين ، من حيث يتعلق بهما الارتقاء في البلاغة على وجه القام كما في قوله تعالى (واتقوا الحج والصرة لله) وذلك لان علم المعنى كآفل لسطافة وعلم البيان كآفل لعلوص عن التعيد المعنوي وما عداه من الامور المتغيرة في الفصاحة لانتساق له بالارتقاء في البلاغة ولايجوز تقدير علم البلاغة بعلم له يتعلق ببلاغة فيشمل اللغة والمعرف والنحو لانه خلاف المعنى المتعارف ويافيه قوله لايعرف بهذا العلم فانه مخرج في ان المراد به علمي المتعارف ويرد عليه ان انطوص من المتأخر ، لايتكفل له العلم المذكورة فلا يصح ان علم البلاغة كآفل باتعام هذين الامرين ، واكمله فلا ياتي توقف بعض هذين الامرين على علوم اخر وطوق السليم ، لانه لايصح تفريع قوله فمن اتقته واحاط به كما لايجزى (قوله قلنا الخ) منع القدمات التي ذكرها المستعرض على الترتيب قوله لايعرف منع لكذاته وقوله فلنكن الاحاطة منع لحصول الاتقان والاحاطة بعشر وقوله وكثير من مهرة الخ منع لترتيب الرعاية على الاتقان فتدبر فانه قد غلط فيه المتأخرون (قوله واما الاطلاع الخ) اي معرفة عدد الاحوال وكيفيةها في الشدة والضعف ورعاية الاعتبارات بحسب القامات اعني يتوقف عليها الاتيان بكلام هو في الطرف الاعلى فامر اخر لاتعلق له بعلم البلاغة ولايستفاد منه (قوله ولو سلم) اي كفالة هذا العلم للاطلاع المذكور (قوله كما مر) في قوله اذ به يكشف عن وجوه الانجاز في نظم القرآن استرها (قوله فظاهر هذه

(قول المعنى) الابنم ضمنية خارجية بأن يقال واذا أتى بكلام في الطرف الأعلى فليس الأعلى حد الانجاز

(قول الذي) من حيث يتعلق بهما الارتقاء في البلاغة خرج انطوص من المتأخر فانه يتعلق به اصل البلاغة

(قول المعنى) لا يتكفل به العلم المذكورة وانما يتكفل به القوق السليم

(قول لغضي) واكمله أي المذكور من الامرين

(قول لغضي) لانه لا يصح تفريع الخ لان الاتيان بما في الطرف الأعلى لا يكفي فيه اتقان العليين حينئذ بل لا

بد من اتقان غيرها أيضاً وهو العلم الآخر

(قول الشارح) لا يعرف بهذا العلم الخ اي لا يعرف به الا ان هذا الحل كالاتكل مثلاً يقتضي التأكيد اما كمية

الاحوال الموجودة في الخطاب وكيفيةها قوة وضعفاً فلا يعلمها الا علام القيوب

(قول لغضي) منع لترتيب رعاية على الاتقان اذ العلم لا يستلزم مقدرة العمل ثم انك قد عرفت ان المتبيرا في بلاغة

مراعاة الاحوال على قدر الطاقة كما مر فاندفع ما في الاطول فانظره

من المراتب العلية ولا جهة لجهة من الطرف الاعلى الذى تنهى اليه البلاغة اذ المناسب ان يؤخذ ذلك حقيقة كالتبعية
أو نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام
البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يمازونه والثاني حد لا يمكنه ان يجاوزه والمراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز
(قوله الخ) قرب المطوف عليه والرجع (قوله من المراتب العلية الخ) ، بنا على ان الحد بمعنى المرتبة وما يقرب من
مرتبة الاعجاز ليس داخلها فيها فلا يكون من الطرف الاعلى (قوله ولا جهة الخ) ، استئناف لدفع ان يقال انه وان كان
من المراتب العلية بالنسبة الى ما فوقه فهو من الاعلى بالنسبة الى ما تحت فيجوز ادخاله في الطرف الاعلى وحاصل الدفع انه
لا يجوز ادخاله في الطرف الاعلى المنسب اليه انتهى اليه البلاغة لعدم كونه نهاية حقيقية ولا نوعية فان النهاية الحقيقية جزئية
من جزئيات البلاغة لاجزئيتها وقوة والنهاية النوعية نوع لانواع قوته وهو الاعجاز وما يقرب منه ليس شيئا منها (قوله ان
الطرف الاعلى الخ) ، يعني ان المراد النهاية النوعية والحد بمعنى المرتبة ، الاعجاز منتهى نوعي للكلام مطلقا وما يقرب منه
منتهى نوعي للكلام البشر (قوله او المراد الخ) ، يعني ان الحد

(قول المحشي) من المراتب العلية في بعض النسخ لفظ الخولا وجه له بعد جعل ولا جهة الخ استئناف
(قول المحشي) بنا على ان الحد بمعنى المرتبة اذ لو كان بمعنى النهاية لكان هو القيل الثاني وكان من الإعجاز وكان القول
عليه هو دسائفي من انه لا يكون الطرف متعدد لدون الحق ان الحد بمعنى المرتبة يختلف التوارد بها فانه عدم كونه من الطرف الاعلى
(قول المحشي) استئناف لدفع الخ لم يحمله من تمام وجه الفساد لفساده فان وجه الفساد كون ذلك من العالي لا من
الأعلى على الاطلاق وهذا متفق سواء اخذ الطرف الأعلى حقيقة او نوعيا او لا فلا يصح قول المشرح حينئذ اذ المناسب
الى آخره ولما انحصر في القصص على قوله وفيه نظر لان القريب من حد الإعجاز لا يكون من الطرف الأعلى ولا وجه
أيضا جلده قليلا آتيا لفساد اذ لا يصح أيضا جلده من الأعلى على الاطلاق ولو لم يؤخذ حقيقة ولا نوعيا بان جعل الاعلى
مجموع الأفراد التي فيها طوره ونسبها فبدأ

(قول الشارح) ان المناسب ان يؤخذ الخ قل عنه ان معنى طرف الشيء حده ومشابه فليزم ان يكون الطرف الأعلى
لبلاغة جزئية لاجزئيتها وقوة كالتبعية النوعية لو نزل لا نوع فوقه كالاعجاز مثلا لكون منتهى الانواع وأما الاعجاز وما يقرب
منه جليا فليس منتهى باعتبار الجزئيات ولا باعتبار الانواع وكذا نهاية الأعجاز وما يقرب منها
(قول الشارح) والثاني حد لا يمكنه ان يجاوزه احتج الى ذلك وان لم يحكم على ما يقرب فان حد الإعجاز لانه
طرف أعلى اليه تنهى البلاغة فعني انتهاء البلاغة اليه ان بلاغة كلام البشر لا يمكن ان تجاوزه
(قول المحشي) يعني ان المراد النهاية النوعية والحد بمعنى المرتبة اي المراد يكون الاعلى نهاية البلاغة انه نوع لانواع
قوته والمراد بانه حد الاعجاز انه مرتبة الاعجاز وعبارة اخرى المراد بالنهاية النوعية نوع لانواع قوته لان الاعجاز في كلام
الله نوع لاجزئيتها اذ هو مختلف الافراد وكذا في كلام البشر وحينئذ قلده بمعنى المرتبة لا النهاية اذ ليس ثم غير محلي
كلام الله وكلام البشر

(قول المحشي) والاعجاز منتهى نوعي ترك لفظ حد لانه بمعنى المرتبة والاضافة لبيان ثم انه لا بد من حذف اي والبلاغة
ذات الاعجاز منتهى نوعي لبلاغة الكلام مطلقا اذ الاعجاز ليس منتهى البلاغة ولا للكلام لانه ارتقا، الكلام في البلاغة

وما يقرب من النهاية وكلها اعجاز فلما لما الأول فشيء لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشر أو غيره وأما الثاني فلا يدفع الفساد على ان الحق هو ان حد الاعجاز بمعنى مرتبة للبلاغة ودرجة هي الاعجاز والاضافة للبيان

بمعنى النهاية لا بمعنى المرتبة ونهاية الاعجاز وما يقرب منه بما لا يمكن معارضته كلامها ، داخلان في الاعجاز الذي هو منتهي نوعي لبلاغة (قوله فلا يدفع الفساد) ، لان منتهى الشيء سواء الخط حقيقيا أو نوعيا ، لا يكون متعددا فلا يصح ان يقال ان الطرف الاعلى اي منتهي البلاغة امران ، نهاية الاعجاز وما يقرب منه او مجموعهما انما منتهى نهاية الاعجاز كما مر وانما كانت البلاغة ذات الاعجاز منتهى نوعيا لبلاغة للكلام مطلقا لانها منتهى البلاغة كلام الله التي هي أعلى من بلاغة غيره فيصدق عليها انها نوع من البلاغة لا نوع فوكة من أنواع البلاغة مطلقا أي سواء بلاغة كلام الله او كلام البشر بخلاف ما يقرب من ذلك من بلاغة كلام البشر فلها منتهى نوعي لبلاغة كلام البشر فقط ، ذو فوكة أنواع من بلاغة كلام الله سبحانه وحاصل هذا الجواب ان الطرف الأعلى يختلف بالنسبة فاذا نسب للكلام مطلقا كان حد الاعجاز الواقع في كلام الله ، واذا نسب للكلام البشر فهو ما يقرب من حد الاعجاز فنهاية الكلام مطلقا واحدة كنهاية كلام البشر ولا يلزم حل شيئين على نهاية واحدة بل هما نهايتان نوعيتان كل نهاية شيء فاعطى الطرف الاعلى شيان اعتبر عن كل منهما بشيء (قول المشرح) على ان الحق هو ان الحق انما كان حقا لان الاعجاز انعطاب قوة الفعل او اظهار المميز وارتقاء الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر وهو شيء واحد ليس له نهاية ونهاية

(قول المحقق) بمعنى النهاية لا بمعنى المرتبة المرقاة ، اذا كان بمعنى النهاية كان الاعجاز فردا لو افراد غير تلك النهاية بخلاف ما اذا كان بمعنى المرتبة فإنه لا يخرج عنها نوع

(قول المحقق) داخلان في الاعجاز الذي هو منتهي نوعي لبلاغة يعني ان الاعجاز الذي هو منتهي نوعي لها كنهاية عنها وان كان ظاهر العبارة يفيد أن المنتهى هو النوع الذي دخل فيه ولو كان كذلك لم يرده الا ان «نهاية» بمعنى المرتبة وحاصل هذا الجواب ان الطرف الاعلى نوع واحد هو مجموع النهاية وما يقرب منها ثم ان التشديد بقوله بما لا يمكن معارضته مأخوذ من قول القائل وكلها اعجاز فالمراد بما يقرب كل جنس من جزئيات الاعجاز اذا لا تمكن معارضة شيء منها

(بقوله المشرح) اما الاول فليس لا يخرج من اللفظ اذ لا يقدّر عليه مع ان استعمال التشديد في منتهى أي ولو فهم لكان بياضا بغيره فليس في حد الاعجاز

(قول المحقق) لان منتهى الشيء الحق وحده لا يصح كونه أعلى نسبيا فلا يدفع الفساد الذي حصله الا من انظر الى كيفية التعليل لا غير الطرف الاعلى

(قوله المحقق) لا يكون بغيره لا في ان اعجاز حقيقة يمكن من نوعين اعجاز نوعيا ، كمال نوعيا ، بالخصوص في الحقيقة هي النوع من حيث هو نوع ولا تعدد فيه وان تعددت افرادها فلا يتصور ان الاعجاز يكون الاعلى فربما يكون شيئا له افراد من

مرتبة واحدة فلهذا لان جهة المراجعة الى الاعلى هو نوع الاعجازية لا في حقيقة واحدة بل في حقيقة واحدة (قوله المحقق) لا يصح ان الاعجاز بغيره او بغيره عن شيء معين بل هو حقيقة واحدة في حقيقة واحدة

(قول المحقق) نهاية الاعجاز ان الحق الحق في حقيقة واحدة لا في حقيقة واحدة بل في حقيقة واحدة

أو القدر المشترك بينهما وما قيل أنه ، من قبيل إجراء حكم الكلّي على جزئياته وإعطائها مقامه فإنا يصح ، فيما إذا كان حكم الكلّي بلا شرط شي ، وإذا إذا كان حكمه ، بشرط شي ، أو بشرط لا شيء ، فلا ، كما فيما نحن فيه فإن كونه منتهى حكم لمرتبة الاعجاز بشرط الوحدة النوعية وما قيل في وجه القصد من أن ما يقرب منه لا يتناول جميع مراتب الاعجاز لأن ما يقرب من نهاية الاعجاز ، هي المراتب التي هي قبل الوسط بل المرتبة المتصلة بالنهاية ليس بشي ، لأنه يرد على الملم أيضاً ، وأن خصص فيه بالآلة يمكن موارثته فليخصص به أيضاً على أن الظاهر الجاد أن المراد هو القصد السابق وبه حينئذ لأن النهاية الحقيقية الجزئية الذي لا جزئي فرقه وهذا إذا هو أحد الفردين دون الآخر والفرع هو القدر المشترك دون كل منهما ودون مجموعهما

(قول الحاشي) من قبيل إجراء حكم الكلّي ، الحكم هو كونه أعلى إلى تنهيه البلاطة فإنه يلزم من الاختيار عما تنهيه إليه البلاطة بعد الاعجاز وما يقرب منه الحكم عليها ، به منتهى البلاطة ومثله يقل في قوله فإن كونه منتهى حكم لمرتبة الاعجاز فإنه لم يحكم بالأعلى الذي هو منتهى بل حكم عليه

(قول الحاشي) فيما إذا كان حكماً للكلّي بلا شرط شي كالجسمية فإنها حكم لنوع بلا شرط فيصع أن تقام الأفراد مقام الفرع ويجري عليها حكمه بأن يقل زيد و بكر إلى آخر الأفراد جسم لا يعني أنه يصدق على كل منها الجسم بل المقصود الحكم على الإنسان بأنه جسم إلا أنه تميم أفراد مقامه

(قول الحاشي) بشرط شي : كالتفويضية والجسمية فإنها يمكن طبعية الإنسان المتأخدة من حيث أنها شي واحد بالوحدة الذهنية فإنها حينئذ لا يصدق عليها ما يتبدى لأفرادها كالكتابة أما إذا أخذت من حيث هي بلا زيادة تلك الطبعية فإنها تصلح لأحكام العلوم والنصوص إذ ليس لها على هذا التقدير اعتبار زائد على اعتبار الطبعية فلا يأتي العقل عن اسناد التعدد إليها فيصع الإنسان كاتب والإنسان نوع والأول الطبيعية والثاني المبنية وما هنا من القسم الأول لأن الطريقة النوعية تستلزم الوحدة النوعية المثالية المتكررة اللازمة للأفراد فالحكم عليه بأنه الطرف الأعلى هو نوع الاعجاز من حيث هو نوع إذ لا معنى لكون الزاد هو الطرف الأعلى إذ لا طرفية لها من حيث النوعية لأنها ليست نوعاً ولا من حيث الشخصية إذ الطريقة الشخصية لفرد الأعلى منها دون غيره

(قول الحاشي) كافي ما نحن فيه راجع قوله بشرط شي

(قول الحاشي) هي المراتب التي قبل الوسط فإذا كانت المراتب سبعة لا تتعدى إلى السادس ونظام من قائماتها الترتيب من النهاية وهو السابع بخلاف الوسط وهو الرابع وما بعده وقوله بل المرتبة المنزلة بإبطال مبني على أن المراد القرب على الإطلاق لا النسبي

(قول الحاشي) لأنه يرد على الملم أيضاً فإن حاصه إذا اخبرنا عن النهاية الحقيقية مع ما يقرب منها فإنها مرتبة الاعجاز فيزد عليه أن مرتبة الاعجاز ليست قاصرة على النهاية مع ما يقرب منها بل جميع أفراد الاعجاز من مرتبة حتى أنه قد يقلل أن في الملم دليلاً على التخصيص وهو الاختلاف بعد الاعجاز بخلاف ما هنا فتمتل

(قول الحاشي) وأن خصص فيه أبلغ أي قيد ما يقرب بما لا يمكن منوطته فيدخل جميع أفراد الاعجاز فإنه لا يمكن موارثه شي منها فالمراد بالتخصيص التقييد لا المصطلح لأن المقصود هنا التعميم ويمكن أن يبقى التخصيص على حاله فإن القرب يحصل أن يكون في المرتبة وأن يكون في عدم إمكان الموارثة فيخص بالآلة

ويؤيده قول صاحب الكشف في قوله تعالى (لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) أي

حررة من وجه الفساد . ظهر فساد ما قيل في توجيه المتن من أن المراد بالطرف الأعلى مرتبة اصحاب الكلام البشر بأن يبلغ مرتبة لا يمكن للبشر الاتيان بثله وما يقرب منه أي من حد الاعجاز أي الطرف الأعلى نوع تحت صفات كلام معجز البشر عن الاتيان بثله وقريب من حد الاعجاز بأن لا يعجز الكلام البشر ولكن معجز مقدار اقصر سورة عن الاتيان بثله وكلاهما مندرج تحت الاعجاز ولو كذا ما في بعض شروح الايضاح ان قوله وما يقرب منه عطف على الاعجاز والمراد بعد الاعجاز البلاغة في اقصر سورة وما يقرب منه البلاغة في مقدار آية أو آيتين فكانه قال ولها طرفان أعلى وهو البلاغة القرآنية وذلك ما مر أن الطرف الأعلى النهاية سواء اخذ حقيقة أو نوعياً لا يتعدد (قوله ويؤيده) اما قال يؤيده دون يؤيده لان كون الحد في عبارة الكشف . بمعنى المرتبة لا يثبت كونه في عبارة المتن بما فيها لكن المظاهر الاتحاد ووجه التأييد أنه لو لم يكن الحد فيه معنى المرتبة لم تصح البلاغة إذ لا يلزم من كون بعضه من غير الله تعالى كون بعضه بالنا نهاية الاعجاز وكون بعضه غير معجز بل كون بعضه بالنا مرتبة الاعجاز وبعضه فاصراً عن تلك المرتبة وبما ذكرنا اندفع ما قيل

(قول الحشي) ظهر فساد ما قيل الخ اتفاق العلماء وحاصل مقاله ان قوله وهو حد الاعجاز بالنظر الى المعجز بنفسه وهو مقدار اقصر سورة وقوله وما يقرب منه بالنظر الى المعجز بجنسه وان لم يكن بنفسه معجزاً كمقدار آية أو آيتين فان جنسه وهو مقدار اقصر سورة معجز فيكون كلاهما حد الاعجاز القرآني والثابت بينهما بالاعجاز بنفسه والاصح بجنسه لا يفرض ان اعجازهما نوع واحد أعني حد الاعجاز المتغير في الشرح وهو حد الاعجاز بقصر سورة الا انه ثبت على انه صفات كلام معجز بنفسه وهو مقدار سورة وكلام معجز مقدار سورة من جنسه وهو مقدار آية أو آيتين ويرد عليه ان الطرفية اما هي النوع والتعريف بالافراد عنه واقسامها مقامه اما يكون في الاستحكام الثابت له بلا شرط شيء كما مر على ان البلاغة في مقدار آية أو آيتين ان اعتبرت باعتبار نفسها فليست من الطرف الأعلى الا ان جعل أعلى نسبياً وحينئذ تعدد النهاية وان اعتبرت باعتبار جنسها كلف عنها حد الاعجاز ولا وجه لتدورها والاختيار بها عن الطرف الأعلى فينبأ

(قول الحشي) وكذا ما في بعض شروح الايضاح الخ الفرق بينه وبين ما قبله ان ما قبله كلاما مقسمين فيه مندرج تحت حد الاعجاز بخلاف هذا فانها فيه مندرجان تحت البلاغة القرآنية لا الاعجاز . و .د عليه مثل ما مر من ان ما يقرب ليس من الأعلى فان جعل أعلى نسبياً تعددت النهاية وبهذا تعلم ما في المسألة من الاجمال تدبر

(قول الحشي) بمعنى مرتبة لا نهاية لا حقيقة ولا نوعية
(قول الحشي) إذ لا يلزم من كون بعضه الخ اقصر على البعض لما سيأتي من ان المقصود من الآية اثبات ان القرآن كله وبعضه من الله ولو قيل لو كان كله من غير الله الخ لم يلزم انتفاء كون البعض من غيره
(قول الحشي) إذ لا يلزم من كون بعضه من غير الله الخ لان المقصود من الآية اثبات ان القرآن كله وبعضه الخصوص وهو ما وقع به القديس أعني مقدار اقصر سورة منه من الله فاستدل على ذلك بأنه لو كان بعضه أعني البعض الخصوص من غير الله لكان البعض الذي من عند الله معجزاً لما عليه من الهدي وبعض الذي من عند غيره غير معجز لهم بلهم يقدم قدرتهم على الاتيان بالمعجز ولا يلزم في الاستدلال ان يدل لكان البعض الذي من الله بالنا نهاية الاعجاز بل لا يصح ذلك اذ الكون من عند الله إنما يلزم ان يكون معجزاً لا ان يكون بالنا نهاية الاعجاز سكتاً

لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الابهجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته وبما احدث بين النظم واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى لا على حد الابهجاز اى الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة

من ان التأييد مبنى على ان يكون الضمير في منه راجعا الى الحد ، ويكون قوله يمكن النسخ صفة كاشفة ، لم لا يجوز ان يكون راجعا الى الابهجاز والحد معنى النهاية وان يكون قوله يمكن صفة مفيدة كما هو الاصل في الصفة ولا حاجة الى الجواب بان الاصل لرجوع الضمير الى المضاف ، وحينئذ لا بد من القول بكون الصفة كاشفة (قوله لكان الكثير منه النسخ) لما كان وجه الابهجاز عند هذه العربية كون القرآن في المرتبة الاعلى من البلاغة وكان المقصود من الآية اثبات ان القرآن

الابهجاز فيها هو المقصود من القرآن وقوله ويكون بعضه غير مصرح لفظ كون الثاني تأكيده (قول المحشي) من ان التأييد مبنى وجه التأييد على هذا انه اثبت بمجرد القصور عن حد الابهجاز امكان المعارضة فلو كان حد الابهجاز معنى نهائيه لم يصح

(قول المحشي) ويكون قوله يمكن صفة كاشفة عطف على يكون قبله فالتأييد مبنى على شيئين رجوع الضمير للحد ويكون يمكن صفة كاشفة أي لازمة فحق كان الضمير راجعا للحد وكانت الصفة كاشفة ثم ان الحد معنى المرتبة اذ لو كان معنى النهاية لكان البعض الآخر قاصرا عن النهاية وبمجرد القصور عنها لا يستلزم امكان المعارضة

(قول المحشي) لم لا يجوز من تمام القيل منع الاول من الشئين المبني عليها التأييد مع بقاء الثاني على انه كما يدل عليه احادة لفظ ان وان دل كلام المحشي على ان الشئ هما جميعا وقوله وان يكون الخ منع فثاني منها مع بقاء الاول على حله وحاصل المنع الاول لا نسلم ان الضمير للحد بل للابهجاز ومتى كان قاصرا عن الابهجاز أمكن معارضته وحينئذ لا يمكن كون الحد معنى المرتبة وحاصل الثاني سلمنا ان الضمير للحد لكن لا نسلم ان الصفة كاشفة ما المانع من كونها مفيدة بل هو الأصل وحينئذ لا يشوب ان الحد معنى المرتبة اذ المعنى فكان بعضه بالغا نهاية الابهجاز وبعضه قاصرا عنها فحضورا متبعا بل متساويا للمعارضة وبوجه اندفاع جميع ذلك ان التأييد إما ما هو بدم صفة الملازمة المتقدمة وعدم المحصة لازم متى كان الحد معنى النهاية سواء رجع الضمير للحد او للابهجاز كانت الصفة كاشفة او مفيدة وإما لم يصح ذلك لو كان وجه التأييد ما قالوه من انه اثبت بمجرد القصور امكان المعارضة الى آخر ما مر

(قول المحشي) بان الاصل لرجوع الى آخره جواب عن المنع الاول (قول المحشي) وحينئذ لا بد الخ جواب عن المنع الثاني قال بعض من كتب على القري أي لاجل ان يثبت استقصاء مراتب الاختلاف اذ لو جعلت مفيدة لكان المعترض عنه وهو المعجز غير النهاية خارجا مع انه من جهة مراتب الاختلاف فلا يحصل استقصاء افراد الاختلاف

(قول المحشي) لما كان وجه الابهجاز الخ واذا كان هذا الوجه الابهجاز الدال على انه من عند الله فلا استدلال على انه من عند غير الله اما يكون بانفاذه فلاختلاف اللازم اما يكون بولوح بعضه حد الابهجاز دون بعض فذا قصره عليه (قول الشارح) وبما احدث الخ يريد انه معنى صحيح لاستناده الى الالهام قال الشيخ شمس الدين القاباني كان السعد بين النظم واليقظة فسمع شيخه الحلواني يقرر ذلك فظن انه الممه وليس كما ظنه

كله أو بعضه من الله تعالى ولم يمكن وصف الاختلاف بالكثرة لانه لا يكون الاختلاف ، حينئذ الا بان يكون البعض منه معجزاً والبعض غير معجز وهو اختلاف واحد ولذا جعل صاحب الكشف وجدوا متديدا الى متولين واقله كثيراً مفعولاً أولاً واختلافاً بمعنى مختلفاً مفعولاً ثانياً فيصير المعنى لوجدوا الكثير منه مختلفاً وانما جعل الا لازم على تقدير كونه من عند غير الله تعالى كون الكثير منه مختلفاً مع انه يلزم أن يكون الكل مختلفاً ، اقتضائاً على الاقل (كما في قوله تعالى يصيبكم بعض الذي يهدمكم) ، وبما حررت ادفع ماورد عليه من أن الكثرة صفة الاختلاف والاختلاف صفة الكل في نظم القرآن وقد جعل صاحب الكشف الاختلاف في النظم بل هما مفعولاً وجدوا وما اورد عليه من انه يفهم من قوله لكان بعضه بالماجد الاعجاز ثبوت قدرة غيره تعالى على الكلام المعجز وهو باطل لانا لا نسلم ذلك فان المقصود ان القرآن كلامه وبضاً من الله تعالى أي البعض الذي وقع به القضي وهو مقداراً قصر سورة منه ولو كان بعض من المأخذ من غيره تعالى لوجدوا فيه الاختلاف المذكور . وهو ان لا يكون بعضه حد الاعجاز

(قول المحض) وكان المقصود من الآية اثبات الخ وإذا كان هذا هو المقصود لم يكن هناك الا اختلاف واحد بين البعضين بالاعجاز وقدمه اذ به يستدل على انه من عند الله وبدمه يستدل على انه ليس من جنده وهذه المقدمة والتي قبلها تحدد لكون الاختلاف واحداً بالاعجاز وقدمه

(قول المحض) كنهه وبعضه نص على البعض مع دخوله في الكل لأن المعلوم من الآية به على رجوع الضمير لبعض ذلك لا تتأكون البعض من عند غير الله سراحة فينبغي كون الكل كذلك لزوماً تدبر

(قول المحض) حيثما أي كان وجه الاعجاز ما ذكر وكان المقصود ذلك

(قول المحض) اقتضائاً على الاقل أي الاقل بما هو موجود اذ لا يمكن كون المختلف هو الكثير قط

(قول المحض) كما في قوله تعالى يصيبكم بعض الذي يهدمكم أي مع ان الا لازم على كونه صادقاً ان يصيبهم جميع ما وعد

(قول المحض) وبما حررت أي من المقدمات الدالة على ان الاختلاف واحد

(قول المحض) لا نسلم ان الكثرة صفة الاختلاف لانه لا يكون اختلاف واحد

(قول المحض) وما اورد عطف على ما اورد الاول أي بما حررت ادفع ما اورد أيضاً وما حرره في هذا هو كون

الضمير في كان راجعاً لبعض لا لـ الكل لأن المقصود من الآية اثبات ان القرآن كله وبعضه من عند الله ولا يفسر ذلك

الا برجوع الضمير لبعض حتى يثبت ان الكل من عند الله لان كون البعض معجزاً والبعض غير معجز باطل بالاشاعة

(قول المحض) أي البعض الذي وقع به القضي لان الذي يهدمكم من عند الله انما هو علم كون ما وقع به القضي

معجزاً بخلاف ما لم يقع به ثم ان ما لم يقع به القضي كآية أو آيتين اذا انضم الى قوله كان معجزاً فالمقصود الاختلاف

فيا به القضي وهو قصر سورة وانما كان ذلك هو المقصود لان المراد اثبات كون الكل والبعض من عند الله به به الاعجاز

فاندفع ما قيل ان الاختلاف يكون البعض معجزاً دون البعض واقع فان مقدار آية أو آيتين لا يجب ان يكون معجزاً بالاعجاز

(قول المحض) ولو كان بعض من ابائه الى آخره هذا هو مخط الجواب فإنه استبعد منه ان الضمير راجع لبعض

لا لـ الكل بواسطة ان المقصود اثبات ان الكل والبعض من عند الله والمورد فهم ان الضمير راجع لكل

(قول المحض) وهو ان لا يكون بعضه بالماجد الاعجاز أي معجزاً وبالفهم هذا البعض البعض الذي من عند الله

يحصل الاختلاف الكثير أي يكون المختلف كثيراً واعلم ان عبارة الكشف هكذا لكان الكثير منه مختلفاً متناقضاً قد

كما لا يمكن معارضة وهو حد الإعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من أن البلاغة تتراد إلى أن تبلغ حد الإعجاز وهو الطرف الأعلى وما يقرب منه أي من الطرف الأعلى فإنه وما يقرب منه كلاهما حد الإعجاز

(قوله بما لا يمكن معارضة الخ) يعني أن الموصول في ما يقرب منه المقادي ما يقرب من المتعارف بينهم ، وهو ما يصدق عليه أنه لا يمكن معارضة ليشمل جميع مراتب الإعجاز ولا يدخل غيرها وليس مقصوده أنه ملحوظ بهذا العنوان حتى يرد أن الحكم على الطرف الأعلى مع ، لا يمكن معارضة بأنه حد الإعجاز ، لا فائدة فيه إذ ليس معنى الإعجاز سوى عدم إمكان المعارضة (قوله أي من الطرف الأعلى الخ) نقل تفسير الشارح رحمه الله قال أيضاً لأن عبارة المفتاح تقتل أن يكون ما يقرب منه حقيقاً على هو فيصير المعنى أن أحد الإعجاز وما يقرب منه الطرف الأعلى ، موافقاً لما يستفاد من ظاهر المتن وأورد عليه الأشكال المذكورة لكنه خلاف الظاهر ، لما في المفتاح (قوله أي الطرف الأعلى الخ) ، أخذ الطرف حقيقياً وأشار بإيراد كلمة مع موقع الترويض أن اعتبر العطف مقدم على الأخبار لصير الحكم عليه بحد الإعجاز ، كليهما لا كحل

فألوت نظمه وبلاغته ومعانيه فكان بعضه باعاً حد الإعجاز وبعضه قاصراً عنه يمكن معارضة وبعضه إخباراً بيب قد وافق الخبر عنه وبعضه إخباراً مخالفاً للخبر عنه وبعضه دالاً على معنى صحيح عند علماء المعاني وبعضه دالاً على معنى قاسد غير مشتمل على إيجاب كله بلاغة مجرئة قائمة بقوة البلية ، وتناصص صحة معان وصدق الخبر فلم أنه ليس إلا من عند قادر على ما لا يقدر عليه غيره علم بما لا يفهم أحد سواء انتهى فقرأ لم يقتصر الاختلاف على ما كان بالإعجاز وعدمه وحفظ يلزم أيضاً عدم صحة عود التفسير على البعض إذ لا يلزم من كون البعض من عند خير الله أن يكون الاختلاف أو المختلف كثيراً بهذا المعنى لأحليل البعض لبعض واحد هو مقدار ثلاث آيات يكون غير مسجل قط مع موازنة الخبر عنه وصحة نظمه ودلالته على معنى صحيح عند علماء المعاني وعوده على الكل مشكل للزوم أن يكون تقريره تعالى فقرة على المسجل فقل مراد المحشي أنه لما كان وجه الإعجاز عند علماء التورية كون القرآن في المرتبة العليا من البلاغة جعل صاحب الكشف وجدوا متدياً إلى مفرولين لكون الاختلاف واحداً وإنما ذكر معال أخبار بالغيث وغيره لأنه مما يؤكد أمر الإعجاز وإن لم يكن الإعجاز به ولا هو الأصل والصدده فيه خبر

(قول المحشي) وهو ما يصدق عليه أي في الواقع لا أنه ملحوظ بهذا العنوان

(قول المحشي) لا فائدة فيه أبهانية لما يقرب فظاهر وأما بالنسبة للطرف الأعلى فبالأولى ما يقرب منه

(قول المحشي) موافقاً لما يستفاد الخ من تعدد ، طرف في كل وإن كان تخبراً عنه هنا وغيره هناك

(قول المحشي) لما في المفتاح أي المنسوب له ولا يخالف الظاهر الاستدلال كما هنا

(قول المحشي) أخذ الطرف حقيقياً بخلاف ذكر ما يقرب منه

(قول المحشي) كليهما أي مجموعهما أن كان المراد بالصدق فيما يأتي الاشتغال كما يدل على ذلك قول القائل في

شرح المفتاح حد الإعجاز المرتبة التي يجهز البشر عن الأتيان بمثلاً وهذه المرتبة تشتدل على شيتين الطرف الأعلى وما يقرب منه فالمجموع باق على حاله وإن كان المراد بالصدق حقيقة المعنى محل الحكم على جزيته فلا بد أن يقل المراد بكليهما المجموع من حيث ما به المجموعية المعنى مادة الاجتماع وهو نوعية الإعجاز وما قبل على قوله لأن المقصود تعيين الخ أي المقصود بيان عين المعنى بمرتبة الإعجاز وعين مدلولها في الخارج ولا شك أن مدلولها في الخارج هو المجموع

لا هو وحده كذا في شرحه ولا ينبغي ان يمتنع الايات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركة في امتناع معارضته وفي نهاية الامتياز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو للمعجز (واستدل وهو ما)

واحد منهما كما صرح به شارح المختار لان المقصود تعيين مرتبة الامتياز في نفسه لا بيان ما يصدق عليه وبهذا ظهر ان تقدير نظير قوله ما يقرب منه وجهه من عطف الجملة على الجملة ، فعوت المقصود ولما لم يفتت اليه الشرح رحمه الله تعالى وما يفرض عليه بان سوق الكلام يدل على أن مراده بقوله وهو حد الامتياز بان الطرف الاعلى كما ان قوله في الطرف الاسفل وهو ما اذا غير الخ لبيان الطرف الاسفل وعلى بان الشارح رحمه الله ، فعوت هذا المقصود ، بل يتبين حد الامتياز بانه الطرف الاعلى وما يقرب منه فعبارة ان الطرف الاعلى جزئي حقيق لا حاجة له الى البيان ، لانه النهاية الحقيقية والمقصود تبين حد الامتياز بخلاف الاسفل فانه يحتاج الى البيان (قوله ولا ينبغي ان يمتنع الايات الخ) دفع لما يرد من انه يلزم على هذا التوجيه كون الايات متفاوتة في البلاغة مع بقربها حد الاعجاز ، يعني ان بعض الايات ، أي البعض القهدي به اعلى طبقة من بعض بلاشبهة فلا ضرر في هذا اللازم وذلك المتفاوت.

لا لكل واحد لان كل واحد مصدوق وليس المقصود بانه وكون مدلولها في الخارج هو المجموع لا يتلوا بها اسم القدر المشترك الصادق على كل من الطرفين لان هذا هو مدلولها المعنى فكلام لا معنى له لان المعنى ان كان القدر المشترك الصادق على كل منهما وعليهما ما فلا يصح ان خصوص كل واحد هو المصدق على المجموع ايضا كذلك وان كان المجموع فلا يصح الصدق باللعنى المتعارف فقدر

(قول المحشي) فعوت للمقصود لانه يكون البيان لا يصدق باللعنى المتعارف او بمعنى ما اشتمل عليه

(قول المحشي) سوق الكلام وهو بيان البلاغة فانه يقتضي بيان الطرفين

(قول المحشي) فعوت هذا المقصود لانه لم يلم الطرف الاعلى ما هو اذ الحكم بحد الاعجاز ليس عليه فقط بل عليه مع ما يقرب منه فيستفاد ان مرتبة الاعجاز مجموع هذين وليس كل واحد منهما مرتبة الاعجاز حتى يتبين بها (قول المحشي) بل يتبين حد الامتياز بانه الاعلى وما يقرب منه فالاعلى وما يقرب منه وان كان مبهما في نفسه

لكنه يبين حد الاعجاز لاحتياجه غيرها

(قول المحشي) لانه النهاية الحقيقية لفرقة طرفة اهل على لاطلاق وذلك انما يكون بعد تحقق البلاغة والنهاية الحقيقية آخر المعنى ، بخلاف الاسفل فليس نهاية بهذا المعنى لان أصل البلاغة انما يقتضي به فهو في الحقيقة مبدأ لبلاغة لا نهاية لها ولما قل في الايضاح واسفل منه بتدني البلاغة فلما كان الاعلى هو النهاية الحقيقية فهم منه عند اطلاع الجزئي الذي لا جزئي فرقة فهو متبين بخلاف الاسفل فانه عالم بكون نهاية لا بينهم من جزئي لاجزئي فمعه بل شيء اسفل من غيره فقط ولو مجموع مراتب فاشيخ الى بيان انه في اسفل كالتأدية في الارتفاع وبهذا ظهر فساد ما قيل ان الاسفل نهاية ايضا فانه المشتمل على مقتضى حال واحد وهو نهاية السفل لانه لا دليل على ان المراد بالاسفل ما كان نهاية السفل كما كان في الاعلى

(قول المحشي) يعني ان بعض الايات تفسير قول الشارح ولا ينبغي الخ المدافع للافتراض

(قول المحشي) أي البعض القهدي به تفسير للايات فيكون المعنى أن بعض البعض القهدي به والبعض القهدي ، مقدار أقصر سورة فيكون المعنى أن بعض ما يصدق على الامر الكلي وهو مفهوم مقدار سورة اهل طبقة من بعض

أي بلاغة الكلام (وجوده آخر) سوى المطابقة والفصاحة (توثر الكلام حسناً) تزيد لبيان الاحتياج إلى علم البديع

لا يتوهم صدق التعريف على المرتبة العليا والوسطى (قوله سوى المطابقة الخ) قيل على هذا التفسير لا قائدة في توصيف الوجود بالآخرية لأنه معلوم من قوله وتبهما مع أيهامه أن المطابقة والفصاحة أيضاً تبهماً البلاغة قلت الفاشية الاشارة إلى أن الوجود ليست تابعة للبلاغة في الوجود ولازمة.

هذا أيضاً وأنا أخذ النزول لأن ما يتصل بنبر المرتبة التالية من جهة الصعود ليس المتغير إليه مشعقة بالأصوات (قول النحوي) لا يتوهم صدق التعريف الخ لأن الكلام إذا غير إلى ما هو متصل بالعلى أو الوسطى من جهة النزول لا يتحقق بأصوات الحيوانات

(قول الشارح) إذا غير عنه إلى مادونه الخ أي بأن فرض أن لا مقام يقتضي الزائد على القبول فإنه يلحق بما ذكر وأن يكون الغير مشتقاً على اعتبار واحد فدونه لا اعتبار فيه وقولنا بأن فرض الخ ادفع ما يتوهم أنه إن كان مقاماً بانياً فكل كلام تغير إلى ما دونه مع بقاء مقامه يكون مشعقاً وإن لم يبق يكون خلوه اعتباراً فمن الغير إلى اطلو مقام يقتضيه لا يكون دون الأصل تدبر

(قول الشارح) وإن كان صحيح الأعراب لم يقل وإن كان نصيباً لأن الضمير راجع إلى التفتيح إذ التفتيح إذا هو من جهة الاعتبارات دون الفصاحة ثم أنه لم يدخل فيها التحق بالأصوات ما كان مشتقاً على الاعتبارات غير فصيح مع عدم بلاغته الآن يقال لما كانت الفصاحة شرطاً لتحقيق البلاغة كانت الاعتبارات عند عدمها كعدمها تدبر

(قول الشارح) بأصوات الحيوانات التهديد والمهود غير الإنسان كما أفاد ذلك في المفتاح بتعقوها حيث نكرها (قول النحوي) بحسب ما يفتق أي بحسب اتفاق صدورها إن كانت مأمصدرية وضمير يفتق لصدور يصدور أو بحسب ما يفتق من الأسباب إن كانت موصولة

(قول الشارح) من غير اعتبار الطوائف اقتصر عليها وإن لم تدل على شيء أصلاً اشارة إلى أن أصل المعنى غير معتبر (قول الشارح) بحسب تفاوت المقامات كالكلام له عشر مقامات وأخر له خمس روي في كل جميع مقاماته وقوله ورعاية الاعتبارات ككلامين كل له عشر مقامات وأماها التكلم كلها قدرته وروى آخر منها خمسة لعدم قدرته فالتفاوت بالرعاية فقط عند اتحاد المقامات وقد يجتمعان تدبر

(قول الشارح) والبعد عن أسباب الاخلال فكالكلام اطلال عن نحو فسيحه الخ بما اشغل عليه وإن منع المانع سببية الاخلال كما مر

(قول الشارح) والبعد عن أسباب الاخلال إلى غيره من المعلوم أن البعد عن أسباب الاخلال قد يكون في بعض أفراد الطرف الأسفل بأن يكون بعض ما اشتمل على مقتضى واحد بعيداً عنها دون الآخر ولا يفرج بذلك عن الأسفل لصدق حده وهو ما إذا غير إلى ما دونه التحق بالأصوات عليه لعدم اشتماله على أكثر من مقتضى واحد فليل الارتقاء بالبعد في غير أفراد الطرف الأسفل فتدبر

(قول الشارح) سوى المطابقة والفصاحة اخذ هذا التفسير من الأيضاح حيث قال وتبهما وجوده آخر كناية غير راجعة إلى مطابقة مقتضى الحال ولا إلى الفصاحة

وفيه إشارة إلى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة وتلفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما اتمد بحسنة يد رعاية المطابقة والقصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون التكلم لانها ليست بما تحمل التكلم موصوفا بصفة كالقصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام خاصة (و) البلاغة (في التكلم ملكة يقتصر بها على تأليف كلام بليغ فعلم) (تفريع على ما تقدم وتعميد

لما لكونها سوي الامر بين المدين تحصل ابلاغة بها بل في الاختيار بان تعتبر في الكلام بعد البلاغة (قوله وفيه) اي في هذا القول بقامه إشارة إلى ذلك ، لان العلم بتحسين هذه الوجوه انما يحصل بعد اجراء قوله ثورث الكلام حسنا على وجوه بخلاف الاشعار الآتية مستند من لفظ تتبعها واما نسبة كليهما إلى قوله تتبعها في اقتصر لان المراد تتبعها الخ (قوله ليست مما يجعل التكلم الخ) فلا يقال في عرفهم بعد ايراد التكلم في الكلام السبع واللباق والقبس انه مسجع ومطبق وبجنس كما يقال بعد التطبيق وإيراد الكلام القصيح انه بليغ وقصيح (قوله كلام بليغ) اي كلام بليغ بقصده . لان التكرة الموصوفة تم نحو اكرم رجلا عاما أي اي رجل عالم كان فخرج عن التعريف ملكة الاقتدار على تأليف نوع

(قول الشارح) تفريع على ما تقدم اي من تعريف البلاغة والقصاحة (قول المشي) لكونها سوي الامر بين قوله آخر الذي معناه سوي كانه لطيل فلكانه قال انما كانت غير لازمة لكونها سوي المطابقة والقصاحة لكن التلويل بذلك يقتضي ان المطابقة والقصاحة تامان في الوجود ولا خير فيه لان الوجود انما تمثل بالصور اولاد والذات والاعزاء من حيث هي اجزاء بها قول المقترض مع ايهامه ان المطابقة الخ مسلم الا ان وجه التسمية يختلف فندبر

(قول المشي) اي الى كلام بليغ وان كانت مطابقته لمتن الخصال بحسب حاله فاعتبار المطابقة في عدد مقتضيات الاحوال لاقى انواع الكلام وقوله يقصده احتراز عن دخول المعجز فانه لا يقصد للبشر

(قول المشي) بان تعتبر في الكلام بعد البلاغة بحدية البلاغة مستفادة من تتبعها والاعتبارية من قوله اخر (قول المشي) لان العلم الخ تليل لقوله يتلوه لان ايراد الحسن مأخوذ من ثورث حسنا وكونه عرضيا مأخوذ من كون التسمية في الاعتبار وذلك مأخوذ من قوله تتبعها وجوه اخر بنفسه التقدم كما تقدم لمحشى فكلما جزئي الجملة اعني ان تحسين هذه الوجوه عرضي مقصود بها بخلاف قوله ان هذه الوجوه انما اتمد بحسنة يد رعاية المطابقة فان المقصر فيه محله بحدية رعاية المطابقة وهذا انما يفيد تتبعها ولا دخل لأيراد الحسن فيه فاندفع ما قبل ان نظرقيد فيها وهو عرضي وبعد رعاية المطابقة كل من الاشارة والاشعار من لفظ تتبعها وان نظره مع التجدد وهو الصين فيها كل من الاشارة والاشعار من تعلم للكلام هذا والفرق بينه اشار اليه تتبعها وجوه اخر من انها قابلية الاختيار وما اشعر به من انها انما اتمد الخ ظاهر فان الاول يفيد انها اعتبارية والثاني يفيد من هذا الاعتبار انما يكون بعد رعاية المطابقة تدبر

(قول المشي) فلا يقال في عرفهم الخ معنى ان كونها ليست مما يجعل التكلم الخ انما هو بحسب العرف وان كانت القوة حاكمة بان من قام به معنى يشترك له منه صفة وهذا منقول عن الشارح

(قول المشي) لان التكرة الموصوفة تم اي الموصوفة بصفة عامة ثم عند الحنفية لأن صوم الصفة لغوية على ان

بيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في القنون الثلاثة وفي تعريف صاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزما للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعني علم مما تقدم أمران أحدهما (ان كل شيء) كلاما كان او متكلما (فصيح) لان الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق (ولا عكس)

خاص كالشعر دون آخر كالقصة (قوله لبيان انحصار الخ) لا انه انحر الكلام في بيان الامر الثاني بالآخرة اليه ولا يلزم من كون قوله فلم الخ تمهيدا لما ذكر ان يكون تمهيدا لجميع ما يستفاد منه فلا يرد ما قيل ان الامر الاول لا يدخل له في بيان الانحصارين كلاما يعني (قوله وانحصار مقاصد الخ) خلاصته ان مقاصد الكتاب متحصرة في علم البلاغة وتوابعها كما مر في المقدمة وعلم البلاغة وتوابعها متحصرة في العلوم الثلاثة التي هي نفس القنون (قوله حيث لم يجعل الخ) وذلك لانه لم ير بلاغة التشكيك بتوفية خواص القرايب حقا ، وابراد أنواع التشبيه والجاز والكناية على وجهها ، ولا يدخل في ذلك الفصاحة وهو الحق لان

القصد منها الى مجرد الجنسية دون الوحدة قال في التلويح ان في النكرة معنى الوحدة والجنسية الا انه قد ينضم اليها قرينة دالة على ان القصد الى مجرد الجنسية دون الوحدة فلا يختص ببعض الافراد كما اذا وضعت بصقة عامة والحكم بها فصيح تملبه بهذا الوصف فانه يعلم من ذلك نطق الحكم بكل ما يوجد فيه الوصف قال السمرقندي مرادهم بصومها استقرقا لجميع الافراد كما يدل عليه استدلالهم لذلك وجبته لا حاجة الى تاويل يقتدر بها على تأليف كلام بلغ بلا يجرعها من تأليف كلام بلغ فيكون العدم لوقوعها في سياق التي كما فعل العاصم

(قول الشارح) لبيان انحصار علم البلاغة الى علم مزيد الاختصاص بها بان تكون هي المقصود منه فلا يدخل غير المعاني والبيان وسيأتي التبيي في الشارح على الانحصارين

(قول الشارح) وحصر مرجعها في المعاني والبيان أي مع أن مرجعها أكثر من ذلك كما سيأتي وأما المنحصر فيها علم البلاغة كما سأتي

(قول المحشي) لا انه انحر تليل لبيان الانحصار والامر الثاني ان البلاغة مرجعها الى آخره والاخرة بفتح المعزة والحا، اخر الامر وقوله بصريح ما يستفاد منه حتى يشمل الامر الاول بل يكفي في كونه تمهيدا الامر الثاني من التفرع وانما ذكر الامر الاول لبيان النسبة بين البليغ والتصحيح ردا على المفتاح حيث خلط فيه

(قول المحشي) خلاصته ان مقاصد الكتاب الخ ادفع بهذه التسمية هنا ان المصنف لم يبين انحصار مقاصد الكتاب في القنون الثلاثة وحاصله انه حصر مقاصد الكتاب فيما سبق في علم البلاغة وتوابعها وحصرها علم البلاغة وتوابعها في القنون الثلاثة فانحصار مقاصد الكتاب في القنون الثلاثة وسيأتي ذلك في قول الشارح فظهر ان علم البلاغة الخ وقوله ولا كان هذا المختصر الخ

(قول المحشي) وابراد أنواع الخ قيل خالف السكاكي فلم يشترط شيئا من فصاحة الكلام في بلاغته وليس دمج البلاغة الى البيان لاشتراطه بالعلم عن التقيد المعنوي بل لمعرفة أنواع الجاز والكناية وتلافتها فلا يخرج فيها عن اعتبارات اللغة وقيل إنه لا يشترط في البلاغة من الفصاحة سوى التخلص عن التقيد المعنوي كما في الاطول وكلام المحشي هنا يرده فان مراده ان مراد السكاكي بيان ماعية البلاغة ولا دخل لشرط تحققها أي وجود ما عيها في الكلام في

أي ليس كل فصيح بليغاً وهو ظاهر (و) الثاني (أن البلاغة) في الكلام (مرجعها)

القصاحة أمر خارج عن ماعية البلاغة شرط التحقق كما أشار إليه الشارح في تعريف البلاغة (قوله أي ليس كل فصيح) يعني أن المراد بالعكس، العكس القوي لا الشكلي (قوله أن البلاغة في الكلام) كذا في الإيضاح وإنما، خص الأمر الثاني ببلاغة

ما فيها فاهيتها هي تلك التوفيق والإيراد وشرط تحققها في الكلام هو القصاحة كالمطابقة لتحقيق العبادة فالبلاغة هي الإبراد والتوفيق لكن لا مطلقاً بل بشرط القصاحة فكلام السكاكي هذا لا يدل على عدم الاشتراط بل على عدم التدخل في ماعيتها ثم إن كون رجع البلاغة إلى البيان لعدم الخروج من اعتبارات اللغة غير مستقيم لأن الراجع إلى ذلك صحة العبارة لا البلاغة وحينئذ قول السكاكي وإيراد أنواع الفصحى أن أراد إيرادها على وجهها وعبارة كليات الدلالة وضوحاً وخفياً على حسب ما يقتضيه المقام فلا شك أنه من البلاغة لكن ليس من مقتضى الحال المذكور في علم المعاني كما تقدم إيضاحه وهذا هو الظاهر وإن أراد بذلك المنع من التعبد المعنوي كان معنى قول الشفي ولا مدخل في ذلك للقصاحة أنه لا فصاحة في ذلك لعدم تمام إيرادها وما حرداً غير فساد ما قيل على الشفي فيه أن القصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة على أن كون القصاحة شرطاً يمكن في الاستزمام وذلك لأن أخذها في تعريفها ليس على أنها جزء من حقيقتها بل ليست مأخوذة في تعريفها أصلاً وإنما المأخوذة في تعريفها كون المطابقة حال القصاحة كما نص عليه الشارح فيما نقل عنه عند قول المصنف مع فصاحته حيث كتب قوله فإن البلاغة إنما تحقق عند تحقق الآخرين ما نصه أي إنما اعتبر في مضمونها كون مطابقتها حال كونها فصيحاً لأن البلاغة الفصحى إنما اشترط كون المطابقة حال القصاحة لأن المطابقة مع عدم القصاحة تكون كتطبيق الآتي، في أحق انظار يراد فلا فضل لها ولا تعد بلاغة وما يصرح بأن القصاحة مخلوطة مع ماعية البلاغة قول الشيخ عبد القاهر فيما نقل عنه سابقاً النظم هو تخي مدني فهو فيما بين الكلم على حسب الأغراض وقوله أنا نعتي القصاحة أي البلاغة التي يجب لفظ لا من أجل شيء، يدخل في النطق بل من أجل الطائفة التي تدرك فهم بعد سلامته من الفهم في الإعراب والنطق في اللفظ هذا وأما قول هذا القائل على أن كون القصاحة شرطاً يمكن في الاستزمام فيه أن السكاكي لم يلزم في الاستزمام في التحقق الخارجي فانه جعل القصاحة شرطاً في التحقق لأن النافع من كونها فضيلة وهو شبه يتعلق الأولى في رقاب انظار يرادها هو في التحقق الخارجي وإنما نازعه في استزمام ماعية البلاغة لماعية القصاحة وهذا غير أن ما قاله الشارح من أن في كلام المصنف تعريف السكاكي حيث لم يجعل البلاغة الفصحى من حيث شمول قوله كل بليغ فصيح لتشكل لأنه يمكن كونه بليغاً بأن يكون فيه ملكة التوفيق والإيراد المذكورين فقط بدون أن يحقق ذلك في الكلام ومن حيث شموله لبلاغة الكلام أيضاً فإن السكاكي يقول أن بلاغة الكلام من حيث هي هي في ذاتها هي التوفيق والإيراد فقط وإنما القصاحة شرط تحققها وحصولها في الكلام وقد عرفت أن الحق مع السكاكي فينبأ

(قول الشفي) العكس القوي وبكس الوجه الكلية لفة موجبة كلية وإنما حمله على القوي لأن الشكلي صحيح لأن

الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية يقال بعض الفصحى بليغ

(قول الشفي) خص الأمر الثاني أي كون مرجعها الفصحى بخلاف الأول وهو أن البليغ فصيح فقد عمه لبلاغة الكلام

والشكلي لأن المقصود في الأول الحكم على كل وصف وكلامها موصوف استتلالاً بخلاف الثاني فإن المقصود بيان المرجع

وليس مرجعاً لبلاغة الشكلي إلا بواسطة

وهو ما يجب أن يحصل

الكلام لأن كونه مرجحاً لبلاغة الشكل، بواسطة كونه مرجحاً لبلاغة الكلام، كما يشير إليه فيما سبأى بقوله والاعتدال عليها الخ (قوله وهو ما يجب الخ) يعني أن المرجح، اسم مكان أي محل الرجوع ولا يجوز كونه مصدراً ميمياً بمعنى المرجوع إليه، على الحذف والايصال، إذ لا يمكن استتار الضمير في المصدر وما قيل أنه يأتي عنه كلمة إلى لأن المرجع نفس الاحتراز فليس بشي، لأنه كما يصح أن مرجعها الاحتراز، باعتبار تحققة فيه يصح أن يقال أن مرجعها عائد إليه باعتبار التحقق وإذا لم يحصل مصدراً ميمياً نظره عن الإشارة إلى أن هذين الأمرين يتوقف عليهما حصول البلاغة بخلاف المرجع، فإنه مشير إلى التوقف كما استشهد عليه بقولهم مرجع الصدق والكذب الخ، وما ذكرنا ظهر أن القول بأن المرجع في المتن بمعنى المصدر وضمير هو راجع إلى المرجع بمعنى اسم المكان بطريق الاستخدام ليس بشي، إذ على تقدير كونه في المتن مصدراً لا حاجة إلى بيان معنى المرجع بمعنى اسم المكان، وكذا ما قيل أنه بيان لحاصل المعنى لأن كلامه صريح في أنه تفسير للمرجع ولأن

(قول السالحي) وهو ما يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها يقتضي أنه إذا لم يشتمل ما به الاحتراز والتفويض وأني بكلام مطابق فصيح اتفاقاً لا يكون بلينا وهو كذلك كما نص عليه السيد في شرح الفتاح وتقدم للحشي أيضاً (قول الحشي) بواسطة كونه مرجحاً لبلاغة الكلام وذلك لأنه بلاغة الكلام في مفهوم بلاغة الشكل (قول الحشي) كما يشير الخ لأنه يصل الاحتراز على بلاغة الكلام متوقفاً على الاتصاف بالاحتراز والتفويض فيكون ملكة ذلك الاحتراز التي هي بلاغة الشكل متوقفة عليها بواسطة توقف الاحتراز بواسطة توقف البلاغة لأنها مرجعها (قول الحشي) اسم مكان أي مكان مجازي لتوقف البلاغة على هذين الأمرين كتوقف الحاصل في المكان عليه قوله على الحذف والايصال أصل التركيب وأن البلاغة في الكلام الأمر الذي رجعتها العرب إليه راجع إلى هذين الأمرين ثم أريد التعبير باسم المفعول مما رجعت إليه فقيل المرجوع إليه أيها ثم حذف الجار فاستتر الضمير وهو في الحقيقة نائب الفاعل والجار إذا هو لا يصل معنى الفعل إليه فقيل المرجع أيها ثم عبر بالمصدر عن اسم المفعول فاستتر فيه الضمير كما كان في اسم المفعول وأضيف إلى ضمير البلاغة

(قول الحشي) إذ لا يمكن استتار الضمير في المصدر لأنه وإن عبر به عن اسم المفعول لا يخرج عن كونه جامداً إذ غاية لفظ جامد استعمل مجازاً ببلاغة الجزئية مثلاً في معنى المشتق وهذا لا يصير مشتقاً كما هو ظاهر ثم المصدر المودول باسم الفاعل أو المفعول بفعل الضمير كما في الرضى وشروح الألفية لكن التأويل غير ما نحن فيه وكذا المصدر القائم مقام الفعل بفعل الضمير لتقديره بأن والفعل بل قد قيل إن الفعل هو ما قام مقامه

(قول الحشي) باعتبار تحققة فيه لأن المرجع أمر كلي والاحتراز جزئي من جزئياته فكما صح حمله عليه باعتبار تحققة فيه يصح انتزاعه إليه باعتبار تحققة فيه

(قول الحشي) فإنه مشير إلى التوقف لتوقف التمكن باعتبار تمكنه على المكان

(قول الحشي) وما ذكره أي من أن كونه مصدراً يتوقف الإشارة المقدمة

(قول الحشي) لا حاجة إلى بيان الخ لعدم جدواه في فوات تلك الإشارة

(قول الحشي) وكذا ما قيل أي قيل أنه مصدر وما بعده ليس تفسيراً له بل بيان لحاصل المعنى أي لمعنى مجموع الكلمات

حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقة أى مابه يتصفان
 ومحصلان (الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد) والا لربما أدى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى
 الحال فلا يكون بليغاً لما مر من تعريف البلاغة (والى تمييز الكلام) (الفصح من غيره) ، والا لربما اورد الكلام
 المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون أيضاً بليغاً لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة
 ويدخل في تمييز الكلام الفصح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها قال قلت قد يضر
 مرجع البلاغة بالملة الثانية لها والقرض منها فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان أريد بالبلاغة بلاغة
 الكلام على ما صرح به للصف بؤول المعنى الى ان القرض من كون الكلام مطابقاً لمقتضى الحال فصيحاً هو

هذا الحاصل يجب أن يذكر بعد تمام الكلام (قوله حتى يمكن) امكاناً وقوعاً فلا يرد ان الامكان لا يكون معللاً
 بالغير لانه الامكان الثاني (قوله مرجع الصدق الخ) أى صدق الخبر لا الخبر لان صدقه عبارة عن كونه يثبت مطابق
 حكمه الواقع فلا يرد ان الطابق والمطابق نفس الصدق والكذب لا مرجعاً (قوله الى طباق الخ) أى عائد اليها عود
 الحكم الى جزئياته من حيث التحقق (قوله الاحتراز عن الخطأ الخ) ولا يدخل فيه الاحتراز عن التقيد المعنى لانه خطأ
 في كنية التأدية فلا احتراز عنه احتراز عن الخطأ في كنية التأدية لاني نسبنا (قوله المعنى المراد) وهي الارض التي يصاغ
 لها الكلام أي الاحوال (قوله والا لربما الخ) أى

بحسب المال لا لجرد المرجع فان مآل رجوع البلاغة الى الاحتراز انه أمر ضروري فيها كذا في الحفيد وفيه كما قال
 الحشي ان محل هذا الحاصل بعد قوله الى الاحتراز والتمييز لانه ليس حاصل المرجع بل لها باعتبار الرجوع اليها
 (قول الحشي) لانه الامكان الثاني لانه امتنع نسبة الوجود وعدمه بالنسبة الى الذات بخلاف الوقوعي فان الوقوع
 يحتاج لمرجع

(قول الحشي) أى صدق الخبر قال الزاهد في حواشي رسالة العلم قصد في الفنة منيان وصف القضية وهو مطابقتها
 الواقع ووصف القائل وهو معنى الاخبار عن قضية مطابقة لواقع ١٤ والتكون الذي ذكره الحشي لازم لصدق القائل اما
 صدق الخبر فهو نفس مطابقة الواقع كما سيأتى في التبيين الاقنى فما في بعض النسخ أى صدق الخبر والخبر تحريف والصواب
 لا الخبر كما في بعض آخر

(قول الحشي) ولا يدخل فيه الاحتراز الخ والا لم يصح قول المصنف وما يحرز به عن الاول علم المعاني ثم ان
 علم البيان يعرف به كيفية اراد المعاني التي روي فيها المطابقة أي المعاني التركيبية وانما قالوا ان المراد بالمعنى الواحد في
 تعريفه الخصوصية لسقوط اصل المعنى عن نظرم كما سيأتى في التبيين وحينئذ يكون التقيد في المعنى التركيبي وان كان للميز
 مفرداً جاوز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اعني دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى كما سيأتى ايضاً
 في الشارح هناك

(قول المصنف) أي الاغراض علم المعاني يبحث فيه عن افادة التركيب للعلمان المشتقة عن الخواص فيحترز به عن
 عدم المادة تلك المعاني لكن لما كان المقصود الخواص بل الاغراض كدفع التشكيك قل ذلك الا ان في قوله أي الاحوال

الاحتراز عن الخطأ في أداء المقصود وتغيير الكلام لتصحيح من غيره وفساده واضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف ما شرح به وتوريد بلاغة التشكك لأن غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة التشكك تفيد هذين الأمرين أو تتوقف عليهما فلم يعلم انهما غرض منها وغاية لها فالرجوع الى الحق خير

ان لم يكن مرجح البلاغة الاحتراز المذكور جز حصول بلاغة بدون الاحتراز أي مع الخطأ في التادية فلا يكون مطابقاً لمقتضى الحال فلا يكون بلياً وقد فرضناه بلياً هنا خلف وكذا العبارة الثانية تدبر فانه قد دل في الاقدام (قوله) وفساده واضح (لان الاحتراز مثلاً انما يصلح غرضاً لعل بشئ ، وانما كونه غرضاً لمطابقة فلا معنى له وكذا التمييز وأيضاً كلاهما فعل للتشكك ، فمطابقاً لكون الكلام مطابقاً لا معنى له ، ولو قدر تأليف الكلام فعلاً أيضاً ليسا بفرضين من التأليف وانما الغرض افادة المعنى على ما ينبغي فكذا قل عنه (قوله تفيد هذين الأمرين أو تتوقف عليهما) لانه يستفاد من التعريف ان بلاغة التشكك ، سبب تأليف الكلام البليغ مفيدته وتأليف يحصل بالاحتراز عن الخطأ في تادية المعنى خطأ ولهذا الاحوال المرادة بالتشكك

(قول المحشي) وان لم يكن مرجح البلاغة الاحتراز الخ يعني انه قد علم ان البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال فهو لم يكن الاحتراز مرجحاً لها حصلت بدون ان يحصل مع الخطأ في التادية واذا كان كذلك لا يكون مطابقاً وقد فرضناه مطابقاً بقول الشارح فلا يكون بلياً متفرع على قوله غير مطابق باعتبار ما علم مما سبق كما يدل عليه قوله ما روي العبارة الثانية ما سبق لاعل لي كون الاحتراز مرجحاً اذ مع عدم كونه مرجحاً لما لا تكون متوقفة عليه فلا يتم الدليل تدبر وانما قال الشارح ربما ادعى لانه لا يلزم من عدم كونه مرجحاً التادية بغير المطابق وانما اللازم جواز ذلك (قول المحشي) دل فيه الاقدام اشارة مفيدة وغيره

(قول المحشي) لان الاحتراز مثلاً أي القرض من الخطأ في التادية انما يصلح غرضاً لعل بشئ كما يقال الغرض من المتعلق الاحتراز عن الخطأ في الفكر وانما كان كذلك لان العلم بشئ ، هو الذي يطلب به الاحتراز عن الخطأ والتمييز وانما كونه ^م غرضاً لمطابقة فلا معنى له اذ لا يطلب القرض من ذلك بالمطابقة لعدم افادتها ايها اذ ليست طاء وانما هي وصف للكلام فلا يصح ان يقال مطابق للكلام للاحتراز فهذا الرد الاول متفوق فيه لكون الاحتراز غرضاً لفعل مسند للكلام وهو المطابقة مع قطع النظر عن كون الاحتراز وصفاً للتشكك وقيل ان كونه لا معنى له لانه متقدم على المطابقة كما مر في الشارح وعليه ^م السمر قندي و^م بده لكانه خلاف ظاهر المحشي وتعليقه اولاً بقوله لان الخ تدبر

(قول المحشي) فخطبها غرضاً الخ لان الغرض كما عرفت المطلوب للفاعل بطله ومطابقة الكلام ليست فعلاً له وكذا البنية الثانية هي الباطنة له على فعله لترتب عليه والمطابقة المذكورة ليست فعله قوله ولو قدر تأليف الكلام أي ليكون فعله (قول المحشي) سبب تأليف الكلام البليغ أي والسبب لابد أن يكون كلياً في المسبب مفيداً له فلا بد أن يكون مفيداً لا يتوقف عليه المسبب هذا ان نظر لحدود السببية فنظر الى انها ملكة كما هو الواقع كان المعلوم مما تقدم انها متوقفة على تصديق هذين الأمرين ووجودهما القليل لوقوعها على البلورة التي لا تكون الا باقتضاها فبني الكلام حينئذ انه لا يخلو الحلال فاما أن ينظر الى السببية فتكون مفيدة لها ولما ان ينظر الى أنها ملكة فتكون متوقفة عليها وان كان الواقع أنها ليست شيئاً مطلقاً بل باعتبار كونها ملكة كما سبق وللانحدار عليها يتوقف الخ وانما أنى بالاحتمال لا آخر تعدياً انني علم الفرضية

فالخامس ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين والاقتدار عليها يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو امر يحصل ويتكسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا كالألجبر والماني والبيان واما تحقيق قوله (والثاني) اي تمييز النصيح من غيره يعني معرفة ان هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو انه مركب اجزاء تميز السالم من القرابة عن غير ما في معرفة ان هذا سالم من القرابة دون ذلك ليعتد عن القرابة وتميز السالم من المخالفة عن غيره وكذا جميع اسباب الاختلال بالتصاحبة ثم تميز السالم من القرابة عن غيره بين في علم متن اللغة

المراد من ذلك الكلام وتميز النصيح من غيره فيكون البلاغة مفيدة لما أيضا وانها ملكة ومعلوم ان ملكة كل علم تحصل بجلسته ومزاولة اذا لم يكن جبليا فلكه الاقتدار على التأليف تحصل بتكرار التأليف الموقوف على الامرين ، وكلمة أو لمحصر أي العلوم مما تقدم محصور في الابداء والتوقف لا يتجاوز الى كونها حلا غائية (قوله فالخامس) من كلام المصنف رحمه الله ان البلاغة أي بلاغة الكلام (قوله والاقتدار الخ) لما عرفت ان الاقتدار يحصل بالممارسة فيكون بلاغة الشكلم أيضا مرجعها هذان الامران بالواسطة (قوله وهو) أي الاتصاف بهذين الوصفين (قوله فرجع البلاغة مطلقا الى تلك العلوم) أما بلاغة الشكلم غفائرة وأما بلاغة الشكلم فتوقف الاقتدار على الاتصاف تحصل من تلك العلوم (قوله يعني معرفة الخ) أي ، ليس المراد التمييز الفعلي بين النصيح وغيره ، فان بلاغة الكلام لا تتوقف عليه ، وان كانت متوقفة على فصاحته بل على المعرفة المذكورة (قوله فهو انه مركب) الضمير الأول راجع الى التحقيق والثاني الى التمييز والجملة أنشأ اجزائه تميز السالم

على كل تقدير ويحصل ان السببية منظور فيها لما بعد تحقق الملكة والتوقف منظور فيه لما قبل تحققها وهذا ظهر فساد ما قيل ان التوقف على الامرين على الاحتمال الثاني يعني تأديتها على الاول وكذا ما قيل ان اقتدائها ان لو لم يكن بين الفعلين والتوقف عليها ان اريد بها التحكك منها لان التوقف عليه ما يقتضي ولا يتم على مجرد السببية ان تكون الابداء بالفعل وأما ما قيل ان بلاغة الشكلم لا تتوقف عليها انا المتوقف بلاغة الشكلم بدليل ان وقوع مستشررات في كلام امرئ القيس لا يضر في بلاغة بل في بلاغة كلامه فلا ينبغي أن يتنوه به عاقل ان الشكلم في توقف الملكة على ممارسة الاحتراز والتمييز يعني انها لا تحصل الا بعد الاصل أن لا يقع في كلامه غير النصيح مثلا اصلا

(قول الشارح) واما تحقيق الخ احتج له بطله الثاني شيئا واحدا ثم قال منه الخ (قول المحشي) وكلمة أو لمحصر أي عدم الخروج عن الاحتمالين وعلى الاحتمال الاول في بيان ما تقدم تكون مائة خلوجوع وعلى الثاني تكون مائة خلوجوع لاستفادة كلا الامرين مما قد تقدم

(قول المحشي) ليس المراد التمييز الفعلي التمييز الفعلي هو أن يبرق النصيح من غيره مع الاتيان به وترك غيره (قول المحشي) فان بلاغة الكلام لا تتوقف عليه أي لا يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها كما مر فان حصول بلاغة الكلام لا يتوقف على الاتيان بالنصيح بل الاتيان بذلك الكلام البليغ وانما تتوقف عليه المعرفة ثم بلاغة الشكلم لكونها ملكة متوقفة على المزاولة تتوقف على الاتيان به في ضمن التأليف التكرار وان كان التأليف انا تتوقف على المعرفة (قول المحشي) وان كانت متوقفة على فصاحته أي وكونه فصيحاً يكفي فيه معرفة النصيح من غيره ولا حاجة للاتيان

إذ به يعرفان في تكافؤهم ومسرجا غرابية بخلاف ما اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب للتداوله وأحاط بماتى للقردرات اللانوسة علم أن ما عدها مما يختص نلى تقيير أو يخرج فهو غير سالم من الغرابية إذ بضدها تيقن الاشياء وغير السالم من مخالفة للقياس عن تيرمين في علم للصرف إذ به يعرف ان الاجل مخالف للقياس دون الاجل وتس على هذا البواقي فالتضح ان تميز النصيح عن غيره (منه ما بين) أى يوضح (في) علم (من) اللغة) كالغرابية اعنى تميز السالم من الغرابية عن غيره وانما قال متن اللغة يعنى العلم بأوضاع القردرات لان اللغة قد تطلق على جميع انسام للمريسة (أو) في علم (التصريف) كخاتمة القياس (أو) في علم (التحوي) كضعف التأليف والتعقيد للفظي

عن غير صفة لركب وانما كان مر كيا لان تميز النصيح عن غيره ، انما يحقق بمجموع التميزات المذكورة لا بكل واحد منها ولا يصدق على شيء منها انه تميز النصيح عن غيره لكونها اجزاء خارجيته (قوله إذ به يعرف) فمعنى كون التميز المذكور مينا في علم متن اللغة انه يحصل ، بسبب أمر ميين فيه فاستاد يبين الى كلمة ما الذي هو عبارة عن اثنين اسناد مجازي وللمعنى منه ما بين سببه وبما ذكرنا اذ لمع ما قيل ان التميز عبارة عن المعرفة ولا معنى لثبته في علم اللغة أو غيره (قوله منه ما بين اثنين) أى بعض تميز النصيح عن غيره تميزات بين سببها في اللغة أو في الصرف أو في النحو أو يدرك بالمعنى فكلمة ما بين ومجمل وما بعده نثره والشائع في هذا النثر كلمة أو كما سيحي ، فلا يرد ان الصواب ايراد الولا لانه مبين في جميع العلوم المذكورة لاني أحدها (قوله والتعقيد اللفظي) فانه يحصل.

به قبل وبهذا ظهر فساد ما قبل هنا

(قول الحشي) انما يحقق بمجموع التميزات أي بالتميزات العارضة لها هيئة اجنافية بها على تعدد العلم بتعدد العلوم فيكون هو تلك التميزات مع الهيئة وحيد لا يكون كليا لأجزائه بل كل لها ولا يصدق على شيء منها لكونها جزءا خارجية بخلاف ذي الاجزاء البهنية فانه يصدق عليها كما يقال التعلق انسان أو بعض الحيوان انسان لتعلق الكل فيه دون الجزء الخارجى فقدر

(قول الحشي) بسبب أمر ميين فيه وهو الالفاظ المين في الكتب المتداولة فان كل ما فيها غير غريب فلا لا يوجد فيها غريب (قول الحشي) اسناد مجازي من اسناد ما السبب الى السبب وقوله فالنقى أي القوي عنه وقوله ما بين سببه وهو الالفاظ الغير الثرية فانه متى أحاط بها علم ان ما ضاهها قريب وبأنه من الاسناد للسبب اندفع قول القاري انه كان المناسب على كلام الشارح أن يقول منه ما يستفاد من علم متن اللغة تدبر

(قول الحشي) ولا معنى لثبته الخ لان الميين في العلوم ليس هو المعرفة بل عوارض الموضوعات (قول الحشي) أي بعض تميز الخ اشتر الى ان من مبتدا أو قائمة مقامه على الخلاف وانما صنع ذلك لانه لا فائدة في الحكم على ما بين بأنه بعض تميز النصيح فانه ليس بمقصود ان المراد بيان مواضع تلك التميزات لا الحكم على ما في تلك العلوم بأنه بعضها لانه ليس محدثا عنه وقوله كلمة أو وهي بمعنى الواو

(أوبدرك بالحس) كالمتفرد به يدرك أن مشتقزواً متفردون مرتفع وكذا تافز الكليات (وهو) أي ما بين في هذه العلوم أوبدرك بالحس (ما عدا، للتفريق للمعنى) إذ لا يعرف تلك العلوم ولا بالحس تتميز السالم من التعقيد المعنوي عن غير والقرض من هذا الكلام تعيين ما بين في العلوم المذكورة أوبدرك بالحس ويجتزأ بها عما يجب أن يجتزأ عنه

أما نصف التأليف أولاً لاجتماع أمور كل واحد منها خلاف الأصل وكل واحد منها يعلم يعلم الحق (قوله أوبدرك بالحس) أي يتميز يدرك متعلقه بالحس وهو التافز وحده كما يدل عليه قوله إذ به يدرك الخ فلا يرد أن التميز عبارة عن المعرفة ولا يدرك بالحس ذلك التميز لأنه لا يحصل به العلم بالعلم ولا يحتاج إلى القول بأن يدرك بمعنى يحصل (قوله بالحس) أي باليقين الصحيح، الذي هو كالحس في الإدراك (قوله أي تعيين ما بين الخ) فالتمييز راجع إلى ما الفسر والتمييزات المذكورة، ليصح الحكم عليه بما عدا التعقيد المعنوي والحس على تقدير النصف أي ما عدا تميز التعقيد المعنوي (قوله من هذا الكلام) أي قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوي (قوله ما بين الخ) أي تعيين التميزات كما شعر به عبارة المتن، باعتبار أنها تبين في العلوم المذكورة أو تدرك بالحس، وباعتبار أنها يجتزأ بها عما يجب الاحتراز عنها من أسباب الاختلال والقصاصة أي تعيين ما يجتزأ بها عنه ولا شك أن قوله، وهو ما عدا ذلك يفيد

(قول الحاشي) أما لضعف التأليف أم من ضعف التأليف ثم أن كون السبب أحد الأمور هو الغالب فلا ينافي أن التعقيد قد يحصل ببعض الأمور الشائع استعمالها كترك ضمير الفصل في نحو زيد العالم من بني فلان فإنه مع الترك يحصل الخيرة والصفة وقد تقدم ذلك في الشرح

(قول الحاشي) خلاف الأصل وإن كان شائع الاستعمال جازياً على القوانين وفيه رد على القنري

(قول الحاشي) يدرك متعلقه بالحس وذلك الإدراك سبب التميز

(قول الحاشي) لا يحصل به العلم بالعلم وإنما يدرك به الأمور الخفية

(قول الحاشي) الذي هو كالحس فتقوله هذا يدرك بالحس لا ينافي ما سبق من أن التافز يدرك باليقين في شرح

الفتاح كشأنه اللوق يطلق على القوة المذكورة للعلم من حيث كما في الإدراك بمنزلة الاحساس

(قول الحاشي) في الإدراك أي إدراكه كالحس كالحس

قوله ليصح الحكم الخ بخلاف ما إذا كان راجعاً إلى يدرك بالحس فإنه أخص بما عدا التعقيد المعنوي ولو كان فيه لزوم أن

لا يحتاج لتبريد الحس من العلوم المذكورة وهو متناقض لما روي في الشرح من قول بريجوعه يدرك بالحس قد سما

(قول الحاشي) أي قوله وهو ما عدا الخ رد على القنري حيث قل المراد بالكلام قوله والذي منه ما بين الخ

(قول الحاشي) باعتبار أنها تبين الخ أي تعين باعتبار أن البين في تلك العلوم هو تلك التميزات دون تميز التعقيد المعنوي

(قول الحاشي) وباعتبار أنها يجتزأ بها الخ وتعيينها بهذا الاعتبار هو تعيين الاحتراز بها بتعيين ما يجتزأ عنه مما يجب

الاحتراز عنه ولذا قل أي تعيين ما يجتزأ بها عنه فهو راجع للمعنى واتخذ هذين الاعتبارين من الصلحين فالقصد ليس

تعيين التميزات في ذاتها بل من حيث أنها الملية في تلك العلوم دون غيرها ومن حيث ما يجتزأ بها عنه الخ

(قول الحاشي) وهو ما عدا ذلك حكاية لكلام المصنف بالمعنى

تعيين تلك التميزات بأنها ما عدا تعييز التعقيد المعنوي، وتعيين ما يختز بها عنه بأنه ما عدا التعقيد المعنوي ليرتب ، على ذلك العلم بأنه لم يبق مما ترجع إليه البلاغة إلا الأمران قدوتن لأجل ذلك الأمرين علم البلاغة بقوله ويختز عطف على بين وضربها راجع إلى ما كونهما عبارة عن التميزات ، وهذا على قياس ما مر من قوة اجزائه تميز العلم عن غيره الخ حيث رتب على كل تميز استراز عن سبب من الاسباب فقدر أنه قد رتب فيه الاتهام وقيل ان قوله يختز عطف على تعيين أو على ما بين بتأويل المصدر ، أما بتقدير ان أو يدونه كما في قولهم تسمع باليدي خرم من حيث نراه والمعنى ان الغرض من قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوي ، تعيين التميزات التي تبين في العلوم المذكورة أو تدرك بالحس ، والاحتراز بتلك العلوم مما يجب ان يختز عنه من الغرابة وتخالفة القياس والضعف والظفر والتعقيد اللطفي يعلم من هذا التعيين والاحتراز انه لم يبق له مما يلحق عليه البلاغة إلا الاحتراز عن الخطأ في التأدية والاحتراز عن التعقيد المعنوي

(قول المحشي) تعيين تلك التميزات أي من حيث انها الميزة في تلك العلوم دون غيرها
(قول المحشي) وتعيين ما يختز بها عنه أي من اسباب الاختلال والمعنى وتعيين ما يختز بتلك التميزات عنه من اسباب الاختلال بأنه ما عدا التعقيد المعنوي وذلك بطريق الضرور لان تميز غير التعقيد لا يختز به عن التعقيد
(قول المحشي) على ذلك أي تعيين التميزات وتعيين ما يختز بها عنه من اسباب الاختلال بما مر وجده القرب انه لما أقام المصنف بقوله وهو ما عدا التعقيد انه لم يبق من التميزات إلا تميز التعقيد المعنوي ولا من اسباب الاختلال سوى التعقيد اذ لم يخرج سواء ولم يذكر فيها ذكره ما يختز به عن الخطأ في تأدية المراد فإذا ضم ما به ذلك للاحتراز إلى ما به الاحتراز عن التعقيد المعنوي كان الباقي هو الأمرين المذكورين قبول المصنف وهو ما عدا التعقيد في قوة ان قبل المبين في علم متن اللغة هو تميز التريب من غيره فالخير به هو الترابة لا غير وهكذا الباقي فكأنه قل هذه التميزات الميزة في تلك العلوم والمذكورة بالحس غير تميز التعقيد المعنوي ليمتد بها عن غيره وبقي التميز الذي يختز به عنه وتقدير عبارة الشارح على هذا الوجه هكذا الغرض من هذا الكلام تعيين التميزات التي تبين في العلوم المذكورة والتي يختز بها عما يجب أن يختز عنه

(قول المحشي) وهذا على طبق الخ أي كون الاحتراز بالتميزات سجد على طبق ما مر في الشرح بخلاف ما اذ قيل ان الاحتراز بالعلوم كما في التوجيه الثاني وفي نسخة قياس بدل طبق وحاصل هذا التوجيه ان ما عبارة عن التميزات ويختز عطف على بين وأنت ضربه لارجوه للتميزات والمراد تعيين التميزات بان المبين في العلوم المذكورة والمذكور بالحس هو هذه دون غيرها وتعيينها من حيث ما يختز بها عنه بتعيينه بأنه ما عدا التعقيد المعنوي ليرتب ما ذكره

(قول المحشي) أما بتقدير أن أو يدونه لانه اذا قصد من الفعل المعنى المصدرى فقط لا يحتاج إلى سالك كما يؤخذ من المحشي في حاشية الثاني على انه ان عطف على تعيين كان من عطف الفعل على الاسم الشبيه بما قال واعتطف على اسم الخ
(قول المحشي) تعيين التميزات التي تبين على هذا يكون تعيين بمجة البيان في العلوم المذكورة أيضاً

(قول المحشي) والاحتراز بتلك العلوم الخ أي وتعيين الاحتراز بتلك العلوم ان عطف على تعيين فهو عليه على تقدير مضاف لانت الغرض يانه لانشه وقوله بتلك العلوم فيه أن الاحتراز اما هو بالتميزات الحاصلة منها لايها فلا معنى لعدول عنه ثم ان سياق المصنف على ما حل به الشارح ليس لبيان الاحتراز اذ المقدم التميزات قبول المصنف وهو

ليعلم انه لم يبق لنا مما ترجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ في التأدية وتعمير السلام من التعقيد عن غيره ليحتراز عن التعقيد فست الحاجة الى علم به يحتراز عن الخطأ. وعلم به يحتراز عن التعقيد المعنوي لينم أمر البلاغة فوضموا لذلك على الثاني والبيان وسدوها علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لها بها وإلى هذا اشار بقوله (وما يحتراز به من الاول) يعني الخطأ في التأدية (علم الثاني) فالمراد بالاول

وقيل انه يحصل ان يكون ما كناية عن التميزات كما يشعر به عبارة اللزوم ويحتراز عطف على ما بين بقدر ما وضير بها راجع الى ما المقدرة انش لكونه عبارة عن العلم والحس وما في قوله مما يجب كناية عن القرابة والمطابقة وغير ذلك وشيئنا يحتاج الى اعتبار مقدمة مطوية وهي معلوم لنا ان الأمور التي يجب الاحتراز عنها هي ما ذكر (قوله يعلم ما عدا الخ معناه والتميزات المبينة في العلوم ما عدا تمييز التعقيد كما هو صريح الشرح فمن أين يكون القرض منه تعيين الاحتراز وهو صريح في أن المقصود تعيين التميزات اذ ليس الكلام الا فيها وان كان تعيينها باعتبار الاحتراز يؤيد الى تعيين ما يحتراز عنه لكن هذا لا يخرج الكلام عن سياقه كما هو ظاهر ثم على هذا التوجيه أيضاً تعيين الاحتراز بيان ما يحتراز عنه الحاصل بقوله ما عدا الخ وحاصل الفرق بين هذا التوجيه وما قبله ان المصطلح على ما قبله على بين وضير بها التميزات والمبين هو التميزات والمبين به التبيين في العلم وما يحتراز عنه اما عليه فالمطوف على تعيين أو ما بين وضير بها للعلوم والمبين في الثاني الاحتراز ثم ان هذا التوجيه لا يتعجب أيضاً قول الشارح ليعلم أن الباقي هو التمييز ليحتراز الخ فانه ينبغي أن الكلام في تعيين التميزات قدبر

(قول الشارح) لمكان مزيد اختصاص قل عنه هذا جواب سؤال مقدور هو ان علم البلاغة لا يختص بالمعاني والبيان بل يدخل تحته أمور كعلم النحو والصرف وغير ذلك فلا وجه لأختصاص ذلك ومكان مصدر محيى بمعنى الثبوت أو اسم مكان على انه من باب الكناية أي المراد لازمه وهو الكثرة ومزيد مصدر مبني بمعنى الزيادة والمعنى لوجود زيادة اختصاص وقد يقال لا نسلم أن لها زيادة اختصاص بالبلاغة لأن المصنف سجل مرجع البلاغة أسرين الاحتراز من الخطأ في التأدية وهو يزيد علم المعاني وتميز الفصح عن غيره وهو يزيد علمه متعددة من جعلها علم البيان واجب بان المقصود من علم البيان ذلك التمييز وأما غير علم البيان من تلك العلوم وان حصل به التمييز لكن بالجملة لا بالقصد كما لا يخفى (قول الشارح) والمراد بالاول الخ قل عنه الأقرب في توجيه عبارة المتن المصيد الى حذف المضاف أي ما يحتراز به عن متعلق الاول وهو الخطأ

(قول المشي) وقيل انه يحصل الخ هذا الاحتمال الاول مبني على فهم ان المراد بقوله من هذا الكلام قول المصنف والثاني منه ما بين الخ كما صنع القدرى لأجل ان المراد به قوله وهو ما عدا التعقيد كما صنع المشي كما يدل عليه جعل ما كناية عن العلم والحس اذ المبين به ذلك قوله منه ما بين الخ لا قوله وهو ما عدا الخ اذ لا تعرض فيه لبيان العلم والحس ولذا احتاج الى اعتبار المقدمة المطوية لانه لم يتعرض لبيان الاسباب الهتة بخلاف القدرين السابقين لكن فيه انه ان لم يضم قوله وهو ما عدا التعقيد الى ذلك لا تعيين اذ تعيين ما بين في العلم بأن يقال المبين هو كذا اما اذا قيل منه ما بين في كذا فهذا تعيين للتميزات في ذاتها لا ما بين وقبه أيضاً انه لا حاجة الى تلك المقدمة مع قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوي ثم لم يضم الى ذلك الكلام حتى يستثنى عن تلك المقدمة وقد يقال ان الكلام على التردد أي يحصل أن يكون المراد

أول الأمرين الباقين اللذين احتجج الى الاحتراز عنهما وأما الأول المقابل للثاني الذي هو تمييز النصيح عن غيره فانه هو الاحتراز عن الخطأ لأجل الخطأ (وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان) فظهر ان علم البلاغة منحصر في علمي المعاني والبيان وان كانت البلاغة ترجع الى غيرها من العلوم ايضا وعليك بالتأمل في هذا المقام فانه من مزال الاقلام ثم احتاجوا المعرفة بوابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا علم البديع واليه أشار بقوله (وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع) ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصار مقصوده في القنون الثلاثة (وكثير) من التلخيص (يسمى الجديع علم البيان) وبمقتضى ما سبق من العلم (والاخيرين) يعني البيان والبديع (علم البيان والثلاثة علم البديع) ولا يخفى وجوه المناسبة والله أعلم

الخ) اذ بمجرد تعيين ما ذكر من غير اعتبار هذه المقدمة لم يعلم ان الباقي اي شيء، ويحتمل ان يكون ما كناية عن اسباب الاخلال التي تميز في العلوم او تدرك بالعلم وحيداً ينبغي ان يقدر قبل قوله ويجوز كلمة ما كناية عن جميع اسباب الاخلال ويكون المعنى القرض تعيين الأمور التي تميز في العلوم المذكورة او تدرك بالعلم وتعيين أمور يجب ويحتمل ان يحترز عنها في نفس الأمر ليعلم ان المميز كم وان الرقي كم لكن لا يلزم هذا التوجيه فوله ما ترجع الى البلاغة بل اللزوم ان يقول لم يبق من اسباب الاخلال الا الخطأ والتعقيد ويحتمل الاحتياج الى اعتبار تلك المقدمة الطولية ولكن يحتاج الى تقدير كلمة ما لان كلمة ما في قوله ما يبين لانتدليل ما في من اسباب الاخلال وكلمة ما المقدرة ينبغي ان تشمل جميع الاسباب والى جعل عام يجب من وضع الظاهر موضع المفسر والى جعل ضدها راجعاً الى العلوم من غير اعتبار قيده اعني المذكورة معه والى الحسن لان ما في من اسباب الاخلال لا يحترز عنه بالعلوم المذكورة بل يحترز عنه بالمعاني والبيان (قوله أول الأمرين) والاولية باختيار كونه مذكوراً في الأول المقابل للثاني (قوله فانه من مزال الاقلام) اذ قد وقع فيه غلط كثيرة لا يقتضيه المرجع بالعلم الغاية ولم يعرف معنى قوله يبين في متن اللغة وانعترض بأنه ليس في علم متن اللغة ان بعض اللفاظ يحتاج في معرفته الى أن يبحث عنه في الكتب المبسوطة أو يحتاج الى تفسير وجعل كلمة هو في قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوي راجعاً الى ما يدرك بالعلم وحمل الأول في قوله وما يحترز به عن الأول على الأول المقابل للثاني الذي هو تمييز النصيح

بهذا الكلام ما عدا قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوي ويحتمل ان يكون المراد بما يجب الاحتراز عنه هو اسباب الاخلال المحترز عنها في هذه العلوم فقط ويحتمل أن يكون المراد به ما يم قوله وهو ما عدا التعقيد ويحتمل ان يكون ما كناية عن اسباب الاخلال المبينة في العلوم المذكورة وما المقدرة كناية عن جميع اسباب الاخلال

(قول الحاشي) ويحتمل أن يكون كناية الخ هذا الاحتمال مبني على ان المراد بهذا الكلام قول المصنف مرجعها الى الاحتراز الى تمام قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوي لان بيان جميع الاسباب انما هو في ذلك

(قول الحاشي) في نفس الأمر وهي جميع الاسباب الثلاثة المبين بعضها في العلوم المذكورة وتوضيح ذلك ان القرض بيان جميع اسباب الاخلال التي يجب الاحتراز عنها بالعلوم التي يحترز عنها بها وبيان خصوص ما يحترز عنه بهذه العلوم التي ذكرها ليشير ما يحترز عنه بالعلوم المذكورة مما يحترز عنه بغيرها فيعلم أن الباقي من اسباب الاخلال كم (قول الشارح) ولا يخفى وجوه المناسبة قل منه أما تسمية العلوم الثلاثة بالاسباب الثلاثة فلان علم المعاني يبحث

عن الكيفيات والخصوصيات التي تتميز في الماضي أولاً وإلغات وفي الألفاظ ثانياً والعرض فنبهوا على أن هذا العلم يتعلق بالمعاني وكيفية لا بالألفاظ أنفسهم على ما سبق إلى بعض الأوهام وعلم البيان يتعلق بالمظاهر تمام المراد وبياناً بالطرق المختلفة بحيث لا يستعري على تعقيد فيه وعلم البديع يتعلق بأمور مستفادة في باب التحسين يصار إليها بعد تمام البلاغة برعاية المطابقة ووضح الملائمة وأما تسمية الجميع بعلم البيان فلتعلقها بالبيان أممي المتعلق النصيح الموعب عما في الضمير من حيث لا تكلف وظائف حتى يكون على ما ينبغي ويستحسن وأما تسمية الآخرين بعلم البيان فلي سبيل التثقيب وتشبيه الحسنة البديعة بالحسنة البليانية من أنواع التشبيهات والمجازات والكلمات وأما تسمية الجميع بعلم البديع فلتعلقها بما هو مستبعد بالنسبة إلى الكلام المردى به أصل للمعنى الذي يستعري فيه اعطاسة والاعانة اهـ

ثم الجزء الأول بإنشاء الكلام على المقدمة التي بها يرتبط علم البلاغة وينتفع بها فيه، ويليه الجزء الثاني مبتدأ بمن المعاني الذي به الاستشراف على كون القرآن معجراً لعالميه، وصلى الله على سيدنا محمد النبي المصطفى
 قلالتين ، وحمل آله واصحابه الذين شادوا الدين

